نظرية السياسة الخارجية

جلين بالمر

كليفتون مورجان





نظرية
السياسة الخارجية

نظريـة السياسـة الخارجيـة

تأليف

جلين بالمر   ت. كليفتون مورجان



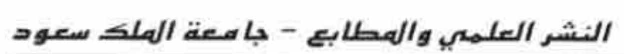
ترجمة

د. عبدالسلام علي نوير

قسم العلوم السياسية، كلية الأنظمة والعلوم السياسية

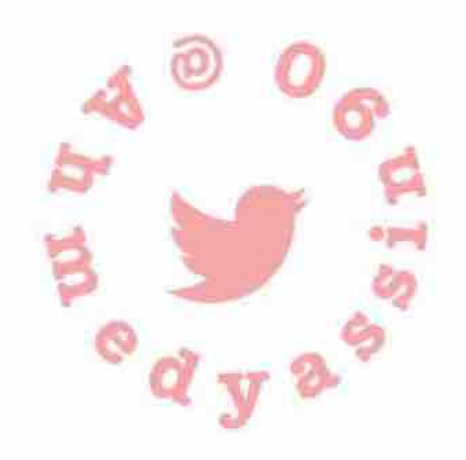
جامعة الملك سعود، الرياض





النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية


@Ahmedyassin90

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بالمر، جلين

نظرية السياسة الخارجية. / جلين بالمر؛ ت. كليفتون مورجان؛

عبدالسلام علي نوير. — الرياض، ١٤٣٢هـ

٢٨٨ ص ؛ ٢١ X ٢٨ سم

ردمك : ٦-٨١٩-٥٥-٩٩٦٠-٩٧٨

١ — السياسة الدولية — نظريات ٢- العلاقات الخارجية أ. مورجان،

ت. كليفتون (مؤلف مشارك) ب. نوير ، عبدالسلام علي (مترجم) ج. العنوان

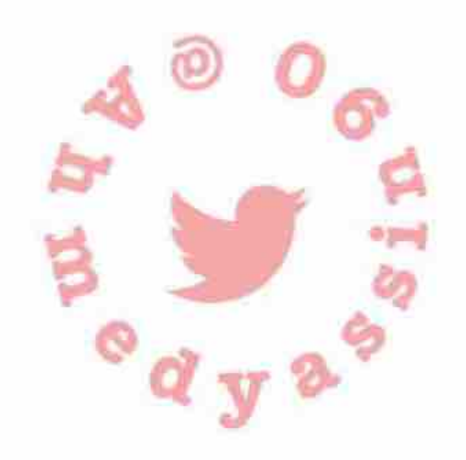
ديوي ٣٢٧,١٠١١ ١٤٣٢/٤٨٣٣

رقم الإيداع : ١٤٣٢ / ٤٨٣٣

ردمك : ٦-٨١٩-٥٥-٩٩٦٠-٩٧٨

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة شكلها المجلس العلمي بالجامعة، وبعد اطلاع المجلس على تقارير المحكمين، وافق على نشره في اجتماعه الثاني للعام الدراسي ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ، المعقود بتاريخ ٢٤ / ١٠/ ١٤٣١هـ الموافق ٣/ ١٠/ ٢٠١٠ م.

النشر العلمي والمطابع ١٤٣٢ هـ


@Ahmedyassin90

مقدمة المترجم

شهد حقل العلاقات الدولية، منذ تأسيسه كتخصص علمي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، العديد من الحوارات التنظيرية والتي كان من شأنها إحداث تغيرات متتابعة في نظرية العلاقات الدولية ذاتها. وقد كان طبيعياً أن تلقي هذه التطورات والتعديلات بظلالها على حقل السياسة الخارجية الذي يمثل أحد أهم مجالات دراسة العلاقات الدولية. ومن ثم فقد شهد حقل السياسة الخارجية الكثير من الجهود والسجالات النظرية التي تشهد بحيويته وقدرته الفائقة على التجدد والتطور. فقد أثرى حوار "المثالية" و"الواقعية" نظرية السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب، وقد مثَّل حوار "الواقعية" و"السلوكية" في الستينيات، وإسهامات توماس كون وفكرته عن النماذج المعرفية Paradigms، والثورة ما بعد السلوكية في السبعينيات، وظهور الاقتصاد السياسي الدولي والماركسية الجديدة، ونظرية الاعتمادية البنيوية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، روافد مهمة للجهود النقدية في إطار نظرية السياسة الخارجية ومن ثم بعث الحيوية فيها.

لقد حاول الباحثون والمنظرون في حقل السياسة الخارجية دوماً الإجابة عن سؤال أساسي ...لماذا تتخذ الدول سلوكاً معيناً؟ أي ما هو الدافع أو المحفز الذي يحرك سلوك الدول؟ وقد كانت النظريات والنماذج التحليلية التي أثرت هذا الحقل بمثابة استجابات متنوعة لهذا السؤال.

وقد كان هذا السؤال نفسه هو نقطة الانطلاق لمؤلفيّ هذا الكتاب. وقد جاءت محاولة الإجابة من خلال التزامهما ثلاثة أشياء في تحليلهما تعتبر غير شائعة في مناهج دراسة العلاقات الدولية؛ فقد نظرا إلى أفعال الدول باعتبارها مكونات للملفات Portfolios، تتألف من جميع سلوكيات سياساتها الخارجية، وقاما بتبني منظور عام للسياسة الخارجية تم تصميمه ليطبَّق على كل الدول في كل الأوقات، وافترضا، بعكس الكثير من التنظير حول العلاقات الدولية، أن الدول تتبع هدفين عامين في سياساتها الخارجية.

لقد كان المؤلفان مدفوعين مبدئياً باعتقاد مؤداه أن الطرق التقليدية لتقييم السياسة الخارجية قد تم إثبات خطئها من حيث الجوهر. ويتمثل القصور الأكثر أهمية في أن المحللين يعالجون السياسة الخارجية كما لو أنها موجهة فقط لإنجاز هدف واحد، أو موجهة لإنتاج سلعة واحدة على حد تعبيرهما، وهو الحفاظ على أمن الدولة. ولما كان

هناك عددٌ لا نهائي تقريباً من المصالح التي يمكن للدولة أن تتّبعها من خلال سياساتها الخارجية. فقد اعتقدا أن الافتراض بأن الدول لديها هدف واحد وحسب يُعد افتراضاً غير منتج لأنه يحول دون رؤية التوازنات التي يواجهها صانعو القرار، كما أن الافتراض بأن الدول لديها أهداف عديدة هو افتراضٌ غير منتج أيضاً لأنه يعوق القدرة على التعميم. ومن ثم فقد اتخذا الخطوة الأكثر بساطة وفاعلية مفترضين أن الدول تسعى خلف هدفين، أو تسعى لإنتاج "سلعتين" - بتعبيرات علم الاقتصاد التي يستخدمها المؤلفان - من خلال سياساتها الخارجية. وقد أسمياهما التغير Change، الذي يؤسس الجهود لتغيير الوضع القائم، والحفاظ Maintenance، حيث تتآلف الجهود لمنع التغيير في الوضع القائم.

ويمكن القول أن تلك النظرية التي تنطلق من هذا الافتراض، والتي أسمياها نظرية "السلعتين" Two – Good Theory، توفر أساساً قوياً يمكن الاستناد إليه لتفسير قراراتٍ محددة، و يمكنها أن تؤسس لفهمٍ عام للأنماط الشائعة في سياسات دولٍ معينة عبر الزمن. والأهم، أن هذه النظرية تقود إلى عددٍ هائلٍ من الفروضِ المثيرة القابلةِ للاختبار، والتي تحظى بقدر كبير من الدعم التجريبي Empirical. ومن ثم، قدم المؤلفان صياغةً وصفية ورياضية لنظرية عامة مثمرة ومفيدة في حقل السياسة الخارجية، بمقدورها أن تخدم باعتبارها الأساس لقدرٍ كبيرٍ من البحثِ الإضافي، كما يمكنها أن توفر المعلومات عن الجدالات بشأن السياسة الخارجية، الأمر الذي يجعلها أعظم قيمةً من النظريات البديلة في هذا الصدد.

يعكس هذا الكتاب في مجمله، مضموناً وتحليلاً، ورؤيةً شاملة، وخبرةً بحثيةً عميقة، وقدرةً على التحليل الموضوعي الأصيل والرصين للمؤلفين. فقد اعتمدا على منظومة متكاملة (موضوعاً ومنهجية) تجعل من كتابهما إضافةً لها قيمتها ووزنها، تتميز بتفردها في مجال دراسات السياسة الخارجية عامةً، والسياسةِ الخارجيةِ الأمريكية بوجهٍ خاص: فالكتاب قد استمد مادته العلمية من مجموعة متكاملة من الأدبيات المتخصصة والمتميزة، وقواعد البيانات الحديثة والموثقة في المجالات ذات الصلة بموضوعه مثل دراسات الصراع وتحليل الأزمات والتسلح ونظم الأمن والمعاهدات الدولية وغيرها، والتي أسهمت في إبراز الرؤية الشاملة والتحليل الرصين للمؤلفين، كما أظهرت أيضاً درجة تميز وقدرة المؤلفين على التناول الدقيق والشامل للسياسة الخارجية الأمريكية من وجهة نظر "نظرية السلعتين" التي تتمحور حولها الإضافة الجوهرية لهذا الكتاب، والتي تتميز بطابعها الرياضي، وخضوع كثير من فروضها لاختبارات إحصائية.

ومن هذا المنطلق، وفي النهاية، يمكننا القول أن المؤلفين قد نجحا في إرساء القواعد التي تتيح بناء نظرية عامة للسياسة الخارجية تحاول أن تتميز في مضمونها عن كافة النظريات العلمية التي سبقتها في هذا المضمار. ومن ثم تتجلى القيمة العلمية لهذا الكتاب الذي يقدم إسهاماً نظرياً جديداً في مجال تحليل السياسة الخارجية لا تنقصه الدقة ولا العمق.

ولما كانت المؤلفات العربية المنشورة حول نظريات السياسة الخارجية كحقلٍ مهم من حقولِ العلاقاتِ الدولية، تتسم بالندرةِ الشديدةِ نسبياً، تتجلى أهمية تقديم ترجمة عربية لهذا الكتاب تحاول أن تسد بعض الفراغ في المكتبة العربية حول هذا الموضوع بالذات.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتوجه بخالص الشكر لجامعة الملك سعود لما توفره من مناخ علمي وفكري يساعد على البحث العلمي الرصين، ولما تتيحه من إمكانات هائلة للتواصل مع الثقافات العالمية. ومن ثم نتوجه بعظيم الشكر لمركز الترجمة بجامعة الملك سعود على دعمه لهذا العمل والكثير من الأعمال العلمية القيِّمة التي تمد المجتمع العلمي العربي بزادٍ زاخر من المراجع، والبحوث، والكتب الدراسية، رفيعة القدر وعظيمة القيمة.

كما أعبر عن خالص الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور منير محمود بدوي الذي تحمل في صبر جميل قراءة الترجمة في صورتها الأولية، وكان لملاحظاته ومناقشاته عظيم الأثر في إثراء العمل وتجويده. وأسجل كذلك تقديري لإسهام الدكتور عبد المعبود محمد عبد الرحمن في مراجعة الفصل الخامس الذي يتناول الصياغة الرياضية للنظرية المطروحة في الكتاب وقد كان لملاحظاته وتصويباته عظيم الأثر في تدقيق المصطلحات والمعادلات الواردة في هذا العمل. كما أعبر عن امتناني لجهد الدكتور عبد الله العتيبي في مراجعة الترجمة وتدقيقها، ومن ثم تلافي العديد من مواطن الضعف بها. وأخيراً، فإن الشكر موصولٌ لكل من ساهم في قراءة مخطوطة الترجمة وتقديم الملاحظات عليها مما كان له عظيم الفائدة في خروج الكتاب في هذه الصورة.

المترجـم

تمهيد
Preface

نظرية السياسة الخارجية

كَما يَحدُثُ عادةً في البحثِ، بَدأ هذا المشروع لاستقصاء ظاهرةٍ واحدةٍ وانتهى كاستقصاءٍ لشيءٍ مختلف إلى حدٍ ما: لقد تَركّز اهتمامنا دوماً على المعاني التي يتضمنها اعتبار السياسة الخارجية موجهةً نحو إنْجاز هدفين، لَكنَّنا حاولنَا أن نستَكْشف كَيف يتأتى لهذا الأمر أن يُؤثّر على فَهْمنا لدورِ السياسات الداخليةِ في صنع السياسة الخارجية. وعلى الفور أدركنا أن فهم الكيفية التي تُؤثّرُ بها السياسات الداخلية على السياسة الخارجية يقتضي أن يكون لدينا أولاً قاعدةٌ ننطلق منها، نموذجٌ لنمطٍ مثالي لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية بدون ذلك الشد والجذب الناجمين عن الفاعلين المحليين. يمثّل هذا الكتابِ محاولاتنا لتَطوير مثل هذا النموذج.

لقد كنا مدفوعين مبدئياً باعتقاد مؤداه أن الطرق التقليدية لتقييم السياسة الخارجية قد تم إثبات خطأها من حيث الجوهر. ويتمثل القصور الأكثر أهميةً في أن المحللين يعاملون السياسة الخارجية كما لو أنها موجهة فقط لإنجاز هدف واحد، وهو الحفاظ على أمن الدولة. لقد لاحظ العديد منهم أن "الأمن" مفهوم غامض وأن أي شيء يمكن أن يقال تقريباً لجعله أكثر تحديداً. وشكوانا ليست في كون مفهوم "لأمن" مفهوماً بالغ التجريد؛ ولكن بالأحرى لأننا لا يمكننا فهم قرارات السياسة الخارجية إذا ما افترضنا أنها موجهة لإنتاج سلعة واحدة فحسب. ومن ثم، فإن القبول بأن قرارات السياسة الخارجيةِ تنطوي غالباً على مبادلات يُعد أمراً جوهرياً لفَهْم تلك القرارات؛ الأمر الذي يقتضي أن نَعترفُ بأنّ السياسة الخارجية تستَهدفُ إنْجاز أهدافٍ متعدّدة.

يوجد عدد لا نهائي تقريباً من المصالح التي يمكن للدولة أن تسعى لتعقبها من خلال سياساتها الخارجية. ولم يكن ليساعدنا على الفهم أن نعددها جميعاً، حتى وإن كان ذلك ممكناً. فلكي نفهم الأشياء فإن التجريد يكون أمراً ضرورياً. ولأننا نعتقد أن الافتراض بأن الدول لديها هدف واحد وحسب يُعد افتراضاً غير مفيد لأنه يعوقنا عن رؤية التوازنات التي يواجهها صانعو القرار، كما أن الافتراض بأن الدول لديها أهداف عديدة هو افتراضٌ غير مفيد أيضاً لأنه يعوق قدرتنا على التعميم، فقد اتخذنا الخطوة الأكثر بساطة وفاعلية بافتراض أن الدول تسعى لتحقيق هدفين

"سلعتين" من خلال سياساتها الخارجية. وقد أسميناهما التغيير Change ، الذي يتضمن الجهود الهادفة لتغيير الوضع القائم ، والحفاظ Maintenance ، الذي يتضمن الجهود الهادفة لمنع التغيير في الوضع القائم. ولا شك أن هذا تجريدٌ صريح ، ولكنه يتيح لنا أن نأخذ في الاعتبار التوازنات ، كما أنه يعد النموذج الأبسط الذي يمكنه فعل ذلك.

ونعتقد أن النظرية المبنية على هذا الافتراض أعظم قيمةً من النظريات الأخرى البديلة. فهذه النظرية توفر لنا أساساً قوياً نستند إليه لتفسير قرارات محددة ، ويمكنها أن تعمل كأساس نبني عليه فهماً عاماً للأنماط والتكرارات في سياسات دول معينة عبر الزمن. والأهم ، أن هذه النظرية تقود إلى عدد هائل من الفروض القابلة للاختبار. وعديدٌ منها مثيرٌ للدهشة ، وبعضها فريدٌ وخاص بهذه النظرية ذاتها ، كما تحظى تلك الفروض بقدر كبير من الدعم التجريبي Empirical. لقد وجهنا جهودنا في هذا الكتاب لإقناع قرائنا بهذه النقاط.

ويمكننا القول أن نظريتنا ذات طابع رياضي ، والفرضيات قد تمت صياغتها بشكل رياضي. كما أننا نخضع العديد من الفروض لاختبارات إحصائية . لقد حاولنا أن نجعل هذا الكتاب متاحاً لقطاع واسع من القراء ، ومن ثم ، فإن الشطر الأول مقدم بأسلوب بسيط. أما الصياغة الرياضية للنظرية فيتم عرضها في الفصل الخامس ، ولكننا نقدم صياغة مبدئية في الفصل الثاني. وتم تكريس الفصلين الثالث والرابع لنوضح أنه بمقدور النظرية أن توفر أساساً مفاهيمياً مفيداً يتيح وصف وفهم أحداث السياسة الخارجية الفعلية. ونقدم وصفاً للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، وتفسيراً لقرارات نيوزيلندا التي أنهت بشكل حاسم اتفاقية الدفاع بين أستراليا ، ونيوزيلندا والولايات المتحدة (ANZUS) ، كما نقدم تفسيراً للقرارات البلشفية التي قادت إلى معاهدة برست ليتوفسك Brest-Litovsk ، ونقدم تفسيراً للتغيرات التي طرأت في نمط السياسة الخارجية الصينية. ونعرض في الفصلين السادس والسابع عدداً من نتائج الاختبارات الإحصائية لفروض النظرية. ونأمل أن يقدم هذا حجةً مقنعةً تبرهن بشكل استثنائي على جدوى وثراء نظريتنا.

وفي النهاية نأمل أن نكون قد أنجزنا أشياءً عديدة. فأولاً ، نأمل أن نكون قد طورنا نظرية عامة مثمرة ومفيدة للسياسة الخارجية المقارنة. لقد فكرنا بشكل جاد في أن يكون عنوان هذا الكتاب "نظرية السياسة الخارجية المقارنة" ، ولكن ثمة إحساساً قوياً بأن مبيعاتنا سوف تتضرر لأن معظم دارسي العلاقات الدولية ينظرون إلى هذا الحقل العلمي باعتباره حقلاً ميتاً ، وينبغي ألا يكون الأمر كذلك. حيث يمكن للمرء تعلم الكثير من خلال البحث عن أنماط عامة للسياسات الخارجية لأنواع مختلفة من الدول ، ومن أجل البحث عن العوامل التي تحدد سبب تصرف الدول على نحوٍ مختلف. لقد انصرف قصدنا إلى أن يتم تطبيق نظريتنا على نطاق عالمي. فهي لا تأخذ في الحسبان سلوك دولة فحسب ، ولا تطبق فقط على فترة تاريخية محدودة ، ولا تفسر نمطاً واحداً فقط من السلوك. بل إنها تتيح لنا أن نرى القواسم المشتركة عبر كل هذه الأبعاد ، وتزودنا بتفسير لتباينات السلوك. ونحن نعتقد بأن نظريتنا توفر إطاراً نستطيع من خلاله أن نفهم القرارات المحددة والنماذج العامة للسلوك المتبناة من قبل كل الدول في كل الأوقات.

كما نأمل أن نكون قد قدمنا نظرية بمقدورها أن تخدم كأساس لقدر كبير من البحث الإضافي. نحن نقدم النتائج لعدد كبير من التحليلات الإحصائية في هذا المجلد ولكنها تختبر فقط عدداً قليلاً من الفرضيات المشتقة من النظرية في سياقات تجريبية محدودة. وفيما يتعلق بالفرضيات التي تنبثق منها، فإن النظرية تبدو ثرية بشكل مذهل، ولاسيما فيما يتعلق بظاهرة إمكانية إحلال السياسة الخارجية. كما أن اختبار فروضٍ أخرى يمكن أن يخدمنا بشكلٍ يزيد من اقتناعنا بأن هذه طريقة مفيدة للنظر إلى العالم، أو أن يقنعنا بأننا في المسار الخاطئ. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نعتبر العمل في تطوير هذه النظرية قد اكتمل. خصوصاً وأن النظرية بوضعها الحالي لا تسمح لنا أن نأخذ بعين الاعتبار تأثيرات التفاعل الإستراتيجي (وذلك من قبيل أن نعتبر أن صانعي القرار يستطيعون أن يتنبئوا بالكيفية التي سوف تؤثر بها أفعالهم على أفعال الآخرين، ومن ثم يجب أن يأخذوا في الحسبان هذه التنبؤات في قراراتهم)، كما أنها لا تتيح لنا أن نأخذ بعين الاعتبار تأثيرات السياسات الداخلية على بدائل السياسة الخارجية. وقد كان لهذه الاعتبارات بالتأكيد أن تزيد من تعقيد الأمور، ولكننا نعتقد بأنه يمكن معالجة ذلك عن طريق تقديم صياغة عامة للنظرية، وليس تغييرها بالكامل.

وعلاوة على ذلك، فإننا نأمل أن نكون قد طورنا نظرية تستطيع أن تساهم في الحوارات بشأن السياسة الخارجية. وإلى حدٍ كبير، فإننا نعتقد بأن ما ينبغي علينا أن نقدمه في هذا المضمار يأتي من تصور مفاهيمي أعلى بشأن ما ينبغي على السياسة الخارجية أن تنجزه. وأن القبول بأن بعض السياسة الخارجية موجه إلى تغيير العالم، لا يُعد أمراً "سيئاً" بالضرورة، بل إنه بمقدوره أن يطور المناقشات حول السياسة. وأن الاعتقاد بأن السياسة الخارجية يجب فقط أن توفر "الأمن"، وأن "الأمن" يعني حماية ما نمتلك بالفعل، يفضي إلى مقولات خاطئة ولا طائل من ورائها. وأثناء كتابة هذا الكتاب، كانت الولايات المتحدة مشتبكةً في حرب لإزاحة نظام حسين في العراق. لقد دفعت الإدارة بأنه قد تم خوض هذه الحرب من أجل حماية الأمريكيين ولتعزيز أمنهم. وهذه الدوافع تبدو بوضوحٍ غير عقلانية. فمن منظور نظريتنا، فإن هذه الحرب تم خوضها لتغيير الأوضاع القائمة بشكلٍ يجعلها أكثر تلاؤماً مع أهواء الولايات المتحدة. فلو أن الإدارة كانت قادرة (نتيجةً للقبول بإطار نظري للسياسة الخارجية يسبغ الشرعية على الأفعال الرامية للتغيير) على أن تقر بذلك، لكان من الممكن أن يكون الجدل حول السياسة الخارجية مثمراً، وأن يصير أكثر جدوى، إلى حدٍ بعيد. لقد كان بمقدورنا أن نجادل بشكل معقول حول ما إذا كان إسقاط النظام العراقي في الحقيقة هو تغيير كان ينبغي تفضيله، وحول ما إذا كانت الموارد التي استخدمت لتحقيق ذلك التغيير كان من الأفضل لو تم إنفاقها في أي مكان آخر.

ولنأخذ في الاعتبار مثالاً أكثر تحديداً، ففي خطاب ولايته الثاني لخص الرئيس جورج بوش George Bush توجه السياسة الأمريكية الخارجية في فترة حكمه الثانية :

" إنها سياسة الولايات المتحدة التي تنشد وتدعم تنامي الحركات والمؤسسات الديمقراطية في كل أمة وفي كل ثقافة، والتي ترمي إلى الهدف النهائي المتمثل في إنهاء الاستبداد في عالمنا ... تكمن

صعوبة المهمة في أنه ليس ثمة عذر لتجنبها. فالتأثير الأمريكي ليس بلا حدود ولكن لحسن الحظ فإنه بالنسبة للمقهورين يبقى موضعاً للتقدير، وسوف نستخدم هذا بثقة في قضية الحرية".

تناشد هذه العبارة الولايات المتحدة لأن تقوم بتغيير هائل في العالم ألا وهو القضاء على الاستبداد. وكخطاب يعبر عن تفضيلات سياسية، فإنه يخدم كقاعدة لنقاش وتحليل مفيدين. ويمكن أن يتم تركيز الجدال حول هذه السياسة بشكل مثمر على ثلاثة محاور:

أولاً: هل إنهاء الدكتاتورية هو الغاية التي تصبو إليها الولايات المتحدة؟ و هل هذا أمرٌ يرغبه الأمريكيون؟

ثانياً: الموارد التي ينبغي طلبها إذا توجب على الولايات المتحدة أن تكافح لتصل إلى هذا الهدف. فهل هذه الموارد الضرورية لتحقيق هذا الهدف متاحة؟ فإذا كان هناك حد للموارد المتاحة، أو حد للموارد التي نريد تخصيصها للوصول إلى هذه الغاية، فما إمكانية تحقيق هذا الهدف ضمن هذه الحدود؟

ثالثاً: ما تكلفة الفرصة البديلة المصاحبة لتعقُّب هذا الهدف؟، وبعبارة أخرى، هل من الممكن أن يكون استخدام الموارد المطلوبة لإنجاز هذا الهدف أكثر كفاءة إذا تم توجيهها لتحقيق بعض غايات أخرى مرغوبة؟ وإذا كنا سنسعى لإنهاء الاستبداد، فما هي التغييرات الأخرى المرغوبة التي سوف يكون لزاماً علينا التخلي عنها؟

لم يتطرق خطاب الرئيس بوش لهذه النقاط. وبدلاً من ذلك، فإن السبب الذي تم طرحه ليبرر وجوب سعي أمريكا لتحقيق هذا الهدف، طبقاً لخطاب الرئيس، قد تمثل في تعزيز أمن الولايات المتحدة:

> *"فطالما أن جميع مناطق العالم التي تغلي بفعل مشاعر الغضب والاستبداد تميل إلى تبني الإيديولوجيات التي تغذي الحقد وتلتمس العذر للمجرم، فإن العنف سيتجمع ويتضاعف مشكلاً قوةً مدمرة، ومتخطياً أكثر الحدود تحصيناً ومؤدياً إلى تزايد التهديدات المهلكة .... ومن ثم، فإن بقاء الحرية في أرضنا على قيد الحياة سوف يعتمد بشكل طردي على نجاح الحرية في أراضٍ أخرى".*

ويبدو أنه أمر مألوف بالنسبة للقادة السياسيين أن يبرروا مقترحات السياسة الخارجية بوصفها تعزيزاً للأمن، الأمر الذي يتوافق مع الإطار النظري الذي يحظى بالقبول، ومؤداه أن السياسة الخارجية تدور حول الأمن فحسب. فعلى سبيل المثال، فإن أولئك الذين أيدوا توسع الوجود الأمريكي في فيتنام، وأولئك الذين أيدوا انسحابها السريع منها، قد دافعوا عن توصياتهم باعتبارها تعزيزاً للأمن الأمريكي. كما أن تأييد ومعارضة اتفاقيات الحد من التسلح مع الاتحاد السوفيتي تم تبريرها على نحو مشابه انطلاقاً من تأثيرها الإيجابي على أمن الولايات المتحدة. بيد أنه يمكن للمرء أن يجادل بأن هدف بوش المتعلق بالقضاء على الاستبداد في مختلف أنحاء العالم قد يحد من أمن الولايات المتحدة على نحو يفوق تعزيزه لأمنها، وذلك على سبيل المثال، ومن خلال استبدال هذه الأنظمة الاستبدادية (والتي كانت هدفاً لمعارضة مجموعات تهدد قدرتها على الحكم) بنظم ضعيفة وغير مستقرة ستكون عاجزةً

بالضرورة عن السيطرة على المجموعات الإرهابية المتمركزة داخل حدودها. على أنه ليس موضوعنا هنا أن نقترح رأياً فيما إذا كان القضاء على الاستبداد قد يعزز أو يضعف أمن الولايات المتحدة. بالأحرى، نحن نريد أن نلفت الانتباه إلى أن تركيز الجدال بشأن السياسة الخارجية على الأسئلة الأكثر تحديداً التي أوجزناها، سيكون أكثر جدوى بدرجة كبيرة مقارنةً بالتركيز على التساؤل فيما إذا كانت الأفعال المقترحة تعزز أمن الولايات المتحدة.

وعلى نحو ما تقترح هذه النظرية، يوجد تطبيق مهم للقبول بأن المبادلات يجب أن تتم بشأن سلع وموارد ذات قيمة. فالإدراك بأن السياسة الخارجية يجب أن تحقق أكثر من مجرد تعزيز "الأمن"، يتطلب منا أن نأخذ بعين الاعتبار تكاليف الفرص الأخرى البديلة المواكبة لأفعال السياسة الخارجية. ويتطلب هذا تغييراً في طريقة تقييمنا لهذه السياسة. ومن ثم، وعلى نحو مثالي، فإننا نركز أحكامنا على أفعال محددة؛ فعلى سبيل المثال، فقد "فشلت" العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا في أن تحدث تغييراً في سلوك كوبا. وطبقاً لنظريتنا يجب أن نستمر في إصدار مثل هذه الأحكام بيد أن هذا لا يعد كافياً. إذ يجب أيضاً أن نقيم السياسة الخارجية كملف Portfolio، أي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت السلسلة الكاملة من السياسات المتبناة توفر لنا المزيج الأمثل من الاختيارات التي سيتم إنتاجها. وقد يؤدي هذا بنا إلى أن نكون أكثر تقبلاً لبعض السياسات السيئة ظاهرياً (إذا كانت جزءاً من إستراتيجية شاملة تنتج مزيجاً جيداً من مخرجات السياسة الخارجية)، أو أن نكون ناقدين أكثر لبعض السياسات الجيدة ظاهرياً (حتى إذا كان كل فعل "يؤدي غرضه" في إكمال الأهداف المصرح بها، فالنتيجة الكلية يمكن أن تكون أسوأ مما يمكن أن تتيحه الموارد المتوفرة).

ويبقى مدى ما أنجزنا من أهداف رهيناً بالحكم الذي يجب على قرائنا أن يصدروه. وكبنية أي بحث، فإننا ننظر إلى هذا العمل كعمل له طبيعة تقدمية، ونأمل مخلصين في أن يجد الآخرون، أن ما نقدمه يستحق النقد. كما نعتقد أننا قد أنجزنا شيئاً ما، ونتطلع إلى رؤيته وقد تحسن. وبصراحة، فإنه ما كان لنا أن نصل إلى هذه النقطة دون مساعد العديدين الذين قدموا بإيثار شديد الدعم والنصيحة والنقد. ندين بالامتنان لكل أولئك الذين يستحقون الشكر، و كما هو مألوف، فإننا نُحِلُّهم من تبعةِ أي مسؤوليةٍ عن أخطاءٍ ما زالت باقية.

أولاً: لقد تلقينا دعماً مالياً أساسياً من عددٍ من المصادر. فقد تم تمويل الجزء الأكبر من بحثنا من قِبل مؤسسة العلوم الوطنية National Science Foundation من خلال المنحتين SPR9511289 و SPR9507909. وتم تمويل بعض العمل الذي يظهر في الفصل الرابع من خلال معهد بيكر للسياسة العامة Baker Institute of Public Policy في جامعة رايس Rice University. بيد أن الكثير من ذلك الفصل قد كُتِبَ في المعهد الدولي لأبحاث السلام The International Peace Research Institute (PRIO)، في أوسلو، ونشكر سكوت جيتس Scott Gates ونيلز بيتر جليدتش Nils Petter Gleditsch اللذين جعلا زيارة جلين بالمر Glenn Palmer لهذا المعهد مثمرة. كما قدمت مدرسة العلوم الاجتماعية The School of Social Sciences، وقسم العلوم السياسية في جامعة رايس تمويلاً لاستضافة مؤتمر عن النسخة الأولية من هذا الكتاب. ونتوجه بالشكر إلى بوب ستين Bob Stein وريك ويلسون Rick Wilson حيث جعلا هذا الأمر ممكناً. وقد كانت

أقسامنا في جامعة بنجهامتون Binghamton University ، وفي جامعة تكساس إيه أند إم Texas A&M ، وفي جامعة بن ستيت Penn State University ، وجامعة رايس ، كريمةً وداعمةً لعملنا ، و خصوصاً في توفير غرفة مكتب لكل واحد منا حينما يزور الآخر.

ثانياً : أن العديد من الطلاب الحاليين والسابقين قد ساعدونا وأمدونا بالعديد من الاقتراحات المفيدة في كثير من أجزاء البحث. كما أننا مدينون أيضاً بشكل خاص لأركانا بنداري Archana Bhandari ، وشين بولكس Sean Bolks ، وسكاي ديفيد Sky David ، ودينيس فوستر Dennis Foster ، وفاتن غصن Faten Ghosn ، وزيي جي Xi Ji ، وهيذر بيس مارشال Heather Pace Marshall ، وميكائيلا ماتيس Michaela Mattes ، وآنّ مايرز Anne Miers ، وداون ميلر Dawn Miller ، وبيتر بارتل Peter Partell ، ومات روبرت Matt Rupert ، ولوك شي Luke Shi ، وسكوت وولاندر Scott Wohlander. فقد ساهموا جميعاً بشكل ملموس في تطوير أطروحاتنا. وقد صار هذا الكتاب أفضل نتيجةً لمجهوداتهم .

ثالثاً : على مدى سنوات ، تلقينا دعماً ، وتعليقات ، وانتقادات ، ونصائحَ ، مفيدةً من زملاء كثيرين ، حيث استفدنا منها لإكمال هذا الكتاب. وقد قدم العديد منهم اقتراحاتٍ عامة ومنحونا التشجيع طوال المسيرة ، كما قدم العديد منهم انتقاداتٍ محددة. لقد كانوا جميعاً متعاونين للغاية وقد ساعدونا على أن نركز في تفكيرنا. ولهذا يستحق كل من ستوارت بريمر Stuart Bremer ، وبروس بوينو دي مسكيتا Bruce Bueno de Mesquita ، وباول هنزل Paul Hensel ، ووالتر ايزارد Walter Isard ، وجاسك كوجلر Jacek Kugler ، ودوج ليمك Doug Lemke ، وزيف ماوز Zeev Maoz ، وسارا ميتشل Sara Mitchell ، وويل مور Will Moore ، وجيم مورو Jim Morrow ، وراندي سيفيرسون Randy Siverson ، ودال سميث Dale Smith ، وهارفي ستار Harvey Starr ، وجون فاسكيز John Vasquez ، شكراً خاصاً في هذا المضمار.

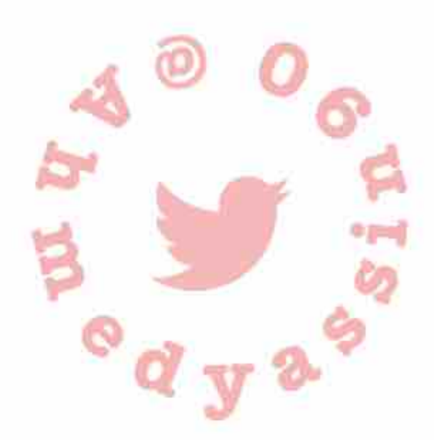
أخيراً. يوجد عدد من الناس الذين أثروا تأثيراً جوهرياً على عملنا بتقديم اقتراحاتٍ سديدة بعد أن تحملوا قراءة كل ، أو على الأقل أجزاء كبيرة ، من نسخ الكتاب المختلفة. فقد قادنا كل من ميكائيل برنارد Michael Bernhard ، وبوب هاركافي Bob Harkavy ، ومارك جونز Mark Jones ، وستيف كويكنبوش Steve Quackenbush ، وجيف ريتر Jeff Ritter ، وباول سينيز Paul Senese ، إلى أن نجري تغييرات محددة تجعلنا ممتنين لهم. ولا تستطيع الكلمات أن تعبر عن امتناننا لأشلي ليدز Ashley Leeds ، وتامار لندن Tamar London ، ومايك ماكجينيس Mike McGinnis ، وبيل ريد Bill Reed ، وداني ريتر Dani Reiter ، وريك ستول Ric Stoll ، وريك ويلسون Rick Wilson ، فالجهود التي قاموا بها لمساعدتنا في كل جوانب هذا الكتاب مثيرةٌ للإعجاب. ومن ثم فإننا نعتبر أنفسنا مباركين لأن لدينا مثل هؤلاء الأصدقاء والزملاء.

وبطبيعةِ الحال ، ينتابنا شعور ملّح بأننا قد نسينا أن نعترف بإسهامات البعض. فإذا كان الأمر كذلك ، فإننا

نعتذر ، فإن هذا مرجعه ضعف الذاكرة وليس نكران الجميل.

نحب أيضاً أن نشكر أسرتينا لحبهما ودعمهما. فقد كانت زوجتانا ، تامار Tamar وكاي Kay ، داعمتين ومساعدتين لنا ، كما كانتا متفهمتين ، ولعل الأكثر أهمية أنهما كانتا متسامحتين . أما أولادنا ، إيناف و إيثان Einav and Ethan ، وتوم و إيميلي Tom and Emily ، فقد جلبوا لنا سعادة كبيرة و إلهاماً ، لقد خصصنا هذا الكتاب لهم وعلى الأقل ، نأمل بأن عملنا سيجعل – بطريقةٍ ما – عالمهم مكاناً أفضل للعيش.

وأخيراً : نود أن نعترف بالإعجاب الكبير لعمل جيم هينسون Jim Henson الذي ساهمت مواهبه الخلاقة بشكل أكيد في تطوير البشرية.



المحتويات

الصفحة

قائمة الأشكال

الصفحة

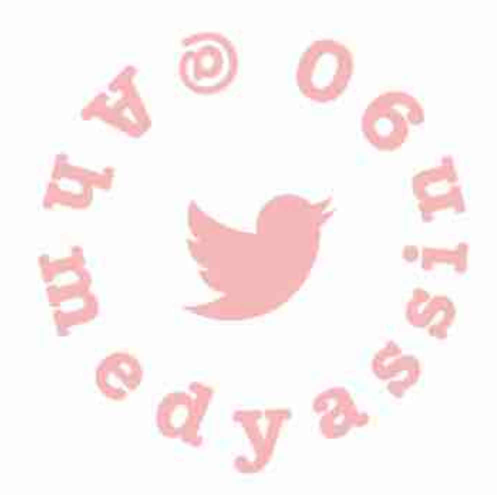
قائمة الجداول

الصفحة

نعتذر ، فإن هذا مرجعه ضعف الذاكرة وليس نكران الجميل.

نحب أيضاً أن نشكر أسرتينا لحبهما ودعمهما. فقد كانت زوجتانا ، تامار Tamar وكاي Kay ، داعمتين ومساعدتين لنا ، كما كانتا متفهمتين ، ولعل الأكثر أهمية أنهما كانتا متسامحتين . أما أولادنا ، إيناف و إيثان Einav and Ethan ، وتوم و إيميلي Tom and Emily ، فقد جلبوا لنا سعادة كبيرة و إلهاماً ، لقد خصصنا هذا الكتاب لهم وعلى الأقل ، نأمل بأن عملنا سيجعل – بطريقةٍ ما - عالمهم مكاناً أفضل للعيش.

وأخيراً : نود أن نعترف بالإعجاب الكبير لعمل جيم هينسون Jim Henson الذي ساهمت مواهبه الخلاقة بشكل أكيد في تطوير البشرية.



قائمة المختصرات

الاتحاد الأوروبي	EU
اتحاد دول جنوب شرق آسيا	ASEAN
الأمم المتحدة	UN
برنامج المعونة المتبادلة	MDAP
البنك الدولي	WB
منظمة معاهدة شمال الأطلنطي (حلف)	NATO
صندوق النقد الدولي	IMF
متلازمات الحرب	COW
قاعدة بيانات النزاعات العسكرية الدولية	MID
مجلس الأمن القومي	NSC
المعونات الإنمائية الرسمية	ODA

المعونة الرسمية	OA
المقياس المركب للقدرات القومية	CINC
منظمة التجارة العالمية	WTO
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
منظمة الدول الأمريكية	OAS
منظمة المعاهدة المركزية (حلف بغداد)	CENTO
منظمة دول جنوب شرق آسيا	SEATO
الأمريكية وكالة المخابرات المركزية	CIA
وكالة المعلومات الأمريكية	USIA
إذاعة صوت أمريكا	VOA

الفصل الأول

مقدمة
Introduction

لماذا تفعل الدول ما تفعله في تعاملها مع الدول الأخرى؟ يقع هذا السؤال في موقع القلب من معظم جوانب الخطاب والتحليل اللذين تم التركيز عليهما في العلاقات الدولية، وهو السؤال الذي ننشد الإجابة عليه في هذا الكتاب. ويمكن للإجابات عن هذا السؤال أن تكون مثمرة، ونحن نرى أن هذه الإجابات تنطوي على أربعة تطبيقات.

أول هذه التطبيقات: يخص السياسات الفردية التي تختارها الدول، والتي تعد محور كثير من الأعمال التي تتناول السلوك الدولي. ولقد تم إنجاز عمل قيم، على سبيل المثال، حول سبب اختيار الدول لبدء الحروب، الحروب التي قد تقتل ملايين الأشخاص. ولماذا تختار الدول أن تفرض عقوبات قد يكون من شأنها أن تتسبب في معاناة المواطنين الأبرياء في دولة أخرى؟ لماذا تدخل الدول في تحالفات؟. تركز تلك الأنواع من الأسئلة على القضايا التي تؤثر على حياتنا بشكلٍ مباشر والتي تثير اهتمامات الدارسين وصانعي السياسة. ومن ثم، فقد أمضينا، بوصفنا مجتمعاً بحثياً، قروناً في استقصاء أسئلة من هذا القبيل، وبينما نعلم الآن قدراً كبيراً عن أسباب مثل هذه السلوكيات، إلا أنه يتبقى الكثير لنتعلمه.

أما التطبيق الثاني: فيختص بالعلاقة بين سياسات الدولة في موقف محدد أو في وقت محدد. فالسياسات هي الأدوات التي تستخدمها الدول للحصول على ما تريد. فلماذا تختار الدول سياساتٍ معينة؟. فعلى سبيل المثال، لماذا قد تختار دولة فرض عقوبات على دولة أخرى بدلاً من مهاجمتها؟ ولماذا قد تزيد دولة من معوناتها الخارجية وتقلل في الوقت ذاته من إنفاقها العسكري؟ لماذا تلجأ الدولة إلى فض تحالفها مع دولة أخرى وتقلل من حواجزها التجارية معها؟. وهكذا، فإن كل أفعال السياسة الخارجية هي عبارة عن مسألة خيارات يتخذها قادة الدول (أو المنظمات من غير الدول nonstate). وغالباً ما يكون لدى هؤلاء القادة العديد من الخيارات للتعامل مع أي قضية معينة، ونحن نود أن نعرف ما الذي يؤثر على الخيارات المعينة التي يصنعونها؟

ويتعلق **التطبيق الثالث** بالخيارات التي يتخذها القادة بين مجموعات متشابهة من السياسات في مواقف مختلفة.

فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة صديقة للدنمارك وإسرائيل، وهما دولتان لهما نفس التعداد السكاني تقريباً ولديهما مستويات متشابهة من الثراء.[١] ولكن على الرغم من ذلك، يوجد بين الولايات المتحدة والدنمارك تحالف عسكري رسمي ولكن لا يوجد مثل هذا التحالف بينها وبين إسرائيل. ولا تعطي الولايات المتحدة للدنمارك أية معونات خارجية بينما تتلقى إسرائيل ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار من الولايات المتحدة سنوياً. لماذا توجد هذه الاختلافات في السياسات؟ وقد تتضح الإجابة على هذا السؤال في العديد من الأمثلة. وهذا لا يعفينا من ضرورة تطوير شروحات منظومية وقابلة للتعميم لمثل هذه الملاحظات. إذ إن التفسير استناداً على الحجم والثروة والصداقة فقط ليس بمقدوره أن يفسر الاختلافات في سياسة الولايات المتحدة تجاه كلٍ من الدنمارك وإسرائيل.

أما **التطبيق الأخير**: فمنوطٌ به تزويدنا بفهم العلاقات بين السياسات. وعلى سبيل المثال، إذا قرر قائد استخدام العقوبات كأداة للسياسة الخارجية لبلاده، فهل يعني ذلك أن احتمالية الصراع سوف تتناقص بناءً على ذلك؟ وهل يؤدي الدخول في تحالف إلى زيادة أو نقص في الإنفاق على الدفاع؟ هذا ويتطلب فهم العلاقة بين السياسات وبعضها أن نفهم السبب الذي يجعل الدول تتبع سياساتها تلك، الأمر الذي ينبغي أن يساعدنا بدوره على فهم قابلية خيارات السياسة الخارجية للإحلال. وفي هذا الكتاب سوف نقدم طريقة لدراسة السياسة الخارجية من شأنها أن تقدم إجابات تتعلق بجميع التطبيقات الأربعة.

إننا نحاول أن نجاوب على أول سؤال تم طرحه فيما سبق في هذا الفصل عن طريق عمل ثلاثة أشياء في تحليلنا والتي تعتبر غير شائعة في مناهج دراسة العلاقة الدولية.

أولاً: نرى أفعال الدول على أنها مكونات لملفات portfolios، تتألف من جميع سلوكيات سياساتها الخارجية. إننا لا نركز حصرياً على سلوك الصراع، أو سياسة التجارة، أو مخصصات المعونة الخارجية، كسياسات غير مترابطة يمكن أن يتم مناقشتها وتحليلها بدون الإشارة أو الرجوع إلى سياسات أخرى، وذلك على الرغم من أن نظريتنا لديها الكثير الذي يمكنها قوله بشأن تلك السياسات المنفصلة. ولكن عوضاً عن ذلك، نرى دولةً ما تنشئ حزمة من السياسات —التي سوف نسميها ملفات— والتي صممت، في إطار خليط، لتحقيق الأشياء —أو المخرجات— التي تريدها الدولة.

ثانياً: إننا نتبنى منظوراً عاماً للسياسة الخارجية تم تصميمه ليطبَّق على كل الدول في كل الأوقات. وينصبّ تركيزنا على عددٍ قليل من المتغيرات المستقلة وآثارها العامة. فعلى سبيل المثال، وبينما لا ينصب التركيز الأساسي للنظرية على شرح سياسة ألمانيا الخارجية في سنوات ما بين الحربين أو السياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة، إلا إننا سوف نوضح أن نظريتنا يمكن أن تطبق على سياسات دول معينة.

ثالثاً: بعكس الكثير من التنظير حول العلاقات الدولية، فإننا نفترض أن الدول تتبع هدفين عامين في

سياساتها الخارجية. وعلى نحو مشابه، يجادل منظرو العلاقات الدولية بأن الدول يمكن تحليلها كما لو كانت تريد شيئاً واحداً – وهو أكبر قدر من الأمن. بيد أننا سوف نفترض أن الدول تريد أن تحمي أشياءً ذات قيمة بالنسبة لها، وأنها سوف تحاول أن تغير أشياءً لا تروق لها في النظم الدولية. ولأن قدرة أي دولة، بغض النظر عن مدى قوتها، على إنجاز ما تريده تعتبر محدودة، فإنه يتحتم على القادة صنع الخيارات أو البدائل. فيجب على القادة أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون حماية شيء ما من الأشياء التي يحبونها، أو يحاولون أن يفرضوا إحداث تغيير في بعض المواقف بشكل يتفق مع تفضيلاتهم. وهذا هو الخيار الذي نسعى إلى فهمه وشرحه في هذا المجلد.

وتعتمد النظرية المقدمة هنا على نموذج رياضي بسيط نسبياً. ولأن كثيراً من القراء قد يصيبهم الضجر بسبب العرض الفني للنموذج، فإننا سوف نرجئ ذلك حتى الفصل الخامس. إننا نُقدِّم للقارئ المفاهيم والمقولة العامة للنظرية في الفصل القادم، الذي سوف نعرض فيه نصاً غير رياضي لنظرية السلعتين بصورة أكثر تكاملاً. وهناك سوف نطلب من القارئ أن يفكر في العلاقات الدولية بصورة مختلفة عن المناهج الأخرى. ومن ثم، يمكننا أن نشرع في هذا التقديم بصورة واضحة مستخدمين هذا الفصل، لتحقيق المهام التالية:

أولاً: لتقديم فكرة ملف السياسة الخارجية، والتي تعني مجموعةً من السياسات تتبناها دولة لتلبية أهداف سياستها الخارجية. وتمثل التغيرات في ملفات السياسة الخارجية لدولة المتغير الرئيس الذي يتم شرحه بواسطة نظريتنا.

ثانياً: إننا نريد بالطبع أن نبرز ما يميز نظرية السلعتين، وأن نعرض الافتراضات الأساسية التي نقوم بإنتاجها.

ثالثاً: أما مهمتنا الثالثة في هذا الفصل فهي أن نبرز عناصر مقاربتنا التي تميزها عن نظريات أخرى أكثر تقليدية في حقل العلاقات الدولية.

ملفات السياسة الخارجية

يعد الاعتقاد بوجوب اعتبار سلوكيات السياسة الخارجية لدولةٍ ما، وهي السياسات الفردية التي تتبناها تلك الدولة سعياً وراء مصالحها، بمثابة حزمة من السياسات، ويعد إحدى الحقائق المركزية المقررة لنظرية السلعتين والتي تميزها عن الطرق الأخرى للتفكير في العلاقات الدولية. وبعبارةٍ أخرى، تخلق الدول ملفات السياسة الخارجية الخاصة بها لتحقيق الأشياء التي تريدها، آخذةً في الاعتبار القيود الموجودة.

ولنأخذ بعين الاعتبار بعض الأفعال التي اتخذتها الولايات المتحدة خلال السنوات العشر الأخيرة أو ما يزيد في تعاملها مع الدول الأخرى:

١ – في معظم التسعينيات من القرن العشرين دعمت الولايات المتحدة توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي – الناتو NATO – عن طريق الاعتراف بالدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو Warsaw Pact السابق.

لقد كان ذلك الدعم أساسياً في إنجاح المفاوضات التي أسفرت عن انضمام بولندا، وجمهورية التشيك، والمجر إلى الناتو في الثاني عشر من مارس عام ١٩٩٩م.

٢- وفي الثاني من أبريل ١٩٩٦م، قرر وزير الدفاع وليام بيري William Perry أن ليبيا كانت تبني منشآت تحت سطح الأرض لإنتاج الأسلحة الكيميائية وحذر من أن الولايات المتحدة قد تستخدم القوة، إذا لزم الأمر، لوقف هذه الإنشاءات، وأنها لن تسمح لتلك المحطات بالعمل. وقد قامت ليبيا بتعليق العمل في المنشأة في الحال، ولكن بعد التوسط الدبلوماسي لرئيس مصر حسني مبارك، وافقت ليبيا على عدم استئناف العمل في هذه المنشآت.

٣- وفي الثلاثين من أبريل ٢٠٠١م، أعلنت الولايات عن صفقة سلاح كبيرة مع تايوان. وافقت الولايات المتحدة على بيع أربع مدمرات من الطراز Kidd، واثنتي عشرة طائرة مضادة للغواصات من الطراز P3 Orion وثماني غواصات تعمل بالديزل.

٤- وفي ربيع ٢٠٠١م، عكست الولايات المتحدة سياستها المعارضة، والتي دامت لفترة طويلة، لانضمام جمهورية الصين الشعبية لمنظمة التجارة العالمية (WTO). وفي العاشر من نوفمبر ٢٠٠١م، رحبت منظمة التجارة العالمية بالصين كعضو بها.

٥- وفي الخامس من يناير ٢٠٠٢م، أعلنت الولايات المتحدة أنها قد لا تنقذ الأرجنتين من أزمتها المالية، وذكرت الولايات المتحدة أنها تريد أن تتجنب أن تكون "رجل الإطفاء firefighter المالي". وقد ألقى الرئيس الأرجنتيني إدوارد دوهالدي Eduard Duhalde اللوم فيما يتعلق بالوضع الأرجنتيني على النموذج الاقتصادي الأمريكي، الذي تدعمه واشنطن، والذي يؤكد على اللامركزية والحد من السيطرة الحكومية. وفي ١٥ يناير، حذر الرئيس جورج بوش Bush الأرجنتين كي لا تتعلل بظروفها الصعبة للتراجع عن إصلاحات السوق الحرة الخاصة بها. وفي الحادي والثلاثين من يناير، قطعت الولايات المتحدة المعونة الخارجية عن الأرجنتين بسبب "أنها فقط لم تقم بعملية الإصلاح" طبقاً لتعبير وزير المالية بول أونيل Paul O'Neill.

٦- وفي الرابع عشر من يناير ٢٠٠٢م، أعدت الولايات المتحدة والفلبين عملياتٍ عسكريةٍ مشتركة ضد جماعةِ أبو سيّاف، وهي جماعةٌ إسلاميةٌ متطرفة لها صلاتٌ بتنظيم القاعدة. وقد تم الاتفاق على خطة بين الدولتين والتي بموجبها تم إرسال ستمائة وخمسين جندياً أمريكياً إلى الفلبين في غضون أسابيع.

٧- وفي الحادي عشر من أبريل ٢٠٠٣م، أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن أنها قد توصلت إلى تسوية مع فريق نيويورك يانكيز New York Yankees التي تفرض على فريق البيسبول دفع غرامة قدرها خمسة وسبعون ألف دولار أمريكي لانتهاكه العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد كوبا من خلال التفاوض حول عقد مع أحد لاعبي البيسبول الكوبيين.

لم نختر هذه الأفعال لكونها استثنائية ولكن لأنها عادية وتشكل أمثلة جيدة للعناصر التي تُكوِّن ملف السياسة الخارجية. وقد كانت قضية سياسات التحالف، والقرارات بشأن المعونة الخارجية، وشؤون سياسة التجارة، والخطوات المتخذة لجعل قانون الحظر القائم منذ زمن بعيد نافذاً، من بين الأمور التي مُثِّلت من بين تلك الأفعال. وبينما كانت بعض هذه الإجراءات روتينية أو تمت من قبل مسؤولين لا يحتلون أعلى المناصب في التدرج البيروقراطي، إلا أن بعض الإجراءات الأخرى كانت قرارات اتخذها قادة الولايات المتحدة. وقد كان من ضمن أهداف هذه الأفعال دولاً صديقة للولايات المتحدة كما شملت دولاً معاديةً لها. بعبارة أخرى، تعكس هذه الأمثلة خيارات الأفعال التي يمكن أن نتوقع أن تتخذها دولة عظمى في إطار سعيها لتحقيق مصالحها خلال أي فترة معينة.

كانت هذه الإجراءات هي عناصر ملف السياسة الخارجية الأمريكية. لقد اختارت الولايات المتحدة السياسات (وغيرها من السياسات التي لم تذكر هنا) من بين جميع الأفعال المتاحة لها؛ وذلك من أجل خلق المجموعة الأفضل من الترتيبات الدولية المرغوبة في ظل الظروف القائمة. وينطوي هذا الأمر على أشياءٍ عدة.

أولاً: يعني هذا الأمر أن الولايات المتحدة أرادت أن تغير بعض الأشياء التي لا ترغب في وجودها في العالم، مثل النظام السياسي في كوبا. كما أن الغرض من بعض الإجراءات الأخرى، مثل صفقة السلاح مع تايوان، يتمثل في فرض أو تدعيم نتيجة قائمة. ونحن نفترض أن الولايات المتحدة كان لديها بعض التفضيلات التي حاولت تحقيقها من خلال تلك الأفعال.

وقد تمثل **التطبيق الثاني** في استخدام جميع هذه الأفعال للموارد: فلقد تطلبت بعض الإجراءات وقتاً حتى يتم التوصل إلى قرار أو حتى يتم تنفيذ هذا القرار؛ واستلزم البعض الآخر بعض الأموال، وتطلب البعض الآخر توسيع ضمانات الأمن الأمريكية، واستلزم بعضها الآخر نشر القوات العسكرية في أماكن خطرة. لكن لا يوجد أي إجراء مجاني، أو بدون ثمن. فإذا كانت الولايات المتحدة، أو أي فاعل، تتسم بالعقلانية فيتوجب عليها قبل اتخاذ فعل ما، أن تقرر أن إنفاق مواردها المحدودة على سياسة معينة يعد فكرة جيدة. وهذا يعني أن الفاعل يجب أن يحدد شيئين صحيحين. فلكي تقوم الولايات المتحدة، أو أي فاعل، بفعل شيء ما، لا بد أن تقرر:

أولاً: أن الفوائد المتوقعة من إنجاز هذا الفعل لابد أن تتخطى التكاليف المباشرة المتوقعة له: إذ لابد أن تكون القيمة المتوقعة أعلى من تكاليف العملية. فإذا كانت التكاليف أعلى من الفوائد فمن الأفضل ألا يقوم الفاعل باتخاذ هذا الإجراء وبذلك لا يتم اختياره.

لقد أعدت الولايات المتحدة لإرسال ٦٥٠ جندياً إلى الفلبين وذلك لأنها توقعت وجود فائدة في عمل ذلك، وقد كانت هذه الفائدة أكبر من التكاليف المالية والمخاطر التي تهدد الحياة التي قد انطوت عليها عملية إرسال هؤلاء الجنود إلى الفلبين.

أما **الشرط الثاني** اللازم تواجده هو أن تكون الفوائد المتوقع وجودها نتيجة لهذا العمل أكبر من تكاليف الفرصة البديلة. بمعنى أن الولايات المتحدة، أو أي فاعل آخر، تقوم بوضع مواردها المحدودة في سياسة واحدة محددة، وهي مثلاً السياسة (أ)، بدلاً من وضعها في أي سياسة أو سياسات أخرى، وذلك لأن الفوائد المتوقعة تكون أكبر في حالة السياسة (أ).

هذا وتكون السياسة المنتقاة هي أفضل سياسة متاحة في ذلك الوقت لتحقيق أهداف الفاعل. ومن ثم فقد قررت الولايات المتحدة أن ترسل ٦٥٠ جندياً إلى الفلبين وليس إلى كوبا.

أما **التطبيق الثالث** فيتمثل في رؤيتنا للدول وكأنها تنتقي من قائمة السياسات المتاحة حزمة السياسات التي تلائم احتياجاتها وأهدافها في وقت محدد على أفضل وجه، آخذةً بعين الاعتبار تفضيلاتها والقيود المفروضة عليها. فكما يقوم الفرد باستهلاك مجموعة من السلع التي صممت لتلبية مدى معين من المتطلبات، والتي تخضع لحدود ثروة الفرد، تقوم الدول بتبني ملفات سياسات لتعظيم الفائدة التي تحصل عليها من البيئة السياسية العالمية، بيد أنها تخضع للقيود التي فرضتها مواردها المحدودة والنظام الدولي.

سوف نقوم خلال معظم أجزاء هذا العمل بتحليل سلوك السياسة الخارجية كملف سياسات. ومن خلال تناول الأمور بهذه الطريقة، يمكننا تمثيل سياسة الدولة الخارجية كنقطةٍ يمكن تحديدها في مجال ذي بعدين. (سوف يتم تعريف هذين البعدين كلما تقدمنا في عرض النظرية). ويسمح لنا هذا الأمر بعمل تعميم بشأن سلوك السياسة الخارجية عبر الدول وعبر الزمن. ويعد هذا الأمر على درجةٍ عالية من الأهمية بالنسبة لعملنا؛ إذ إننا نريد أن ننظر إلى آثار التغيرات في العوامل البيئية - مثل زيادة قدرة الدولة - على العديد من جوانب سلوك الدولة. ويمكننا تحليل عدد كبير من الدول بشكل متزامن. والأهم من هذا وذاك، أن يكون بمقدورنا أن نقول شيئاً حول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في الموارد المخصصة لسياسةٍ واحدة على الموارد التي يتم تخصيصها لسياسة أخرى. كما أننا نود أن نتناول قضية كيف يمكن أن نتوقع أن الملفات قد تتغير في حالة تغير أهداف الدولة.

إن الرأي الذي يقول إن السياسات تكون ملفاً يعد رأياً تجريدياً بالتأكيد، إلا أنه تجريدٌ من ذلك النوع الذي يألفه الكثير منا. فمن الشائع أن يتم وصف السياسات الخارجية للدول وتحليلها كما لو كان هناك هدفٌ واحدٌ يحفزها، مثل تلك العناصر السياسية المرتبطة والمدعمة والتي تعتمد على بعضها ببعض كما لو كانت ملفات. فعلى سبيل المثال، كان هدف السياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة هو احتواء النفوذ السوفيتي. وتشتمل عناصر هذه السياسة على تكوين منظمة حلف شمال الأطلنطي، وتخصيص المعونات الخارجية لقوات الدول الصديقة، والمشاركة في الحرب الكورية، وتطوير القنبلة الهيدروجينية، وتأسيس مشروع مارشال، وعمل معاهدات دفاع مع تايوان واليابان، وجعل الخطط العسكرية ذات طبيعة مركزية. ومن المؤكد أن بعض السياسات قد

تأثرت على نحو فريد بالظروف المحلية والبيروقراطية والإقليمية أو بالظروف التاريخية، ولكن البعض ممن يدرسون السياسة الخارجية الأمريكية، يرى هذه الظروف وكأنها مرتبطة ببعضها بعضاً، وكأنها أيضاً وضعت لتحقيق غاية مشتركة. وقد تم توضيح كيف أن مثل هذه السياسات يعتبرها صانعو القرار متوقفةً على بعضها ببعض بشكلٍ تبادلي من خلال قناعة إدارة أيزنهاور Eisenhower بأن الاعتماد على الردع النووي من خلال مبدأ الرد النووي الشامل سيسمح للولايات المتحدة بتقليل نفقاتها العسكرية. وانطلاقاً من هذه الخلفية من التعميم، لا يبدو أن مفهومنا عن الملف يقع خارج السياق أو غير معتاد.

ويسمح لنا استخدام ملفات السياسة الخارجية بعمل تعميمات ومقارنات هامة في تطوير النظرية. ويسمح مستوى التعميم الذي حققناه بمقارنة سياسات الدولة في أوقات مختلفة، أو بمقارنة الملفات المختلفة للدول المختلفة. ونرغب في أن نكون قادرين على قول عبارات مثل "عندما تصبح الدولة أكثر قوة، فإنها ستحاول تغيير الوضع القائم، بشرط ثبات المتغيرات الأخرى". وقد يكون لهذه العبارات مغزاها على المستوى العام، ولكنها مفيدةٌ أيضاً على المستوى التجريبي Empirical، ولا يحول استخدام مفهوم الملفات دون وجود عبارات وتوقعات أكثر تركيزاً. وبمجرد أن نكون قادرين على تحديد العناصر التي صُممت الملفات لتحقيقها، سيصبح بمقدورنا تحويل العبارات العامة إلى توقعات أكثر دقة. فعلى سبيل المثال (ودون النظر إلى المستقبل البعيد)، فإذا كنا سنقول، وبشكلٍ عام، إن بدء الصراع ومنح المعونات الخارجية تعتبر سياسات جيدة لتغيير سلوك الآخرين، فإن عبارتنا العامة تكون مساويةً لقولنا إن الدول التي تصبح أكثر قوة يحتمل بشكل أكبر أن تبدأ صراعاً وأن تخصص موارد أكثر للمعونة الخارجية، مع ثبات المتغيرات الأخرى. وبعبارة أخرى، بينما يسمح لنا استخدام الملفات بالتعميم، إلا أنه يمكننا أيضا أن نقسمها إلى الأجزاء المكونة لها لتحليل جوانب محددة من السياسات الخارجية للدولة.

وفي النهاية، لا نفترض أن ملف السياسة الخارجية للدولة ثابتٌ أو مستمر. وبالفعل، فإن معظم مناقشتنا في الفصول التالية ستكون موجهةً لتحديد الوقت الذي تغير فيه الدولة ملفاتها، وسنناقش العوامل البيئية التي نعتقد أنها تجعل الدول تقوم بعمل تغييرات هامة في توجهها العام. كما سنقدم أفكارنا عن الطريقة التي تقوم الدول من خلالها بعمل التغييرات التي ترغب فيها. فعلى سبيل المثال، إذا أرادت إحدى الدول تغيير الوضع السياسي القائم في منطقة ما، أو بين هذه الدولة ودولة أخرى، فماذا ستفعل؟. وبعبارة أخرى، ما هي السياسات التي تكون جيدةً في إحداث التغييرات، وما هي السياسات المرتبطة أكثر بتثبيت أو ترسيخ الوضع القائم؟. وبالقيام بهذا، فإننا نستنبط نتائج من نظريتنا وتكون هذه النتائج عامة، وذلك عندما ننسب الأهداف العامة إلى سياساتٍ محددة، كما يمكن أن تكون محددةً بشكلٍ كبير.

وتعمل مكونات ملف السياسة الخارجية للدولة بوصفها متغيراتنا التابعة، وهي الأشياء التي نحاول شرحها.

كما سنحلل العلاقة بين مكونات هذه الملفات، لأن نظرية السلعتين لها بعض النتائج المباشرة والخاصة بإمكانية إحلال السياسة الخارجية. والآن، وبعد تقديمنا لما نرغب في تفسيره، سنقدم ملخصاً قصيراً لمدخلنا- وهي نظرية السلعتين للسياسة الخارجية.

نظرية السلعتين: عرض موجز

بالطبع تفترض نظرية السلعتين أن الدول تسعى وراء شيئين في سلوكها الدولي وسياساتها الخارجية المركبة - وهما تغيير وضع ما Change، والحفاظ على وضع ما Maintenance، كما توزع موارد السياسة الخارجية بأقصى كفاءة ممكنة لتعظم منفعتها. وتحتوي هذه الجملة البسيطة على المكونات الأساسية للنظرية؛ ولكن، وكما سنوضح، فإنها تؤدي إلى عددٍ كبير من التطبيقات. وسوف نقدم بعض العناصر الأساسية للنظرية.

نحن نفترض أنه يمكن اعتبار المجال السياسي مكوناً من القضايا التي تهتم بها دولة واحدة على الأقل. وبعبارة أخرى، يمكن التعامل مع العالم من خلال نموذج بوصفه فضاءً لقضية ذات أبعادٍ متعددة. ويكون الوضع القائم في وقتٍ معين هو النتيجة الموجودة لجميع هذه القضايا. ومن الواضح أن الدول ستكون سعيدةً ببعض هذه النتائج، وحزينةً بسبب البعض الآخر. ونفترض أن جميع الدول ترغب في حماية جوانب العالم (النتائج في فضاء القضية) التي ترغب فيها. وبالطبع، فإن إحدى هذه النتائج تتمثل في حقيقة مؤداها أنها قائمةٌ وموجودة. وبخلاف هذا، فإنه توجد عدة أشياء مثل الترتيبات السياسية الداخلية المرغوب فيها، وأساليب التجارة والتحالفات القائمة، ومجموعة كبيرة من المكونات الأخرى للوضع القائم التي ترغب الدول في الإبقاء عليها دون تغيير. وفي نفس الوقت، ترغب جميع الدول في رؤية بعض التغييرات في مجموعة النتائج القائمة. ولا تكون جميع الأمور في الشكل الذي ترغب فيه دولة واحدة أياً كانت. كما إنه ليس بمقدور أي دولة تحديد السياسات الدولية والداخلية لجميع الدول الأخرى، الأمر الذي يتيح لجميع الدول القدرة على تخيل عالم أفضل.

ونفترض أن جميع الدول لها أهداف، وأنها تحاول تحقيقها من خلال السياسة الخارجية. ويمكن تصنيف هذه الأهداف باعتبارها متباينةً ومحددةً طبقاً للنمط الذي تعكسه عناية الشخص القائم بالتصنيف، إذ يمكن اعتبار أن جميع الدول تحاول ضمان منع الانتشار النووي، وزيادة الاحترام الدولي لحقوق الإنسان، وحماية البيئة، ودعم القوى الديمقراطية، وزيادة متوسط عمر المواليد الجدد، وإضعاف اقتصاديات الدول الأعداء، وما إلى ذلك. على أن التركيز على مجموعة ضخمة من الأهداف والسياسات المحددة التي يمكن أن تتبعها الدول يؤدي إلى استحالة التنظير واستحالة صياغة مقولات عامة. ومن ثم، فبدلاً من ذلك، يمكننا تعميم أهداف الدول بقدر منفعتها وفائدتها الممكنة. وبدلاً من أن نقول إن الدول لديها العديد والعديد من الأهداف (حيث تتعدد الأهداف بتعدد القضايا) أو إن الدول لديها هدفٌ واحد (إما زيادة الأمن وإما القوة على سبيل المثال)، فإننا نعتقد

أن من المفيد التعميم إلى درجة القول بأن الدول تتابع هدفين[٢] يعد هو الأكثر بساطة والأكثر إفادة. وبالتحديد، فإننا نقوم بالتعميم لنقول إن الدول تستخدم سياساتها الخارجية لحماية مكونات الوضع القائم التي ترغبها ولتغيير المكونات التي لا تستحبها. كما نعتبر أن التصرفات المُوجهة لحماية النتائج القائمة هي التي تسعى لتحقيق هدف الحفاظ Maintenance، ونعتبر أن التصرفات المصممة لتغيير جوانب الوضع القائم هي التي تسعى لتحقيق هدف التغيير Change. وتقرر نظريتنا أن أفعال السياسة الخارجية تكون موجهةً إما لدعم عناصر محددة في الوضع الدولي القائم وإما لتغييرها.

ومن شأن أي تحليل للسياسة الخارجية أن يعزو، ضمنياً أو صراحةً، الأهداف إلى الفاعلين القائمين بصياغتها. ونظراً لأننا نرغب في تطوير نظريةٍ عامةٍ بسيطة ومفيدة، افترضنا أن الدول لها هدفان وهما الحفاظ والتغيير. ويتأثر اختيار وتفضيل القادة لأي من الهدفين بالعديد من العوامل، ولكن يجب أن تكون القدرة الفعلية للدولة على تحقيق التغيير المرغوب، أو الحفاظ المنشود، أحد الاعتبارات الهامة في تحديد السياسة التي يتم تبنّيها. ومن بين أهم العوامل البيئية التي تؤثر على فعالية متابعة الدولة لأهدافها هي الإمكانات القومية للدولة. ونفترض أن فعالية الدولة في متابعة التغيير أو الحفاظ تتباين تبعاً لإمكاناتها النسبية. وليس من المستغرب أن الدول التي لديها موارد أكثر، تكون قادرةً على تحقيق أهداف التغيير والحفاظ بشكل أفضل وأكثر من الدول الأقل في الموارد. ومع ذلك، نتوقع أن نرى اختلافاً بين الدول الأقل قدرةً، والدول الأكثر قدرةً من خلال التركيز النسبي لكل منهما على التغيير في مقابل الحفاظ وذلك لسبب بسيط. فبالتحديد، نحن نحاول أن الحفاظ على الوضع القائم أسهل من تغييره. ويعني هذا أن الدول الأكثر قدرةً سيكون بإمكانها تحقيق التغيرات المطلوبة في الوضع القائم بشكلٍ أفضل نسبياً مقارنةً بالدول الأضعف، والتي تكون لها ميزةٌ نسبية في الحفاظ على هذا الوضع. ويدل هذا الافتراض البسيط والمعقول، والذي يمكن الدفاع عنه من وجهة نظرنا، على العديد من الأمور. يأتي في مقدمتها أننا نتوقع أن نرى أن الدول الأكثر إمكاناتٍ ستكون أكثر نشاطاً في تغيير الوضع الدولي القائم من الدول الأضعف، والتي يتوقع منها بدورها أن تقوم بتخصيص جزء أكبر من مواردها للسياسات التي تناسب الحفاظ على الوضع القائم. وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تقوم الدول التي تكتسب قدراتٍ نسبيةٍ جديدة بتخصيص نسبة أكبر من مواردها الجديدة لتغيير الأحوال أكبر من التي كانت تخصصها من قبل، كما ستبدي تركيزاً أكبر على السياسات التي تناسب إحداث التغييرات بشكل أفضل.

وفي الفصل التالي، سوف نشرح ونعمل على تبرير افتراضات النظرية بالكامل. وسوف نقدم الأساس المنطقي الذي ينقلنا من هذه الافتراضات البسيطة والقليلة إلى استنتاجات النظرية. وسوف نبذل جهداً معقولاً في استنتاج النتائج الضمنية التجريبية لهذه النظرية، ومن ثم يمكن أن نُخْضِعها للاختبار. وبعد تلخيص مكونات نظرية السلعتين، سوف ننتقل الآن إلى وصف مختصر لبعض سماتها وخصائصها.

السمات المميزة لنظرية السلعتين

إن مهمتنا في هذا الجزء هي أن نلقي الضوء على بعض السمات الأساسية أو الضمنية لنظرية السلعتين. كما سيتركز اهتمامنا في هذا الكتاب على النظرية وما تخبرنا به عن الطريقة التي تعمل بها العلاقات الدولية ؛ إننا لا نميل في الحقيقة إلى الدخول في مناقشة ذات طبيعة معرفية. وعلى الرغم من ذلك، ولأن نظرية السلعتين تقدم رؤية للعلاقات الدولية تختلف عما يألف الكثير من القراء، فإننا نود أن نوضح بشكل موجز مواقف النظرية بشأن حالاتٍ متنوعة.

أولاً : تعد نظرية السلعتين نظريةً مجردةً وعامة. فلا يحركها دافع الرغبة في تفسير وفهم السياسة الخارجية لدولةٍ واحدةٍ فقط أو نمطٍ واحدٍ من السلوك. فبدلاً من ذلك، يتمثل هدف النظرية في فهم العوامل التي تؤثر على ملفات السياسة الخارجية لكل الدول في كل العصور. وهذا الأمر هو ما يجعل نظرية السلعتين قابلةً للتطبيق بشكلٍ واسع، بالإضافة إلى أنه يزيد من مداها بشكلٍ كبير. وسوف نقوم، في الفصول القادمة، بتحليل الاتجاهات العامة في السلوكيات الدولية للدولة، مثل الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، والاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الصينية منذ عام ١٩٤٩. كما يمكن أن تساعدنا النظرية على تحليل قرارات سياسية خارجية معينة يصعب فهمها من خلال استخدام أدواتنا النظرية المألوفة في تحليل العلاقات الدولية. هذا بالإضافة إلى أننا نستطيع أن يكون لدينا توقعاتٌ دقيقة نسبياً حول سياساتٍ معينة، مثل إثارة النزاع وتشكيل التحالف، كما يمكن للنظرية أن توضح لنا كيف يُتوقع أن تؤثر التغيرات الحادثة في سياسة واحدة على السياسات الأخرى.

ثانياً : جديرٌ بالذكر أن نظرية السلعتين لا تقدم أي بيان حول طبيعة النظام الدولي. ومع ذلك، فإننا نفترض أنه لا توجد سلطة رئيسية قادرة على فرض اتفاقيات أو معايير. قد تكون الدولة قادرةً على الوصول إلى اتفاقيات ترضي الطرفين فيما بينها (مثل تكوين تحالفات وتأسيس المنظمات الدولية)، وقد يكون لديها الأسباب المبررة للالتزام (أو عدم الالتزام) بهذه الاتفاقيات. ولكن حدوث التعاون أو التنسيق يمكن ويجب أن يتم تفسيره بحيث يكون متفقاً مع المصلحة الذاتية للفاعلين وليس أمراً مفروضاً من سلطة عليا فوق قومية.

ثالثاً : تشترك الواقعية بالطبع في هذا التأكيد على الوحدات التي تكون النظام. كما ترى الواقعية الجديدة النظام الدولي فوضوياً بشكل أساسي، إلا أنها ترى أن هيكل وتوزيع القوة (مثل الثنائية القطبية مقابل تعدد الأقطاب) داخل النظام يفرضان قيوداً على سلوك الدولة.[٣] بيد أن نظرية السلعتين لا تقدم شيئاً عن متغيرات مستوى النظام وتأثيرها على سلوك الوحدات. فما تؤكد عليه النظرية هو سلوك الفاعلين، أي الدول ؛ فالنظرية تركز على الوحدات. كما ترى النظرية أنه من البديهي أن تكون النتائج السياسية المرصودة هي نتيجةٌ

للعواقب، المتعمدة أو غير المقصودة، المترتبة على تصرفات الفاعلين الذين يسعون وراء مصالحهم الذاتية. ويعني هذا التركيز على الوحدات أن بعض السمات، مثل مستوى القدرات القومية الخاصة بتلك الوحدات، والتغير في هذه القدرات، تتخذ موضعاً مركزياً بالنسبة للنظرية. وهناك بعض السمات الأخرى التي يفترض أنها لا تلعب دوراً هاماً في تحديد سلوك الدول، أو تلك السمات التي لا نستطيع أن نقدم بشأنها بياناتٍ عامة في الوقت الحالي.[٤]

رابعاً: تتسم هذه النظرية بالعمومية، وإن كانت أيضاً قابلةً لإثبات الخطأ، وهذه ميزة مهمة بالنسبة لأية نظرية جيدة. فعلى سبيل المثال، تفترض نظرية السلعتين، أن الدول التي تتنامى قوتها يحتمل بدرجةٍ أكبر أن تتبع سياسات تنشد التغيير مقارنةً مع الدول التي تتناقص قوتها أو تلك الدول التي لم تتغير قوتها. وقد قمنا بتعريف المبادرة بإثارة الصراع على أنها سياسة تنشد التغيير. فلو أننا وجدنا أن الدول التي تزداد في القوة ليس لديها أعلى معدل للمبادرة بإثارة الصراع، كان لنا أن نستنتج أن نظرية السلعتين خاطئة.

وفي الواقع، أننا رصدنا بعض الأمثلة في هذا المجلد حيث كانت الافتراضات الناشئة عن هذه النظرية غير مدعمة. وعلى الرغم من ذلك، لا نستطيع أن نستنتج جزئياً بأن هذه النظرية خاليةٌ من أية ميزة نظراً لعدد الافتراضات، غير البديهية غالباً، والمدعمة بالدليل. وبالفعل، نحن نزعم أنها تمثل جزئياً تقدماً على نظريات السلوك الدولي المستخدمة بشكل واضح وعلى نطاق واسع، لأنها بالتحديد، ولحسن الحظ، تخطئ في تنبؤاتها. إن الاعتراف عندما تكون نظرية الشخص خاطئةً، بدلاً من تحويرها لشرح بعض الظواهر الملاحظة، يعد أمراً جوهرياً لتطور المعرفة. ذلك إن تناول ومواجهة المشكلات التي تم الكشف عنها تمثل بالطبع موضوعاً لعمل قادم.

وفي النهاية: يمكن لنظرية السلعتين أن تقدم توقعاتٍ جديدة عن إمكانية إحلال السياسة الخارجية. وبعبارة أخرى فإنه من الممكن لهذه النظرية أن تقوم بأكثر من مجرد تفسير كيفية تأثير البيئة على السياسة في وقتٍ من الأوقات. كما أن النظرية تفترض بأن بعض السياسات هي الأفضل في إحداث التغيير والبعض الآخر هو الأفضل في الحفاظ على بعض أجزاء الوضع القائم، وهي تفترض (مع الاحتفاظ بالتعريفات المتعارف عليها للعقلانية) أن الدول تختار السياسات الأكثر فعالية لإنجاز مجموعة أهدافها، وتفترض بأن الدول تختار أكثر السياسات كفاءةً لتحقيق أهدافها، كما أنها تتكلم أيضاً عن العلاقات بين سياستين، أو بين مجموعة سياسات. وللمرء أن يتذكر أن الفهم التقليدي لإمكانية الإحلال يقرر أنه كلما زادت الموارد الممنوحة لسياسةٍ ما، فإن الموارد المخصصة لكل السياسات الأخرى تتناقص.. وتذكر نظرية السلعتين في مفهومها لإمكانية الإحلال بأنه ينبغي علينا معرفة شيئين عن السياسة قبل أن نستطيع التنبؤ بتأثير المخصصات المتزايدة لها، هما:

أولاً: يجب أن نعرف سبب إعطاء المزيد من الموارد لسياسةٍ ما: هل هي أكثر كفاءةً في تحقيق أهدافها مقارنةً بسابقتها؟ وهل تقدر الدولة الفائدة المترتبة على انتهاج هذه السياسة بأكثر من سابقتها؟ أو ما إذا كانت الموارد

الإجمالية التي تخصصها الدولة للسياسة الخارجية قد زادت؟.

ثانياً: نحتاج أن نعرف ما هي الفائدة التي يعد اكتسابها أكثر ملاءمةً لهذه السياسة. وتعتمد تنبؤات النظرية فيما يتعلق بالتأثيرات على السياسات الأخرى على ما تقدمه السياسات الأخرى، بمعنى هل تقدم السياسات الأخرى نفس الفائدة أم تقدم فائدةً مختلفة. وبرؤية الدول بينما تنشئ ملفاتها، أي المزج بين سياساتٍ محددة، فمن الممكن أن توضح النظرية كيف يُتوقع لإمكانية الإحلال أن تعمل.

خطة الكتاب

يواصل الكتاب الشرح بالطريقة التالية: يشرح الفصل التالي النظريةَ موضحاً بعض التفاصيل. ثم نناقش عدداً من القضايا المتعلقة بالمفاهيم، ونحدد افتراضاتنا الرئيسة، ونوضح الحجج التي تستند إليها تلك الافتراضات. ونذكر أيضاً بعض التطبيقات المشتقة من النظرية، ونعرض أيضاً العديد من الفروض التجريبية التي من الممكن توضيحها. وهدفنا في الفصل الثاني هو جعل النظرية سهلة وجذابة. ولهذا الهدف، قضينا بعض الوقت لإيضاح نقطة مؤداها أن هذه النظرية بسيطة إلى حدٍ ما، وأن افتراضاتها عن العلاقات بين المفاهيم (مثل القوة والقدرة على أن تسعى لإحداث التغيير) بسيطةٌ شأن أي نظرية تنطوي على فاعلين ينشدون تحقيق أهداف متعددة قابلة للتحقيق. ونزعم أيضاً بأن القيمة الأولى لهذه النظرية هي اتساع نطاق السلوكيات التي يمكن شرحها.

ويبدأ الفصل الثالث بتناول تطبيق لبعض أطروحات نظرية السلعتين. ونطبق النظرية على الأنماط العامة للسياسة الخارجية لدولةٍ واحدة خلال فترة ممتدة من الوقت، وتحديداً على السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. وتتضمن هذه الحالة ثروةً من المادة التاريخية التي ستكون مألوفةً للعديد من القراء. وهدفنا ليس تقديم معلوماتٍ تاريخية جديدة وإنما توضيح كيفية فهم وتفسير هذه النظرية للأنماط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية. سنناقش على سبيل المثال كيف أن النظرية لا ترى الولايات المتحدة كقوةٍ موجهةٍ للحفاظ على الوضع القائم بل تعدها أكثر الدول سعياً لإحداث التغيير في العالم بعد عام ١٩٤٥م.

وسنوضح كيف أن الإجماع بشأن السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة لم يكن، كما يعتقد الكثيرون، نتيجةً للحاجة إلى احتواء التوسع السوفيتي بقدر ما كان نتيجةً لقوة الولايات المتحدة التي وفرت للسياسة الخارجية الأمريكية القدرة على تحقيق الأهداف المرغوبة لأعداد كبيرة من الناخبين المحليين. فقد استشعر الرضا هؤلاء الذين يرغبون في الحفاظ على السيطرة الأمريكية، وأولئك الذين يرغبون أيضاً في إبقاء الاتحاد السوفيتي في وضع حرج، وهؤلاء الذين أرادوا إيجاد الأرض الخصبة للأعمال الأمريكية خصوصاً في أوروبا. وكلما قلت القوة النسبية للولايات المتحدة كلما صار بمقدورنا أن نتنبأ بتداعي الإجماع حول سياستها الخارجية. وقد وقع

الأمريكيون في جدالٍ خاصةً بعد تجربة فيتنام حول ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة إبقاء تركيزها على مقاومة الاتحاد السوفيتي أم إعادة توجيه سياستها لتحقيق تنسيق اجتماعي واقتصادي دولي أكبر. وقد عكس هذا الجدل حقيقة أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الوفاء، وفي ذات الوقت، بمطالب هؤلاء الذين يرغبون بأن تقوم السياسة الأمريكية بإحداث تغييرٍ في النظام الدولي ومطالب أولئك الذين يرغبون بأن تحمي الولايات المتحدة الجوانب الإيجابية للوضع الدولي القائم. ونأمل بأن يوضح إعادة تفسير السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب مميزات نظرية السلعتين بالإضافة إلى تقديم رؤية أفضل وأكثر علمية لتلك الفترة التاريخية.

ونطبق في الفصل الرابع النظرية على مواقف مختلفة لنرى كيف أنها توضح الأحداث التي تبدو متناقضة في العلاقات الدولية، وكيف أنها مفيدةٌ للتحليل الكمي لأنماط السياسة الخارجية للدولة. ونقوم بهذا لتوضيح مدى التحليلات والاستخدامات التي يمكن وضع النظرية فيها. ونطبق النظرية بالخصوص على موقف قبول دولة كبيرة مثل روسيا لبنود مجحفةٍ للغاية في مفاوضات لإنهاء مشاركتها في الحرب العالمية الأولى. ومن ثم فإن معاهدة برست ليتوفسك Brest-litovsk مثيرةٌ للانتباه حيث إن روسيا السوفيتية كانت مستعدةً لإنهاء الحرب مع ألمانيا حتى على حساب نسبة كبيرة من أراضيها وحوالي ٢٥٪ من سكانها. وهذه المعاهدة مهمةٌ ومفيدة بالنسبة لنا لأننا نعلم قدراً كافياً عن المناقشات بين قيادة البولشفيك Boishevik التي دفعت إلى إبرام اتفاقية برست ليتوفسك Brest- litovsk، ومن الممكن تحليل وفهم الخلاف بين الأجنحة الثلاثة التي تمثل فصائل القيادة، والتي كان يتزعمها لينين Lenin، وتروتسكيTrotsky، وبوخارين Bukharin، من خلال نظرية السلعتين.

ونناقش في الحالة الثانية موقف دولةٍ صغيرة قامت باتخاذ إجراءات وهي تعلم أن النتيجة النهائية من الممكن أن تكون إنهاء تحالفها مع الدولة الأكبر. فقد جاءت نهاية التحالف بين نيوزيلندا والولايات المتحدة في عام ١٩٨٥م إثر انتخاب الحكومة الجديدة في نيوزيلندا والتي وضعت قيمة أكبر لاستقلالها عن الولايات المتحدة فيما يتعلق بشؤونٍ سياسيةٍ محددة بدرجةٍ تفوق سابقتها. ويعتبر هذا التحالف مثالاً مفيداً حيث إن بعض المداخل التي تسعى لفهم السياسة الدولية واجهت صعوبةً في شرح كلٍ من سبب وجود مثل هذا التحالف غير المتكافئ من ناحية (على حد تعبير مورو)[٥]، ومن ناحية أخرى تفسير سبب عدم وجود العديد من هذه التحالفات فيما بعد. تقوم النظرية بوظيفة جيدة وهي شرح كلٍ من سبب وجود التحالف، ولماذا من الممكن أن تقرر دولة صغيرة أن العضوية في مثل هذا التحالف لم تعد لها قيمة. وفي النهاية، يلقي الفصل الرابع الضوء على السياسة الخارجية الصينية منذ عام ١٩٤٩م مستخدماً العديد من التحليلات الإحصائية. وغرضنا من هذا التطبيق هو الوصول إلى بعض التنبؤات عن التوجهات العامة في السياسة الصينية انطلاقاً من العديد من العوامل البيئية التي توضحها النظرية. ونأمل أن يوضح الفصل الرابع مدى قيمة وتفاوت استخدامات النظرية.

وبعد تخصيص فصلين كاملين لاستخدامات وتوضيح النظرية، نقدم الصياغة الرياضية والبيانية لنظرية السلعتين في الفصل الخامس. ويوفر هذا الفصل توجيهاً ومنطقاً أكثر دقةً للتحليلات الإحصائية الخاصة بالفصلين التاليين، كما يجعل افتراضاتنا أكثر تحديداً ويجعل المنطق المستخدم لاستنتاج الفروض أكثر وضوحاً. قد يكون الفصل مرهقاً للبعض ولكننا نعتقد أنه يستحق قليلاً من الجهد لأننا نعتقد أن إحدى النتائج الواضحة التي سيبعد عنها القراء هي أن هذه النظرية بسيطةٌ في مكوناتها ومنطقها. وسنناقش هذه النقطة مراراً خلال هذا المجلد، ولكنها لن تكون واضحةً أكثر من وضوحها في الفصل الخامس.

ويقدم الفصل السادس تحليلاتٍ إحصائيةٍ لبعض الفروض المشتقة من النظرية. فعلى سبيل المثال، نقوم بإلقاءِ نظرةٍ على نتائج عامل بيئي واضح، ألا وهو القدرات القومية، على معدل مبادرة الدول بإثارة الصراع الدولي وردها المتبادل عليه. ومع ذلك نجد أشياءً مثيرةً للدهشة برغم تنبؤ النظرية بها. فعلى سبيل المثال، وتوافقاً مع توقعاتنا، نجد أن الدول الأقل قوةً تكون احتمالات ردها على الصراع أكثر مقارنةً بالدول الأقوى. ونقوم أيضاً باختبار تجريبي لبعض تطبيقات النظرية بشأن إمكانية إحلال بدائل السياسة الخارجية. ونلقي نظرةً على كيفية تأثر مخصصات المعونة الخارجية بسياساتٍ مثل عضوية التحالف والنفقات العسكرية العامة والتورط في الصراع الدولي. وسنوضح أن القابلية للإحلال أكثر تعقيداً مما يعتقد غالباً وأن تطبيقات صياغة النظرية للقابلية للإحلال مُؤيَّدة.

ويدرس الفصل السابع قابلية السياسة الخارجية للإحلال بتفاصيل أكثر، ويقوم بذلك مستخدماً طريقتين: أولاً، هناك مجموعة من التحليلات الإحصائية التي تتعلق بنتائج الانضمام إلى تحالفاتٍ على الجوانب الأخرى لملفات السياسة الخارجية للدولة. إن أحد الأهداف الرئيسة لهذا التحليل هو توضيح التأييد القوي للاستنتاجين الجوهريين للنظرية واللذين يتعلقان بالقابلية للإحلال: ويشير الأول إلى تأثر أشكال الإحلال بالكفاءة النسبية التي من خلالها تُنتج سياساتٌ محددةٌ إما التغيير وإما الحفاظ. وتوضح الثانية أن التأثيرات على سياسةٍ ما؛ ولنسميها "أ"، والمتعلقة بتخصيص موارد أكبر لسياسةٍ أخرى، ولنطلق عليها "ب"، ترتكز على الدافع لزيادة الموارد المخصصة للسياسة "ب" في المقام الأول. ويقدم الفصل السابع أيضاً دراسة حالة لأزمة قناة السويس عام ١٩٥٦. فمن المفيد لنا قضاء بعض الوقت لدراسة هذه الأزمة حيث إن أحد استنتاجات نظريتنا أن عضوية التحالف تسمح للدول بمتابعة أهداف سياساتها الخارجية بنشاط أكثر، ولا يتوقف تأثير هذه العضوية على تقييد سلوك الدولة. فعادةً ما تُعرض نهاية أزمة قناة السويس بوصفها تتبعاً للإصرار الأمريكي على أن تقوم حليفتاها، وهما بريطانيا وفرنسا، بالانسحاب من مصر. ربما يكون الأمرُ كذلك، بيد أن فحصنا للحالة يوضح أنه لولا تحالفهما مع الولايات المتحدة لكانت بريطانيا وفرنسا (وإسرائيل) غير قادرات عسكرياً وسياسياً على شن غزوهم على قناة السويس من حيث المبدأ. ووفقاً لمصطلحات نظريتنا، فإن هذا التحالف مع الولايات المتحدة القوية قد زود بريطانيا وفرنسا بالموارد

والقدرة على الحفاظ على الوضع القائم، وأتاح لهما الفرصة والرغبة لزيادة فرص تغييرهم لهذا الوضع. وعلى ذلك فإنه ما كان للحرب ضد مصر أن تقع دون تحالف هذه الدول مع الولايات المتحدة.

ونوضح في الفصل الأخير، أن نظرية السلعتين تمثل تقدماً في تحليل العلاقات الدولية. ونعتقد أن التكلفة المبدئية للنظرية، وهي فقدان سمة الشح في النظرية (فيما يتعلق بعدد الأهداف التي تنشدها الدولة)(*) ، أقل واقعية بكثير عما تبدو عليه من أول نظرة. ونوضح أن جزءاً من هذا سببه أن الواقعية والواقعية الجديدة أقل تحديداً في هذا الصدد حيث إنهما غير كاملتين بالدرجة التي تحتاجان إليها. ونوضح أن نظرية السلعتين محددة وبسيطة بقدر الإمكان. ونفترض أن الدول تتابع أهدافها المتعددة في سلوكها الدولي. ونقول بأن الكمال المنطقي والزيادة في القوة التجريبية الشارحة أكثر من أن تُعد مبرراً لنظرية السلعتين. وفي النهاية فإننا نرجو موافقة القارئ. وننتقل الآن لوصف نظرية السلعتين.

الهوامش

(١) طبقاً لكتاب الواقع العالمي ٢٠٠٢م الصادر عن وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA'S World Fact Book, 2002، يبلغ عدد سكان الدنمارك حوالي ٥.٤ مليون، ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٨.٠٠٠ دولار أميركي؛ ويبلغ عدد سكان إسرائيل ستة ملايين ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٠.٠٠٠ دولار أميركي. انظر: http://www.cia.gov/cia/publications

(٢) على نحو ما نجادل في كل مكان، فإن الأمر الأساسي الجدير بالاعتبار والخاص بتفسير أية خيارات من تلك التي تنطوي على إنفاق للموارد (والتي بالتأكيد تميز قرارات السياسة الخارجية) يتمثل في فهم التسويات التي ينبغي على صانعي القرار القيام بها بشأن الأمور التي يقدرونها. ويقتضينا مثل هذا الأمر افتراض وجود شيئين على الأقل لهما أهمية. ومن ثم، فإن الشيء الخاص بنا هو طرح تلك النظرية الأبسط التي تتيح دراسة هذه التسويات.

(٣) Kenneth N. Waltz; *Theory of International Politics, Reading*, (MA: Addison-Wesley, 1979).

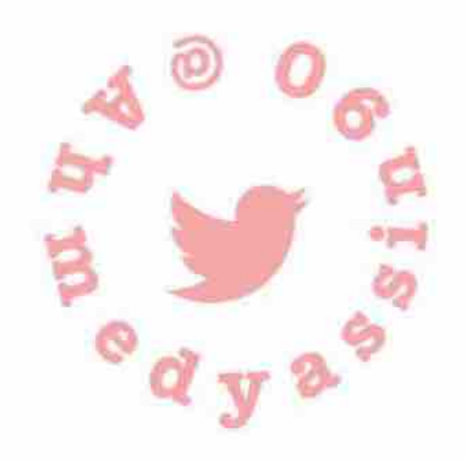
(٤) لقد قمنا في عملٍ سابق، على سبيل المثال، بالتمييز بين النظم السياسية الاستبدادية والبرلمانية والرئاسية في تطبيق نظرية السلعتين: انظر:

T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "For Love or Money: Alliances and Domestic Politics." Paper delivered at *The Annual Meeting of the International Studies Association*, San Diego, 1996.

ومن ثم، فإننا نأمل في العودة إلى هذا الأمر وتطبيقه على الأبنية السياسية الداخلية، إلا أن العمل الحالي قد افترض أن الترتيبات السياسية لها تأثيرٌ ضئيل جداً على السياسة الخارجية.

(٥) James D. Morrow;. "Alliances and Asymmetry: An Alternative to the Capability Aggregation Model of Alliances." *American Journal of Political Science, Vol.* 35, 1991, PP. 904-933.

(*) ما بين القوسين إضافة من المترجم لتوضيح المعنى.


@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

عرض نظرية السلعتين

The Tow-Good Theory presented

كما هو ملاحظ في الفصل السابق فإن هدفنا في هذا الكتاب هو تقديم نظريةٍ عامة عن السياسة الخارجية، والتي يمكن أن تستخدم في شرح وتفسير جزءٍ كبير من سلوكيات السياسة الخارجية، وكذلك جزءٍ كبير أيضاً من العلاقات الإمبيريقية. ولاحقاً في هذا الكتاب فإننا نطور صياغة رياضية لهذه النظرية. وهدفنا هنا هو تقديم وصف بديهي لمنطقنا. ونناقش في هذا الفصل تصورنا المفاهيمي للمشكلة ونعرض افتراضاتنا الرئيسة ونقدم العديد من الفروض التي تؤدي إليها النظرية. ونقوم أيضاً ببعض المجهود لنقارن نظريتنا مع النماذج الموجودة عن عمليات السياسة الخارجية.

ما هو المطلوب شرحه ؟

أحد التطبيقات الرئيسة للمنظور الواقعي الجديد هو أنه يوفر قاعدةً لتفسير السياسة الخارجية على ثلاثة مستويات على الأقل.

أولاً: يقدم وسيلة لفهم أعمال معينة للسياسة الخارجية. وبوصفنا محللين، نريد أن نكون قادرين على شرح وتفسير أشياء من قبيل: لماذا أطلقت الولايات المتحدة صواريخ كروز مهاجمةً أهدافاً في أفغانستان والسودان في أغسطس ١٩٩٨م، ولماذا قامت نيوزيلندا في منتصف الثمانينيات ببعض الأفعال والإجراءات التي أدت بدورها إلى حل وتفكيك حلف أنزوس ANZUS، ولماذا أنفقت اليابان ٣٧.٧ مليار دولار على الدفاع و ٩.٤ مليار دولار على المعونات الخارجية في ١٩٩٦م (بمعدل أربعة دولارات للجيش إلى دولار واحد للمساعدات الخارجية) في حين أن الولايات المتحدة صرفت ٢٦٦ مليار دولار على الدفاع و ١٢.٢ مليار دولار على المساعدات الخارجية.[١] بمعدل ٢٠ إلى ١، وهلم جرا. ويمكننا أن نأخذ مثل تلك الأعمال التي يتم رصدها ونسعى لفهمها من خلال الإطار الواقعي- حيث يبدو كل هذا مطلوباً لبناءِ مقولةٍ توضح كيف ساهم هذا الفعل في تحقيق أمن الدولة.

ثانياً: تقدم الواقعية الجديدة سبلاً لفهم المواضيع المطروحة على الساحة فيما يتعلق بالسياسات الخارجية

للدولة. فعلى سبيل المثال، تميزت السياسة الخارجية الأمريكية في الخمسينيات والستينيات غالباً بمصطلح "الاحتواء". لقد كان الهدف العام المنصوص عليه لسياسة الولايات المتحدة هو الحد من توسع النفوذ السوفيتي، وكان معظم قرارات السياسة الخارجية الدقيقة يتم تقييمها بناءً على كيفية مساهمتها بشكل جيد في إنجاز هذا الهدف. وبالمثل، فقد تميزت السياسة البريطانية تجاه ألمانيا في أواخر الثلاثينيات بأنها أحد أشكال سياسة التهدئة appeasement، وتُفسر أفعال معينة من خلال كيفية ملاءمتها لهذا النمط من السياسة، وتقدم الواقعية الجديدة قاعدة يمكن انطلاقاً منها تقييم مثل هذه المقولات.[٢] فهي تسلّم بأن هدف الدولة هو الوصول إلى أقصى حد من الأمن لها وأن هذا الهدف يتم البحث عنه من خلال تطبيق سياسات القوة. ويمكن لمحلل واقعي أن يفسر سياسة الاحتواء الأمريكية وسياسة التهدئة البريطانية من خلال القول أن الحكومتين كانتا مهتمتين بالأمن (فقد شعر ترومان Truman بتهديد قوي من الاعتداء السوفيتي الذي يصعب كبحه، كما استشعر تشامبرلين Chamberlain بتأثيرات الحرب، وأن كليهما قد تبنى إستراتيجيةً شاملةً حول أفضل الطرق لتفعيل مصادر قوتها. وعلاوةً على ذلك، تقدم الواقعية الجديدة أساساً للحكم على مدى حسن تصرف هذه الدول، فقد كانت سياسة الاحتواء ناجحة، في حين أن سياسة التهدئة كانت فاشلة.

أخيراً: تقدم الواقعية أساساً لتفسير العلاقات العامة في الشؤون الدولية والتي تحدث من خلال تجميع أفعال السياسة الخارجية التي تتخذها دول عديدة. ويمكن للواقعية الجديدة أن تقودنا إلى أن نطرح فرضاً، إذ ينبغي أن نلاحظ عموماً، ذلك الارتباط الإيجابي بين التغير في الإنفاق على الدفاع في دولةٍ ما والتغير في الإنفاق على الدفاع في الدول المنافسة. وبالمثل، ينسحب ذلك على إطار السياسة الواقعية لإثبات أن الحروب ستكون أكثر تكراراً، ولكن أقل خطورة في النظام متعدد الأقطاب مقارنةً بالنظام ثنائي القطبية.

ويمكن القول أن الكثير من جاذبية الواقعية الجديدة يستند إلى قدرتها على تقديم تفسيراتٍ متكاملةً لكل هذه الأمور المختلفة. إننا نريد تفسيراً لجميع هذه المسائل، التي تبدو واضحةً تماماً إلى حد أنه ينبغي أن تكون ثمة علاقة بينها، وأن منظوراً واحداً يكون بمقدوره أن يأخذ كلاً منها بعين الاعتبار يبدو أمراً مرغوباً بشكلٍ واضح. إن أحد أسباب فشل الهجوم على الواقعية الجديدة في أن يحظى بقبولٍ واسع ربما يكون لأن من هذه الانتقادات كونها تقدم وبشكل نموذجي شرحاً لشيءٍ واحد. فمثلاً، إحدى أكثر الهجمات حداثة جاءت من هؤلاء الذين يقدمون نظريةً ودلائل توضح أن العوامل السياسة الداخلية لها تأثير كبير على خيارات السياسة الخارجية، وهو الاستنتاج الذي يتناقض مع الواقعية الجديدة بشكل مباشر.[٣] يظهر هذا العمل أن الشروحات الأخرى تشرح بشكل يفوق الواقعية الجديدة تلك العلاقات التجريبية العامة (ونحن نعرف منذ مدةٍ طويلة أن الفروض العامة المشتقة من الواقعية الجديدة لا تلقى تأييداً في دراسات الواقعية التي تطبق على عدد كبير من الحالات large-N studies)، ولكن إلى الآن لم

يتطور شيء من هذا العمل يمكنه أن يؤدي عملاً جيداً في شرح أفعال سياسة خارجية معينة أو الأفكار المهيمنة في السياسات الخارجية لدولة ما.

وهكذا، وبينما نطور نظريتنا العامة للسياسة الخارجية، يواجهنا تحدي ويتمثل في ضرورة أن نوضح أن هذه النظرية بمقدورها أن تقدم شروحاتٍ لعددٍ من الأشياء المختلفة. وفي هذا الفصل نقوم بتطوير مقولتنا على مستوى مفاهيمي بديهي. وللقيام بذلك، فإننا نأمل أن نوضح أن نموذجنا يمكن استخدامه كدليل للوصول إلى شروحاتٍ لأشكالٍ عامة للسياسات الخارجية للدول، وعلى نحو يضاهي تفسيرات أفعال سياسة خارجية محددة. ولتفسير ما سبق، نحن نتجاوز الواقعية الجديدة بإظهار كيف أن نموذجنا يحدد الظروف التي تغير الدول بموجبها أشكال سياساتها الخارجية، مما يمكننا من التنبؤ متى سوف تحدث مثل هذه التغيرات. كما نوضح أيضاً أن نظريتنا بمقدورها أن تؤدي إلى تفسيرٍ لأفعال معينة في السياسة الخارجية. وتعد هذه الأحداث المحددة بمثابة الآثار القابلة للملاحظة للسياسة الخارجية (مثلا تكوين تحالف، إجراء عسكري، مخصصات معونات خارجية) وهي عموماً ما نُعنى بتفسيره، ذلك أننا نريد أن نعرف لماذا تُقدِم الدول على الأفعال التي تقوم بها، ومتى؟ وإلى أي حد؟. سوف نقدم بعض الأمثلة التي تبين أن نظريتنا توفر أساساً يمكن الانطلاق منه لفهم أفعال بالغة التحديد. ومن خلال قيامنا بذلك سوف نبين مرة أخرى أن نظريتنا تتفوق على الواقعية الجديدة حيث إنها تقدم الأساس لفهم الصراع السياسي الداخلي حول قرارات السياسة الخارجية. وفي فصلٍ لاحق، سنقدم صياغةً رياضيةً وبيانيةً لنظريتنا. وسيتيح هذا إمكانية اشتقاق الفروض العامة التي نقوم باختبارها من خلال التحليلات الإحصائية للعينات الكبيرة large-N. وسوف يوضح هذا أن نظريتنا تأخذ في الاعتبار العلاقات العامة بطريقة أفضل من الواقعية الجديدة.

الافتراضات الأساسية

يمثل الافتراض بأن أفعال السياسة الخارجية موجهة لتحقيق هدف ركيزةً جوهريةً في نظريتنا. وعلى مستوى عام، نشترك في هذا مع الواقعية الجديدة، وكذلك يكمن الاختلاف تحديداً في كيفية تحديدنا لهذه الأهداف مع العديد من المداخل الأخرى لدراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.[٤]

إن الركيزة الجوهرية للواقعية الجديدة هي أن السياسة الخارجية توجه لصيانة وتعزيز أمن الدولة. وينظر إلى الأمن في الأساس على أنه يعني الأمن العسكري. ومؤدى ذلك أن الهم الأكبر للسياسة الخارجية هو حماية التكامل الإقليمي للدولة ضد أي انتهاك من قِبل آخرين، يحتمل أن يكونوا دولاً عدوانية. ويتم غالباً التوسع في تحديد بؤرة مفهوم الأمن ليشمل سلامة آحاد المواطنين فى الخارج، وحماية المصالح الاقتصادية، إلى حد أنها تنطوي على حماية وتقديم أيديولوجية ما.

يعتبر الكثير من الواقعيين أن الأمن هو الأسمى، حيث لا يمكن السعي لتحقيق أي شيء آخر في العلاقات الدولية حتى يتم تحقيق الأمن. بينما يعتقد آخرون أن الأمن هو الهدف الوحيد للسياسة الخارجية. في الواقع، فإن المعاني المتضمنة لكلٍ من وجهتي النظر تُعد تقريباً متطابقة. فالقبول بأن الأهداف الأخرى يمكن السعي إليها بمجرد تحقيق الأمن لا يتضمن الاعتقاد بأن الأمن المطلق يمكن تحقيقه قط. ويبدو متعذراً أن يتخيل أحدنا دولة كانت آمنةً من التهديد العسكري أكثر مما كانت عليه الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. ومع ذلك، ظل الواقعيون الأمريكيون في ذلك الحين يرون العالم محفوفاً بالخطر. فإذا كانت أي دولة لا تستطيع، على صعيد الممارسة، تحقيق أمنٍ كاف، لتحوِّل اهتمامها إلى أهدافٍ أخرى، فإنه ينبغي اعتبار السياسة الخارجية بكاملها موجهةً لتحقيق مزيدٍ من الأمن.

وأحد جوانب مشكلة التصور المفاهيمي الواقعية تكمن في أنه ليس بمقدوره توفير شرح لمصدر الدافع المفترض للدولة: فإذا كانت كل دولة مهتمة فقط بحماية ما تملك، فمن أين يأتي تهديد أمن الدولة؟ ثمة جواب واحد ممكن وهو أن جميع الدول في جميع الأوقات لا تتصرف بمقتضى رأي الواقعية الجديدة. فبالأساس، تتوقع الدول أنه بالصدفة، وبدون إنذار مسبق، سوف يظهر رجل مجنون (مثل هتلر) كقائد دولة وأنه سوف يشرع في مسيرة الغزو، هذا بالضبط ما تهتم به الدول حسب دعاوى الكثير من الواقعيين. وبما أننا لا نستطيع التنبؤ متى سوف تحدث مثل هذه الحالة، فيجب علينا أن نكون جاهزين دائماً للدفاع عن أنفسنا. ومن ثم فإن المشكلة مع هذا التفسير أنه يقوض تماماً قدرة الواقعية لكي تستخدم كنظرية شارحة أو تنبؤية. وقد تُركنا بالأساس مع فكرة مؤداها أن الواقعية الجديدة تعمل، باستثناء عندما لا تفعل ذلك.[٥]

ويمكن الحصول على صيغة منقحة لهذا الطرح في أعمال أولئك الذين صنفوا الدول إلى نوعين – الدول الهادفة للحفاظ على وضعٍ قائم – والدول المنادية بالتغيير.[٥] فتلك المنادية بالمحافظة على الوضع الراهن ستكون دفاعيةً، بينما تعتقد الدول المتجهة للتعديل أن النظام العالمي الموجود يضعف قدرتها على تحقيق ما تستحقه من المكانة والأمن. وتهدد هذه الدول النظام الموجود، وإذا كانت قويةً عسكرياً بما فيه الكفاية فسوف تحاول قلب هذا النظام. إن المشكلة التي تواجه مثل هذا الطرح أنه قد أصبح وبسرعة مجرد طرح لغوي. فقد صار يُنظر إلى الدول الرامية للتعديل على أنها دول تسبب عدم الاستقرار وأنها دول "سيئة"، ونحن نسبغ وصف المطالبين بالتعديل على هؤلاء الذين خسروا الحرب الأخيرة أو على أعدائنا الحاليين.

ويمكن الحصول على الفكرة الأكثر شيوعاً لمصادر تهديد الدول في مفهوم المعضلة الأمنية.[٦] فوفقاً لهذه المعضلة فإنه حتى في ظل فكرة أن يكون العالم مفعماً بدولٍ محبةٍ للسلام وبدولٍ دفاعية، فإن الخوف والشك يمكن أن يؤديا إلى التهديد والصراع والحرب. ويأتي هذا تالياً لحقيقة أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تعني أن كل دولة

مسؤولةً إلى أبعد حدٍ عن حماية نفسها. وأن أي إجراء تقوم به دولة لتقوية أمنها (على سبيل المثال، زيادة التسلح، وتشكيل تحالفات، والتوسع الإقليمي) يشكل لا محالةَ تهديداً لدولٍ أخرى. ويمكن لأي دولة أن تتصرف لتقوية أمنها بطريقة فردية عقلانية، لكن النتيجة أن جميع الدول تصل إلى حالة أمن أقل. وبما أن الدول تستطيع أن تلاحظ فقط قدرات الآخرين وليس نواياهم، فإنه من الحكمة لكل دولة ألا تثق في الدول الأخرى. إن التصاعد الحلزوني للصراع يبدو محتملاً في هذه البيئة ويكون مدفوعاً بالاهتمامات الدفاعية فحسب. وتتمثل المشكلة الكبرى في هذا الشرح في أنه يثير التساؤل عن سبب تعاون أي دولتين في أي شيء. ولماذا لا ننخرط بشكلٍ مطّرِد في حرب الكل ضد الكل؟.

تكمن جذور المشكلة فعلاً في فكرة الواقعية التي مؤداها أن الأمن هو الهدف الوحيد الذي تسعى إليه الدولة. وأن أي شرح لمصدر التهديد في عالم مأهول بدول ذات توجه دفاعي لن يكون مرضياً. ويجب أن يكون هذا مناقضاً للفكرة الأساسية و/ أو مسبباً الرغبة بشأن الإضافات اللاحقة من أجل إنقاذ النظرية. والأكثر أهمية من هذا، أنها تقتضي أن نتبنى فكرة "الأمن" والتي تعتبر واسعة جداً إلى درجة تجعل المفهوم بدون معنى.(٧) ويعد التوسع الإقليمي معززاً للأمن لأنه يقدم منطقة عازلة للدفاع المتقدم. أو أن يكون الانكماش الإقليمي تعزيزاً للأمن لأنه يقصر خطوط الاتصال ويؤدي إلى حدودٍ يمكن الدفاع عنها بفعالية. ويزيد منح المعونة الخارجية الأمن لأنه يؤدي إلى استقرار مناطق أخرى وينتج مشاعر ودية. كما أن رفض تقديم معونة خارجية، من ناحية أخرى، يحسن الأمن وذلك بالحفاظ على موارد قيِّمة للجهات العسكرية ومن خلال رفض تقديم هذه المساعدات لأعداء محتملين. ويضيف تكوين التحالفات إلى الأمن بتأمينه المساعدة عند التعرض لهجوم. ويمكن أن يقلل تشكيل التحالفات من الأمن وذلك لأنه يجبر الدولة على دخول معارك ليست معاركها.

لابد أن نفترض، بشكلٍ أساسي، أن أي عمل يتم رصده قد اُتخذ لتعزيز أمن الدولة وأن طريقة شرح ذلك الفعل هي ابتكار لقصةٍ، مشوهةٍ على أي حال، تبين كيف أنه يمكن تفسير الفعل المرصود باعتباره تعزيزاً للأمن. إن أي عمل في السياسة الخارجية يتم رصده يمكن جعله متوافقاً مع النظرية الواقعية ببساطة ببناء مقولة حول إسهامه في أمن الدولة. وفي الواقع، إن أي عمل في السياسة الخارجية لم يتأت له أن يحدث حتى الآن يمكن تبريره بمصطلحات مماثلة. وهكذا يكون لدينا حوار مشوق بشأن السياسة الخارجية والذي يجادل فيه كل طرف بأن الخيار الذي فضله هو الذي سوف يعزز الأمن حقيقةً إلى أقصى حد. ففي أثناء حرب فيتنام، على سبيل المثال، جادل أنصار السياسة الأمريكية بأن الأمن الوطني للولايات المتحدة يتطلب خوض تلك الحرب لمنع سقوط قطع دومينو أخرى وللحفاظ على مصداقية الالتزامات الأمريكية. وجادل المعارضون، في المقابل، بأن الخروج من فيتنام سوف يعزز الأمن الأمريكي من خلال الحفاظ على موارد ذات قيمة وتعزيز موقف البلاد الأخلاقي.

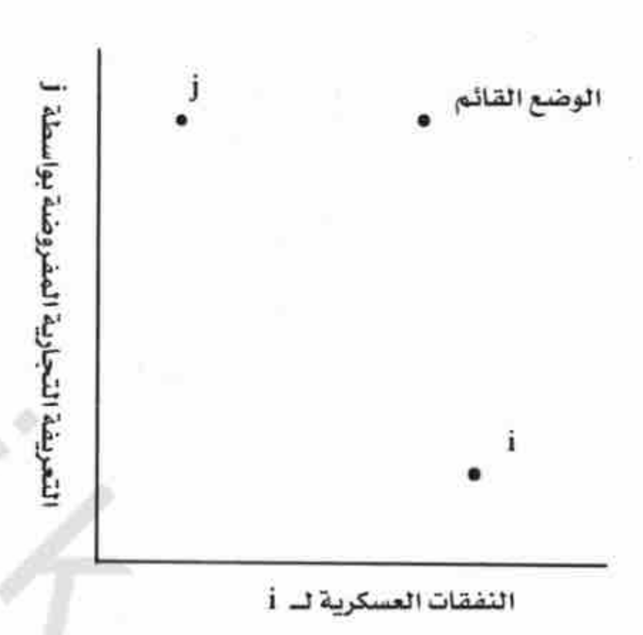
والنتيجة الأخيرة، أن الاعتقاد الواقعي بأن السياسة الخارجية بكاملها موجهةٌ نحو هدف تحقيق الأمن، الذي تم التوسع في تعريفه، قد جعل الواقعية الجديدة فارغةً مفهومياً، ولا تعدو كونها حشواً نظرياً، وغير قابلة لإثبات خطئها تجريبياً. وبينما يتم الحفاظ على فكرة أن السياسة الخارجية تؤدي غرضاً مقصوداً، فإنه يتوجب علينا أن نعمل بشكلٍ أفضل فيما يتعلق بالبناء المفاهيمي لهذا الغرض. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نعترف بأن الدول تسعى لتحقيق أكثر من هدف. وحتى الفاعلون السياسيون الأفراد يقدِّرون عدداً من الأمور، وإحدى الميزات الأساسية للحياة السياسية هي أن هؤلاء الفاعلين لابد أن يقوموا بمبادلات حول تلك الأشياء القيِّمة بالنسبة لهم. وهذا صحيح على الخصوص فيما يتعلق "بالفاعلين" والذين هم، شأن الدول، تجميع للأفراد.

افتراضات نموذج السلعتين

بدأنا في سياق تطوير نموذجنا بفكرة مؤداها أن السياسة، دوليةً كانت أو داخلية، تدور حول قضايا. والقضية تعني أي شيء تنطبق عليه الشروط التالية: فهي قد تحمل أكثر من قيمة واحدة؛ وأن الفاعلين السياسيين يمارسون بعض التأثير على القيمة التي تنطوي عليها؛ أو أن اثنين على الأقل من الفاعلين يكون لديهما تفضيلاتٌ متباينة حول مدى القيمة؛ وأن يكون الفاعلون على علم بهذه الأشياء. وفي المجال الدولي، يمكن أن تتراوح القضايا العامة من السؤال حول من يحكم إقليماً محدداً، إلى تحديد مستويات معينة للتعريفة التجارية، إلى القرار المتعلق بما إذا كان مواطن يمكنه دخول دولة أخرى. ويتمثل جوهر السياسة في ذلك الصراع بين الفاعلين السياسيين لإنجاز النتائج المرغوبة فيما يتصل بهذه القضايا.

ونفترض أن كل فاعل سياسي لديه فكرة عن الشكل المثالي المرغوب، وأن كلاً منهم بمقدوره أن يتوقع ما إذا كان أي تغيير في نتيجة أي قضية قد يقترب أو يبتعد عن ذلك الشكل المثالي. وأنه بالنسبة لكل القضايا البارزة يمكن للفاعل أن يرتب النتائج المحتملة من خلال تفضيلاتها. ويمكنه تحديد أي نتيجة ستكون هي المرغوبة أكثر، وبمقدوره أن يقارن أي نتيجتين محتملتين وأن يقرر ما إذا كانتا غير مختلفتين أو أن إحداهما مفضلةٌ بالنسبة للأخرى. وإنه لمن الشائع التعبير عن هذا الرأي مكانياً[*]، ولذلك فقد تم تقديم مثال في الشكل رقم (٢.١).

في هذا الشكل، نتصور عالماً يوجد به فاعلان، i و j، وقضيتان بارزتان: مستوى النفقات العسكرية للفاعل i، ومستوى الرسوم الجمركية المفروضة بواسطة الفاعل j. ونترك الوحدات غير محددة ولكن نفترض أنه بينما نتحرك من اليسار إلى اليمين في الشكل يتزايد مستوى الإنفاق العسكري، وأنه بينما نتحرك من أسفل إلى أعلى تتزايد التعريفة المفروضة. ويتخذ كل فاعل موضعه في فضاء الشكل كنقطة تستجيب لأكثر النتائج المرغوبة بالنسبة له بشأن كل قضية (يفضل الفاعل j مستويات رسوم أعلى ونفقات عسكرية أقل مقارنةً بالفاعل i)،



الشكل رقم (٢.١). أبعاد القضية في السياسة الخارجية.

وقد جعلنا المسافة تقترن بالتفضيلات. ذلك أنه كلما ابتعدت نتيجة معينة عن النقطة المثالية للفاعل (النتيجة المرغوبة بدرجةٍ أكبر بالنسبة له) كلما كانت هذه النتيجة أقل تفضيلاً.[٨] كما حددنا نقطةً تعبر عن الوضع القائم، الذي يمثل المستويات الحالية للنفقات العسكرية والرسوم المفروضة. ولنلاحظ أن الفاعل i يكون سعيداً نسبياً بمستويات إنفاقه العسكري، ومع ذلك سيكون من شأنه أن يرغب في الزيادة وأن يفضل رؤية j وهو يقلل من مستويات الرسوم المفروضة. وفي المقابل، يود j أن يرى خفضاً جوهرياً في النفقات العسكرية لـ i وأن يجعل مستوى الرسوم الخاصة به عند أكثر المستويات تفضيلاً.

ونفترض أن السياسة الدولية تتسم، ولأسباب عملية، بعددٍ لا نهائي من القضايا.[٩] وقد لا تكون كل قضية مهمةً بالتحديد بالنسبة لكل فاعل، وقد لا تكون بعض تلك القضايا المهمة موضعاً للخلاف في كل لحظة من الزمن. وفي حين أنه قد يكون بمقدورنا أن نحدد ونركز على اعتباراتٍ محددة لقضايا محددة، إلا أنه من غير المحتمل أن نتمكن من تعداد كل القضايا. وعلى الرغم من أن نظريتنا مؤسسةٌ على فكرة مؤداها أن السياسة تحدث في عددٍ كبيرٍ من القضايا، إلا أن تطوير النظرية بأسلوب يتطلب تعريف كل قضية محددة لا يحتمل أن يلاقي كثيراً من النجاح. وبالرغم من أن موقف الواقعية الذي مؤداه أن ثمة قضية سياسة خارجية واحدة هي فقط البارزة لكل دولة – أي أمنها– قد خلق المشكلات التي سبقت الإشارة إليها فيما تقدم، إلا أنه يوفر على الأقل نقطة لبدء التحليل.

إن التمسك بفكرة أن الدول مهتمة بعدد غير محدود من القضايا، وهكذا بالنسبة لمحللي السياسة الخارجية،

لن يتيح إنتاج نظرية سلسة. لذلك لن يكون فهم السلوك السياسي ممكناً ما لم نتمكن من التحليل والتعميم بشأن مبادلات الفاعلين السياسيين فيما يتعلق بالأشياء التي يرونها ذات قيمة، بيد أن الفهم يقتضي أن نختصر من القائمة غير المحدودة من المنافع التي يمكن للدولة أن تسعى لتحقيقها.

نبدأ نقاشنا لهذه المشكلة بالتأكيد على أن أي فاعل سياسي سيكون وبشكل نسبي غير راضٍ بالوضع القائم فيما يتعلق ببعض القضايا؛ في حين سيكون قانعاً نسبياً بهذا الوضع في قضايا أخرى. أي أننا نسلم بعدم وجود الجنة ولا الجحيم على الأرض، وأن كل فاعل سياسي يمكن أن يجد دائماً أشياءً كثيرة يريدها، ومع ذلك فطالما وُجد هذا الفاعل فإن أشياءً قد تكون أكثر سوءًا. وانطلاقاً من هذا الأمر نصل إلى فكرةٍ جوهرها أنه بالنسبة لأي فاعل سياسي سوف تكون بعض سلوكياته مكرسةً لتغيير الأشياء التي لا يرغبها، وسيكون بعضها الآخر مكرساً للحفاظ على عناصر الوضع القائم الذي يبتغيه. ففي الشكل رقم (٢.١)، على سبيل المثال، من الواضح أن الفاعل j يود تكريس طاقات سياسته نحو تخفيض النفقات العسكرية لـ i والحفاظ علي مستوى الرسوم الخاصة به، بينما يحاول الفاعل i تخفيض رسوم j. وبخصوص قضية النفقات العسكرية لـ i، على أي حال، ربما يحاول i أن يبذل جهداً لزيادتها أو قد يكون لزاماً على سياسة i أن تركز على الحيلولة دون تناقصها.

ومتابعةً لفكرة أن بعض سلوكيات السياسات الخارجية لأي دولة سيتم تكريسها لتغيير أوجه الوضع القائم التي لا ترغبها، وأن بعض سلوكياتها سيتم تكريسها للحفاظ علي عناصر الوضع الراهن التي تبتغيها، نجد أنه من المفيد وصف الدول بأنها تسعى لإنتاج سلعتين (هدفين) من خلال سياساتها الخارجية. وينتج هذا النموذج الأبسط الممكن الذي لا يزال يجبرنا علي أن نأخذ مبادلات السلع بعين الاعتبار. ونحدد قيمة السياسة الخارجية الأولى التي تسعي الدول إلى إنتاجها في "التغيير" والثانية في الحفاظ". وتعتبر جميع الجهود والموارد المكرسة باتجاه تغيير جوانب الوضع القائم موجهةً نحو إنتاج "التغيير"، بينما كل الجهود والموارد المخصصة للحفاظ على جوانب الوضع القائم تعتبر موجهةً نحو إنتاج "الحفاظ".

وتتمثل الميزة الكبرى في هذا التصور المفاهيمي لهدفين (أو أكثر من هدف واحد) مركبين في أننا نجعل أخذ المبادلات التي يتوجب على الفاعلين القيام بها في قراراتهم السياسية في الاعتبار أمراً ممكناً. ويجعل هذا الأمر المعالجة سهلة جداً لشرح الأفعال التي تبدو معقدةً من وجهة نظر الواقعيين أصحاب منظور الهدف الواحد.[١٠] ولنأخذ في الاعتبار غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠م على سبيل المثال. وإذا افترضنا أن الدول تسعى فقط لتعظيم أمنها، فإن شرح الحدث يجب أن يكون شرحاً ملتوياً تماماً. أو ربما نكون مجبرين أن نعتمد على مقولة إن صدام حسين كان رجلاً مجنوناً (على أن نفهم ضمنياً أن مثل هذه الأحداث لا يمكن شرحها، ناهيك عن التنبؤ بها). يقدم نموذج السلعتين شرحاً أكثر عقلانية حيث يسمح بإمكانية وجود فاعل راغب في أن يضحي بالحفاظ على الوضع القائم من

أجل التغيير؛ أي ذلك الذي يكون مستعداً للمخاطرة بخسارة بعض النتائج التي يريدها في بعض القضايا على أمل أن يحظى بالنتائج التي يرغبها في قضايا أخرى.

وهناك منفعة تتصل بما سبق وهي أن نموذج السلعتين يقدم شرحاً مباشراً لأسباب دخول دولتين في صراع. فإذا كانت إحداهما تسعى لتغيير الوضع القائم في قضية معينة بينما يحاول الطرف الآخر الحفاظ على النتيجة الراهنة، فإن مصالحهما وسياساتهما سوف تتصادم. وكما هو واضح في بساطة هذا التعبير، فإنه بالتأكيد أكثر عقلانيةً من الفكرة التي مؤداها أن الصراعات تثور بفعل معضلة الأمن الناتجة بين دولتين تنشدان الأمن بشكل واضح.

والسؤال الرئيس الذي يتعلق بالسياسة الخارجية وينبع مما سبق ينطوي على شرح للتوازن المحدد بين السياسات الرامية للتغيير وتلك الساعية للحفاظ التي تتبناها الدول. وقبل أن نبدأ في تطوير ذلك الجانب من النظرية، على أي حال، سنناقش التصور المفاهيمي لنظرية السلعتين بشكل أكثر اكتمالاً، ونقدم بعض الأمثلة. ونعترف أننا نطلب من القارئ أن يتقبل تصوراً مفاهيمياً غير مألوف للسياسة الخارجية، وأن عبء توضيح ذلك يقع علينا. وكذلك نقر من البداية بأن بعض الغموض سوف يبقى، ومن ذلك أنه لا يبدو واضحاً دائماً ما إذا كان فعل ما يُقصد به تغييراً أو حفاظاً على جانب محدد من الوضع القائم. وسوف نحاول أن نحد من ذلك الغموض.

ويمثل التجريد الجانب الأول للتصور المفاهيمي لنظرية السلعتين، والذي يجب التركيز عليه. فالحفاظ والتغيير ليسا سلعاً ملموسة. ونحن نستخدم هذه المفاهيم لتمثيل هدفين للسياسة الخارجية واللذين ينطويان بالفعل على قضايا ملموسة. (الإقليم، على سبيل المثال). ومن ثم فإن بعض التجريد يظل ضرورياً لجعل التحليل أمراً ميسوراً، ونجد أن هذا التجريد مفيداً إلى حدٍ بعيد مقارنةً بذلك المنظور الشائع الذي يرى "الأمن" باعتباره الهدف الوحيد للسياسة الخارجية.

وتتجلى النقطة الثانية التي ينبغي التأكيد عليها في تسليمنا بأن كل الدول، في كل وقت، تنشد تحقيق كلٍ من التغيير والحفاظ. ولا نؤكد أن بعض الدول تسعى فقط لتغيير الوضع القائم وأن دولاً أخرى تنشد فقط الحفاظ عليه. فمن وجهة نظرنا أن الوضع القائم متعدد الأبعاد، وأن كل دولة تكون سعيدةً نسبياً بشأن بعض الجوانب وغير راضية نسبياً عن جوانب أخرى. ولذلك، فإن كل دولة تسعى لتحقيق مزيج من السياسات الرامية إلى التغيير- والهادفة إلى الحفاظ. وللتأكيد، سوف تُركز بعض الدول على إحداهما أكثر من الأخرى- وفي الحقيقة أن هذا هو الأمر المهم الذي يجب شرحه - ولكن لا نتوقع أن يُراد من إحدهما إقصاء الأخرى. كما أننا نقر بأن النظرية التي تتسم بالعمومية تتيح إمكانية أن تختار الدولة هدفاً واحداً فحسب، ولكننا نتوقع أن يحدث هذا نادراً، هذا إن حدث، حيث ينبغي أن يكّون حالةً متطرفةً داخل النظرية، وليس الحالة الوحيدة التي يمكن أن تحدث.

ونسجل أيضاً أننا لم نطلق أحكاماً معيارية حول رغبات الدولة لتغيير، أو الحفاظ على، جوانب مختلفة للوضع القائم. ونسلم ببساطة أن هذه الرغبات متجذّرة في تفضيلات الدولة فيما يتصل بالقضايا ذات الأولوية. ونتقبل أن بعض هذه التفضيلات قد يكون غير أخلاقي وأنه من المناسب للدارسين والمواطنين أن يصدروا مثل هذه الأحكام. لكن موضع تركيزنا هو أن أخلاقية التفضيلات لا تتأسس فحسب على ما إذا كانت ستقوم بتغيير الوضع الراهن أو تحافظ عليه. لقد كان تفضيل الحفاظ على مؤسسة الرق غير أخلاقي، كما هو الحال بالنسبة لتغيير الوضع القائم عن طريق استبعاد مجموعة عرقية معينة. وتتمثل النقطة المهمة في أن شرحنا لسلوك الدولة لا يعتمد على ما إذا كانت أولويات الدولة أخلاقية أو غير أخلاقية.

وأخيراً: لابد أن نؤكد أن فكرتنا عن الوضع القائم ليست فكرةً ساكنة. إننا نقبل بأن الوضع القائم يتغير بشكل متواصل؛ ويحدث هذا بالنسبة لبعض الأبعاد (القضايا) أكثر من غيرها. ويُعد القبول بفكرة ديناميكية الوضع القائم نتيجةً للنظر إلى السياسة باعتبارها تحدث في عددٍ ضخمٍ من القضايا.[١١] وهكذا، فإن السلوك الهادف للحفاظ لا يكون موجهاً للمحافظة على جميع جوانب الوضع القائم؛ وإنما يهدف بالأحرى للمحافظة على بعض الجوانب التي يكون للدولة بعض السيطرة عليها من خلال سياستها الخارجية.

ويتطلب هذا أيضاً أن نناقش كيف يمكننا بالضبط تحديد ما إذا كان سلوك معين يعتبر سلوكاً هادفاً للتغيير أو يرمي للحفاظ. بينما يتسم هذا التحديد عادةً بالوضوح، فإن هناك العديد من القضايا التي يصعب فيها أن نقرر شيئاً بشأن الوضع القائم، وخصوصاً أننا نسمح بديناميكية هذا الوضع. مثلاً عندما مضت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى الحرب ضد العراق في عام ١٩٩١م، هل كان الهدف هو الحفاظ على الوضع القائم للكويت المستقلة أم كان لتغيير الوضع القائم للعراق المسيطر على الكويت؟؛ نتناول هذا معتبرين الوضع القائم في قضية ما يشير إلى اتجاه معين.[١٢] ويعد هذا مقبولاً بشكلٍ عام (وليس بالضرورة على المستوى العالمي) لتحديد توقعات الفاعلين بشأن قضيةٍ في المستقبل المنظور. والتوقع المقبول بشكلٍ عام لا يتغير بفعل تقلبات النتيجة والتي تحدث حينما تصير القضية موضعاً للخلاف. أي أن تغييراً ما يصير بمثابة وضع قائم فقط عندما يصبح مقبولاً بشكلٍ عام على إنه كذلك. وسوف نعرض بعض الأمثلة للتوضيح.

أولاً: يعدُّ غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠م مثالاً واضحاً على السلوك الساعي للتغيير. لأن التغيير في القضية – من كويت مستقلة إلى كويت يسيطر عليها العراق – لم يكن مقبولاً بشكل عام كوضع شرعي جديد قائم، وتعتبر أفعال الولايات المتحدة وحلفائها لتحرير الكويت سعياً للحفاظ. وبما أن الوضع القائم المقبول والمؤسس قد اشتمل على العراق الذي كان يقوده صدام حسين، فقد استمرت الولايات المتحدة في جهودها الحربية في محاولة لإسقاطه، الأمر الذي يعتبر سلوكاً هادفاً للتغيير.

ثانياً: أن التوقعات الحالية هي أن الصين، على الأقل في المستقبل القريب، سوف تستمر في النمو على الصعيد الاقتصادي. ومن ثم، فإن جهودَ دولٍ أخرى للإبقاء على الصين عند مستواها الاقتصادي الحالي سوف تشتمل على سعيٍ للتغيير لأن هذه الجهود سوف تكون موجهةً لتغيير الاتجاه المتوقع.

ثالثاً: في مطلع الخمسينيات، كانت الجهود المبذولة لكي تحظى فيتنام بالاستقلال عن فرنسا سلوكاً هادفاً للتغيير، بينما تعتبر الجهود المبذولة للإبقاء عليها كمستعمرة فرنسية عملاً هادفاً للحفاظ على الوضع القائم. فالاتفاقية التي أدت إلى انسحاب فرنسا من الهند الصينية أسست لتوقع وضعٍ شرعيٍ قائم توجد بمؤداه فيتنام واحدة مستقلة والتي كان، بعد الاتفاق على الانتخابات، من المحتمل أن تكون تحت حكم هوشي مينَّه Ho Chi Minh.[١٣] لذلك تعتبر أفعال بعض البلدان وخصوصاً الولايات المتحدة لتغيير ذلك التوقع، وذلك بإيجاد دولتين فيتناميتين سلوكاً هادفاً للتغيير. ولا تكفي حقيقة بقاء فيتنام الجنوبية حتى عام ١٩٧٥م لوصف سلوك الولايات المتحدة بأنه ساعٍ إلى الحفاظ على الوضع القائم. وبالفعل، فقد قدمت نظرية الدومينو "Domino Theory" تصورات تصف عمل الولايات المتحدة باعتباره مناقضاً للتوقع. ففي هذه الحالة، وحيث استغرق تحدي التوقع المقبول سنواتٍ عديدة ليجد حلاً، لم يتأت لفكرة وجود دولتين فيتناميتين أن تصبح مقبولةً قط على المستوى العام.

وأخيراً: نلاحظ أنه على حين أن بعض السياسات تكون موجهةً لإنتاج تغيير "محتمل" أو حفاظ "محتمل"، على العكس من تلك المصممة لإنتاج تغيير أو حفاظ حقيقيين، إلا أننا لم نقم بهذا التمييز. فمثلاً، تكرس العديد من الدول مواردها للقوة العسكرية لكي تحمي أقاليمها من الغزو. فنحن نعتبر ذلك مثالاً على سلوك يستهدف الحفاظ على الوضع القائم حتى إذا لم يحدث هجوم ولم تستخدم القوة العسكرية أبداً. يبدو هذا المثال بديهياً، ولكن تكون المسألة أكثر صعوبةً عندما نأخذ السلوك الساعي للتغيير في الاعتبار. فكثير من الدول تتبنى سياساتٍ مصممةً لاكتساب القدرة على التأثير في أفعال دول أخرى. ويعتبر هذا سلوكاً هادفاً للتغيير، حتى إذا لم يمارس التأثير بشكل علني. وكانت الحالة الفنلندية مثالاً واضحاً خلال الحرب الباردة. فنادراً ما تدخل الاتحاد السوفيتي بشكل معلن، إذا ما حدث تدخل، في السياسة الفنلندية. إلا أنه كان ثمة اعتقادٌ شائع أنه إذ انتخب الفنلنديون رئيس وزراء على غير رغبة السوفيت، فسيكون التدخل وشيكاً. ولهذا تعتبر سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه فنلندا سياسةً ساعيةً للتغيير. وثمة مثالٌ آخر كهذا يوجد في تحالف ١٨٤٧م بين النمسا ومودينا، واتفاقية التحالف بين النمسا وبارما في عام ١٨٤٨م. في هذه المعاهدات وافقت النمسا على التحرك للدفاع عن هاتين الدولتين الإيطاليتين في حالة حدوث غزو خارجي، وفي مقابل ذلك "مُنحتا حقوقاً واسعة للتدخل والاحتلال".[١٤] كانت النمسا في ذلك الوقت قلقةً إلى حدٍ كبير بشأن ما كانت تراه تهديداً للاستقرار السياسي معبراً عنه بـ"الثورة"، وقد سمحت لها المعاهدات بالتدخل لوضع حدٍ لتلك التهديدات وتعزيز سلطة القادة الإيطاليين. وتُقدم بنود هاتين المعاهدتين أمثلةً جيدة حيث

حظيت مودينا وبارما بالحفاظ وكسبت النمسا التغيير.[١٥]

ونقدم الآن توضيحاً أخيراً، لنفرض أن دولةً تتخذ سياسةً جديدة أو تعمل على تغيير بعض الأوضاع في العالم – تُنتج تغييراً – واضعةً عينها على حماية بعض النتائج الموجودة في الوضع القائم. وكمثال على ذلك، تخيل أن الولايات المتحدة تحصل على قاعدةٍ بحرية في الفلبين، والتي يعد الهدف الأساسي منها للولايات المتحدة هو حماية الخطوط البحرية في غرب المحيط الهادي. فهل يعتبر ذلك فعلاً هادفاً للتغيير؟ كيف تميز نظرية السلعتين بين الفعل وبين الإستراتيجية السياسية أو الأهداف السياسية التي تدفع ذلك الفعل؟ ترى نظرية السلعتين أن الوضع القائم متعدد الأبعاد، ومع كل بعد تبرز نتيجة بشأن قضية خلافية مهمة بين الدول.[١٦] أحد هذه الأبعاد، في هذا المثال، يتعلق بغياب أو حضور قاعدة أمريكية في الفلبين، بينما يصف بُعد آخر الأمن النسبي للخطوط البحرية في غرب المحيط الهادئ. إن كسب الأمريكيين للقاعدة البحرية يغير الوضع القائم، ولتحقيق ذلك تتبنى الولايات المتحدة سياسات ساعية للتغيير؛ ربما تستأجر الأراضي من الفلبين، أو تعرض تحالف أو تنازلات تجارية، أو أن تحتل الإقليم بدون موافقة الفلبين، أو تمنح شروط معونات خارجية سخية، أو أن تتبنى أي سياسة أخرى صممت لتغيير الموقف. وبمجرد اكتساب القاعدة، يكون الوضع القائم المتعلق بذلك البعد قد تغير، والآن ستوصف الولايات المتحدة بأنها تعمل للحفاظ على جانبين من جوانب الوضع القائم التي تريدها: وهي وجود القاعدة بحرية الأمريكية في الفلبين والخطوط البحرية المفتوحة في غرب المحيط الهادي.[١٧]

وقبل أن نتحول إلى بقية الافتراضات التي تتضمنها نظريتنا، فإنه لمن المفيد أن نقارن تصورنا المفاهيمي مع المداخل التنظيرية الأخرى الشائعة. وقد سجلنا العديد من المقارنات بين نظريتنا والواقعية الجديدة. إننا نؤمن أن الميزة المبدئية لنظريتنا تكمن في افتراضنا أن الدول تسعى للحصول على سلعتين، وهما الحفاظ والتغيير، من خلال سياساتها الخارجية. وبصراحة، يبدو الاعتقاد بأن كل السياسات مصممة لإنتاج إحدى هذه السلع المجردة أكثر تعقيداً إذا ما قورن برؤية كل هذه السياسات باعتبارها مصممةً لتعزيز سلعة واحدة (هي الأمن). ويعتبر اقتراب السلعتين مفيداً بدرجةٍ أكبر، إذ أنه يسمح على أي حال بأخذ المبادلات التي يتوجب على الدول القيام بها بعين الاعتبار. ويوفر، كما سنوضح، تفسيراتٍ أفضل وأقل تشوهاً للأحداث التي يتم رصدها.

تؤكد نظريات أخرى، وخصوصاً نظرية تحول القوة Power Transition ونظرية استقرار الهيمنة Hegemonic Stability، أن رضا الدولة بالوضع القائم يعتبر عاملاً مُحدداً لسلوكها.[١٨] تفترض هذه النظريات أن الدولة بالغة القوة، أو المهيمنة، تسيطر على النظام الدولي على نحو مثالي. فهي تستخدم قوتها لتشكيل قواعد النظام. (مثلاً، تأسيس نظام اقتصادي قائم على التجارة– mercantilist – أو رأسمالي) بطريقة تخدم مصالحها الخاصة. وبمرور الزمن، تنحسر هيمنة الدولة وتواجه تحدياً من دولة أخرى تسعى لتثبيت نفسها كدولة مهيمنة.

وإحدى الميزات الأساسية لكلٍ من هذه النظريات هو أنها تميز بين الدول على إنها إما أن تكون دولاً تسعى لتأكيد الوضع القائم وإما أنها دولٌ تحاول تغيير الوضع القائم (أ بالمثل، بوصفها إما قوى قانعةً وإما قوى غير راضية)، على أساس ما إذا كانت قواعد النظام مفيدةً أو ضارةً لمصالحها. وتتأتي التحديات الكبرى لهيمنة الدولة من قبل الدول الساعية للتعديل (أو الدول غير الراضية)، وتحدث الحروب الكبرى عندما تتمكن دولة من تلك الساعية للتعديل من الهيمنة باستخدام القوة.[١٩]

ويجب التأكيد على أن التصور المفاهيمي للوضع القائم في كلٍ من هذه النظريات مختلف جداً عن ذلك الذي نتبناه ففي المقام الأول. يتسم مفهوم الوضع القائم في هذه النظريات بأنه أحادي البعد، وتفضيل الدولة بشأن الوضع القائم يبدو متناقضاً – وذلك بسبب أنها إما تفضل نظاماً أُسِّس بواسطة الدولة العظمى وإما لا تفضل. وفكرتنا عن الوضع القائم متعددة الأبعاد، ونفترض أن جميع الدول ترغب بعض جوانب الوضع القائم ولا ترغب في بعضها الآخر. وثانياً: يتسم مفهوم الوضع القائم في هذه النظريات بجموده. فهو يتغير فقط عندما تتغير هوية الدولة المهيمنة، وتبدو تغييرات الوضع القائم بوصفها أحداثاً عنيفة. ومن وجهة نظرنا، فإن الوضع القائم يتغير بشكل مطرد ومعظم التغييرات ذات طابع تراكمي. وأخيراً. تميل هذه النظريات إلى الربط بين دعم الوضع القائم وتعزيز السلام والاستقرار، وربط عدم الرضا بتصاعد نذر الحرب وعدم الاستقرار. وهكذا، فإن الدول الساعية للتعديل توصف دائماً باعتبارها تهديداً مُصمّماً على تحقيق السيطرة العالمية، وأنها من الناحية الأخلاقية سيئة. ولنأخذ في الاعتبار، أن الدول الكبرى القريبة الساعية لتعديل الوضع القائم هي من قبيل فرنسا النابليونية، وألمانيا النازية، والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة. ويؤدي بنا هذا إلى تفسيراتٍ غريبة للأحداث. فعلى سبيل المثال، يُفسر سلوك الولايات المتحدة في فيتنام على أنه تحقيقٌ للاستقرار ويقصد به الحفاظ على الوضع القائم، بينما يُفسر غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان على أنه ينسف الاستقرار والمقصود منه توسيع نفوذ الاتحاد السوفيتي.

مرةً أخرى، إننا لا نطلق أحكاماً قيميةً عامة فيما يتعلق بالتغيير أو الحفاظ. إننا نفترض أن الدول جميعها مرتبطةٌ بالاثنين، ونفترض أنه بالنسبة لكل الساعين للتغيير والحفاظ، ثمة سياساتٌ جيدة من الناحية الأخلاقية، وثمة سياساتٌ أخرى شريرة. وقد تبذل بعض الدول جهوداً عظيمة وتخاطر مخاطرةً كبيرة سعياً لتحقيق تغييرٍ عظيم. ونحن نحكم على بعض هذه الجهود بأنها شريرة (فمثلاً، حاولت النازية الألمانية السيطرة على أوروبا، والقضاء على اليهود)، ونحكم على البعض الآخر من تلك الجهود بأنها جيدة (على سبيل المثال، جهود الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا، وإنهاء الاستعمار، وتعزيز التجارة الحرة المستقرة). وبالمثل، يمكن أن توصف الجهود التي تبذل للحفاظ على الوضع القائم بأنها جيدة (مثلاً، الجهود التي بذلت لمقاومة هتلر)، بينما هناك جهودٌ أخرى يمكن وصفها بأنها شريرة (مثل الجهود الفرنسية للحفاظ على السيطرة الاستعمارية على فيتنام والجزائر). إن النقطة المهمة في نظريتنا

تتجلى فقط فيما إذا كان فعلٌ ما هادفاً للتغيير أو ساعياً إلى الحفاظ؛ أما الأحكام الأخلاقية، على أهميتها، فهي شأنٌ آخر. وهكذا يمكننا اعتبار أفعال الولايات المتحدة في فيتنام، والاتحاد السوفيتي في أفغانستان، سعياً للتغيير، بينما يعتمد السماح بالحكم الأخلاقي بشأنهما على ما إذا كان ثمة من يعتقد أن تقدم أو إعاقة انتشار الشيوعية هو الشيء الجيد.

وعلاوةً على ذلك، على نحو ما سنرى، أن الكثير من الدول التي تحددها نظريتا تحول القوة ونظرية استقرار الهيمنة بوصفها قوى الوضع القائم، أو قوى قانعة، ينظر إليها من خلال نظريتنا على أنها من ضمن أكثر الدول الساعية للتغيير في التاريخ. وتمثل بريطانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والولايات المتحدة في النصف الأخير من القرن العشرين أوضح الأمثلة على ذلك. فربما فضلت الدولتان أو عملتا من أجل الحفاظ على قواعد النظام الذي يخدم مصالحهما (التجارة الحرة مثلاً)، ولكنهما كانتا منخرطتين في نشاطاتٍ عديدة صممت لتغيير الوضع القائم (متعدد الأبعاد). إنه لمن الصعب النظر إلى مسألة اكتساب بريطانيا للمستعمرات كمحافظةٍ على الوضع القائم على سبيل المثال. وعلى نحوٍ مشابه، لا توجد اليوم دولةٌ تحاول تغيير الوضع القائم بفاعلية مثل الولايات المتحدة الأمريكية: فالجهود الأمريكية لتغيير السياسات المحلية والدولية للعراق، والمفاوضات التي تهدف إلى تغيير سياسة الأمن لكوريا الشمالية، ليسا إلا مثالين واضحين فقط. إن الشيء المهم الذي علينا أن نتذكره هو أنه عندما نشير إلى دولة باعتبارها ساعيةً للتغيير أو للحفاظ على الوضع القائم، فإننا نشير إلى أفعالها التي يُقصد بها التأثير على النتيجة بشأن قضيةٍ بعينها. ويجب ألا يختلط هذا بمفاهيم أخرى للوضع القائم والتي تحيل إلى فكرة أحادية البعد للسيطرة على النظام.

إلى هذا الحد، فقد طورنا افتراضنا الأساسي بأن الدول تسعى لإنتاج سلعتين، التغيير والحفاظ، من خلال سياساتها الخارجية، كما نفترض أن جميع الدول في جميع الأوقات تسعى لإنتاج مزيج يحوي بعضاً من كلٍ منهما. وافترضنا بالإضافة إلى ذلك أن إنتاج سلع السياسة، مثل إنتاج أي سلعة، يحتاج إلى موارد. هذه الموارد يمكن أن تكون أي شيء يستخدم في السياسة الخارجية، النقود، السلع المادية، النفوذ السياسي، أو وقت وطاقة الدبلوماسيين. ونفترض أن هذه الموارد قابلة للإحلال بين السلع، بيد أن أي وحدة من هذه الموارد المخصصة لإنتاج سلعة واحدة لا يمكن استخدامها لإنتاج أخرى. إن الأفعال السياسية التي نحاول أن نفسرها بشكل نموذجي (مثلاً، المبادرات بإثارة نزاعات، تكوين التحالف، منح المعونات الخارجية، الاحتجاجات الدبلوماسية) هي المظهر الذي يمكن رصده لإنفاق هذه الموارد سعياً لتحقيق التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم. سنقوم بشرح التباينات في هذه السياسات الخارجية المرصودة وذلك بتحديد أي سلعة (المبادرة بإثارة نزاع كمثال) يستهدف السلوك إنتاجها (وهي القضية التي سنعود لتناولها لاحقاً)، ونقوم بتحديد العوامل التي تشرح قدر التغيير والحفاظ الذي تسعى إليه دولةٌ ما.

نفترض أن نمطين عامين من العوامل تشرح التغيير والحفاظ المنشودين من قِبل دولة ما..

العامل الأول: يتمثل في القيود البيئية التي تحدد مقدار التغيير والحفاظ الذي يمكن السعي إليه.

العامل الثاني: ويتجلى في تفضيلات الدولة التي تنطوي على الرغبة في إجراء مبادلات بين السلعتين.

وسنناقش كلا العاملين هنا بمزيد من التفصيل.[٢٠]

كما ذكرنا فيما سبق، نفترض أن أفعال السياسة الخارجية تتطلب موارد. وقد تكون هذه الموارد مادية، مثل المعادن والمنتجات الزراعية أو رأس المال البشري؛ أو مصادر اقتصادية، مثل النقد، أو منتجات صناعية، وموارد دبلوماسية مثل وقت واهتمام السفراء، أو أي شيء آخر يمكن أن يستخدم سعياً لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وتحدد القيود البيئية قدر الموارد التي تمتلكها الدولة وتجعلها متاحةً للسياسة الخارجية، كما تحدد الكفاءة التي يمكن أن تستخدم بها هذه الموارد لإحداث التغيير أو الحفاظ.

عموماً، نفترض أن أحد أهم العوامل البيئية هو موارد الدولة التي يتم تخصيصها. إذ ليس غريباً، أن نفترض أن قدرة الدولة على إحداث تغيير أو حفاظ على الوضع القائم ترتبط مباشرةً بحجم الموارد المتوافرة لديها مقارنةً بالدول الأخرى. فالدول التي لديها موارد أكبر نسبياً من غيرها تكون قادرةً على إنتاج قدرٍ أكبر من سلع السياسة الخارجية مقارنةً بالدول ذات الموارد الأقل، إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة. نحن نعترف بوجود طلب كبير على موارد الدولة. فبعضها يجب أن يخصص لقضايا سياسية داخلية، ويوجه بعضها للاستهلاك، ولابد من استثمار بعضها. وهكذا، نتوقع تأثير عدد من العوامل على النسبة المخصصة للسياسة الخارجية من موارد الدولة. وعلى سبيل المثال، كلما تزايدت مستويات التهديد الصادرة من النظام الدولي، نتوقع أن نسبة الموارد المخصصة للسياسة الخارجية سوف تزيد. ولدينا كل الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن العلاقة بين موارد الدولة والموارد المخصصة للسياسة الخارجية تمضي على أي حال في خط مستقيم. فكلما زادت موارد الدولة كلما زادت الموارد المخصصة للسياسة الخارجية أيضاً.

يعتبر الافتراض الأساسي الذي مؤداه أن الدول التي لديها موارد كثيرة نسبياً سوف تنخرط في نشاطات تتعلق بالسياسة الخارجية بدرجةٍ أكبر مقارنةً بالدول قليلة الموارد، أمراً بديهياً. وتتجلى السمة الأساسية لنظريتنا في أننا جعلنا من هذا الافتراض أكثر دقة بتأكيدنا أن الكفاءة التي يمكن أن تستخدم بها الموارد لإحداث التغيير والحفاظ تتبع نمطين متميزين مع أخذ المستوى العام لموارد الدولة بعين الاعتبار.[٢١] وبالتحديد، نفترض أنه كلما زادت موارد الدولة، فإن قدرتها على إنتاج الحفاظ تتزايد بمعدل بطيء، بينما تتزايد قدرتها على إنتاج التغيير بمعدل متسارع. ومن ثم، فإن وحدة إضافية من الموارد سوف تنتج قدراً إضافياً أقل من الحفاظ بالنسبة لدولة قوية مقارنةً بما تنتجه بالنسبة لدولة ضعيفة، هذا على حين أن وحدة إضافية من الموارد سوف تنتج قدراً إضافياً أكبر من التغيير

بالنسبة لدولة قوية مقارنةً بما تنتجه بالنسبة لدولة ضعيفة.

ويلاحظ أن ما ينطوي عليه النمط الخاص بإنتاج التغيير سيكون مضمونه أن الدولة - بصرف النظر عن مدى قوتها — التي زادت مواردها سوف تستمر في زيادة قدرتها على إنتاج التغيير بمعدلات متزايدة. ونحن نفترض أنه، عند نقطةٍ ما، يجب أن تخرج العلاقة عن هذا المسار الخطي، ذلك أنه بمجرد امتلاك الدولة لمواردِ ضخمة جداً بحيث يمكنها أن تفعل ما تريد، فإن مزيداً من الموارد لن يكون من شأنه استمرار زيادة قدرتها على إنتاج التغيير. ولا نعتقد أن أي دولة قد وصلت أبداً لهذه النقطة، بأي حال، ولا نعتقد أن أي دولة قادرةٌ على إحراز مثل هذه المكانة في المستقبل.[٢٢]

إنه لمن الصعب أن نتخيل دولة أكثر هيمنةً من الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ ومع ذلك فحتى الولايات المتحدة في ذلك الوقت واجهت قيوداً قاسية على قدرتها على تغيير العالم بما يتفق ورغبتها. ولهذا فإننا بكل ارتياحٍ نفترض أن القدرة على إنتاج التغيير تنمو بمعدل متزايد ومع تزايد موارد الدولة التي يتم تخصيصها على الأقل فيما يتصل بمدى الإمكانات التي قمنا برصدها في النظام الدولي.

ولتبرير هذا الافتراض ذي النمط المتميز، فإننا نقدم ثلاثة مبررات:

أولاً: أن المقصود منه هو فهم الفكرة القائلة بأن الدفاع عن الوضع القائم أيسر من تغييره. لقد سجل الباحثون المشتغلون في عددٍ من البحوث الأصيلة أن الوضع القائم "يتسم باللزوجة"، ولكن من السهل جداً على معارضي التغيير في المؤسسات التشريعية تحقيق النجاح مقارنةً بأنصار التغيير. إذ إنه لابد لأنصار التغيير أن يجتازوا بعض الحواجز — مثل اللجان، وإجراءات التعديل، والتصويت داخل المجلس، وربما يكون هناك مجلسان، وهكذا. أما المعارضون فيحتاجون للفوز في واحدةٍ فقط من هذه المراحل. وعلاوةٍ على ذلك، عادةٍ ما يعتبر الوضع القائم بمثابة النقطة المرجعية؛ ومؤدى ذلك، أنه يبقى كنتيجة إذا لم يكن هناك بديل يستطيع أن يكسب الأغلبية، حتى في تلك الحالات التي لا تصوت فيها أغلبيةٌ للإبقاء عليه. ويمكن أن توجد أطروحات مماثلة في أدبيات العلاقة الدولية. فعلى سبيل المثال، هناك حكمةٌ تقليدية في الدراسات المتعلقة بالأمن ترى أنه لكي يحقق الهجوم نجاحاً، فإنه لابد أن يكون لدى المُهاجم تفوقاً ملموساً في مواجهة ذلك القائم بالدفاع.[٢٣] إن القواعد الدولية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باحترام السيادة تعتبر محافظةً تماماً في طبيعتها، وصممت للمحافظة على الفاعلين وصيانة "حقوقهم". ولهذا يقع العبء الأكبر على الفاعلين الراغبين في إحداث تغيير. ويُمسك افتراضنا بأهداب هذه الفكرة، وذلك لما تنطوي عليه من سماحٍ حتى للدول الضعيفة ببعض القدرة على الدفاع عن عناصر الوضع القائم التي تحظى باهتمامها، وحتى لو كان لديها القليل من القدرة لتحقيق التغييرات التي ترغبها. فالدولة ترى أن قدرتها على السعي لتحقيق التغيير تتزايد بشكلٍ جوهري فقط بعد أن تكون قد راكمت قدراً كبيراً نسبياً من الموارد. وفي المقابل،

تستطيع الدولة عالية الإمكانات حماية معظم ما له قيمة لديها. بيد أن الإمكانات الإضافية يمكنها فعل القليل نسبياً لتعزيز هذه القدرة.

ثانياً: أن هذا الافتراض مدفوعٌ جزئياً باعترافٍ مؤداه أنه يوجد في النظام الدولي الكثير من الدول قليلة الإمكانات، وهناك القليل من الدول متوسطة الإمكانات، ويوجد القليل جداً منها عظيمة الإمكانات. ومن ثم، فإن الدولة الضعيفة التي تدعم إمكاناتها ستكون قادرةً على الدفاع عن مصالحها ضد عدد أكبر من التحديات المحتملة أكثر مما سيتأتى لدولة قوية تدعم قدراتها بنفس القدر. وعلى أي حال، ليس بالضرورة أن تتحدى هذه الدولة الضعيفة الآخرين، في ضوء الطرح السابق. وبما أنه يوجد عدد قليل نسبياً من الدول التي يمكن للدولة القوية أن تتجاوزها من خلال الحصول على إمكانات إضافية، فإن النمو يفعل القليل نسبياً لزيادة عدد التحديات المحتملة ضد من يستطيع الدفاع.[٢٤] ولأن هذه الدول تمتلك إمكاناتٍ كافية لتحدي آخرين، فيمكن على أي حال أن تُستخدم موارد إضافية لزيادة عدد القضايا بشأن ما ينشدون تغييره و/ أو زيادة قدر التغيير الذي يسعون لتحقيقه بصدد قضايا هي بالفعل موضعٌ للخلاف.

وأخيراً: يقصد من هذا الافتراض اقتناص بعض أفكار الواقعية التقليدية وجوهرها أنه يتوجب على الدولة أن تضمن أمنها قبل أن تتمكن من تحويل انتباهها نحو قضايا أخرى. وتوجد فوارق مهمة بين طرحنا وطرح الواقعية الجديدة. وبشكلٍ واضح، لنتذكر أن أطروحتنا تقرر أن كل الدول، في جميع الأوقات، تسعى لتحقيق قدرٍ ما من التغيير والحفاظ معاً؛ ذلك أن الافتراض المسبق للواقعية ينطوي على شيء من بُعد النظر بأي حال.

يحتوى الافتراض المسبق للواقعية على شيء من بعد النظر بأي حال. إذ يبدو أن معظم الدول تكرس مزيداً من الاهتمام والموارد لحماية ما تملكه أكثر من سعيها لتحقيق التغيير. وبينما لا نمضي بعيداً كأن نقترح أنه على الدول أن تؤمِّن قدراتها على توفير الحفاظ قبل أن تسعى لتحقيق التغيير، فقد تضمن افتراضنا النظرة للواقعية في هذا الصدد.

نستطيع أن نشتق من علم الاقتصاد مشابهةً نقيس عليها لصياغة تلك النقطة. فمن الناحية الجوهرية، يعالج نموذجنا الحفاظ على الوضع القائم كما لو كان سلعةً ضرورية، ويتعامل مع التغيير كما لو كان سلعةً ترفية. وينظر إلى الضرورات، مثل الطعام، كسلع "أقل شأناً". فكلما زاد الدخل سوف يزداد استهلاك الفرد للطعام (ربما تكون الزيادة في مستوى الجودة إن لم تكن في الكمية) ولكن بمعدل متناقص. هذا لأنه ما أن يتم الوفاء باحتياجات الفرد، سوف تؤدي الزيادات الإضافية في الاستهلاك إلى زيادة المنفعة الهامشية ولكن بمعدل متناقص. وفي المقابل، كلما يزيد دخل الفرد سوف يزداد استهلاكه لوسائل الترف، مثل التمتع بالعطلات والمجوهرات، بمعدل متزايد. ذلك لأنه ما أن يتم الوفاء بحاجات الفرد فإن المنفعة الهامشية لاستهلاك وسائل الترفيه تزيد مع الزيادات في الدخل. ولنلاحظ

أنه حتى الفقراء جداً يخصصون بالمثل جزءاً من مواردهم لسلع الترف. بيد أن الحصة الأكبر لأي دخل إضافي سوف يتم، وعلى أي حال، تخصيصها للسلع الضرورية، أما بالنسبة للأثرياء، فسوف تذهب نسبة كبيرة من أي دخل إضافي إلى السلع الترفية.

ونعتقد بأن افتراضنا المحدد يحتوي على وجهة نظر المدرسة الواقعية ومؤداها أن الدول تدافع عن جوانب الوضع القائم التي ترغبها قبل أن تحاول تغيير الجوانب التي لا ترغبها. لقد أخذنا بتلك النظرة دون أن نلتزم نقطة ضعف الواقعية التي تمنع المبادلات الجديرة بالاعتبار بين الأشياء ذات القيمة. وكما سنبين فيما يلي، فإن هذا الافتراض يقود أيضاً إلى العديد من استنتاجاتنا. فبمجرد قيامنا بربط سلوكيات سياسة خارجية معينة بالتغيير والحفاظ، سيتيح لنا هذا الافتراض اشتقاق فروضٍ واضحة ودقيقة تربط بين التغيير في الإمكانات النسبية وحدوث هذه السلوكيات.

بالإضافة إلى القيود البيئية، فإن العامل الثاني الذي يحدد توازن التغيير والحفاظ الذي تسعى إليه دولة ما يتمثل في تفضيلاتها بشأن السلعتين. وبالنسبة للكثير مما في هذا الكتاب، نفترض أن الدولة هي الفاعل الوحيد وسوف نتحدث عن التفضيلات باعتبارها من خصائص الدولة. لا تتطلب نظريتنا هذا الافتراض، بأي حال، وسوف نسجل ملاحظةً بشأن كيفية دخول تفضيلات الفاعلين الأقل من مستوى الدولة(*) substate إلى دائرة الفعل. وعموماً، نحن نعتبر السياسة الداخلية هي العملية التي يقوم فيها القائمون بالمراهنات من الأفراد والجماعات بتجميع تفضيلاتهم في إطار سياسة واحدة للدولة. ويمكن تنفيذ معظم ما ورد في تحليلنا في ظل افتراضٍ مؤداه أن هذه العملية قد حدثت بالفعل ونتج عنها مجموعة من التفضيلات الاجتماعية التي سوف تتصرف الدولة بموجبها.

مرةً أخرى، نفرض أن كل دولة ستكون راضيةً بالعديد من جوانب الوضع القائم وغير راضية عن جوانب أخرى. ونتوقع أن أي دولة سوف تسعى، في كل الأوقات، لتحقيق بعض الحفاظ وبعض التغيير. وعلى أي حال، ولأن الموارد محدودة وبما أن الموارد التي يتم تخصيصها سعياً لإنتاج سلعة واحدة لا يمكن أن تخصص للسعي لإنتاج سلعة أخرى، فإنه يتوجب على كل دولة أن تقرر أي نسبة من موارد سياستها الخارجية يمكن تخصيصها ويتحدد هذا جزئياً من خلال التفضيلات بشأن السلعتين. ذلك أن الدولة التي تثمِّن التغيير أكثر من الحفاظ على الوضع القائم سوف تخصص المزيد من الموارد سعياً لتحقيق التغيير والعكس بالعكس. وإذ نمضي إلى مدى أبعد، فإننا نعتقد أن هذه التفضيلات أمر مُعطى، حيث إن بعض الناس ببساطة يثمِّنون التغيير. (هتلر Hitler، ربما) وآخرون يضفون قيمةً على الحفاظ (تشمبرلين Chamberlain). ونعتقد أن التفضيلات تتأثر على أي حال عموماً بعاملين:

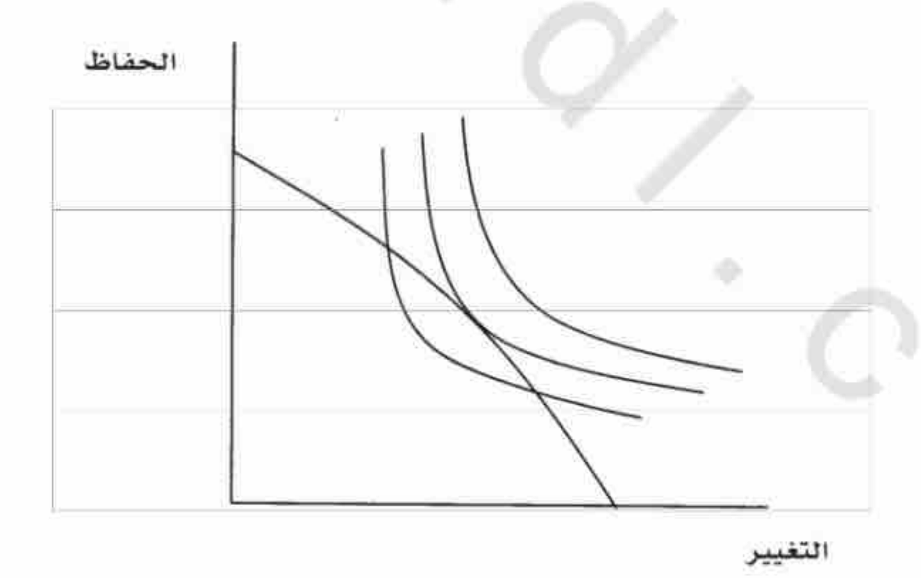
أولاً: المسافة (توزن بأهمية القضية بالنسبة للدولة) بين الوضع القائم والنقطة المثلى بالنسبة للدولة (أكثر النتائج تفضيلاً بين كل القضايا) تؤثر مباشرةً على تفضيلاتها النسبية فيما يتعلق بالتغيير والحفاظ على الوضع القائم.

فكلما كان الوضع القائم قريباً من النقطة المثلى بالنسبة للدولة، فستكون الدولة أكثر تفضيلاً للحفاظ، وكلما كان الوضع القائم بعيداً عن النقطة المثلى بالنسبة للدولة فستكون الدولة أكثر تفضيلاً للتغيير، مع ثبات العوامل الأخرى.[٢٥] ويبدو أن هذا الافتراض مباشرٌ وصريحٌ في صياغته. وفي أقصى صياغات الفرض تطرفاً، نجد أن الدولة القادرة على تأسيس موقف عالمي يتوافق تماماً مع النقطة المثلى الخاصة بها على جميع الأبعاد سوف تفضل فقط الحفاظ على البنية الموجودة. وفي أقصى الطرف الآخر، نجد أن الدولة التي يكون الوضع القائم بعيداً عن النقطة المثلى بالنسبة لها في عديد من القضايا سوف تفضل تغيير العالم بشكلٍ درامي.

ثانياً: نفترض أن مستوى التهديد القادم من دول أخرى يؤثر على تفضيلات الدولة فيما يتعلق بالتغيير والحفاظ. ولهذا نفترض أنه كلما زاد مستوى التهديد، مع ثبات جميع العوامل الأخرى، كلما زاد التفضيل النسبي للحفاظ على التغيير كذلك. أي أن تفضيلات الدولة تتحدد جزئياً بالأفعال، التي تحدث والمتوقعة، لدولٍ أخرى. إن الدولة التي لا تواجه تحدياتٍ لمصالحها سوف تفضل السعي للتغيير أكثر مما ستفعله الدولة المهددة بتغييراتٍ غير مواتية في قضايا عديدة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويبدو هذا الافتراض معقولاً كذلك. فإذا لم يكن هناك طرفٌ آخر يحاول إحداث تغييراتٍ معاكسةٍ في أي قضية من القضايا التي تهم الدولة، فليس هناك سببٌ للسعي للحفاظ. وفي المقابل، فإن الدولة التي تواجه الكثير من التحديات في قضايا عديدة سوف ترغب في السعي لتحقيق قدرٍ كبير من الحفاظ على الوضع القائم.

كذلك من المفيد أن نحدد افتراضاً لم نقم بصياغته. إذ إننا لم نقم بوضع افتراض يربط تفضيلات الدولة في السياسة الخارجية بقوة الدولة. ذلك لأننا نسلم بأنه من الممكن تماماً لدولة ضعيفة أن تكون ساعيةً للتغيير نسبياً (ربما ليبيا تحت حكم القذافي)، أو تسعى للحفاظ على الوضع القائم (قد تكون بورما في الوقت الحاضر مثالاً على ذلك)، ومن الممكن لدولةٍ قوية أن تكون ساعيةً للحفاظ نسبياً (ربما الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية) أو ساعيةً للتغيير (ألمانيا النازية تتبادر إلى الذهن). إن هذا جديرٌ بالملاحظة لأن الكثير من الأطروحات في أدبيات العلاقات الدولية تقرر أن قوة الدولة مرتبطةٌ بتفضيلاتها. فعلى سبيل المثال، من الشائع أن نفترض أن الدولة الضعيفة لابد أنها مستاءة من الوضع القائم وأن الدولة القوية يجب أن تكون راضيةً عنه — أو على الأقل تميل الاحتمالات نحو هذا الاتجاه. لقد تجنبنا هذا الافتراض من حيث المبدأ لنتحاشى الخلط بين تأثير كلٍ من الإمكانات والتفضيلات، وهو ما قد يؤدي إلى مقولاتٍ غير قابلة للاختبار. ولكل من القدرات والأوليات دورٌ بارزٌ في النظرية وسوف نكون قادرين على اشتقاق فروضٍ تربط كل منهما بسلوكيات السياسة الخارجية. سوف نبين أننا نتوقع أن الدولة القوية سوف تتصرف بشكلٍ مختلف عن الضعيفة، ولكننا لن نكون مجبرين على تأكيد أن تلك التباينات تنشأ ببساطة لأن الدول لها تفضيلات مختلفة.

وعلاوة على ذلك، ولكي نستبق استنتاجاتنا إلى حدٍ ما، فإن هذا الجانب من نظريتنا يأتي باستنتاجاتٍ مختلفة اختلافاً كبيراً عن الكثير مما كان معتقداً بشكلٍ شائع في أدبيات العلاقات الدولية؛ ولكننا سوف نبين أن هذه الاستنتاجات ستقدم شرحاً أفضل للنماذج التجريبية المُلاحظة. وبشكلٍ دقيق، ترى نظرياتٌ عديدةٌ أن الدول الضعيفة ستفضل تغيير الوضع القائم لأنها بالتحديد ضعيفة ولكنها غير قادرةٍ على تحقيق ذلك بسبب نقص الإمكانات. أما الدول القوية في المقابل فتبدو على نحوٍ مثالي راغبةً في الحفاظ على الوضع القائم ببساطة لأنها قوية. وتؤدي نظريتنا أيضاً إلى الاستنتاج بأن الدول الضعيفة سوف تسعى لتحقيق قدرٍ قليل من التغيير. وقد يستجيب هذا، في حالاتٍ عديدة، مع تفضيلات الدولة الضعيفة، وعندما لا تفعل ذلك، فسوف يؤدي نقص الإمكانات إلى كبح شديد لتلك التفضيلات. وترى نظريتنا أن الدولة القوية ستكون ساعية للتغير تماماً وبأية كيفية. وسوف نقدم الحجج على أن هذا الاستنتاج يتطابق تماماً مع الشواهد، و أنه يقدم شرحاً أفضل بكثير، مثلاً، لسلوك الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مقارنةً بتفسيراتٍ سابقة. وافتراض أن الدولة الأقوى في النظام تفضل الحفاظ على الوضع القائم يجبرنا على تجاهل حقيقة أن الكثير من السلوك الأمريكي (وسلوك بريطانيا أثناء فترة هيمنتها، والسلوك الروماني في أيام الإمبراطورية، وهلم جرا) كان موجهاً لإحداث التغييرات الدولية التي تريدها هذه الدول. إن عدم الربط بين الإمكانات والتفضيلات يمهد لنظرية أفضل كثيراً ويؤدي إلى فهم أفضل لكيفية تأثير تفاعل القدرات والتفضيلات على السلوك.



الشكل رقم (٢،٢). الحفاظ والتغيير: هدفا السياسة الخارجية.

وهكذا تمثل الافتراضات المعروضة إلى حد بعيد صلب نظريتنا. وسوف نضيف ثمة افتراضات إضافية لإنتاج العديد من فروضنا، ولكن ستبقى تلك التي ناقشناها أعلاه باقيةً دون تغيير في النموذج. وقبل أن نقوم بتطوير فروضنا، فإنه لمن المفيد أن نقدم تمثيلاً تصويرياً للنموذج الأساسي الذي تم تطويره إلى هذه النقطة. وقد جرى وصف ذلك في الشكل رقم (٢،٢).

ويرى افتراضنا الأساسي، وجوهره أنه يمكن النظر للسياسة الخارجية بوصفها سعياً لإنتاج سلعتين، المحافظة والتغيير، أن سياسة الدولة الخارجية يمكن تصويرها في حيز ثنائي الأبعاد، كما يُرى في الشكل. فيصور المحور العمودي مقدار الحفاظ المنشود من قِبل الدولة، ويصور المحور الأفقي قدر التغيير. سوف يعكس ملف السياسة الخارجية المقادير الشاملة للحفاظ والتغيير المنشودين من قِبل الدولة بواسطة جميع سياساتها إجمالاً ويمكن ربطها بنقطة في هذا الحيز. ويمثل المنحنى الممتد من الشمال الغربي تجاه الجنوب الشرقي لمنحنى إمكانية الإنتاج، أو أقصى مقدار من المحافظة والتغيير يمكن توفيره في ضوء إمكانات الدولة المتاحة (بالنسبة لدول أخرى) والتي تم تخصيصها للسياسة الخارجية. وليس من المحتمل أن تكون الدولة قادرةً على تبني ملف سياسات سيكون من شأنه إنتاج مزيج من الحفاظ والتغيير أعلى من هذا المنحنى، وفي حالة تبنيها ملفاً يضعها تحت المنحنى سيكون بمقدورها أن تنتج المزيد من التغيير و/ أو الحفاظ على الوضع القائم. وسوف تعظِّم الدولة من مكاسب سياستها الخارجية إلى الحد الأقصى إذا ما تبنت مجموعة السياسات التي تضعها على هذا المنحنى. وعند هذه النقطة، يمكنها زيادة التغيير أو الحفاظ فقط كلٍ على حساب الآخر.

وتمثل المنحنيات الأخرى الخطوط المعبرة عن عدم تحيز الدولة وهي خطوط السواء. فهي محايدة بين ملفي أي سياستين يقعان على خط واحد، وتفضل أي ملف يضعها على منحنى بعيدٍ عن الشمال الشرقي مقارنةً بملف يضعها بشكل قريب من نقطة الأصل. والدولة المرسومة في الشكل تضفي قيمةً على كلٍ من الحفاظ والتغيير بالتساوي تقريباً. وسيكون للدولة التي يغلب على سلوكها السعي للتغيير خطوط السواء تكون رأسية بدرجةٍ أكبر، بينما تكون الدولة التي يغلب على سلوكها السعي للحفاظ على الوضع القائم ذات خطوط السواء تكون أفقية بقدرٍ أكبر. ولنا أن نتوقع تبني الدولة ملف سياسات خارجية يضعها في نقطة حيث يكون خط السواء الخاص بها مماساً لمنحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج. وتوفر لها هذه النقطة أفضل سياسة خارجية يمكن أن تحوز عليها.

تحتوي عناصر هذا الشكل على الملامح الأساسية لنظريتنا التي طرحنا خطوطها العريضة فيما سبق. وينعكس الخليط من السلعتين المركبتين المنشودتين من قِبل الدولة في تمثيل مكاني Spatial، ونستطيع رؤية التبادلات بشأن هاتين السلعتين التي يتوجب على الدولة القيام بها. وينعكس الافتراض القائل بأن العوامل البيئية، وعلى وجه الخصوص الإمكانات النسبية، تؤثر على السياسة الخارجية في منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج، فكلما زادت

الإمكانات يتحرك هذا الحد نحو الخارج. وأخيراً، تنعكس التفضيلات خلال شكل خطوط السواء. وينطوي الكثير من تحليلنا تحديداً لكيفية توقعنا سعي سياسة خارجية للتغيير بالنظر إلى تغييرات هذه المنحنيات.

الفروض

تعتبر صياغة المفاهيم والافتراضات التي أوردناها حتى الآن كافيةً لنقدم أبسط فروضنا، تلك التي تركز على تأثيرات التغيرات البيئية على سياسات معينة آخذين كلاً منها بشكل منفرد ومنفصل عن الآخر بعين الاعتبار. ونبدأ هذا القسم بتحديد تلك الفروض وبعد ذلك نتوسع ونضفي مزيداً من التعقيد على النظرية بإضافة فروض أخرى وتقديم الافتراضاتِ الإضافية التي تؤدي إليها هذه التوسعات. وتتعلق مجموعة الفروض بقابلية بدائل السياسة الخارجية للإحلال Substitutability.

فروض السياسة الواحدة

إن أول استنتاج يمكن استخلاصه من نموذج السلعتين هو أن الدول كثيرة الموارد سوف تنشغل بسلوكيات سياسة خارجية أكثر، من كل الأنواع، مقارنةً بالدول ذات الموارد الأقل. ويعد هذا بديهياً تماماً إذا تُرك عند هذا المستوى، ويصبح مجرد طرحٍ لغوي. ومع ذلك يجب أن نسجل، على أي حال، أن هذه الفرضية تعبر عن أنماط عامة وليس بالضرورة حالاتٍ بعينها. ذلك أنه من الممكن أن تكون هناك دولةٌ ضعيفةٌ معينة تخصص المزيد من الموارد للتغيير (أو للحفاظ) أكثر مما تفعله دولةٌ قويةٌ محددة. ويمكن أن يحدث هذا إذا كانت تفضيلات الدولة الضعيفة من قبيل تخصيصها نسبةٍ كبيرة من موارد سياستها الخارجية للتغيير، بينما تؤدي تفضيلات الدولة القوية إلى تخصيصها نسبة بسيطة من مواردها للتغيير. ويقترح الفرض، أنه في ظل ثبات التفضيلات، سوف تنهمك الدولة في مزيدٍ من السعي لتحقيق التغيير، ومزيدٍ من السعي للحفاظ على الوضع القائم كلما زادت إمكاناتها النسبية. وبما أننا لا نفترض وجود علاقة بين الإمكانات النسبية والتفضيلات، فإننا نستطيع أن نستنتج أن كثيراً من الدول ذات الإمكانات الأكثر سوف تنهمك، في المتوسط العام، في المزيد من جميع السلوكيات أكثر مما ستفعل الدول الأقل في الإمكانات.

استنتاجنا الثاني هو أن الزيادات في السلوكيات الساعية للتغيير والحفاظ سوف تتبع أنماطاً محددة ومتنوعة كلما تزايدت الإمكانات. وعلى حين سوف تزيد سلوكيات السعي للحفاظ بمعدل متناقص، ستتزايد سلوكيات السعي للتغيير بمعدل متسارع. ومرةً أخرى، فإن هذا يتم من خلال الافتراض؛ بيد أن ترك الأمر هكذا، وبهذا المستوى، سيكون مجرد طرحٍ لغوي. لكن هذا الفرض قابل للاختبار بأي حال، ويمكنه أن يوفر مؤشراً جيداً جداً على ما إذا كانت النظرية في المسار الصحيح. ولكي نجعل هذه الفروض أقل ميلاً إلى اللغو، وضعنا عدداً من

الافتراضات التي تربط أنواعاً محددة من سلوك السياسة الخارجية بالسعي وراء إحدى السلعتين. و يقودنا هذا إلى توقع علاقات محددة بين مستويات الإمكانية والتكرار الذي تحدث بها هذه السلوكيات.

وعلى مستوى عام جداً، نعترف أن كل نوعٍ من نشاط السياسة الخارجية يمكن أن يستخدم فعلياً في السعي إما للتغيير وإما للحفاظ، اعتماداً على نوايا الفاعل. ويمكن أن تستخدم القوة العسكرية في تغيير الوضع القائم، وذلك عندما يحاول بلدٌ ما إسقاط حكومة بلدٍ أخر، أو الحفاظ على الوضع القائم، ومثال ذلك عندما تُستخدم قوةٌ لحفظ الخطوط البحرية مفتوحة. ويمكن تشكيل تحالفٍ بقصد حماية أعضاء الحلف ضد تحديات طرفٍ آخر، أو بغية ضم القوات لمهاجمة طرفٍ آخر. ويمكن أن تُعطى المعوناتُ الخارجيةُ للتأثير على سلوك المتلقي أو في محاولة لمساعدة المتلقي على الدفاع عن مصالحه ضد تهديدٍ ما. ونعتقد، على أي حال، أن مختلف أنواع أفعالِ السياسةِ الخارجية يمكن أن تُصنف إما سعياً للتغيير وإما سعياً للحفاظ عموماً.

ونفترض أن إثارة النزاعات العسكرية هي سلوكٌ ساعٍ للتغيير. فالدول التي تبادر بإثارة الصراع العسكري عادةً (على الرغم أنه ليس بصفة دائمة) ما تحاول إحداث بعض التغيير في الوضع القائم. والتزام الموقف المقابل في الصراع يُنظر إليه كسلوكٍ ينشد الحفاظ على الوضع القائم. فالدول التي تستجيب لاستخدام القوة من قِبل طرفٍ آخر هي من نوعٍ يحاول عموماً الحيلولة دون حدوث تغييرٍ في الوضع القائم. وبالمثل، نرى التأكيد على العمليات السرية، أو دعم "الإرهاب"، كمثالٍ لسلوكٍ ساعٍ للتغيير عموماً. فالمقصود من معظم هذه النشاطات دائماً هو تغييرُ الوضع القائم بطريقةٍ ما. ويُنظر إلى جهودِ مكافحةِ الإرهاب أو القتال ضد العمليات السرية لدولٍ أخرى كسلوكياتٍ تنشد الحفاظ على الوضع القائم.

وفيما يتعلق بالإنفاق على الدفاع، فإننا ننظر إلى المستوى العام لنفقاتِ الدولةِ كمؤشرٍ على درجةِ السلوكِ الرامي للحفاظ في سياستها الخارجية. ويفترض هذا أن يكون الإنفاق على الدفاع مصمماً بشكلٍ نموذجي لتوفير حماية لمصالح الدولة وعلى نحوٍ يفوق دوره في إحداثِ تغييرٍ في النظام الدولي. ونعترف بأن القوات العسكرية تُستخدم في الغالب من أجل إحداث التغيير ولهذا نفترض أن درجة السلوك الساعي للتغيير في سياسةِ الدولة يُستدل عليها من خلال خصائص وضع القوة العسكرية للدولة ؛ ذلك أن القوة العسكرية التي يتم تنظيمها تأسيساً على إمكانات نقل القوات المتعلقة بالتغيير يستدل منها على الدولة التي تسعى للتغيير. فتدل الأساطيل الكبيرة، وخصوصا تلك المزودة بإمكانات نقل القوات (حاملات الطائرات، وناقلات الجنود والمعدات)، والطائرات بعيدة المدى، والمعدات الأخرى باهظة الثمن، على إمكانات قوة تغيير أساسية. وهكذا نفترض أن كثافة القوات العسكرية للدولة لرأس المال تشير إلى مستوى السعي للتغيير في ملف السياسة الخارجية لتلك الدولة.

وفي حالة المعونة الخارجية، نفترض أن المقصود بها هو إحداث التغيير. فالمعونات الخارجية التي تُعطى

مصحوبةً بتوقعاتٍ بالحصول على مقابل ما (بأي قدرٍ كان) تُعد بوضوحٍ سلوكاً ينشد التغيير. وبالمثل، فإن المعونات التي تُعطى بشكلٍ صريح وبفعل دوافع سامية –كمساعدة المحتاجين–تُعتبر أيضاً سلوكاً هادفاً للتغيير. وتثور مشكلة فيما يتعلق بنية أو هدف المعونة الخارجية، لأن بعض المعونات تقدم لدعم أنظمة ضعيفة ضد أعدائها الداخليين أو الخارجيين؛ فربما تكون الكثير من هذه المعونات بالفعل سعياً للتغيير بأي كيفية.. أولاً: البعض لديه أهدافٌ مخفية، من قبيل إلزام المتلقي بالتصرف بطريقة مرضية للمانح. وعلاوةً على ذلك، فإن دعم النظام المتوقع سقوطه بسبب بعض التوجهات الداخلية يتناسب مع تعريفنا للتغيير. فالمساعدات تكون مثالاً للحفاظ فقط عندما تُقدم للدفاع عن نظامٍ ضد تهديد خارجي وعندما يكون ذلك هو الدافع المبدئي للمانح. ولذلك فإننا نشعر بارتياحٍ لافتراضنا أن المساعدات الخارجية تمثل مؤشراً على سلوكٍ يرمي للتغيير.

وأخيراً: فإننا ننظر إلى بعض أشكالِ سلوكِ التحالفِ كسعيٍ للتغيير وبعضها الآخر كسعي للحفاظ على الوضع القائم. ويقوم هذا التحديد على إمكانات الشركاء في التحالف. وباتباعنا لمورو [٢٦]، نعتبر أن الدولة المتحالفة مع قوة أكبر تفعل ذلك لكي تحظى من التحالف بالحفاظ على الوضع القائم، بينما الدولة المتحالفة مع قوةٍ أضعف تكسب التغيير من التحالف. ويعكس هذا حقائق السياسة الدولية بشكلٍ جزئي. إذ يمكن للدول الضعيفة أن تضيفَ إلى الإمكانات الدفاعية للدولةِ بقدرٍ هامشي، ولذلك يتوجب على الدولةِ القوية أن تحصل بالمثل على شيء آخر من التحالف. وتعكس معاهدات التحالف الفعلية هذا الأمر بشكلٍ متكرر. فتقتضي التزاماتُ المعاهدةِ حضور الدولة القوية للدفاع عن حليفتِها الأضعف بينما المطلوب من الدولة الأضعف أن تسمح للدولة القوية بتنازلاتٍ تجارية أو سيطرةٍ ما على سياساتِ الدولة الأضعف.

بهذه الافتراضات الإضافية التي تربط أنواع سلوك السياسة الخارجية بكلٍ من التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم، يمكننا أن نعرض فروضنا الأولى البسيطة:

- ف١: كلما زادت إمكانات الدولة، سوف يزيد الإنفاق على الدفاع بمعدل متناقص.
- ف٢: كلما زادت إمكانات الدولة، فسوف يزداد المدى الذي تتحول خلاله أوضاع القوات إلى إمكانية فرض القوة في أماكن بعيدة بمعدل متزايد.
- ف٣: كلما زادت إمكانات الدولة، فإن معدل المبادرة بإضفاء البعد العسكري على الصراعات سوف يزيد بنسبة متزايدة.
- ف ٤: كلما زادت إمكانات الدولة، فإن معدل الرد على النزاعات العسكرية المثارة سوف يزيد بمعدل متناقص.
- ف ٥: كلما زادت إمكانات الدولة، فإن المدى الذي تستخدم فيه العمليات السرية و/أو الإرهاب الدولي

سوف يزيد بمعدل متزايد.

- ف٦ : كلما زادت إمكانات الدولة ، فإن مدى الإجراءات التي تتخذ لمكافحة الإرهاب سوف يزيد بمعدل متناقص.
- ف٧ : كلما زادت إمكانات الدولة ، سوف يزيد منح المعونات الخارجية بمعدل متزايد.
- ف ٨ : كلما زادت إمكانات الدولة ، سوف تتزايد التحالفات مع قوى أكبر بمعدل متناقص.
- ف ٩ : كلما زادت إمكانات الدولة ، سوف يزداد التحالف مع قوى أضعف بمعدل متزايد.

فروض بشأن القابلية للإحلال

تنطوي كل تلك الفرضيات على نوعٍ واحد من سلوك السياسة الخارجية. وبينما نتوقع كل العلاقات الممكن حصرها ، فإنه ينبغي علينا أن نتوقع أن يكون بعض هذه العلاقات ضعيفاً نسبياً من الناحية التجريبية. وعموماً فإن مرجع ذلك هو وجود فجوة معينة في الأطروحة. فالنموذج يربط القدرات بالسلوك الساعي إلى التغيير ونظيره الرامي للحفاظ على الوضع القائم ، ولكنه لا يقول شيئاً حول أي مكونات محددة لملف السياسة الخارجية سوف تُستخدم سعياً لإنتاج سلع السياسة الخارجية. ولنأخذ مثالاً افتراضياً : فلنفرض أن دولةً تمر بزيادةٍ مفاجئةٍ في مواردها المتاحة للسياسة الخارجية. فإنها سوف تخصص نسبةً من هذه الموارد لإحداث تغيير ، ولكن كيف؟ وربما كان بمقدورها أن تبادر بإثارة نزاع ، وربما أمكنها تقديم معونةٍ خارجية ، أو كان بمقدورها أن ترفع إمكاناتها المتعلقة بنقل القوات لأماكن بعيدة بقصد التغيير. ومن ثم ، تقودنا النظرية إلى توقع زيادةٍ في الإنتاج الشامل للتغيير ، ولكن لم تخبرنا بالضبط ما هي السلوكيات التي سوف تُستخدم. لهذا ، فإنه عندما تشير النظرية أنه يجب علينا توقع زيادةٍ في السعي للتغيير ، فإننا نرى أحياناً زيادةً في المبادرة بإثارة نزاع ، وفي بعض الأحيان لن يحدث ذلك لأن الدولة تختار زيادة إنتاج التغيير من خلال بعض الوسائل الأخرى. ومن ثم ، فبينما يمكننا وضع فرض بشأن علاقةٍ إيجابية بين زياداتٍ متوقعةٍ في السعي للتغيير والمبادرة بإثارة نزاع ، ينبغي كذلك أن نتوقع أن العلاقة ستكون ضعيفة.

وهذه المشكلة أساساً هي تلك التي حددها موست وستار[٢٧] باعتبارها الظاهرة المتعلقة بإمكانية إحلال السياسة الخارجية. وكانت أطروحتهما ، باختصار ، هي أن دراساتنا الإحصائية للعلاقات الدولية قد خلصت ، وعلى نحوٍ متماثل ، إلى علاقاتٍ ضعيفة لأن الدول لديها أدوات عديدة للسياسة "قابلةٌ للإحلال" ومتاحةٌ للتعامل مع أي مشكلةٍ محددة. فعلى سبيل المثال ، وباستخدام مصطلحات أطروحتهما ، فإن الدولة التي تتمنى تعزيز أمنها تستطيع فعل ذلك إما بزيادة تسليح نفسها وإما بالانضمام إلى تحالف ؛ وهكذا ينظر إلى التسلح و التحالف بوصفهما بديلين قابلين للإحلال. لقد كرسنا جزءاً من الفصل السادس ، والفصل السابع بأكمله لتطبيق نظريتنا

لبحث إمكانية إحلال بدائل السياسة الخارجية، ولكن من المفيد تقديم عرضٍ موجز غير رياضي في هذا الوقت. (سنقدم أطروحتنا الرياضية والبيانية في الفصل الخامس). ومن بين أكثر الفروض إثارةً من بين فروض نظريتنا هي تلك التي تحدد الارتباطات بين أفعال السياسة الخارجية. لقد افترضت الدراسات السابقة التي اكتشفت ظاهرة القابلية للإحلال أنه يجب أن تكون هناك علاقةٌ عكسية بين أي سلوكين قابلين للإحلال. وهكذا، تقدم نظريتنا توقعاتٍ كثيرةً منقحةً بشكلٍ أفضل. لقد بيَّنا أن هذه العلاقة العكسية يمكن أن تصمد، ولكن فقط تحت ظروف معينة. وفي ظل ظروفٍ أخرى، يجب أن تختلف القابلية لإحلال السياسات مباشرةً.

سعت دارسات عديدة للكشف عن دليل إمبيريقي على حدوث استبدال السياسات. ولأن موست وستار Most and Starr، لم يطوروا أطروحتهما كنظريةٍ مكتملةٍ في ذاتها ومن نفسها، (وكانت الفكرة أنه ينبغي أخذ القابلية للإحلال بعين الاعتبار في أي نظرية)، فقد ألحق هذا العمل السابق مفهوم القابلية للإحلال بالواقعية الجديدة. وكان الافتراض الأساسي أن سلوك السياسة الخارجية موجةٌ لتعزيز أمن الدولة وأن تلك السياسات المحددة، مثل الإنفاق على التسلح و تكوين التحالفات، موجهةٌ لذلك الغرض. وكان الفرض الذي يوجه هذه الدراسات مؤداه أنه بما أن الإنفاق على التسلح والتحالفات هما سياستان قابلتان للإحلال لتوفير وسائل تحقيق الأمن، فينبغي أن نتوقع علاقةً عكسيةً بينهما. وقد أظهر العمل التجريبي الذي تم القيام به حول هذه المسألة أنه، وعلى عكس الفرض، يميل الإنفاق على التسلح والتحالفات إلى التباين بشكلٍ مباشر.[٢٨] وربما يوحي هذا بخللٍ خطير في أطروحة القابلية للإحلال، ويشير إلى قصورٍ خطير في الواقعية الجديدة، أو يدل على أن التوقعات النظرية النابعة من أطروحة القابلية للإحلال كانت تفتقر إلى الدقة. وقد رأينا أن الأطروحة تفتقر إلى الدقة، وفي الفصل الخامس، أوضحنا أن النظرية المحددة بدقة تؤدي إلى فهم لإمكانية الإحلال وبشكلٍ مغايرٍ لتوقعات الواقعية الجديدة.

إن أطروحتنا بخصوص القابلية للإحلال تتطلب منا أن نتبنى افتراضاً إضافياً. ويبدو هذا الافتراض معقولاً بشكلٍ بديهي، ولكنه يفضي إلى بعض الاستنتاجات المفاجئة والمثيرة. إننا نفترض أنه عندما تقرر الدول أي أداةٍ من أدوات السياسة الخارجية تستخدم في إطار سعيها إما للتغيير أو للحفاظ، فإنها تختار الأداة الأكثر كفاءة. وذلك لأنها سوف تنهمك في السلوك الذي ينتج أقصى قدرٍ من التغيير وإما الحفاظ يتأتى بقدرٍ محددٍ من الموارد المستهلكة. فمثلاً، إذا كانت الظروف توحي أن الدولة سوف تسعى إلى تغييرٍ إضافي، فسوف تنهمك في سلوك إنتاج التغيير أو مزيج من السلوكيات (مثل المبادرة بإثارة نزاع، وتوفير معونة خارجية أو فرض عقوبات اقتصادية) التي سوف توفر أقصى قدر من التغيير في ضوء الموارد المتاحة. وهذا ينطوي على الفكرة الجوهرية لقابلية الإحلال.

وعلى أي حال لا نتوقع أن السياسات القابلة للإحلال سوف تكون بالضرورة متباينةً عكسياً، بأي حال. افترضت الدراسات السابقة أنه لو تم تخصيص المزيد من الموارد لسياسة واحدة (مثلاً، التحالفات) لوجب استبعاد

موارد من سياسةٍ أخرى (مثلاً ، التسلح). وتوقعاتنا في هذا الصدد مختلفةٌ قليلاً. فإذا ركز شخصٌ ما على سياسة معينة ، كالإنفاق على التسلح ، ولاحظ زيادةً ما ، فإن التوقعات حول كيفية تأثير هذا على السياسات الأخرى يعتمد على معرفة لماذا حدثت الزيادة؟. وفي سياق نظريتنا ، توجد ثلاثة أسباب لتخصيص الدولةِ موارد إضافيةٍ لنوع معينٍ من سلوك السياسة الخارجية وكلها ذات مضامين مختلفة فيما يتعلق بما ينبغي علينا ملاحظته بالنظر إلى سياساتٍ أخرى.

أولاً: إذا كان مقدار الموارد الشامل والمتوفر للسياسة الخارجية يزداد (أو يتناقص) ، فلابد أن نرى الموارد المخصصةَ لسياسةٍ واحدة في حالة ازدياد (أو تناقص). وعموماً ، سوف نتوقع زيادةً في السلوك الساعي للتغيير وكذلك إلى الزيادة في السلوك الرامي إلى الحفاظ. وإنه لمن المحتمل أن يتم تخصيص المزيد من الموارد لجميع أنواع نشاطات السياسة الخارجية. وبالتأكيد ليس لدينا سببٌ لنتوقع أن الموارد المخصصة لأي سياسة سوف تتناقص. ولذلك ، فعندما يكون التغيير في السياسة نتاجاً للتغيير في الموارد المتاحة ، يمكننا أن نتوقع إما عدم حدوث تغيير وإما حدوثه في نفس الاتجاه في جميع السياسات الأخرى ، بما في ذلك تلك القابلة للإحلال للسياسة المرصودة. وتتناقض هذه التوقعات مباشرةً مع البحوث السابقة التي نسترشد بها ، إذ كان الكثير من التغيرات في السياسة مدفوعاً بتغيراتٍ في الموارد فإن من شأن ذلك أن يفسر الاستنتاجات السابقة بأن السياسات القابلة للإحلال تميل إلى التباين مباشرةً.

ثانياً : يمكن القيام بإعادة تخصيص الموارد المكرسة لسياساتٍ بعينها حينما تتغير التفضيلات النسبية للدولة بشأن التغيير والحفاظ. ذلك أنه عندما يدفع شيءٌ ما دولةً إلى زيادة أو إنقاص القيمة التي تسبغها على التغيير نسبياً لصالح الحفاظ على الوضع القائم فإنها سوف تعدِّل مكونات ملف سياستها الخارجية نتيجةً لذلك. وقد يحدث مثل هذا التغيير في التفضيلات نتيجةً للتطور السكاني ، أو التغير في القيادة ، أو كاستجابةٍ لسلوك الفاعلين الدوليين الآخرين. وفي هذه الحالة ، سنتوقع ثانيةً ملاحظة أن السلوكيات القابلة للإحلال تتباين مباشرةً. ذلك أنه لو قامت الدولة بتحويل الموارد من السعي للحفاظ تجاه السعي للتغيير ، فإن كل السلوكيات الساعية للحفاظ إما أنها ستبقى على حالها وإما أنها ستتناقص ، في حين أن جميع السلوكيات الرامية للتغيير إما أنها سوف تبقى على حالها وما أنها ستزيد. ومن المثير أنه سيكون لنا أن نتوقع علاقةً عكسيةً بين السلوكيات غير القابلة للإحلال ، ألا وهي تلك التي تُنتج مصالحَ أو سلعاً مختلفة للسياسة الخارجية.

وأخيراً : يمكن أن يتحول تخصيص الموارد بين السياسات عندما يُحدث شيءٌ ما تغييراً في الكفاءة النسبية التي تُنتج بها السياساتُ سلع السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال ، قد يُزيد التقدم المفاجئ في التقنية من الكفاءة التي يمكن للنفقات العسكرية من خلالها توفير الحفاظ على الوضع القائم ؛ أو أنه إذا أصبحت الدولة التي كانت سلفاً

غير راغبةٍ في تشكيل تحالف مهتمةً بفعل ذلك، فإن هذا التحالف المحتمل قد يصير أكثر جاذبية. وحينما يحدث ذلك، نتوقع أن نلاحظ العلاقة العكسية بين السياسات القابلة للإحلال. ولو أن الأسلحة قد أصبحت أكثر كفاءةً في إنتاج الحفاظ، نتوقع أن تُحوِّل الدولة الموارد من سياسات إنتاج الحفاظ الأخرى وتقوم بتخصيص هذه الموارد للتسليح.

ويؤدي هذا إلى ثلاثة فروضٍ عامة يمكن اختبارها بطرقٍ متعددة:

• ف١٠ : بشكلٍ عام، إن استخدام السياسات التي تنتج نفس سلعة السياسة الخارجية يجب أن يتباين بشكلٍ مباشر.

• ف١١ : لو أننا قمنا بضبط التغيرات في إمكانات الدولة وفي تفضيلاتها، فإن استخدام السياسات التي تُنتج نفس سلعة السياسة الخارجية يجب أن يتباين بشكلٍ عكسي.

• ف١٢ : لو أننا قمنا بضبط التغيرات في إمكانات الدولة وفي كفاءة سلوكيات السياسة الخارجية، فإن استخدام السياسات التي تنتج سلع مختلفة للسياسة الخارجية يجب أن يتباين بشكلٍ عكسي.

وتوفر هذه الأطروحات تفسيراً للعلاقة بين أي زوجٍ من سلوكيات السياسة الخارجية. وسوف نتوقع، مثلاً، أن التسلح والتحالفات الساعية للحفاظ على الوضع القائم (وهي تلك التي تكون مع قوى أكبر) تتباين مباشرةً، بالرغم من أننا نقوم بضبط التغيرات في الموارد والتفضيلات. ويمكن اختبار هذه الفروض بطرقٍ متنوعة ببساطة بفحص العلاقة بين أي زوجٍ من سلوكيات السياسة الخارجية.[٢٩]

وبينما تقودنا نظريتنا أن نتوقع عدداً ضخماً من العلاقات المثيرة بين استخدامات أدوات السياسة الخارجية، فإن المجموعة الأولى من العلاقات تثير اهتمامنا هنا. لقد اختبرت أدبيات حقل العلاقات الدولية تأثير التحالفات على السياسات الخارجية الأخرى للدولة. وقد ذهب معظم هذه الأعمال إلى فحص ما إذا كانت التحالفات تجعل الصراع العسكري أكثر أو أقل احتمالاً، وانصرف كثيرٌ منها لدراسة كيفية تأثير التحالفات على قرارات الإنفاق على الدفاع الخاصة بأعضاء التحالف. ولذلك سوف نركز باختصار على عرض بعض استنتاجات نظريتنا والمتعلقة بتأثيرات التحالفات.

وسوف نقارب هذه المسألة آخذين في الاعتبار ما ينبغي أن نتوقعه بعد تكوين التحالف. ونفترض أنه حينما نرصد تكوين تحالف، فإنه ينبغي أن يكون مسبوقاً بشيء ما يجعل على الأقل أحد المُوقعين راغباً في الانضمام إلى تحالف، وهو الأمر الذي كان يتجنبه سلفاً. وكان هذا ليحدث متى تزايدت الكفاءة النسبية التي من خلالها يُنتج التحالف السلعة المركبة المرغوبة (التغيير بالنسبة للدولة التي تتحالف مع قوة أضعف، والحفاظ بالنسبة للدولة التي تتحالف مع قوة أكبر). ويوحي ذلك بأن الفعل الخاص بتكوين التحالف يعمل على زيادة قدر التغيير و/ أو الحفاظ

الذي يمكن إنتاجه من خلال انضمام السياسة الخارجية للدولة. (عودةً للإشارة إلى الشكل رقم (٢.٢)، يتحرك منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج إلى الخارج نتيجةً لانضمام الدولة إلى تحالف) ويؤدي هذا إلى استنتاجاتٍ عديدة تتعلق بتأثيرات تكوين التحالف على السياسات الأخرى.

وعموماً، ولأن منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج قد تحرك نحو الخارج، فإننا نتوقع أن يعقب تكوين التحالف زيادةٌ شاملة في نشاط السياسة الخارجية. ذلك أن التحالفات تُحرر، ولا تقيد، كما كان مفترضاً على نحو شائع. فالكثير من الأدبيات الموجودة تعالج افتقاد السيادة باعتباره تكلفةً باهظة للتحالفات. وترى نظريتنا أن التحالفات تعطي الدول حريةً أكبر للفعل من خلال تحرير مواردها التي يمكن أن تُستخدم بطرقٍ أخرى. ونحن نسلم بأن بعض أشكال الفعل قد يتم تقييدها. فربما يلتزم المُوقِّع، وخصوصاً الدولة المتحالفة مع قوةٍ أكبر، بأفعال كان يُفضِّل عدم القيام بها بطريقةٍ أخرى. فهذا هو الثمن المدفوع من أجل تحرير الموارد سعياً لتحقيق غاياتٍ أخرى، وبأي كيفية. ونفترض أنه ما لم تتفوق المكاسب، بمعنى حرية القدرة على الفعل، على التكلفة، بمعنى القيود، فلن يتأتى تكوين هذا التحالف.

ولا نتوقع زيادةً في كل سلوكيات السياسة الخارجية، بأي حال. ولنتذكر أننا نتوقع أن الدولة التي تجد نفسها قادرةً على إنتاج سلع سياسة خارجية أكثر سوف تنتج قدراً إضافياً من التغيير، وقدراً إضافياً من الحفاظ على الوضع القائم. ولأن التحالف المُكوَّن حديثاً يوفر سلعةً أو أخرى (التغيير بالنسبة للدولة التي تتحالف مع دولةٍ أضعف، والحفاظ بالنسبة للدولة التي تتحالف مع دولةٍ أقوى)، نتوقع أن تُخفِّض الدولة الموارد التي كانت ستخصصها بطريقةٍ أخرى لتلك السلعة وتحولها إلى سلوكيات السياسة التي تنتج السلعة الأخرى. وهكذا، فإن الدولة المنضمة إلى تحالف يوفر لها الحفاظ يُتوقع أن تُخفِّض على الأقل سياسةً أخرى مُنتجةً للحفاظ (النفقات الدفاعية، الرد على الصراع بالمثل) وأن تزيد على الأقل سياسةً واحدةً تنشد التغيير (المبادرة بإثارة نزاع، المعونة الخارجية). وبالمثل، فإن الدولة المنضمة لتحالف يُنتج التغيير يُتوقع أن تُخفِّض على الأقل سياسةً واحدةً أخرى تُنتج التغيير، وأن تزيد على الأقل سياسةً واحدةً تُنتجُ الحفاظ على الوضع القائم. ويؤدي هذا إلى عددٍ من الفروض الأكثر دقةً وقابليةً للاختبار.

• ف١٣ : سوف تزيد الدول المنضمة إلى تحالفٍ مع دولٍ أقوى، بصفةٍ عامة، تكرار مبادرتها بإثارة النزاعات، وتزيد من مَنح المعونات الخارجية، وتخصص نسبةً كبيرة من ميزانياتها الدفاعية لإمكانات نقل القوة لأماكن بعيدة بقصد التغيير.

• ف١٤ : سوف تقلل الدول المنضمة إلى تحالفٍ مع دولٍ أقوى، بصفةٍ عامة، المستوى العام للنفقات الدفاعية الخاصة بها، وتكرار قيامها بالرد بالمثل على النزاعات.

• ف١٥ : سوف تقلل الدول المنضمة إلى تحالفٍ مع دولٍ أضعف، بصفةٍ عامة، تكرار مبادرتها بإثارة النزاعات، وتقلل من منح المعونات الخارجية، وتخصص نسبة أقل من ميزانياتها الدفاعية لإمكانات نقل القوة لأماكن بعيدة بقصد التغيير.

• ف١٦ : سوف تزيد الدول المنضمة إلى تحالفٍ مع دولٍ أضعف، بصفةٍ عامة، المستوى العام للنفقات الدفاعية الخاصة بها، وتكرار قيامها بالرد على النزاعات، والموارد التي تخصصها للدفاع ضد العمليات السرية.

الخاتمـة

قدمنا في هذا الفصل صياغةً غير رياضية لنظريتنا. وقد قدمنا افتراضاتنا وحددنا العديد من الفرضيات التي تؤدي إليها النظرية. ونبين في الفصول اللاحقة أنه يمكن استخدام نظريتنا لتؤدي إلى فهم وقائع معينة من السياسة الخارجية، ونعرض الصياغة الرياضية لنظريتنا. ونقدم بعض دراسات الحالة التوضيحية بحيث يرى القارئ كيف يُستفاد من نظرية السلعتين. ونحن نقوم بذلك لأننا نريد فهماً للنظرية، وتوضيح الفروق بينها وبين المداخل الأخرى لدراسة العلاقات الدولية على أن تكون كاملة التكوين في الوقت الذي نعرض فيه تحليلنا التجريبي. وفي حين أننا لم نُخضع جميع فرضياتنا التي عرضناها هنا للاختبار، إلا أننا نُخضع الكثير منها للاختبارات التجريبية.

لقد بدأنا هذا الفصل بملاحظة أن أحد الأمور الجذابة في الواقعية الجديدة هي أنها تُقدم شروحاتٍ للعلاقاتِ الدوليةِ والسياسةِ الخارجية التي تعمل على عددٍ من المستوياتِ المختلفة. لقد قدمنا عدداً من الأطروحات التي ترى أن الإطار النظري الذي بنيت عليه هذه النظرية يتسم بالتفوق. وعلاوةً على ذلك، سوف يظهر من مناقشتنا لهذه النقطة أن نظريتنا يمكن أن توفر شروحاتٍ عامةً للسلوك الدولي، ويمكنها أن تقود إلى فروضٍ دقيقةٍ غيرِ متحيزة تربط المتغيراتِ الأساسية بعضها ببعض. وفي الفصل التالي، سوف نتحول إلى تطبيق النظرية لشرح سلوكياتِ سياسةٍ خارجيةٍ محددة مُتخَذة من قبل دولةٍ معينة (الولايات المتحدة) لبيان أن نظريتنا تقدم قاعدةً أكثر تفوقاً يمكن من خلالها تفسير مثل هذه الأحداث.

الهوامش

(١) طبقاً لـ قاعدة بيانات سيبري SIPRI للنفقات العسكرية ولبيانات التقرير السنوي الخاص الصادر عن مكتب معونات التنمية في وزارة الخارجية اليابانية لعام ١٩٩٧م. والأخير متاح على الموقع :

-http://mofa.go.jp/policy/oda/summary/1997/02.html

وقد أُخذت البيانات الخاصة بالمعونة الخارجية للولايات المتحدة في عام ١٩٩٦م من الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الأمريكية، وبالتحديد هو

-http://usinfo.state.gov/journals/ites/0896/ijee/eg3faf2.htm.

(٢) لنكون على ثقة، فإننا نقوم بالتعميم بشأن نطاق واسع من الأدبيات، ومن ثم فقد تجاوزنا خطر اختزال مدى الفكر الذي يقوم على

تراث الواقعية والواقعية الجديدة، فقد كان للنصوص الواقعية الأصيلة مثل:

- Hans Morgenthau; *In Defense of the National Interest.* (New York: Knopf, 1951).
- Hans Morgenthau; "Another 'Great Debate': The National Interest of the United States?' *American Political Science Review,* Vol. 46 (1952), PP.961-988.
- Hans Morgenthau; *Politics among Nations.* (New York: Knopf, 3rd Ed, 1965a).
- George F. Kennan; (*Realities of American Foreign Policy.* (Princeton: Princeton University Poss, 1954).
- George F. Kennan; American *Diplomacy 1900-1950* (New York: Mentor Books, 1957).
- Henry A. Kissinger; A *World Restored-Europe after Napoleon: The Politics of Conservatism in a Revolutionary Age.* (New York: Grosset and Dunlap, 1957).
- Robert. Gilpin; *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press,1981).
- John J. Mearsheimer; *Conventional Deterrence* (Ithaca: Cornell University Press, 1983).
- John J. Mearsheimer;. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." *International Security,* Vol. 15 (1990), PP. 5-56.
- Frank W. Wayman and Paul F. Diehl, (Eds.); *Reconstructing Realpolitik.* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1994).

أثرها بشأن تطبيق الواقعية أو الواقعية الجديدة على أسئلة بحثية مختلفة. ويشمل الجدل حول جدوى وثراء الواقعية أعمالاً مثل:

- John A. Vasquez; *The War Puzzle* (Cambridge: Cambridge University Press,1993).
- John A. Vasquez; "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition", *American Political Science Review,* Vol. 91 (1997) PP.899-912.
- Thomas Christensen and Jack Snyder; "Progressive Research on Degenerative Alliances" *American Political Science Review,* Vol. 91 (1997), PP.919-922.
- Waltz; Op. Cit. and
- Stephen M. Walt; "The Progressive Power of Realism", *American Political Science Review,* Vol. 91 (1997), PP. 931-35.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقوم بمعالجة موضوع الواقعية والواقعية الجديدة بالمثل لأغراضٍ تتعلق بمناقشتنا أثناء التمهيد حيث قررنا أن ثمة اختلافاتٍ معنوية بينهما. انظر بشأن هذه المناقشات:

- Waltz; Op. Cit.
- Robert O. Keohane; *After Hegemony.* (Princeton: Princeton University Press, 1984).
- Robert O. Keohane (Ed.); *Neorealism and Its Critics* (New York: Columbia University Press, 1986a).
- Robert O. Keohane; "Realism, Neorealism, and the Study of World Politics." In:
- Robert O. Keohane; Neorealism *and Its Critics*, (New York Columbia University Press, 1986b) PP. 1-26. and
- M. Walt, Stephen; *The Origins of Alliances*, (Ithaca, Cornell University Press,1987).

كما أن هناك بعض النقاش الحديث حول جدوى الواقعية والواقعية الجديدة يشمل:

- Patrick James; Structural Realism and the Causes of *War, Mershon International Studies Review* , Vol. 39 (1995), PP. 181-208.
- Alan C. Lamborn; "Theory and Politics in World Politics." *International Studies Quarterly* , Vol. 41 (1997), PP. 187-214.
- Randall L. Schweller, and David Priess; "A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate", *Mershon International Studies Review* , Vol. 41 (1997), PP. 1-32.
- Andreas Osiander; "Rereading Early Twentieth-Century IR Theory: Idealism Revisited", *International Studies Quarterly*, Vol. 42 (1998), PP. 409-432.
- Robert A. Denemark; "World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global Relations", *International Studies Review* , No. 1 (1999), PP. 43-76.
- Takashi Inoguchi; "Peering into the Future by Looking Back: The Westphalian, Philadelphian and Anti-Utopian Paradigms", *International Studies Review,* No. 1 (1999), PP. 173-192. And:
- Bruce M. Russett , John R. Oneal, and Michaelene Cox; "Clash of Civilizations, or Realism and Liberalism Deja Vu? Some Evidence", *Journal of Peace Research* , Vol. 37 (2000), PP. 583-608.

(٣) نشير هنا بشكل واسع وإن لم يكن حصرياً إلى عملٍ حول السلام الديمقراطي، وثمة نماذج ممثلة لهذا الكيان الضخم من البحوث تضم:

- Melvin Small, and J. David Singer; "The War Proneness of Democratic Regimes, 1816-1965", *Jerusalem Journal of International Relations,* No. 1 (1976), PP.50-69.
- Steve Chang; "Mirror, Mirror on the Wall. . . . Are the Freer Countries More Pacific?", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 28 (1984), PP. 617-648.
- Erich Weede; "Democracy and War Involvement", *Journal Of Peace Research* , Vol. 28 (1984), PP. 649-664.
- Michael Doyle; "Liberalism and World Politics", *American Political Science Review* Vol. 80 (1986), PP.1151-1171.
- Zeev Maoz, and Nasrin Abdolali; "Regime Types and International Conflict, 1816-1976", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 33 (1989), PP. 3-36.
- T. Clifton Morgan, and Sally Campbell; "Domestic Structure, Decisional Constraints and War: So Why Kant Democracies Fight?", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 35 (1991), PP.187-212.
- Bruce Bueno de Mesquita, and David Lalman; *War and Reason*, (New Haven: Yale University Press, 1992).
- Zeev Maoz, and Bruce Russett; "Normative and Structural Causes of Democratic Peace, 1946-1980, *American Political Science Review*, Vol. 87 (1993), PP.624-638.
- William J. Dixon; "Democracy and the Management of International Conflict", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 37 (1993), PP. 42-68.
- William J. Dixon; "Democracy and the Peaceful Resolution of International Conflict", *American Political Science Review*, Vol. 88 (1994), PP. 1-17.

- James Lee Ray; *Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace Proposition,* (Columbia, University of South Carolina Press,1995).
- David L. Rousseau, Christopher Gelpi, Dan Reiter, and Paul K. Huth; "Assessing the Dyadic Nature of the Democratic Peace, 1918--88", *American Political Science Review*, Vol. 90 (1996), PP. 512-533.
- Nils Petter Gleditsch, and Havard Hegre; "Peace and Democracy: Three Levels of Analysis", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 41, No. 2 (1997), PP.283-310.
- Erik Gartzke; "Kant We All Just Get Along? Opportunity, Willingness, and the Origins-of the Democratic Peace", *American Journal of Political Science*, Vol. 42 (1998), PP. 1-27.
- Bruce Bueno de Mesquita, James D. Morrow, Randolph M. Silverson, and Alastair Smith; "An Institutional Explanation of the Democratic Peace", *American Political Science Review*, Vol. 93 (1999), PP. 791-807. And:
- Michael Mousseau; "Market Prosperity, Democratic Consolidation, and Democratic Peace", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 44 (2000), PP. 472-507.

وبشأن انتقادات السلام الديموقراطي انظر:

- Henry Farber, and Joanne Gowa; "Polities and Peace", *International Security*, Vol. 20 (1995), PP. 123-46.
- Henry Farber, and Joanne Gowa; "Common Interests or Common Polities? Reinterpreting the Democratic Peace", *Journal of Politics*, Vol. 59 (1997), PP. 393-417.
- Scott Gates, Torbjorn Knutsen, and Jonathon Moses; "Democracy and Peace: A More Skeptical View", *Journal of Peace Research*, Vol. 33 (1996), PP. 1-10.
- Miriam Fendius Elman; *Paths to Peace: Is Democracy the Answer?*, (Cambridge, MA: MIT Press, 1997).
- Joanne Gowa; *Ballots and Bullets: The Elusive Democratic Peace*, (Princeton, Princeton University Press, 1999). And:
- Errol A. Henderson (Jr.); *Democracy and War The End of an Illusion?*, (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2002).

(٤) تتمثل النقطة التي نركز عليها في مختلف مناحي الكتاب في أن انتقادنا للواقعية الجديدة لا يقتضي التخلص من جميع جوانبها. إذ إننا نجد أن بعض افتراضاتها مفيدة تماماً وأن بعض الافتراضات الأخرى تحتاج فقط إلى تعديل. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الرؤى المستمدة من الواقعية الجديدة تتسم بصلاحيتها، وجدواها، وتشويقها. ونظريتنا مختلفة عن الواقعية الجديدة (ومنظورات أخرى) في كثير من الأوجه، ولكنها تشترك أيضاً مع الكثير منها في العموميات. ونأمل في الاحتفاظ بالكثير من الرؤى التي أنتجتها الواقعية الجديدة بينما نتجاوز الكثير من الحدود.

(*) بمعنى أن عمل الواقعية الجديدة الذي يركز على عامل وحيد لتفسير سلوك الدولة يفتقد القدرة على التفسير والتنبؤ في كثير من الحالات التي يغيب فيها التهديد الفعلي أو المحتمل لأمن الدولة. (المترجم).

(٥) E. H. Carr; *The Twenty Years' Crisis,* (New York, Harper, 1946).

- Frederick L. Schuman; *International Politics,* (New York, McGraw- Hill, 1948).
- Hans Morgenthau; *Politics among Nations,*. New York: Knopf, 3rd Ed., 1965a)
- Hans Morgenthau; *Vietnam and the United States,* (Washington, DC, Public Affairs Press, 1965b).
- Gilpin; Op. Cit.
- Arthur A. Stein; *Why Nations Cooperate,* (Ithaca, Cornell University Press, 1990). And:
- Randall L. Schweller; *Deadly Imbalances,* (New York, Columbia University Press, 1998).

(٦) John H. Herz; *Political Realism and Political Idealism,* (Chicago, University of Chicago Press, 1951).

- Arnold Wolfers; *Discord and Collaboration,* (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1962).
- Ruben Jervis; "Cooperation under the Security Dilemma", *World Politics,* Vol. 30 (1978), PP. 167-214. And:
- Glenn H. Snyder, "The Security Dilemma in Alliance Politics?", *World Politics,* Vol. 36 (1984), PP. 461-496.

(٧) Barry. Buzan; *People, States, and Fear,* (Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1983).

(*) لتحديد المواضع للفاعلين بالنسبة لبعضهم بعضاً، وبالنسبة للوضع القائم (المترجم)

(٨) في النماذج المكانية المتطورة بشكل كامل تكون العلاقة الدقيقة بين المسافة والتفضيل محددة. ويمكن لهذه العلاقات أن تتخذ أشكالاً معقدة نسبياً وأن تتيح للفاعلين وضع أوزانٍ بارزةٍ مختلفة على القضية، وبجعل تفضيلاتهم في قضيةٍ ما مرتبطةً بالنتائج المتوقعة أو الفعلية في قضيةٍ أو قضايا أخرى. انظر على سبيل المثال:

Hinich, John 0. Ledyard, and Peter C. Ordeshook; "A Theory of Electoral Equilibrium: A Spatial Analysis Based on the theory - Melvin J. of Games", *Journal of Politics*, Vol. 35 (1973), PP. 154-193.
- James M. Enelow, and Melvin J. Hinich; "A New Approach to Voter Uncertainty in the Downsian Spatial Model", *American Journal of Political Science* , Vol. 25 (1981), PP. 484-493.
- James M. Enelow, and Melvin J. Hinich; *The Spatial Theory of Voting*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1984).
- T. Clifton Morgan; "A Spatial Model of Crisis Bargaining?", *International Studies Quarterly,* Vol. 28 (1984), PP. 407-426.
- T. Clifton Morgan; *Untying the Knot of War,* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1994). And:
- James D Morrow; "A Spatial Model of International Conflict?", *American Political Science Review,* Vol. 80 (1986), PP. 1131-1150.

(٩) لمناقشة دور القضايا في السلوك الدولي، انظر:

- Richard W Mansbach, and John A. Vasquez; *In Search of Theory: Toward a New Paradigm for Global Politics*, (New York, Columbia University Press, 1981).
- Paul R. Diehl; "What Are They Fighting For? The Importance of Issues in International Conflict Research", *Journal of Peace Research*, Vol. 29 (1992), PP. 333-344.
- Paul D. Senese; "Geographic Proximity and Issue Salience: Their Effects on the Escalation of Militarized Interstate Conflict", *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 15 (1996), PP. 133-162.
- Paul R. Hensel; "Chatting a Count to Conflict: Territorial Issues and Militarized Interstate Disputes, 1816-1992", *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 15 (1996), PP. 43-73.
- Paul R. Hensel; Contentious Issues and World Politics: The Management of Territorial Claims in the Americas, 1816-1992", *International Studies Quarterly*, Vol. 45 (2001), PP. 81-110.
- Sara Mitchell and Brandon Prins; "Beyond Territorial Contiguity: An Examination of the Issues Underlying Democratic Interstate Disputes", *International Studies Quarterly*, Vol. 43 (1999), PP. 169-183.
- Brett Ashley Leeds, Andrew G. Long, and Sara McLaughlin Mitchell; "Reevaluating Alliance Reliability: Specific Threats, Specific Promises", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 44 (2000), PP 686-699. , and
- Doug M. Gibler; "Control the Issues, Control the Conflict: The Effects of Alliances That Settle Territorial Issues in Interstate Rivalries", *International Interactions*, Vol. 22 (1997), PP 341-368.

(١٠) قارن ذلك أيضاً بأي منظور آخر يفترض أن السياسة الخارجية موجهةٌ فقط نحو هدف/سلعة واحدة، والتي تعد معالجة دافيد ليك David Lake للسياسة الخارجية الأمريكية مثالاً ممتازاً لها. فهو يرى بوضوح السياسة الخارجية بوصفها موجهة لإنتاج سلعة، أسماها الأمن. وتبدو صياغته المفاهيمية مشابهةً لما قمنا به في هذا الصدد، ولكن القيد الخاص بالاقتصار على سلعة واحدة يمنع أخذ القرارات المتعلقة بالمبادلات بين الأشياء ذات القيمة بعين الاعتبار. انظر:

- David Lake; *Entangling Relations: American Foreign Policy in Its Century*, (Princeton, Princeton University Press, 1999).

(١١) ولدفع هذه النقطة إلى أقصى مدى، وبكل ما في الكلمة من معنى، فإن كل ولادة، وكل محصول يتم إنماؤه أو يفسد في الحقل، وأي منتج خُلِق أو دُمِّر، تنطوي على تغييرات، هامشية، بشأن توزيع الموارد عبر أرجاء الدولة. وبالنظر إلى الوضع القائم من خلال كل القضايا الممكنة (حتى تلك التي قد تكون محدودة الأهمية تماماً بالنسبة لصانع السياسة الخارجية)، نبدو مجبرين على القبول بأنه لا يمكن ان يكون سكونياً (ستاتيكياً) في كل أبعاده.

(١٢) وليبقى في ذاكرتنا أن الاتجاه قد يكون مستوياً أي غير متغير. ولذلك، على سبيل المثال، فإن الاتجاه بشأن الإقليم الداخل في الولايات المتحدة لم يتغير لسنوات طويلة مضت وثمة توقع بأنه سيستمر غير متغيرٍ في المستقبل المنظور..

(١٣) كان العمل على هذه النقطة مطولاً، والأمثلة في:

- Leslie H. Gelb, with Richard K. Betts; *The Irony of Vietnam: The System Worked*, (Washington, DC: Brookings, 1979).
- Stanley Karnow; *Vietnam*: A *History*, (New York, Viking, 1983).
- George C. Herring; *America's Longest War*, (New York, Knopf, 1979). And:
- Lloyd C. Gardner; *Approaching Vietnam*, (New York, W. W. Norton, 1988).

(١٤) Paul W. Schroeder; *The Transformation of European Politics*, 1763-1848, (Oxford, Oxford University Press, 1994), P778.

(١٥) نتوجه بالشكر لأشلي ليدز Ashley Leeds و جيف ريتر Jeff Ritter لتزويدنا بهذا المثال.

(١٦) تعد كلمة خلاف contention مهمةً هنا، فلو أن كل الدول اتفقت بشأن قضيةٍ ما، من قبيل وجوب تجفيف خليج المكسيك للمساعدة في التنقيب عن البترول، حينئذٍ سيبدو موقف التنسيق جلياً، ولن يتأتى حدوث تفاعل سياسي.

(١٧) أثار روبرت هيركافي Robert Herkavy هذا المثال المحدد معنا، ونعبر عن امتنانا لقيامه بذلك.

(١٨) A.F.K. Organski; *World Politics*, (New York, Knopf, 2nd Ed., 1968).

- A.F.K. Organski, and Iacek Kugler; *The War Ledger*, (Chicago, University of Chicago Press, 1980).
- Jacek Kugler, and Douglas Lemke (Eds.); *Parity and War*, (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1996).
- Ronald L. Tammen, Jacek Kugler, Douglas Lemke, Allan C. Stam III, Carole Alsharabti, Mark Andrew Abdollahian, Brian Efrid, and A.F.K. Organski; *Power Transitions*, (New York, Chatham House, 2000). And:
- Gilpin; Op. Cit..

(١٩) نعترف بأن هذا الوصف الموجز لنظريتي تحول القوة واستقرار الهيمنة لا يحيط بكل جوانبهما. وهو يفيد في الجمع بين نظريتين تنطويان على خلاف ملموس. ويتركز اهتمامنا على الصياغة المفاهيمية للوضع القائم وتوجه الدول نحوه، الأمر الذي يبدو متماثلاً في كلتي النظريتين.

(٢٠) مناقشتنا لهذه القضايا في هذا الفصل مفاهيمية من حيث المبدأ. وسيظل هناك قدر من الغموض حتى الفصل الخامس حينما يتم تطوير الصيغة الرياضية للنظرية. فكما سنرى، تقوم الصياغة الرياضية على أشكال وظيفية لهذه الافتراضات وتُنتج معادلات دقيقة.

(٢١) في هذا الوقت، نناقش الانطباع العام عن هذا الافتراض. وسوف نقوم بصياغته بشكلٍ أكثر دقة عندما نعرض الصياغة الرياضية للنظرية في الفصل الخامس.

(٢٢) بالإضافة إلى ذلك، فلو أصبحت أي دولة بمثل هذه القوة، فإنه من المحتمل ألا نكون في حاجة لوجود نظريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية.

(٢٣) فعلى سبيل المثال، يحتاج الطرف القائم بالهجوم أثناء القتال تفوقاً بنسبة ٣ : ١ لكي تدين له السيطرة، وذلك بافتراض تساوي قدرات الجنود والمعدات. انظر:

- Jack. Levy; "The Offensive/Defensive Balance of Military Technology: A Theoretical and Historical Analysis", *International Studies Quarterly*, Vol. 28 (1984), PP. 219-238.
- Jack. Levy; "Declining Power and the Preventive Motivation for War", *World Politics*, Vol. 40 (1987), PP. 82-107.
- George Quester; *Offense and Defense* in *the International System*, (New York, John Wiley, 1977).
- Stephen M. Walt; "The Case for Finite Containment: Analysing U.S. Grand Strategy", *International Security*, Vol. 14 (1989), PP. 5-49.
- John J. Mearsheimer; "Assessing the Conventional Balance: The 3:1 Rule and Its Critics", *International Security*, Vol. 13 (1989), PP. 54-89.
- Joshua M. Epstein; "The 3:1 Rule, the Adaptive Dynamic Model, and the Future of Security Studies", *International Security*, Vol. 13 (1989), PP. 90-127. And:
- T. N. Dupuy; "Combat Data and the 3:1 Rule", *International Security*, Vol. 14 (1989), PP. 195-201.

(٢٤) لنأخذ في الاعتبار ما يلي: لو أن أوروجواي زادت فجأةً من إمكاناتها، لكان بمقدورها أن تدعم قدرتها على الدفاع عن مصالحها ضد الأرجنتين والبرازيل دون أن تحظى بالضرورة بالقدرة على تحدي مصالحهما وبالتأكيد بدون أن تكتسب القدرة على تحدي مصالح تايلاند.

(❖) يقصد بها حركات التحرير القومي على سبيل المثال. (المترجم).

(٢٥) لو أن دولة ثمنت جميع القضايا في الفضاء متعدد الأبعاد بالتساوي، فإن المسافة بين الوضع القائم والنقطة المثلى بالنسبة للدولة سوف تقاس في الهندسة الإقليدية البسيطة بمسافة في شكل خط مستقيم. ويتاح للدول أن تهتم ببعض القضايا أكثر من الأخرى، لذلك فإن المسافة بين الوضع القائم والنقطة المثلى، على أي حال، ينبغي النظر إليها من خلال وزنها الذي تكتسبه من بروز موضعها الذي تضعها الدولة فيه على أبعاد القضايا المختلفة. ولمناقشة فنية في هذا الصدد انظر:

- Enelow and Hinich; Op. Cit. or
- Morgan; *Untying the Knot of War*, Op. Cit.

(٢٦) Morrow; "Alliances and Asymmetry ", Op. Cit.

(٢٧) Benjamin Most, and Harvey Starr; "International Relations Theory, Foreign Policy Substitutability, and "Nice Laws", *World Politics*, Vol. 36 (1984), PP. 383-406.

(٢٨) انظر على سبيل المثال:

- Paul R. Diehl; "Substitutes or Complements? The Effects of Alliances on Military Spending in Major Power Rivalries", *International Interactions*, Vol. 19 (1994), PP. 159-176. and
- T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "Alliance Formation and Membership: The Pursuit of Happiness and Security", Paper presented at *the annual meeting of the Peace Science Society*, Columbus, OH, 1995.

(٢٩) لا نتمنى أن نوحي بأن ذلك السبيل لإدارة هذه الاختيارات يتسم باليسر أو المباشرة بالضرورة. فكما سنشهد حينما نتحول للقيام بتلك المهمة في الفصلين السادس والسابع، فإن تصميم اختبار يتضمن ضبطاً ملائماً ويحيط بالعلاقة المحددة هو أمر من الصعوبة بمكان.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية من منظور السلعتين

American foreign Policysnce world war II from the two-Good perspective

نهدف في هذا الفصل إلى تطبيق نظرية "السلعتين" على الأنماط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٤٥م. ولدينا سببان رئيسان لذلك. فهدفنا في هذا الكتاب، بالطبع، أن نبين كيف أن هذه النظرية مفيدةً بطرقٍ عديدة. ذلك أنها تنبؤنا ببعض الأشياء المثيرة عن العلاقات الدولية عموماً، من قبيل أن أكثر الدول قوةً في النظام الدولي ستميل إلى أن تكون الأكثر سعياً إلى التغيير. وتسمح لنا بتحليل قراراتٍ معينة في السياسة الخارجية والتي تجد النظريات العامة الأخرى، مثل النظرية الواقعية، صعوبةً في شرحها، على نحو ما سنوضح في الفصل القادم. وهي تقوم بهذه الأشياء بينما توفر فروضاً يمكن تطبيقها بشأن سياساتٍ بعينها مثل المبادرة بإثارة نزاع أو تخصيص المعونات الخارجية. كما توفر أيضاً وجهة نظر فيما يخص العلاقات بين اثنتين أو أكثر من السياسات المختلفة. وفي الفصول اللاحقة سنقوم بتطبيق مضامين هذه النظرية على بعض قرارات السياسة الخارجية الخاصة والتي تبدو غريبة وعلى الاختبارات الإحصائية للعلاقات بين المتغيرات والتي تتوقعها النظرية. وبما أن نظرية السلعتين تحدد آثار متغيراتٍ محددة على أنماطٍ من سلوك السياسة الخارجية، فإن إحدى الطرق التي تكون هذه النظرية مفيدةً فيها هي تفسير سلوك بلدانٍ معينة في ظروف متغيرة من منظور علمي ويتسم بالعمومية. و نود أن نبين في هذا الفصل كيف يمكن إنجاز ذلك من خلال النظر إلى سلوك الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكلٍ شامل. ونأمل أن نوضح عبر هذا الكتاب أن القيمة العظمى في نظرية السلعتين تكمن في اتساع تطبيقاتها.

ويبدو الهدف الثاني من هذا الفصل جوهرياً. ذلك أن تفسير نظرية "السلعتين" للسياسة الخارجية الأمريكية خلال الخمسين سنة الماضية يختلف بشكلٍ كبير عن نظرياتٍ كثيرة أخرى. فالكثير من الدراسات التقليدية في السياسة الخارجية الأمريكية تفيد أن الظروف قد أجبرت الولايات المتحدة على ممارسة دورها كقائدٍ للعالم في سنوات ما بعد

الحرب. وقد توجهت السياسة الخارجية الأمريكية في سياق ذلك الدور بشكل واسع إلى احتواء النفوذ السوفيتي والحفاظ على السلام العالمي، والحفاظ على الأمن لحلفائها. وإذ شغلت هذا الدور متضجرةً، لم تلبث أن أصبحت أكثر نشاطاً في الشؤون العالمية مقارنةً بما كانت عليه تقليدياً؛ وذلك بتبنيها سياسةً خارجية ذات طابع عسكري لحماية حلفائها ومصالحها ومن خلال تأسيس منظمات دولية لحفظ السلام والأمن في الدول الديموقراطية. وفي الأساس، فإن الفهم التقليدي للسلوك الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية يشدد على التوافق في إطار الثنائية الحزبية في الولايات المتحدة فيما يتصل بالحاجة إلى احتواء الامتداد السوفيتي، وعلى الآثار الانقسامية على الصعيد السياسي بشأن حرب فيتنام، وأخيراً على نقص التضامن العام في السياسة الخارجية الأمريكية طوال الربع الأخير من القرن العشرين. ويؤكد فهم السياسة الخارجية الأمريكية في نصف القرن الماضي في كثيرٍ من جوانبه على تفرد الموقف الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية وتميز النظام السياسي الأمريكي.

وفي المقابل ترى نظرية "السلعتين" أن الولايات المتحدة الأمريكية كدولةٍ تستخدم قوتها التي لا تُبارى في السنوات التي أعقبت الحرب لإحداث تغييراتٍ في النظام الدولي. لقد أوجدت الولايات المتحدة ترتيباتٍ اقتصادية واجتماعية وسياسية في المؤسسات العالمية في بلدان أوروبا الغربية واليابان، مؤسِّسةً منظماتٍ دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذين كان من شأنهم أن يساعدوا في تطوير قواعد السلوك المرغوب من قِبل الولايات المتحدة. وفي السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب كانت قوة الولايات المتحدة هائلة بحيث استطاعت تلقائياً مواصلة هذه السياسات الرامية للتغيير بينما تتبني سياسات أخرى صممت لحماية جوانب الوضع الدولي القائم بما يتفق ورغبتها؛ ويعد التمركز الدائم للقوات الأمريكية في أوروبا واليابان بالإضافة إلى احتواء النفوذ السوفيتي أبرز الأمثلة على ذلك.

وحسب نظرية "السلعتين" فإن التوافق الحزبي الثنائي قد وُجِد لأن الفاعلين المحليين الذين أرادوا إحداث تغييراتٍ في الوضع العالمي القائم، وأولئك الذين أرادوا من أمريكا أن تحمي المكاسب التي حصلت عليها بالفعل، كان بمقدورهم أن يستشعروا الرضا في نفس الوقت. لقد كانت القوة الأمريكية عظيمةٍ جداً بحيث كان بمقدورها تحقيق بديلاتٍ متباينةٍ جداً. وما أن بدأت قوة الولايات المتحدة في التناقص بالنسبة لمنافسيها وأصدقائها، حتى صارت أقل قدرةً على مواصلة السعي لإحداث التغيير. فمع وجود موارد محدودة بشكلٍ متزايد، أضحت الخلافات السياسية أكثر ظهوراً؛ واصطدم أولئك الذين أرادوا أن تتابع الولايات المتحدة السعي لتحقيق التغيير؛ بأولئك الذين أرادوا أن تحمي بلادهم ما حققته من انجازاتٍ عالمية. وبالتحديد، وعلى سبيل المثال، خاض أولئك الذين اعتقدوا أن التعايش السلمي مع الاتحاد السوفيتي الناتج عن سياسة الوفاق قد أعطى الولايات المتحدة قدراً عالياً من الحفاظ على الوضع القائم، صراعاً مع إدارة ريجان Reagan في محاولاتها لاستهداف الأنظمة الشيوعية الضعيفة،

مغيرةً بعض ملامح الوضع القائم بطريقتها المفضلة. استمرت القوة الأمريكية في توفير فرص لكلٍ من سلوك الحفاظ على الوضع القائم وللسلوك الهادف للتغيير. وقد قدم انهيار الاتحاد السوفيتي الفرصة لكلٍ من هؤلاء الذين ينشدون التغيير والذين يستهدفون الحفاظ على الوضع القائم ليكونوا راضين على الأقل عن بعضٍ من سلوك الولايات المتحدة الدولي، كما تراجع تسييس السياسة الخارجية الذي لوحظ مع نهاية حرب فيتنام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أتاحت القوة التي لا تُبارى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة للولايات المتحدة أن تتبنى سياساتٍ تنشد التغيير بدرجة لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكما سنناقش لاحقاً، فإن السياسة الخارجية الأمريكية منذ مطلع التسعينيات قد تم تصميمها بهدف تحريك جوانب مهمة من معالم المشهد السياسي الدولي ليتوافق مع التفضيلات الأمريكية وقد اتُخِذت هذه الأعمال التي صُمِمت لتحقيق هذه الغاية بشكلٍ منفرد.

لكي نوضح نظرية "السلعتين" عملياً في هذه الحالة، فعلينا أولاً أن نعرض أسس الفهم التقليدي للسياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية. وهدفنا في هذا الصدد أن نعرض "الفهم" أكثر من كونه الحقيقة لهذه السياسة، لأننا نريد أن نبين كيف أن الإطار التحليلي لنظرية "السلعتين" يقدم صورةً أكثر تماسكاً وأكثر علميةً لهذه الحقبة. ونأمل في النهاية أن نكون قد أظهرنا قيمة نظرية "السلعتين" كأداةٍ لتحليل سياسات دولة معينة في ظل ظروف متغيرة.

الرؤية التقليدية

يمكن تلخيص التفسير التقليدي للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ببساطة. فبعد الحرب مباشرةً، وجدت أمريكا نفسها القوة الأعظم في السياسة العالمية. فبينما عانى الخصوم معاناةً مريرة، حيث فقد الاتحاد السوفيتي حوالي عشرين مليون نفسٍ، ودُمِّرت اليابان وألمانيا تماماً، وكانت بريطانيا محطمةً اقتصادياً، خرجت الولايات المتحدة من الحرب معافاةً نسبياً.[١] وعلى حد تعبير أحد المراقبين، "بعدد سكان يقدر بـ ٧٪ من عدد سكان العالم في أواخر الأربعينيات، امتلكت الولايات المتحدة ٤٢٪ من الدخل العالمي، وبلغ نصيبها مقدار النصف من الإنتاج الصناعي العالمي، وأنتج العمال الأمريكيون ٥٧٪ من الإنتاج العالمي للصلب، و٤٣٪ من الكهرباء، و٦٢٪من النفط، و٨٠٪من السيارات".[٢] لم تستطع الولايات المتحدة، مع هذه القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية الهائلة، وفي ظل الدمار الهائل الذي لحق بأوروبا واليابان والذي منعهما بشكلٍ مؤقت من الانخراط بشكلٍ كامل في الشؤون الدولية، لم تستطع أن تعيش بارتياح في عزلتها الرائعة ووجدت أنه من الضروري أن تأخذ على عاتقها دوراً أكبر في الشؤون العالمية. وفي أعقاب نقاشٍ وطني مكثف، شرعت الولايات المتحدة في الحد من عزلتها التقليدية باتخاذها دوراً نشطاً في الأمم المتحدة، وبتبنيها سياسة الاحتواء العالمي للاتحاد السوفيتي باعتبارها الإستراتيجية الأساسية لها، وبانضمامها لبعض التحالفات "المعقدة"، وبإرساء وجود دائم للقوات الأمريكية في بلدان

أجنبية عديدة، وبانخراطها في فعاليات لا حصر لها في كافة أنحاء العالم.[٣] لقد أجبرت "الدروس" المستقاة من الحرب العالمية الثانية الأمريكيين أن يدركوا أن لهم مصالح أمنية خارج حدود بلدهم وأن هذا الانخراط النشط في الخارج يعد بمثابة الطريقة الوحيدة لحماية مصالح الدولة.[٤] كانت حاجة أمريكا لحماية مصالحها باتخاذها دوراً نشطاً يحظى بإجماع في داخل الولايات المتحدة حتى إن "توافقاً بين الحزبين" قد ظهر بحيث وافق الأمريكيون على الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأمريكية.[٥] لقد نُظر إلى الاتحاد السوفيتي على أنه التهديد الأهم للأمن الأمريكي،[٦] كما أن الأحداث في كل مكان قد فسرت على أساس العلاقة الأمريكية السوفيتية.

لقد استمد هذا الفهم العام المشترك، أي التوافق بين الحزبين، فيما يتعلق بأهداف وأغراض النشاطات الأمريكية الدولية على امتداد جيلٍ كامل. وعلى سبيل الدقة، كانت هناك اختلافاتٌ طفيفة بين، وفي داخل، الإدارات الرئاسية حول عددٍ واسعٍ من قضايا السياسية الخارجية، ولكن القليل من المناقشات الجادة كانت قد انصب على ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة، أو ما إذا كان بمقدورها، العودة إلى أيام كان دورها محدوداً في السياسة العالمية. ومهما يكن من خلافاتٍ فإنه فلم يكن ثمة خطرٌ يهدد التوافق العام. لقد نوقشت، على سبيل المثال، مسألة الحجم المناسب لميزانية الدفاع للولايات المتحدة من دون تأييدٍ كبير يتسم بالجدية لصالح الاقتطاع الشديد في الميزانية أو (حتى حرب فيتنام)، أو للقيود الجديدة التي وضعت على استخدام القوات العسكرية الأمريكية في الخارج. لتخفيض هذه الميزانية أو حتى على وضع ضوابط تذكر في استخدام القوة الأمريكية في الخارج ذلك حتى حدثت قضية فيتنام. وبالمثل، فإن مدى الاعتماد السياسي والعسكري الذي ينبغي أن يتركز على الأسلحة النووية كان بمثابة قضية مثارة في السياسة الأمنية الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة. لقد كانت هناك فرصةٌ ضئيلة، على أي حال، لأن تسعى الولايات المتحدة إلى نزع السلاح النووي، وتبني سياسة "عدم الاستخدام الأول"، أو اختيار نشر عددٍ كبيرٍ من القوات التقليدية، والتقليل من أهمية الاعتماد على الردع النووي. وبعبارةٍ أخرى، فقد لعبت الأسلحة النووية دوراً هاماً، إن لم يكن مركزياً، في السياسة الأمريكية، ومن ثم فإن الجدل حول هذه الأسلحة كان بشأن مسائل تكتيكية.[٧]

وحسب الفهم التقليدي، انتهى التوافق الحزبي حين واجهت السياسة الأمريكية تغيراً جذرياً عقب حرب فيتنام.[٨] وطبقاً لهذا الفهم، كان لحرب فيتنام ثلاثة آثار كبرى في السياسة الخارجية الأمريكية:

أولاً: أن الفشل في كسب الحرب قد أجبر الأمريكيين على القبول بأن هناك حدوداً لما يمكن أن تحققه القوة، وخاصةً القوة العسكرية. ومن ثم فقد حل الشك والحذر محل التفاؤل الذي جاء نتيجة الحرب العالمية الثانية، ومؤداه الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن أن تحقق ما تريد. وضعت الولايات المتحدة الصراع في فيتنام في سياق نظرتها إلى العالم، ونظرت إلى القضية كقضيةٍ عسكرية أكثر من كونها سياسية، وحاولت فرض الحلول المتناسبة مع المصالح

الأمريكية في العالم، والتي تم تعلُّمها من خبرة الحرب العالمية الثانية. لقد تم تدعيم هذه النظرة الأكثر حذراً بشأن الإمكانات الأمريكية والتي ظهرت بعد فيتنام من خلال الإدراك العام بأن القوة الأمريكية كانت آخذةً في التناقص نسبياً إزاء العديد من خصومها، وخصوصاً الاتحاد السوفيتي. وهكذا يتوجب على الولايات المتحدة أن تكون أكثر انتقائيةً في أي سياساتٍ تتبعها، ومعرفة متى يمكنها استخدام القوة لتحقيق أغراضها.

ثانياً: الاعتقاد بأنه كان "مناسباً" للولايات المتحدة أن تحاول خلق نظام دولي عادل وأخلاقي، طبقاً لفهم الأمريكيين لهذه المفاهيم، قد تم تقويضه بقسوةٍ نتيجةً للحرب. فمن جهة، فإن مأساة فيتنام سببها "غطرسة" أمريكا، والعبرة من تجربة حرب فيتنام هي أن الولايات المتحدة يجب ألا تحاول فرض قيمها، على الأقل بالقوة، على الآخرين.

ثالثاً: أن الإخفاق والتكاليف الناتجة عن التورط الأمريكي في حرب فيتنام قد أزالت الدعم لسياسة الاحتواء، باعتبارها حجر الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية. وإذا كانت الحرب نتاج سياسة الاحتواء، على نحو ما ذهب له الكثيرون، فإن الطاعة لهذه السياسة يجب الحد منها. وعوضاً عن النظر إلى أية أفعال تتحدى الوضع القائم باعتبارها تهديداً للمصالح الأمريكية تم تنسيقه من قبل الحركة الشيوعية الموحدة والمتماسكة، بدأت الولايات المتحدة في الابتعاد عن الإستراتيجية التي أدت إلى وجود هذه الصورة. ولم تعد الاستجابة العسكرية لعدم الاستقرار في بعض البلدان الصديقة أمراً آلياً، كما هو الحال في أنجولا عام ١٩٧٥م. فبينما استمرت العلاقات العدائية مع الدول الشيوعية، فإن المفاوضات وعلاقات التقارب مع الاتحاد السوفيتي والصين أصبحت ممكنة.

وكان حاصل النتائج المتعددة الناجمة عن تجربة حرب فيتنام، والتي أثير الجدل بشأنها، هو تلاشي التوافق الحزبي الثنائي حول طبيعة وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية. ولم يعد بوسع الرؤساء أن يحصلوا على تأييدٍ واسعٍ في سياساتهم الخارجية، ولا أن يستخدموا السياسة الخارجية للحصول على اتفاقٍ فيما يتعلق بأولوياتهم المحلية. فبعد حرب فيتنام، أصبحت حتى القضايا الأساسية، مثل السياسة نحو الاتحاد السوفيتي، ساحةً للخلاف. وكان ثمة جدل واسع حول ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة ضبط التسلح مع الاتحاد السوفيتي؛ هناك بدت التساؤلات بشأن ما إذا كانت حقوق الإنسان قد أرست جانباً ذا قيمة أو حتى ملموس في سياسة الوفاق؛ كما بقي التساؤل حول ما إذا كان وضع "الدولة الأولى بالرعاية" يمكن أن يُمنح للسوفييت عالقاً لسنواتٍ عدة؛ حقاً؛ وبالفعل، كان التساؤل بخصوص ما إذا كانت سياسة الوفاق سياسةً مثمرة ليتم تبنيها ومتابعتها بشكلٍ كامل موضوعاً للنقاش الحزبي والسياسي.

وأخيراً، فإن انحلال التوافق الحزبي الثنائي في الرؤية التقليدية، كان حالةً غير طبيعية ناتجةً عن خلافاتٍ سياسيةٍ بسيطة. وقد تخلل المشهد السياسي شعورٌ بأن السياسة يجب أن "تتوقف عند حافة الهاوية". وكان هناك

مصدران للشعور بأن تلك كانت هي الحالة. وكان الأول قائماً على افتراضٍ جوهره الاعتقاد في الاستثنائية الأمريكية. فمعظم الأمم، حسب هذه الرؤية، لا تسمح للسياسة الخارجية بأن تغذي نقاشاتهم السياسية؛ وبدلاً من ذلك فإن تعريفات ما يحقق "المصلحة القومية" قد تجاوزت السياسة بشكل عام وبقيت ثابتةً نسبياً على مر الزمن، وقد كان فهم تلك المصلحة القومية هو المرشد لقرارات القادة، مهما كانت انتماءاتهم السياسية. وفي المقابل، سمحت الولايات المتحدة بتسييس السياسة الخارجية، بشكلٍ متناقضٍ في بعض الأحيان، وبالتأكيد، كان غير متناسقٍ منذ منتصف السبعينيات. وفي سياق هذه الرؤية، وبالعودة إلى حرب عام ١٨١٢م، كان لدى الولايات المتحدة، بشكل غير متكرر فقط، توافق حول السياسة الخارجية: "فقد كانت الولايات المتحدة مختلفة دوماً، كما سجل المراقب الفرنسي آلكس دي توكفيل Tocqueville منذ أكثر من قرن مضى. فبقدر ما كنا عمليين ومستقرين في سياستنا الداخلية بقدر ما كنا عقائديين وواهمين في القضايا الخارجية."[٩] ما كان على الولايات المتحدة أن تفعله، حسب هذا المنحى من التفكير، هو أن تتصرف كـ"دولة طبيعية" في الفصل ما بين القضايا الداخلية والقضايا الخارجية. ومن جهة أخرى، فقد اعتقد البعض أن التوافق حول السياسة الخارجية كان هو الوضع الطبيعي للأمور بالنسبة للولايات المتحدة، وأن التخبط في السياسة الخارجية فيما بعد حرب فيتنام كان هو الأمر غير الطبيعي بالنسبة للأمريكان، وأن انحلال التوافق فيما بعد حرب فيتنام لم يكن موفقاً ولكنه كان قابلاً للارتداد في الاتجاه العكسي. فبعد أن جعلت تجربة حرب فيتنام قابلية سياسة الاحتواء للحياة موضعاً للتساؤل، وبعد أن ترك انهيار الاتحاد السوفيتي هذه السياسة بلا معنى، افتقدت الولايات المتحدة وجود إستراتيجية متناسقة تدلها على الطريق الصحيح وتتمحور حولها كل أفعال السياسة الخارجية. فعند وجود هدفٍ مباشرٍ مرغوبٌ ومقبول، طبقاً لهذا المنظور، يمكن أن نتوقع ظهورَ رؤية إستراتيجيةٍ جديدةٍ للسياسة الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة. فيمكنها مرةً أخرى أن تمتلك مجموعةً من قواعد السلوك المقبولة بشكلٍ عام والتي يمكن التوصل إلى توافقٍ شاملٍ بشأنها.

ليس مقصوداً بملخصنا القصير للرؤية التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية لما بعد الحرب تفسير تلك السياسة؛ ولا يعد ذلك بمثابة تحليلٍ لها بأي مفهوم كان. وإنما نقدمه لكي نعرض مفاهيمَ مقبولةً بشكل عام حول وجود عواملٍ خارجيةٍ أثرت في السياسة الخارجية الأمريكية. وحول وجود اعتقاداتٍ سائدة فيما يتعلق بالأهداف الأمريكية والدور المناسب للولايات المتحدة في الشؤون الدولية، قد يبدو بعضٌ من ملخصنا كصورةٍ هزليةٍ غير دقيقة. فشأن أي ملخصٍ في التاريخ فإن بعض التفاصيل تكون مضللةً أو عرضةً لتفسيراتٍ متعددة. وبرغم ذلك، نعتقد أن الفهم التقليدي للسياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد الحرب يتضمن العناصر التي ناقشناها. وقد عرضنا هذا المسح التاريخي ليتسنى لنا أن نبين كيف أن تحليل نظرية "السلعتين" للأحداث يبدو مختلفاً. ونأمل أن نوضح أن تحليل الأحداث من منظور "السلعتين" يقدم لنا مدخلاً أو مقاربةً أفضل وأكثر نفعاً.

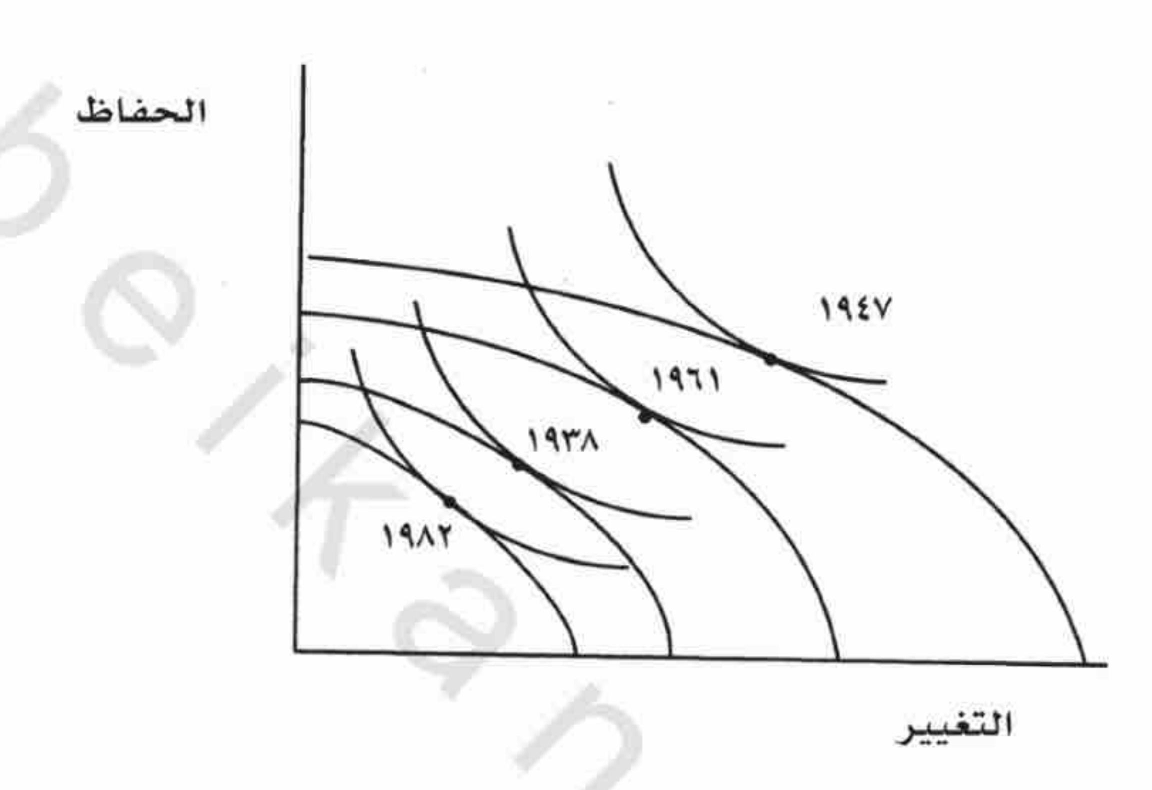
رؤية نظرية "السلعتين"

تسمح لنا نظرية "السلعتين" بتقديم تفسيرٍ مختلفٍ للسياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية. ويستند تفسيرنا هذا على نظريةٍ أعم للسياسة الخارجية، والتي تعني، ضمن أشياءٍ أخرى، أننا لا نرى نموذج السياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد الحرب باعتباره نموذجاً فريداً. وعلاوة على ذلك، تنبئنا النظرية بشأن تأثير عواملَ معينةٍ - مثل القوة المهيمنة ومن ثم القوة الآخذة في التناقص - على سلوك الدولة، أي دولة. كما أن النظريةَ قادرةٌ أيضاً على ربط هذه العوامل بالتغيرات في طبيعةِ، أو وجود، النقاش الداخلي حول السياسة الخارجية. وبشكلٍ أساسي، تعد تفسيراتُ النظريةِ أكثر علميةً لأنها مشتقةٌ من توقعاتٍ عامة تتعلق بتأثير عوامل مهمة في تشكيل السياسة الخارجية. فتخبرنا النظرية أن شرح وتفسير السلوك الدولي يجب أن يستند على ملاحظةِ التغيرات في تلك العوامل. وأخيراً، ينبئنا المدخل النظري العام أن نأخذ في الاعتبار درجة التناسب بين السياسات المرصودة وتوقعات النظرية. وإذا كانت التوقعات والملاحظات متصلةً بشكلٍ جيد نسبياً (كما نعتقد أنها كذلك، وكما سوف نبين ذلك)، فإن نظرية "السلعتين" توفر أساساً أفضل نتوقع من خلاله الاتجاهات المستقبلية. فبما أن النظرية تبلغنا أنه علينا التركيز على عددٍ محدودٍ من المتغيرات، ولأن تنبؤات النظرية مرتبطةٌ مباشرةً بالتغيرات في هذه المتغيرات، فإنه علينا أن نكون قادرين على صياغة مقولاتٍ عامة فيما يتعلق بمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية.

تقودنا نظريتنا العامة إلى عددٍ من التنبؤات المتعلقةِ بالسياسةِ الخارجيةِ الأمريكية. فتذكر نظريتنا، أولاً، أنه حين تمر دولةٌ بخبرةِ الزيادة في القوة بدرجةٍ ملموسةٍ، فينبغي أن نتوقع ازدياداً في نشاطاتِ السياسةِ الخارجيةِ بشكل جوهري؛ ويعني هذا، أن عليها زيادة كلٍ من النشاطات الهادفة للحفاظ على الوضع القائم والنشاطات الساعية للتغيير.

لا جدال في حقيقة أن الولايات المتحدة خضعت لزيادةٍ كبيرةٍ في قوتها النسبية فيما بين فترتي ما قبل وما بعد الحرب العالمية الثانية، أو أنها قد عانت بالتالي من تناقصٍ في القوة النسبية. وطبقاً لبيانات مشروع متلازمات الحرب COW فإن الإمكانية النسبية للولايات المتحدة في عام ١٩٣٨م كانت ١٦.٥، والتي ارتفعت بشكل مثير إلى ٢٩.٩ في عام ١٩٤٧م، ثم هبطت إلى ٢١.٢ عام ١٩٦١م، وهبطت أكثر إلى ١٣.٦ عام ١٩٨٢م، وهذا دليلٌ واضح على عظمة تزايد القوة الأمريكية ومن ثم هبوطها اللاحق.

ويعرض الشكل رقم (٣،١) هذه الخطوط الأربعة لحدود إمكانات الإنتاج التي تعكس نمو وتناقص القوة الأمريكية. وبالإضافة إلى هذه الخطوط الأربعة، يتضمن الشكل خطوط سواء بيانية منحنية Contour متماثلة مرتبطة بدولة تُثمِّن كلاً من التغيير والحفاظ على الوضع القائم بشكل متساوٍ تقريباً.[١٠] ومن هذه الحدود والخطوط البيانية، يمكننا بالطبع أن نشتق توقعاتٍ عامةٍ عن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بينما تتغير قوة الدولة.



الشكل رقم (٣،١). ملف السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٣٨م، ١٩٤٧م، ١٩٦١م، ١٩٨٢م.

ولو ركزنا قليلاً في السنواتِ التي تلت الحرب مباشرةً ستتجلى مضامين النظريةِ بوضوح. فبينما انتقلت الولايات المتحدة في إمكاناتها النسبية من الخطين البيانيين ١٩٣٨م إلى ١٩٤٧م، فإننا نتوقع أن نرى الأكثر من كلا النوعين من سلوك السياسة الخارجية؛ وقد كان بمقدور الولايات المتحدة أن تقوم بأكثر مما قامت به سابقاً. ولنتذكر من نقاشنا في الفصل السابق أنه مع تزايد القوة فإن ثمة موارد أكثر يمكن أن تُقدم للسياسة الخارجية، وهكذا يُتوقع من الدول الأكثر قوةً أن يكون لها نشاطٌ أكبر دولياً. وأن تؤدي الزيادات في القوة إلى زيادة الإنتاج الهامشي للتغيير. هذا يدل ضمناً على أربعةِ أشياءٍ مهمة:

١- ينبغي أن تنشغل الدول الأكثر قوةً في أنماطٍ أكثر من سلوكياتِ السياسةِ الخارجية الخاصة بالحفاظ أو التغيير مقارنةً بالدول الأضعف.

٢- سوف يكون لدى الدول الأكثر قوةً سياساتٌ تنشد تغييراً نسبياً أكثر في ملف سياستها الخارجية من الدول الأضعف.

٣- سوف يتم توجيه الزيادة في القوة بشكلٍ متزايدٍ إلى السياسات الساعية إلى التغيير.

٤- يمكن توقُّع أكثر أنواع السلوك الساعي للتغيير من الدول القوية التي تحصل على مزيدٍ من القوة. ويتضمن هذا أنه في الفترة التي تلت الحرب مباشرة ينبغي أن نلاحظ أن الولايات المتحدة قد أصبحت أكثر نشاطاً على الصعيد الدولي، (الأمر الذي لا يدعو للدهشة) وسنرى، بشكل خاصٍ جداً، تركيزاً أكبر في السياسة الخارجية الأمريكية على السلوك الساعي إلى التغيير.

عندما نقارن السياسة الخارجية الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية بتلك التي تلتها، سنجد زيادةً ملموسةً في كل أنواع النشاط، كما توقعنا. ويمثل الكثير من الأعمال ازدياداً في السعي للحفاظِ على الوضع القائم. وتمثل الزيادةُ في الإنفاقِ على الدفاع، وإنشاء وزارة الدفاع المركزية أمثلةً واضحةً على سياساتِ الحفاظِ على الوضع القائم. فالإمكانات العسكرية مرتبطةٌ بشكلٍ عام بالرغبة والقدرة على حماية الممتلكات سواءً كانت سياسيةً أم إقليمية. وبعد الحرب العالمية الثانية، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية حماية الكثير من الدول سواءً من التهديد الخارجي أو الداخلي، الأمر الذي يقتضي إعطاء موارد أكبر للقوات المسلحة. فلو أجرينا مقارنةً بين الإنفاق العسكري فيما قبل وبعد الحرب العالمية الثانية وفيما بعد الحرب الباردة لوجدنا النتيجة مذهلة. ففي عام ١٩٣٨م، وهي السنة الأخيرة للسلام العالمي قبل أن تندلع الحرب، كان الإنفاق العسكري يعادل حوالي ١.٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[١١] وفي المقابل، فإن أقل مستوى إنفاق للجيش الأمريكي خلال الحرب الباردة كان ٤.٩٪ في عام ١٩٧٩م، (إذا استثنينا الانخفاض المؤقت عام ١٩٤٨م)؛ وهذا معادل للزيادة في الإنفاق العسكري بحوالي ١٨٦٢٪ مع ثبات سعر صرف الدولار. وحتى بعد الحرب الباردة، انخفض الإنفاق إلى ٣.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام١٩٩٩م، ويعني هذا ميزانيةً عسكريةً تزيد بمقدار ٢٢٪ عن نظيرتها عام ١٩٧٩م، وتقريباً ٢٣٠٠٪ أكبر من مثيلتها عام ١٩٣٨م. ويبدو حجم وسيطرة المؤسسة العسكرية واضحين للكثير من الأمريكيين حتى إنها تمر يومياً دون أن تسترعي الانتباه.[١٢] ولكن علينا أن نلاحظ أن القوة العسكرية الأمريكية اليوم ووجودها في كل مكان وفي جميع الأوقات، يجعل الوضع في فترة ما بين الحربين يبدو أصغر بكثير. لقد تم توجيه الحجم المتزايد، والعقلانية، والتأهب، الخاصة بالقوة الأمريكية نحو حماية المكتسبات السياسية والإقليمية التي اكتسبتها الولايات المتحدة من خلال الحرب ومثلت (وما زالت تمثل) نتيجةً طبيعية لوجود المصالح العالمية للولايات المتحدة.

وهناك مثالٌ آخر للسياسة الساعية للحفاظ على الوضع القائم (والتي سنقوم بدراستها إحصائياً في فصل لاحق) يتمثل في الرد بالمثل، أي الموقف المقابل لموقف إثارة الصراع العسكري. فقد كانت الولايات المتحدة تحاول حماية الوضع القائم في الكثير من المواجهات العسكرية المثيرة في بداية فترة الحرب الباردة. ولنأخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال، أربع مواجهاتٍ بارزة في الحرب الباردة. فقد تصرفت الولايات المتحدة وبريطانيا معاً بإرسالهما

المعونات المادية والمستشارين لحماية اليونان من التدخل الشيوعي في الحرب الأهلية اليونانية بين عامي ١٩٤٦و١٩٤٧م، الأمر الذي أدى إلى استقرار هذا البلد والمنطقة وحال بشكلٍ واضح دون أي تغييراتٍ غير مرغوبٍ فيها. كما صممت الأعمال الغربية خلال فترة حصار برلين عام ١٩٤٨م للحفاظ على وجود الحلفاء في تلك المدينة، ومن ثم شل محاولات السوفيتي لتغيير الوضع بشكلٍ جوهري. وكان قرار الرئيس ترومان بإرسال القوات الأمريكية لمواجهة هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في يونيو من عام ١٩٥٠ مقصده ليس فقط حماية شبه الجزيرة الكورية، ولكن أيضاً مواجهة أي تهديد لليابان. أما في أزمة مضايق تايوان بين ١٩٥٤-١٩٥٥م، فقد تم توجيه الوجود العسكري الأمريكي نحو حماية الإمكانات العسكرية لتايوان، وبنفس القدر لحماية استقلالها وسيادتها. علينا أن ننظر إلى النشاط العسكري الأمريكي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية على أنها موجهةٌ، في معظمها، وربما جميعها، نحو الحفاظ على الوضع القائم. وتعطي القراءة القصيرة للأحداث المتعلقة بالولايات المتحدة والتي قام بتحليلها كل من بليكمان وكابلان Blechman and Caplan في كتابهما (قوة دون حرب) معلوماتٍ مفيدة. لقد وجدوا أنه من ضمن الحوادث الخمسة والعشرين التي تورطت فيها الولايات المتحدة عسكرياً خلال الفترة ١٩٤٦- ١٩٤٩م، كان معظمها، وبوضوح، جهوداً لحماية الوضع السياسي القائم. ومن ثم، سوف نصنف ثلاثاً فقط على أنها ذات دافع تغييري:

١- محاولة إجراء تغيير سياسي في لبنان عام ١٩٤٦م.

٢- التدخل في الانتخابات الايطالية ١٩٤٨م.

٣- وبدرجةٍ أقل من الوضوح، الأفعال المتعلقة بالحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨.

والذي لا يمكن تجاهله ولا يبدو غريباً في نفس الوقت هو أن الجهود الأمريكية لحماية الوضع الدولي القائم، سواء كان عسكرياً أو غير ذلك، قد تزايدت بشكلٍ مثير بعد الحرب العالمية الثانية.

فماذا عن السعي الأمريكي لإحداث التغيير في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرةً؟، بالإضافة إلى الجهود المبذولة للحفاظ على جوانب الوضع القائم، فإن سياسات البحث عن التغيير قد أصبحت بارزةً فيما بعد الحرب مباشرةً، وذلك عندما كانت قوة أمريكا النسبية في ذروتها. و تقول نظرية "السلعتين" إن قوة أمريكا كانت كبيرة جداً لدرجة أنه كان بمقدورها متابعة سلوكي الحفاظ والتغيير في نفس الوقت. وما يتفق مع هذا التنبؤ حقيقة أن الولايات المتحدة قد زادت من مساعداتها الخارجية بشكل كبير، وأجرت تحالفات مع دول أضعف، وبادرت بإثارة الكثير من الصراعات العسكرية، وأخيراً، تحولت نسبياً إلى وضع دفاعي أكثر كثافةً لرأس المال. كل واحدة من تغيرات هذه السياسة هي مثال للسلوك الرامي إلى التغيير. فلو أخذناها بشكلٍ إجمالي لوجدنا أنها تبين أن الولايات المتحدة كانت تجهز ملفاً للسياسة الخارجية شدد على التغيير أكثر مما كانت الحالة عليها قبل الحرب.

ويقدم منظور نظرية "السلعتين" والنتيجة المحددة المستخلصة من هذه النظرية والتي مؤداها أن الدول القوية جداً يمكن أن تضيف كلا البديلين التغيير والحفاظ على الوضع الراهن لملفات سياساتها الخارجية تفسيراً تجريبياً صحيحاً وأكثر فائدةٍ للسياسة الخارجية الأمريكية في السنوات التي أعقبت الحرب مقارنةً بما تقدمه الرؤية التقليدية. وبالمثل، يتسم التحول في السياسة الخارجية الأمريكية التي نتجت من ميزة قوتها بعد الحرب العالمية الثانية بكونه تحولاً من نزعة العزلة إلى نزعة العالمية.[١٣] ويعزى هذا التحول نحو انخراطٍ أكبر ونشاطٍ أعلى في الشؤون الدولية إلى "الدروس" المستقاة من الحرب العالمية الثانية؛ حيث يُعتقد أن الحرب كانت نتيجة عزلة الولايات المتحدة وسياسات التهدئة التي كان الغرب يتبعها بشكلٍ عام. وقد كان التغيير في السياسة الخارجية نحو مزيدٍ من الانخراط في الشؤون الدولية العالمية مبدئياً نتيجةً للتغيير في اتجاه الشعب الأمريكي وصانعي القرار، الذين استنتجوا أن الحفاظ على عالم ديموقراطي سلمي قد تطلب نشاطاً أمريكياً أكثر.[١٤]

ويوجد عددٌ من المشكلات في هذا التفسير للانخراط الأمريكي الأوسع في الشؤون الخارجية:

١- يصعب تحديد جهة العلاقة السببية في هذا الشرح: هل تغيرت السياسة الخارجية بسبب مزاج الشعب الأمريكي الميَّال للمشاركة في الشؤون الدولية، أو أن الأمريكيين قد أصبحوا أكثر ميلاً لهذه المشاركة الدولية لأن الوضع الدولي وسياستهم قد تغيرت؟

٢- لا يسمح لنا هذا التفسير أن نتنبأ بتحولاتٍ تاليةٍ ومستقبليةٍ في السياسة. وذلك لأنها فقط وصفية ولا تتسم بالعمومية؛ لذا فلا يمكننا تحديد العوامل المتكررة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيراتٍ مشابهةٍ أو مختلفةٍ في السياسة.

٣- بينما يشرح لنا التفسير الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تصبح أكثر نشاطاً في الشؤون الدولية، إلا أنه لا يشرح الشكل المحدد لهذا النشاط. فقد تكون التوصيفات العامة للأهداف والإستراتيجية السياسية ذات قيمة، ولكن من الأفضل الحصول على مقولاتٍ أكثر دقةً والتي تشير إلى تغييرٍ محدد في السياسات يمكن توقعه. هل ستزداد المعونات الخارجية أو تنقص؟ هل سيوجد عدد أكبر من الحلفاء أو سيقل عددهم؟

٤- لا يقدم هذا الشرح أساساً نظرياً يمكن من خلاله فهم سياساتٍ في أوقات وأماكن أخرى. ماذا تقول لنا التغيرات في السياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب عن السياسةِ الخارجيةِ الصينية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؟

وتنطوي نظرية "السلعتين" على تنبؤاتٍ أكثر دقةً عن سياسةِ أمريكا بعد الحرب. فمثلاً، تقرر النظرية أن الدولة القوية بالفعل، والتي تصبح أقوى، سوف تخضع لتغييراتٍ ملموسةٍ في البنيةِ المؤسسيةِ لمؤسسةِ السياسةِ الخارجية وفي السياسة الخاصة بالأمن. وسوف تُصمَّم هذه التغييراتُ بشكلٍ أفضل لتسهيل قدرةِ الدولة على إنتاج تغيراتٍ على المستوى الدولي أكثر من حفاظها على الوضع القائم. وبالتحديد، يمكن لنا أن نتوقع توسعاً في مؤسسة السياسةِ الخارجية، وذلك بالتوسع في توظيف عددٍ أكبر من الكوادر فيما وراء البحار، وجعلِهم أكثر قدرةً على

تغيير سلوك البلدان المضيفة. وأن نتوقع أيضاً زيادةً في استخدام عملاء سريين ؛ ويمكن أن نتوقع نمواً في البيروقراطية لتتناسب مع الكوادر المطلوبة لمراقبةِ العمليات مثل الحلفاء والمعونات الخارجية. وفيما يتعلق بسياسةِ الأمن، نتوقع أن نلاحظ خمسة تغيراتٍ كبرى :

١- إعادة تنظيم تضع مزيداً من التركيز على نقل القوة لأماكن بعيدة أكثر من القدرات التي تهدف إلى الدفاع عن الوطن.

٢- تحركاً مصاحباً نحو برنامج تسلح كثيف لرأس المال، يتسم بقدرته الأعلى في نقل القوات لأماكن بعيدة واكتسابه ميزة استغلال التطور التكنولوجي.

٣- تغيراً في عقيدة الجيش يركز على استخدام التكنولوجيا والانتشار السريع والاستراتيجيات الهجومية، الأمر الذي يعكس الرغبة في امتلاك قدراتٍ شاملة لفرض التغييرات السياسية والعسكرية المنشودة.

٤- تشكيلَ تحالفاتٍ مع دول أصغر.

٥- المبادرة بإثارة نزاعاتٍ عسكريةٍ بمعدلٍ متزايد.

تقودنا هذه النظرية لأن نتوقع انقساماً محلياً فيما يتصل بالسياسةِ الخارجية ؛ وذلك لأن نقاشاتِ السياسةِ الخارجية يجب أن تدور بشكلٍ أساسي حول الدمج المناسب بين السياساتِ الساعيةِ للحفاظ على الوضع القائم وتلك الهادفة إلى التغيير. فعندما تخضع دولةٌ ما لزيادةٍ مثيرةٍ في الإمكانات، فينبغي عليها أن تسعى نحو مزيدٍ من التغيير ومزيدٍ من الحفاظ على الوضع القائم معاً، وسيحصل جميعُ الفاعلين المحليين على أكثر مما يريدون. ويعد هذا، طبقاً لنظريتنا، هو مصدر التوافق بين الحزبين في السياسةِ الخارجيةِ الأمريكية في أعقاب الحرب. فقد كان هذا بشكلٍ أقل نتاجاً لدور الوطنيين الذين وضعوا خلافاتِهم جانباً ليعملوا للصالح العام مقارنةً بالوظيفةِ الأكبر للإمكانات المتوسعة للبلاد، والتي كانت تسمح للسياسةِ الخارجيةِ أن يكون بمقدورِها أن تجعل كلاً من الذين ينشدون التغيير وأولئك الساعين إلى الحفاظ على الوضع القائم سعداء.

تتوافق كل من هذه التوقعات مع النموذج الذي لاحظناه في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.[(١٥)] فقد امتدت بيروقراطيةُ السياسةِ الخارجية في الولايات المتحدة إلى مستويات أكبر مما كانت عليه قبل الحرب. ففي عام ١٩٣٨م، كان لوزارة الخارجية ٩٦٣ موظفاً ؛ وفي عام ١٩٤٨م ارتفع ليصل إلى ٤.١٩٨ موظفاً.[(١٦)] علاوةً على ذلك، فإن مؤسسة السياسةِ الخارجية تعرضت إلى إعادةِ هيكلةٍ كبرى، بدءاً بإنشاء وكالة الاستخبارات المركزية CIA عام ١٩٤٧م، ومجلس الأمن القومي NSC، بالإضافة إلى إعادة تنظيم القوات المسلحة التي قامت، بين أشياء أخرى، بفصل القوات الجوية عن الجيش.[(١٧)] ويمكن رؤية الكثير من هذه التغييرات بوصفها وضعاً للآلية الضرورية اللازمة لمواصلة السعي لتحقيق مزيدٍ من التغيير. وتبدو مسؤولية المخابراتِ المركزيةِ الأمريكية في البحث

عن المعلومات مفيدةً بالتأكيد للسياساتِ الساعية إلى كلٍ من الهدفين: التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم، ولكن العملياتِ السرية مفيدةٌ فقط في إحداث التغيير: وهناك أمثلةٌ من النشاطاتِ التي قامت بها المخابرات المركزية الأمريكية من أجل التغيير نذكر منها:

١- "عملية آياكس Ajax" التي تم تصميمُها بهدفِ إسقاطِ الحكومةِ الإيرانية عام ١٩٥٣م.

٢- دعم الأحزابِ المناوئةِ للشيوعية في إيطاليا خلال انتخابات ١٩٤٨م.

٣- "عملية النجاح" التي أسقطت الحكومة في جواتيمالا ١٩٥٤م.(١٨)

وبالمثل، فإن القوات الجوية تعمل على حماية الفضاء الأمريكي، لكن يمكن أن تستخدم لنقل القوة إلى الخارج.(١٩) وعلاوةً على ذلك، فإن إعطاء القوات الجوية دوراً بارزاً يتسق مع توقعاتِ نظريتنا بأن تركيزاً كبيراً سيوضع على جيش متقدم تكنولوجياً.

وأنشئت وكالاتٌ أخرى بارزةٌ ساعيةٌ إلى التغيير. ففي عام ١٩٤٨م زاد الكونغرس ميزانية إذاعة "صوت أمريكا – VOA" بشكلٍ جوهري، والتي تم تأسيسها في عام ١٩٤٢م، وبدأ النظر إليها باعتبارها مؤسسةً "دائمة". فمن خلال "صوت أمريكا" ووكالة المعلومات الأمريكية، والتي أُسِّست أيضاً في هذه الفترة، أخذت الولايات على عاتقها حملة دعايةٍ كبيرة لها في الخارج.

وتُعتبر المعونات الخارجية إحدى سمات السياسةِ الخارجيةِ التي تسعى إلى التغيير بشكلٍ متكرر. وكما سنناقش في الفصل السادس بمزيد من التفصيل، فإن المعوناتِ الخارجية عادةً ما تُقدَّم من قِبل دولةٍ كمكافأةٍ أو إغراءٍ لدولةٍ أخرى بغرض التغيير في سلوكها في نقاطٍ معينة. وفي حين قد تحقق سياساتٌ أخرى التغيير المرغوب في السلوك إلا أن المعونات الخارجية لها دورٌ بالغ الفعالية بالنسبةِ لتكاليفها. إذ تحصل الدولةُ على الكثير من التغيير مقابل الدولارات المخصصة للمعونات الخارجية. ولنأخذ مثالاً حديثاً، فقد أعلنت الولايات لمتحدة في عام ٢٠٠٢م خططاً لزيادة المعونات الخارجية بمقدار ثلاثة أضعاف للبلدان النامية لبعض السنوات، ولم يتم تحديد السنوات بعد. وتم الترحيب بهذا القرار على المستوى الدولي، الأمر الذي وفر للولايات المتحدة نفوذاً دولياً متزايداً. وبوضوح، رأت الولايات المتحدة في المعونات المتزايدة وسيلةً لتحقيق التغييرات المنشودة في سياسات البلدان الأخرى. وبالتحديد، أرادت الولايات المتحدة أن ترى تغييراتٍ في سياسات دولٍ أخرى وتنسيقاً دولياً أكبر للمساعدة في الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب. وأرادت الولايات المتحدة أيضاً تعاوناً أكبر على جبهاتٍ عدةٍ أخرى، تشمل جهودها في القضاء على الإنتاج العالمي من المخدرات المحظورة قانوناً ولتحقيق مزيدٍ من تخفيض الحواجز الحدودية في وجه التجارة الدولية. سيصل مبلغ هذه الزيادة في الميزانية سنوياً، إذا ما تحققت، إلى عشرة مليارات دولار أمريكي. وفي المقابل، نجد أن إدارة بوش طلبت زيادةً في الميزانية العسكرية الأمريكية من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٣م بما

يعادل خمسة أضعاف، أي ثمانية وأربعين بليون دولار. وبالفعل، وفي نفس الوقت وفي أثناء إعداد مشروع الميزانية أراد الجيش الأمريكي أن يحصل على مدفع كروسيدر Crusader والذي تقدر قيمته بأحد عشرة مليار دولار تقريباً، ولكن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد Rumsfeld قد عارض المشروع.[٢٠] وللإيجاز، تتجلى النقطة الرئيسة في أن المعونة الخارجية إذا ما قورنت بحجمها تعطي للدولة المانحة زيادةً في إمكانات السعي لتحقيق التغيير.

وكما هو متوقع من نظرية "السلعتين"، قامت الولايات المتحدة بجهدٍ أساسي فيما يتصل بالمعونات الخارجية بعد الحرب مُغيِّرةً توجهات مسار خطط الإنعاش فيما بعد إلى الوجهةِ التي أرادت أن تراها. وبالطبع، كانت خطة مارشال Marshall Plan، التي تم إقرارها عام ١٩٤٨م أبرز مثالٍ على ذلك. كانت خطة مارشال أول برنامج ضخم للمساعدة في وقت السلم، وقد صمم للمساعدة في إنعاش أوروبا الغربية، ولكن أيضاً لجعل الأوروبيين يتبنون السياسات المفضلة للولايات المتحدة؛ لم يكن المشروع نوعاً من حب الخير للآخرين. ففي الواقع، أنه قبل حصولها على المعونات، كان على دول أوروبا الغربية المتلقية للمعونات أن توافق على الشروط الأمريكية، وعلى تطوير خططٍ متعددة الأطراف لتنفيذ هذه الشروط. ويمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية والسياسية بسرعة. فمن الناحية الاقتصادية، أنجزت خطة مارشال ثلاثة أشياءٍ رئيسة:

١- أعادت الاستقرار الاقتصادي لأوروبا بتشجيعها على التخلي عن سياسة ضبط الأسعار، والسعي لميزانيات وطنية متوازنة، وإنشاء مؤسسات مركزية، ومعدلات سعر صرف مستقرة، وتخفيض ضغوط التضخم.

٢- اشترطت الخطة أن يسمح للسوق الحر بأن يعمل في مختلف أنحاء أوروبا الغربية "كشرط من شروط تلقي المعونة حسب خطة مارشال، حيث ينبغي على كل دولة أن تطور برنامجاً لإلغاء نظام الحصص والسبل الأخرى للتحكم في التجارة".[٢١] لم تكن السوق الحرة آخذةً في الظهور بشكلٍ واضح في أوروبا بعدما حل بها من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية؛ وقد كانت الاقتصادات المختلطة تمثل النموذج السائد في فترة ما بين الحربين، وكانت الأحزاب الشيوعية في حالة صعودٍ خلال الفترة التي أعقبت الحرب. لقد كانت السياسات الأمريكية التي صممت لتحقيق التجارة الحرة مناقضةً بشكل واضح للاتجاه المتوقع، ومن هذا المنطلق فإنها كانت ساعيةً للتغيير.

٣- وأخيراً، أنشأت الخطة عقداً اجتماعياً يتأتى من خلاله "للعمال أن يقوموا بتهدئة مطالبهم الخاصة بالأجور، وإدارة هذه المطالب الساعية للربح... الأمر الذي سوف يتحقق من خلال استثماراتٍ أكبر وإنتاجيةٍ أسرع وبذلك سوف يحقق الناس ما يريدون".[٢٢] وكما سجل هوغان Hogan فإن "هذه الافتراضات الاقتصادية ظهرت بشكلٍ أساسي من التجربة الأمريكية في موطنها، حيث أُرسى اقتصادٌ داخلي كبير مندمجٌ بفعل قوى السوق الحرة والمؤسسات المركزية الأساس لحقبةٍ جديدة من النمو الاقتصادي والتوافق الاجتماعي".[٢٣] لقد كانت الأهداف الاقتصادية لخطة مارشال سبباً كافياً لبلدان أوروبا الشرقية لكي تحد من مشاركتها المعروضة في الخطة؛ فلم تشأ

البلدان الشيوعية أن تربط مستقبلها السياسي والاقتصادي بشكلٍ وثيقٍ بالرؤية الأمريكية.

وقد كانت الأهداف السياسية المتضمنة في خطة مارشال موازيةً للأهداف الاقتصادية.

أولاً: فبالأساس وبشكلٍ عام، "تجلت رؤية القادة الأمريكيين في اقتصادٍ دولي مفتوح مؤسس على مبادئ الرأسمالية الليبرالية، مثل حرية التجارة والفرص الاقتصادية. ولكنهم ربطوا هذه المبادئ بالأشكال الديموقراطية للحكم". (٢٤) وبشكلٍ أكثر مباشرة، تم تصميم الخطة للإقلال من جاذبية الأحزاب اليسارية والاشتراكية والشيوعية في أوروبا بتوفير اقتصادٍ أكثر ميلاً للمركزية قابل للحياة وتوفير بدائل اجتماعية.

ثانياً: كانت الولايات المتحدة ترغب في إعادة الحيوية للاقتصاد، في ألمانيا بصفةٍ خاصة، للمساعدةِ في منع الغزو العسكري والسياسي السوفيتي لأوروبا الغربية. وكانت الخطة العسكرية هي خلق "وحدةٍ متماسكةٍ بما يكفي لتسخير القوة الصناعية الألمانية بدون العودةِ إلى سيطرتها التي كانت قبل الحرب، وأن تكون قويةً بالدرجة الكافية لمواجهة الانتشار السوفيتي في أوروبا الشرقية". (٢٥) وبصراحة، كانت خطة مارشال تهدف إلى إعادة صياغة أوروبا الغربية على النحو الذي ترغبه الولايات المتحدة. (٢٦) وقد وفر الدمار الذي سببته الحرب العالمية الثانية للولايات المتحدة الفرصة لتحقيق تفضيلاتها الاقتصادية والسياسية. وهكذا، فإن الأمر يقتضي سياساتٍ أخرى لو أن الولايات المتحدة كانت تسعى لتحقيق النتائج المرغوبة بالنسبة لها في مناطق أخرى من العالم.

أخيراً: فإن هذه الخطة قد سمحت للولايات المتحدة أن تقدم تقنيات الأعمال الأمريكية للشركات الأوروبية، والتي تواجه وتتغلب عموماً على مختلف المعوقات. (٢٧) وربما كان هذا أحد أقل الأهداف محوريةً في خطة مارشال، ولكن مجتمع الأعمال الأمريكي قد حظي بنفوذٍ على الشركات الأوروبية من خلال هذه العملية. وبعبارةٍ أخرى، لقد غيرت خطة مارشال مختلف جوانب الوضع القائم وجعلتها أكثر ملاءمة للتفضيلات الأمريكية. (٢٨)

وبعد الحرب بفترة قصيرة تم تبني سياساتٍ من أجل تغيير سياسات أخرى في مناطق أخرى في العالم. وفي عام ١٩٥٠م تم تبني برنامج ترومان Truman "النقاط الأربع"، وتم بموجبه تقديم مساعداتٍ للمناطق النامية. وفي عام ١٩٥١م بدأت الولايات المتحدة تنسق بين المساعدة الفنية وبرامج المعونة الاقتصادية والعسكرية من خلال إنشاء وكالة الأمن العسكري Military Security Agency. وفي عام ١٩٥٤م أُعطيت إدارة التعاون الدولي، ومقرها وزارة الخارجية، مسؤولية إدارة المساعداتِ الدوليةِ الاقتصاديةِ والسياسيةِ والتنميةِ الاجتماعية. وقد استمر حجم المعونات، وعدد برامج المعونة، التي قدمتها الولايات المتحدة للدول الأخرى في التزايد طوال العقد. وتفسر نظريتنا بشكل جيد نشاط الولايات المتحدة المتنامي في سياسة المعونات الخارجية وتشديدها على تغيير سلوكياتِ الدولِ المستقبلةِ للمعونة.

وتتوقع نظرية السلعتين أنه حينما تصبح دولةٌ قويةٌ ما أكثر قوةً فإنها ستزيد بشكلٍ ملموس من سلوكياتٍ معينة والتي عرّفناها على أنها ساعيةٌ إلى التغيير. ويرى النموذج(*) أن التحالفات بين الدول القوية والدول الأضعف، والذي أشار إليه مورو Morrow بمصطلح "التحالف غير المتكافئ"، تنطوي على تداولٍ للسلع يحقق منفعةً متبادلةً لكلا الطرفين. فالدولة الأضعف يكون بمقدورها اكتساب بعض الحفاظ، أو "الأمن" بتعبيرات مورو، من دولٍ أقوى، على حين تتمكن الدولة الأقوى من الفوز ببعض الامتيازات السياسية من الدولة الأضعف. ولنأخذ التحالف بين نيوزلندا والولايات المتحدة أو بين بريطانيا والبرتغال بعين الاعتبار. فعموماً مثل هذه التحالفات تحقق القليل لو أن الشيء الذي سيزيد هو أمن الدولة الأقوى. وبالفعل، قد يكون من المحتمل بدرجةٍ أكبر أن تصير الدولة الأقوى منخرطةً في صراعاتٍ دولية، حمايةً لحليفتها الأضعف. وفي المقابل، فإن قدرة الدولة الأضعف على حماية مصالحها، بما فيها وجودها الفعلي، قد تزايدت من الناحية المادية. ولكن السؤال هو: لماذا تدخل الدول الكبيرة في مثل هذه الترتيبات المرصودة بشكل متكرر رغم غرابتها، ماذا ستكسب؟ ستستمد الدولة الأكثر قوةً من هذه التحالفات غير المتكافئة فائدة "الاستقلال" autonomy، بتعبير مورو، أو التغيير، بلغتنا نحن. ذلك أن الدولة الأقوى توفر بعض الأمن (الحفاظ على الوضع القائم) للدولة الأصغر وفي المقابل تعطي الدولة الأصغر بعض الامتيازات السياسية أو الاقتصادية للدولة الأكثر قوة. (سوف نستكشف هذه المقولة بعمق أكبر في الفصل السابع) وهكذا، تؤدي نظرية السلعتين بنا إلى أن نتوقع أن الدولة القوية حينما تكتسب مزيداً من القوة فإنها ستقوم بعمل المزيد من التزامات التحالف، وخصوصاً مع الأطراف الأضعف.

ويتطابق سلوك الولايات المتحدة مع هذا التوقع. فحقيقة تجنب الولايات المتحدة الدخول في تحالفاتٍ في وقت السلم السابق على الحرب العالمية الثانية قد جعلت من شبكة التحالفات الواسعة التي أسستها بعد الحرب أمراً ذا دلالةٍ أكبر. فقد تم التوقيع على حلف ريو "Rio Pact" عام ١٩٤١م بالتوازي مع ميثاق منظمة الدول الأمريكية (OAS). وصار بمقدور الولايات المتحدة من خلال هذه التحالفات تنسيق السياسات الخارجية لعددٍ من الدول لمصلحتها الخاصة؛ وربما يُلاحظ هذا الأمر بكل سهولةٍ في التأييد الذي منحته منظمة الدول الأمريكية للولايات المتحدة في صراعها الطويل مع كوبا. وقد أسست اتفاقية شمال الأطلنطي، الموقعة عام ١٩٤٩م، حلف شمال الأطلنطي NATO والذي على أثره أصبحت الولايات المتحدة مرتبطة سياسياً وعسكرياً بغرب أوروبا. ووقعت الولايات المتحدة اتفاقية دفاع متبادل مع الفلبين عام ١٩٥١م، وفي مقابل تعهدها بالدفاع عن مجموعة الجزر إذا ما تمت مهاجمتها، حظيت الولايات المتحدة بحقوق تتعلق بوجود قاعدةٍ لها في خليج سوبيك Subic. وشهدت نفس السنة تكوين الـ" آنزوس" ANZUS، وهو تحالف بين أستراليا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة (وسنناقش الآنزوس بتفصيلٍ أكبر في الفصل القادم). وفي عام ١٩٥٢م، توصلت الولايات المتحدة واليابان إلى اتفاقية التعاون والأمن

المتبادل وتم توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة عام ١٩٥٣م بعد نهاية الحرب الكورية. تم توقيع اتفاقية منظمة جنوب شرق آسيا SEATO عام ١٩٥٤م بين الولايات المتحدة، وأستراليا، وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا وباكستان والفلبين وتايلاند. (وكان انضمام فيتنام الجنوبية من خلال "بروتوكول" ولم تكن دولةً موقعةً على الاتفاقية). كما قامت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقية دفاع متبادل مع تايوان عام ١٩٥٤م.[٢٩] وقد سجل هاركافي Harkavy أنه على حين لم تكن الولايات المتحدة ضمن الدول الموقعة على وثيقة الحلف المركزي CENTO إلا أنها كانت مندرجةً في إطارها مع بريطانيا، والعراق، وتركيا، وإيران، وباكستان.

لقد كانت جميع هذه التحالفات مع دولٍ أصغر، وكان معظم حلفاء الولايات المتحدة الجدد دولاً نامية. وباستثناء حلف الناتو، فإنه ليس ثمة تحالف من بين جميع هذه التحالفات الجديدة ينبغي النظر إليه بوصفه إضافةً ملموسةً للأمن الأمريكي، وفي حالتي "آنزوس" ومنظمة الدول الأمريكية، فإن المصالح الأمريكية لم تكن مهددةً بدرجةٍ خطيرة من قبل الاتحاد السوفيتي أو من قبل أي دولة أخرى. ولكن هذه التحالفات وفرت للولايات المتحدة سبلاً مباشرة لممارسة النفوذ، بأي كيفية، على السياسة في هذه الدول. كما كانت منظمة الدول الأمريكية بمثابة المحرك للولايات المتحدة لتنسيق السياسة الخارجية مع جيرانها الجنوبيين. فالضمانات الأمنية الموجودة في آنزوس سمحت للولايات المتحدة بالحصول على الموافقة من الحليفين الآخرين فيما يخص بعض الأشياء: مثل تشجيع "اتفاقية السلام الحر Liberal Peace Treaty" مع اليابان، والتعاون في العمليات العسكرية الخاصة في منطقة جنوب شرق آسيا. وحتى حلف الناتو، الأقل من حيث درجة عدم التكافؤ بين التحالفات الجديدة، كان يُنتقد أحياناً باعتباره وسيلةً لممارسة النفوذ الأمريكي في أوروبا. لقد استخدمت الولايات المتحدة هيمنتها لتوقيع اتفاقيات يتم من خلالها توفير الأمن لحلفائها الجدد في مقابل تنازلاتٍ سياسية.

ونعتبر المبادرة بإثارة الصراعات العسكرية بشكلٍ عام سياسةً أخرى ساعيةً إلى تحقيق التغيير. ذلك أنه عندما تثير إحدى الدول نزاعاً ضد دولةٍ أخرى فإن هذا يحدث لأنها ترغب في تحقيق تغييرٍ في الوضع القائم. (وسنتناول هذه النقطة بمزيدٍ من التفصيل في الفصل السادس) ومن هنا، وبالأخذ من النظرية مباشرةً، نتوقع أن الدولة القوية إذ تكتسب مزيداً من القوة ستزيد من معدلات المبادرة بإثارتها للنزاعات بشكلٍ ملحوظ. وكما تتنبأ نظرية السلعتين، فقد تزايد معدل إثارة الولايات المتحدة للنزاع جوهرياً في أعقاب مرحلة ما بعد الحرب. فطبقاً لقاعدة بيانات النزاعات العسكرية بين الدول MID، فقد أثارت الولايات المتحدة عام ١٩٣٠م نزاعين عسكريين في الثلاثينيات، وثلاثة في الأربعينيات بعد الحرب العالمية الثانية. وارتفع هذا العدد إلى أحد عشر نزاعاً في الخمسينيات، وتسعة عشر نزاعاً في الستينيات[٣٠].

ومن المهم أن نسجل أن الدافع وراء هذه السلوكيات التي أوجزناها هو في الواقع ما أشارت إليه النظرية.

ذلك أنه خلال فترة ما بعد الحرب، خصوصاً في السنواتِ الأولى، كانت الولايات المتحدة تريد وتسعى لتغيير العالم بما يتفق أكثر مع ما ترغب. وكما لاحظ ليفلر Leffler أن الأمريكيين "قد توقعوا بعد الحرب بفترةٍ قصيرة أن يعيدوا تشكيل العالم وذلك على حسب صورة العالم في ذهن أمريكا، وأن يخلقوا القرن الأمريكي، فكانوا ينوون دفع السلام العالمي، وتدعيم الاستقرار الدولي، وفي نفس الوقت قاموا بحراسة الأمن القومي، ودعموا القوة الأمريكية، وعلاوةً على ذلك، قاموا بزيادة الرخاء الاقتصادي الأمريكي"[٣١]. ويوجد مثالان يوضحان المقصود فيما يتعلق بالدوافع الأمريكية. ففي ديسمبر ١٩٤٥م كانت الولايات المتحدة تقوم بعمل مفاوضاتٍ حول اتفاقية قرض والذي بموجبه سوف تعطي الولايات المتحدة بريطانيا ٤.٤ مليار دولار بمعدل فائدة منخفض جداً (أقل من ٢٪). وعلى حين قد يكون الإيثار والرغبة في دعم الحليف قد لعبا دوراً في هذا القرار، إلا أنه من المثير أن بريطانيا قد قامت مقابل ذلك بخفض المعوقات التي تواجهها التجارة الأمريكية في الكومنولث البريطاني[٣٢]. وبالمثل، فقد استخدم الرئيس " أيزنهاور وكالة الاستخبارات المركزية CIA في عام ١٩٥٤م" لخلع رئيس جواتيمالا وأتبع ذلك على الفور بمعونةٍ عسكريةٍ قدرها ٤٥ مليار دولار للنظام الجديد. لقد صُمِّمت هذه السياسات بصراحة لإعادة تشكيل سياسات الآخرين لتكون أكثر تماشياً مع رغبة الولايات المتحدة.

وأخيراً: فإننا نتوقع أن أي دولةٍ تخضع لتغيرٍ يتمثل في زيادةٍ كبيرةٍ في إمكاناتها النسبية ستشهد بعض الخلافات فيما يتصل بسياستها الخارجية. وطبقاً لنظريتنا، فإن الصراعات الداخلية المتعلقة بالسياسةِ الخارجية ينبغي أن تحدث أساساً بشأن تحديد التفضيلات المجتمعية التي توجه السياسة الخارجية للدولة. ذلك أن بؤرة الجدل ينبغي أن تتضمن المزيج المناسب من السياساتِ الراميةِ لتحقيق الحفاظ على الوضع القائم، وتلك الساعية لتحقيق التغيير. وعندما تمر الدولة بحالةٍ من الزيادة في الإمكانات فإننا نتوقع أن تتبنى ملف سياسةٍ جديد ينتج مزيداً من التغيير ومزيداً من الحفاظ على الوضع القائم. وهكذا، فإنه ينبغي على جميع الفاعلين المحليين أن يدركوا أن ثمة تحسناً قد طرأ، حيث يحصل كل طرفٍ على مزيدٍ مما يرغب. وكما يجادل سنايدر J. Snyder، "يتم تحقيق تناغم السياسة الخارجية وانسجامها بإعطاء ذوي النزعة الدولية internationalist، الساعين إلى التغيير في نظريتنا، وذوي النزعة القومية nationalist، الساعين إلى الحفاظ على الوضع القائم، ما أرادوا فيما يتعلق بقضايا اهتموا بها للغاية"[٣٣]. لقد كان هذا، طبقاً لنظريتنا، هو مصدر التوافق بين الحزبين في أعقاب الحرب بخصوص السياسةِ الخارجية. وقد سمحت القوة العظيمة للولايات المتحدة لأولئك الذين يريدون التغيير وأولئك الذين يرغبون في الحفاظ أن يحصلوا على ما أرادوا. وتتجلى صحة هذا خصوصاً عندما يتم الاهتمام بالهيكل المؤسسي لصنع السياسة الخارجية الأمريكية. وقد ناقشنا في موضع آخر[٣٤] أن الرئيس الأمريكي يقوم بوضع الأجندة أو ترتيب الأولويات للسياسة الخارجية. فمسؤوليته أن يقترح ملف السياسة الخارجية في حين أن وظيفة الكونجرس هي أن يصدق أو لا يصدق على

التغييرات المقترحة. وقد وفرت الزيادة في القوة الأمريكية، فيما بعد الحرب، الفرصة للرئيس أن يقوم بتغييراتٍ مثيرةٍ في السياسة الخارجية. ومع احتمال دفع منحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج بعيداً نحو الخارج، فسوف ينظر معظم أعضاء الكونجرس إلى أي سياسة يقترحها بوصفها تحسيناً لوضع الولايات المتحدة ومن ثم يتم التصديق عليها.

وعلى أي حال، تحدث المجادلات حول السياسة الخارجية، ولكنها ليست جدالاتٍ موسعة بحيث نرى تركيزها على التوازن المناسب بين التغيير والحفاظ. وبدرجةٍ كبيرة، يمكن للمرء أن يفسر التصادم بين ذوي النزعة الانعزالية و ذوي النزعة الدولية الانفتاحية في مرحلة ما بعد الحرب وفقاً لهذه الرؤية. فنقصد بالانعزاليين عموماً هؤلاء الذين يُثمِّنون الحفاظ على الوضع القائم بشكلٍ حصري تقريباً. وكانت نقطة اهتمامهم الرئيسة تتجلى في وجوب أن تركز الولايات المتحدة مواردها وطاقاتها لحماية ما حققته بالفعل أكثر مما تحاول تغيير تلك الأشياء، وأن محاولات تدعيم التغييرات المرغوبة في العالم قد جلبت معها مخاطر على ما يتمتع به الأمريكيون بالفعل. ولم يكن الانعزاليون يعتقدون أن نشر الديموقراطية، وزيادة المكاسب من التجارة، وجعل العالم أفضل لكل فرد، هدفاً سيئاً، وإنما اعتقدوا فقط أن محاولات تحقيق ذلك يجلب الخطر. لذا، ينبغي فقط مواجهة تلك الأشياء في النظام الدولي التي تمثل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة ذاتها، وليس لحلفائها أو مصالحها العالمية والمصطنعة الأخرى. وفي المقابل، فقد اعتقد الانفتاحيون ذوو النزعة الدولية بشكلٍ مثالي أن الأمريكيين ملزمون بجعل العالم مكاناً أفضل. واعتقدوا أن نشر الديموقراطية، والثروة، والحريات المدنية لها قيمتها التي تبرر الأخطار. وأحسوا أن الولايات المتحدة ينبغي أن تخصص بعض مواردها لتحقيق هذه الأهداف. وبالإضافة لتحقيق التغييرات المرغوبة، فإن أعمالاً من قبيل نشر الديموقراطية والرأسمالية في العالم ستساعد على إيجاد السلام الدائم في العالم. وللتأكد، فقد كان بعض الانفتاحيين يسعون للحفاظ على الوضع القائم حيث اعتقدوا أن الانخراط بفاعلية في الشؤون الدولية كان ضرورياً لحماية ما تمتلك الولايات المتحدة بالفعل. وكان هؤلاء الأشخاص يؤمنون بأنه يجب قياس وتوجيه الانفتاحية الأمريكية انطلاقاً فقط من اعتبارات الحفاظ على الوضع القائم. ونتذكر هنا واقعيين مخلصين من أمثال جورج كينان Kennan، وهانز مورجانثو Morganthau، واللذين أيد كلاهما بقوة سياسةً خارجيةً نشطةً مصممةً لاحتواء الاتحاد السوفيتي بهدف الحفاظ على التوازن العالمي للقوة المرغوب للولايات المتحدة. لقد شعر كينان ومورجانثو بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تكون نشطةً على الصعيد الدولي[٣٥]؛ وأنها ينبغي أن تركز مواردها على مناطق العالم القادرة على تهديد المصالح الحقيقية للولايات المتحدة. فلم تكن جنوب شرق آسيا منطقةً توجد فيها مصالح أمريكية أصيلة حاضرة ولا مهددة. ولهذا السبب، ولدهشة الكثيرين، كان كينان ومورجانثو من أوائل المعارضين للتورط الأمريكي في فيتنام[٣٦]. ولم يمتد تأييدهما لتبني موقف متصلب وقوي ضد السوفيت ليتحول إلى سعيٍ للتغيير والتي رأيا أنها منتجةٌ لأخطار أكثر من المكاسب المترتبة عليها.

ولنتحول إلى تأثيرات تناقص القدرة النسبية على السياسةِ الخارجيةِ الأمريكية. لقد تناقصت القدرة النسبية للولايات المتحدة مقارنةً بباقي العالم بعد بداية الحرب الباردة وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي. وتقوم نظرية السلعتين بوظيفةٍ جيدةٍ للتفسير والتنبؤ بتأثيرات التناقص النسبي في القوة على السياسةِ الخارجيةِ الأمريكية. ويقرر التوقع الأكثر بروزاً والذي يخرج من النظرية أن أي دولة تعاني مثل هذا التناقص ينبغي عليها أن تقلل من نشاطات سياستها الخارجية. وتتضمن الاستنتاجات الأكثر إثارةً القرارات المحددة التي تحقق هذه التغييرات. وإذا افترضنا أن الولايات المتحدة قد تصرفت بانسجام وبدون اعتبار للعوامل الداخلية، فإنه يوجد استنتاجٌ مهمٌ آخر. فإنه بالنسبة لدولةٍ قويةٍ مثل الولايات المتحدة، ينبغي أن تحدث العودة إلى الوضع السابق، والناتجة عن الإمكانات المتناقصة، أي السعي للتغيير مع تناقصٍ أصغر في النشاطاتِ الساعية للحفاظ على الوضع القائم؛ ومن ثم تتزايد قدرة الدولة على إنتاج التغيير بشكلٍ أسرع مقارنةً بقدرتها على إنتاج الحفاظ.

وعلى أية حال غيرت الاعتبارات السياسية المحلية هذا التوقع الثاني نوعاً ما. ويعتبر الرئيس الأمريكي هو صانع أجندة أولويات السياسات الخارجية، ومن ثم فهو قادرٌ على وضع بنود النقاش واقتراح السياسات أو تعديل السياسات التي سيتم تبنيها. ويمكن للفاعلين المحليين إما أن يقبلوا وإما أن يرفضوا اقتراحات الرئيس، لكن هو الذي يقترح السياسات بصفةٍ مبدئية. فإذا أعلن الرئيس مثلاً عن انخفاض الإمكانات المتاحة وأنه سيتوقف عن نوعي النشاط كليهما، فإنه سيُغضب أولئك الذين ينشدون التغيير، وأولئك الذين يسعون للحفاظ على الوضع القائم. وبدلاً من ذلك، تتوقع النظرية أن الدولة التي تتناقص إمكاناتُها النسبية، مثل الولايات المتحدة أن تقلل من نشاطاتها بشكلٍ شامل في منطقةٍ ما أو أخرى؛ ومن ثم يتمكن الرئيس من الحفاظ على تأييد قطاعٍ من السكان على الأقل. والنتيجة، طبقاً للنظرية، أنه ينبغي أن تصبح السياسةُ الخارجيةُ موضوعاً للنقاش العام بشكلٍ متزايد بينما تتناقص القوةُ النسبيةُ للدولة، ومتى اقترح الرئيس سياسات تصب بالضرورة في مصلحةِ عملٍ ما على حسابِ عملٍ آخر. فجماعاتٌ مختلفة، تؤيد سياساتٍ معينة، ترى سياساتِها المفضلة جديرةً بالموارد النادرة بشكلٍ مطرد. ويمكن رؤية النقاش عموماً باعتباره متركزاً على ما إذا كان واجباً تخصيص موارد السياسة الخارجية المنخفضة لتغيير العالم أو حماية ما تمتلك بالفعل. وتجدر الإشارة إلي حقيقة أن معظم النزاعات الخطيرة قد شملت نشاطاتٍ تنشد التغيير. فخلال الستينيات والسبعينيات، وبينما تآكلت القوة النسبية الأمريكية إزاء نظيرتها الخاصة بدولٍ أخرى، صارت المعوناتُ الخارجية والأنشطةُ السرية هدفاً لمعارضةٍ داخليةٍ ملموسة. وأثناء نفس الفترة، مارس الكونجرس ضبطاً أكبر على الأنشطة السرية. لقد نشبت الصراعات السياسية الداخلية بشأن نشاطاتٍ معينة، من قبيل قضية التدخل في أنجولا، وقد نتج عنها غالباً سلوكٌ أقل سعياً للتغيير.

وتتنبأ النظرية، مع تنحية السياسة الداخلية جانباً، بتخفيضاتٍ ملحوظةٍ في السياسات الرامية للتغيير،

وانتقاص محدودٍ في السياسات التي تنشد الحفاظ على الوضع القائم. وتؤدي بنا النظرية إلى توقع بقاء الولايات المتحدة على مستوياتها المرتفعة من الإنفاق على الدفاع، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات الدولية المتكافئة، التي تقتضي إعطاء مواردٍ أقل لحماية الآخرين، ومن ثم التضحية بقدرٍ أقل من الحفاظ لصالح التغيير، ووفقاً للنظرية، ينبغي أن تصبح أكثر انتشاراً. وقد كان لنا أن نتوقع كذلك أن ترد على الصراعات الموجهة إليها بأفعالٍ ذات طابع عسكري. ونتوقع أيضاً أن نرى سياساتٍ أقل سعياً للتغيير: فسوف يتم تجنب التحالفات غير المتكافئة، وهي تلك التي تتم بين الولايات المتحدة ودول أضعف كثيراً، لصالح تكوين ارتباطاتٍ أوثق مع دول قوية. وطبقاً للنظرية، سوف تخفض الولايات المتحدة الالتزامات القائمة، وذلك من أجل توفير الموارد المطلوبة لإنجاز الحفاظ الناتج عن تلك السياسات. ولنا أن نتوقع أيضاً معدلاً منخفضاً من مبادرات إثارةِ النزاع، وهي سياسةٌ أخرى تعد الأكثر ارتباطاً بالسعي إلى التغيير. وأثناء فترات تناقص الإمكانات النسبية، حيث ينبغي أن يوجد تقدم تكنولوجي أبطأ في المجال العسكري؛ نتوقع مستوى منخفضاً من المعونةِ الخارجية، وتخفيضاتٍ في استخدام النشاطات السرية للتأثير على الدول الأخرى وينبغي الإقلال منها كذلك.

ونؤكد مرةً أخرى أن نمط السلوك الفعلي متوافقٌ مع تنبؤاتنا. فقد حاولت الولايات المتحدة، خلال الوفاق، حماية الوضع القائم بواسطة سياسة التنسيق مع الاتحاد السوفيتي، كما أقامت علاقاتٍ مع الصين. وقد جعل النمو النسبي في إمكاناتِ هذين الخصمين السابقين من نشاطاتِ دعم الحفاظ من قِبل الولايات المتحدة أكثر وضوحاً. وبعد إتمام الانسحاب من فيتنام، استمر الإنفاق العسكري الأمريكي في الزيادة، بل إنه استمر في التصاعد، كما لاحظنا، حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي: فمقارنةً بعام ١٩٧٩م، كان الإنفاق بعد اثني عشر عاماً أعلى بنسبة ٢٢٪ بالقيمة الحقيقية. وحينما قام آخرون بعملٍ عسكري ضد الولايات المتحدة، فإنها قامت بالرد، كما فعلت في حادثة مایاجیز Mayaguez. وبعبارةٍ أخرى، لم تعان السلوكيات الرامية للحفاظ على الوضع القائم تناقصاً ملحوظاً. بينما نلاحظ على أي حال انخفاضاً ملموساً في السلوكيات التي تنشد التغيير. وكان هناك ثمة انخفاض في جهود التحالف مع قوى أضعف، وتم تخفيض بعض الالتزامات القائمة. وتراجع معدل تكرار المبادرة بإثارة النزاعات الدولية بشدة. كما تناقص أيضاً معدل تبني جوانب التقدم التكنولوجي في المجال العسكري، وبالنسبة لمعظم فترة السبعينيات حتى التسعينيات كان هناك ثمة انخفاضٌ في القوات البحرية والقوات الجوية.

ونريد أن نتحول إلى تقديم وصفٍ مختصر للسياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد عصر الحرب الباردة وكما أوضحت نظريتنا بجلاء من خلال السجلات. ونريد أيضاً إعطاء بعض الاهتمام بالسياسة الخارجية الأمريكية منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ ويقدم المنظور الخاص بنظرية السلعتين مجموعةً مختلفةً من التفسيرات لسلوك الولايات المتحدة بأكثر مما كان مستخدماً بصفةٍ عامة في النقاش العام. لذا نأمل في أن الفحص السريع للسياسة الخارجية الأمريكية سيوضح استخدامات نظرية السلعتين، ويقدم مدخلاً تحليلياً له قيمته.

السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة

منذ عام ١٩٩٠م كان هناك حدثان هامان يُنظر إليهما كمحددين لدور الولايات المتحدة في العالم، وهما :

- انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م .
- هجمات مبنى التجارة العالمي والبنتاجون في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ م.

فقد أوضح انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م أنه لم يعد ثمة معنى لسياسة الاحتواء. ومن ثم، فقد زالت فجأةً القاعدة الإرشادية لسياسة الولايات المتحدة والتي استمرت على مدى خمسين عاماً، واختفى العدو الرئيس، ومن ثم لاحت العديد من الفرصِ المتصلةِ بالسياسةِ الخارجية. أما هجمات الحادي عشر من سبتمبر فقد اقتضت إعادة توجيهٍ فوريةٍ للسياسة الأمريكية لكي تحارب فاعلاً دون مستوى الدولة، والذي يستخدم الإرهاب باعتباره سلاحه الرئيس. وقد اشتملت استجابة الولايات المتحدة لهذين الحدثين المختلفين جداً على مدى من السياسات الخارجية يتراوح ما بين تشجيع امتداد حلف الناتو، وشن حملةِ قصفٍ على صربيا بشأن سياساتها في كوسوفو، وأن تغزو أفغانستان والعراق. وعلى ذلك فإنه سيكون من الخطأ النظر إلى الاستجابات الأمريكية بشأن الحدثين السابقين على أنها محددةٌ مسبقاً وأن الأعمال المحددة تكون خلواً من الاختيار. وبدلاً من ذلك، يمكن تفسير هذه الأعمال في سياق نظريتنا الأكثر عمومية.

وتعتبر نظرية السلعتين مفيدةً في تفسير الطبيعة العامة للسياسةِ الخارجيةِ الأمريكية منذ ١٩٩١م، كما أن تطبيق النظرية لاحقاً سيوضح بساطتها وجدواها كأداة. وطبقاً للنظرية، فإن العامل الرئيس الذي يؤثر على السلوك الدولي لدولةٍ ما هو إمكاناتها النسبية. كما تؤثر التفضيلات السياسية للقادة بالتأكيد على السياسات التي تتبناها الدولة، وتوجد بالتأكيد فوارق ما بين إدارتي كلينتون وجورج بوش الابن، ومع ذلك، وعند التركيز فقط على أهم المتغيرات البيئية، وهي القدرات النسبية، وتطبيق النموذج، فإنه يمكننا أن قول الكثير بشأن الميول في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ويوضح الجدول رقم (٣.١) نسبة الناتج المحلي الإجمالي لكل من القوى السبع الكبرى إلى الناتج المحلي الإجمالي المشترك لها جميعاً خلال الفترة من ١٩٨٥م حتى ٢٠٠٣م[٣٧].

وكما يتضح من الجدول فإن الولايات المتحدة كانت الدولةَ الأقوى طوال هذه الفترة. فقد كانت إمكاناتُها بالنسبة لهذه الدول الأقوى آخذةً في التزايد: فقد كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة أقل من ٣٨٪ عام ١٩٨٥م من مجموع الناتج المحلي الإجمالي المشترك للدول السبع الكبار، وارتفع إلى أكثر من ٤٧٪ بحلول عام ٢٠٠٣م[٣٨]. فمن الواضح أنه كان بمقدور الولايات المتحدة أن تعكس التناقص في إمكاناتها النسبية في الفترة ما بين ١٩٤٧م ١٩٨٢م والتي ناقشناها مسبقاً. فالولايات المتحدة أبعد ما تكون عن التدهور في الإمكانات؛ فهي دولةٌ

قوية وتصبح الأقوى من الناحية النسبية. لكن قد تكون الحالة كذلك بأن تتآكل الهيمنةُ الأمريكية في وقت ما في المستقبل. لكن في الوقت الحالي فإن السيطرة الأمريكية لا يمكن إنكارها، ولا يبدو عليها في الوقت الحالي أي مؤشر وشيك للضعف.

الجدول رقم (٣،١). نسبة الناتج المحلي الإجمالي للمشترك GDPs في الدول السبع الكبرى ١٩٨٥ – ٢٠٠٣م.

الدولة	١٩٨٥	١٩٩١	١٩٩٧	٢٠٠٣
الولايات المتحدة	٣٧،٥	٤١،٤	٤٤،١	٤٧،٣
اليابان	٢٦،٣	٢٤،٣	٢٣،١	١٨،٨
ألمانيا	١٢،٧	١٢،٤	١١،٣	١٠،٤
بريطانيا	٦،٠	٧،٢	٧،١	٧،٨
فرنسا	٨،٥	٨،٥	٧،٥	٧،٦
الصين	١،٨	٢،٦	٤،٨	٦،١
روسيا●	٧	٣،٦	٢،٢	١،٩
الإجمالي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٩،٩

● الاتحاد السوفيتي.

وكما لاحظنا أعلاه، فإن نموذج السلعتين لديه تنبؤاتٌ بشأن سلوك الدول القوية متزايدة الإمكانات: فمن المتوقع أن تبذل مثل هذه الدول جهوداً أكبر لتغيير الوضع القائم إلى ما ترغب. كما يجب أن تكون الموارد المخصصة للحفاظ على الوضع القائم متزايدةً كذلك، ولكن ليس بدرجة زيادة الموارد المخصصة للسياساتِ التي تسعى إلى التغيير. ولعل جولةً قصيرة حول السلوك الدولي للولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١م في أربعةِ مجالاتٍ للسياسة الخارجية أن تدعم هذه التوقعات.

فمع زوال الاتحاد السوفيتي، توقع العديد من المراقبين أن يشهدوا تفكك حلف شمال الأطلنطي. فقد كان الهدف

الأساسي من الحلف، بعد كل شيء، هو ردع أي هجوم سوفيتي على أوروبا الغربية، وأن يحقق التوازن مع القوة السوفيتية بشكلٍ عام. فبالنظر إلى التحالفات باعتبارها تجميعاً للإمكانات، وأنها توفر الأمن لجميع أعضائها، يبدو هذا التوقع معقولاً تماماً ويمكن تفهمه. ولكن ليس هذا ما تقوم به التحالفات غير المتكافئة، التي تكون بين قوى كبرى وقوى صغرى، بأي حال، طبقاً لنظرية السلعتين. فالتحالفات غير المتكافئة مثل الناتو هي آليات لاكتساب الحفاظ على الوضع القائم بالنسبة للدول الأقل قوةً، بينما تحظى الدول الأقوى بالتغيير. وبصياغةٍ أبسط، تفوز الدول الأقوى بامتيازاتٍ سياسيةٍ من الدول الأضعف في مقابل توفير الحماية، والحفاظ على الوضع القائم، من التهديدات التي تواجه الأشياء المهمة بالنسبة لها. ويوجد لدى الولايات المتحدة الأسباب الكافية التي تجعلها راغبةً في استمرار حلف الناتو؛ إذ يعد هذا الحلف أحد الأطر السياسية التي يتأتى للولايات المتحدة من خلالها إقناع الدول الأوروبية بشأن القضايا السياسية. والأكثر من ذلك فإنه مع زيادة الإمكانات الأمريكية فإنه كان لنا أن نتوقع سعي الولايات المتحدة لتوسيع حلف الناتو. ويتطلب تكوين واستمرار التحالفات غير المتكافئة (كما سنناقش بالتفصيل في الفصلين الرابع والسابع) توافر الموارد: فالأعضاء الأصغر يريدون الحصول على شيءٍ ما من الدول الأقوى في مقابل تنازلاتهم السياسية، والولايات المتحدة لديها القدرة حالياً على الوفاء بتلك التوقعات. وبإضافة بولندا، وجمهورية التشيك، وبلغاريا، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والتحرك لضم ألبانيا، وكرواتيا، ومقدونيا، يسمح حلف شمال الأطلنطي للولايات المتحدة أن تمارس مزيداً من النفوذ في أوروبا. وبالتحديد، فقد كان للولايات المتحدة ميلٌ لإيجاد مؤسساتٍ ديموقراطيةٍ مستقرة في أوروبا، وعلى المستوى العالمي، وحلف الناتو يوفر للولايات المتحدة أحد السبل للتحرك لإدراك هذا الهدف. ويمكن تحقيق تنسيق السياسات بشأن قضايا أخرى، مثل التكامل الاقتصادي، بسهولةٍ أكبر من خلال تواجد حلف الناتو في أوروبا والمشاركة الواسعة التي يحققها. وبوضوح، لقد كان توسع حلف شمال الأطلنطي متوقعاً من قبل نظرية السلعتين.

وتعتبر المعونات الخارجية مجالاً آخر للسياسةِ الخارجية حيث تؤدي نظرية السلعتين بنا إلى توقع تخصيص المزيد من الموارد. لقد نظرنا إلى تلك السياسةِ باعتبارها موجهةً بالأساس لتحقيق التغيير في سلوك الدول المتلقية للمعونات. وعلى ذلك، يُتوقع أن تزيد الدول التي تنشد تغييراً أكبر من معوناتها الخارجية. وكما توقعنا، زادت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية بدرجةٍ كبيرة. فطبقاً لبيانات البنك الدولي: ارتفعت نسبة المعونات الاقتصادية من حوالي ٠.١٠٪ إلى نحو ٠.١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٣م. وتشير الدلائل السياسية أن الولايات المتحدة تنوي زيادة مساعداتها الخارجية أكثر من ذلك. وقد أشرنا إلى إعلان الرئيس بوش في عام ٢٠٠٢م: أن الولايات المتحدة ستزيد معوناتها الخارجية إلى ثلاثةِ أضعافٍ في المستقبل. ويُتوقع أن تحقق هذه المعونات للولايات المتحدة تنازلاتٍ من الدول المتلقية في إطار الحرب ضد الإرهاب، وجهود

الحد من تهريب المخدرات، والحد من المعوقات التي تحول دون حرية التجارة.

وتمثل المبادرة بإثارة صراع السياسة الثالثة التي تستخدمها الدول الساعية للتغيير. وتتنبأ نظرية السلعتين بوجوب ارتفاع معدل إثارة الولايات المتحدة للصراعات الدولية طوال الفترة منذ عام ١٩٨٥م بينما كانت إمكاناتها آخذةً في التزايد. فقد سجلت قاعدة بيانات النزاعات العسكرية بين الدول MID (٣٩). جميع الحالات منذ سنة ١٨١٦م حتى سنة ٢٠٠١م والتي تضم تهديد دولةٍ باستخدام القوة، أو نشر قواتها، أو باستخدامها القوة ضد دولةٍ أخرى. كما تسجل أيضاً الدولة (أو الجانب، في حالة الأعمال متعددة الأطراف) الذي بادر بإثارة الصراع العسكري. فقد كان الرقم المتوسط لمبادرة الولايات المتحدة بإثارة النزاعات الدولية ١.٦، و٢.٠، و٢.٦، في ثلاث فترات زمنية خمسية تبدأ من ١٩٨٧م حتى ١٩٩١م، ومن ١٩٩٢م حتى ١٩٩٦م، ومن ١٩٩٧م حتى ٢٠٠١م، بالترتيب. وبعبارةٍ أخرى، توجد زيادةٌ واضحة في معدلات الصراعات الدولية التي أثارتها الولايات المتحدة.

وقد تزايد أيضاً تورط الولايات المتحدة في صراعٍ عسكري واسع النطاق، والذي يمثل المجال الرابع للسياسة الخارجية. وقد كان بعض هذه الصراعات قد تم تصميمه بهدف زيادة الحفاظ على الوضع القائم، ونتوقع أن نرى زيادة في سعي الدول التي تصبح أقوى نحو إنتاج السلعتين . فكان القصد من الحرب التي قادتها أمريكا في العراق عام ١٩٩١م والتي أعقبت غزو تلك الدولة للكويت تدعيم الوضع القائم المعترف به دولياً. وكان الكثير من هذه الصراعات واسعة النطاق مصمماً لتغيير العالم بأي كيفية. فعلى مدى أربع سنواتٍ تبدأ من عام ١٩٩٩م، اشتركت الولايات المتحدة في ثلاث عملياتٍ عسكرية ضخمة.

- **الأولى**: قيام الولايات المتحدة مع حلفائها في الناتو بشن حملة لقصف صربيا استمرت لمدة ٧٨ يوماً من عام ١٩٩٩م بشأن الوضع في كوسوفو.

- **والثانية**: قيام الولايات المتحدة، في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠٠١م، بقيادة قوةٍ مؤلفةٍ من خمسة عشرة دولة للهجوم على أفغانستان، مطيحةً بنظام حركة طالبان ومحاولةً العثور على أسامة بن لادن.

- **وأخيراً**: وفي عام ٢٠٠٣م، وبمساعدةٍ كبيرةٍ من بريطانيا العظمى(٤٠)، فقد قامت الولايات المتحدة بغزو العراق للإطاحة بنظام صدام حسين .

كان كل من هذه العمليات مصمماً لإحداث تغييراتٍ ملموسةٍ في الوضع الدولي القائم. فهي تعتبر، بشكل فردي أو كمجموعة من السلوكيات، نمطاً من الأعمال المتوقعة من دولةٍ قوية آخذة في اكتساب مزيدٍ من الإمكانات.

وقد ارتكزت تنبؤاتُ نموذج السلعتين الذي قمنا بوضعه هنا فقط على القدرة النسبية للولايات المتحدة، والزيادات في هذه القدرة دون فعل أي شيءٍ فيما يتعلق برئيس معين للولايات المتحدة أو الحزب الذي ينتمي إليه.

فبينما كانت لدى إدارتا كلينتون وبوش أهدافُ سياسةٍ خارجية مختلفة، إلا أن كليهما نجح في استخدام الزيادة في قدرات الولايات المتحدة سعياً لتحقيق تلك الأهداف. وينبغي، في محاولاتنا للتعرف على الفروق بين الإدارتين، ألا نتجاهل الثوابت العامة. فنظرية السلعتين تقول إن الدول الآخذة قدراتها في الزيادة سوف تسعى لتحقيق تفضيلاتها بنشاطٍ أكبر؛ أياً كانت تلك التفضيلات. ومن الواضح أن كلا الإدارتين قد سعت لتحقيق أهدافها المحددة، سواءً كانت لتحقيق تحولٍ ديموقراطي أكبر، أو لفرضِ عزلةٍ دبلوماسية أكثر اكتمالاً على "دول الشر"، بهمةٍ أكبر؛ وفي بعض الأحيان كان يتم نقد هذا السعي لتحقيق تلك الأهداف بسبب تجاهله لتفضيلات المجتمع الدولي. فقد آثرت إدارة كلينتون، على سبيل المثال، عدم التوقيع على اتفاقية الألغام الأرضية Land Mine عام ١٩٩٧م والتي كانت تمنع استخدام هذه الألغام. وبقيت الولايات المتحدة، ولاتفيا، هما الدولتان فقط من دول الناتو اللتان لم توقعا على الاتفاقية. وفي عام ٢٠٠١م، أعلنت إدارة بوش أنها لن تشارك في مناقشات لتنفيذ برتوكول "كيوتو" Kyoto Protocol عام ١٩٩٧م، وهي الاتفاقية الدولية لتقليل انبعاث الغازات الحرارية والتي يعتقد على نطاق واسع أنها مسؤولةٌ غالباً عن رفع درجة حرارة العالم. كما أن الولايات المتحدة استمرت في حرب العراق في سنة ٢٠٠٣م بالرغم من الانتقادات الدولية واسعة النطاق. كما أن ردود الأفعال الأمريكية على هجمات الحادي عشر من سبتمبر قد أدت عموماً إلى إثارة الكثير من دول العالم.

ومن ثم يتوافق نمط ومضمون السياسة الأمريكية منذ عام ١٩٩١م تماماً مع تنبؤات نظرية السلعتين. فقد كانت قدرات أقوى دولة في العالم آخذةً في التزايد. وتقرر النظرية أنه للمرء أن يتوقع أن يرى تلك الدولة تخصص نسبةً أكبر من مواردها لمحاولة تغيير الوضع القائم. في حين أن بعض النظريات والمناهج الأخرى قد ترى أن الدولة القوية جداً موجهةٌ نحو الحفاظ على الوضع القائم، ومن ثم قد تواجه صعوبةً في تفسير السلوك الأمريكي، بيد أن ذلك السلوك متوافقٌ مع توقعات نظرية السلعتين.

الخاتمـ . . ـة

كان هدفنا في هذا الفصل أن نوضح كيف أن التطبيق البسيط والمباشر لنظرية السلعتين على السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية يمكن أن يؤدي إلى تفسيراتٍ تختلف عن الفهم التقليدي. فنظرية السلعتين هي مدخلٌ عام وتتسم بقابليتها للتعميم. ولتأكيدِ ذلك، فإن النظرية تحدد متغيراتٍ معينة والتي تؤثر على السلوك الدولي، وبالاعتماد على ملاحظاتنا بشأن القيم التي تأخذها هذه المتغيرات يمكننا أن نطرح مقولاتٍ بخصوص السلوكيات المتوقعة. وبمجرد أن تؤدي هذه النظرية مهمتها بالإشارةِ إلى المتغيرات المهمة، مثل القدرة النسبية أو اتجاه تغير هذه القدرة، فإنه يمكننا أن نرى بسهولةٍ أي آثارٍ ينبغي أن تحدث. ويتمثل العمل الذي قمنا به في هذا الفصل في

تطبيق الدروس واسعةِ الأفق المتكشفة من النظرية كي تصبح بمثابة تفسيراتٍ ذائعة، إن لم تكن مقبولةً على المستوى الدولي، للسياسة الخارجية الأمريكية. ولم يكن القصد من هذا الفصل أن نعرض تفسيراً لتاريخ السياسة الخارجية الأمريكية بأكمله من منظور نظرية السلعتين؛ فمثل هذا الجهد يحتاج إلى مجلدات. وبدلاً من ذلك، فقد أردنا فقط توضيح مضامين النظرية بطريقة تبين، كما نأمل، أن تلك المضامين يمكن أن تقود إلى دروس جديدة وذات قيمة.

وتناقش النظرية أن الدول الأقوى هي عموماً الأكثر سعياً للتغيير، وهلم جرا. ومن وجهة النظر هذه، فإن نظرية السلعتين ترى أن الجهودَ الأمريكية في المجال الدولي في فترة ما بعد الحرب موجهةٌ في معظمها لتغيير الوضع الدولي القائم على نحو ما تفضل الولايات المتحدة. وتقدم النظم التي تم إرساؤها في بريتون وودز Bretton Woods عام ١٩٤٤م مثالاً لمحاولات الولايات المتحدة إحداث تغييراتٍ في طريقة عمل النظام الدولي، كما أن محاولة تأسيس نظام غير شيوعي مكتفٍ ذاتياً في فيتنام يعد مثالاً آخر على السلوك الرامي للتغيير. وفي السنوات الحديثة، فإنه لا توجد دولةٌ في العالم فعلت أكثر مما فعلته الولايات المتحدة لتغيير السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للعراق، وكوريا الشمالية، وكوبا. وتتضمن توجهات هذه الدول الثلاث بعض أكثر الفروق وضوحاً بين تفضيلات الولايات المتحدة وبين المخرجات الدولية.

ولا يخضع هذا الفصل نظرية السلعتين للاختبار؛ ولكن سوف نقوم بعمل ذلك في الفصول القادمة وبعد أن نكون قد أوردنا عرضاً شاملاً للنظرية. لقد كان هدفنا أن نبين كيف يمكن استخدام النظرية بطريقةٍ واحدة. وفي الفصل القادم سوف نطبق نظرية السلعتين على قرارين معينين غير معروفين جيداً (على الأقل بالنسبة للجمهور الأمريكي)، وهما:

١- قرار البولشفيك بقبول معاهدة برست ليتوفسك (Brest –litovsk)، الذي أنهى مشاركة روسيا في الحرب العالمية الأولى.

٢- وقرار نيوزلندا بأن تطلب من الولايات المتحدة التحقق من أن القطع البحرية الخاصة بها لا تحمل أسلحةً نوويةً أثناء مرورها بالمياه النيوزيلندية.

كما سنستخدم نظرية السلعتين في تحليل السلوك الدولي للصين منذ ١٩٤٩م بطريقةٍ كميةٍ وبالغة الدقة. ومن ثم، يهدف الفصل القادم، شأن الفصل الحالي، لإيضاح المدى الواسع لإمكانية استخدام نظرية السلعتين.

الهوامش

(١) فقدت الولايات المتحدة ٤٠٠,٠٠٠ شخص في الحرب، بما يعادل ٢٪ من إجمالي ضحايا الاتحاد السوفيتي.

(٢) طور مشروع متلازمات الحرب Correlates of War Project مؤشراً للقوة النسبية للدول وهو عبارة عن مقياس مؤلف من ستةٍ من المؤشرات المعبرة عن إمكاناتٍ مختلفة. ويوفر سجل الدولة الشامل ما يعتبر بالأساس نسبة الإمكانات التي تمتلكها داخل النظام الدولي. وطبقاً لهذه

البيانات، وفي عام ١٩٤٦م امتلكت الولايات المتحدة ٣٥.٤٪ من الإمكانات العالمية، ولتتمتع بهيمنة أعظم مما كانت لبريطانيا أثناء القرن التاسع عشر. والتي بلغت القيمة الأعلى لها في عام ١٨٥٤م مسجلة ٣٢.٣٪. انظر:

.- James T. Patterson; *Great Expectations: The United States, 1945-1975*, (Oxford, Oxford University Press, 1996), p 16.

(٣) .Thomas Bailey; *A Diplomatic History of the American People*; (New York, Appleton-Century-Crofts, 1964)

- John Spanier; *American Foreign Policy since World War II*, (Washington, DC, Congressional Quarterly Press, 12th Ed., 1991). And:

.- Stephen Ambrose; *Rise to Globalism*, (New York: Penguin Books, 7th Ed, 1993)

(٤) حول "دروس" الحرب العالمية الثانية انظر:

- Edward A. Kolodziej; *The Uncommon Defense and Congress, 1945-1963*, (Columbus, Ohio State University Press, 1966). And:
- Richard E.Neustadt, and Ernest R. May; *Thinking in Time: The Uses of History for Decision Makers*, (New York, Free Press, 1986).

(٥) Michael. Roskin; "From Pearl Harbor to Vietnam: Shifting Generational Paradigms and Foreign Policy", *Political Science Quarterly*, Vol. 89 (1974), PP. 563-588.

- Ole Holsti, and James Rosenau; American *Leadership in World Affairs*, (Boston, Allen and Unwin, 1984).
- I. M. Destler, Leslie Gelb, and Anthony Lake; *Our Own Worst Enemy: The Unmaking of American Foreign Policy*, (New York, Simon and Schuster, 1984).
- Anna Kasten Nelson; "John Foster Dulles and the Bipartisan Congress", *Political Science Quarterly*, Vol. 102 (1987), PP. 43-64.
- Charles W. Kegley, and Eugene R. Wittkopf; *American Foreign* Policy: *Pattern and Process*, (New York: St Martin's, 4th Ed., 1991).

ويلاحظ ميلانسون Melanson أنه "منذ أواخر الأربعينيات حتى منتصف الستينيات قدم الرؤساء سياساتٍ خارجيةً تتمتع، وبوضوح، بتأييدٍ جوهري من قِبل النخبة والجماهير"

Richard Melanson; *Reconstructing Consensus*, (New York, St. Martin's Press, 1991), P. 2.

ولكنه ينبه إلى أن التوافق بين الحزبين كان أمراً مبالغاً فيه. واستنتج أن نيوستادت وماي على سبيل المثال، قد وجدا "توافقاً تاماً قائماً على الجدل الحر والنقد القاسي والالتزام الحزبي بشأن فقدان الصين، والتمركز طويل الأجل للقوات في أوروبا، وقرار وقف إطلاق النار في كوريا، وما إذا كان من الواجب المخاطرة بخوض غمار حربٍ أخرى من اجل دين بيان فو Dien Bien Phu، وكويموي، أو الماتسوس Matsus". انظر:

& P. 29. - Neustadt and May; Op. Cit., PP. 258-59

وقد استنتج ليك ودستلر وجيلب Destler, Gelb, and Lake أن السياسة الخارجية ليست محصنةً إزاء الجدل السياسي: "فقد كانت الحرب الكورية وانحسار النفوذ السوفيتي في أوروبا المقولتين الكبيرتين في حملة آيزنهاور عام ١٩٥٢م... وقد حاول ستيفنسون Stevenson أن يجعل من السياسة الخارجية قضيةً رئيسيةً في حملة ١٩٥٦م، وقد نجح السيد كينيدي في القيام بذلك في عام ١٩٦٠م" ومع ذلك، فقد استنتجوا أنه "على حين أن السياسة كانت دوماً متواجدةً، فإنها كانت تتسم بالاعتدال بفعل التوافق القريب بين النخبة والرأي العام"

.- Destler, Gelb, and Lake; Op. Cit., P. 17

ولم تكن "النزعة الكبيرة نحو المركزية والالتزام بالأغلبية" المسيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية والمتطرفين إيديولوجياً قويةً من الناحية السياسية. وقد استطاع ميلانسون Melanson في رؤيته لجدل مرحلة ما بعد الحرب، أن يسجل سبعة جوانب "للتوافق بشأن السياسة" والمتعلقة بـ"مجموعة المكونات الأساسية بشأن طبيعة النظام الدولي، واحتياجات الأمن الأمريكي، والتوجه المناسب للأمة إزاء العالم"

.- Malenson; Op. Cit, P. 4

وربما لم ينسحب التوافق بشأن السياسة الخارجية على كل قضيةٍ كانت تواجه الولايات المتحدة، ولكنه كان واقعاً. ومن ثم ينصرف تأكيدنا، بالطبع، إلى التفسير التقليدي للسياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب، وبقدرٍ أقل إلى قضية ما إذا كان التوافق المدرك قد وجد بالفعل أم لا.

(٦) لم يكن هناك، بالطبع، إجماعٌ في الرأي بشأن الطبيعة التوسعية للسياسة الخارجية السوفيتية، ولا بشأن دور الإيديولوجية في تحديد =

= أفعال الاتحاد السوفيتي. وقد كانت الجدالات حول هذه النقاط طويلةً ومسهبة. وكمثال على هذه المناقشات انظر:

- Marshall Shulman; *Stalin's Foreign Policy Reappraised,* (New York, Atheneum. Signorino, 1965).
- William Zimmerman; *Soviet Perspectives on International Relations,* (Princeton, Princeton University Press, 1969).
- Charles Gati (Ed.): *Caging the Bear,* (Indianapolis, Bobbs-Merrill, 1974).
- William Taubman; *Stalin's American Policy,* (New York, W. W. Norton, 1982).
Adam Ulam; *Dangerous Relations,* (New York, Oxford University Press, 1983). And:
- Stephen Cohen; *Sovieticus,* (New York, W. W. Norton, 1985).

- ولمناقشة دور الاتحاد السوفيتي في السياسة الخارجية الأمريكية، انظر أيضاً:

- John Lewis Gaddis; *The Long Peace,* (New York, Oxford University Press, 1987)
- Kasten Nelson; Op. Cit.
- Henry A. Kissinger; *Diplomacy,* (New York, Simon and Schuster, 1994). And:
- Martin McCauley; *The Origins of the Cold War, 1941-1948,* (New York, Longman, 2nd Ed., 1995).

(٧) تشمل الأعمال التحذيرية والتمثيلية بشأن موضوع الأسلحة النووية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية:

- Bernard Brodie (Ed.); *The Absolute Weapon,* (New York, Harcourt Brace, 1946).
- Bernard Brodie; *Strategy in the Missile Age,* (Princeton, Princeton University Press, 1959).
- Herman Kahn; On *Thermonuclear War,* (Princeton, Princeton University Press, 1960).
- Glenn H. Snyder; *Deterrence and Defense,* (Princeton, Princeton University Press, 1961).
- Aaron Friedberg; "A History of U.S. Strategic 'Doctrine' 1945 to 1980", *Journal of Strategic Studies,* Vol. 3 (1980), PP. 37-71.
- Michael Mandelbaum; *The Nuclear Revolution,* (New York, Cambridge University Press, 1981).
- Lawrence Freedman; *The Evolution of Nuclear Strategy,* (New York, St. Martins, 1982). And:
- Ruben Jervis; *The Illogic of American Nuclear Strategy,* (Ithaca, Cornell University Press, 1984).
- Ruben Jervis; *The Meaning of the Nuclear Revolution,* (Ithaca, Cornell University Press, 1989).

(٨) Ole Holsti, and James Rosenau; "Vietnam, Consensus and the Belief Systems of American Leaders", *World Politics,* Vol. 32 (1979), PP. I-56.

- Michael Maggiotton and Eugene Wittkopf; "American Public Attitudes toward Foreign Policy", *International Studies Quarterly,* Vol. 25 (1981), PP. 601-631.
- John Rourke; *Congress and the Presidency* in *U.S. Foreign Policy Making,* (Boulder, CO: Westview Press, 1983).
- James M. McCormick, and Eugene Wittkopf; "Bipartisanship, Partisanship, and Ideology in Congressional-Executive Foreign Policy Relations, 1947-1988", *Journal of Politics,* Vol. 52 (1990), PP. 1077-1100. And:
- Bruce Jettleson; The Pretty Prudent Public: Post Post-Vietnam American Opinion on the Use of Military Force, *International Studies Quarterly,* Vol. 36 (1992), PP. 49-74.

(٩) Destler, Gelb, and Lake; Op. Cit., P. 28.

- وبوضوح، يعتقد هؤلاء الباحثون والممارسون البارزون أن التوافق والاستقرار الناتج خلال معظم سنوات الحرب الباردة كان مُفضلاً لعدم الاتساق الذي ينجم عن تسييس السياسة الخارجية.

(١٠) نحن لا نصمم على أن الولايات المتحدة قد اهتمت بالهدفين / السلعتين بشكلٍ متساوٍ طوال فترة ما بعد الحرب؛ كما يفترض التصوير الوارد بالشكل. ومن الممكن أنه طوال الفترة كان لدى الولايات المتحدة تفضيلاً نسبياً أكبر للتغيير، أو للحفاظ، مما صورنا في الشكل. وفي كلتا هاتين الحالتين، سوف تتخذ نقطة التماس بين الخط البياني ومنحنى حدّ إمكانيات الإنتاج موضعاً مختلفاً في كل مرة، إما إلى أعلى وإلى اليسار لو أن الولايات المتحدة كانت أكثر سعياً للحفاظ على الوضع القائم مما صورناها، وإما إلى أسفل وإلى اليمين لو أن الولايات المتحدة كانت أكثر سعياً للتغيير مما افترضنا. ويمكن أيضاً أن تكون التفضيلات النسبية لهذه السلع قد تغيرت لا أن تكون قد بقيت ثابتةً على حالها كما أوضحنا. وعلى سبيل المثال، قد تؤدي تغييراتٌ في الإدارة، أو التهديد بانهيار اقتصادي لحليف وثيق، بالولايات المتحدة أن تؤكد على سلعةٍ على حساب الأخرى لفترةٍ قصيرة من الزمن. وهدفنا أن نعرض التوقعات العامة المستمدة من النظرية التي تحول دون التركيز على بعض الأمور الغريبة عن نموذجنا.

(١١) Anthony H. Cordesman; *Trends in U.S. Defense Spending, Procurement, and' Readiness,* (Washington, DC, Center for Strategic and International Studies, 1998).

(١٢) يقدم بات ريجان Pat Reagan مقالاً مهماً حول "لعب الحرب - War Toys" والذي يوفر منهجاً أكاديمياً ممتازاً لقياس أثر زيادة النزعة العسكرية للمجتمع الأمريكي.

(١٣) Robert D. Schulzinger; *American Diplomacy in the Twentieth Century,* (New York, Oxford University Press, 1984).

- Geir Lundestad; *The American "Empire",* (Oxford, Oxford University Press, 1990).
- Loch K. Johnson; *America as a World Power,* (New York, McGraw-Hill, 1991).
- Ambrose; Op. Cit.

(١٤) .Gabriel Almond; *The American People and Foreign Policy*, (New York, Praeger, 1960)

- William Caspary; "The 'Mood Theory: A Study of Public Opinion and Foreign Policy", *American Political Science Review*, Vol. 64 (1970), PP. 536-547.
- Frank Klingberg; *Cyclical Trends in American Foreign Policy Moods*, (New York, University Press of America, 1983).
- Destler, Gelb and Lake; Op. Cit.
- Holsti and Rosenau; Op. Cit.
- Melanson; Op. Cit.

(١٥) Paul Kennedy; *The Rise and Pall of Great Powers*, (New York, Random House, 1987).

- Warren Cohen; *Cambridge History of American Foreign Relations: American in the Age of Soviet Power 1945-1991*, (Cambridge, Cambridge University Press, Vol. 4, 1993).

(١٦) John Franklin Campbell; *The Foreign Affairs Fudge Factory*, (New York, Basic Books, 1971).

(١٧). Walter Millis; *Arms and the State: Civil-Military Elements in National Policy*, (New York, Twentieth Century Fund, 1958)

- Samuel P. Huntington; *The Common Defense: Strategic Programs in National Politics*, (New York, Columbia University Press, 1961). And:
- Warner R. Schilling, Paul Y. Hammond, and Glenn H. Snyder; *Strategy, Politics, and Defense Budgets*, (New York, Columbia University Press, 1962).

(١٨) لمناقشة نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية CIA، انظر:

- John Ranelagh; *CIA: A History*, (London, BBC Books, 1992).
- Melvyn Leffler; A *Preponderance of Power*, (Stanford, Stanford University Press, 1992).
- H. W. Brands; *The Devil We Knew: Americans and the Cold War*, (New York, Oxford University Press, 1993).
- Michael Warner (Ed.); *CIA Cold War Records: The CIA under Harry Truman*, (Washington, DC, CIA History Staff, Center for the Study of Intelligence, 1994). And:
- Christopher Andrews; *For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush*, (New .York, Harper Perennial, 1995)

(١٩) استنتج ليفلر Leffler أن مؤيدي استقلال القوات الجوية قد بدأوا الدفع في سبيل تواجدٍ أمريكي مستمرٍ في غربي المحيط الهادي في مطلع عام ١٩٤٣م. وقد استخدمت الدروس المستفادة من الحربين العالميتين لدعم مقولات استقلال وتقوية القوات الجوية بدرجةٍ كبيرة. انظر:

- Leffler Op. Cit., P. 56

.- C. Joseph Bernardo, and Eugene H. Bacon; *American Military Policy*, (Harrisburg, PA, Military Service Publishing, 1955)

- Demetrios Caraley; *The Politics of Military Unification*, (New York, Columbia University Press, 1966). And:
- Harry R. Borowski; *A Hollow Threat: Strategic Air Power and Containment before Korea*, (Westport. CT, Greenwood, 1982).

وبينما ارتكز عددٌ من الدوافع على الاهتمام بأن السكان المدنيين سيكونون في خطرٍ في الحروب المقبلة، وقد رأى صناع القرار أيضاً أن القوات الجوية المنتشرة على نطاقٍ واسع تمثل سبيلاً فعالاً لممارسة النفوذ الأمريكي. انظر أيضاً:

- . Brodie; Op. Cit.

(٢٠) تم توجيه عشرة مليارات دولار تناهز حجم الزيادة السنوية في ميزانية الدفاع الأمريكية خلال ٢٠١٠م ليتم تخصيصها إلى ١٪ زيادة سنوية مفترضة في مخصصات الرعاية الصحية العسكرية لكل شخص وزيادات ثانوية في جوانب أخرى تتعلق بعمليات وزارة الدفاع "البنتاجون" وميزانية الصيانة. انظر:

.- Michael E. O'Hanlon; *Defense Policy Choices for the Bush Administration, 2001-2005*, (Washington, DC, Brookings, 2001), P. 16

(٢١) J. Bradford De Long, and Barry Eichengreen; *The Marshall Plan: History's Most Successful Structural Adjustment Program*, (Cambridge, MA, National Bureau of Economic Research: Working Paper No. 3899, 1991), PP. 49-50.

(٢٢) Ibid, P. 54.

(٢٣) Michael J. Hogan; "European Integration and German Reintegration: Marshall Planners and the Search for Recovery and Security in .Western Europe", In: Charles Maier and Gunter Bischof (Ed.); *The Marshall Plan and Germany*, (New York, Berg, 1991), P. 116

(٢٤) Michael F Hohan; *The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe. 1947-1952*; (Cambridge, Cambridge .University Press, 1987), P. 26

(٢٥) Ibid; P. 54.

(٢٦) نحن لا نرغب في تجاهل العلاقة بين خطة مارشال وتشكيل حلف شمال الأطلسي NATO في ١٩٤٩م. فقد ربط كلاهما أوروبا بالولايات المتحدة بشكلٍ وثيق، وساعدا في تحقيق تفضيلات الأخيرة فيما يتصل بالسياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وقد قدم لاثام Latham 2001 مناقشةً ممتازة لدور الناتو في إضفاء الطابع المؤسسي على التغييرات المتحققة من خلال خطة مارشال.

- Robert Latham; "Cooperation and Community in Europe: What the Marshall Plan Proposed, NATO Disposed", In: Martin Schain (Ed.); *The Marshall Plan: Fifty Years After,* (New York, Palgrave, 2001), PP. 61-90.

(٢٧) Matthias Kipping, and Ove Bjarnar (Eds.); *The Americanization of European Business: The Marshall Plan and the Transfer of US. Management Models,* (New York, Routledge, 1998).

(٢٨) لرؤيةٍ أقل وردية بشأن نجاح مجتمع الأعمال الأمريكي في إصلاح نظرائهم من الجانب الأوروبي انظر:

- Jacqueline McGlade; "A Single Path for European Recovery? American Business Debates and Conflicts over the Marshall Plan", In: Martin Schain (Ed.); *Marshall Plan: Fifty Years After,* (New York, Palgrave, 2001), PP. 185-204.

(*) من الواضح أن المؤلفين يستخدمان مصطلحي النظرية والنموذج بشكلٍ مترادف، وبدون أي تمييز.

(٢٩) Robert Harkavy E.; *Great Power Competition for Overseas Bases: The Geopolitics of access Diplomacy,* (New York, Pergarmon, 1982).

- Lundestad; Op. Cit.

(٣٠) لمناقشة استخدامات الولايات المتحدة للقوة، انظر:

.- Barry Blechman, and Stephen Kaplan; *Force without War*, (Washington, DC, Brookings, 1978)

(٣١) لم يكن ليفلر يفكر في التغيير والحفاظ على الوضع القائم حينما كتب هذا، وقد يرفض التفرقة التي نرسمها. ويبدو جلياً من هذا الاقتباس، على أي حال، أن التفرقة موجودة. فقد قُصد بالسياسة الأمريكية أن تحمي ما كانت تتمتع به بالفعل، وأن تغير أشياء لتصبح أفضل.

(٣٢) .Alexander De Conde; *A History of American Foreign Policy*, (New York, Charles Scribner's Sons, 1963)

(٣٣) .Jack Snyder; *Myths of Empire,* (Ithaca, Cornell University Press, 1991), P. 257

(٣٤) T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "Room to Move: Security, Proaction, and Institutions in Foreign-Policy Decision making", In: Randolph Siverson (Ed.); *Strategic Politicians, Institutions, and Foreign Policy,* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1998), PP. 193-220.

(٣٥) Kennan; *Realities of American Foreign Policy* , Op. Cit.

- Morgenthau; *In Defense of the National Interest,* Op. Cit.
- Morgenthau; "Another 'Great Debate: Op. Cit.

(٣٦) -Morgenthau; *Vietnam and the United States*, Op. Cit.

- David Myers; *George Kennan and the Dilemmas of U.S. Foreign Policy,* (New York, Oxford University Press, 1988).

(٣٧) البيانات مأخوذة من البنك الدولي وهي متاحة على:

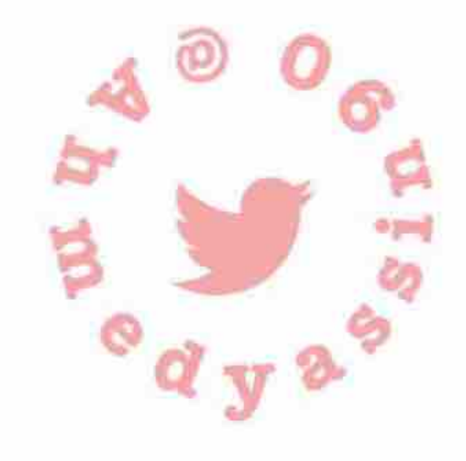
- www.devdata.worldbank.org/dataonline

(٣٨) يوضح الفحص الدقيق من خلال المقارنات الثنائية زيادةً أكبر: ففي ١٩٨٥م كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة أكبر من نظيره الياباني بنسبة ٤٣٪؛ وبحلول عام ٢٠٠٣م كانت هذه النسبة قد بلغت ١٥٢٪. وفي عام ١٩٨٥م كان الناتج المحلي الأمريكي يعادل تقريباً الناتج المحلي المشترك للدولتين التاليتين لها في الترتيب، وبحلول عام ٢٠٠٣م أصبح أكبر من الناتج المحلي المشترك للدول الأربع التالية.

(٣٩) Daniel Jones, Stuart A. Bremer, and J. David Singer; "Militarized Interstate Disputes, 1816-1992: Rationale, Coding Rules, and Empirical Patterns", *Conflict Management and Peace Science,* Vol. 15 (1996), PP. 163-213.

- Faten Ghosn, Glenn Palmer, and Stuart A. Bremen; "The MID3 Data Set, 1993-2001: Procedures, Coding Rules, and Description", *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 21, No. 2 (2004), PP. 133-154.

(٤٠) شاركت قوات من أستراليا وبولندا أيضاً في الغزو. وقد لعبت القوات البحرية من استراليا والدنمارك وأسبانيا أدواراً أصغر لدعم العملية.


@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

ثلاثة تطبيقات لنظرية السلعتين

Three Applications of The Two-Good Theory

إحدى مزايا أي نظريةٍ عامةٍ للسياسة الخارجية أنها يمكن، وينبغي، أن تُطبَّق على نطاقٍ واسع. ولأنها تتسم بالعمومية، توجد بعض القيود القليلة على النظرية. فهي لا تشرح، على سبيل المثال، سلوك الصراع للدول فقط أو أشكال معوناتها الخارجية، أو كيفية تغيير السياسة الخارجية بفعل العضوية في تحالفٍ جديد. فالقيود التي نحتاج لوضعها على موقف ما، قبل أن نستطيع تطبيق النظرية بهدف فهم السياسة الخارجية لدولة، هي قيودٌ قليلة. وبالفعل، فبينما تطور النموذج الخاص بنا بشكلٍ كبير ليسمح بتفسير السلوك الدولي، إلا أننا نعتقد أن نظرية السلعتين قد تكون مفيدةً في فهم السلوك السياسي فيما هو أبعد من العلاقات الدولية.

ويمكن تحليل قرارات قضاة الاستئناف مثلاً من خلال نظرية السلعتين. حيث يتأثر القضاةُ بصفةٍ عامة بدافعين بارزين:

أولاً: يوجد دافع قوي لدى القضاة لاتباع الحوادث السابقة في قراراتهم، استرشاداً بالقرارات المشابهة والقابلةِ للتطبيق والتي تم التوصل إليها في الماضي. وباتباع تلك السوابق، يقلل القضاة من احتمال سقوط قراراتهم، بمعنى أنهم يلعبون على المضمون ويحمون الفهم المستقر للقانون.

ثانياً: يوجد، على أي حال، دافعٌ لدى القضاة لتطبيق القانون تحقيقاً للعدالة، وكل قاضٍ يتفهم ذلك المفهوم، بأي كيفية.

وبعبارةٍ أخرى، قد يستخدم القضاة القانون ومراكزهم الوظيفية لجعل العالم مكاناً أفضل. ولتحقيقِ ذلك، يجب طبعاً أن يتوخى القضاة الحرص، في تحديد فهمهم الجديد للقانون بعناية، لكي يتمكن هذا التكييف القانوني من الصمود أمام تدقيق الزملاء الأعلى وظيفياً. وفي رؤيتنا الخاصة بالسياسة، فإن أول نوعٍ من أنواع السلوك هو سلوك "الحفاظ على الوضع القائم"، وغالباً، فإن جميع القضاة الذين يتبعون السوابق من الأحكام، دائماً ما يحمون بعض ملامح الوضع القائم الذي يجدونه جذاباً. وباستخدام مصطلحاتنا، يهدف الدافع الثاني إلى "التغيير"،

والقضاة يحدثون التغييرات المرغوبة في جزءٍ من العالم القانوني، والاجتماعي، والسياسي حينما يحاولون تأسيس تكييفاتٍ قانونية جديدة.

ونركز هنا، بالطبع، على السياسية الخارجية وكيفية تفسير نظريتنا العامة لمختلف الظواهر الدولية. وبما أن تطبيقات النظرية واسعة، لذا يجب علينا أن نتمكن من تطبيقها لشرح مدى واسع من السلوك، وسوف ننظر هنا إلى ثلاثة أمثلةٍ مختلفة لسلوك السياسة الخارجية. وقد تم اختيار الأمثلة عمداً لتكون أقل عموميةً ولكي توضح قوة نموذج السلعتين بشكل أفضل:

أولاً: سوف ننظر في البداية إلى القرار الروسي بقبول معاهدة "برست – ليتوفسك" والتي أنهت مشاركة روسيا في الحرب العالميةِ الأولى، رغم أن المعاهدة قد احتوت على شروطٍ ألمانيةٍ قاسية. فقد كانت المعاهدة تتطلب من روسيا التخلي عن ثلث قدرتها الصناعية تقريباً، وحوالي ٢٥٪ من عدد سكانها، في مقابل إنهاءٍ فوري للأعمال العدائية. كانت الشروط قاسيةً جداً لدرجة أن البولشيفيك تجادلوا بشكلٍ مكثف وحاد قبل قبولها. وسوف يكون النموذج الخاص بنا مفيداً في شرح القرار وفي استنباط مواطن النزاع في هذا الجدال.

ثانياً: سوف نحقق في سلوك نيوزلندا تجاه الولايات المتحدة في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين والخاص بزيارة البوارج الحديثة الأمريكية لموانئ نيوزلندا. حيث أرادت الأخيرة تأكيداً بأن أي بوارج حربية تزورها لا تحمل أسلحةً نووية. ولم تكن الولايات المتحدة راغبةً في تقديم مثل هذا التأكيد، وفي أعقاب بعض المفاوضات سحبت الولايات المتحدة الضمانات الأمنية من نيوزلندا، وبالأساس فقد أخرجت نيوزلندا من حلف آنزوس ANZUS. ونادراً ما يحدث في العلاقات الدولية أن تقدم الدول الصغرى مثل هذه الطلبات القوية للحلفاء الأكبر لدرجة أن تنهي الدولة الأكبر التحالف، خصوصاً عندما تظل الدولتان في حالةٍ تتسم أساساً بالصداقة تجاه بعضهما بعضاً، مثلما كانت العلاقات بين الولايات المتحدة ونيوزلندا. وسوف تساعد نظريتنا في فهم هذا السلوك الغريب.

ثالثاً: نقوم بتطبيق النموذج على السياسةِ الخارجيةِ الصينية منذ عام ١٩٤٩م. وتُعزى الدوافع الكامنة وراء سلوك الجمهورية الشعبية إلى أشياءٍ متعددة، والكثير منها مرجعه خصوصية الموقف أو التجربة التاريخية، والثقافية، أو الإيديولوجية، الصينية. فنحن نريد أن نوضح أنه على حين أن الصين متفردةٌ في بعض الجوانب، إلا أن سياستها الخارجية متوافقةٌ مع الكثير من الدول الأخرى، كما أنها تتماشى مع توقعات نموذجنا. وقد تسهم معرفة ماركس Marx، ولينينLenin، وماوتسي تونج Mao Tse-tung، بالتأكيد في فهم السلوك الصيني تماماً، وقد تقدم الخبرات السياسية الثورية للصين منذ عام ١٩٤٩م بالفعل تفسيراً فعالاً للكثير من جوانب سلوكها في السياسة الخارجية. كما أن الخبرات الصينية مع القوى الغربية خلال القرن التاسع عشر، عندما قسمت الدول الاستعمارية أجزاءً كبيرة من الدولة فيما بينها، يمكن أن تفيد في تحقيق نظرةٍ ثاقبةٍ إلى قلق الصين بشأن الغرب؛ وقد يضيف فهم البناء

الاجتماعي للصين نكهةً خاصةً لأي تحليلٍ لأعمال الدولة. ونقصد بتطبيق نظريتنا على الصين أن نوضح كيف يمكن لتطبيق نظريةٍ عامةٍ للسياسة الخارجية حتى على دولٍ بمثل تلك الخصائص والخبرات المتميزة مثل الصين أن يكون مفيداً.

ويقصد بالتطبيق الثالث توضيح كيفية استخدام النظرية لتفسير أنماطٍ كثيرةٍ لسلوك السياسة الخارجية بنفس قدرتها على تفسير قراراتٍ معينة. وخلافاً لنظرتنا النوعية للسياسةِ الخارجيةِ الأمريكية في الفصل الثالث، يوفر هذا التحليل للسياسةِ للخارجيةِ الصينية اختباراتٍ كميةٍ لفروضٍ متعددة. ومن الغريب في أعمال بهذه الطبيعة أن تضع تحليلاً كمياً لسلوك السياسة الخارجية لدولةٍ واحدةٍ بعد دراسة حالتين لقراراتٍ غريبة. ونحن نصنع هذا المزيج الغريب عمداً لإبراز الطبيعة المتباينة للظاهرة التي يمكن أن نتناولها ونفسرها باستخدام نظرية السلعتين.

لقد اخترنا هذه الحالات الثلاث لأنها تمثل خليطاً مرغوباً لعدد من الأبعاد...

أولاً: أن هذه الحالات ترصد تبايناً في المتغير التابع: ويشمل قرار دولةٍ بالسعي إلى تحقيق مزيد من التغييرات، وتزايد رغبة دولةٍ في "الحفاظ على الوضع القائم"، ومحاولة دولةٍ أن تزيد من الاثنين معاً بمرور الوقت.

ثانياً: أن الدول التي تم تحليلها لديها نظمٌ سياسيةٌ مختلفة: فنيوزلندا دولةٌ ديمقراطيةٌ برلمانية؛ وروسيا السوفيتية كانت دولةً ديكتاتورية تحاول البقاء في خضم الثورة؛ وأصبحت الصين دولةً ديكتاتورية مستقرة.

ثالثاً: أن التهديد المفروض على هذه الدول شديد التباين: ففي مطلع الثمانينيات من القرن العشرين واجهت نيوزلندا الصين والاتحاد السوفيتي الأقل عدوانية؛ أما بقاء روسيا السوفيتية في عام ١٩١٨م فلم يكن مؤكداً؛ والجمهورية الشعبية انتقلت من حالة تهدد وجودها إلى أن صارت مستقرةً ومقبولةً كعضوٍ في المجتمع الدولي.

وأخيراً: فإن القدرات القومية لتلك الدول كانت تتغير بطرقٍ مختلفة: حيث كانت قوة نيوزلندا مستقرةً نسبياً، وروسيا كانت تفقد قدرتها بسرعةٍ نتيجةَ حربها ضد ألمانيا؛ أما الصين فقد مرت قدراتها بعدة تقلباتٍ منذ ١٩٤٩م.

ودعونا ننتقل الآن إلى حالتنا الأولى، وهي قرار البولشيفيك بقبول شروط ألمانيا في معاهدة برست-ليتوفسك عام ١٩١٨م.

معاهدة برست – ليتوفسك

في ١٨ يناير ١٩١٨م، قدم المفاوضون الألمان لنظرائهم الروس المجموعة النهائية للطلبات التي يجب أن تشملها معاهدة برست- ليتوفسك، لإنهاء الحرب رسمياً بين البلدين[1]. كانت الطلباتُ الألمانية متطرفةً وتشمل

استقلال أجزاءٍ ضخمةٍ من غربي روسيا، متضمنةً الأجزاء الشرقية من بولندا، ومعظم أراضي أوكرانيا، وكورلاند Courland (أو معظم ما يعرف اليوم بلاتفيا). وأحدثت الشروط الألمانية جدلاً داخل القيادة البولشفية عما إذا كان قبول "السلام البائس"، كما اقترح لينين، خياراً أفضل من استمرار الحرب، طبقاً لموقف اليسار الشيوعي، أو اتباع سياسة اللا حرب واللا سلم، بحسب اقتراح تروتسكي Trotsky. وقد كان لكل موقفٍ معتقداتٌ واضحةٌ بخصوص قيمة حماية الوضع القائم وبشأن القيمة الخاصة بتعزيز أهداف الثورة، التي كانت ستغير بشكلٍ كبير أجزاءً من الوضع الدولي القائم. وبالفعل، وافقت روسيا على الشروط الألمانية وقبلت واحدةً من أصعب التسويات السلمية في التاريخ الحديث. لكن لماذا توافق قوة عظمى أن تتنازل بهذا القدر الكبير؟، ولماذا لم تسع لإيجاد بدائل لقبول الطلبات؟ يمكن تفهم الجدل داخل تدرج السلطة البولشيفية حول معاهدت برست- ليتوفسك من خلال نظريتنا العامة، وتوضح المناقشات الكثير من جوانب نموذجنا.

يمكن عرض الموقف السياسي والعسكري السابق على المعاهدة بإيجازٍ سريع. فلو نحينا ألمانيا جانباً، فربما لم تكن ثمة دولةٌ أكثر تأثراً بتجربة الحرب العالمية الأولى من روسيا. فبعد دخول الحرب تأييداً لصربيا في عام ١٩١٤م، قتل حوالي ١,٧ مليون جندي روسي في المعارك، وهذا العدد أكبرُ من نظيره لأي دولةٍ أخرى، فيما عدا ألمانيا التي فقدت ١,٨ مليون قتيل في القتال. كما أصيب خمسة ملايين جندي روسي آخرون بجروح. وبلغ عدد القتلى المدنيين حوالي مليونين، الأغلبية منهم كان نتيجةً للمرض والجوع[٢]. وفي مارس ١٩١٧م، تمت الإطاحة بالقيصر الروسي نيكولاس الثاني Tsar Nicholas II، وانتهت السلالة الحاكمة لأسرة رومانوف التي قادت روسيا منذ عام ١٦١٣م. وبحلول نوفمبر، فرض حزب البولشفيك الشيوعي درجةً معتدلةً من السيطرة، وبعد دمج وتعزيز السلطة في إطار حربٍ أهليةٍ دامية وطويلة، ظل في السلطة حتى عام ١٩٩١م.

وبعد الإطاحة بالقيصر، واجهت الحكومة المؤقتة بقيادة كيرنيسكي Kenesky موقفاً سياسياً صعباً للغاية على الصعيد الداخلي، وموقفاً عسكرياً يزداد سوءً بشكلٍ سريع، بسبب المجالس حديثةِ النشأةِ الخاصةِ بالعمالِ والجنود، أي الوحدات التنظيمية المسماة بالسوفيتات Soviet، والتي نازعت الحكومةَ على السلطة. ومع ذلك، قررت حكومة كيرنيسكي أن تلتزم بما رأت أنه يمثل التزاماتٍ دولية تجاه الحلفاء الغربيين وأن تستمر في جهود الحرب الروسية. حيث قامت بشن هجوم ناجح جزئياً ضد القوات الألمانية في يوليو ومع ذلك سرعان ما تحول ذلك الهجوم إلى هزيمةٍ منكرة.

وفي نفس الوقت قررت ألمانيا أن الحرب في الغرب لا يمكن الانتصار فيها دون عملية ضبط كبيرة للموقف العسكري على الجهة الشرقية. تبنت ألمانيا خطة "شليفن"Schlieffen المضادة. تلك الخطة التي استخدمت عام ١٩١٤م لبدءِ الحرب، كانت تهدف إلى تجنب الحربِ على جبهتين عن طريق هزيمة فرنسا أولاً ثم تحريك القوات

الألمانية إلى الحدود الروسية. وبحلول عام ١٩١٧م، تحققت مخاوف ألمانيا من الحرب على جهتين بالكامل. وحينئذٍ، قررت ألمانيا إخراج روسيا من الحرب. وإذا أمكن تطبيق ذلك سوف تستطيع ألمانيا أن تحرك أعداداً ضخمة من جنودها إلى الجهةِ الغربية، وأصبح تحقيق هذا هو الهدف العسكري الألماني الأكبر. وبعد أن صدت الهجوم الروسي في يوليو أصبح الجيش الألماني في وضع تأهبٍ لمهاجمة ريجا Riga، الأمر الذي تحقق في شهر سبتمبر، لإنزال الجنود في "إستونيا"، والذي بدأ في أكتوبر، ولتحقيق السيطرةِ على معظم إقليم لاتفيا. بدأت ألمانيا في الإعداد لتقدمٍ عام على طول الجبهة، وتوقعت أن يؤدي هذا التقدم إلى استسلام روسي.

لقد كان الموقف العسكري الروسي حرجاً. حيث كانت القدرةُ القتالية للجيش الروسي متدهورةً بشكل سيء منذ الثورة "البرجوازية" في مارس ١٩١٧م، وبشكلٍ أكثر دقة، منذ ثورة "البولشفيك" في نوفمبر. ومن الناحية الفعلية، تلاشى الجيش الروسي كقوةٍ قتاليةٍ بشكل كبير بعد ثورة نوفمبر، والتي كان لها تأييدٌ واسع بين الجنود على الجبهة[٣]. فقد أسرع الجنود إلى التصويت "على قدمٍ وساق" بعدما استحوذ البولشفيك على السلطة، وبينما تحرك لينين على الفور لمصادرة الأرض من أجل أن يعيد توزيعها على الفلاحين، كان الكثيرُ من هؤلاء الفلاحين حينئذٍ جنوداً في الجيش. كما عمل البولشيفيك أيضاً ضد الانضباط العسكري المتعارف عليه عن طريقة دعوة الجنود أن يتخالطوا مع الألمان الأمر الذي يعجل، كما كانوا يأملون، بالثورة العمالية في ألمانيا[٤].

وكان النظامُ الجديد يفتقد الرغبةَ السياسية في مواصلةِ الحرب. وإجمالاً، كان نظام القيصر هو المسؤول عن ربط روسيا بالقوى الغربية بشكلٍ مأساوي، واستمرت حكومة كيرنسكي البرجوازية غير الفعالة في انتهاج تلك السياسة المفلسة. ولم تكن الحكومة الجديدة لترتكب نفس الخطأ. ففي الثامن من نوفمبر، وهو اليوم التالي لاستحواذ البولشفيك على السلطة أعلن النظام الجديد عن نواياه فوراً بإنهاء حالةِ العداء مع الجيش الألماني وفتح المفاوضات لتحقيق "سلامٍ عادلٍ وديموقراطي"[٥]. وبهذا قصد البولشفيك ألا تشمل معاهدةُ السلامِ النهائية على أي "ملحقاتٍ" أو أعباء التعويضات عن الأضرار.

أعلن لينين وقفَ حالةِ العداءِ من جانبٍ واحدٍ في ٢٦ نوفمبر. وانتظر الألمان، بمزيجٍ واضحٍ من الارتباك والأمل[٦] من أجل كلمةٍ رسميةٍ من النظام فيما يتعلق بفتح مفاوضات الهدنة[٧]. وفي نهاية الشهر، وافق الألمان والروس على بدءِ المفاوضاتِ في الثاني من ديسمبر، وتمت الموافقة على شروط الهدنة بسرعة وتم التوقيع عليها في ١٥ ديسمبر. وكان من ا لمقرر أن تستمر الهدنةُ أربعةَ أسابيع، وأن يتم تمديدها تلقائياً إذا لم يعط من أي من الطرفين إنذاراً قبل نهايتها بأسبوع؛ وألا يتم تحريكٌ للجنود الألمان إلى الجبهة الغربية ما لم يكن قد تم إرسالهم، أو تم توجيه أوامر لهم بالفعل للتوجه، إلى هناك؛ كما سُمح بالاختلاط الخاضع للإشراف بين القوات الألمانية والروسية[٨]. وتضمنت الهدنة شرطاً لبدء محادثاتِ السلامِ النهائية فوراً. ويمكن ملاحظة أن اتفاقية الهدنة تلك كانت تعبر عن

إرادةِ جانبٍ واحد. فكما أشار آدم أولام Ulam "أنها اتفاقيةٌ بلا تنازلات لم تكلف الألمان شيئاً. فبسبب صياغتها يمكن الادعاء دائماً أن الجنود الذي أُرسلوا غرباً قد تم توجيه الأوامر لهم قبل التوقيع على الهدنة. وبخصوص مسألة الاختلاط كان الجنرال الألماني "ماكس هوفمان Hoffmann واثقاً، وهو محقٌ في هذا، من أن الاتصالات الخاضعة للرقابة بين المهيِّجين الروس والجنود الألمان لم تكن لتسبب أضراراً كثيرة"[٩].

وما أن استقرت الهدنة، وفي ٢٢ ديسمبر، شرع الجانبان في التفاوضِ على معاهدةِ سلامٍ من شأنها إنهاءُ الحربِ رسمياً. وقاد أدولف جوف Joffe وفد البولشفيك للتفاوض. لقد أوضح اختيار جوف لهذه المهمة أن القيادة الروسية كانت تعتقد أن التوصل إلى شروط سلامٍ نهائية مع الألمان سوف تكون مهمةً سهلةً نسبياً ويمكن إنجازها بسرعة. ذلك أنه على حين كان جوف عضواً مهماً في الحزب الشيوعي البولشفي، إلا أنه لم يكن عضواً في الدائرةِ المقربة لصنع القرار. كان الأمر يقتضي تواجد لينين والأعضاء الآخرين من نخبة الحزب في "بيتروجراد" حيث كان مطلوباً منهم الانتباه لحمايةِ الثورة. وتَشكَّل الجانبُ المقابل من مندوبي ألمانيا، والإمبراطورية النمسوية - المجرية، وتركيا وبلغاريا، مع قيام الألمان بدور الشريك الأكبر دون مواربة. لقد أتاحت الهدنةُ للألمان أن يشرعوا في نقل القوات من الجبهة الروسية إلى الجبهة الغربية، وكانت شهور الشتاء تعني أن الجبهة سوف تكون هادئةً نسبياً في الغرب. وبناءً على ذلك، لم يكن الألمان في عجلةٍ شديدةٍ للتوصل إلى معاهدةِ السلام.

وعلى الرغم من أن التوصل إلى شروطِ الهدنة قد تم بشكلٍ سهل نسبياً، أصبح واضحاً للوهلة الأولى أن الموقف الألماني من شروط السلام أصعب بكثيرٍ مما توقعه الروس. حيث تضمنت الطلبات منح الاستقلال لبولندا الروسية ودول البلطيق. وبتبجح، وكطلبٍ غير محدد بعد، أن يتم تحويل ممرات أوكرانيا إلى بولندا. فاجأت الطلبات المتشددة الروس حيث إنهار وبكى أحد المفاوضين الروس وهو ميخائيل بوكروفسكي Pokrovsky عند سماعها.

وفي أثناء وقت الراحة من المفاوضات، قرر الوفد البولشفي أن الأمر يتطلب أعلى مستوى من الاهتمام. ومن ثم، تمت إعادة تشكيل فريق التفاوض الروسي. وعند استئناف المفاوضات في التاسع من يناير عام ١٩١٨م، أصبح ليون تروتسكي Trotsky القائد الجديد للجانب الروسي. وكان تروتسكي طبعاً أحد العضوين الرئيسين للبولشفيك، والساعد الأيمن للينين. وهو الذي خدم كقائدٍ رئيس للحزب داخل روسيا قبل عودة لينين في أعقاب ثورة مارس. والحقيقة، أنه على حين أن لينين كان مهماً للغاية بالنسبة لوجود الحزب، إلا أنه لا يمكن تقريباً تخيل الثورة دون تروتسكي. ومن ثم، فإن إرسال تروتسكي حينئذٍ للمفاوضات بعيداً عن الأحداث اليومية في "بتروجراد" كان يعنى أن البولشفيك قد أدركوا أهمية مفاوضات السلام بالنسبة لمستقبل روسيا على المدى الطويل. وكان التسليم ببساطة وقبول الطلبات الألمانية الصعبة دون تقديم عروضٍ مضادة ذات مصداقية قد يعرض روسيا للخطر، حتى لو افترضنا بقاء الثورة البولشفية. وعلى الجانب الآخر، لم يكن لألمانيا فقط أفضليةٌ عسكريةٌ ساحقة، ولكنها أرادت

أن تحرك قواتها التي تواجه الروس إلى الجبهةِ الغربية، ومن ثم فقد كان لدى ألمانيا حافزٌ قوى لإنهاء المفاوضات بسرعة ويمكن أن نتوقع منهم اقتحام القضية . لم تكن المفاوضات لتمضي بسهولة.

كان على تروتسكي أن يوضح جدية الروس في المفاوضات على أمل أن وجوده قد يؤدي بالألمان إلى الاعتدال في طلباتهم. وكانت مهمته الأولى أن يؤجل الاتفاق. وكان هناك سببان لذلك:

الأول: هو اعتقاد تروتسكي أن ألمانيا والنمسا- المجر شغوفتان بالتوصل إلى معاهدة السلام لأسباب عسكرية، وكلما طال أمد المفاوضات، كلما كانت الشروط في صالح روسيا بدرجةٍ أكبر مما تتوقع. واعتقد تروتسكي أن تلك الدول في حاجةٍ إلى الحصول على المواد الخام، خاصةً الحبوب، التي من الممكن أن يوفرها الروس[١٠]. كما اعتقد أن الاستمرار في الحرب في الغرب يقتضي سلاماً نهائياً في الشرق.

والثاني: كان الأمر الأكثر أهميةً بالنسبة لجميع البولشفيك يتعلق بالمعتقدات والآمال بأن "الثورة المنتظرة بشغف قد تنشب في ألمانيا قبل اتخاذ قرارٍ حرجٍ من قِبل الحكومةِ السوفيتية"[١١]. فقد قام الجنود والعمال الألمان بالمظاهرات في المدن الألمانيةِ الكبيرة وتوقع البولشفيك أن الثورة العمالية هي مسألة أيام أو أسابيع. وفي الواقع، أن تروتسكي قد تعلق بأملٍ وهو أنه سرعان ما يتلاشى الجيش الألماني ببساطة بينما يعود جنوده لألمانيا وأن الثورة سوف تؤدي لانهيارٍ تام لألمانيا وللإمبراطورية النمسوية-المجرية.

لم تكن خطط التأجيل ناجحةً بأي حال. ففي ١٨ يناير، زود الألمان الوفد الروسي بخريطةٍ تحتوي على تفاصيل للطلبات الألمانية. فقبل إلغاء حالة التعبئة للجيش الروسي سوف يظل الألمان في الأقاليم المحتلة. وبالتحديد، ومن الناحية الفعلية، "تركت المطالب الألمانية كل إقليم بولندا، ولتوانيا وروسيا البيضاء" تحت السيطرة الألمانية "وقسمت لاتفيا إلى إقليمين"[١٢]. وبعد رؤية التفاصيل الخاصة بالموقف الألماني، طلب تروتسكي، وقد "واجه ما يشبه الإنذار"[١٣]، أن تنفض المفاوضات لكي يتمكن من أخذ الطلبات إلى بيتروجراد ويتأتى للبولشفيك مناقشتها بشكلٍ كامل.

شهد الحزب الشيوعي البلشفي انقساماً عميقاً بخصوص قبول الشروط الألمانية. ويجعل انقسام الرأي هذه الحالة مفيدةً لأغراضنا. فقد أصبحت هناك ثلاثةُ مواقفٍ واضحةٌ وهي التي ظلت ثابتةً خلال النقاش.

الموقف الأول: خاص بالجناح الشيوعي اليساري، بقيادة نيكولاي بوخارين Bukharin. وكان الدافع وراء بوخارين هو التشاؤم بخصوص قدرة النظام على البقاء. (وقد كان هذا التشاؤم شائعاً بشكلٍ واسعٍ ويتجاوز الشيوعيين اليساريين)، بالإضافة إلى الاعتقاد في احتمال قيام الثورة في أوروبا (ولم يشاركه الكثيرون في هذا الاعتقاد). لم يعارض الشيوعيون اليساريون المعاهدة فحسب، ولكنهم كانوا أيضاً ضد فتح مفاوضات سلام مع ألمانيا[١٤]. اعتقد بوخارين أن الثورة الأوروبية وشيكةٌ وإنه بدونها لن يستطيع النظام البلشفي البقاء طويلاً: "فالثورةُ

الروسية سوف تنفذها الثورةُ العمالية العالمية أو سوف تهلك تحت ضربات رأس المال العالمي ... وكل شيءٍ متوقفٌ على انتصار الثورة العالمية من عدمه .. فخلاصنا من الثورة العالمية وحدها"[١٥]. ولكن كيف يتم تشجيع الثورةِ العالمية والتعجيل بها؟. كان ثمة طريقتان محتملتان متاحتين..

الأولى هي أن يطالب الشيوعيون اليساريون "بوقف التفاوض مع ألمانيا الإمبريالية، وإنشاء جيش ثوري من المتطوعين فوراً، والبدء في حرب دون هوادة ضد البرجوازية في العالم بأسره لأجل الاشتراكية العالمية"[١٦].

والطريقة الثانية لتحقيق الثورة سوف تُستخدم إذا لم يتحقق النصر العسكري الروسي غير المحتمل: "كان بوخارين واثقاً أنه إذا ما تقدم الجيش الألماني إلى أي مدى أبعد داخل روسيا فإن ذلك سوف يشجع على تطور حركة العمال العالمية. وشجعه ظهور حركات إضراب في فيينا"[١٧]. ومن ثم فقد كان التوقيع على المعاهدةِ ليس فقط خيانةً للثورة ولكنه بمثابة دعوة إلى دمار النظام الجديد أيضاً.

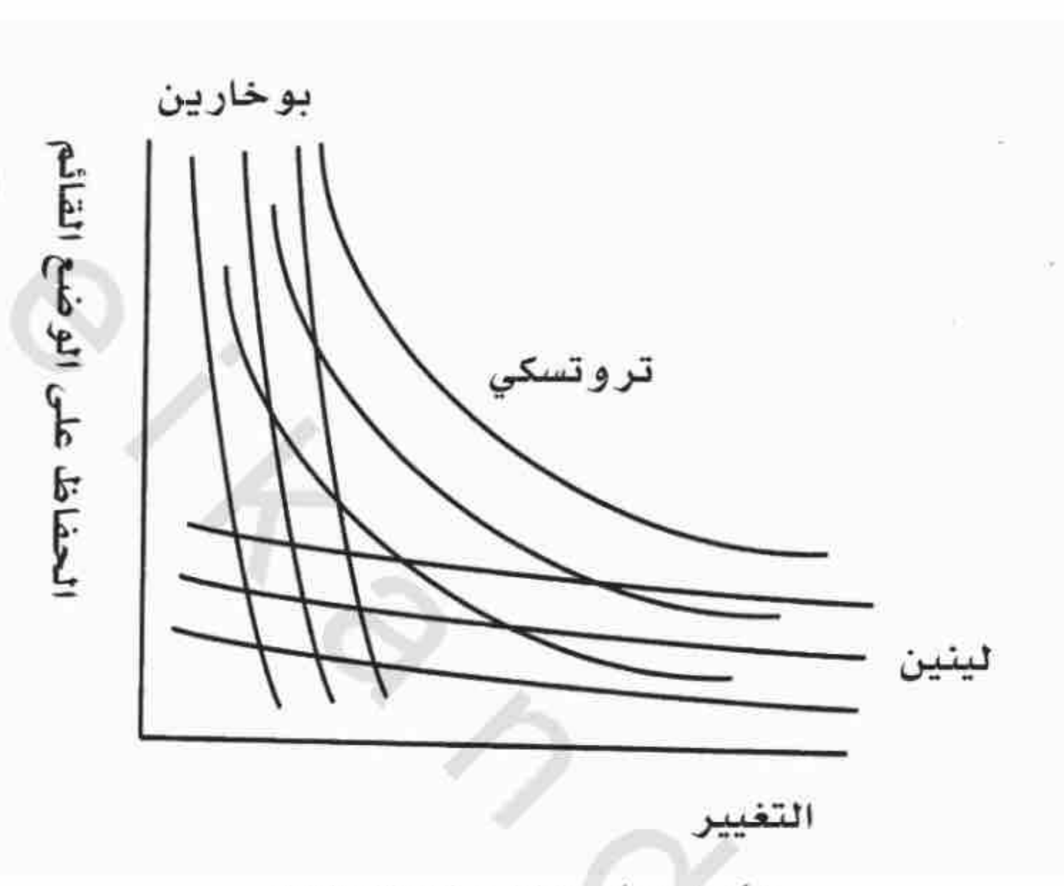
الموقف الثاني: هو موقف تروتسكي ويمكن تلخيصه في شعار "اللا حرب واللا سلم" فقد وجد تروتسكي أن الشروط الألمانية لمعاهدة " برست ليتوفسك" لا يمكن قبولها، واقترح "أن يعلن الروس إنهاء الحرب وإنهاء حالة التعبئة في الجيش دون التوقيع على أي سلام... وأنه لن يستطيع الألمان الهجوم علينا بعد أن نعلن انتهاء الحرب.. وإذا ما هاجمونا، لن يكون موقفنا أسوأ مما نحن عليه الآن"[١٨]. ومثل بوخارين، توقع تروتسكي أن "الشعب العامل الألماني" سوف يجبر الجيش الألماني إما من خلال الثورة مباشرةً وإما عن طريق الضغط على الحكومةِ الألمانية لكي تتجنب توسيع نطاق الحرب: "فلن يجرؤ الألمان على التقدم نحو بيتروجراد، حيث سوف يسبب ذلك ثورةً في ألمانيا"[١٩]. وخلافاً لبوخارين، اعتقد تروتسكي أن النظام الجديد يمكنه البقاء حتى بدون ثورةٍ في أوروبا. وبينما اعتقد أن هذا الأمر غير محتمل، قرر أنه إذا اضطر الجيش الألماني للتقدم داخل روسيا، "فإننا سنكون مضطرين إلى التوقيع على السلام" الأمر الذي لن يكون أسوأ من الموافقة على شروط معاهدة برست ليتوفسك في الحال"[٢٠]. ومن ثم فقد شعر تروتسكي أن عدم التوقيع على المعاهدة سوف يفيد الثورة الأوروبية، لأن الموافقة على المعاهدة كانت لتتيح للألمان الفرصة، على حد قوله، "أن يصرحوا ويعلنوا أننا عملاء لإنجلترا و{للرئيس وودرو ولسن Wilson"[٢١]}.

الموقف الأخير: هو الموقف الذي اتخذه لينين قائد الحزب. وقد كان لينين طبعاً أقوى عضوٍ في الحزب البلشفي لكنه كان لا يتصرف غالباً دون اتفاقٍ فيما بين أعضاء اللجنة المركزية، وكان لا يرغب في فرض موقفه في القضايا الهامة دون مناقشةٍ موسعة مع نخبة الحزب. (في الوقت الذي سُمح بالمناقشة في هذه القضية وغيرها، كان لينين يعتقد أنه طالما تقرر موقف الحزب، أصبح واجباً على كل الأعضاء الالتزام بذلك الموقف". وكان هذا هو مبدأ "المركزية الديمقراطية"). وجادل لينين بقوة في صالح قبول الشروط الألمانية دون تأخير. وببساطة،

لأن لينين كان يعتقد أنه لا يوجد بديل. وبالنسبة للينين، كانت فكرة بوخارين بالهجوم الثوري ضد الألمان تسلم بأن القدرة القتالية الروسية غير موجودة. فأي جنودٍ روس كان بوخارين يتصور أنه سوف يأخذهم لقتال الألمان؟ فالجيش الروسي كان آخذاً في التلاشي، وإذا ما قام بشن هجومٍ ضد الجيش الألماني المنتصر تماماً فسوف يؤدي به ذلك إلى التدمير الكامل. وعلاوةً على ذلك، فبينما وضع كلٌ من تروتسكي وبوخارين التأثير السياسي للعمال الألمان في حساباتهم، لم يتسرع لينين في تعليق آمال النظامَ عليهم؛ حيث رأى أدلةً قليلةً على أن الطبقة العمالية الأوروبية على وشك النهوض دعماً للثورة الروسية. وكان تأسيس بقاء الثورة البلشفية على توقعاتٍ عسكريةٍ وسياسيةٍ غير واقعية، هو أمر من قبيل السذاجة. وأما الدفع، كما فعل بوخارين، بأنه يتوجب على الثورة الروسية أن تكافح من أجل تحرير بولندا وليتوانيا والكورلاند Courland هو أمرٌ ضد الثورية: "فلا يوجد واحدٌ من أتباع ماركس يمكن أن ينكر أن فوائد الاشتراكية أعلى من فوائد الحق الوطني في تقرير المصير"[٢٢]. بيد أن لينين رأى التوقيع على معاهدة برست- ليتوفسك باعتبارها "مبادلة أرض من أجل غرفة إنعاش"، ومن أجل الوقت لتعزيز مكاسب الثورة. وبمجرد تأمين ثمار الثورة في روسيا، يمكن للبولشفيك أن يشغلوا أنفسهم بالطبقة العاملة الأوروبية. وحتى يحين هذا الوقت، فإن الواجب على البولشفيك حماية مكاسب الاشتراكية.

ولننتقل إلى تحليل هذه المواقف الثلاثة باستخدام نظرية السلعتين. يمكن التفريق بين المواقف الثلاثة على أساس بُعدين مرتبطين. القضية الأولى هي التي فصلت بين الأجنحة التي تعاملت مع التفضيل النسبي الذي يهدف إلى بقاء النظام الجديد أو إلى تعزيز الثورة العمالية في أوروبا، وخصوصاً في ألمانيا. ففي مصطلحات نظريتنا، تمس هذه المسألة قيمة الوضع القائم. وللتوضيح بشكلٍ مختلف، يمكن صياغة السؤال في ضوء خيار الحفاظ على الوضع القائم: أي ما مدى قوة خيار الحفاظ على النظام؟ والسؤال الثاني له علاقة بالمسار المتوقع للعمليات العسكرية على الجبهة إذا لم تُقبل معاهدة السلام. ويتعلق هذا السؤال بتقدير القوة الروسية، وبخاصة قدرتها العسكرية: فإذا احتاج الأمر إلى السعي للحفاظ على الثورة في ميدان المعركة، فماذا ستكون النتائج المحتملة؟. في نظريتنا تشكل قوةُ الدولة محدداً هاماً لتفضيل الدولة أيٍ من التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم: أي كلما كانت الدولة أقوى، وهلم جرا، كلما كان احتمال سعيها للتغيير أكبر. وبوضع القضيتين معاً، نستطيع أن نحدد التفضيلات النسبية للفاعلين لكلا الهدفين / السلعتين، ويمكننا توضيح فائدة منهجنا هذا.

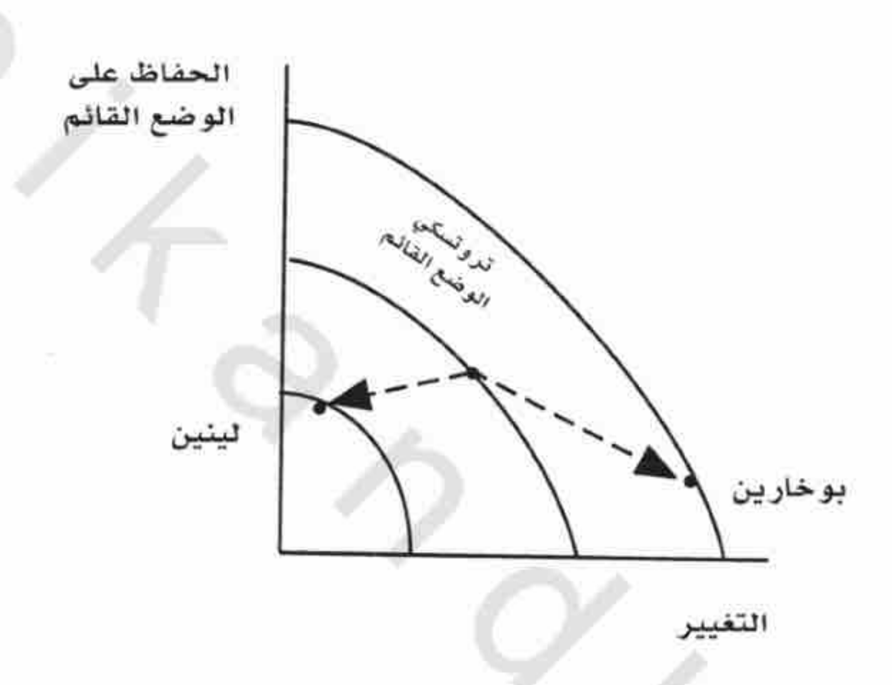
ويمكن تلخيص الفروق بين المواقف الثلاثة بالرجوع إلى الشكل رقم (٤.١أ) و (٤.١ب).



الشكل رقم (٤،١أ). خطوط السواء المتماثلة للقادة البلاشفة.

ويقدم الشكل رقم (٤.١أ) نماذج لخطوطٍ سواءٍ متماثلةٍ بشأن الحفاظِ على الوضع القائم أو التغيير لكلٍ من مواقف القادةِ الثلاثة. فبالنسبة لوضع الفاعل الذي يوصف بخطٍ بياني، فإن موقف الفاعل يكون متماثلاً بين أي نقطتين على كلٍ من هذه الخطوط. ويُوضِّح موقف بوخارين، المُبيَّن بخطوطٍ بيانيةٍ عمودية تقريباً، أنه بالفعل لم يُعط قيمةً للحفاظ على الوضع القائم؛ فلا زيادةَ في قدرة النظام على حماية الوضع الراهن تستحق التخلي عن أي تغيير. وكان بوخارين راغباً في أن يرى الثورة البلشفية وهي تموت بدلاً من أن يُضيع إمكانية المضي قدماً في سبيل الثورة الأوروبية[٢٣]. وعلى النقيض، تمسك لينين بقوةٍ بالأفضلية الرامية للحفاظ على الوضع القائم: أي وجوب الحفاظ على الوضع القائم حديثاً بأي ثمن، وكان عازماً على التخلي عن أي قدرةٍ لتغيير الموقف السياسي في أوروبا حمايةً للثورة. وتبدو الخطوط البيانية للينين أفقيةً تقريباً مما يعكس خيار الحفاظ على الوضع القائم. وأخيراً يبدو الموقف المعقد الخاص بتروتسكي حيث حاول تحقيق الحفاظ على الثورة بينما يدعم الحركة العمالية في أوروبا. وكان

المقصود بسياسة اللا حرب واللا سلم حماية النظام الجديد وتشجيع العمال الأوروبيين، عن طريق رفض التوقيع على المعاهدةِ مع ألمانيا، بالالتزام البلشفي إزاء الثورة. وبحسب نظريتنا، كشف موقف تروتسكي عن تفضيله لكلٍ من بديلي الحفاظ على الوضع القائم والتغيير، وقد انعكس هذا على الخط البياني المنحني الخاص به: بالنسبة لأي مزيج من الهدفين / السلعتين، وكان تروتسكي يرغب في التخلي عن بعض الحفاظ على الوضع القائم من أجل التغيير، أو العكس بالعكس، تبعاً للظروف.



الشكل رقم (٤،١ب). تقديرات منحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج.

الفرق الثاني البارز بين المواقف الثلاثة له علاقةٌ بالقدرة العسكرية الروسية. ففي الشكل رقم (٤،١ب) نعرض ثلاثةً من منحنيات حدِّ إمكانياتِ الإنتاج، والتي تمثل قدر الحفاظ على الوضع القائم والتغيير اللذين يمكن للنظام السعي لتحقيقهما في حالة اختيارهما. ولتوضيح استخدام الشكل، نبدأ بموقف تروتسكي. اعتقد تروتسكي إنه إذا وقّع الروس على معاهدة برست- ليتوفسك، يُحتمل ألا يشن الألمان هجومهم، ولكن إذا فعلوا ذلك، يستطيع الروس أن يوافقوا بسرعةٍ على شروط السلام الألمانية. وبعبارةٍ أخرى، اعتقد تروتسكي أن الوضع القائم يمكن الحفاظ عليه بالقوة المتاحة للنظام الجديد. ويمثل منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج المتوسط موقف تروتسكي فيما يخص القوة الروسية، كما أن الوضع القائم الذي يمكن الحفاظ عليه موجودٌ على تلك الحدود. اعتقد بوخارين أن

الروس أقوى مما اعتقد كلٌ من تروتسكي ولينين، حيث كان يرى أن الجيش الثوري الروسي يمكن أن يهزم الألمان؛ وهذا الاعتقاد واضح في حد الإنتاج الشمالي الشرقي. وتمشياً مع تفضيل بوخارين القوى للتغيير، يمكن تمثيل موقفه بتحركٍ مقترحٍ من الوضع القائم إلى أسفل وإلى اليمين (في اتجاه الجنوب الشرقي)، بما يوضح الاقتراح الذي يدفع إلى سعي النظام إلى مزيدٍ من التغيير بينما يتخلى عن الحفاظ على الوضع القائم. وأخيراً، يتضح موقف لينين في حد الإنتاج الداخلي والقائم على موقفه بأن الجيش الروسي لم يعد له وجودٌ كقوةٍ عسكريةٍ يُعتمد عليها؛ ومن ثم، فلن يستطيع الروس وقف التقدم الألماني. وإذا أخذنا في الاعتبار تفضيله للحفاظ على الوضع القائم على التغيير، فهذا يعني أن عرض لينين كان من أجل التحرك في اتجاه اليسار في الشكل رقم (٤.١ب)، الأمر الذي كان بمثابة محاولة لتعظيم الحفاظ على الوضع القائم بالتخلي عن كل الجهود في اتجاه التغيير.

ازدادت حرارةُ الجدال داخل القيادةِ بخصوص الرد الصحيح على شروطِ السلام الألمانية، ولكن خصوصياتِ هذا الجدال قد تتجاوز حدود مهمتنا الحالية. لقد تبنى البولشوفيك عرض تروتسكي القائل باللا حرب واللا سلم في الثاني والعشرين من يناير، بتعليماتٍ محددةٍ تقضي بتأخير التوقيع بأطول زمنٍ ممكن. وأخيراً بعد أحد عشر يوماً من التفاوض، أعلن تروتسكي في العاشر من فبراير الموقف البلشفي: "أن روسيا في الوقت الذي ترفض فيه التوقيع على معاهدة سلام، تعلن من جانبها أن حالة الحرب مع ألمانيا والنمسا-المجر وتركيا وبلغاريا قد انتهت"[٢٤] وهذه النهاية الغريبة للأمور تركت الألمان في حالةٍ من الارتباك وانشغلوا بمناقشاتٍ داخلية بخصوص كيفية تجاوز الأمر[٢٥]. وفي السابع عشر من فبراير تخلى الألمان عن الهدنةِ وأخبروا الروس بأنه سيتم استئناف العمليات العسكرية. ومن ثم، فقد عاود البولشيفيك مناقشاتِهم الداخلية على الفور. وبعد تهديد لينين بالاستقالة، قرروا التوقيع على معاهدة سلامٍ مع ألمانيا لإنهاء الحرب. وفي الثالث والعشرين من فبراير قدمت ألمانيا للروس طلباتها الجديدة، بل والأشد قسوة. وفي الثالث من مارس، وبعد المزيد من المناقشات قبل الروس الشروط الألمانية. وفي الصياغةِ النهائية لمعاهدة برست- ليتوفسك، أعطى الروس لألمانيا "ثلاثة أرباع الحديد والصلب الخاص بروسيا، و٢٦٪ من شبكة السكك الحديدية، و٢٦٪ من سكانها والكثير من الأراضي الخصبة للإمبراطورية"[٢٦]. وفيما يخص اهتماماتنا في هذه الواقعة، أوضح تقدم الألمان للبولشفيك أن تقدير كلٍ من تروتسكي وبوخارين للقوة الروسية كان خاطئاً بشكل محزن": وأن لينين وحده هو الذي رأى النور وسبر غور الموقف المروع لأغوار العجز شديدة الظلمة"[٢٧]. وفي ضوء العجز الروسي عن اتباع السياسات الساعية لتحقيق التغيير، لم يكن هناك سوى خيارٌ واحد لكنه يدفع إلى تبني سياسات لينين التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم والموافقةِ على الشروطِ الألمانية. ولم يسمح ضعف النظام البلشفي بوجود أي بديلٍ آخر.

وننتقل الآن إلى توضيح كيفية تطبيق النظرية على سياسات التحالف. في هذه الحالة سوف تغير حكومةٌ

منتخبةٌ ديمقراطياً سياسةً مستمرةً لفترةٍ طويلة، في مثالٍ واضحٍ لاختيار سياسةٍ تنشد التغيير على سياسةٍ تسعى للحفاظ على الوضع القائم والتي ميزت العضوية في التحالف بشكل مثالي.

نيوزلندا وحلف آنزوس Anzus

ينطوي قرار نيوزلندا في عام ١٩٨٥م، بأن يطلب من الولايات المتحدة التحقق من أن السفن الأمريكية التي تزور نيوزلندا لا تحمل أسلحةً نوويةً، على العديد من عناصر نظريتنا مجتمعةً. ويبدو القرارُ غريباً، لأن الولايات المتحدة كانت بشكلٍ واضحٍ غير سعيدة بالتصرف النيوزلندي المحبط إلى حدٍ بعيد، مفصحةً عن عدم رضاها. وفي أعقاب بعض المناقشات، والتهديدات، بين البلدين، قامت الولايات المتحدة بإلغاء الترتيبات الأمنية مع نيوزلندا، وبالأساس إخراج نيوزلندا من حلف آنزوس. ويبدو مثيراً هنا أن دولةً صغيرة قدمت مثل هذه الطلبات المتشددة (من المنظور الأمريكي على الأقل) إلى حليفٍ بالغ القوة إلى درجة دفعته إلى فض التحالف. وبما أنه قد مرت عدة سنواتٍ منذ حدوث تلك الواقعة دون إعادة تكوين التحالف، فإنه يبدو جلياً أن كلتي الدولتين كانت سعيدةً نسبياً بالترتيبات الجديدة. كان من الواضح أن نيوزلندا تفضل عدم وجود تحالفٍ بين الدولتين، وعدم وجود ضمانات أمنية أمريكية، فضلاً عن الانتماء لتحالفٍ يعمل وفقا "للقواعد القديمة". وتفضل الولايات المتحدة، على الجانب الآخر، إنهاء التحالف على أن يعمل وفق "قواعد جديدة". فكيف نشأ هذه الموقف؟ لقد مر المنظور الواقعي التقليدي بوقتٍ عصيبٍ لشرح هذا التحول في الأحداث. لكن نظريتنا العامة، تقدم كما نعتقد، شرحاً جيداً لهذه النتيجة الغريبة بتجميع عناصرَ متعددةٍ لنموذج وحقائق الموقف. ونود أن نوضح كيفية عمل النظرية في هذه الحالة عن طريق النظر بإيجازٍ إلى تأثيرات طبيعة التحالفات غير المتكافئة، وإدراك التهديد الدولي الآخذ في التناقص، والتفضيلات الوطنية المتغيرة.

سنبدأ بمناقشةِ طبيعة التحالفات. وطبقاً لنموذج السلعتين، يتم دخول التحالفات من قبل الدول التي قد ترغب في زيادةِ مقدارِ التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم المتضمنين في ملفات السياسة الخارجية[٢٨]. وتسعى الدولُ الصغيرة غالباً لتكوين تحالفاتٍ مع دولٍ أقوى لكي تكسب مقداراً أكبر من الحفاظِ على أوضاعِها من تلك الدول. وتتلقى الدولُ الأقوى في المقابل بعض الفوائد في شكل "تغيير" من الدولِ الصغيرة. وبمعنى آخر، "تضم التحالفاتُ دولاً ذات أهدافٍ متباينة"[٢٩]. وبشكلٍ عام، فإن التحالفات غير المتكافئة هي تلك التي يوجد بها دولةٌ أو (دولٌ) تكسب الحفاظ على الوضع القائم في مقابلِ التغيير. وفي التحالفاتِ التي تتكون من دولٍ ذات قدراتٍ مختلفة تحصل الدولةُ الأكبر على التغيير في مقابلِ توفير "الحفاظ على الوضع القائم" للدولةِ الأصغر[٣٠].

ويختلف هذا المدخل كثيراً عن نموذج تزايد القوة Power-accretion Model الذي يحافظ بالأساس على مقولةٍ

مؤداها أن التحالفات تتكون لزيادة الأمن أو القوة المتاحة للأعضاء[٣١]. وتتجلى إحدى الصعوبات الخاصة بنموذج تعاظم القوى في عجزه عن شرح رغبة دولةٍ قويةٍ في تكوين تحالف مع دولةٍ أضعف. وانطلاقاً من منظور القوة بشكله المحض، فلماذا، مثلاً، ترغب الولايات المتحدة في إقامة حلف الناتو NATO أو منظمة الدول الأمريكية OAS والاستمرار فيهما؟ وكيف تُعزِّز الأمن الأمريكي من خلال عضويتها في كلٍ من هذين الحلفين؟ ولنأخذ في الاعتبار، مثلاً، التحالف الأمريكي مع الدول الآسيوية من خلال حلف سياتو SEATO الميت حالياً. يمكن عموماً تفسير ذلك الحلف، الذي ضم أيضاً بريطانيا وفرنسا، بوصفه إشارةً إلى الالتزام العسكري تجاه حلفاء الولايات المتحدة أنه موجهٌ إلى الاتحاد السوفيتي وأعداء أمريكا الآخرين، وكان منوطاً به ردع العدوان على أولئك الحلفاء، أكثر من تعليق أي أمل في أن هؤلاء الحلفاء سيساهمون في الأمن الأمريكي مباشرةً[٣٢]. ويشرح نموذج تعاظم القوة ما تستفيده الدولة الأصغر والدول المهددة من التحالف، ولكن باستخدام النموذج، فإن الدافع الدقيق للولايات المتحدة يصعب تحديده. فإذا كان أمن الحلفاء (في جنوب شرق آسيا مثلاً) حيوياً للمصالح الأمريكية، فليس ثمة تحالفٌ ينبغي أن يكون ضرورياً للكشف عنه لأي عدوٍ محتمل. ومن ناحيةٍ أخرى، إذا كان المقصود بتكوين الحلف في حد ذاته زيادة الالتزام الأمريكي وزيادة احتمال الاستجابة الحمائية الأمريكية، فإن تكوين هذا الحلف سيُلزم الولايات المتحدة إذن باتخاذ إجراء قد يكون ضد مصالحها الحالية[٣٣]. وتتطلب تفسيراتُ هذا السلوك القائمة على الحساباتِ الأمنية منطقاً دائرياً في النهاية: فالولايات المتحدة تريد حماية حلفائها لأن عدم حمايتهم يضر بالمصداقية الأمريكية، وتلك المصداقية هي التي تجعل التحالف ذا مغزى في المقام الأول. وتسمح هذه المصداقية المتزايدة بتكوين التحالف، وفي نفس الوقت تحقيق الغرض من التحالف.

يشرح نموذجنا بسهولة دافع القوى العظمى التي تنضم إلى تحالفاتٍ غير متكافئة أفضل من الاقترابات الأكثر تركيزاً على القوة. والتحالفاتُ غير المتكافئة هي اتفاقياتٌ تكسبُ دولةٌ من خلالها الحفاظ على الوضع القائم، بينما تستفيد دولةٌ أخرى من التغييرات في سياسات الدولة الأولى. وتفضل كل دولةٍ هذا الترتيب مقارنةً بنظيره حيث لا يوجد فيه تحالفٌ على الإطلاق، وسوف يستمر هذا الترتيب طالما ظل هذا واقعاً. فبمجرد أن تجد دولةٌ إن تكاليف هذه الترتيبات مرتفعةٌ مقارنةً بالفوائد فسوف ينتهي التحالف. وبالنسبة لدولةٍ صغيرة قد يعني هذا أن قيمة الحفاظ على الوضع القائم التي تحصل عليها من التحالف لا تساوي ثمن التغيير في سياساتها. فسوف تسعى هذه الدولةُ الصغيرة إلى إعادة بناء ترتيباتها مع الدولةِ الأكبر لكي تزيد من الحفاظ على الوضع القائم أو تقلل من التغيير الذي تتخلى عنه. وإذا كان مستوى التهديد الناتج عن النظام الدولي مرتفعاً، فسوف تختار الدولةُ المسارَ الأول؛ وإذا كان التهديدُ منخفضاً فمن المحتمل أن تختار المسارَ الثاني. ومهمتنا الآن أن نرى كيفية تطبيق هذه الفكرة العامة على تحالفاتِ نيوزلندا، وبخاصة، كيفية وصف تعاملاتها مع الولايات المتحدة.

بدايةً، تقدم الترتيباتُ الأمنيةُ لنيوزلندا مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة أمثلةً ممتازةً للتحالفاتِ غير المتكافئة. فلم تخدم تحالفاتُ بريطانيا ولا الولايات المتحدة مع نيوزلندا مصالحهما الأمنية، ومع ذلك استفادت كلتا القوتين العظميين من هذه الترتيبات. ففي الحالتين، تخلت نيوزلندا عن التغيير في مقابل الحفاظ على الوضع القائم. فقيمة الحفاظ على الوضع القائم التي توفرها بريطانيا انخفضت حيث انتقل الصراع الأوروبي من المسرح الآسيوي منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعداً؛ وقلت قيمة الحفاظ على الوضع القائم التي توفرها الولايات المتحدة حيث انخفض التهديد السوفيتي الشيوعي لنيوزلندا بعد انتهاء حرب فيتنام. وأخيراً، في عام ١٩٨٥م استنتجت نيوزلندا أن استمرار مشاركتها في حلف آنزوس ANZUS يكلفها الكثير وأن الحفاظ على الوضع القائم الذي تحصل عليه من الولايات المتحدة لا يساوي تكلفة السياساتِ المطلوبةِ منها. فنحن نتتبع طبيعة مشاركة نيوزلندا في التحالف مع كلتي الدولتين لتوضيح ذلك.

حصلت نيوزلندا على "الحفاظ على الوضع القائم" في معاملاتها الأمنية مع بريطانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر فصاعداً وذلك في مقابل التغيير. وبالتحديد، عندما تلقت نيوزلندا "تعهداتٍ من البحرية الملكية بحمايتها من تهديداتٍ مفترضةٍ من فرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة، وتتمثل في التسليح المعقول والدعم اللوجيستي(*) والتدريبي"[٣٤]. وفي المقابل، تم توجيه صادرات نيوزلندا بشكلٍ مباشرٍ وحصري تقريباً إلى بريطانيا، وفي أوائل القرن العشرين دعمت نيوزلندا العروض البريطانية الخاصة بمجلس الدومنيون البريطاني British Dominion.[٣٥] ونستطيع أن نرى أن كلتي الدولتين قد استفادت من التحالف مع نيوزلندا، فقد حصلت نيوزلندا على حفاظٍ أكبر وحصلت بريطانيا على التغيير. ومن خلال إنشاء حلف آنزوس عام ١٩٥١م تكوَّن حلفٌ غيرُ متكافئٍ مماثل أفاد كلاً من الولايات المتحدة ونيوزلندا، على الرغم من أن فوائده لنيوزلندا في البداية كانت لا يعتد بها من قِبل البعض. ففي عام ١٩٥١م شعر رئيس الوزراء النيوزلندي سيدني هولاند Holland أن الولايات المتحدة تحصل على النصيبِ الأكبر في هذا الترتيب الجديد، حيث أصبح، وبدرجةٍ عالية، من غير المحتمل حدوث غزوٍ لأستراليا أو نيوزلندا من قبل السوفيت. ومع ذلك وفر التحالف الجديد مع الولايات المتحدة بعض الفوائد الأمنية لنيوزلندا. وفي المقابل، تبنت هذه الأخيرة بعض السياساتِ التي كانت ترغب فيها الولايات المتحدة. فبعد الحرب العالمية الثانية، مثلاً، اشتركت نيوزلندا، وأستراليا، في الشؤون العسكرية الآسيوية المتضمنةِ في التخطيطِ الخاص بالكومنولث البريطاني في المالايو عام ١٩٤٨م، والقتال في الحرب الكورية، والمشاركة العسكرية في الملايو عام ١٩٥٥م، وفي بروناي، لصد العدوان الإندونيسي عام ١٩٥٥م، والعمل أثناء حرب فيتنام. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استخدم الأمريكيون حلف آنزوس لإقناع استراليا ونيوزلندا بالموافقة على الشروط الليبرالية في معاهدة السلام مع اليابان[٣٦]. وبدأ انخفاض دعم نيوزلندا لحلف آنزوس في أواسط السبعينيات من القرن العشرين عندما قادت حركه شعبية ضد

الأسلحة النووية إلى حملةٍ موسعة داخل نيوزلندا تهدف إلى إقناع السلطات المحلية بإعلان مناطقهم كمناطق خالية من الأسلحة النووية[٣٧]. ثم "تحول الانتباه الشعبي إلى حدٍ ما عن الاختبارات النووية الفرنسية تحت الأرض إلى السفن الحربية المزودة بأسلحة نووية إلى موانئ نيوزلندا"[٣٨]. وتزايدت المعارضةُ الشعبية لتلك الزيارات من عام ١٩٧٨م إلى عام ١٩٨٥م. وتبنى العديد من الأحزاب الصغيرة المواقفَ المناهضةَ للأسلحة النووية بشدة. فقد اتخذ "حزب القيم"، و"حزب الضمان الاجتماعي"، و"حزب نيوزلندا"، وجميعها أحزابٌ صغيرةٌ نسبياً، مواقفَ متشددةً ضد الأسلحة النووية. وأخذ حزب المعارضة الأكبر، وهو "حزب العمل"، بزمام القيادة في تمثيل تلك الرؤى على المستوى القومي، على الرغم من أن موقفه كان أكثر اعتدالاً من الجماعاتِ الأخرى المناهضةِ للأسلحةِ النووية. أما "الحزب الوطني" الحاكم فقد قبل زيارة السفن الحربية النووية وأراد الحفاظ على ترتيبات تحالف آنزوس القائمة، هذا بالرغم من أن الحزب قد فضل، على الأقل خلال عام ١٩٨٠م، تحقيقَ "موقفٍ أكثر استقلالاً مع حلف آنزوس"[٣٩]. وقبيل انتخابات يوليو ١٩٨٤م، "عبر دافيد لانج، زعيم حزب العمل ثانيةً عن نيته في استبعاد كافة أنظمة الأسلحة النووية من نيوزلندا... و أشار إلى أنه سوف يسعى إلى إقناع القوى النووية باحترام رغبات شعوب المحيط الهادي للحفاظ على منطقة الباسيفيك خالية من الأسلحة النووية"[٤٠]. وفي الانتخابات، "فازت الأحزاب المناهضة للأسلحة النووية بـ ٦٤٪ من الأصوات، مع استحواذ حزب العمل ولانج على مكتب رئيس الوزراء."[٤١] وهكذا أصبح المسرح مهيأً لمواجهةٍ بين نيوزلندا والولايات المتحدة.

وقد سعت الحكومةُ الجديدة إلى إعادة تفسير اتفاقية آنزوس بما يسمح لنيوزلندا أن تطلب من الولايات المتحدة ضماناً بأن السفن التي تزور نيوزلندا لا تحمل أي أسلحةٍ نووية. وكان هذا الموقف ضد سياسة البحرية الأمريكية وجوهرها "لا نؤكد ولا ننكر" وجود أسلحة نووية على أي قطعةٍ بحريةٍ محددة. وكان قيام البحرية بهذا الأمر، بشكلٍ حقيقي، يعني أنها لن تتصل فقط بنيوزلندا ولكن بأعدائها أيضاً الذين تحمل سفنهم ذلك النوع من الأسلحة. ولم تكن البحريةُ الأمريكية راغبةً في فعل شيءٍ من هذا القبيل. كما دفعت الولايات المتحدة بأن قبول طلب نيوزلندا سوف يشجع حلفاء آخرين على أن يطلبوا من البحرية أن تتبنى نفس السياسة تجاههم. فإذا طبقت الولاياتُ المتحدةُ سياسةَ "عدم وجود أسلحةٍ نووية" على نيوزلندا، ألن تتبعها أستراليا؟ والفلبين؟ واليابان؟. وبكل وضوح، فقد شعرت الولايات المتحدة أنها لا يمكن أن تقبل موقف نيوزلندا ببساطة دون بعض التعديلات الهامة.

وربما كان رئيس الوزراء النيوزلندي "لانج" يفضل أن يسري مفعول السياسة الجديدة داخل آنزوس؛ ذلك أنه لم يكن راغباً في قيام الولايات المتحدة بحل الحلف. وبمصطلحات نموذجنا، نقول إن لانج أراد أن يفوز بقدرٍ من التغيير بينما يحافظ على نفس الدرجة من الحفاظ على الوضع القائم التي تتلقاها نيوزلندا من الأمريكيين. وقد أشارت الولايات المتحدة، على أي حال، في مناسباتٍ متعددة أن هذا الأمر غير ممكن: أي أن الوضع الراهن لم

يكن ليسمح بوجود هذه الطلبات الرامية لإيجاد ترتيبات جديدة. فقبل انتخابات نيوزلندا بيومين، على سبيل المثال، زار اثنان من أعضاء مجلس النواب الأمريكي وهما ستيفن سولارز وجويل برتشارد Solarz and Pritchard العاصمة النيوزلندية ولنجتن. وكان كلاهما قد خدم في اللجنة الفرعية لمجلس الشؤون الخارجية الخاصة بشرق آسيا والمحيط الهادي، حيث كان سولارز يشغل منصب رئيس اللجنة. وكان مضمون رسالتهما "أنه بوسع الولايات المتحدة فرض ... عقوبات تجارية ... إذا أصر السيد لانج على سياسة حزبه"[٤٢]. كما وصف اجتماع مجلس حلف آنزوس، بعد يومين فقط من الانتخابات، السماح بدخول سفن أو طائرات الحلفاء الموانئ والمجالات الجوية للدول الأعضاء باعتباره "أمراً جوهرياً لاستمرار فاعلية التحالف"[٤٣]. وقال وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتزSchultz، في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع، أنه لا حاجةَ لإعادة التفاوض بخصوص آنزوس وأعرب عن تعجبه بشكلٍ صريح قائلاً "أي تحالف هذا إذا لم تستطع القوى العسكرية لدول التحالف أن تكون على صلةٍ ببعضها بعضاً؟"[٤٤]. وهكذا، فإن الموقف الأمريكي كان واضحاً: أي أنه ليس ثمة تعهدات بخصوص الوضع النووي لزيارة السفن الحربية الأمريكية.

وصل الموقف إلى الذروة في يناير عام ١٩٨٥م عندما طلبت الولايات المتحدة رسمياً أن تسمح نيوزلندا بزيارة السفينة الأمريكية "بوكانان" USS Buchanan، وهي سفينةٌ قادرةٌ على حمل أسلحة نووية. ولم يقل الأمريكيون أن هذه السفينة كانت تحمل أسلحةً نووية وما كانوا أيضاً ليقولوا عكس ذلك. ورفضت حكومة لانج هذا الأمر وعرضت، بدلاً لذلك، استقبال سفينةً حربيةً بديلة لا تكون لديها القدرة على حمل أسلحةٍ نووية[٤٥].

تبنت الولايات المتحدة بعد هذا الرفض عدداً من السياسات من شأنها توضيح استيائها من موقف نيوزلندا. حيث قامت على الفور بإلغاء تدريبٍ عسكريٍ مشترك مخطط له سلفاً، وسحبت دعوةً لمشاركة القوات النيوزلندية في تدريبٍ في كوريا، كما فتحت جلساتِ استماعٍ مفتوحةٍ في الكونجرس لمناقشة تعليق التزامات الدفاع الأمريكية نحو نيوزلندا، وقطع زيارة كبير موظفي وزارة الدفاع الأمريكية، وكذلك إنهاء تدريب الموظفين النيوزلنديين في الولايات المتحدة، وأوقفت تقديم المعلومات الاستخباراتية السرية[٤٦]. وعلى الرغم من إشارات الاستياء الأمريكية هذه، تمسكت نيوزلندا بسياستها بعدم السماح للسفن التي لديها القدرة على حمل أسلحة نووية بزيارة موانيها. وفي أغسطس ١٩٨٦م ألغت الولايات المتحدة وعدها بتوفير الأمن لنيوزلندا.

تسعى تصرفات نيوزلندا، من منظور نظريتنا، لتحقيق التغيير. فقد غيرت نيوزلندا الوضع القائم، واستبدلت، بشكلٍ مؤثر، التغيير بالحفاظ على الوضع القائم الذي يتوفر لها من خلال حلف آنزوس. تقترح نظريتنا أنه في دولة ديمقراطيةٍ برلمانية، تحدث تغييرات السياسة مع التغيير في الحكومة، كما هو الحال هنا. فانتخابات ١٩٨٤م التي نتج عنها تولي حزب العمل للسلطة، كانت، بطبيعة الحال، خطيرةً على الأحداثِ التالية. وعلاوةً على ذلك،

فإن أحد دوافع السعي لهذا التغيير عندما قامت به، هو تناقص التهديد السوفيتي لسيادة نيوزلندا. فمنذ البداية، نرى أن الدخول في تحالفٍ مع الولايات المتحدة، من جانب نيوزلندا، كان هدفه ضمان أمنها ضد أي حدثٍ غير متوقع ألا وهو الهجوم عليها. حيث أدى انخفاض التهديد السوفيتي، والشقاقات بين الصين وفيتنام، وتودد الغرب المستمر إزاء الصين، إلى تقليل القيمة التي تضعها نيوزلندا على الضمان الأمني الأمريكي. ولما كانت نظريتنا تتنبأ بأن المستوى المدرك للتهديد في النظام الدولي يؤثر على التفضيل النسبي للحفاظ على الوضع القائم والتغيير؛ وفي هذه الحالة، كان التهديد الدولي آخذاً في التناقص، فقد أدى الأمر إلى انحدار قيمة الحفاظ على الوضع القائم الذي تحصل عليه نيوزلندا من آنزوس، وزيادة التفضيل النسبي للتغيير. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن سياسة إدارة ريجان للمواجهة مع الاتحاد السوفيتي لم تكن تحظى بالشعبية في نيوزلندا، وكان للتأييد المستمر للإستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة تكلفةٌ سياسيةٌ متزايدة. فقد كانت تكلفة الإذعان المتواصل للسياسة الأمريكية مانعة. وقد أتاح المزيج من التغيير في الحكومة، وانخفاض التهديد المدرك، الظروف التي قامت نيوزلندا من خلالها باتخاذ الإجراءات التي أدت إلى نهاية تحالفها مع الولايات المتحدة.

ونقوم من خلال حالتنا الأخيرة بتطبيق نموذجنا على النمط العام للسياسة الخارجية لدولةٍ معينة. فبدلاً من أن ننظر إلى قراراتٍ محددة، نريد أن نرى كيف أن الرؤى المشتقة من نموذجنا تسمح لنا بفهم سلوك السياسة الخارجية لدولة بشكل عام. ومن ثم، نقوم بتطبيق نموذجنا على جمهورية الصين الشعبية.

سياسة الصين الخارجية منذ عام ١٩٤٩م

تُعتبر الصين واحدةً من الدول الجذابة والتي تغري بالدراسة، فكثيرٌ ممن يدرسون السياسة الخارجية ويمارسونها، والذين يدرسون هذه الدولة، ينطلقون من فرضية أن المجتمع والتاريخ والثقافة والفلسفة الصينية قد خلقت مزيجاً فريداً من العوامل التي تتطلب معرفةً وفهماً كاملين لتاريخ الصين وشعبها قبل التمكن من تحقيق أي فهم حقيقي لهذه الدولة[٤٧]. وهم على صوابٍ بالتأكيد: فالصين فريدةٌ بالفعل. لكن على المرء أن يبذل كثيراً من الجهد ليستنتج أنه ليس ثمة نظرياتٌ عامة، مشتقةٌ من دراسة مناطق أخرى في العالم، في أي وقت، يمكن أن تخبرنا بأي شيء بشأن الصين أو أية دولة أخرى.

وفي مجال تخصصنا، نشترك غالباً في التسليم بأن المراحل التاريخية الفريدة تنطوي مع ذلك على أشياءٍ عامة تجمعها بمراحل أخرى وأنه من الممكن لنا أن نتعلم أشياءً عامة من دراسة شيءٍ محدد. وعلى سبيل المثال، تبدو المراجع الأكاديمية لثيوسيديدس Thucydides، الذي وصف وحلل حروب البلوبونيز في الفترة من عام ٤٣١ حتى عام ٤٠٣ قبل الميلاد، ذات طبيعةٍ عامة. لذا نعتقد بصراحة أن سلوك دول المدينة اليونانية مرتبطٌ بسلوك الدول

الحديثة. وعلى حين أن الكثير من جوانب الحياة في اليونان القديمة كان مختلفاً بشكلٍ أساسي عن حياتنا الحديثة، فإنه توجد سماتٌ مشتركة تجعل الدروس المستمدة من دراسة دول المدينة اليونانية متصلةً بعصرنا. ويمكن تقديم مثالٍ آخر، ألا وهو مشروع بحثي جدير بالاحترام، تم بقيادة كلوديو شيوفي ريفيللا Cioffi-Revilla في جامعة جورج ماسون George Mason، والذي يدرس سلوك الصراع لأمراء الحرب الصينيين في الفترة من عام ٧٢٠ حتى ٧٠٠ قبل الميلاد(٤٨). ويتمثل الافتراض الخاص بهذا المشروع، والذي نتفق معه، في أن أفعال الولايات الصينية المتحاربة يمكن استخدامها لاختبار بعض النظريات التي تم تطويرها لتفسير سلوك العلاقات الدولية المعاصرة. ونؤكد ثانيةً أن نقطة البداية لهذا البحث تتجلى في حقيقة أنه مهما كانت درجة تفرد خصائص الأماكن والعصور التاريخية المختلفة، فإن ثمة عواملَ عامةً تربط بينها.

وما نريد القيام به في هذا القسم هو، من الناحية اللفظية، العمل بطريقة عكسية: فعلاوةً على التوصل إلى تعميماتٍ أو نظرياتٍ كبرى من خلال دراسة مكانٍ وزمانٍ محددين، فإننا نريد تطبيق نظريتنا العامة على دولةٍ بعينها. وبما أن نظريتنا لا تنطوي إلا على قيودٍ ضئيلة للغاية، فينبغي أن نكون قادرين على القيام بذلك.

ولتحليل السلوك الدولي للصين، نركز هنا على ثلاثةِ مكوناتٍ للسياسةِ الخارجية:

١- التورط في الصراعات.

٢- المشاركة في التحالفات.

٣- المعونات الخارجية.

وكل واحدٍ من هذه المكونات يمثل أحد جوانب السياسة الخارجية للدولة التي يتم تعريفها ومناقشتها بشكلٍ موسع. وسوف نلقي نظرةً في البداية على تورط الصين في الصراع الدولي.

من خلال رؤيتنا للعلاقات الدولية، يبدو دور المبادرة بإثارة صراعٍ عسكري أمراً بسيطاً: حيث تبادر الدول بإثارة الصراع العسكري في محاولةٍ لتغيير الوضع القائم. فالمبادرةُ بإثارة الصراع العسكري هو سلوكٌ ينشد التغيير.(٤٩) ولكي نكون متأكدين من ذلك، فإن الدول الساعية للتغيير لديها سلسلةٌ من الاختيارات السياسية الأخرى المتاحة. لكن احتمال المبادرة بإثارة الصراع تكون أكبر في الدول الأكثر دافعيةً لتغيير الوضع القائم في الاتجاه الذي تفضله، على وجه التحديد في الدولِ القويةِ نسبياً والمتنامية في القوة، فمنذ أن أصبحت الصين دولةً قويةً نسبياً، بدأنا نتوقع مبادرتها بإثارة صراعٍ عندما تأخذ قدرتها في التنامي. وقد أخضعنا هذا التوقع للتحليل. ولقد استخدمنا قاعدة بيانات النزاعات العسكرية الدولية، التي تقوم بتسجيل كل التهديدات، واستعراضات، أو استخدامات، القوى العسكرية من جانب دولةٍ ضد دولةٍ أخرى(٥٠). ونركز بالطبع على النزاعات والتي كانت الصين طرفاً فيها خلال الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٩٢م (وهو آخر عام أكملنا فيه بيانات الصراعات). فقد كانت الصين طرفاً في ١١٨ صراعاً عسكرياً، ولكي نحيط بمدى القوة النسبية للصين، استخدمنا قياسين، كليهما مشتقٌ من مشروع متلازمات الحرب المستخدم على نطاقٍ واسع. ويتعلق الأول بمدى مساهمة الصين في الإنتاج الاقتصادي العالمي، مقيساً بمزيج من إنتاج

الحديد والصلب واستهلاك الطاقة[٤١]. ونحن نستخدم هذا القياس لأن التنامي الحديث في قدرة الصين (وتناقصه الملحوظ) يكون أكثر وضوحاً لقادتها السياسيين في المجال الاقتصادي، ونحاول هنا أن نتوافق مع إدراك هؤلاء القادة. ويتنبأ نموذجنا بأنه كلما تزايدت قدرة الدولة، بادرت بإثارة نزاعات عسكرية أكثر في محاولةٍ منها لتغيير الوضع القائم، وتزيد العلاقة بزيادة القوة. وبعبارةٍ أخرى، ويزداد هذا الانحدار بشكل طردي. وينصب تركيزنا هنا على تحليل اشتراك الصين في النزاعات الدولية لنرى ما إذا كانت التوقعات العامة لنموذجنا يمكن تأكيدها أم لا. ففي هذا التحليل، يتمثل المتغير التابع في عدد المرات التي بادرت فيها الصين في سنةٍ محددة باستخدام القوة ضد دولة أخرى. ولأن هذا المتغير قابلٌ للعد، فإننا نستخدم معامل انحدار بويسون Poisson. كما نستخدم ثلاثة متغيراتٍ شارحة:

١- نصيب الصين في الاقتصاد العالمي.

٢- التغيير في هذا النصيب من سنةٍ ما إلى سنةٍ تالية.

٣- المتغير التفاعلي الذي تم تكوينه نتيجة ضرب المتغيرين الأول والثاني.

ونتائج هذا التحليل معروضةٌ في الجدول رقم (٤.١).

الجدول رقم (٤.١). تأثير العوامل الاقتصادية على احتمال المبادرة بإثارة الصراعات العسكرية الصين في الفترة ١٩٥٢-١٩٩٢م.

	الأخطاء المعيارية المصححة
نصيب الصين من الإنتاج الاقتصادي العالمي	- ٠.٣٧٣***
	(٠.٠٩٠)
التغيير في نصيب الصين من الإنتاج الاقتصادي العالمي	- ١.٤٥*
	(٠.٧٧٠)
تفاعل النصيب والتغيير في النصيب	٠.٤٦٢**
	(٠.١٩٣)
ثابت	١.٦٧***
	(٠.٣٠١)
لوغ- احتمال النموذج الكامل	- ٥٨.٨٠
لوغ- احتمال النموذج العدمي Null	- ٦٧.٦٧
كا٢	٢١.٣٣
المعنوية	٠.٠٠٠٠
ن	٤٣
المتغير التابع	المبادرة بإثارة نزاع عسكري
مستويات المعنوية أحادية الذيل المسجلة	($^{***}p<0.01$، $^{**}p<0.05$، $^{*}p<0.10$)
الأخطاء المعيارية بين الأقواس	

وتوضح النتائج أن المتغيرات الثلاثة المستقلة لها تأثيراتٌ واضحة على احتمال مبادرة الصين باستخدام القوة ضد دولةٍ أخرى. ونلاحظ أن حجم مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي له تأثيرٌ سلبي على احتمال مبادرتها بإثارة نزاعاتٍ عسكرية، كما تنطوي التغيرات التي تطرأ على هذا النصيب على نفس الأثر.

وعلى أي حال، فإن المعامل الإيجابي للمتغير التفاعلي له تأثيرٌ قوي على الاحتمال المتوقع بشأن المبادرة بإثارة الصراع، فمن هنا نجد أنه كلما زاد نصيب الصين في الاقتصاد العالمي، كلما تزايد احتمال مبادرتها بإثارة الصراع مع دولٍ أخرى.

ويمكننا استخدام هذه النتائج، المشتقة من تطبيق نظريتنا العامة، لعمل بعض التنبؤات حول مستقبل مشاركة الصين في نزاعٍ ما. ولتوضيح تأثير نمو الاقتصاد الصيني على احتمال مبادرة الصين بإثارة صراع دولي في سنةٍ محددة، فقد قمنا بإنشاء خمسة مواقف افتراضية. وتقدم هذه البدائل الخمسة معدلات نموٍ ممكنة ومختلفة للاقتصادين الصيني والعالمي.

الجدول رقم (٤.٢). خمسة مواقف افتراضية لنمو الاقتصاد الصيني وأثره على احتمال المبادرة بإثارة الصراع.

النمو في الاقتصاد الصيني	النمو في الاقتصاد العالمي	احتمال عدم المبادرة بإثارة صراعات	احتمال المبادرة بإثارة صراع واحد	احتمال المبادرة بإثارة أكثر من صراع
٪٩.٨٦	٪٣.٦	٠~	٠.٠٠١	٠.٩٩٩
٪١٥.٠	٪٣.٠	٠~	٠~	١.٠~
٪٦.٠	٪٣.٠	٠.٨٢	٠.١٧	٠.٠١
٪٣.٠	٪٣.٠	٠.٩٨	٠.٠٢	٠~
٠.٠	٪٣.٠	٠.٩٩	٠.٠١~	٠~

في الافتراض الأول، ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل ٩.٨٦٪ بينا يزيد الاقتصاد العالمي بمعدل ٣.٦٪. ويمثل كلا الرقمين المتوسط لسنوات ١٩٩٤-١٩٩٨م، طبقاً لصندوق النقد الدولي ١٩٩٨م. وكما يوضح الجدول رقم (٤.٢)، أنه في ظل معدلات النمو المذكورة، يوجد احتمال كبير (تقريباً ١.٠) بأن الصين سوف تبادر بإثارة أكثر من نزاعٍ في العام. وتعرض الحالات الأربع الأخرى نمو الاقتصاد الصيني بمعدلاتٍ مختلفة، بينما ينمو الاقتصاد العالمي

بمعدل ٣٪. وهنا فاحتمال المبادرة بإثارة نزاعٍ واحدٍ على الأقل يزداد بسرعة بمجرد أن ينمو الاقتصاد الصيني بمعدلٍ أعلى من معدل نمو الاقتصاد العالمي، كما أن احتمال مبادرة الصين بإثارة أكثر من نزاعٍ سيكون أكبر بمجرد أن ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل أكثر من ٦٪.

ويشير تطبيق نموذجنا على الصين إلى أن تزايد الاحتمال بإثارة الصين لصراعاتٍ عسكريةٍ مع دولٍ أخرى يستوجب استمرار نمو اقتصادها بمعدل أسرع من الاقتصاد العالمي. وربما تتصاعد بعض هذه الصراعات، بينما يحتمل أن يكون معظمها في مستوى منخفضٍ نسبياً من العداء. ولا نرى احتمالاً واضحاً، على سبيل المثال، بأن تبادر الصين بإثارةِ حربٍ كبرى في المستقبل القريب. لكن في نفس الوقت يمكن أن نتنبأ بأن الصين سوف تبذل جهوداً أكبر لتغيير الوضع القائم في الاتجاه الذي تريده، وسوف تقوم بذلك من خلال ممارسة التهديد أو باستخدام القوة العسكرية. فإذا ما تباطأ نمو اقتصادُ الصين ليبلغ قدراً من قبيل ٥٪ في العام أو أقل، يمكن أن نتوقع، في المقابل، ظهور الصين كدولةٍ غير حاسمةٍ نسبياً، على الأقل فيما يتعلق باستباق الصراع الدولي.

وتمثل عضويةُ التحالف المجال الثاني الذي نقوم بدراسته من مجالات السياسة الخارجية الصينية. فكما رأينا في قصتنا بشأن تعاملات نيوزلندا مع الولايات المتحدة، فإن الدول تنضم وتظل في التحالفات لكي تحظى إما بالحفاظِ على الوضع القائم وإما بالتغيير بكفاءةٍ أكثر مما لو كانت بدون هذا التحالف. ويفترض نموذجنا أن الدول القوية، وبخاصةٍ التي تكتسب المزيد من القوة، يُحتمل أن تقوم بتكوين تحالفاتٍ غير متكافئة أكثر مع دول أصغر. وتستطيع الدول الأقوى، من خلال قيامها بذلك، أن تحظى بتحقيق التغيير. وخلال الحرب الباردة، كانت السياسةُ الخارجيةُ للصين متميزةً بالنسبة لحلفائها الرسميين المحدودين للغاية. فقد كانت الصين موقعةً على ميثاقِ دفاعٍ مشتركٍ مع كوريا الشمالية منذ عام ١٩٦١م، ومواثيقَ حيادٍ ثنائية مع غينيا وأفغانستان وبورما (جميعها عام ١٩٦٠م)، ومع غانا منذ عام ١٩٦١م، ومع تنزانيا منذ ١٩٦٥م، ومع اليابان منذ ١٩٧٨م. وكما كان، بالطبع، ثمة ميثاقٌ للدفاع المشترك بين الاتحاد السوفيتي والصين في الفترة من ١٩٥٠م إلى ١٩٦١م. وبعد الحربِ الباردة، وقعّت الصين على ميثاقي عدم اعتداءٍ مع منغوليا وأوكرانيا، في عام ١٩٩٤م.

ويقرر أحد المعاني الضمنية المباشرة لنموذجنا أن الصين سوف تستمر في محاولةِ تشكيل المزيد من التحالفات غير المتكافئةِ مع دولٍ أصغر بينما تتنامى قوتها. لقد توقعنا بالفعل توسيع روابط تحالف الصين منذ عدة سنوات[٥٢]. ونعرض هنا بعضاً مما كتبناه حينئذ.

"يمثل أي تحالفٍ مرصودٍ ترتيباً مفضلاً بشكلٍ مشتركٍ مقارنةً بحالةِ عدم وجود تحالف. فالصين، كما يقترح نموذجنا، تكسب التغيير من خلال تكوين تحالفٍ غير متكافئ، ويتوجب عليها

توفير "الحفاظ على الوضع القائم" لشريكها الجديد، وينبغي أن يكون هذا الشريكُ راغباً في أن يسمح بممارسة النفوذ الصيني على سياساته الداخلية و/أو الخارجية. وسوف يتطلب ذلك أحد التغييرين التاليين في الموقف.

***الأول:** أن تكون طلباتُ الصين بشأن الحليف الجديد متواضعةً بما يكفي لقبول التحالف من قبل الحليفِ الجديد. وسوف يعني ذلك بالأساس أن الصين لن تقدم طلباتٍ تهدف لتغييراتٍ أساسيةٍ في البناءِ الاقتصادي والسياسي لحليفها الجديد. فالطلباتُ الأصغر والأقل تشدداً يحتمل قبولُها بدرجةٍ أكبر.*

***الثاني:** قد يصبح الموقفُ الدولي أكثر تهديداً لأحد حلفاءِ الصين المحتملين، ومن ثم يصبح تحالفه مع جمهورية الصين الشعبية ذا قيمةٍ بالنسبة له.*

وحتى تتحقق واحدةٌ من هاتين الحالتين، فإن دخول الصين في تحالفاتٍ جديدةٍ غير محتمل الحدوث"[٥٣]

منذ أن كتبنا تلك الفقرة، كونت الصين تحالفاتٍ في شكلِ مواثيق عدم اعتداء مع قيرغيزستان في يونيو ٢٠٠٢م، ومع قازاقستان في ديسمبر ٢٠٠٢م[٥٤]. وتنسجم كلٌ من الأمثلة السابقة مع توقعاتِنا تماماً. ففي كل حالة، حققت الصينُ تغييراً متواضعاً في السياسة: حيث قبلت كلٌ من قيرغيزستان وقازاقستان الموقف الدائم للصين بأنه "لا توجد إلا صينٌ واحدة وأن تايوان هي جزءٌ من الصين." لكن ماذا تلقت الدول الأصغر في المقابل؟ ...

أولاً: أنه في كلا التحالفين وعد كلُ جانبٍ بعدم تقديم مطالباتٍ إقليميةٍ بشأن الآخر، وهو أمر له قيمته لكل من قيرغيزستان وقازاقستان، حيث تسعى الدولتان إلى تحديد وترسيم حدودهما مع الدول المجاورة في أعقابِ انهيارِ الاتحاد السوفيتي.

ثانياً: سمح الوعد الصيني بعدم استخدامِ القوة ضد قيرغيزستان وقازاقستان لكلتا الدولتين بالسعي لتحقيق أهدافٍ أخرى لسياستيهما الخارجية بشكل أكثر وضوحاً"[٥٥].

وتحديداً يوجد خلافٌ حدودي حالي بين قيرغيزستان وأوزبكستان، وآخر مع طاجيكستان، والتأييد الصيني، أو على الأقل الوعود بعدم الاعتداء، ستعود بالفائدة على الصين. إذ تمتلك قازاقستان أكبر احتياطيات بترولٍ في منطقة بحرِ قزوين (حوالي ثلثي الإنتاج اليومي الحالي في المنطقة). ومن المتوقع أن تتعقد علاقات قازاقستان مع جيرانها، روسيا، وتركمانستان، وأذربيجان بصفة خاصة، بسبب حالة الشك بخصوص السيطرة على الثرواتِ في قاع بحرِ قزوين، وحقولِ البترولِ المشتركة، وخطوط الأنابيب، والقضايا البيئية الناتجة عن ذلك. وهكذا، فإن الدعم السياسي الصيني في علاقاتِها مع تلك الدول يستحق بوضوحِ الثمن الصغير المتعلق بتبني الموقف الصيني بشأن تايوان.

وبينما يستمر تنامي قدرة الصين، نتوقع أنها ستسعى لاكتساب حلفاءٍ جدد. ويمكن لنموذج السلعتين أن

يرصد تأثيراتِ الروابط الجديدة على كلٍ من الصين وحلفائها الجدد. ولشرح هذه الآثار المتوقعة، نأخذ في الاعتبار تشعب التحالفاتِ الثنائية الصينية المفترضة مع باكستان ولاوس. ويمكن أن نتنبأ تحديداً بآثار تكوين تحالفٍ جديد على سلوك الصراع الخاص بالصين وعلى إنفاقها العسكري[٥٦]. وفي صياغتنا لهذه التنبؤات نفترض أن قدرات لاوس وباكستان الحالية هي تقريباً ما كانت عليه عام ١٩٩٢م، وهو العام الأخير الذي توافرت لدينا بياناتٌ كاملةٌ عنهما، ونَّدعي أن أياً من الدولتين لم تشهد زيادةً ملموسة في قدرتها؛ ونفترض أن قوةَ الصينِ آخذةٌ في التنامي بمعدل ٦٪ سنوياً تقريباً[٥٧]. وفي ظلِ هذه الفروض التي قدمناها بخصوص التحالفات الثنائية الصينية مع باكستان ولاوس، إذا تحققت هذه التحالفات أو أخرى مشابهة، سوف يزداد احتمالُ مبادرةِ جمهورية الصين الشعبية بإثارةِ نزاع دولي بما يزيد بقليلٍ عن الثلث. وعلاوةً على ذلك، سوف تزداد احتمالاتُ مبادرة أيٍّ من هاتين الدولتين بإثارة نزاع بحوالي ٢٠٪.

يلي ذلك تقديرُنا لآثارِ التحالفاتِ الجديدة على إنفاق الصين الدفاعي. وببساطة، وكما سنبين في الفصل السابع، يوضح نموذجنا أن الانضمامَ إلى تحالفاتٍ جديدةٍ مع حلفاءٍ أضعف له أثرٌ على زيادةِ إنفاق الدولة على الدفاع. (إنفاقُ الدولةِ الأضعف يزدادُ أكثر من إنفاقِ الدولةِ الأقوى في حالةِ تساوى الأشياء الأخرى) فقد ازداد الإنفاقُ العسكري الصيني بمعدلٍ متوسط أقل بقليل من ٢.٨٪ سنوياً من عام ١٩٩١م حتى عام ١٩٩٥م، وفقاً لبيانات تقريرِ النفقاتِ العسكريةِ الدولية ومبيعاتِ الأسلحة لعام ١٩٩٦م. فإذا انضمت الصينُ لتحالفٍ جديد، نتوقع أن يزدادَ الإنفاقُ العسكري الصيني بحوالي ٧.١٪ سنوياً على مدارِ الأعوامِ الخمسةِ التالية، ومؤدياً إلى زيادةٍ إجماليةٍ قدرها ٤١٪ خلال هذه السنوات[٥٨]. وطبقاً للاستنتاجات الإمبيريقية العامة لنموذجنا، يُحتمل أن يُرى ذلك الإنفاق على نطاقٍ واسع في المجالات الكثيفة لرأس المال في المؤسسةِ العسكريةِ مثل القوات البحرية العاملة في المياه العميقة. وسوف تنتج عن ذلك قدرةٌ أكبر على إرسال القواتِ إلى أماكن بعيدة.

وتأتي المعونة الأجنبية باعتبارها المجال الأخير الذي نقوم بدراسته في السياسةِ الخارجيةِ للصين. ففي نموذجنا للسياسةِ للخارجية، تعطي الدول المعونةَ الخارجيةَ لكي تستخلص امتيازاتٍ من الدولةِ التي تتلقاها[٥٩]. فالمعونةُ الخارجية قد تخدم، تبعاً للظروف، حفاظاً على الوضع القائم أو غاياتٍ تنشد التغيير. ولكن بشكلٍ عام تُمنح المعونةُ لتغييرِ سياساتٍ في الدولة المتلقية. وبالفعل، فإن المعونةَ الأجنبية هي أحدى أكثر السياساتِ الهادفةِ للتغييرِ فعاليةً لدى دولةٍ ما. ولذلك، يرى نموذجُنا أن الدولَ الأكبر تمنح المعونةَ أكثر من الدولِ الأضعف، ويكون منحُ المعونةِ بدرجةٍ أكبر من قِبل الدولِ الكبيرةِ المتزايدةِ في القوة. فعندما نطبق نموذجنا على الصين، قد نتوقع أن نرى تزايداً مثيراً في المعونةِ الخارجيةِ الصينية كلما تحسن موقفها الاقتصادي. ولكن ليست هذه القضية على أي حال.

لقد أجرينا سلسلةً من التحليلاتِ الإحصائيةِ للأسبابِ السياسيةِ والاقتصاديةِ للتغيراتِ في المعونةِ الخارجيةِ الصينية منذ عام ١٩٥٦م حتى عام ١٩٨٧م، وهو العام الأخير الذي تتوافر فيه بياناتٌ موثوقةٌ بشأن المعونة. وبإيجاز، لم نجد علاقةً إحصائيةً بين التغييرات في المعونةِ الصينية وأي عواملَ اقتصاديةٍ أو سياسيةٍ من تلك التي درجنا عادةً على الربطِ بينها وبين منح المعونةِ الخارجية. وبدلاً من أن تكونَ المعونةُ الخارجيةُ الصينيةُ معرفةً ومحددةً على نطاقٍ واسعٍ بعواملَ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ بنيوية، يمكنُ القولُ أنها تمثلُ أحدَ جوانبِ السياسةِ الخارجيةِ التي تتأثرُ بشدةٍ باعتباراتٍ سياسية والتي يمكن التعاملُ معها ببساطة[٦٠]. وتوجد جماعاتُ مصالح داخليةٌ قليلة تدفع في اتجاهِ استمرارِ وزيادةِ المعونةِ الخارجية، هذا على حين يتمتع فاعلون مؤسسيون آخرون، لاسيما جيش التحرير الشعبي، بنفوذٍ سياسيٍ قوي. وعموماً، لم تصل المعوناتُ الصينيةُ إلى مستوياتٍ مرتفعةٍ جداً، بما يشير إلى أن فاعليتها لم تكن كبيرةً للغاية.

لكن هذه ليست نهاية قصتنا. حيث يمكن تطبيقُ نظريتنا العامة على ظاهرةِ قابليةِ بدائل السياسةِ الخارجية للإحلالِ. وبالأساس، وكما سنناقش بعمقٍ أكبر في الفصلِ السابع، فإنه عندما تسعى دولةٌ إلى أحد هدفينا/ سلعتينا، التغيير أو الحفاظ على الوضع القائم، يتأتى لها مجموعةٌ من السياساتِ القادرة على تحقيق ذلك بشكل أفضل مقارنةً بمجموعةٍ أخرى. فعندما تسعى دولةٌ إلى هدف/ سلعةٍ معينة، التغيير مثلاً، بالتأكيدِ المتزايد على سياسةٍ واحدةٍ كالمعونةِ الخارجية، تتوقع أن نشهد انخفاضاً لاحقاً في التأكيدِ على سياسةٍ أخرى تُستخدم عادةً في الحصولِ على نفس الهدف/ السلعة. ومع ذلك، نتوقع تأثيراً طفيفاً على سياساتٍ هي الأفضل في الحصولِ على الهدف/ السلعة الأخرى. وقد طبقنا هذه التوقعات العامة ووجدنا أن التحليلاتِ تدعُمها إلى حدٍ بعيد[٦١]. ومن ثم، يبدو أن بعضَ السياساتِ يمكن إحلالُها محل بعضها بعضاً، في حين أن البعض الآخر من السياسات لا ينطبق عليه ذلك.

يحدد نموذجنا سياستين تتسمان بالكفاءةِ النسبية في السعي لتحقيق التغيير وهما المعونة الخارجية والمبادرة بإثارة صراع. وقد نظرنا في هاتين السياستين لتحديد ما إذا كان التغير في التركيز على المعونة الخارجية مرتبطاً بالتورطِ في صراع. قمنا بتطبيقِ المربعات الصغرى العادية[٦٢] على معادلةٍ كان المتغير التابع فيها هو التغييرُ في المعونةِ الخارجيةِ الصينية من عامٍ إلى عامٍ تالٍ، مقيساً بملايين الدولاراتِ الأمريكية. واستخدمنا متغيرين مستقلين:

الأول: يقيس التغير في نصيب الصين من الاقتصاد العالمي؛

الثاني: عبارة عن متغير تصوري dummy بسيط يقرر ما إذا كانت الصين متورطةً في نزاعٍ دولي عسكري في عامٍ محدد.

والنتائج موضحة في الجدول رقم (٤،٣).

الجدول رقم (٤،٣). تأثيرات التورط في نزاع على التغييرات في المعونة الخارجية.

التغير في نصيب الصين من الإنتاج الاقتصادي العالمي	- ٤،٣٢
	(٣٤،٧٠)
هل شاركت الصين في نزاع دولي؟ (نعم =١ ؛ لا=٠)	- ٧٠١،٠٠***
	(١٤٣،٥٥)
ثابت	٦٨٠،٦١***
	(١٤٢،٣٧)
الارتباط R^2	٠،٤٤٦
اختبار F	١٢،٠٦
المعنوية	٠،٠٠٠١
ن	٣٧
المتغير التابع	التغير السنوي في المعونة الخارجية
مستويات المعنوية ثنائية الذيل المسجلة	***$p<0.01$ ، **$p<0.05$ ، *$p<0.10$
الأخطاء المعيارية بين الأقواس	

وكما يبين الجدول، فقد كان للتورط في نزاعٍ دولي تأثيرٌ قوي وذو دلالة على المعونةِ الخارجيةِ الصينية. ففي الأعوام التي تورطت فيها جمهوريةُ الصين الشعبية في صراعٍ عسكري، كانت مخصصاتُ المعونةِ الأجنبيةِ تقل بمبلغ سبعمائة مليون دولار أمريكي عن الأعوامِ التي لم تكن فيها متورطةً في نزاعات. ولدينا دليلٌ قوى على أن التورطَ في صراعٍ والمعونةَ الخارجية هي سياساتٌ يمكن إحلال بعضها ببعض. إذ تتسم كل منهما بالكفاءة في إنتاج التغيير. وعندما يركز صانعو القرار الصينيون على الصراع، فإنه يتم تخصيصُ مواردَ أقلَ للمعونة؛ وعندما يغيبُ الصراع، يتم تخصيص مواردَ أكبر للمعونة[٦٣].

وباختصار، لا يتأثر تخصيصُ المعونةِ الخارجيةِ بشكلٍ مباشر بالتغييراتِ في صحةِ الاقتصاد الصيني، ولا بأي عواملَ كبيرةٍ أخرى. ولكن بدلاً من ذلك وجدنا، بما يتوافق مع نظريتنا الخاصة بقابلية السياسة الخارجية للإحلال،

أنه يوجد تبادلٌ مباشرٌ ومهم وواسعُ النطاق بين تورط الصين في صراعٍ ومخصصاتِ المعونةِ الخارجية.

وتجدرُ الإشارةُ بالتحديد إلى نتيجةٍ واحدةٍ شيقة لتطبيق نموذج السلعتين الخاص بالسياسةِ الخارجية على تقييم السياسةِ الخارجيةِ الصينية إذ استنتجنا أنه " منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، انخرط الصينيون في سلوكياتِ سياسةٍ خارجيةٍ أقل سعياً إلى التغيير إلى حدٍ بعيد أكثر مما كان للمرء أن يتوقع في ضوء مستوى قدراتهم. فقد بادروا بإثارة نزاعاتٍ عسكريةٍ قليلة، وكونوا تحالفاتٍ قليلةً مع دولٍ أصغر، وقدموا معوناتٍ خارجيةٍ قليلة، وقدرتهم على نقلِ القواتِ إلى أماكنَ بعيدة تظلُ متخلفةً قياساً بدولٍ أخرى كانت في نفسِ موقفها فيما يخص القدرة. ويتسق الدليلُ الذي لدينا مع الاستنتاج القائل بأن الصين، على الأقل منذ عام ١٩٨٠م، كانت تسعى للحفاظِ على الوضع القائم بشكلٍ ملحوظ، إذا ما أخذنا قدراتها بعين الاعتبار. ولا يعني هذا أنهم لم يسعوا لأي تغيير أو أن قدر التغيير المنشود غير مرتبطٍ بالزيادة في القدرات. وعلاوةً على ذلك، لا يمكن التأكد تماماً أن ذلك الوضع سوف يستمر في المستقبل، وخصوصاً عندما تمر الصينُ بتغييراتٍ في القيادة.

لا يبدو تفرد الصينيين مفاجئاً للخبراء، ولكن من الشيق أن نلاحظ أن أنماط سلوكهم مازالت متسقةً مع النموذج العام على الرغم من ذلك التفرد. والواقع أن النظرية التي نقدمها توفر طريقةً شديدةَ البخل لتشخيص صفاتهم الفريدة. فإذا فرضنا أن نمط التفضيلات بشأن التغيير والحفاظ على الوضع القائم يعني، بأي حال، أننا نستطيع أن نستنتج أن الصينيين لا يمثلون التهديد المهم للاستقرار العالمي الذي يخشاه الكثيرون. فالصينيون يهدفون إلى الحفاظِ على الوضع القائم وسوف يدافعون عن مصالحهم ولكن من غير المحتمل أنهم يسعون إلى عددٍ كبيرٍ من التغييرات الدولية. فإذا تأملنا مثالاً محدداً (ونحن نسجل أن هذا يتجاوز نطاق ما أخبرنا به النموذج)، فلن نتوقع أن يحاول الصينيون فرض إعادة دمج تايوان مع الأراضي الصينية. ومع ذلك، فإذا ما بدا أن ثمة جهداً يُبذل لتغيير وضع تايوان بطريقةٍ معاكسةٍ لرغبات الوطنِ الأم (الاستقلال على سبيل المثال)، لتوقعنا منهم ردَ فعلٍ واضح. وبإيجاز، إذا عاملت الولايات المتحدة، أو أي دولةٍ أخرى، الصينيين على أنهم أعداء، فسوف يكونوا على الأرجح أعداء، ولكن هذا العداء ليس نتيجةٍ حتميةٍ للتفضيلاتِ الصينية.

الخاتم . . . . ة

لقد طبقنا نموذجنا في هذا الفصلِ على ثلاثِ حالات. ولم يكن مقصوداً اختبار النظرية من خلالِ تلك التطبيقات. وبدلاً من ذلك، كان هدفنا أن نوضح أن النظريةَ العامة هي تلك التي تتسم بالعمومية فعلاً. ويمكن استخدامها لشرح الكثيرِ من السلوكياتِ المختلفة. فيمكن باستخدام النظريةِ تحليلُ قراراتٍ معينة بنفس كفاءةِ تحليلِ أنماطٍ عامةٍ من السلوك. فلقد نظرنا إلى عملين من الصعب أو من المستحيل تفسيرُهما باستخدامِ نظرياتِ السلوكِ

الدولي المألوفة. ذلك أن تسليم الدولةِ القويةِ لمساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي ولقطاعاتٍ من سكانها وقدرتها الصناعية في الوقت الذي لم تهزم فيه عسكرياً بشكلٍ كامل هو أمرٌ تجده النظريةُ الواقعيةُ عصياً على التفسير. وأن إلحاح دولةٍ صغيرةٍ متحالفةٍ مع دولةٍ أخرى أقوى في مطالبها إلى حدٍ يجعلُ الدولةَ القويةَ تقومُ بحلِ التحالف يبدو أمراً محيراً. ونعتقد أن نظرية السلعتين أدت وظيفةً معقولةً بتقديمها طرقاً لفهم كلٍ من هاتين الحالتين. وفي تحليلِ السياسةِ الخارجيةِ للصين، أوضحنا أن النموذجَ يمكن تطبيقه على دولةٍ بعينها، وأنه يمكن التوصلُ إلى نتائجَ شيقةٍ بهذا الشأن.

وفي الفصول التالية سوف نلتزم نهجاً مختلفاً. فسوف ننتقلُ في الفصلِ الخامس لعرضٍ رياضي لنظريتنا، لجعلِ الافتراضاتِ ومنطقِ النظريةِ أكثرَ وضوحاً. ثم نختبرُ بعضَ الفروضِ التي قدمناها في الفصل الثاني، حيث تتركز جهودنا للإجابةِ على سؤالين أساسيين. وفي الفصل السادس سوف ننظرُ إلى أثرِ العواملِ البيئيةِ على سياساتٍ خارجيةٍ فردية.(*) وفي ذلك الفصل وفي الفصل السابع، ندرس بشكلٍ كاملٍ مضامين نظريةِ السلعتين فيما يتعلق بقابلية السياسة الخارجية للإحلال. بمعنى أننا سوف ننظرُ إلى العلاقاتِ بين سياساتٍ متنوعةٍ لكي نرى كيف تؤثرُ على بعضها بعضاً. وسوف نوضحُ أن نظريةَ السلعتين ليست مفيدةً في شرحِ السياساتِ الفرديةِ فقط، ولكنها تشرحُ أيضاً كيف أن رغبةَ الدولِ في بناءِ مجموعةٍ من سياساتِها الأكثر تفضيلاً يساعدنا في شرحِ العلاقاتِ بين تلك السياسات.

الهوامش

(١) لم تجر روسيا تعديلاتٍ على تقويمها الذي تمت صياغته في الغرب في العصور الوسطى. وبحلول عام ١٩١٧م كان التاريخ الروسي متأخراً عن التاريخ الغربي بثلاثة عشر يوماً. وقد تبنى النظام الجديد سريعاً التقويم الغربي، التواريخ كما نعرضها هي تواريخ تبعاً للتقويم الغربي.

(٢) Melvin Small, and J. David Singer; *A Resort to Arms: International and Civil Wars, 1816-1980,* (Beverly Hills, CA: Sage, 1982).
- Michael Clodfelter; *Warfare and Armed Conflicts: A Statistical Reference*, (London, McFarland, Vol. 2, 1992).

(*) ألفريد فون شليفن Schlieffen هو رئيس أركان القوات الألمانية في مطلع القرن العشرين والذي وضع خطةً إستراتيجيةً شاملةً للانتصار على الجبهتين الفرنسية في الغرب والروسية في الشرق. (المترجم) انظر:
- http://en.wikipedia.org/wiki/Schlieffen_Plan

(٣) في انتخابات الجمعية التأسيسية، التي تمت في ٢٥-٢٧ نوفمبر ١٩١٧م حصل البولشفيك على ٦٣٪ من أصوات جنود أسطول البلطيق، و٥٦٪ من أصوات جنود الجبهة الشمالية، و٦٧٪ من أصوات الجبهة الغربية. وفي الأجزاء الجنوبية من الجبهة، التي أبعدت عن بيتروجراد petrogard، كان التأييد للبولشفيك أقل حيث وصل فقط إلى ١٥٪ في الجبهة الرومانية. انظر:
- Jerry F. Hough, and Merle Fainsod; *How the Soviet Union is Governed* Cambridge, (MA, Harvard University Press,1979), PP. 71-72.

(٤) Adam.Ulam; *Expansion and Coexistence.* New York: Praeger, 2nd Ed., 1974), P. 56.

(٥) — John W. Wheeler-Bennett; *Brest-Litovsk:* me *Forgotten Peace,* (London, Macmillan, 1963), PP. 67-70.

(٦) قام الألمان بمرافقة لينين إلى روسيا في ربيع ١٩١٧م على أمل أن تؤدي سياساته إلى انسحاب روسيا من الحرب. انظر بصفة خاصة:
- Richard Pipes; *The Formation of the Soviet Union*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1954). And:
- Wheeler-Bennet; Op. Cit.

(٧) Ibid; PP. 77-83.

(٨) Ibid; PP. 88-90.

(٩) Ulam, Op. Cit.

(١٠) Wheeler-Bennett; Op. Cit., PP. 142-44.

(١١) E. H. Carr; *The Bolshevik Revolution*, (New York, Macmillan, Vol. 3, 1953), , P. 31.

- وربما كان تكتيك التأخير الذي اتبعه تروتسكي مدفوعاً باهتمامه بشأن الجمعية التأسيسية، التي تم الترتيب لانعقادها في بيتروجراد في ١٨ يناير والتي قام لينين بحلها في الحال. انظر:
- Adam Ulam; Op. Cit., P. 62.

- ولقد أراد تروتسكي عدم التوصل إلى معاهدة سلام حتى تتم تسوية الصعوبات الخاصة بالجمعية.

(١٢) Carr; Op. Cit., PP. 31-32.

(١٣) Ibid; P. 32.

(١٤) James D White; *The Russian Revolution, 1917-1921: A Short History*, (London: Edward Arnold., 1994), P. 179.

(١٥) مقتبس من: Cohen; (1980, P. 66) -.

(١٦) White; Op. Cit., P. 179.

(١٧) Ibid; P. 167, see also:
- Stephen Cohen; *Bukharin and the Bolshevik Revolution*, (Oxford, Oxford University Press, 1980), P. 66.
- Beryl Williams; *The Russian Revolution, 1917-1921*, (New York, Basil Blackwell, 1987), P. 55. And:
- H. E. Goemans; *War and Punishment: The Causes of War Termination and the First World War*, (Princeton, Princeton University Press, 2000), PP. 252-258.

(١٨) Wheeler-Bennet, Op. Cit., P. 185.

(١٩) Ibid; P. 226.

(٢٠) Ibid; PP. 1963, 188.

(٢١) Ibid; PP, P.185.

(٢٢) Ariadna Tyrkova-Williams; *From Liberty to Brest-Litovsk*, (London, Macmillan,1919), P. 476.

(٢٣) في فبراير ١٩١٨م، قدمت القوى الغربية لروسيا العون لوقف تقدم الجيش الألماني. وقد أراد بوخارين رفض هذا العون مجادلاً بأنه "لا يمكن مطلقاً قبول قيام [البولشفيك] بأي تسويةٍ من أي نوع مع الإمبريالية؛ وأن قبول العون من الحلفاء كان بمثابة الخيانة لمبادئهم الثورية شأنه شأن التفاوض مع الألمان". انظر:
- Wheeler-Bennett; Op. Cit., P. 254.

(٢٤) Carr; *The Bolshevik Revolution* Op. Cit., P. 38.

(٢٥) طبقاً لكار Carr، كان هناك ثمة تأييد، خصوصاً بين المدنيين الألمان، لقبول الموقف الروسي. وكان النمساويون معارضين لإعادة استئناف الأعمال الهجومية ضد روسيا، وكان القبول السريع المتضمن في معادلة تروتسكي يتيح لألمانيا أن تحرك قواتها فوراً نحو الجبهة الغربية. لكن القيادات الأكثر تقليديةً كانت هي الغالبة، وتم التعامل مع موقف تروتسكي على أي حالٍ باعتباره نهايةً للهدنة.

(٢٦) Williams; Op. Cit., P. 56.

(٢٧) Wheeler-Bennet, Op. Cit, P. 185.

(٢٨) تطور تراثٌ ضخمٌ نسبياً من الأدبيات التي تستخدم هذا المنظور في السنوات الأخيرة. ولأمثلةٍ أكثر وضوحاً أنظر المقطوعة الجنينية لمورو:

- Morrow; "Alliances and Asymmetry, Op. Cit.
- Glenn Palmer, and Andrew Souchet; "Security, Autonomy, and Defense Burdens: The Effects of Alliance Membership in the 19th and 20th Centuries", *Defense and Peace Economics*, Vol. 5 (1994), PP. 189-204.
.- D. Scott Bennett; "Testing Alternative Models of Alliance Duration", *American Journal of Political Science* , Vol. 41 (1997),PP. 846-878
- Morgan and Palmer; "Room to Move". And:
- Glenn Palmer, and J. Sky David; "Multiple Goals or Deterrence: A Test of Two Models in Nuclear and Nonnuclear Alliances." *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 43 (1999), PP. 748—770.

(٢٩) تكون بعض التحالفات متكافئة. ويعني ذلك أن جميع الحلفاء ينشدون نفس السلعة عبر عضوية التحالف. وتضم التحالفات المتكافئة، في معظمها، دولاً ذات قدراتٍ متماثلةٍ أو متشابهة نسبياً. وتتضمن الأمثلة على التحالفات المتكافئة جامعة الدول العربية، التي تتكون من العديد من الدول الصغيرة نسبياً، وميثاق عدم الاعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٩م.

(٣٠) لعل المثال الأفضل والأقدم لاتفاقية تبذل التغيير من أجل الحفاظ على الوضع القائم هو عهد الرب لموسى. ففي مقابل تغيير سلوك بني إسرائيل، بما فيه القانون الدائم (تغيير)، يوفر لهم الرب الحفاظ. ففي سفر التكوين، أرسل الرب ملاكاً لموسى: "أعره اهتمامك وأطعه. لا تتحداه... لأن اسمي كامن فيه؛ لكن لو أطعته وفعلت كل ما أقول، سأكون خصماً لكل خصومك وعدواً لأعدائك". انظر:

- سفر التكوين، ٢٣: ٢١-٢٢.

(٣١) انظر على سبيل المثال:

Robert Osgood; *Alliances and American Foreign Policy*, (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1968). -
- Glenn H. Snyder;. *Alliance Politics*, (Ithaca, Cornell University Press,1997).

(٣٢) انظر على سبيل المثال:

John Lewis Gaddis; *Strategies of Containment*, (New York, Oxford University Press1982), PP. 153. -

- تقتضي شروط سياتو SEATO أن تبادر الولايات المتحدة بالدفاع عن الموقعين على وثيقة الحلف إذا ما تعرضوا للهجوم فقط بواسطة القوة الشيوعية. ومن ثم، فإن هجوم الهند على باكستان، العضو في سياتو، لم يستدع إعمال الالتزامات الأمريكية. ويتضح عدم تكافؤ الالتزامات في إطار شروط التحالف في حقيقة أن الدول الأخرى كانت ملتزمةً بحماية مصالح الولايات المتحدة، على سبيل المثال، القوات الأمريكية، إذا ما تعرضت تلك المصالح للهجوم في جنوب شرق آسيا فقط. ونشكر آشلي ليدز Ashly Leeds على تزويدنا بهذه المفاهيم الدقيقة.

(٣٣) وهذه هي صياغة المقولة التي قدمها شيلينج، بين آخرين، في عام ١٩٦٠، وأوسجود سنة ١٩٦٨م. انظر:

- Schelling, Thomas; *The Strategy of Conflict*, (Cambridge, MA: Harvard University Press,1960).
- Osgood, Robert; *Alliances and American Foreign Policy*, Op. Cit.

وقد هوجمت تلك الصياغة من قبل منظوراتٍ مختلفة، حيث هاجمها كلٌ من والت Walt عام ١٩٨٧، ومورو Morrow سنة ١٩٩٤م، وسوروكين Sorokin ١٩٩٤م، ومورجان وبالمر Morgan and Palmer سنة ١٩٩٨م. انظر:

- Walt, Stephen M. 1987. *The Origins of Alliances*, Op. Cit.
- James D. Morrow; "Alliances, Credibility, and Peacetime Costs?", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 38 (1994), PP. 270-97.
- Gerald L. Sorokin; "Alliance Formation and General Deterrence: A Game Theoretic Model and the Case of Israel" *Journal of Conflict Resolution*, *Vol.* 38 (1994), PP. 298-325.
- Morgan, and Palmer; "Room to Move", Op. Cit.

وللتعرف على النموذج الذي يركز على أهمية السياسة الداخلية في تكوين التحالفات، انظر:

- Randolph M. Silverson, and Harvey Starr; "Regime Change and the Restructuring of Alliances", *American Journal of Political Science*, Vol. 38 (1994), PP.145-161.

(❖) تشير المهام اللوجيستية إلى المهام المتصلة بنقل الجنود و إيوائهم و تموينهم.. وهكذا. (المترجم)

(٣٤) Steve Hoadley; "New Zealand's Regional Security Policies" In: Richard W. Raker(ed.); The ANZUS States and Their Region, (Westport. CT, Praeger, 1994), P. 30.

(٣٥) G. R. Laking; "The Public Pursuit of Peace: What Can a Small Country Do?", In: Ramesh Thakur (Ed.); *International Conflict Resolution* (Boulder, CO. Westview Press, 1988), P. 44. and: - Hoadley, Op. Cit.

(٣٦) .Gardner; Op. Cit., P. 207

(٣٧) Joseph A. Camilleri; *The Australia, New Zealand, U.S. Alliance*, (Boulder, CO, Westview Press, 1987), P. 132.

- لم يكن التأييد الشعبي لخلو المحيط الهادي من الأسلحة النووية، بما فيه سياسة نيوزلندا الجديدة المتعلقة بزيارات السفن المزودة بقدرات نووية، محدداً بالدولة:

- فقد وجد مسح ١٩٨٢م لرؤى المنظمات غير الحكومية الكبرى فيما يتصل بسياسات السلام ونزع السلاح تأييداً ساحقاً ومتوقعاً لـ... إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في جنوب المحيط الهادي... وقد اعتبرت نيوزلندا المكان الأفضل لاتخاذ مثل هذه الخطوة، وبالتحديد أن تنهي جميع مشاركاتها القائمة في الأنشطة النووية. انظر:

Ibid; PP. 132-133. -

(٣٨) Ibid; P. 132. and:

- Keith Jackson, and Jim Lamare; "Politics, Public Opinion and International Crisis: The ANZUS Issue in New Zealand Politics", In: Bruce Bercovitch (Ed.); *ANZUS in Crisis*, (London, Macmillan Press, 1988), PP. 160-190.

(٣٩) Camilleri, Op. Cit., P. 134.

(٤٠) .Ibid; PP. 135-136

(٤١) .Ibid; P. 135

(٤٢) Landais_Stamp and Rogers; Op. Cit., P. 62.

(٤٣) Camilleri, Op. Cit., P. 140.

(٤٤) .Landais_Stamp and Rogers; Op. Cit., 64

(٤٥) Camilleri; Op. Cit., P. 139.

(٤٦) - Stuart McMillan; *Neither Confirm Nor Deny*, (New York, Praeger, 1987).

- Albinski, Henry S.; "The ANZUS Crisis: U.S. Policy Implications and Responses. In: Jacob Bercovitch (Ed.); *ANZUS in Crisis*, (London: Macmillan, 1988), PP. 83-103.
- Camilleri; Op. Cit., and
- Michael C. Pugh; *The ANZUS Crisis, Nuclear Visiting and Deterrence*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1989).

(٤٧) يبدأ الكثير من المتخصصين في دراسات المناطق بافتراضٍ مؤداه تفرُّد المنطقة التي يقومون بدراستها. فقد اتجه المتخصصون في دراسة منطقة الشرق الأوسط، على وجه التحديد، للدفع بأنه بدون التعمق الكامل في لغات وأديان وتواريخ شعوب المنطقة، فإن أي مطالبةٍ بفهم مصادر مشكلات تلك المنطقة ومواقفها ستكون فارغةً أو بغير مضمون.

(٤٨) Claudio Cioffi-Revilla, and Brian Lai; "Chinese Warfare and Politics in the Ancient East Asian International System, 7200 B.C. to 722 B.C", *International Interactions*, Vol. 24 (2001), PP.1-23.

(٤٩) كما ناقشنا سلفاً، قد تكون المبادرة بإثارة الصراع بالمصادفة فعلاً ينشد الحفاظ على الوضع القائم كأن يكون مخططاً لإجهاض هجوم بواسطة دولة أخرى. وبينما نعتقد أن الأكثر احتمالاً أن تكون الدولة المبادرة بإثارة الصراع هي الدولة الأكثر اهتماماً بتغيير الوضع القائم، فإن توقعاتنا بهذا الشأن تجعل إثبات نموذجنا أكثر صعوبة ولكنها لن تلغي مصداقية التطبيقات الإمبيريقية المتعلقة بها.

(٥٠) .Jones, Bremer, and Singer; Op. Cit.

(٥١) يبلغ نصيب الصين في الاقتصاد العالمي باستخدام هذا القياس حوالي ١٥٪ بالرغم من نموها المثير في السنوات العشر الأخيرة، على الأقل طبقاً للإحصائيات الصينية.

(٥٢) T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "Chinese Foreign Policy in the Twenty-First Century: Insights from the 'Two-Good' Theory?, *Issues and Studies*, Vol. 35 (1999), PP.35-60.

(٥٣) Ibid; 52-53.

(٥٤) نتوجه بالشكر لآشلي ليدز Ashley Leeds لتزويدنا بهذه الأمثلة.

(٥٥) في الفصل السابع سوف نعرض بشكلٍ أكثر عمقاً مقولة أن الدول الأصغر، التي كانت تحقق الحفاظ على الوضع القائم في تحالفاتها مع دول أقوى، سوف تسعى بالتالي لتحقيق التغيير من خلال سياستها الخارجية بشكلٍ أكثر نشاطاً.

(٥٦) النموذج الإحصائي الذي نستخدمه لاستنباط هذه التنبؤات معروضٌ في:
- Ibid.

(٥٧) ربما يكون هذا التقدير بالغ التحفظ بطبيعة الحال. فكما أوضحنا أعلاه، فإنه كلما تزايد النمو الاقتصادي الصيني، كلما تزايد احتمال المبادرة بإثارة صراع، وسوف يتزايد هذا الاحتمال بشكل طردي.

(٥٨) لو اقتضى الأمر تحالف لاوس مع الصين، نتوقع زيادةً في إنفاقها الدفاعي بحوالي ١٢.٣٪ سنوياً لمدة خمس سنوات. كما أن التحالف الجديد مع الصين سيقود باكستان إلى زيادة نفقاتها العسكرية بنسبة ١٢.٠٪ تقريباً لمدة خمس سنوات.

(٥٩) Glenn Palmer, Scott B. Wohlander, and T. Clifton Morgan; "Give or Take: Foreign Aid and Foreign Policy Substitutability", *Journal of Peace Research*, Vol. 39 (2002), PP.5-26.

(٦٠) سجل أحد المحللين ملاحظةً بخصوص التناقص الكبير في المعونة الخارجية الصينية في أواخر السبعينيات، وسعى لتفسير هذا التراجع. وقد توافق تفسيره المبدئي مع نموذجنا إلى حدٍ بعيد: "فبحلول منتصف السبعينيات كانت الصين قد حققت بالفعل الأهداف التي دفعتها لزيادة برنامجها للمعونة الخارجية في المقام الأول: فقد كانت عضواً في الأمم المتحدة، وكان لها علاقاتٌ دبلوماسيةٌ مع معظم الدول النامية، ونُظر إليها باعتبارها قوةً كبرى في العالم الثالث". انظر:

- Harry Harding; "China and the Third World: from Revolution to Containments", In: Richard H. Solomon .(Ed); *The China Factor*, (New York, Prentice-Hall, P. 275)

وبتعبيرنا، تم تجاوز استخدام المعونة الخارجية كأحد الجوانب الرامية للتغيير في السياسة الخارجية، وتحركت الصين للحد من أهمية ذلك الهدف.

ويفي نموذجنا بحاجة الدول لتغيير توجه سياستها الخارجية إذا ما كانت راضيةً عن الوضع القائم، ولكننا لا نريد أن نستخدم التغييرات في السياسة لتكشف لنا عن هذا الرضا. ولكي نقوم بذلك كان علينا أن نجعل نموذجنا ومقولاتنا ذات طابع دائري، وذلك من قبيل: "أن الصين خفضت المعونة الخارجية لأنها راضيةٌ عن الوضع القائم، ونعلم أنها كانت راضيةً لأنها قللت المعونة الخارجية".

(٦١) T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "A Model of Foreign Policy Substitutability: Selecting the Right Tools for the Job(s)", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 44 (2000), PP.11-32.

(٦٢) كانت طريقة المربعات الصغرى ملائمةً لهذا التحليل بعينه، حيث كان ثمة ارتباط متتابع بسيط في معاملات الخطأ. وكان إحصاء ديربين-واطسون Durbin-Watson الذي يستخدم معادلة المربعات الصغرى المعتادة قد بلغت قيمته ٢.٠٦.

(٦٣) لنلاحظ أيضاً أن التغيرات في نصيب الصين من الاقتصاد العالمي لم يكن له تأثيرٌ ذو دلالة على التغيرات في مخصصات المعونة الخارجية. ويتوافق ذلك مع نتائج لتحليلاتٍ أخرى قمنا بإجرائها ومؤداها أنه لا يبدو أن العواملَ البنيوية تؤثر على قراراتِ المعونة الخارجية.

(❖) أي النظر إلى السياسة في حد ذاتها بصرف النظر عن علاقتها بالسياسات الأخرى. (المترجم).

الفصل الخامس

الصياغة الرياضية لنظرية السلعتين

The Two-Good Theory Formalized

تم تخصيص الفصل الثاني للتطوير غير الرياضي لنظرياتنا. ولقد قمنا بتحديد المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها ؛ وقمنا بتقديم وتبرير افتراضاتنا الرئيسة ؛ وتفصيل بعض الفروض الرئيسة الناتجة من النموذج. وقمنا حينئذٍ بتوضيح أن نظريتنا تقدم قاعدةً يتم من خلالها شرح النماذج التاريخية والأحداث العالمية الواقعية في السياسة الخارجية. وننتقل هنا إلى تطوير النسخة الرياضية لنظريتنا. وسيفيد ذلك في جعل فروضنا أكثر دقة وسوف يجعل المنطق الذي نصل عن طريقه إلى جعل فروضنا أكثر وضوحاً. وسوف نقدم أيضاً دليلاً أكثر دقةً للاختبارات التي تُطبّق على العينات الكبيرة والخاصة بالعديد من فروضنا المعروضة في فصولٍ لاحقة.

وحيث إننا قد قمنا بمناقشة مفاهيمنا وافتراضاتنا من قبل، فقد خصصنا لمثل هذه الاعتبارات حداً أدنى في هذا الفصل. وجديرٌ بالتكرار، على أي حال، أن نتبنى عدداً من الافتراضات العامة. فنفترض أن العلاقاتِ الدولية تتكون من فضاءٍ متعددِ الأبعاد من القضايا والمكونة من النتائج (أو الوضع القائم) المتعلقة بجميع القضايا التي تعقد عليها الدول في النظام الدولي تفضيلاتٍ مختلفة ؛ ونفترض أن جميع الدول ترغب في تغيير النتائج لبعض الأبعاد وترغب كذلك في الحفاظ على الوضع القائم المتعلق بالنتائج بالنسبةِ لأبعاد أخرى. ونفترض أيضاً أن الفاعلين يتصرفون كما لو كانوا عقلانيين، وذلك بمعنى أن لديهم ترتيبات مترابطة وتحويلية للتفضيلات، كما أنه من المتوقع منهم أن يكونوا ممن يسعون إلى تعظيم الهدف/ السلعة إلى أقصى حد. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نفترض في معظم الحالات أن الدول تعتبر فاعلاً مركزياً فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الخارجية. ولا يتطلب النموذج هذا الافتراض والذي تم تصميمه في الواقع لتقديم وسائل نستطيع بواسطتها أن ندمج السياسة الداخلية في تحليلنا[1]. ومن أجل أهدافنا هنا، على أي حال، فإن افتراض أن التفضيلات الداخلية للفاعل قد تم تجميعها في تفضيلٍ واحد للدولة يبدو كافياً ومبسطاً إلى حدٍ بعيد.

ويُقصد بنظرية السلعتين، كما سوف نعرض باختصار، تفسير ما تأخذه الدول بعين الاعتبار أثناء صنع

قرارات السياسة الخارجية. وبالتحديد ، فإن نظرية السلعتين تتناول دولاً تحاول أن تشكل وأن تحمي مجموعة النتائج الأكثر تفضيلاً داخل حيز القضية متعدد الأبعاد ، وذلك في ضوء حدود قدراتها. وموضوع النموذج هو كيف تتطرق الدول إلى قضية الاختيار هذه؟

النموذج الأساسي

يتمثل الافتراض الأول لنظريتنا في أن الدول تحاول أن تنتج سلعتين مركبتين ، وهما التغيير والحفاظ على الوضع القائم ، من خلال سياساتها الخارجية ، وأن إنتاج تلك السلع يمكن أن يتم بمقادير أكبر أو أقل. وأن كميات تلك السلع ، والتي نشير إليها بـ Q_m و Q_c ، تعتبر مخرجات للسياسة الخارجية. ويعد هذا حالة خاصة لنموذج أكثر عموميةً قمنا بعرضه في مكان آخر[٢]. ويسمح هذا النموذج للدول أن تسعى إلى أي عددٍ من السلع من خلال سياساتها الخارجية ؛ فهو يقوم بتعميم الواقعية الجديدة ، والتي تفترض أن الدول تسعى إلى سلعةٍ واحدة — وهى الأمن ، على نحو ما يفعل بشأن النظريةِ المعروضةِ هنا. ومن خلال مناقشتنا هنا ، فسيكون من السهل تماماً أن نرى كيف يمكن لتلك النظرية أن تُعمِّم بسرعة على أكثر من سلعتين.

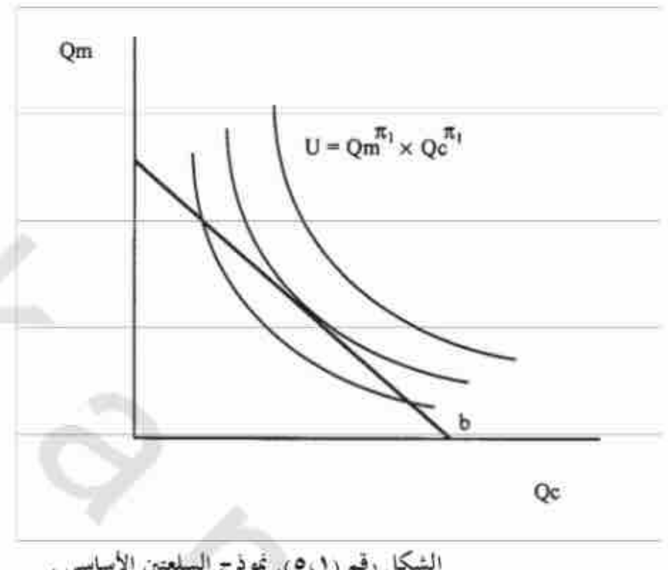
ونفترض ، بالإضافة إلى ذلك ، أن منفعة الدولة المستمدة من السياسة الخارجية تعتبر دالة في كميات كل من السلعتين المنتجتين. وبالتحديد ، نقوم بتوضيح أن :

$$U = Q_m^{\pi_1} \times Q_c^{\pi_2}$$

وتمثل تكرارات π ، بالأساس ، مدى أهمية كل من السلعتين مقارنةً بالأخرى ، بالنسبة للدولة. وتشير القيم الكبيرة لـ π على Q_m ، على سبيل المثال ، إلى أن الدولة تثمِّن الحفاظ بقوةٍ بالنسبة إلى التغيير. وسوف نتوقع أن مثل تلك الدولة ، والتي تعمل على تعظيم المنفعة التي تستمدها من ملف سياستها الخارجية إلى أقصى حد ، أن تعمل على نطاقٍ واسع — رغم أنه ليس حصرياً — للحفاظ على جوانب الوضع القائم التي تريدها.

ونفترض بعد ذلك إن لكل دولةٍ مقداراً ما من الموارد المتاحة يتم تخصيصها للسياسة الخارجية. ويمكن أن تكون تلك المواردُ اقتصاديةً (رأس المال والعمل والمواد الخام) ، أو سياسيةً (الوقت والاهتمام والإقناع الأخلاقي). ونفترض أيضاً أن قدر موارد الدولة المخصصة للسياسة الخارجية تتوقف بدرجةٍ كبيرة على الموارد الإجمالية المتاحة للدولة ، الأمر الذي يعني أن الدول الكبيرة الغنية التي تحظى بمواردَ طبيعيةٍ كبيرة تقوم بتخصيص مواردَ أكبر للسياسةِ الخارجية مقارنةً بما تفعله الدول الصغيرة الفقيرة. ومن المفترض أنه ليس ثمة دولةٌ تخصص جميع مواردها للسياسة الخارجية ، إذ يتم الاحتفاظ ببعض الموارد من أجل الاستهلاك المحلى والاستثمار. وهكذا ، فإن نسبة الموارد

المتاحة للدولة والتي تُخصص للسياسةِ الخارجية تتوقف على تفضيلات الدولة لسلع السياسة الخارجية كما تتوقف على مقتضياتِ البيئةِ الدولية. ونطلق على كمية الموارد المتاحة للدولة من أجل التخصيص لأعمال السياسة الخارجية b.

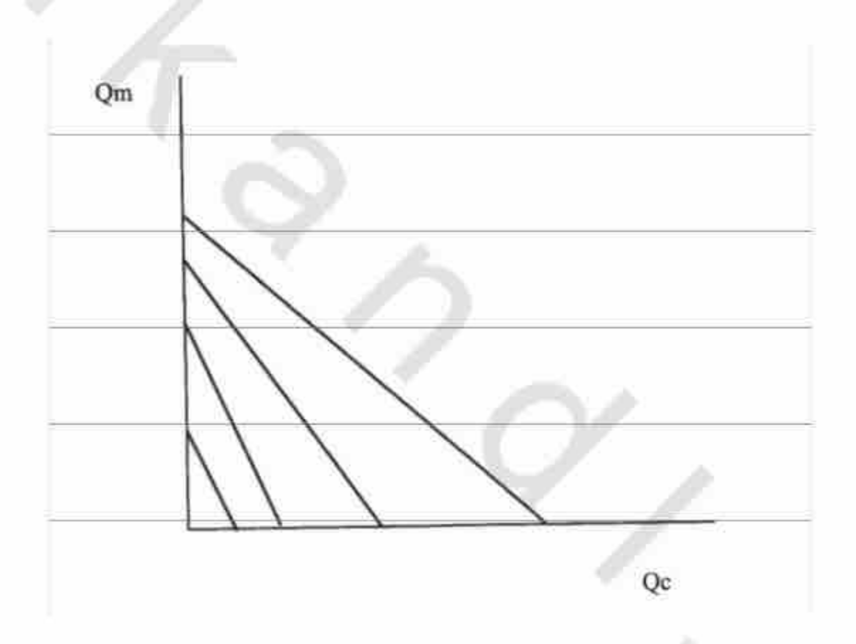


الشكل رقم (٥،١). نموذج السلعتين الأساسي.

وقد أوردنا مثالاً بيانياً لهذا النموذج في الشكل رقم (٥،١). ويمثل المحور الرأسي مقدار الحفاظ على الوضع القائم، ويمثل المحور الأفقي مقدار التغيير الذي تنتجه الدولة من خلال ملف سياستها الخارجية. وترتبط النقاط الموجودة في فضاء الشكل بإنتاج كمياتٍ محددةٍ لكل سلعة[٣]. ويمثل المنحنى b منحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج (PPF)، أو أقصى قدرٍ يمكن إنتاجه من السياسة الخارجية، في ضوء الميزانية المتاحة للسياسةِ الخارجية والقيود المختلفة (البيئية والتكنولوجية) التي تواجه الدولة. وتُعبِّر المنحنيات الأخرى عن منحنيات السواء للدولة، والتي تعكس تفضيلها بشأن الحفاظِ على الوضع القائم والتغيير. ودائماً ما تفضل الدولة المزيد من كلتي السلعتين، ولكنها ينبغي أن تقوم ببعض التسويات غالباً بشأن كلتيهما. ويمكن القول أن وضع الدولةِ لا يبدو مختلفاً فيما بين جميع حالات المزج المختلفة بين الحفاظِ على الوضع القائم والتغيير والتي تقع على منحنى معين، وتفضل الدولةُ أيَ مزيجٍ على منحنى أعلى يمضي نحو الشمال الشرقي عن أيِ مزيجٍ على منحنى أدنى يتجه نحو الجنوب الغربي. وتثمِّن الدولةُ في هذه الحالة الحفاظَ على الوضع القائم والتغيير بشكلٍ متساوٍ تقريباً، لكن النموذجَ يمكن أن يعكس، من خلال تكرارات π، حالاتٍ يمكن أن تضع خلالها الدولةُ تركيزاً أكبر على إحدى السلعتين.

ويتضمن القرار السياسي الخارجي الأول تحديداً للكميةِ التي يتم إنتاجها من كل سلعة. وبشكلٍ واضح، فإن

الدولة سوف تختار ملفاً ما للسياسات والذي يضعها على b. ولا يتوفر لديها مواردٌ كافيةٌ لإنتاج كمياتٍ من الحفاظِ على الوضع القائم والتغيير وراء b، وستكون تلك المواردُ مهدرةً إذا تبنت الدولةُ ملفاً يضعها تحت b. ولأن الدولةَ تسعى إلى تعظيم منفعتها إلى الحد الأقصى، فإنها سوف تختار موقعاً على b، والذي يكون مماساً لمنحنى السواء. وهكذا، فإنه في ضوءِ دالةٍ منفعة معينةٍ، ومنحنى حدِّ إمكانياتِ إنتاجٍ معين، فإن النموذجَ يتنبأ بتوازنٍ دقيقٍ فيما يخص مقداري التغيير والحفاظ على الوضع القائم اللذين سوف تنتجهما الدولة من خلال سياساتها الخارجية. وسوف تتغير تلك المقاديرُ كلما تغيرت الشروطُ التي تؤثر على تغيير منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج، ولتقدم لنا وسيلةً لاشتقاق الفروض التي تربط عواملَ مختلفةً بالتغييراتِ في سلوك السياسةِ الخارجية.



الشكل رقم (٥،٢). القدرات وإنتاج السياسة الخارجية.

ولنتذكر إننا قد افترضنا في الفصل الثاني أن b تتغير حيث تزدادُ (أو تقلُّ) قدراتُ الدولة المتاحة. ومن الواضح، فإن القدراتِ المتنامية سوف تنقل b إلى الخارج؛ فالدولَ ذات المواردِ الأكثر التي تُخصص للسياسةِ الخارجية، سوف تقوم بإنتاج سلعٍ إضافيةٍ لهذه السياسة. ونفترض أيضاً، على أي حال، من ذلك أن إمكانية الدول على إنتاج التغييرِ تزدادُ وبمعدلٍ متزايد كلما تزدادُ القدرات. ولقد تم تصوير ذلك في الشكل رقم (٥،٢). ويبدو العديد من منحنيات حدِّ إمكانياتِ الإنتاج في هذا الشكل. لاحظ أنه كلما بعدنا عن نقطةِ الأصل، يزداد

مقدار التغيير الذي يمكن إنتاجه بطريقةٍ أسرع من مقدارِ الحفاظِ على الوضع القائم الذي يمكن إنتاجه.

ويمكننا أن نشتق عند تلك النقطةِ عدداً من الفروضِ التي تربطُ التغييراتِ في القدراتِ بالتغييراتِ في السياسةِ الخارجية. ولإنجاز ذلك، فإننا يجبُ أن نضع افتراضاتِنا بطريقةٍ رياضية. ولقد تم تحديد منحنيات السواء المتماثلةِ للدولة بواسطة المعادلة رقم (١)، والتي تتضمن افتراضنا بأن منفعةَ الدولةِ تعتبر دالةً في كمية الحفاظ على الوضع القائم والتغيير اللذين يتم إنتاجهما بواسطة ملفِ سياستِها الخارجية:

$$U = Q_m^{\pi_1} \times Q_c^{\pi_2} \qquad (١)$$

ثم نعين منحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج كما يلي:

$$Q_m = b - \Omega Q_c \qquad (٢)$$

والتي يمكن إعادة كتابتها على النحو التالي

$$Q_m + \Omega Q_c = b \qquad (٣)$$

وهنا تعبر b عن القدر الأقصى لسلع السياسةِ الخارجية التي يمكن أن تنتجها الدولة. وتنعكس الزيادةُ في القدرات (أو الانخفاضُ في القيودِ البيئية، أو التكنولوجية، أو القيودِ الأخرى) من خلال الزيادةِ في b. أما افتراضُنا بأن قدرةَ الدولةِ على إنتاجِ التغيير تزدادُ بمعدلٍ متزايدٍ كلما تتزايد القدرات، فقد تم تضمينه بواسطة Ω. ونفترض أنه كلما تزداد b، فإن Ω تقل.

وهناك شيئان يتعلقان بالصياغةِ الرياضية يستحقان الاهتمام:

الأول: أننا لا نُضمِّنُ الافتراض بأن قدرةَ الدولةِ على إنتاج الحفاظِ على الوضع القائم تزدادُ بمعدلٍ متناقصٍ كلما تزايدت b. وكما سوف نرى، فإنه يمكننا أن نشتق فروضنا في هذه المعالجة بدون ذلك الافتراض وسنقوم بحذفه لبساطته.

الثاني: أننا قمنا بتحديد منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج بوصفه خطياً. ولقد كان إطارُنا النظري أكثر عموميةً بحيث يتضمن أي منحنى حدِّ إمكانياتِ إنتاج غير مقعر. بيد أننا نقيِّد عمومية الاشتقاق البياني لفروضنا لتبسيطِ المعالجةِ الرياضية. ولا تتغير الأطروحةُ والاستنتاجاتُ الرئيسةُ والجوهريةُ في المعالجةِ الأكثر عمومية، ويكون من السهل بشكلٍ كبير إتباعُ المعالجة بافتراضِ منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج الخطى. ومن ثم نقوم بتقييدِ عموميةِ المعالجةِ الرياضية لتوضيح أطروحتنا.

وبالرجوع لمناقشتنا، فإن التوقعَ بأن الدولةَ سوف تتبنى ملفَ السياسةِ الخارجيةِ الذي ينتج مزيجاً من التغيير والحفاظ على الوضع القائم والذي يزيد قيمة المنفعة U إلى أقصى حد، في ظل القيد المفروض بواسطة b. وتم تحديد

ذلك عن طريق إيجاد منحني السواء الذي يتماس مع منحنى حدٍّ إمكانياتِ الإنتاج، وعليه، فإننا نرغبُ في أن نزيد قيمة U لأقصى حدٍّ طبقاً للمعادلة:

$$U = Q_m^{\pi_1} \times Q_c^{\pi_2}$$ وحيث إن $$Q_m + \Omega Q_c = b.$$

ونقوم بإنجازِ ذلك من خلالِ إنشاء دالة لاجرانج Lagrang (*)، كما يلي:

$$L = Q_m^{\pi_1} \times Q_c^{\pi_1} + \lambda(b - Q_m - \Omega Q_c) \quad (٤)$$

وحيث أننا نستطيع تعظيمَ U لأقصى حدٍّ من خلال زيادة ln U، ونقوم بحلِ المعادلة:

$$L = \ln Q_m \times \pi_1 + \ln Q_c \times \pi_2 + \lambda(b - Q_m - \Omega Q_c) \quad (٥)$$

وبأخذ المشتق الجزئي من L لكلِ سلعة، ومساواةِ ذلك بالصفر، وحلّها بالنسبةِ للسلعةِ المعينة، نتحصّلُ على:

$$\frac{\partial L}{\partial Q_m} = \frac{\pi_1}{Q_m} - \lambda = 0; \qquad Q_m = \frac{\pi_1}{\lambda} \quad (٦)^{(*)}$$

وكذلك

$$\frac{\partial L}{\partial Q_c} = \frac{\pi_2}{Q_c} - \Omega\lambda = 0; \qquad Q_c = \frac{\pi_2}{\Omega\lambda} \quad (٧)$$

وبما أن:

$$\frac{\partial L}{\partial \lambda} = b - Q_m - \Omega Q_c$$

وبالتعويض من المعادلتين: (٦) و(٧) ... (٦) و(٧)

$$b = \frac{\pi_1}{\lambda} + \frac{\Omega \pi_2}{\lambda \Omega}$$

$$\lambda = \frac{\pi_1 + \pi_2}{b} \quad (٨)$$

وهكذا بتعويض λ في كل من المعادلتين (٦) و(٧) ...

$$Q_m = \frac{\pi_1 b}{\pi_1 + \pi_2} \quad (٩)$$

و ..

$$Q_c = \frac{\pi_2 b}{(\pi_1 + \pi_2)\Omega} \quad (١٠)$$

وتحدد المعادلتان التاسعةُ والعاشرةُ الكميةَ المثلى من التغييرِ والحفاظِ على الوضع القائم اللذين يمكن لدولةٍ إنتاجُهما طبقاً لدالةٍ منفعة يعبر عنها شكلٌ معين (تحدده المعادلة، $U = Q_m^{\pi_1} \times Q_c^{\pi_2}$ ، وهو مقيَّد بمنحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج PPF الخاصِ بالشكلِ الذي تحدده المعادلة $Q_m = b - \Omega Q_c$). ويعد استخدام هذه المعادلات تطبيقاً مباشراً وبسيطاً يتم من خلاله تحديد كيفية استجابة السياسات الخارجية، باستخدام مصطلحات الحفاظ على الوضع القائم والتغيير اللذين يتم إنتاجهما، للاختلافات في المَعلمات Parameters التي تشكل النموذج.

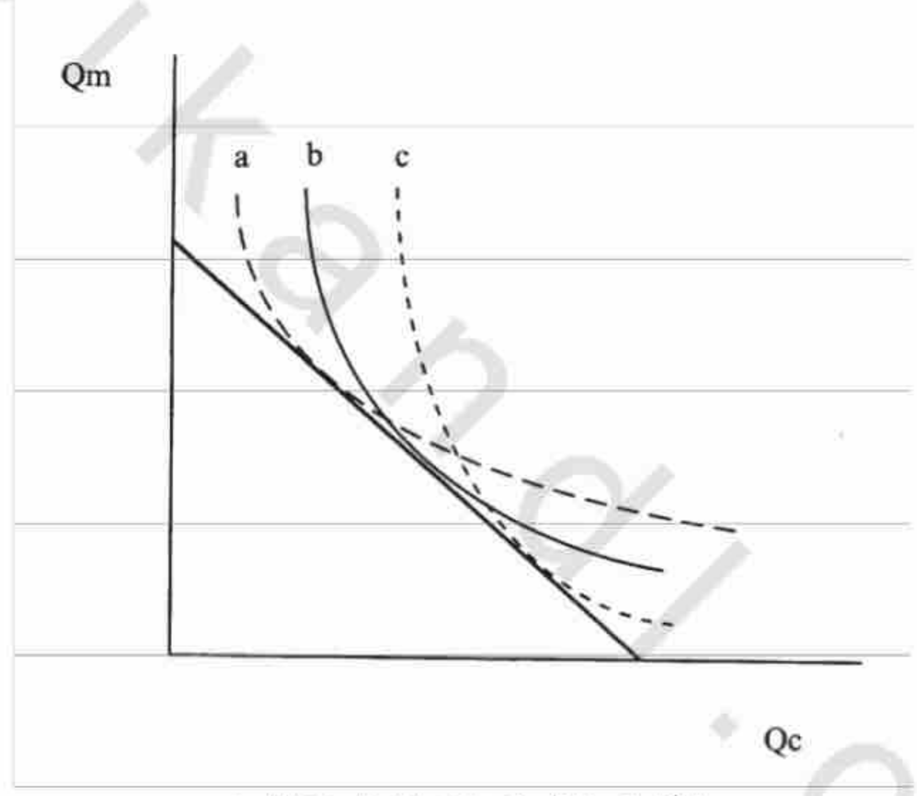
أولاً: إذا كانت قيمة π_1 تزداد بالنسبة إلى π_2 ، الأمر الذي يشير إلى أن الدولة لديها اهتمامٌ بالغٌ بالحفاظِ على الوضع القائم، فإن إنتاج الحفاظ سوف يتزايد، بينما سيتناقص إنتاج التغيير. ولذلك فإن الدول التي تولي اهتماماً بالحفاظِ على الوضع القائم أكبر من التغيير من المتوقع أن تخصص نسبةً أكبر من موارد سياستها الخارجية لإنتاج الحفاظ، وينبغي أن تنشغل أكثر بسلوكياتٍ ترمي لإنتاج الحفاظ، وذلك مقارنةً بالدول التي توجه اهتماماً أكبر للتغيير. وبالطبع فإن العكس صحيح إذا زادت قيمة π_2 بالنسبة إلى π_1 .

ثانياً: بما أن b قد أصبحت في البسط لكلٍ من النسبتين، فيمكننا أن نستنتج أنه كلما تزدادُ المواردُ المتاحةُ

للسياسةِ الخارجية[٤] ، فإن الدولَ سوف تنتجُ الكثيرَ من كلتي السلعتين. وبعبارةٍ أخرى ، فإننا نتوقع أن تنشغلَ الدولُ القويةُ بكلِ أنماطِ السياسةِ الخارجية ، في المتوسط ، أكثر مما تفعلُ الدولُ الضعيفة. وبالمثل ، فنحن نتوقع من أي دولةٍ تمرُ بخبرةِ الزيادةِ في القدراتِ أن تزيدَ إنتاجها من التغييرِ والحفاظِ على الوضع القائم.

- وأخيراً ، تقلُ قيمةُ Ω كلما ارتفعت قيمة b ، الأمرُ الذي يعبرُ عن افتراضنا بأن القدرةَ على إنتاج التغييرِ تتنامى بمعدلٍ متزايدٍ كلما ازدادت القدرات. ومنذ أن أصبحت Ω في مقام حساب نسبة Q_c فسوف نرى إن إنتاجَ التغييرِ سيزدادُ بمعدلٍ أسرع مقارنةً بإنتاج الحفاظِ على الوضع القائم كلما تتزايدُ الإمكانات.

ويتم تصويرُ هذه الاستنتاجاتِ بيانياً في الشكلين رقمي (٥،٣أ) و (٥،٣ب).



الشكل رقم (٥،٣أ). التفضيلات وإنتاج السياسة الخارجية.

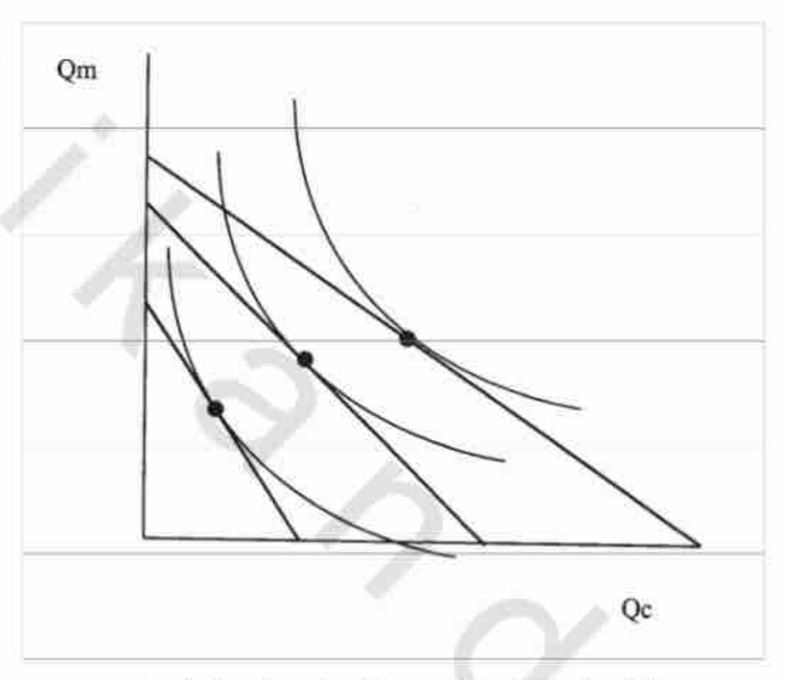
ففي الشكلِ الأولِ لدينا خطٌ واحدٌ يعبرُ عن منحنى حدِّ إمكانياتِ إنتاجٍ واحدٍ مع ثلاث دوال للمنفعة.

١ - في أول دالة منفعة نجد أن $\pi_2 < \pi_1$ ، الأمر الذي يشير إلى أن الحفاظ على الوضع القائم يبدو أكثر بروزاً بالنسبة للدولة مقارنةً بالتغيير.

٢ - في الدالة الثانية $\pi_2 = \pi_1$ ، ويشير هذا إلى أن الدولةَ تهتمُ بالحفاظِ على الوضع القائم والتغييرِ بقدرٍ متساوٍ.

٣- وفي الدالة الثالثة $\pi_1 < \pi_2$، يشير هذا إلى أن التغييرَ أكثر أهميةً من الحفاظِ على الوضع القائم.

ويبدو من السهل جداً أن نرى، مع الاحتفاظ بالمواردَ المتاحة للسياسةِ الخارجية ثابتة، أن هذه الاختلافاتِ في التفضيلات ينتج عنها ملفاتٌ للسياسة الخارجية شديدةُ التباين. وببساطة، كلما كانت دولةٌ ما أكثرَ اهتماماً بسلعةٍ محددةٍ للسياسةِ الخارجية، فإنها ستكون أكثرَ إنتاجاً لهذه السلعة (وأقل إنتاجاً للسلعة الأخرى).



الشكل رقم (٣.٥ب). القدرات والتفضيلات والسياسة الخارجية

ويصور الشكل رقم (٣.٥ب) ثلاثةَ خطوطٍ تعبرُ عن منحنياتٍ لحدِّ إمكانياتِ الإنتاج تمثلُ مستوياتٍ مختلفةٍ لقدرةِ الدولة المتاحة، ويبين ثلاثةَ منحنيات سواءٍ متصلةٍ بها، مع اعتبار أن π_1 وπ_2 ثابتين. ونستطيعُ أن نرى هنا أنه كلما تتزايدُ الإمكانات، فإن القدرَ المنتج من كلتي السلعتين سوف يزدادُ أيضاً، ولكن إنتاجَ التغيير يزدادُ بمعدلٍ متزايد، ويتنامى إنتاجُ الحفاظِ على الوضع القائم بمعدلٍ متناقص.

وتعدُّ هذه النتائجُ كافيةً لإنتاج أولَ مجموعةٍ من الفروضِ التي تم عرضُها في الفصلِ الثاني. وبشكلٍ أساسي، فإنه كلما تزايدت القدرات، نتوقعُ زيادةَ جميع أنماطِ سلوكِ السياسةِ الخارجية. فنتوقع تزايداً في استخدام السلوكياتِ الهادفةِ إلى إنتاج الحفاظِ على الوضع القائم (الإنفاقِ على الدفاع، وتبادلِ النزاع، والتحالفِ مع قوى أكبر) ولكن بمعدلٍ متناقص. ونتوقع أيضاً أن يتزايدَ استخدامُ السلوكياتِ الراميةِ لإنتاج التغيير (المبادرةِ بإثارةِ نزاع، والمعونةِ الخارجية، والتحالفِ مع دولٍ أضعف) بمعدلٍ متزايد.

وعموماً، لا يبدو بعض هذه النتائج مفاجئاً جداً. ذلك أنه من البديهي أن الدولَ تخصصُ مواردَ أكثرَ لإنتاج سلعةٍ ذات قيمةٍ أكبر بالنسبة لها، وأن الدولَ ذات المواردِ الأكبرِ تنخرطُ في نشاطاتِ سياسةٍ خارجيةٍ أكثر. وينبغي علينا أن نشكَ أن أي نموذجٍ قد توصلَ إلى نتائجَ مختلفة.

ولا يعدُّ أمراً بديهياً القول بأن الدول تميلُ إلى أن تكونَ أكثرَ سعياً للتغييرِ كلما زادت إمكاناتُها، بصرفِ النظرِ عن التفضيلات. وفي الحقيقةِ، أن هذا الفرضَ يتناقضُ مباشرةً مع تأكيداتِ بعضِ نظرياتِ العلاقاتِ الدوليةِ الذائعةِ والمقبولةِ على نطاقٍ واسع. وعلى سبيلِ المثال، تقومُ نظريةُ تحوِّل القوةِ على فكرةِ أن الدولَ القويةَ يُحتملُ أن تكونَ "قانعةً" ولذلك تتجهُ للحفاظِ على الوضعِ القائم، بينما يُحتملُ أن تكونَ الدولُ الضعيفةُ "غيرَ راضية". ويقترحُ نموذجنا أن الدولةَ القويةَ ستقومُ، في المتوسط، بمحاولاتٍ أكبر لتغييرِ الوضعِ القائم أكثر مقارنةً بالدولةِ الضعيفة[٥].

ولن تكون هذه النتيجةُ مفاجئةً لأولئك الذين يتبنون بعضَ المنظوراتِ الأخرى. فهي، على سبيلِ المثال، مشابهةٌ جداً للقولِ المأثورِ الشائع "يفعلُ القويُ ما يريد، ويفعلُ الضعيفُ ما ينبغي عليه فعله". ومع ذلك، هناك اختلافاتٌ مهمة. أولاً وأخيراً، نحن لا نفترضُ أن تكونَ التفضيلاتُ ثابتةً عبرَ جميعِ الدول. فيمكنُ للدولِ الضعيفةِ التي تميلُ كفةُ تفضيلاتِها بشدةٍ نحو التغيير (بمعنى أن : $\pi_2 >> \pi_1$) أن تنشغلَ بسلوكياتٍ أكثرَ سعياً للتغييرِ مقارنةً بالدولةِ القويةِ التي تميلُ كفةُ تفضيلاتِها بشدةٍ نحو الحفاظِ على الوضعِ القائم. وثانياً: نحن لا نفترضُ أن التفضيلاتِ مرتبطةٌ بالقدرات. وبعبارةٍ أخرى، فإنه لم يتم التوصلُ إلى الاستنتاج هنا عن طريقِ الافتراضِ بأن الدولَ القويةَ تفضلُ التغييرَ أكثرَ من الدولِ الضعيفة. ويقومُ الاستنتاجُ بدلاً من ذلك على اعتبارِ تفضيلاتِ الدولِ الفرديةِ ثابتةً مهما اختلفت مستوياتُ القدرة، وعلى افتراضِ أنه لا توجدُ علاقاتٌ نظاميةٌ بين مستوى القدرةِ والتفضيلاتِ عبرَ الدول. وهكذا، وبينما يتشابهُ هذا الاستنتاج مع ما قدمت بعضُ المنظورات الأخرى، إلا أننا نعتقد أن نظريتنا تقومُ على منطقٍ أبسط وأكثر تشويقاً.

وتقودُ النتائجُ المقدمةُ حتى الآن بشأن هذه النقطة إلى فروضٍ ترتبطُ بتبايناتٍ في المواقفِ البيئيةِ للدولة – وخصوصاً الاحتفاظ بالقدراتِ النسبيةِ للدولة – مع اختلافاتٍ كبيرةٍ في ملفاتِ السياسةِ الخارجيةِ للدولة.

ويقودنا النموذجُ أيضاً إلى بعضِ الاستنتاجاتِ التي تتصلُ بالعلاقاتِ بين مختلفِ أعمالِ السياسةِ الخارجية. وسوف ننتقلُ الآن لتحليلِ هذه الأسئلة.

أدوات السياسة الخارجية

تعدُ قراراتُ السياسةِ الخارجيةِ في هذا النموذج بمثابةِ قراراتٍ جوهريةٍ حول كيفيةِ توزيعِ المواردِ المتاحة، التي تصورها لنا المعلمةُ b، بين مدخلاتِ السياسة. وهذه المدخلاتُ هي السلوكياتُ التي يرصدها المحللون عادةً

ويحاولون تفسيرها وذلك من قبيل: نفقاتُ التسلح، والتحالفاتُ، والسلوكُ النزاعي، والمعونةُ الخارجية وهكذا. ويؤدي الانشغالُ بهذه السلوكياتِ إلى استهلاكِ الموارد ويسفرُ عن إنتاج مخرجاتٍ تحققُ أهدافَ السياسةِ الخارجية، ويُرمزُ لها Q_m و Q_c. ونشير إلى كميةِ المواردِ التي تم تخصيصُها لُمدخَلٍ معينٍ بالرمزِ I_i، مع افتراضِ أن كاملَ ميزانيةِ السياسةِ الخارجيةِ قد تم استخدامُها، وهكذا فإن ...

$$b = \sum_{i=1}^{m} I_i \qquad (11)$$

ويتم المزجُ بين هذه المدخلاتِ لإنتاج مخرجاتٍ محددةٍ طبقاً لدالةِ الإنتاج، والتي نحددها كالتالي:

من أجل الحفاظ على الوضع القائم:

$$Q_m = I_1^{\alpha_1} \times I_2^{\beta_1} \times \ldots \times I_m^{\varphi_1}$$

من أجل التغيير: (١٢)

$$Q_c = I_1^{\alpha_2} \times I_2^{\beta_2} \times \ldots \times I_m^{\varphi_2}$$

وتعبرُ القيم الأُسيّة عن الكفاءةِ التي تساهمُ من خلالها المدخلاتُ معاً في إنتاجِ سلعةٍ معينة.

وتتركزُ معظمُ أسئلةِ محللي السياسةِ الخارجيةِ على محاولاتِ شرحِ أنواعِ السلوكياتِ التي عرَّفناها بوصفِها مدخلاتِ السياسةِ الخارجية:

١- كيف نشرحُ مستوى نفقاتِ التسلح في دولةٍ معينة؟
٢- ما العوامل التي تشرحُ القراراتِ التي تصنعُها الدولُ بشأنِ ما إذا كانت ستقومُ بتكوينِ تحالف؟
٣- كيف نفسرُ قراراتِ المبادرةِ بإثارةِ أو تصعيدِ نزاع؟

ومن منظورِ النظريةِ المقدمةِ هنا، يتركزُ كلٌ من هذه الأسئلةِ أساساً على قراراتِ الدولِ بخصوصِ كيفيةِ توزيعِ مواردِ سياستِها الخارجيةِ بين بدائلِ السياسة، ويحركها دافعُ الرغبةِ في أن تفهمَ لماذا تحدثُ التغييراتُ في هذه التخصيصات.

وقد أوضحنا في القسمِ السابقِ أنه بالنسبةِ لأي قيمةٍ معطاة من b، ولأي مجموعةٍ من المَعلمات التي تحددُ دوالَ الإنتاج والمنفعة، يوجدُ قدرٌ من التغييرِ والحفاظِ على الوضعِ القائم والذي يقوم بتعظيمِ قيمة U. وينصرفُ تركيزنا هنا إلى تخصيص b عبر I المتاحة، والذي ينتجُ هذه الكمياتِ من التغييرِ والحفاظ، ونحددُ كيف يتفاوتُ هذا التخصيصُ بالتغييرِ في المَعلمات. لذلك نقدمُ هذا الاشتقاقَ في حالةِ وجودِ أربعِ مدخلاتٍ، أو سياساتٍ، متاحةٍ للدولة (m=4)، وبمجرد إتمامِ ذلك، فإنه من السهلِ تماماً أن نرى كيف تُعمَّمُ النتيجةُ على حالاتٍ لأي m (ولأي عددٍ من سلع السياسة الخارجية). وبشكلٍ عام، نحن نرمز لمدخلاتِ السياسة الخارجيةِ بـ I_1, I_2, I_3, I_4. ولمزيدٍ من

التبسيط، ننص على أن I_1 و I_2 تم استخدامهما في إنتاج Q_m، بينما I_3 و I_4 تم استخدامهما في إنتاج Q_c [٦]. ولنتذكر المعادلة الأولى:

$$U = Q_m^{\pi_1} \times Q_c^{\pi_2}$$

وبالنسبة لهذه الحالات الأربع، لدينا ...

$$Q_m = I_1^{\alpha_1} \times I_2^{\beta_1} \times I_3^{\gamma_1} \times I_4^{\varphi_1} \qquad (١٣)$$

والتي تختزل إلى:

$$Q_m = I_1^{\alpha_1} \times I_2^{\beta_1}$$

و... (١٤)

$$Q_c = I_1^{\alpha_2} \times I_2^{\beta_2} \times I_3^{\gamma_2} \times I_4^{\varphi_2}$$

والتي تختزل إلى:

$$Q_c = I_3^{\gamma_2} \times I_4^{\varphi_2}$$

وتخضع للقيد التالي ...

$$b = I_1 + I_2 + I_3 + I_4. \qquad (١٥)$$

وتتمثلُ مشكلتُنا في إيجادِ تخصيصِ الميزانيةِ على مدخلاتِ السياسةِ والتي تُعَظِّم قيمة U والتي تخضعُ للقيودِ المفروضةِ طبقاً لمعادلاتٍ محددة. ونحلُ ذلك بتعويضِ المعادلات الخاصة بـ Q_m و Q_c في المعادلاتِ الخاصة بـ U ونبدأ في استخدامِ دالة لاجرانج Lagrang.

$$L = (I_1^{\alpha_1} \times I_2^{\beta_1})^{\pi_1} \times (I_3^{\gamma_2} \times I_4^{\varphi_2})^{\pi_2} + \lambda(b - I_1 - I_2 - I_3 - I_4). \qquad (١٦)$$

وحيث إنه بمقدورنا تعظيم قيمة U عن طريق تعظيم قيمة ln U، نحل المعادلة:

$$L = \ln I_1 \times \pi_1\alpha_1 + \ln I_2 \times \pi_1\beta_1 + \ln I_3 \times \pi_2\gamma_2 + \ln I_4 \times \pi_2\varphi_2 + \lambda(b - I_1 - I_2 - I_3 - I_4). \qquad (١٧)$$

بأخذ الاشتقاقِ الجزئي لـ L بشأنِ كلِ مُدخل، ومساواةِ هذا بالصفر، ثم الحلُ للمُدخل، فتعطى:

$$\frac{\partial L}{\partial I_1} = \frac{\pi_1 \alpha_1}{I_1} - \lambda = 0;$$

$$I_1 = \frac{\pi_1 \alpha_1}{\lambda} \quad (١٨)$$

$$\frac{\partial L}{\partial I_2} = \frac{\pi_1 \beta_2}{I_2} - \lambda = 0;$$

$$I_2 = \frac{\pi_1 \beta_1}{\lambda} \quad (١٩)$$

$$\frac{\partial L}{\partial I_3} = \frac{\pi_2 \gamma_2}{I_3} - \lambda = 0;$$

$$I_3 = \frac{\pi_2 \gamma_2}{\lambda} \quad (٢٠)$$

$$\frac{\partial L}{\partial I_4} = \frac{\pi_2 \phi_2}{I_4} - \lambda = 0;$$

$$I_4 = \frac{\pi_2 \phi_2}{\lambda} \quad (٢١)$$

والآن، وبما أن $\frac{\partial L}{\partial \lambda} = b - I_1 - I_2 - I_3 - I_4$. فإنه يمكننا إحلالُ المدخلاتِ في المعادلاتِ السالفةِ فنحصلُ على ...

$$b = \frac{\pi_1 \alpha_1}{\lambda} + \frac{\pi_1 \beta_1}{\lambda} + \frac{\pi_2 \gamma_2}{\lambda} + \frac{\pi_2 \varphi_2}{\lambda} \quad (٢٢)$$

ونحلُ للحصولِ على قيمة λ، فتعطي:

$$\lambda = \frac{\pi_1(\alpha_1 + \beta_1) + \pi_2(\gamma_2 + \varphi_2)}{b}. \quad (٢٣)$$

ويُمكّننا استبدالُ λ بقيمتها في المعادلةِ السابقةِ من تحديدِ كل مُدخَلٍ في شكلِ المتغيراتِ المتضمنةِ في النظرية:

$$I_1 = \frac{\pi_1 \alpha_1 b}{\pi_1(\alpha_1 + \beta_1) + \pi_2(\gamma_2 + \varphi_2)} \quad (٢٤)$$

$$I_2 = \frac{\pi_1 \beta_1 b}{\pi_1(\alpha_1 + \beta_1) + \pi_2(\gamma_2 + \varphi_2)} \quad (٢٥)$$

$$I_3 = \frac{\pi_2 \gamma_2 b}{\pi_1(\alpha_1 + \beta_1) + \pi_2(\gamma_2 + \varphi_2)} \quad (٢٦)$$

$$I_4 = \frac{\pi_2 \varphi_2 b}{\pi_1(\alpha_1 + \beta_1) + \pi_2(\gamma_2 + \varphi_2)} \quad (٢٧)$$

وتشكلُ هذه المعادلاتُ جوهرَ نموذجِنا الرياضي. وتتعلقُ الأسئلةُ الرئيسةُ في أي تحليلٍ للسياسةِ الخارجيةِ بتفسيرِ أو التنبؤِ بسلوكياتٍ محددة، من قبيلِ المبادرةِ بإثارةِ نزاعٍ، وتكوينِ تحالفٍ، ونفقاتِ التسلحِ، أو منحِ المعوناتِ الخارجية. وتحددُ المعادلاتُ من ٢٤ حتى ٢٧ كميةَ المواردِ المخصصةِ لكلٍ من هذه السياساتِ بوصفِها دالةً في المتغيراتِ المتضمنةِ في نظريتنا. ذلك أن قدرَ أي سلوكٍ معينٍ تتخذه الدولةُ يتحددُ بـ

١ – قدرِ مواردِ السياسةِ الخارجيةِ المتاحةِ لهذه الدولةِ (b).

٢ – تفضيلاتِ الدولةِ فيما يتعلقُ بالخليطِ المناسبِ من الحفاظِ على الوضعِ القائمِ والتغيير (π_1 و π_2).

٣ – والكفاءةِ التي تقومُ السياسةِ من خلالِها بإنتاجِ التغييرِ أو الحفاظ (α ،β ،γ ،φ).

إن افتراضاتِنا الأساسيةِ تنبعُ بشكلٍ مباشرٍ من الاختبارِ البسيطِ لهذه المعادلات، ونستطيعُ بسهولةٍ تحديدَ العلاقةِ المتوقعةِ بين أيٍ من متغيراتِنا المستقلةِ وأي مُدخلٍ من مدخلاتِ السياسةِ الخارجية.

وقبلَ الانتقالِ للاشتقاقِ من فروضِنا، نأملُ أن نسجلَ أن تعميمَ النموذجِ بطرقٍ متعددةٍ هو أمرٌ مباشرٌ وواضحٌ تماماً. ولنلاحظ أن هذه المجموعةَ من المعادلاتِ تحددُ النسبةَ المخصصةَ لكلِ مُدخلٍ من ميزانيةِ الدولةِ للسياسةِ الخارجيةِ، ثم تقومُ بضربِ هذه النسبِ في المستوى العامِ للميزانية. ويمكننا زيادةَ عددِ المدخلاتِ المتضمنةِ في النموذجِ ببساطة. وسوف يكونُ لكلِ مدخلٍ إضافي معلمةٌ (تكرارٌ) للكفاءةِ المصاحبة والذي سوف يظهرُ في بسطِ معادلةِ المدخلِ وفي مقاماتِ كلِ المعادلاتِ. وعلاوةً على ذلك، فإننا لسنا مضطرين إلى افتراضِ أن كلَ مدخلٍ يساهمُ في مُخرجٍ واحدٍ فقط. وهكذا، فإن I_1 يمكن أن ينتج Q_2 وكذلك Q_1. فعلى سبيل المثال: لو إفترضنا أن I_1 تمثلُ نفقاتِ التسلحِ وهذه تساهمُ في إنتاجِ سلعتين (قد تكون حمايةُ حدودِ الدولةِ ونقلِ قواتِها إلى أماكنَ بعيدةٍ خارجَ إقليمِها)، ويمكنُنا أن نفترضَ أن هناك نوعين من المدخلاتِ الخاصةِ بالتسلحِ، يساهمُ الواحدُ في إنتاجِ كلتي السلعتين، وأنه يتمُ تمثيلُ المستوى العامَ لنفقاتِ السلاحِ بحاصلِ جمعِ هذه المدخلات $I_1 = I_{1_a} + I_{1_b}$.[٧] وأخيراً، فإنه من السهلِ جداً توسيعُ النموذجِ حتى يسمحَ بالتعاملِ مع سياسةٍ خارجيةٍ تنتجُ أكثرَ من سلعتين أو ليتضمنَ جوهرَ الواقعيةِ عن طريقِ افتراضِ أن السياسةِ الخارجيةِ تعملُ على إنتاجِ سلعةٍ واحدةٍ فقط[٨].

ودعونا نعود إلى المعادلاتِ من ٢٤ حتى ٢٧ لنرى ما هي الفروضُ التي يمكنُ اشتقاقُها منهم. ويمكننا أن نحددَ تأثيرَ متغيرٍ ما على أداةٍ معينةٍ من أدواتِ تحقيقِ أهدافِ السياسةِ الخارجيةِ من خلالِ رؤيةِ ما إذا كانت الزيادةُ (أو النقصُ) في المَعلمةِ المقترنةِ بالمتغيرِ سوف تؤدي إلى زيادةٍ أو نقصٍ في النسبةِ الخاصة بـ I.[٩]

• تعد المجموعة الأولى من فروضنا مباشرةً، وللأمانةِ، واضحةً. فنلاحظُ أن b، وهي كميةُ المواردِ المتاحةِ للسياسةِ الخارجيةِ، تظهرُ في البسطِ في كلِ معادلة. وهكذا فإن كلَ قيمةٍ لـ I سوف تتغيرُ بصورةٍ مباشرةٍ مع قيمةِ b. بمعنى أنه، كلما زادت المواردُ المتاحةُ للسياسةِ الخارجية، نتوقع زيادةً في كلِ نمطٍ من أنماطِ نشاطاتِ السياسةِ الخارجية. وينبغي على الدولِ ذاتِ القدراتِ الكبيرةِ أن تنغمسَ، في المتوسطِ، في صراعاتٍ أكثر، وأن تنضمَ إلى أحلافٍ أكثر، وأن تنفقَ أكثر على الدفاع، وأن تقدمَ المزيدَ من المعوناتِ الخارجيةِ، وأن تكونَ ببساطةٍ منخرطةً في الشؤونِ الدوليةِ بدرجةٍ أكبر مقارنةً بالدولِ ذات القدراتِ الأقل. ويمكنُ إجراءُ هذه المقارنةِ عبرَ المكانِ والزمانِ. ذلك أن الدولَ ذات القدراتِ الأكبر ينبغي أن تنخرطَ في نشاطاتٍ أكثرَ مقارنةً بالدولِ ذاتِ القدراتِ الأقل؛ وكلما تزيدُ دولةٌ ما من قدراتِها، فينبغي أن تزيدَ من قدرِ نشاطاتِ السياسةِ الخارجيةِ التي تقومُ بها. ولنتذكر أن الفروضَ تشيرُ إلى توقعاتٍ عامة. فقد تنخرطُ بعضُ الدولِ الضعيفةِ في بعضِ النشاطاتِ أكثرَ مما قد تقومُ به دولٌ قوية. وعلى أي حال، ينبغي ألا تكونَ هذه هي الحالةُ في المتوسطِ العام.

• من ناحيةٍ ثانية، يوضح النموذج الرياضي أيضاً التفضيلاتِ التي تؤثرُ في اختياراتِ السياسةِ بشكلٍ مباشرٍ وبطريقةٍ بديهيةٍ واضحة. ولنتذكر أن التفضيلاتِ النسبيةِ للدولةِ للحفاظ على الوضع القائم والتغييرِ يتمُ التعبيرُ عنها من خلالِ قيمِ معلمات π. فكلما تزايدت القيمةُ التي تضفيها الدولةُ على الحفاظِ مقارنةً بالتغيير، تتزايد قيمة π_1 بالنسبة إلى π_2.

ولنأخذ في الاعتبارِ تأثيرَ القيمةِ المتزايدةِ لـ π_1 على I^1، وهو المُدخلُ الذي ينتجُ الحفاظَ على الوضع القائم. ونستطيعُ أن نرى من المعادلةِ ٢٤ أن (π_1) يظهرُ في المقامِ وفي البسط. كما نستطيعُ أن نرى أيضاً أنه كلما تتزايدُ قيمةُ (π_1) فينبغي أن تتزايدَ قيمة I^1 لأن البسطَ سوف يزيدُ أسرعَ من المقام. وهكذا، فكلما اختلفت تفضيلاتِ الدولةِ لصالحِ الحفاظِ على الوضع القائم، فإن المواردَ المخصصةَ لسياسةٍ تنتجُ الحفاظَ سوف تتزايد. ونستطيعُ أن نرى بسهولةٍ أن تلك هي الحالةُ لكل السياسات، فالدولُ سوف تخصصُ مواردَ أكثر – في المتوسطِ العام – للسياساتِ التي تنتجُ السلعةَ التي تضفي عليها أكبرَ قيمة. فكلما تعلي دولةٌ ما من قيمةِ الحفاظِ على قيمةِ التغييرِ، فسوف تزيدُ المواردُ المخصصةُ للإنفاقِ على الدفاعِ، وللردِ المتبادلِ على النزاعِ المثارِ، وللتحالفِ مع قوى أكبر، بينما تقللُ من المواردِ المخصصةِ للمبادرةِ بإثارةِ صراعٍ، والمعونةِ الخارجيةِ، والتحالفِ مع قوى أصغر، والسياساتِ الأخرى الراميةِ للتغيير.

• ومن ناحيةٍ ثالثة: يُظهرُ النموذجُ أن الكفاءةَ التي يُنتِجُ من خلالها أحدُ مدخلاتِ السياسةِ الخارجيةِ إحدى السلعِ الخاصةِ بها تؤثرُ على طريقةِ استخدامِ هذا المُدخلِ بطريقةٍ متوقعة. وباعتبارِ أن I^1 و I^2 هي المدخلاتُ التي تُنتِجُ الحفاظَ على الوضعِ القائمِ، على سبيلِ المثال. وأن معلماتِ (تكرارات) α_1 وβ_2 تعكسُ الكفاءةَ التي يمكنُ بها تحويلُ المُدخَلين I^1 و I^2 إلى حفاظٍ على الوضعِ القائم. ولنفترض أن I^1 يشيرُ إلى نفقاتِ الدفاعِ وأن I^2 يشيرُ إلى التحالفاتِ مع قوى أكبر. ففي حالةِ حدوثِ أي تغييرٍ تكنولوجي بتحسينِ كفاءةِ الأسلحة، فإن القدرَ المُعطى من المواردِ المخصصةِ لإنتاجِ السلاحِ سوف ينتِجُ من الحفاظِ قدراً أكبر مما كانت عليه الحالةُ سلفاً. وهذا التحسنُ في كفاءةِ I^1 سوف ينعكسُ في زيادةِ قيمة α_1 نسبةً إلى β_1. ولنلاحظ أن المعلماتِ (التكرارات) التي تمثلُ كفاءةَ مدخلاتِ كل سياسةٍ يتمُ إدراجُها في مقامِ المعادلاتِ من ٢٤ حتى ٢٧. ويتمُ إدراجُ كلٍ منها أيضاً في بسطِ المعادلةِ التي تحددُ نسبةَ المواردِ المخصصةِ لأحدِ مدخلاتِ السياسةِ I التي يتمُ الارتباطُ بها. وهكذا، فكلما تزدادُ كفاءةُ أحدِ المدخلاتِ، بالنسبةِ إلى المدخلاتِ الأخرى، فسوف يتمُ تخصيصُ مواردَ أكثر لهذه السياسةِ بينما ستُخصصُ مواردُ أقل للسياساتِ الأخرى.

وتعتبرُ هذه الاستنتاجاتُ بديهيةً إذا ما أُخذت في الاعتبارِ بشكلٍ منفرد. فبوضوحٍ، فإن الدولَ ذات المواردِ الأكبر، والتي تخصصُها للسياسةِ الخارجيةِ ستفعلُ ذلك، وسوف تنتجُ هذه الدولُ قدراً أكبر من السلعةِ التي تسبغُ عليها القيمةَ الأكبر بالنسبةِ لها. ويبدو جلياً أن الدولَ تقومُ بتخصيصِ موارد سياساتِها الخارجيةِ عبر السياساتِ بطريقةٍ يكونُ من شأنِها أن تنتجَ الحدَ الأقصى مما تريد. كما يبدو بديهياً قيامُها بتعديلِ تخصيصِ مواردها استجابةً للتغييراتِ في الكفاءةِ التي تقومُ السياساتُ المختلفةُ من خلالها بتحقيقِ الأهدافِ المبتغاة. وعلى أي حالٍ، وعلى حدِ معلوماتنا، لم تقم أي نظريةٍ سابقةٍ للسياسةِ الخارجيةِ بإدراجِ كل هذه الاستنتاجاتِ الواضحةِ كاستنتاجاتٍ مركزية. وأكثرُ من ذلك، تقدمُ هذه الجوانبُ من النموذجِ سبلاً لتفسيرِ بعضِ الاستنتاجاتِ التي أوقعت الكثيرين في الحيرة. وسوف نناقشُ العديدَ من هذه النقاطِ في الفصولِ التاليةِ بينما نقومُ بعرضِ تحليلاتنا التجريبية. وفي القسمِ القادم، نتعرضُ باختصارٍ لمناقشةِ قابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلالِ لبيانِ كيف يتأتى لنظريتنا تفسيرُ النتائجِ التجريبيةِ التي عجز الكثيرون إزاءها، كما يمكنها أن تعملَ على تحسينِ توقعاتنا المتعلقةِ بالقابليةِ للإحلالِ بدرجةٍ ملموسة.

قابلية بدائل السياسة الخارجية للإحلال

تم تطوير مفهوم قابلية بدائل السياسة الخارجية للإحلال منذ حوالي عقدين من الزمان بواسطة موست وستار Most and Starr.[١٠] وقد لاحظا أن الدراساتِ التجريبيةِ الكثيرةِ التي كانت تحاولُ أن تشرحَ التنوعَ في تكرارِ استخدامِ أدواتِ تنفيذِ أهدافِ السياسةِ الخارجية (مثل المبادرة بإثارة نزاع) قد أفضت إلى نتائجَ ضعيفةٍ على نحوٍ مثيرٍ للدهشة. وقد اقترحا أن يكونَ هذا الأمرُ نتاجاً لتجاهلِ الباحثين للإمكانيةِ الفعليةِ لإحلالِ السياسةِ الخارجية. ذلك

أنه إذا كان باستطاعة صانعُ القرارِ أن يحلَ أي مشكلةٍ محددةٍ للسياسةِ الخارجية بأيٍ من الأدواتِ المختلفةِ (التسلح أو التحالفات)، فإنه من غير المحتملِ أن نجدَ علاقاتٍ بسيطةً ودالّةً تفسرُ التباين في استخدامِ أيةِ أداةٍ للسياسةِ الخارجية. وأكثر من هذا، فإنه إذا أمكن استخدامُ أي أداةٍ معينةٍ لحلِ مشكلاتٍ متعددة، علماً بأن دوافعَ البدءِ في انتهاج سياسةٍ ما قد تتنوع، فإن الدراساتِ الخاصةِ بتأثيراتِ سياسةٍ ما على قضيةٍ محددةٍ لا يحتملُ بالمثلِ أن تؤدي إلى نتائجَ مؤثرة.

وقد وجدَ كثيرٌ من الباحثين أن مقولةَ موست وستار مقنعة. وحاول كثيرون أن يختبروا هذه المقولةَ بتحديدِ ما إذا كان ثمة احلالٌ يحدث بين السياسات. ويمكن تحديدُ الافتراضَ الذي تسترشدُ به هذه الدراساتُ بأنه إذا أمكن احلال سياستين (مثلاً التسلح والتحالفات) محل بعضهما بعضاً، فإنه يجبُ علينا أن نتوقعَ رصدَ علاقةٍ عكسيةٍ في استخدامهما. ولسوءِ الحظ، خَلُصت هذه الدراساتُ إلى عدم وجودِ تلك العلاقةِ العكسيةِ المتوقعة. لكن يمكنُ للنظريةِ المعروضةِ هنا تناول قضيةِ قابليةِ بدائل السياسةِ الخارجيةِ للإحلالِ بشكلٍ مباشر. فترى أن الفرضَ الذي استرشد به العملُ التجريبي السابق بشأن القابليةِ للإحلالِ غيرُ صحيح، وتقدم مجموعةً منقحةً من التوقعات.

وينطوي البحثُ بشأنِ القابليةِ للإحلالِ بالأساسِ على فحصٍ لكيفيةِ تأثيرِ استخدامِ أداةٍ واحدةٍ للسياسةِ الخارجيةِ على إمكانيةِ استخدام أداةٍ أخرى. فمثلاً، في حالةِ دخولِ دولةٍ ما في تحالف، فما تأثيرُ ذلك على نفقاتِ الدفاع الخاصةِ بتلك الدولة، وعلى احتمالِ قيامها بالمبادرةِ بإثارةِ نزاع، أو على مخصصاتها للمعوناتِ الخارجية؟. وتقوم الدراساتُ التجريبيةُ الموجودةُ بصددِ القابليةِ للإحلالِ على فكرةٍ جوهرها أنه سوف تكونُ هناك علاقةٌ عكسيةٌ بين السياساتِ التي يتم الاستعاضةُ ببعضها عن الآخر. ومؤدى هذا أنه إذا زادت دولةٌ المواردَ المخصصةَ لسياسةٍ ما، فإنه ينبغي عليها أن تُنقصَ المواردَ المخصصةَ للسياساتِ التي يمكن الاستعاضةُ بها عن تلك السياسة. ومن منظورِ نظريتنا، يتوقفُ التأثيرُ على استخدامِ سياساتٍ أخرى، والناتج عن تزايدِ استخدامِ سياسةٍ ما، بالأساس، على سببِ حدوثِ الزيادةِ في المقامِ الأول. ويوضح نموذجنا أنه توجدُ ثلاثةُ عواملَ عامةٌ تؤدي بالدولةِ إلى تعديلِ استخدامها لأي أداةٍ لتحقيقِ أهدافِ السياسةِ الخارجية، وأن كلَ عاملٍ له آثاره المختلفةُ على استخدامِ الدولةِ لأدواتٍ أخرى.

ولنتذكر أن المعادلاتِ ٢٤-٢٧ تحددُ استخدامَ الدولةِ لكلِ أداةٍ (مُدخَل - Input) للسياسةِ الخارجيةِ باعتبارها دالةً في العواملِ المتضمنةِ في نظريتنا. وتنبعُ فروضنا بصددِ القابليةِ للإحلالِ من هذه المعادلات.

أولاً: نلاحظُ، ثانيةً، أن b، المعبرةَ عن قدرِ المواردِ المتاحةِ للسياسةِ الخارجية، تكونُ في البسطِ في كل معادلةٍ بما يعني أنه كلما تزايدت المواردَ المتاحةَ للسياسةِ الخارجيةِ، فإن استخدامَ كلِ أداةٍ من أدواتِ السياسةِ الخارجيةِ سوف يزداد. ولذلك، فإذا لاحظنا تزايداً في استخدامِ إحدى أدواتِ السياسةِ الخارجية، وأن هذه الزيادةَ هي نتاجٌ للزيادةِ في المواردِ المتاحةِ للسياسةِ الخارجية، فيجب أن نتوقعَ زيادةً مقابلةً في استخدامِ جميعِ السياساتِ الأخرى.

ويجب أن نتوقعَ وجودَ ميلٍ قوي لارتباطِ الاستخداماتِ المتنوعةِ لأدواتِ السياسةِ الخارجيةِ بشكلٍ إيجابي.

ثانياً: يجبُ على الدولةِ أن تقومَ بإعادةِ تخصيصِ المواردِ المخصصةِ للسياساتِ المختلفة، استجابةً للتغيراتِ التي تحدثُ في القيمِ النسبيةِ لكلٍ من π_1 و π_2. هذه المعلماتُ تعبرُ عن الأهميةِ النسبيةِ للسلعتين اللتين تنتجهما السياسةُ الخارجية، الحفاظِ على الوضعِ القائمِ والتغيير. ولنلاحظ في المعادلاتِ ٢٤- ٢٧ أن هذه المعلماتِ تبدو في المقامِ في كلِ المعادلاتِ الأربع، ولكن تبدو كل منها في البسطِ فقط في معادلاتِ المدخلاتِ التي تنتجُ السلعةَ التي ترتبطُ بها هذه المَعلمة. ولذلك، فإذا زادت أهميةُ إحدى السلع بالنسبةِ للسلعِ الأخرى، يجب أن نتوقعَ زيادةً في استخدامِ جميعِ السياساتِ التي تنتجُ تلك السلعة، ونقصاً في استخدامِ جميعِ السياساتِ التي تنتجُ السلعَ الأخرى.

ولا تقومُ مداخلُ الواقعيةِ الجديدةِ بشرحِ هذا العاملِ الثاني الذي قد يسببُ تغييرَ المواردِ المخصصةِ للسياسات، حيث ترى أن الدولَ لا تسعى لتحقيقِ أكثرَ من هدفٍ واحد؛ فالأمنُ هو الشيءُ الوحيدُ الذي تنشده الدول. ولهذا، لا توجدُ حاجةٌ إلى المَعلمات التي تعبرُ عن مدى القيمةِ التي تضفيها الدولةُ على الهدفين المختلفين، وليس ثمة أهميةٌ لأي تغييرٍ في تفضيلاتِ الدولةِ — كما تبدو في القيمِ النسبيةِ لـ π_s - فيما يتعلقُ بدراسةِ وفحصِ القابليةِ للإحلال.

وتبدو النتيجتان المعروضتان سلفاً كافيتين لكي نأخذَ في الحسبانِ الكثيرَ من النتائجِ التجريبيةِ السابقةِ بشأن القابليةِ للإحلال. وتقررُ تلك النتائجُ أن استخدامَ سياساتٍ يمكنُ الاستعاضةُ ببعضها عن الأخرى يجبُ أن يتغيرَ بشكلٍ مباشر، وذلك عندما يحدثُ تغييرٌ في السياساتِ بفعلِ التغييرِ في المواردِ المتاحةِ للسياسةِ الخارجيةِ أو نتيجةً للتغييرِ في أهميةِ هدفي/ سلعتي السياسةِ الخارجية. وبما أنه من المحتملِ أن تأخذَ هذه العواملُ في حسابها قدراً مهماً من تعديلاتِ السياسة، فيجب أن نتوقعَ أن أي دراسةٍ تختبرُ الارتباطَ البسيطَ بين سياساتٍ يمكن الاستعاضةُ ببعضها عن البعضِ الآخرِ سوف تفشلُ في إيجادِ علاقةٍ سلبية.

ولا يحددُ العاملُ الثالثُ في نظريتنا الظروفَ التي ينبغي في ظلها أن يتباينَ استخدامُ السياساتِ التي يمكنُ الاستعاضةُ بإحداها عن الأخرى بشكلٍ عكسي. وتتكون المجموعةُ الثالثةُ من المعلماتِ في المعادلاتِ من α_1، β_1، γ_2، φ_2 والتي تعبّرُ عن الكفاءةِ التي تنتجُ من خلالِها مدخلاتُها المُشارِكةُ سلعةَ السياسةِ الخارجيةِ المقصودة. ونلاحظُ أن كلاً منها يظهرُ في مقامِ جميعِ المعادلاتِ، وفقط في بسطِ معادلةِ حسابِ السياسةِ المرتبطةِ بهذا المُدخل. ولذا، فإنه إذا زادت الكفاءةُ التي تنتجُ أدواتُ السياسةِ الخارجيةِ من خلالها إحدى سلع السياسةِ الخارجية، سوف يزدادُ استخدامُ هذه الأداةِ بينما سيتناقصُ استخدامُ جميعِ الأدواتِ الأخرى التي تنتجُ نفسَ السلعة. ومن الضروري أن نؤكدَ على أن العلاقةَ بين هذه السياسةِ الأكثر كفاءةً وبين السياساتِ التي تنتجُ السلعةَ الأخرى لن تتغير. وسوف تتغيرُ المواردُ المخصصةُ للسياساتِ الخارجيةِ التي يمكن الاستعاضةُ ببعضها عن البعضِ الآخرِ بشكلٍ عكسي فقط

عندما تتمُ إعادةُ التخصيصِ للسياساتِ بفعلِ التغييرِ في كفاءةِ استخدامِ إحدى هذه السياساتِ القابلة للإحلال.

ومن الواضح أن نظريتنا تبرزُ المقصودَ بقابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلال، كما توضحُ ما يجبُ أن نتوقعَ ملاحظته في أي علاقةٍ بين سياستين يمكنُ إحلالُ إحداهما محلَ الأخرى. ويؤدي بنا هذا إلى استنتاجٍ مؤداه أن النتائجَ التجريبيةَ التي أسفرت عنها الدراساتُ السابقةُ هي ما يجبُ أن نتوقعه إذا ما حدث إحلالٌ في السياسةِ الخارجية، كما أنها تقدمُ الأساسَ لمزيدٍ من العملِ التجريبي الذي يمكنه حلَّ القضيةِ بشكلٍ أكثرَ مباشرةً. كما نعتقد أيضاً أنها تبرزُ جوهرَ المقولةِ الأصليةِ لموست وستار أكثرَ من أي معالجةٍ نظريةٍ أخرى تم استخدامها كأساسٍ للتحليلاتِ التجريبية.

الخاتمـ . . . . . ـة

كان هدفنا في هذا الفصلِ هو تقديمُ النسخةِ الرياضيةِ لنظريةِ السلعتين الخاصة بالسياسةِ الخارجية. و قد عبرنا عن افتراضاتنا رياضياً وأوضحنا الاستنتاجاتِ التي أدت إليها هذه الافتراضات. وفي الفصولِ التالية، سوف نعتمدُ على هذه المقولاتِ لتطويرِ فروضٍ أكثرَ دقةً، حيث يتم إخضاعُها حينئذٍ لاختبارات تجريبية.

الهوامش

(١) Morgan and Palmer; "Chinese Foreign Policy in the Twenty-First Century Op. Cit.

(٢) Morgan and Palmer; "A Model of Foreign Policy Substitutability; Op. Cit.

(٣) ولنلاحظ أن نقطةً في فضاء الشكل لا ترتبط بالضرورة بملفٍ محددٍ للسياساتِ الخارجية. وذلك لأن سياساتٍ متعددةٍ تنتج الحفاظ على الوضع القائم، وسياساتٍ عديدةٍ تنتج التغيير. كما أن ثمة خلطاتٍ عديدةٍ لسياساتٍ تنتج خلطاتٍ محددةٍ من السلعتين.

(*) من وجهة النظر الرياضية تعد هذه مسألة في الأمثلية العظمى المقيدة Constrained Maximization ويتم حلها بإنشاء دالة لاجرانج Lagrang من خلال تطبيق شروط الأمثلية Maximization Order Conditions وذلك على النحو المتبع في هذا التطبيق.

(*) يتعين هنا تطبيق قوانين التفاضل المعروفة للوغاريتمات وإعادة ترتيب الناتج جبرياً.

(٤) تنتج أثارٌ مماثلةٌ في حالةِ التحسيناتِ التكنولوجية أو تقليلِ القيود التي تفرضها البيئةُ الدولية والتي تجعل من القدراتِ الموجودةِ أكثر كفاءةً.

(٥) تذكر أن فكرتنا بشأن الوضع القائم مختلفة عما يستخدم في نظرية تحول القوة. وعلى الرغم من هذا فان نتائجنا تأتي مضادة لما سوف يستنتجه المرء من نظرية تحول القوة.

(٦) لاحظ أن هذا ليس مطلوباً بالنموذج الرياضي، وكما سنرى، فإن التعميمَ مباشرٌ وواضح. وهذه نقطةٌ مهمةٌ إلى حدٍ ما لإمكانية التطويرِ المستقبلي المحتمل للنموذج. ولنتذكر أننا افترضنا أن كل عملٍ في السياسةِ الخارجية يساهمُ في إنتاجِ سلعةٍ واحدة. (فمثلا: المعونةُ الخارجية من المفترض أن تنتجَ تغييراً) على الرغم من إننا نتذكر أنه من المحتمل ألا تكون هذه هي الحالة، لكن من الممكن، في الإطارِ الموجود للنموذج، التخفيف من هذا الافتراض والسماح لكل سياسةٍ بالمساهمةِ في إنتاج كلتي السلعتين. هناك مشكلةٌ إمبيريقية حادة في فعل هذا، على أي حال. وسيتطلب هذا أن نقرر بكم يساهمُ كلُ عملٍ في إنتاج كلتي السلعتين. وفضلاً عن مجاهدتنا لحل هذه المشكلة في هذه المرحلة، فقد آثرنا التبسيط.

(٧) وبدلاً عن ذلك، نستطيعُ أن نخصصَ مؤشراً لقياسِ كفاءةِ هذا المدخلِ بالنسبة لكلٍ من سلعِ السياسةِ الخارجية. وسوف يسمحُ لنا هذا أن نعتبرَ أن إنفاقَ موردٍ محددٍ للسياسةِ الخارجيةِ يساهمُ، بقياسٍ ما، لكلتي السلعتين في وقتٍ واحد (وهكذا، وعلى سبيلِ المثال، فإن منحَ المعونةِ الخارجيةِ يمكن أن يكون مطلوباً حتى يحفظ استقرارَ الحكومةِ أو للتخفيفِ من العناء). ومن المحتمل أن يقودنا هذا إلى نظرياتٍ دقيقةٍ من الناحيةِ الوصفية. وعلى أي حالٍ، فسوف يؤدي هذا بالتحديدِ إلى تعقيدِ النظرية، بشكلٍ ملموس، رياضياً و مفاهيمياً. ولهذا السبب، فقد آثرنا أن نتبنى الفرضَ المؤدي للتبسيطِ والذي يقررُ أن كلَ مُدخلٍ يعملُ على إنتاجِ سلعةٍ واحدة.

(٨) Morgan and Palmer; "A Model of Foreign Policy Substitutability; Op. Cit.

(٩) من الناحيةِ التقنية، يبدو أننا قد انخرطنا في تحليلٍ مقارنٍ ذي طابعٍ سكوني. وتقتضي الصياغةُ الكاملةُ أن نحسبَ لكلِ متغيرٍ وسياسةٍ الاشتقاقَ الجزئي للمعادلةِ في ضوءِ المعلمةِ (التكرار) التي تعبرُ عن متغيرِ المصلحة. وهذا في الحقيقةِ ليس ضرورياً في هذه الحالةِ لأن المعادلاتِ بسيطةٌ تماماً. ويبدو من السهلِ تحديدُ ما إذا كان ينبغي إحداثُ زيادةٍ، أو نقصٍ، في سياسةٍ ما آخذين في الاعتبارِ ظهورَ المتغيرِ في البسطِ أو المقامِ على الجانبِ الأيمنِ من المعادلة.

(١٠) Most and Starr; Op. Cit.

- Benjamin Most, and Harvey Starr; *Inquiry, Logic, and International Politics,* (Columbia, University of South Carolina Press, 1987).



الفصل السادس

اختبارات نظرية السلعتين: الصراع والمعونات الخارجية والإنفاق العسكري

Tests of The Two-Good Theory:
Comflict, Foreign Aid, and Military Spending

يمكننا إخضاع التوقعاتِ العامةِ التي تم اشتقاقها من النموذجِ في الفصلِ السابق للاختبار في عددٍ من مجالاتِ السياسةِ الخارجيةِ المختلفة. حيث نقصدُ أن تكونَ نظريةُ السلعتين عامةً، وأن تكونَ تطبيقاتُها متعددةً ومتنوعة. وبعبارةٍ أخرى، فإنه بينما تركزُ كثيرٌ من النظرياتِ على أثرِ عاملٍ بيئي واحدٍ على أحدِ جوانبِ السياسةِ الخارجية، تتجلى قوةُ نظريةِ السلعتين في تمكنِها من أن تشرحَ تنوعاً كبيراً من السياساتِ في ظلِ مجموعةٍ من الظروف. فعلى سبيلِ المثال، لا تركزُ النظريةُ فقط على تأثيرِ توزيعِ القدراتِ بين الخصومِ على أساسِ احتمالِ تصعيدِهم الصراع حتى الحرب، ومع ذلك فقد تعلمنا الكثيرَ من مثلِ هذا العمل[1]. وبالمثل، فإننا لا ننظرُ إلى تأثيرِ مجموعةٍ متنوعةٍ من العواملِ (مثل توزيع القوى، والتقاربِ الجغرافي، وأنماطِ التحالفات) على سياسةٍ واحدةٍ (مثل تصعيدِ الصراع)[2]، كما أننا لا نقومُ بتحليلِ تأثيرِ عاملٍ واحدٍ (مثل قوةِ اقتصادِ الدولةِ) على عددٍ من السياساتِ، على سبيل المثال النمو في الإنفاقِ العسكري، والتورط في الصراعاتِ الدولية، وفرض الحواجزِ التجارية[3]. ولا تعتمد الاختبارات التي نقوم بإجرائها بشأنِ توقعاتِ النظرية على نتائج تحليلٍ واحدٍ بعينه، ولكنها تعتمد بدلاً من ذلك على سلسلةٍ من الاختباراتِ على مجموعةٍ من القضايا.

ونختبرُ في هذا الفصلِ توقعاتِ النموذج بخصوصِ تأثيراتِ العواملِ البيئيةِ على ثلاثةِ مجالاتٍ للسياسةِ الخارجية وهي:

١- المبادرةُ بإثارةِ صراعٍ دولي، والردُ على ذلك.

٢- وتخصيصُ المعوناتِ الخارجية.

٣- وتحديدُ الإنفاقِ العسكريِ للدولة.

ويركزُ كلُ اختبارٍ على كيفيةِ التصرفِ المتوقعِ من دولٍ ذات مواردٍ مختلفة - دولٍ قويةٍ وأخرى ضعيفة. وقد صُمّمت الاختباراتُ لتحديدِ مدى صحةِ التوقعاتِ الأكثر بساطةً ومباشرةً للنظريةِ والتي مؤداها أن الدولَ الأقوى تسعى عموماً إلى التغييرِ في حين أن الدولَ الأضعفَ تسعى بشكلٍ عامٍ إلى الحفاظِ على الوضعِ القائم. وسوف نوضحُ أنها صحيحةٌ. وقد تم توجيهُ تلك الاختباراتِ بواسطةِ بعضِ الفروضِ البسيطةِ والمثيرةِ للدهشة، وتوضحُ النتائجُ أن النظريةَ تسيرُ في الاتجاهِ الصحيح.

ولدينا أيضاً مزيدٌ من المطالبِ ومزيدٌ من الاختباراتِ الصعبةِ للنظرية، وبالتحديدِ الاختباراتُ التي تخصُ مضامينَ النظريةِ بشأنِ قابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلال. وقد تم تخصيصُ الفصلِ السابعِ لإجراءِ دراسةٍ كاملةٍ للقضايا المتعلقةِ بالتحالفاتِ وقابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلال. وللإعدادِ لذلك التحليلِ، نبحثُ في هذا الفصلِ كيفيةَ تأثيرِ السياساتِ التي يتمُ تبنيها سعياً لتحقيقِ هدفٍ واحدٍ على سياساتٍ أخرى، إما أنها مصممةٌ لإنجازِ نفسِ الغاياتِ وإما أنها مصممة لإدراكِ غاياتٍ أخرى. وسوف يتركزُ اهتمامنا في ذلك الفصلِ بالتحديدِ على كيفيةِ تأثيرِ قابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلالِ على مخصصاتِ المعوناتِ الخارجية. وتتمثلُ خطوتُنا الأولى في التأكيدِ على صحةِ التوجهِ العامِ لنظريتنا. ولتحقيقِ هذا الغرضِ، نوجهُ انتباهنا إلى تحقيقاتٍ منفصلةٍ بشأنِ المبادرةِ بإثارةِ نزاعٍ، والمعونةِ الخارجيةِ، والإنفاقِ العسكري.

المبادرةُ بإثارةِ نزاعٍ والرد

تشتملُ الفروضُ العامةُ المشتقةُ من النموذجِ على تنبؤٍ بأن الدولَ القويةَ من المحتملِ أن تنخرطَ في سلوكٍ ينشدُ التغييرَ أكثرَ من الدولِ الضعيفةِ، وأن الدولَ متناميةَ القوةِ يحتملُ أن تصبح ساعيةً للتغييرِ بدرجةٍ أكبرَ من الدولِ ذات القوةِ الثابتةِ أو الآخذةِ في التناقص. وعلى الجانبِ الآخرِ، يحتملُ أن تنخرطَ الدولُ الضعيفةُ في السعيِ إلى الحفاظِ على الوضعِ القائم. ويتمثلُ اختبارُنا الأولُ في تطبيقِ هذه التوقعاتِ العامةِ على المبادرةِ بإثارةِ النزاعاتِ العسكريةِ، والردِ عليها، بين الدول.

ونرى المبادرةَ بإثارةِ النزاعِ باعتبارها محاولةً تقومُ بها الدولةُ صاحبةُ المبادرةِ لإحداثِ تغييرٍ ما في الوضعِ القائم. فغالباً ما تسبقُ المناقشاتُ الهادفةُ إلى تغييرِ الوضعِ القائمِ في الاتجاهِ الذي تفضله الدولةُ استخدامَ القوةِ العسكريةِ، كما أننا لا نعتقدُ أن أولَ استخدامٍ للقوةِ يمثلُ المحاولةَ الأولى أو الوحيدةَ لإحداثِ تغييرٍ في الموقفِ القائم. ولكن إذا ما فشلت محاولاتُ الوصولِ إلى اتفاقٍ من خلالِ المفاوضاتِ في التوصلِ إلى نتيجةٍ تراها الدولةُ مرضيةً، فقد تصبحُ الدولةُ عازمةً على استخدامِ القوةِ لتحقيقِ أهدافِها. على أن الدولَ الراضيةَ نسبياً عن الوضعِ القائمِ سوف تكونُ لديها رغبةٌ أقل في السعيِ لتحقيقِ التغييرِ من خلالِ استخدامِ القوة. ولنتأمل محاولةَ الولاياتِ المتحدةِ من خلالِ الناتو والأممِ المتحدةِ لكي تحملَ يوغسلافيا، بقيادةِ سلوبودان ميلوسوفتيش Slobodan Milosevic، على تغييرِ سياستِها في

إقليم كوسوفو في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩م. فقد أرادت الولاياتُ المتحدةُ، ومعظمُ دولِ الغربِ، أن تُجلي يوغسلافيا قواتِها وموظفيها من كوسوفو. وقد كانت تلك القواتُ تعملُ بنشاطٍ على إجلاءِ أبناءِ كوسوفو عن منازلِهم، مما خلّفَ معاناة إنسانيةً هائلة. وعلاوةً على ذلك، أصبح الوضعُ السياسيُّ في البلقانِ مقلقاً بشكلٍ متزايدٍ لأطرافِ خارجِ الإقليم، حيث تعاطفت ألبانيا واليونان وتركيا والكثيرُ من الدولِ الإسلاميةِ الأخرى مع مشكلةِ اللاجئين. وبعد مفاوضاتٍ مطولةٍ لم يتم التوصلُ إلى تسويةٍ تحظى بقبولِ الغربِ والولاياتِ المتحدة. وفي النهايةِ، ولعدمِ رغبتِها في تدهورِ الموقفِ بدرجةٍ أكبر، استخدمت الولاياتُ المتحدةُ القوةَ في محاولةٍ لتحقيقِ أهدافِها. وبعد حملةٍ من القصفِ دامت ثمانيةً وسبعينَ يوماً وافقت يوغوسلافيا على سحبِ قواتِها من كوسوفو. وحققت الولاياتُ المتحدةُ بالفعلِ أهدافَها بتغييرِ سياسةِ يوغوسلافيا، ولكن فقط بعد استخدامِ القوة. وتتوافقُ هذه الواقعةُ مع نظريتنا: إذ يكونُ من المحتملِ بدرجةٍ أكبرَ أن تستخدمَ الدولُ الأقوى القوةَ العسكريةَ في محاولةٍ للحصولِ على ما تريد. وعلى حدِ تعبيرِنا، فإن الدولَ الأقوى قادرةٌ على إنتاجِ التغييرَ بكفاءةٍ أكبرَ من الدولِ الأضعفِ نسبياً.

ولنلاحظ في هذه الحالةِ، شأنِ كثيرٍ من الحالاتِ، أن استخدامَ القوةِ لم يكن هو السياسةُ الأولى التي تمَّ اختيارُها لتحقيقِ أهدافِ الغربِ. فهو كبديلٍ لتنفيذِ أهدافِ السياسةِ غالباً ما يكونُ مكلفاً سياسياً واقتصادياً، كما أنه يصعبُ تبريرُه أخلاقياً. وغالباً ما تلجأُ الدولُ إلى قوةِ السلاحِ بعد لجوئِها إلى سياساتٍ أخرى، من قبيلِ سياساتٍ أثبتت فشلِها أو يُتوقع فشلُها في تحقيقِ الغايةِ المرغوبةِ. فحتى أدولف هتلر، الذي كان غيرَ متحفظٍ البتة في استخدامِ القوةِ، فضَّلَ تحقيقَ أهدافِه من خلالِ الوساطةِ بدلاً من الاستخدامِ المباشرِ للقوة. فقد تحققت بعضُ أهدافِ ألمانيا النازيةِ، مثلُ إعادةِ تسليحِ إقليمي الراين Rhineland، وأنشلوس Anschluss مع النمسا، والحصولِ على إقليمِ السوديت "Sudetenland"، دونَ استخدامٍ مباشرٍ للقوةِ. وما جعلَ هذا الاستخدامَ ضرورياً هو المدى المتطرفُ للمطالبِ الألمانيةِ. ويجدر بنا أن نوضحَ أن استخدامَ القوةِ كان مكلفاً من الناحيةِ السياسيةِ، حتى بالنسبةِ لهتلر. فعلى سبيلِ المثالِ، كان التأييدُ الشعبيِ الألماني ضئيلاً بالنسبةِ لغزوِ بولندا عام ١٩٣٩م، الأمرُ الذي سبَّبَ مفاجأةً وخيبةَ أملٍ كبيرةً لهتلر، فقد كان دعمُ الروحِ المعنويةِ للألمانِ خلالِ الحربِ، حتى عندما كانت الأمورُ تمضي على نحوٍ جيدٍ بالنسبةِ لألمانيا، دوماً أمراً مهماً وواجباً ضرورياً من الناحيةِ السياسية. كما كان القادةُ الألمانُ يعارضون صراحةً استخدامَ القوةِ ضد تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٣٨م، وكانوا غيرَ متحمسين بخصوصِ غزوِ فرنسا في عام ١٩٤٠م[٤]. ومن ثمَّ، فإن النقطةَ التي نركزُ عليها هنا، أن الدولَ التي ترغبُ في تغييرِ بعضَ جوانبِ الوضعِ القائمِ لا تحتاجُ للجوءِ إلى استخدامِ القوةِ لتحقيقِ ذلك؛ وذلك لأن استخدامَ القوةِ عملٌ مكلف، ويجب توفيرُ فوائدَ ضخمةٍ نسبياً لتبريره. وترتبطُ هذه الفوائدُ عموماً بالتغييرِ المرغوبِ في الوضعِ القائم.

ومع ذلك، توجدُ أوقاتٌ تكونُ فيها المبادرةُ بإثارةِ صراعٍ عسكريٍ دوليٍ أمراً يستهدفُ الحفاظَ على الوضعِ

القائم. فمن المؤكدِ أن المبادرةَ بإثارةِ بعضَ الصراعاتِ العسكريةِ تكونُ لأغراضٍ وقائيةٍ أو كمحاولاتٍ لحمايةِ الوضعِ القائمِ ؛ بمعنى أن المبادرةَ بإثارةِ بعضِ النزاعاتِ تمثلُ سلوكاً هادفاً للحفاظِ على الوضعِ القائمِ أكثرَ من كونها هادفةً للتغيير. فعلى سبيلِ المثالِ، وطبقاً لنظريتنا، كان هجومُ اليابانِ على الولاياتِ المتحدةِ في بيرل هاربر في عام ١٩٤١م "يهدفُ إلى الحفاظِ على الوضعِ القائم". فقد كانت الولاياتُ المتحدةُ خلال هذا العامِ تحاولُ إقناعَ اليابانيين بسحبِ قواتِهم من شرقِ آسيا بما في ذلك أجزاءً من الصين. وتم تصميمُ الحظرَ الاقتصادي الأمريكي على اليابانِ لتحقيقِ هذا الهدفِ. وأرادت اليابانُ، في المقابلِ، رفعَ الضغطَ الأمريكي ورغبت في أن تتقبلَ الولاياتُ المتحدةُ الوجودَ الاقتصادي والسياسي والعسكري في نطاقِ مشروعِ الازدهارِ المشتركِ لشرقِ آسيا الكبرى Greater East Asia Co-Prosperity. فالحربُ ضد الولاياتِ المتحدةِ، من منظورِ نظريتنا، كانت تستهدفُ حمايةَ المكتسباتِ اليابانيةِ، ومن ثم فإن المبادرةَ بإثارةِ الصراعِ كانت هادفةً للحفاظِ على الوضعِ القائمِ.

وهناك مثال آخر ربما يكون أكثر وضوحاً، فالبعضُ يزعم أن قرارَ إسرائيلِ بالهجومِ على القواتِ المصريةِ والأردنيةِ والسوريةِ عام ١٩٦٧م في حربِ الأيامِ الستةِ كان سلوكاً وقائياً مدفوعاً بالتوقعاتِ التي تقولُ إن إسرائيلَ نفسها كانت على وشكِ أن تتعرضَ للهجومِ بواسطةِ القواتِ العربيةِ. بمعنى أن المبادرةَ بشنِ الحربِ لم تكن مصممةً لإحداثِ تغييرٍ في الوضعِ القائمِ في الشرقِ الأوسطِ ولكن لحمايته. ويصنِّفُ مثلُ هذا المنهجِ مبادرةَ إسرائيلِ بشنِّ الحربِ بوصفِها عملاً هادفاً للحفاظِ على الوضعِ القائمِ. ولكن ليست هذه هي الكيفيةُ التي ينظرُ بها نموذجُنا وتحليلُنا لهذا الموقفِ بأيِ حالٍ. فقد بدأ النزاعُ الذي تُوِّجَ بالهجومِ الإسرائيلي في الخامسِ من يونيو ١٩٦٧ مبكراً عن ذلكَ بكثير. فقد كان تبادلُ إطلاقِ النارِ بين سوريا وإسرائيلِ عدةَ مراتٍ قبل ستةِ أشهر من بدءِ الحربِ أحدَ مظاهرِ ذلك. هذا ولم يبدأ نزاعُهما بشأنِ القصفِ السوري المتكررِ للمزارعِ الإسرائيليةِ تحتَ مرتفعاتِ الجولانِ، ولا الردُّ الانتقاميُّ الإسرائيليُّ الذي أعقبه في الخامسِ من يونيو. وعلى الجبهةِ الأخرى، قامت مصرُ بالاستخدامِ الأولِ الخطيرِ للقوةِ في الأزمةِ، فحركت قواتِها داخلِ سيناءِ يوم الرابع عشرِ من مايو، وبعد يومين أتبعت ذلك بطلبٍ للأممِ المتحدةِ بإنهاءِ تواجدِ قواتِ حفظِ السلامِ في شبهِ الجزيرةِ. وكانت القشةُ التي قصمت ظهرَ البعيرِ، من وجهةِ النظرِ الإسرائيليةِ، هي إغلاقُ مصرَ لمضيقِ تيران في الثاني والعشرين من مايو[٥]. وعلى نحوِ ما نرى، لم تكن إسرائيلُ في هذا الصراعِ هي البادئةُ باستخدامِ القوةِ. وطبقاً لقاعدةِ بياناتِ النزاعاتِ العسكريةِ الدوليةِ MID، فقد اُتخذَ أولُ فعلٍ في الصراعِ أدى إلى الحربِ في السادسِ عشر من ديسمبر ١٩٦٦م عندما هددت سوريا بإعلانِ الحربِ على إسرائيل. وتبعَ ذلك سلسلةٌ من المصادماتِ والغاراتِ بين سوريا وإسرائيل قبل شنِ الإسرائيليين هجومَهم في يومِ الخامسِ من يونيو. ويعني كل هذا أن المبادرةَ بإثارةِ الصراعِ العسكري لم تتخذها إسرائيلُ بل أعدائها العرب[*].

فعندما يتمُ تحليلُ المبادرةِ بإثارةِ صراعٍ عسكري نتساءلُ أيُ الدولِ بدأ بالتهديدِ، أو باستعراضِ، أو استخدامِ القوةِ،

ولا يعنينا أيُ الدولِ قام بتصعيدِ الأمورِ إلى "الحرب". وفي هذه الحالةِ بالتحديد، تخبرنا السجلاتُ التاريخيةُ، ومن خلالِ مفرداتِ نظريتنا، أن الدولَ العربيةَ كانت تهدفُ للتغيير. كما أنهم بدأوا باستخدامِ القوةِ لأنه لا توجد سياسةٌ أخرى يحتملُ أن تحققَ الغاياتِ المنشودة.

وفي رأينا، ولكي نوجز، أن المبادرةَ بإثارةِ صراعٍ دولي عادةً ما تكونُ عملاً هادفاً للتغيير. ولكن يستدعي الأمرُ وجودَ دولتين على الأقلِ لحدوثِ صراع. لكن في بعضِ الأحيانِ لا تردُّ الدولُ بالحربِ عندما تتعرضُ للهجوم. ويعد استسلامِ التشيك لغزوِ الاتحادِ السوفيتي عام ١٩٦٨م مثالاً على ذلك. فقرارُ المقاومةِ أو الردُّ بعملٍ عسكريٍ بواسطةِ الطرفِ الآخرِ هو قرارُ سياسةٍ خارجيةٍ يمكنُ من خلاله تطبيقُ نظريتنا وهذا ما نريد تحليلَه.

تستطيعُ الدولُ، بطبيعةِ الحالِ، أن تختارَ إما تجاهلَ التهديدِ باستخدامِ القوة وإما الردَّ عليه. ونفترضُ أن الردَّ على الصراعِ، أي الرد العسكري على تهديدٍ، أو استعراضٍ، أو استخدامٍ للقوة، هو سلوكٌ يستهدفُ الحفاظَ على الوضعِ القائمِ، كما كان الحالُ مع إسرائيلِ في عام ١٩٦٧م[٦]. وعلى هذا النحوِ، يقررُ نموذجُنا أن الدولَ الأضعفَ نسبياً يحتملُ أن تردَّ على النزاعاتِ التي تتورطُ فيها أكثرَ من الدولِ الأقوى. وربما يبدو هذا الأمرُ استنتاجاً غيرَ بديهي، بل ويتسمُ بالغرابةِ، ولكنه ينبعُ من نموذجنا. ذلك أنه لكونِ الدولُ الأضعفُ أكثرَ كفاءةً نسبياً في الحفاظِ على الوضعِ القائمِ مقارنةً بالدولِ الأقوى، نتوقعُ منها القيامَ بذلك بشكلٍ أكثرَ تكراراً. ودعونا نشرح هذه النقطة. فطبقاً لقاعدةِ بياناتِ الصراعاتِ العسكريةِ الدوليةِ MID اشتركت بيرو والولاياتُ المتحدةُ الأمريكيةُ في ستةِ نزاعاتٍ عسكريةٍ منذ عام ١٩٤٥م، وكانت بيرو دائماً هي المبادرةُ بإثارةِ النزاعاتِ (التي كان الكثيرُ منها بسببِ احتجازِ بيرو قواربَ صيدٍ أمريكية) ولم ترد الولاياتُ المتحدةُ على أيٍ من الحالاتِ الستِ بالقوةِ العسكرية. وفي تلك الفترةِ ذاتها، واجهت بيرو الإكوادور في تسعةِ نزاعاتٍ، وفي كل تلك النزاعاتِ عدا واحداً كان هناك ردٌ باستخدامِ القوة. وبمعنى آخر، أن احتمالَ ردَّ الإكوادور على بيرو عسكرياً كان أكبرَ كثيراً مقارنةً بما كان الأمرُ عليه بالنسبةِ للولاياتِ المتحدة. ولا يعني هذا أن هذه الأخيرةَ كانت لا تبالي بالقضايا، بينما تبدي الإكوادور اهتماماً بالغاً بقضاياها. فقد يكونُ لدى الولاياتِ المتحدةِ مواردُ أكبرُ تستخدمُها لمعالجةِ القضايا المتضمنةِ في النزاعاتِ العسكريةِ مع دولةٍ أخرى مثل بيرو، في حين أن بديلاتِ الإكوادور محدودةٌ جداً مقارنةً بالولاياتِ المتحدةِ الأمريكية. فتلك الأخيرةُ يمكنها، على سبيلِ المثالِ، أن تستخدمَ المعوناتِ الخارجيةِ أو التهديدَ بالعقوباتِ التجاريةِ كدافعٍ لتغييرِ سلوكِ بيرو؛ هذا في حين أن الإكوادور لا تتمتعُ بميزةِ امتلاكِ قدرٍ كبيرٍ من بدائلِ السياسةِ، ومن ثم يكون الأكثرَ احتمالاً أن تجدَ نفسها في موقفٍ يحتمُ عليها الاستجابةَ للموقفِ العسكري باستخدامِ القوةِ ذاتها[٧].

وإلى حدٍ ما، يساعدُ تحليلُ صراعٍ عسكريٍ غيرِ مألوفٍ بين طرفين ينتفي احتمالُ العداءُ بينهما في توضيحِ مقولتِنا. فقد بدأ نزاعٌ عسكريٌ بين الولاياتِ المتحدةِ وكندا في الثامنِ والعشرين من أغسطس ١٩٧٩م عندما

احتجزت كندا ثمانيةَ قواربَ أمريكية لصيدِ التونةِ خارج نطاقِ ساحلِ كولومبيا البريطانية. وادعت أن قواربَ الصيدِ، وأخرى عديدةً قامت باحتجازها بعد أسبوعٍ، انتهكت حدَّ المائتي ميلٍ لمياهِها الإقليمية. وقد أقرت الولاياتُ المتحدةً بحدِّ المائتي ميل، بيد أنها دفعت بأن هذا لا ينطبقُ على الأسماكِ المهاجرةِ مثل التونة. ومن ثم، أرادت الولاياتُ المتحدةُ تغييرَ السياسةِ الكنديةِ بحيث تسمحُ للقواربِ الأمريكيةِ بالصيدِ، على الأقلِ صيدِ التونة، في مياهِ كندا الإقليمية، ولكنها لم تستخدم القوةَ العسكريةَ لإجبارِ كندا على قبولِ الموقفِ الأمريكي. فبدلاً من ذلك، وقَّعت الدولتان، بعد مفاوضاتٍ مطوَّلةٍ، على معاهدةٍ في يوليو ١٩٨١م. وسمحت المعاهدةُ لقواربِ كلٍ من الدولتين بالصيدِ في المياهِ الإقليميةِ للآخر. كما سمحت أيضاً لقواربِ الصيدِ ببيعِ صيدِها في أيٍ من الموانئِ الأمريكيةِ أو الكنديةِ. وقد جعل هذا الشرطُ الأخيرُ الاتفاقيةَ مقبولةً بالنسبةِ لكندا، لأن السوقَ الأمريكيةَ أكبرُ بكثيرٍ من السوقِ الكندية. وكانت الأداةُ التي استخدمتها الولاياتُ المتحدةُ لإحداثِ التغييرِ في السياسةِ الكنديةِ اقتصاديةً أكثرَ منها عسكريةً وتمثلت في تقديم "مكافأةٍ" من أجل الاتفاقِ على قبولِ التفضيلِ الأمريكي. لقد فازت الولاياتُ المتحدةُ إلى حدٍ بعيد في هذه القضيةِ بالذات ونجحت في إحداثِ التغييرِ في السياسةِ الكنديةِ ولكن بدونِ اللجوءِ إلى استخدامِ القوة. فقد آثرت الدولةُ الأقوى ألاّ تردَّ عسكرياً على استخدامِ القوةِ من قِبلِ دولةٍ أضعف.

وتخدمُنا هذه القصصُ، كما نأملُ، في توضيحِ الكيفيةِ التي ترى بها النظريةُ المبادرةَ بإثارةِ صراعٍ، والردَّ على الصراع. فنحن نرى أن المبادرةَ بإثارةِ الصراعاتِ تتمُ عموماً من قِبلِ الدولِ الساعيةِ إلى تغييرِ الوضعِ القائمِ؛ ومن ثم فإنها تعدُّ سياسةً هادفةً إلى التغيير. وفي المقابلِ، يعتبرُ الردُّ بشكلٍ عامٍ آليةً للحفاظِ على الوضعِ القائم. وبطبيعةِ الحال، لا تعدُّ هذه الأحداثُ النادرةُ بمثابةِ اختبارات. فنحن نريدُ تطبيقَ تحليلاتٍ إحصائيةٍ صارمةٍ بشأنِ توقعاتِ النموذج. ونودُّ بالتحديدِ أن نختبرَ ثلاثةَ اشتقاقاتٍ من النظرية. حيث تخبرُنا النظريةُ بأن الدولَ الأقوى يحتملُ أن تسعى لتحقيقِ التغييرِ بدرجةٍ أكبر من الدولِ الأضعف؛ ذلك أن الدولَ المتناميةَ في القوةِ (وهي القادرةُ بدرجةٍ أكبر على تغييرِ الوضعِ القائمِ في الاتجاهاتِ التي تفضّلُها عن السابق) يُحتملُ أن تصبح ساعيةً للتغييرِ بدرجةٍ أكبر، وأن تبادرَ باستخدامِ القوةِ؛ أما الدولَ الأضعفَ فسوف تخصصُ نسبةً كبيرةً من مواردِها للحفاظِ على الوضعِ القائمِ وبأكثر مما سوف تفعلُ الدولُ الأقوى.

الفرض رقم (٦.١): يرتبطُ قدرُ القوةِ الذي تمتلكه الدولةُ إيجابياً باحتمالِ مبادرتِها بإثارةِ نزاعٍ عسكري.

الفرض رقم (٦.٢): يُحتملُ أن تبادرَ الدولُ ذات القوةِ المتناميةِ إلى إثارةِ نزاعاتٍ عسكريةٍ بدرجةٍ أكبر من الدولِ ذاتِ القوةِ المتناقصة.

الفرض رقم (٦.٣): يُحتملُ أن تردَّ الدولُ الأضعفُ على العملِ العسكريِ بدرجةٍ أكبر من الدولِ الأقوى.

ولكي نختبرَ تلك الفروضَ البسيطةَ، نستخدمُ قاعدةَ بياناتِ النزاعاتِ العسكرية الدولية MID الخاصة بمشروع

متلازمات الحرب COW[٨]. وتسجلُ قاعدةُ البياناتِ جميعَ الأمثلةِ المتعلقةِ بقيامِ دولةٍ بالتهديدِ، أو استعراضٍ، أو استخدامِ القوةِ ضد دولةٍ أخرى منذ عام ١٨١٦م حتى عام ١٩٩٢م. وتسجلُ أيضاً ما إذا كانت الدولةُ قد بادرت بإثارةِ نزاعٍ أو أنها كانت هدفاً لهذا النزاع. كما توضحُ ما إذا كانت الدولةُ المستهدفةُ قد ردت عسكرياً على الدولةِ المبادرةِ بإثارةِ النزاع. كما نستخدمُ الدليلَ المركّبَ للقدراتِ القوميةِ CINC لمشروع متلازمات الحرب COW لكي نقيسَ القوةَ[٩]. ونأخذُ لوغاريتمَ هذا القياسِ، لأن توزيعَ المتغيرِ يتسمُ بالالتواءِ الشديدِ. (نتائجُ التحليلِ لا تتغيرُ بشكلٍ جوهريٍ إذا لم نأخذ لوغاريتمَ القوةِ). وتتسمُ اختباراتُنا بأنها مُباشِرةٌ. إذ نريدُ أن نحدِّدَ ما إذا كانت قوةُ الدولةِ مرتبطةً إيجابياً باحتمالِ مبادرتِها بإثارةِ نزاعٍ في عامٍ معينٍ، وما إذا كانت تلك القوةُ مرتبطةً سلبياً باحتمالِ قيامِها بالردِّ على نزاعٍ تصبح فيه هدفاً لعملٍ عسكريٍ من قبلِ دولةٍ أخرى. وعند اختبارِ الفروضِ الخاصةِ بالمبادرةِ بإثارةِ نزاعٍ، نستخدمُ كلَّ البياناتِ المتاحةِ من عام ١٨١٦م حتى عام ١٩٩٢م. ويتمُ ترميزُ المبادرةِ بإثارةِ النزاعِ عندَ رصدِها إلى نزاعاتٍ ثنائيةٍ ومتعددةِ الأطرافِ[١٠]. وعندما نحللُ الردَّ على الصراعِ، يتمُ التحليلُ فقط على المستهدفِ في النزاعِ الثنائي، ونودُّ أن نعرفَ ما إذا كان هذا الطرفُ المستهدفُ قد قام بالردِّ على الصراعِ أم لا. ونستبعدُ الصراعاتِ متعددةِ الأطرافِ من التحليلِ، حيث إن القرارَ بالردِّ على استخدامِ القوةِ، أو عدم الردِ، نادراً ما يضطلعُ به المستهدفُ الأصلي فقط[١١]. وبما أن متغيراتِنا التابعةِ عبارةٌ عن ثنائياتٍ متناقضةٍ، لذا نستخدمُ التحليلَ اللوغارتمي Logit analysis. والنتائجُ موضحةٌ في الجدولِ رقم (٦.١).

الجدول رقم (٦.١). المبادرة بإثارة نزاع والرد.

	متغير تابع: المبادرة بإثارة نزاع (نعم= ١ ؛ لا = صفر)	متغير تابع: الرد على نزاع (نعم= ١ ؛ لا = صفر)
لوغاريتم القوة	٠.٤٤***	- ٠.١٩***
	(٠.٠١)	(٠.٠٦)
ثابت	- ١.٠٧***	٠.٢٢***
	(٠.٠٣)	(٠.٠٨)
لوغاريتم - احتمال النموذج الكلي	- ٥٠٦٤.٠٨	- ٨٨١.٤٦
لوغاريتم - احتمال النموذج العدمي	- ٥٧١٧.٢٢	- ٨٧٥.٧٢
كا٢	١٣٠٦.٢٩	١١.٤٨
المعنوية	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠
المجموع (ن)	١١٢٧٤	١٢٧٢

*** مستويات المعنوية ثنائية الذيل المسجلة ($p<.01$***)

الأخطاء المعيارية بين الأقواس

يوضحُ الجدولُ نتيجتين متعلقتين بالمبادرةِ بإثارةِ النزاعاتِ والردِّ عليها...

الأولى: حيث نجدُ، بما يتوافقُ مع التوقعاتِ، أن القوةَ ترتبطُ إيجابياً باحتمالِ المبادرةِ بإثارةِ نزاعٍ. فالدولةُ متوسطةُ القوةِ (بقيمةِ ٢.٠٥، على نحوِ ما تم قياسُها خلالَ الفترةِ) لديها احتمالٌ يقدرُ بـ ٠.١٧ للمبادرةِ بإثارةِ نزاعٍ في أي عام؛ وزيادةُ ذلك بمعدلِ انحرافٍ معياريٍ واحدٍ يضاعفُ الاحتمالَ المقدَّرَ ليبلغَ ٠.٣٣. ومن ثم لا تعدُّ نتائجُ التحليلِ، والتي مؤداها أن الدولَ الأكثرَ قوةً تبادرُ إلى إثارةِ نزاعاتٍ بشكلٍ أكثرَ تكراراً مقارنةً بالدولِ الأضعف، مفاجئةً، بل إنه سوف يكونُ أمراً مخيباً للآمالِ ألا يتمُ تأكيدُ أبسطَ التوقعاتِ. بيد أن قوةَ النموذجِ تتمثلُ في قابليتِه للتطبيقِ على أنواعٍ مختلفةٍ من مجالاتِ السياسةِ الخارجيةِ، وكما أسلفنا، سوف نواجهُ المزيدَ من الاختباراتِ الصعبةِ.

الثانية: نجدُ، كما توقعنا، أن القوةَ مرتبطةٌ سلبياً باحتمالِ ردِّ الدولةِ في النزاعِ. وفي حين أن الدولَ الأقوى تبادرُ أكثرَ إلى إثارةِ الصراعِ، نجد أن الدولَ الأضعفَ نسبياً تردُ على الصراعِ أكثر. وتعتبر هذه نتيجةً مدهشةً، لأنه يتمُ تصويرُ الصراعَ في بعضِ الأحيانِ كصراعٍ يحدثُ بين دولتين قويتين، يتنافسان على قضيةٍ ذاتِ أهميةٍ كبيرةٍ لكلتيهما. فبينما تشاركُ قوى كبرى في صراعٍ واسعِ النطاقِ، مثل الحربِ العالميةِ الثانيةِ، إلا أن الكثيرَ من الصراعاتِ العالميةِ تتضمنُ صداماتٍ بين دولٍ ضعيفةٍ نسبياً، مثل الحربِ الحديثةِ بين إرتريا وإثيوبيا. وإنه لمن المفيدِ أن نتذكرَ أن الحربَ العالميةَ الثانيةَ ذاتها بدأت كصراعٍ بين دولةٍ قويةٍ نسبياً (ألمانيا) وأخرى أضعف (بولندا)، حيث اختارت الدولةُ الأضعفُ أن تردَّ بالحربِ بدلاً من الاستسلامِ. في أي حدثٍ تؤيدُ النتائجُ الإحصائيةُ توقعاتِ النظريةِ.

ويتوافقُ الاستنتاجُ القائلُ بأن الدولَ الأضعفَ عموماً من المحتملِ أن تردَّ على الصراعِ أكثرَ من الدولِ الأقوى مع عملِ بيتر بارتل Partell، الذي وجدَ أن الدولَ الأضعفَ نسبياً في إطارِ نزاعٍ ما تردُ عسكرياً أكثرَ من الدولِ الأقوى[١٢]. وقد خلصَ كلٌ من بارتل وبالمر Palmer إلى احتمالِ تصعيدِ النزاعاتِ في مراحلَ مبكرةٍ، من التهديدِ إلى استعراضِ القوةِ، ومن استعراضِ القوةِ إلى استخدامِها، عندما يكونُ المستهدفُ في الصراعِ أضعفَ من غريمِه وذلك بعكسِ ما إذا كان المستهدفُ أقوى من المبادرِ بإثارةِ النزاعِ. وقد وجدَ كل من بروس بيونو دي مسكيتا وديفيد لالمان Mesquita and Lalman أن احتمالَ استخدامِ الدولِ المسماةِ بـ "الحمائمِ الوديعةِ"، والتي تفضلُ أن تدخلَ في مفاوضاتٍ على أن تجبرَ أعداءَها على التسليمِ، وتفضلُ استسلامَها هي ذاتها عن الحربِ، للقوةِ في النزاعِ يتناقصُ كلما تزايدت القدراتُ النسبيةُ للدولةِ[١٣]. وبعبارةٍ أخرى، فإنه ما أن يبدأ النزاعُ، فإن احتمالَ استخدامِ "الحمائمِ الوديعةِ" الأضعفِ للقوةِ يكونُ أكبرَ مقارنةً بالطرفِ الأقوى. وتشيرُ مقولتنا، التي تركزُ على مستوى قوةِ الدولةِ وليس قوتها بالنسبةِ لخصمِها في النزاعِ، إلى أن السلوكَ قد يكونُ أكثرَ عموميةً مما يسمحُ به نموذجُ دي ميسكيتا ولالمان، وقابلاً للتطبيقِ على عددٍ كبيرٍ ومتنوعٍ من الدولِ[١٤].

وأخيراً: نختبرُ ما إذا كانت القوةُ المتزايدةُ مرتبطةً باحتمالِ المبادرةِ بإثارةِ نزاعٍ. ونستخدمُ هنا مقياسَ متلازماتِ

الحرب COW لتحديدِ ما إذا كانت الدولةُ قد زادت من قوتِها في سنةٍ معينةٍ عما كانت عليه منذ خمسِ سنواتٍ سابقةٍ أم لا ، ونربطُ ذلك بما إذا كانت هذه الدولةُ قد بادرت بإثارةِ نزاعٍ أم لا. والنتيجةُ موضحةٌ بالجدول رقم (٦،٢).

الجدول رقم (٦،٢). التغير في القوة والمبادرة بإثارة نزاع.

	التغير في القوة (على مدى خمس سنوات)	
	آخذة في التنامي	آخذة في التناقص
المبادرة بإثارة نزاع	١١٠٣	٨٣٦
	(٪٢٤.٨)	(٪٢٠.٩)
عدم المبادرة بإثارة نزاع	٣٣٥٠	٣١٦٧
	(٪٧٥.٢)	(٪٧١.٩)

Tau-b = ٠.٠٤٦

كا٢ (١) = ١٨.٠٦

احتمال = ٠.٠٠٠

وكما يوضحُ الجدولُ ، توجدُ علاقةٌ إيجابيةٌ معنويةٌ بين زيادةِ الدولةِ لقوتِها ومبادرتِها بإثارةِ نزاعٍ. إذ يقدرُ احتمالُ مبادرةِ الدولِ ذاتِ القوةِ المتناميةِ بإثارةِ صراعاتٍ بحوالي ٢٠٪ أكثر من الدولِ المتناقصةِ في القوة : فعندما كانت قوةُ الدولةِ تأخذُ في التناقصِ ، فإن مبادرتَها بإثارةِ نزاعٍ في سنةٍ ما تقدرُ غالباً بنحو ٢٠.٩٪ ؛ ولكن دولةً كانت قوتُها آخذةً في التنامي بدأت الصراع بنسبة ٢٤.٨٪.

لقد وجدنا تأييداً لفروضِنا البسيطةِ الثلاثةِ فيما يخصُّ المبادرةِ بإثارةِ صراعٍ أو الردِّ عليه. وقد أثارت هذه النتائجُ تشجيعَنا. وننتقلُ الآن إلى المجالِ الثاني في السياسةِ الخارجيةِ والذي نريدُ أن نطبقَ عليه توقعاتِ نظريتِنا ، والخاصةِ بتخصيصِ مواردَ المعوناتِ الخارجيةِ.

المعونةُ الخارجية

تمثلُ مخصصاتُ المعونةِ الخارجيةِ المجالَ الثاني من مجالاتِ السياسةِ الخارجيةِ التي نقومُ بفحصِها[١٥]. ويعد تخصيصُ المواردَ للمعونةِ الخارجية ، وخصوصاً للمعوناتِ الإنمائية ، مثالاً ممتازاً للسياسةِ الخارجيةِ الهادفةِ للتغيير.

فالمعونةُ الخارجية أياً كانت أغراضها ومزاياها الأخرى هي أداةٌ للسياسةِ الخارجية، حيث تعطيها الدولُ معتقدةً أنها تشجعُ الدولَ المتلقيةَ على اتخاذِ أعمالٍ يرغبها الطرفُ المانح. فالمعونةُ الخارجية قد تكون بمثابةِ جائزةٍ أو حافز.

ويمكن بالتأكيد، وغالباً ما يكون هذا هو الحالُ بالفعل، أن تعطي الدولُ المعوناتِ لأغراضٍ إنسانية. ومثلُ هذه المعوناتِ الإنسانية، على أي حالٍ، تنشدُ التغيير: فلو أن الدولةَ (أ) ترغب في أن تنقصَ الدولةُ (ب) انتهاكاتِها لحقوقِ الإنسان، فربما تحققُ تلك الغايةَ من خلال إعطاءِ معونةٍ للدولة (ب). أو قد تريدُ الدولةُ (أ) أن تشهدَ مستوياتٍ غذائيةٍ أعلى للشعب في الدولة (ب)، وقد تعطي معونةً خارجيةً لتحقيقِ ذلك التفضيل. وفي هذه الحالةِ، تسعى الدولة (أ)، ثانيةً، لتحقيقِ التغيير.

ونؤكد على أن المعونةَ الخارجيةَ هي أداةٌ تتسم بالفعاليةِ لتحقيق تغييراتٍ مرغوبةٍ في الوضع الدولي القائم[١٦]. وبطبيعةِ الحالِ فإن كفاءتها تتصل بالأدواتِ الأخرى المتاحةِ لتحقيقِ التغيير. ومن ثم، يتوجبُ على الدولِ التي تريدُ الحفاظَ على سلامةِ بعضِ جوانب الوضع القائم، أن تنتهجَ سياساتٍ أخرى أكثرَ ملاءمةً. وهذه بالطبع مقولةٌ تتسمُ بالعمومية، وقد تكون هناك مناسباتٌ يكون فيها الغرضُ الرئيس من تخصيصِ المعونةِ الخارجيةِ هو الحفاظُ على الوضع القائم.

وبينما نعتقدُ أن المعونةَ الخارجيةَ هي سلوكٌ يستهدفُ التغييرَ بشكلٍ عام، فإننا مقتنعون أن هذا صحيحٌ بالتحديد في حالةِ المعوناتِ الإنمائية، والتي نقومُ بتحليلها هنا. فالمعوناتُ الإنمائية، التي تنظمها منظمةُ التعاون والتنمية الاقتصادية[*] (OECD)، يتم تصميمها لتشجيع الدولِ المتلقيةِ على تبني سياساتٍ تفضلها الدولُ المانحة. وينحصرُ نطاقُ الدولِ المتلقيةِ لهذه المعوناتِ في الدولِ الفقيرة أو الدولِ التي تشهدُ تحولاً سريعاً، وذلك مع تطبيقٍ محددٍ بدرجاتٍ تم إرساؤها بغرضِ التنويع على الصعيدِ الاقتصادي وفي مستوى الدخلِ وفي التنميةِ الاجتماعية. وتتمثلُ أهدافُ المعونةِ الإنمائيةِ في تشجيع "التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ المستدامة"[١٧]، وذلك من قبيل تبني مؤسساتٍ سياسيةٍ ونظمٍ اقتصاديةٍ مشابهةٍ لتلك الموجودةِ في الدولِ المانحة. وتوضحُ حقيقةُ إعطاءِ تلك المعونةِ الإنمائيةِ بنيةٍ معلنةٍ مؤداها أن توجهَ الدولُ المتلقيةُ بدائلَ سياستها المستقبليةِ في الاتجاهِ الذي يفضله المانحون، توضحُ أن هذا النمطَ من المعوناتِ الخارجيةِ ينبغي النظر إليه باعتباره هادفاً للتغيير. ومن ثم، توجدُ بالفعلِ مقاومةٌ متناميةٌ في مختلفِ أنحاءِ العالم للمطالبِ التي تضعها بعضُ المنظمات، ولاسيما البنك الدولي، كشروطٍ مسبقة لمنح المعونات. حيث يشترط المانحون في بعض الأحيانِ تغييراتٍ مؤلمةً في السياسة بما يوضحُ النقطةَ موضعَ اهتمامنا بطرقٍ عديدة: فالمعوناتُ الخارجية يتم تصميمها لتحقيقِ تغييراتٍ في السلوك. وبصياغةٍ عامة، فإن تخصيصَ المعونةِ يتمُ تصميمه لتغييرِ سلوكِ الدولِ المتلقية[١٨]. ولأن هذا المنظورَ قد لا يكونُ مألوفاً، فسوف نقدمُ مثالاً مطولاً.

في السنواتِ التي أعقبت الحربَ العالميةَ الثانية، تبنت الولاياتُ المتحدة دوراً نشطاً في إعادةِ بناءِ دولِ أوروبا

الغربية غير الشيوعية. وربما لم يكن ثمة هدفٌ آخر للولايات المتحدة سوى إبعادُ النفوذ السوفيتي عن أوروبا الديموقراطيةِ التي تمت إعادةُ تأهيلها اقتصادياً. ولتحقيقِ هذا، كان الأمرُ يقتضي تغييرَ بُعدين من أبعادِ الوضع الدولي القائم ليتلاءمَ مع التفضيلاتِ الأمريكية، وقد تم استخدام وسيلتين مختلفتين للقيام بذلك:

الأولى: أرادت الولاياتُ المتحدة أن تمنعَ الجيشَ الأحمر السوفيتي من أن يأخذَ من أقاليم أوروبا أكثر مما حظي به أثناء الحرب، حينما احتلَ معظم أوروبا الشرقيةِ والجزءَ الشرقي من ألمانيا، بما فيه برلين. وقد تم تصميمُ هذا الهدف لحمايةِ نتيجةٍ موجودة؛ ومن ثم كان سلوكاً هادفاً للحفاظِ على الوضع القائم بشكلٍ واضح. ولتحقيقِ ذلك، احتفظت الولاياتُ المتحدةُ بأعدادٍ ضخمةٍ من القواتِ العسكرية في ألمانيا والباقي في أوروبا، حتى بعد إنهاءِ التعبئةِ وقبل تشكيلِ الناتو في عام ١٩٤٩م[١٩].

الثانية: أرادت الولاياتُ المتحدة إنعاشَ الاقتصادَ الأوروبي بدولٍ ديموقراطيةٍ مستقرة. وبصراحة، أرادت الابتعادَ عن الموقفِ الذي كان سائداً في كلٍ من عامي ١٩٣٢م أو ١٩٣٨، حينما هددت النظمُ الشموليةُ بالسيطرةِ على القارة، أو عام ١٩٤٥م، عندما كان الموقفُ الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية في حالةِ انهيار. ولم يكن ثمة إستراتيجيةٌ أمريكيةٌ للسياسةِ الخارجية تتسمُ بالفعاليةِ بدون أوروبا الغربية المزدهرةِ والديموقراطية[٢٠]. ولتحقيقِ هذا، قامت الولاياتُ المتحدةُ بمنح معوناتٍ تقدر بحوالي ١٢ بليون دولار للدولِ التي دمرتها الحربُ في أوروبا الغربية من خلالِ خطةِ مارشال Marshall. وقد كانت حزمةُ المعوناتِ الضخمةِ تلك مصممةً لتوجيهِ عمليةِ تطوير النظام السياسي والاقتصادي فيما بعد الحربِ في أوروبا بطريقةٍ تتوافق مع تفضيلاتِ قادةِ الولاياتِ المتحدة. بيد أن خطةَ مارشال كانت في الأصلِ معروضةً على الدولِ الشيوعيةِ حديثةِ النشأةِ في شرقي أوروبا، بل والاتحاد السوفيتي ذاته. غير أنه لم يلبث أن تم تحويلُ العرضِ بشكلٍ مفاجئ، ذلك أن القادةَ الشيوعيين لم يكونوا راغبين في تكاملِ اقتصاديات دولهم مع تلك الاقتصادياتِ الرأسماليةِ في أوروبا الغربية. وفي مرحلةِ ما بعد الحرب مباشرةً، تم تحقيقُ حمايةِ أوروبا الغربية، بمعنى الحفاظ على المنطقةِ خاليةً من النفوذِ السوفيتي المباشر، من خلال استخدامِ القدرةِ العسكريةِ الأمريكية، سواءً بالتهديدِ أو بالاستخدام الفعلي. وفي المقابل، تم تحقيقُ التغييرِ في الموقفِ الاقتصادي والاجتماعي من خلالِ منح معوناتٍ ضخمة.

ونقدم أمثلةً إضافيةً قليلةً لاستخدامِ المعوناتِ كسياسةٍ هادفةٍ للتغيير. فخلال الحربِ الباردة، قام الاتحادُ السوفيتي بمنح قدرٍ ضخمٍ من المعوناتِ الاقتصادية لدولٍ أفريقيةٍ عديدة، وبخاصةٍ إثيوبيا وتنزانيا. وشجعت هذه المعوناتُ تلك الدولَ على أن تقومَ بتأميم اقتصاداتها وأن تدخلَ في علاقاتٍ وثيقةٍ مع الاتحاد السوفيتي، وأن تقومَ بتوفيرِ احتياجاته من المواد الخام، هذا فضلاً عن مجالٍ للنفوذِ في أفريقيا. وقد استخدمت اليابانُ المعونةَ الخارجيةَ لتحسينِ مكانتها الدولية طوال مرحلةِ ما بعد الحربِ العالميةِ الثانية[٢١]. معطيةً قدراً ضخماً من المعونات، حتى مع

احتفاظها بمؤسسةٍ عسكريةٍ صغيرة للغاية[٢٢]. وتُقدمُ المنحُ اليابانيةُ للمعونةِ الإنمائية، مثل إنشاءِ مشروعِ الساحل الشرقي في تايلاند، مثالاً على استخدامِ اليابان للمعوناتِ لتحسينِ علاقاتِها مع اتحادِ دولِ جنوبِ شرقي آسيا (ASEAN) وفي فتح علاقاتٍ مع الدولِ الآسيوية الاشتراكية، مثل منغوليا وكوريا الشمالية. ويوضحُ هذا المشروعُ بالتحديد الطبيعةَ السياسية لهذه الأهداف – فكلٌ من البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية لم يشجعا اليابان على السعي لتنفيذه، بيد أنها قامت بذلك لاكتسابِ النفوذِ في المنطقة. ويذهب نيونهام[٢٣] Newnham إلى أن الدولَ تستخدم المعوناتِ الاقتصادية لشراءِ الاعترافِ الدبلوماسي لأنفسها وحجبه عن دولٍ أخرى. فقد استخدمت ألمانيا الغربية، على سبيلِ المثال، المعوناتِ الاقتصاديةَ بنجاحٍ لمنع الدولِ غير الشيوعية من الاعترافِ بألمانيا الشرقية حتى أواخر الستينيات.

ويوجد المزيدُ من الأمثلةِ المحددةِ والمعاصرةِ على استخدامِ المعوناتِ الخارجيةِ كسياسةٍ تستهدفُ التغيير. ففي عام ٢٠٠٢م، وبينما بدأت الولاياتُ المتحدة انسحابها من أفغانستان في أعقابِ حملةٍ عسكرية ضد حركةِ طالبان في هذا البلد، أصبح التساؤلُ بشأن قواتِ حفظِ السلامِ المتبقيةِ مهماً. فلم تكن الولاياتُ المتحدةُ نفسها مهتمةً بتأكيد الدور. وبعد بعض المفاوضات، أقنعت الولاياتُ المتحدةُ تركيا بأن تأخذ قيادةَ قواتِ حفظِ السلامِ حول كابول. وقد تمثلَ الحافزُ الرئيس لتحقيقِ التغييرِ في السياسةِ التركية، طبقاً لأحد التقارير، في معونةٍ خارجيةٍ قدرها ٢٢٨ بليون دولارٍ، بينما كانت التكلفةُ المباشرةُ المتعلقةُ بهذه المهمةِ تقدر بـ ٢٨ بليون دولار فقط[٢٤]. (وكانت مساندةُ تركيا لدخولِ الاتحادِ الأوروبي بمثابةِ جائزةٍ أمريكيةٍ أخرى للسياسةِ التركيةِ الجديدة).

ويتعلق المثالُ الثاني في نفس تلك السنةِ بتعاون يوغوسلافيا مع المحكمةِ الجنائيةِ الدولية في لاهاي. فقد أيدت الولاياتُ المتحدة عملَ المحكمةِ وأرادت أن تقومَ يوغسلافيا بالقبضِ على، وتسليم، الأشخاصِ المتهمين بجرائمِ حرب والذين كانوا على صلةٍ وثيقةٍ بالزعيم اليوغسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش Slobodan Milosevic، والسماح للمحققين بالإطلاع على أوراق الحكومة. وعارض بعضُ القادة اليوغسلاف هذه المطالب، حيث استشعروا أن هذا التعاونَ مع المحكمةِ، وخصوصاً في ظل عدم وجود اتفاقٍ رسمي، كان يمثل تهديداً لسيادة يوغسلافيا ويعدُّ أمراً مهيناً. وفي الأول من أبريل عام ٢٠٠٢م، اتجهت الولاياتُ المتحدةُ لتجميد معونةٍ ماليةٍ قدرها ٤٠ مليون دولار. بعد ذلك وعلى الفور، غيَّر المسؤولون اليوغسلاف خطابهم، حيث وعدوا بالتعاونِ مع المحكمةِ الدولية. بيد أن الولاياتِ المتحدة طلبت عملاً وليس مجرد وعود. وفي الحادي عشر من أبريل، مررت يوغسلافيا قانوناً كان من شأنه السماحُ بإرسال المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى مقر المحكمةِ في لاهاي. وقد استجاب وزيرُ الخارجية كولين باول Colin Powell لهذا الأمر قائلاً إن مكتبه سوف ينتظر ليرى كيف سيتعاون اليوغسلاف بشكلٍ كاملٍ مع المحكمةِ قبل التصرف لإعادة المعونة[٢٥]. وفي غضونِ أسابيع، تم القبضُ على اثنين من

أوثق معاوني ميلوسيفيتش وتسليمهم إلى المحكمة في لاهاي بينما انتحر متهمٌ آخر. ووجهت صربيا بعد ذلك بوقتٍ قصير الاتهام لعددٍ ممن كانوا على صلةٍ بميلوسيفيتش، وقبلت استسلام أربعةٍ منهم، وأعدت العدةَ لمطاردة الثمانيةِ عشر الباقين الذين يعتقد أنهم يختبئون في صربيا. وفي الحادي والعشرين من مايو، أعلنت الولايات المتحدة عن استئنافها تقديمَ المعونة، تقديراً للأعمال التي قامت بها يوغسلافيا، والتي تخطط للقيام بها[٢٦]. من المثير أن نسجلَ أن قرار الولاياتِ المتحدة باستئناف المعونةِ قد تمّ انتقادُه من قِبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch، التي دفعت بأن يوغسلافيا كان بمقدورها فعلُ المزيد لتزويد المحكمةِ في لاهاي بالوثائقِ المطلوبة. كما ارتأت هذه المنظمة التهديد بمواصلة تجميد المعونة الخارجية كسياسةٍ تستهدفُ التغيير، على نحو ما فعلنا، وأبدت عدم رضاها عن قدرِ التغيير الذي اعتبرته الولاياتُ المتحدة كافياً لاستئنافِ تقديم المعونة. وفي هذه الحالة، كان مجرد التهديد بتعليق المعونة كافياً لحمل المتلقي على تغييرِ سياسته.

يتركز الفرضُ الأول المتعلقُ بالمعونةِ الخارجية والذي نريدُ اختباره على التساؤلِ بخصوص ما إذا كان تخصيصُ دولةٍ لمعونةٍ خارجيةٍ في شكل معونةٍ إنمائية يتأثرُ بالزيادات في مواردِ الدولةِ على نحو ما تتنبأُ نظريتنا. نحن نتوقعُ بشكلٍ محدد بأن الدولَ سوف تخصصُ المزيدَ من المواردِ للمعونات الخارجية عندما تغدو أكثر قوةً، وأن الدولَ الأقوى سوف تقومُ بتخصيصِ معوناتٍ أكثر من الدولِ الأضعف. وثانياً، بما أن المعونةَ الخارجية هي سياسةٌ تستهدفُ التغييرَ، فنتوقع أن الزياداتِ في تخصيصِ المعونةِ سوف يتنامى بمعدلاتٍ أسرع بالنسبة للدولِ الأكثرِ قوةً. ولنتذكر أن نظريتنا تقررُ أن السلوكَ الهادفَ للتغيير يتنامى بمعدلٍ متزايد. ويعني هذا أنه كلما تزدادُ قوةِ الدولة، فإن المعدلَ الذي يزدادُ به تخصيصُ المعوناتِ هو نفسه ينبغي أن يتصاعد. وبعبارةٍ أخرى، وطبقاً لنظريتنا، فإن مرونةَ الدخلِ للمعونةِ الخارجية يجب أن تكونَ أكبر من واحدٍ صحيح.

الفرض (٦,٤): سوف تزدادُ مخصصاتُ المعوناتِ الخارجيةِ بمعدلٍ أسرع من الزيادةِ في الموارد.

ويعدُّ اختبارُ هذا الفرضِ الأول أمراً بسيطاً. فمتغيرُنا الشارح هو مواردُ الدولة، ونستخدم الناتجَ القومي الإجمالي (GNP) للدلالةِ عليه. وسوف نأخذُ اللوغاريتم الطبيعي لهذا المتغير، وذلك لأننا نريدُ أن نرى ما إذا كان الانحدارُ سيصبحُ شديداً عند المستوياتِ العليا من القوة، والتي يتم الإشارة إليها بمعاملٍ أكبر من واحدٍ صحيح[٢٧]. ومتغيرُنا التابع هو "شبكةُ المتلقين الكلية" في إطارِ منح المعوناتِ الخارجية التي تتمُ في إطارِ العلاقاتِ الثنائية، والتي تتاحُ بياناتُها من خلالِ بياناتِ المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للسنوات من ١٩٦٦م حتى ١٩٩٥م[٢٨]. ونقومُ باختبارِ الفرضِ بالنسبةِ لإحدى وعشرين دولةٍ من دولِ المنظمةِ المذكورة خلالَ تلك الفترة. ونعرضُ نتائجَ هذا التحليلِ في الجدول رقم (٦,٣).

الجدول رقم (٦,٣). القدرات النسبية ومنح المعونات الخارجية.

	(من للممكن تعميم للربعات الصغرى)
اللوغاريتم الطبيعي للقدرات	***١,٦٨٠
	(٠,٥٠٤)
ثابت	***٤,٦٤٧
	(٠,٥٢٩)
الارتباط R^2	٠,٣٤٩
المعنوية	٠,٠٠٠٠
المجموع (ن)	٥٤٦

المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي لمنح المعونات الخارجية

مستويات المعنوية ثنائية الذيل المسجلة (***$p<.01$)

الأخطاء القياسية بين الأقواس

وتوضحُ النتائجُ تأكيدَ صحةِ الفرض: حيث إن المعاملَ الخاصَ بمتغيرِنا التفسيري أكبرُ من واحدٍ صحيح، الأمر الذي يعنى أنه مع تنامي القوة، تتزايدُ مخصصاتُ المعوناتِ الخارجية بمعدلٍ متزايد. وعلى سبيلِ المثال، إذا تزايد الناتجُ القومي الإجمالي بنسبةِ ٣٪، فقد تزداد مخصصاتُ المعونةِ الخارجيةِ بنسبةِ ٤٪ في الدولِ الأصغرِ نسبياً؛ أما في الدولِ الأكبرِ نسبياً فقد تفضي زيادةُ الناتج القومي الإجمالي بنسبةِ ٣٪ إلى زيادةٍ قدرُها ٥٪ في المعونةِ الخارجية. ولأن المعونةَ الخارجيةَ هي سياسةٌ منتجةٌ للتغيير، فإن هذا المعدلَ المتزايد هو ما تتوقعه النظرية. فالدولُ الأكثرُ قوةً تخصصُ معوناتٍ أكثرَ من الدولِ الأقلِ قوةً، سواءً بالقيمِ المطلقةِ أو كنسبةٍ من الموارد. ومن ثم، فقد تم تأكيدُ صحةِ توقعاتِ النظرية حينما طُبقت على المعونةِ الخارجية.

الإنفاق العسكري

نقومُ في هذا القسمِ بتحليلِ تأثيراتِ زيادةِ القدرةِ القوميةِ على الإنفاقِ العسكري للدولة. ويعتبرُ هذا الأمرُ تطبيقاً مفيداً لسببين:

أولاً: لأنه يُخضعُ توقعاتِ نظريتنا لاختبارٍ في مجالٍ آخر للسياسةِ الخارجية.

ثانياً: لأن الإنفاقَ العسكري هو أحدُ جوانبِ السياسةِ الخارجية التي تم تحليلُها على نطاقٍ واسع، وقد ركز الدارسون طويلاً على أسبابٍ عديدةٍ لإنفاق الدول.

لقد اتجه نظر المتخصصين في مجالات سباق التسلح بصفةٍ خاصة إلى المحدداتِ الدوليةِ لميزانيةِ الدولةِ العسكرية[٢٩]. ويتركزُ اهتمامنا في هذا القسم على العلاقةِ العامة والتي تتنبأُ بها نظريتُنا بين قوةِ الدولة والإنفاقِ العسكري. وحيث إن العواملَ الدوليةَ تؤثرُ بالتأكيد على قرارِ الدولةِ بخصوصِ موقفها العسكري، فإننا سنركزُ هنا على العواملِ الداخليةِ للإنفاقِ العسكري، على نحوِ ما تم تحديدُه من خلالِ نظريتنا.

ونعتبرُ أن الإنفاقَ الدفاعي هو بالأساسِ نشاطٌ يهدفُ إلى الحفاظِ على الوضع القائم. حيث إن المخصصاتِ الدفاعية تكونُ أكثرَ فاعليةً في حمايةِ جوانبَ مفضلةٍ في الوضع القائم، مقارنةً بدورها في تحقيقِ تغييرٍ منشود. ونعترفُ بإمكانيةِ توجيهِ التهديدِ بـ، أو استخدامِ القواتِ العسكرية نحو تغييرِ سلوكِ دولِ أخرى، ومن ثم زيادة التغييرِ الخاص بإحداها. وبالطبع نرى المبادرةَ بإثارةِ صراعٍ باعتبارها سياسةً تنشدُ التغيير؛ بمعنى أن امتلاكَ قدرةٍ عسكريةٍ كافية يعدُّ شرطاً ضرورياً للمبادرةِ بإثارةِ صراعٍ عسكري. ونفترضُ، على أي حال، أن معظمَ النفقاتِ العسكرية التي تم تجميعُها يتم تُخصيصُها لحمايةِ ما تملكه الدولةُ بالفعل. (قمنا في الفصلِ السابع بتقسيم الإنفاق إلى عناصر، حددنا أحدها، وهو الإنفاقُ الكثيف لرأسِ المال، باعتباره هادفاً للتغيير. وتعد القدرةُ العسكرية أفضلَ نسبياً في المحافظةِ على الموقفِ ثابتاً مما لو سعت لتغييره. وهناك أسبابٌ عديدةٌ لهذا:

أولاً: يذهبُ المحللون بشكلٍ عام إلى أن الهجومَ في المعركةِ يتطلبُ وجودَ تفوقٍ في القدرةِ العسكرية التي تقدرُ بنسبةِ ثلاثةٍ إلى واحدٍ على الأقلِ لكي يتم إدراك النجاح[٣٠]. ومن ثمّ، فإن القدرةَ العسكرية الموجودة هي أفضلُ كثيراً في مقدرتها على حمايةِ شيءٍ ما مقارنةً بإحداثِ تغيير. ولنأخذ في الاعتبار، مثلاً، أن دولةً ما، (أ) تملك قوةً عسكريةً مساويةً لمنافستِها (ب). فلكي يتأتى لها تحقيقُ النصر، لابد أن تزيدَ (أ) قدرتَها العسكرية بنسبة ٢٠٠٪، ويعتبر هذا بمثابةِ مهمة بالغة الصعوبة. وعلاوةً على ذلك، لو أن قدرةَ الدولة (أ) في الموقفِ الأصلي تعادلُ تقريباً نصفَ قدرةِ الدولة (ب)، فينبغي على الدولةِ (أ) أن تزيد من قدرتها العسكرية تقريباً ستَّ مراتٍ لتحقيق النصر.

ثانياً: هناك سببٌ آخر يبررُ القولَ بأن القدرةَ العسكرية تعتبرُ أفضلَ في تحقيقِ الحفاظِ على الوضع القائم مما لو استخدمت لتحقيقِ التغيير، ذلك أن المحاولاتِ لتغييرِ موقفٍ ما هي بالضرورةِ فعلٌ موجه، بينما يمكنُ للدولةِ حمايةُ النتائج المرغوبةِ من تهديداتٍ مختلفةٍ بشكلٍ تلقائي. بمعنى أنه لكي تغيرُ الدولةُ جوانبَ معينةً من الوضع القائم، فإنه ينبغي أن يكونَ لها هدفٌ. فالتغييرُ يقتضي مواردَ يتمُّ توجيهها نحو دولةٍ أخرى، أو مجموعةِ دولٍ، أو قضيةٍ محددة. فتلكم المواردُ نفسُها يمكن استخدامُها، بأي حالٍ، لحمايةِ بعضِ جوانبِ الوضع القائم من تهديداتٍ متنوعةٍ في نفسِ الوقت. فيمكنُ أن تستخدمَ وحدةٌ عسكريةٌ لمحاولةِ تغييرِ السياسةِ الأمنيةِ لكوريا الشمالية، كما يمكنُ أن تستخدمَ

أيضاً، وبكفاءةٍ أكبر، في حمايةِ بعضِ النتائجِ ذات القيمةِ من كوريا الشماليةِ وكذلك من العراقِ ومن إيران.

ثالثاً: يمكنُ للدولةِ التي تسعى لتحقيقِ التغييرِ أن تقومَ بذلك بفاعليةٍ أكبر مما لو قامت بتخصيصِ المواردِ في النفقاتِ العسكرية. فمن المحتملِ أن تستمدَّ الدولةُ كثيراً من فوائدِ التغييرِ من المعوناتِ الخارجية، على سبيلِ المثال، على نحوٍ يفوقُ العائدَ من إنفاقٍ مكافئٍ على الدفاع.

ولنتخيل السياساتِ التي من المحتملِ أن ترغبَ الدولُ الأخرى في تبنيها لو قامت الولاياتُ المتحدة بتوزيعِ حجمِ موازنةِ الدفاع السنوية، والتي تقدرُ بحوالي ثلاثمائةِ بليون دولار، للمعوناتِ الخارجية. فهذا حجمٌ يفوقُ الناتج القومي الإجمالي المشتركَ لكلٍ من إسرائيل، ولبنان، وليبيا، وكوريا الشمالية، وسوريا، ويوغسلافيا. فربما يكونُ لدى كوريا الشماليةِ رغبةٌ في نزعِ سلاحِها من أجلِ مبلغٍ مثل هذا.

وأخيراً: فإننا ننظرُ إلى تخصيصِ المواردِ للمجالِ العسكري بوصفه سياسةً هادفةً للتغييرِ فقط حينما يتمُّ اللجوءُ إليها كملاذٍ أخير. ذلك أن الدولةَ قد تفضلُ القيامَ بإنجازِ تغييراتٍ في المجالِ الدولي بوسائلَ سلمية، قدرَ الإمكان، فالتغييراتُ الناشئةُ عن استخدامِ القوةِ تكون مكلفةً اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً[٣١].

وقد يسألُ سائلٌ في هذا الشأنِ عن استخدامِ ألمانيا النازيةِ لمؤسستها العسكرية لإحداثِ التغييرِ في الموقفِ الدولي. في هذه الحالة، ليتذكر السائلُ أن القوةَ العسكريةَ لم تكن وسيلةً للحفاظِ على الوضعِ القائم. فعلى العكسِ، استخدمت ألمانيا التهديدَ باللجوءِ للقوة، أو قامت باستخدامِها فعلياً مُضياً نحو تغييرِ الوضعِ القائم. فعلى سبيلِ المثال، أدى التهديدُ الذي فرضه الجيشُ الألماني إلى إيجادِ الدافعِ الرئيس للقواتِ الغربيةِ أن تحققَ السلامَ مع هتلر في ميونيخ عام ١٩٣٨م. نتفقُ مع ذلك، لكن نسجلُ أيضاً أن قادةَ هتلر كانوا يخشون المواجهةَ العسكريةَ مع الغرب، وكما أن تخطيطَ هتلر كان قائماً بشكلٍ كبيرٍ على إيمانه بأن الغربَ يفتقدُ إرادةَ المخاطرةِ بخوضِ حربٍ بشأنِ إقليمِ السوديت Sudetland وذلك أكثرَ من إيمانه بقدرةِ قواتِ العاصفةِ الألمانيةِ Wehrmacht على تحقيقِ نصرٍ عسكري في هذه الحرب. فقد كان مدى المطالبِ الألمانيةِ في ذلك الوقت ينصرفُ إلى أن استخدامَ مثلِ تلك الوسائلِ العسكريةِ المحدودة كالتهديدِ باستخدامِ القوةِ أو اللجوءِ إليها كان من شأنه تحقيقُ أهدافِها، وذلك نتيجةً لاعتقادها بأن الوضعَ القائم لا يحققُ لها إلا النذرَ اليسير مما تطمحُ إليه. كانت ألمانيا ترى أن الأهدافَ الطموحةَ تتطلبُ إجراءاتٍ قاسيةً أو متطرفة؛ فلم يكن من المحتملِ، على سبيلِ المثال، أن تقنعُ المعوناتُ الخارجيةُ ولا العقوباتُ الاقتصاديةُ بريطانيا أو الاتحاد السوفيتي بوجوب تبني سياساتِ ألمانيا المفضلة[٣٢].

ويقومُ اختبارُنا لنظريتنا، تطبيقاً على هذا الجانبِ من السياسةِ الخارجية، على المعدلِ الذي يتمُّ من خلاله تحويلُ المواردِ إلى إنفاقٍ عسكري، بمعنى مرونةِ الدخلِ الخاصةِ بالإنفاقِ العسكري. وتذكرُ نظريتُنا أن الدولَ الأضعفَ لديها ميزةٌ نسبيةٌ في إنتاجِ الحفاظِ على الوضعِ القائم، ومن ثم فإنه يجب على مثلِ هذه الدولِ أن تخصصَ

أنصبةً أكبرَ من أي قوةٍ زائدةٍ لديها لهذا الغرض، بما فيها الإنفاق على القوةِ العسكرية[٣٣].

الفرض (٦.٥): سوف يكونُ هناك علاقةٌ سلبيةٌ بين القدرةِ النسبيةِ لدولةٍ ما والمرونةِ النسبيةِ لدخلِها الخاصةِ بالإنفاقِ العسكري.

ولكي نتحققَ من ذلك، نلقي نظرةً إلى مجموعةٍ من الدولِ المتشابهةِ نسبياً: وهي الدولُ الثماني عشرة الصناعيةُ الأعضاءُ في المنظمةِ الأوروبيةِ للتعاونِ والتنميةِ الاقتصادية OECD في الفترة من ١٩٥٠م حتى ١٩٨٤م. ونريدُ أن نتجنبَ الآثارَ المصاحبةَ للتنمية والتي قد تنشأُ إذا ما استخدمنا مجموعةً من الدولِ متباينةً اقتصادياً. ولكي نحصلَ على مرونةِ الدخل، نستخدمُ هذه المعادلة:

$$\text{Natural log (DS)} = \alpha + \beta \text{ (natural log [GNP])}$$

حيث تمثل β مرونةَ الدخلِ الخاصِ بالإنفاقِ العسكري(DS). ونتوقعُ أن نجدَ أن الدولَ الأكثرَ قوةً لديها مرونةُ دخلٍ أقل على الإنفاقِ العسكري مقارنةً بالدول الأقل قوة.

ونريدُ أن نؤكد، قبل أن نتحولَ إلى نتائج تحليلنا، أن هذا الاختبارَ يبدو مدهشاً وصعباً. فقد ألفنا الاعتقادَ بأن الدولَ القويةَ هي الأكثرُ شغفاً بتبني الإنفاقِ العسكري. وبينما لا نجادلُ في القولِ بأن الدولَ الأكثرَ قوةً لديها قدراتٌ عسكريةٌ تفوقُ الدولَ الضعيفةَ إلى حدٍ بعيد، إلا أننا نجدُ أن تطبيقَنا للنموذج على الإنفاقِ العسكري ينطوي على شيءٍ مثيرٍ للدهشة؛ وهو أن الدولَ الأقلَ قوةً يجبُ أن تحولَ الزيادةَ في مواردِها إلى قدرةٍ عسكريةٍ وبمعدلٍ أعظم من الدولِ القوية. وقد تم عرضُ نتائجِ هذا التحليلِ في الجدول رقم (٦.٤) والذي يرتبُ الدولَ طبقاً لناتجها القومي الإجمالي.

الجدول رقم (٦.٤). القدرة النسبية ومرونة الدخل الخاصة بالإنفاق على الدفاع.

	α	β (المرونة)	المرونة مرتبةً	الناتج القومي الإجمالي مرتباً
الولايات المتحدة	١٠.٧١	٠.٣٥٠	١٦	١
اليابان	٣.٨٥	٠.٥٣٥	١٢	٢
ألمانيا	١.١٣	٠.٧٤٩	٦	٣
المملكة المتحدة	١١.٩٧	٠.١٩٦	١٧	٤
فرنسا	٥.٨١	٠.٤٩٤	١٣	٥
إيطاليا	٢.٧٧	٠.٦٢٥	١٠	٦

تابع الجدول رقم (٦،٤).

	α	β (المرونة)	المرونة مرتبةً	الناتج القومي الإجمالي مرتباً
السويد	٠،٨٢٨	٠،٧٦٠	٥	٧
هولندا	٥،٦٥	٠،٤٧٠	١٤	٨
كندا	١٥،٧٦	- ٠،١٥٩	١٨	٩
سويسرا	٣،٣٤	٠،٥٨٤	١١	١٠
النرويج	- ٢،٥٠٥	٠،٩٤٣	٣	١١
أستراليا	١،٧١٥	٠،٦٦٢	٨	١٢
الدنمارك	- ٢،٠٧٤	٠،٨٩٥	٤	١٣
بلجيكا	٢،٠٥٤	٠،٦٣٩	٩	١٤
فنلندا	- ٦،٧٥	١،١٧٣	٢	١٥
نيوزلندا	٠،٧٤٧	٠،٦٩٧	٧	١٦
النمسا	- ٢٢،٥٤	٢،٢٠٨	١	١٧
أيرلندا	٣،٧٥	٠،٤٣٤	١٥	١٨

ملاحظة: جميعُ قيم β دالةٌ إحصائياً عند مستوى معنوية ٠،٠١، ما عدا القيمة الخاصة بكندا، إذ إنها دالةٌ عند مستوى معنوية ٠،٠٥.
ن = ٣٥ في التحليلاتِ الخاصةِ بكل دولة.

ويتجلى السؤالُ المحوري، كما يقررُ الفرض، فيما إذا كانت مرونةُ الدخلِ ترتبطُ سلبياً بالناتج القومي الإجمالي. وبالفعلِ، نجدُ أن هناك ارتباطَ رتبٍ سلبيٍ قوي بين الناتج القومي الإجمالي والمرونة. وبالنسبةِ للدولِ التي قمنا بتحليلها، كان قياسُ ارتباطِ سبيرمان Spearman للرتبِ يقدرُ بـ ٠،٤٥١، وهي نتيجةٌ دالةٌ عند مستوى معنويةِ ٠،٠٥. وتخبرُنا تلك النتيجةُ، على نحوِ ما توقعنا، بأنه كلما زاد حجمُ الدولةِ، كلما صغرت مرونةُ إنفاقِها على الدفاع. وبعبارةٍ أخرى، تحوِّلُ الدولُ الأصغرُ مزيداً من الثروةِ إلى قدرةٍ عسكريةٍ بمعدلِ أسرع مقارنةً بالدولِ الأكبر. ومن ثمَّ، فقد تحققت صحةُ توقعاتِ نظريتِنا عندما طُبقت على هذا المجالِ الثالثِ من مجالاتِ السياسةِ الخارجية.

المعونة الخارجية والقابلية للإحلال

نتجهُ في هذا القسمِ إلى مجموعةٍ مختلفةٍ من التحليلاتِ التي تركزُ على فروضِ نظريةِ السلعتين بشأن القابليةِ للإحلال، وخصوصاً فيما يتعلقُ بمخصصاتِ المعوناتِ الخارجية. وتعني القابليةُ للإحلالِ عموماً أن التغييرَ في

تخصيصِ المواردِ المعطاةِ لسياسةٍ ما يكون له تأثيرُه على المواردِ المخصصةِ لسياساتٍ أخرى. وتقوم نظريةُ السلعتين بتعديلِ هذا التعريفِ بالتأكيدِ على أن السياساتِ يمكن أن تُوجهُ لإنتاجِ ليس فقط سلعةٍ واحدةٍ بل سلعتين، وأن بعضَ السياساتِ تكونُ أكفأ نسبياً في إنتاجِ سلعةٍ ما أو في إنتاجِ السلعةِ الأخرى. ومن ثمَّ، فسيكونُ من قبيلِ الخطأ، طبقاً للنظرية، أن نشيرَ إلى القابليةِ للإحلالِ ببساطةٍ بأنه إذا ما تمَّ إعطاءُ مواردَ إضافيةٍ لسياسةٍ ما، ولتكن (أ)، فإن المواردَ المخصصةَ لجميعِ السياساتِ الأخرى، ولتكن (ب)، سوف تتناقص. ولنبدأ تطبيقَ نظريةِ السلعتين على قابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلال.

سوف نعرضُ اختباراتٍ بسيطةٍ لمضامين نظريةِ السلعتين الخاصةِ بقابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلال. وعلى نحوٍ أكثر تحديداً، سوف ننظرُ فيما إذا كان، كما تقترحُ النظريةُ، توجُد تسوياتٌ أو مبادلاتٌ بين السياساتِ التي تتسمُ بالكفاءةِ في إنتاجِ نفسِ الأهداف، بافتراضِ عدم تغيير جميع الموارد. وفي الاختبارِ المبدئي للنظريةِ، سننظرُ فيما إذا كانت مخصصاتُ الدولةِ للمعوناتِ الخارجيةِ ستتأثرُ بفعلِ تبني سياسةٍ أخرى هادفةٍ للتغيير: مثل المبادرةِ بإثارةِ صراع. تقررُ النظريةُ أنه بمقدورنا عموماً أن نتوقع بأن ترتبطَ سياساتٌ من قبيلِ تلك التي تنتجُ نفسَ السلعةِ ببعضها ارتباطاً سلبياً، مع عدمِ حدوثِ تغييراتٍ في الموارد. بمعنى أنه عندما تكونُ مواردُ الدولةِ ثابتةً، سوف نشهدُ عموماً تزايداً في المواردِ المخصصةِ لسياسةٍ ما فقط عندما تؤخذُ المواردُ من سياسةٍ أخرى تستهدفُ التغيير. (ويتجلى الاستثناءُ عندما تتغيرُ تفضيلاتُ الدولةِ، كأن تفضلُ السعيَ لتحقيقِ التغيير، أو السعيَ لتحقيقِ الحفاظِ على الوضعِ القائم، أكثرَ من ذي قبل. ففي هذه الحالةِ، سوف نشهدُ تزايداً في المواردِ المخصصةِ لجميعِ السياساتِ التي تنتجُ التغيير، وتناقصاً مقابلاً في المواردِ المخصصةِ للحفاظِ على الوضعِ القائم، والعكسِ بالعكس). وتدققُ نظريتُنا في وجوبِ عدم تأثرِ سياسةٍ هادفةٍ للتغيير، كمخصصاتِ المعونةِ الخارجيةِ، باتباعِ سياساتٍ أكثرَ ملاءمةً لإنتاجِ الحفاظِ على الوضعِ القائم. وسوف نستخدمُ الإنفاقَ العسكري العام كمثالٍ لسياسةٍ تنتجُ الحفاظَ على الوضعِ القائم. وقبلَ الشروعِ في تحليلِنا، نلخص المقولاتِ الرياضيةَ والاستنتاجاتِ المعروضةَ في الفصلِ السابق.

تقولُ نظريتنا إن الدولَ تختارُ سياساتٍ من أجلِ الحصولِ على ملفٍ للسياسةِ الخارجيةِ من شأنه أن يعظمُ الفائدةَ بالوصولِ إلى التوازنِ الأمثلِ للتغييرِ والحفاظِ على الوضعِ القائم. وبينما تكونُ بعضُ السياساتِ أكثرَ كفاءةً في إنتاجِ التغييرِ فإن البعضَ الآخرَ يكونُ أكفأ في إنتاجِ الحفاظِ على الوضعِ القائم. وعلاوةً على ذلك، تفترضُ النظريةُ أن جميعَ السياساتِ تستوجبُ تخصيصاً للمواردِ النادرة. ولأخذ هذه الأفكارِ البسيطةِ بعينِ الاعتبار، يمكننا التنبؤُ بالكيفيةِ التي يمكنُ أن تحل بها سياسةٌ من تلك السياساتِ المختلفةِ محلَّ أخرى، ومن ثم على أي نحوٍ تبدو ظاهرةُ القابليةِ للاستبدال.

وتقررُ النظريةُ أنه لكي نحدِّدَ تأثيراتِ الإحلالِ المتوقع، يجبُ أن نعرفَ ما الذي أدى إلى إحداثِ تغييرٍ محددٍ في

تخصيصِ المواردِ في المقامِ الأول. وقد تمَّ النظرُ بشكلٍ متكررٍ في أهميةِ السببِ المسؤولِ عن تغييرِ التخصيصِ المبدئي. وتذكرُ نظريتُنا أنه توجدُ ثلاثةُ مواقف تؤدي بالدولِ إلى تخصيصِ مواردَ أقلَ أو أكثرَ لسياساتٍ معينة، وأن تأثيراتِ الإحلال المتوقعةَ تتباينُ تبعاً لها.

أولاً: يمكنُ أن يوجدَ تغييرٌ في مواردِ الدولةِ. فمع زيادةِ (أو نقصِ) المواردِ، يُتوقعُ أن تزيدَ الدولةُ (أو تُنقِص) مخصصاتِها لكل السياسات. ويتم تحديدُ الزيادةِ الدقيقةِ (أو النقصِ) من خلالِ الفائدةِ الهامشيةِ النسبيةِ لكلِ سياسة. ولكن بشكلٍ عام، في هذه الحالةِ، نتوقعُ أن ترتبطَ التغييراتُ في مخصصاتِ أي سياستين إيجابياً: فمع الزيادةِ في مواردِ الدولة، ينبغي أن تتزايَد المخصصاتُ لجميع السياساتِ، وبتناقصِ مواردِ الدولةِ، ينبغي أن تتناقصَ كلُ هذه المخصصات. ويتمثلُ أحدُ المضامين الإضافيةِ المهمةِ لهذا الأمر، والذي يتسمُ بأهميته البالغة في المناقشاتِ التالية، في وجوبِ ضبطِ التغيراتِ في مواردِ الدولةِ لكي ندرسَ أنماطَ الإحلال. ومن ناحيةٍ أخرى، ربما نفتقدُ دلالةً مهمةً تبرزُ السببَ الذي قد تتغير بفعله المخصصاتُ في المقام الأول.

ثانياً: يتمثلُ المصدُر الثاني للتغييرِ في أنماطِ التخصيصِ عبرَ السياسات، والذي يمكنُ أن يؤثرَ على تأثيراتِ الإحلال، في احتمال تغيرِ تفضيلات الدولة. وقد يحدث هذا، على سبيلِ المثال، إذا ما اختلفت تفضيلاتُ قيادة سياسيةٍ جديدة بشأنِ مصلحةِ بلادها بشكلٍ ملموسٍ عن تفضيلاتِ سابقتها. فإذا ما كانت التفضيلاتُ الجديدة للدولة في صالحِ السعي نحو سلعةٍ ما أكثرَ من الأخرى، فلنا أن نتوقعَ أن نشهدَ تخصيصَ الدولةِ لمزيدٍ من الموارد للسياساتِ الأكثرِ مقدرةً على توفير هذه السلعة، وتُسحبُ المواردُ من السياساتِ الأخرى. (وبالطبع، يقومُ هذا التوقعُ على افتراضِ بقاءِ المواردِ ثابتةً نسبياً). ولأنه ليس بمقدورنا عموماً أن نرصدَ التغييراتِ في تفضيلاتِ الدولة، بأي حال، وبرغم أننا قدمنا بعضَ الأمثلةِ على ذلك في الفصلين الثالثِ والرابع؛ حتى صارت لدينا طرقُ ملاحظةٍ قبلية وبعدية لتحديدِ أي القياداتِ لديه تفضيلاتٌ أكبر للتغييرِ أو الحفاظِ على الوضعِ القائم، فيمكننا فقط تحليلُ تأثيراتِ التغيرِ في التفضيلِ في مواقفَ معينةٍ ومُعَرَّفة جيداً. ولذلك فقد كنا مجبرين حينما أجرينا تحليلنا واسعَ النطاق على أن نفترض (على نحو ما تفعل جميعُ تحليلاتِ العلاقاتِ الدوليةِ في الواقع) أن تفضيلاتِ الدولةِ هي أمرٌ معطى وثابت.

ثالثاً: يتجلى السببُ الثالث لتغييرٍ ما في تخصيصِ المواردِ عبر السياساتِ في أن كفاءةَ سياسةٍ ما في توفيرِ سلعةٍ تخضعُ للتغيير. فالسياسةُ التي تتسمُ بالكفاءةِ النسبية في إنتاجِ سلعةٍ، لتكن التغيير، قد تصبحُ أكثرَ كفاءة. ويمكن أن يحدثَ هذا، مثلاً، إذا ما صارت المعونةُ الخارجية مرغوبةً أكثر من قِبل المتلقين، الأمر الذي يجعلهم أكثرَ رغبةً في تبني تغييراتٍ في السياسةِ يرغبها المانحون. وإذا لم توجد تغييراتٌ في التفضيلِ وبقيت المواردُ ثابتةً، نتوقع أن تُبقي الدولةُ على توازنها وأن تحققَ خليطها المرغوب من التغييرِ والحفاظِ على الوضعِ القائم. وعلى أي حال، لا تؤدي

سياسةٌ ما تعدُّ أكثرَ كفاءةً في إنتاج التغيير بالدولةِ إلى تفضيله أكثر من ذي قبل. فيمكن للدولةِ أن تحصلَ على نفسِ القدرِ من التغييرِ بتخصيص مزيدٍ من الموارد لسياسةٍ أحدث أكثر كفاءةً في حين تضع موارد أقل للسياساتِ الأخرى التي تنتجُ التغيير. ولذلك، نتوقع وجوبَ ارتباطِ المواردِ المخصصةِ لسياساتٍ تنتج نفس السلعةِ ارتباطاً سلبياً ببعضها بعضاً، مع ضبطِ التغيراتِ في المواردِ على نحو ما أشرنا إليه من قبل. وفي المقابل، ينبغي ألا تؤثر سياسةٌ ما تعدُّ أكثرَ كفاءةً في إنتاج إحدى السلع على المواردِ المخصصةِ لسياساتٍ تنتجُ السلعةَ الأخرى؛ ومن ثم نتوقعُ ألا نشهد أثراً للإحلالِ عبر السياساتِ الهادفةِ للحصولِ على سلعٍ مختلفة. وقد خدمتنا هاتان العبارتان باعتبارهما الفرضين اللذين نرغبُ في اختبارهما في هذا القسم:

الفرض (٦،٦): ينبغي أن ترتبطَ المواردُ المخصصة لسياساتٍ تنتجُ نفس السلعةِ ارتباطاً سلبياً مع بعضها ببعض، مع ضبطِ التغييراتِ في مواردِ الدولة.

الفرض (٦،٧): ينبغي ألا تكون هناك علاقةُ ارتباطٍ بين المواردِ المخصصةِ لسياساتٍ تنتجُ سلعاً مختلفةً مع بعضها ببعض، مع ضبطِ التغييراتِ في مواردِ الدولة.

قدمنا في مطلع الفصلِ أفكارنا حول بعضِ السياساتِ والسلع التي يُتوقع أن تنتجها. ونركز هنا على ثلاثٍ من تلك السياسات، وهي تخصيصُ المعونةِ الخارجية، والمبادرةُ بإثارةِ صراع، والنفقاتُ العسكريةِ العامة. وعلى نحو ما ناقشنا، فإن الأولى والثانية هما من حيث المبدأ سياستان تنتجان التغيير، أما الأخيرةُ فهي تنتج الحفاظَ على الوضع القائم مبدئياً. ونقوم باختبارِ فرضينا لنرى، كما توقعنا، ما إذا كانت السياساتُ التي تنتجُ التغييرَ ترتبطُ ارتباطاً سلبياً مع بعضها ببعض بينما لا توجدُ علاقةٌ متوقعة بين السياساتِ التي تنتجُ التغييرَ وتلك المنتجةِ للحفاظِ على الوضع القائم، وذلك عندما نضبطُ التغيراتِ في الموارد. ونقيسُ المواردَ من خلالِ الناتج القومي الإجمالي GDP، والتغيراتِ في تلك الموارد باعتبارها تغيراتٍ في الناتج القومي الإجمالي. وبشكلٍ أكثر دقة، نحسبُ هذه المعادلةِ لاختبارِ الفرضين:

$$\Delta \text{ Foreign Aid} = \alpha + \beta_1 \text{ Disputes Initiated}^{(*)} + \beta_2 (\Delta\text{Military Spending}) + \beta_3 (\Delta\text{GNP})$$

وذلك حيث يتم أخذُ التغيراتِ في المعونةِ الخارجية، والإنفاقِ على الدفاع، والناتج المحلي الإجمالي(GDP)، على مدى فترةٍ قدرها سنتان. وتتمثل وحدةُ التحليلِ في الدولةِ/ السنوات. ونستخدم سنواتِ الفترةِ ١٩٦٦ - ١٩٩٢م لحسابِ المعادلة؛ والدولُ هم أعضاءُ المنظمةِ الأوروبيةِ للتعاون والتنمية الاقتصادية OECD، لأننا أردنا أن تكونَ العينةُ التي يتم تحليلها متكافئةً نسبياً من حيث طبيعتها السياسية والاقتصادية. وقد تم حسابُ المعادلةِ باستخدامِ طريقةِ المربعاتِ الصغرى المعممة مع حزمةِ الأخطاءِ المعيارية المصححة. والنتائجُ معروضةٌ في الجدول رقم (٦،٥).

الجدول رقم (٦,٥). المعونة الخارجية والقابلية للإحلال في إطار دول المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية الاقتصادية OECD ١٩٦٦-١٩٩٢م.

المتغير	المعامل	قيمة الاحتمال
عدد النزاعات التي تمت المبادرة بإثارتها	- ١٣٠.٤٢	٠.٠٥٦
	(٦٨.١)	
التغير في الإنفاق على الدفاع	٠.١٥٩	٠.٢٢٦
	(٠.١٣١)	
التغير في الناتج القومي الإجمالي	٠.١٨٣	٠.١٢٢
	(٠.١١٨)	
الجزء المحصور	٢٥.٥٨	٠.٥٦
	(٤٣.٩)	

المتغير التابع: التغير بين سنتين في مخصصات المعونة الخارجية
لوغاريتم الاحتمال = - ٣٠٦٩.٣٩
كا٢ = ٦.٤٢
ن= ٣٠٢

وكما توقعنا أن نرى، فقد ارتبط عددُ النزاعاتِ التي بادرت الدولةُ بإثارتها في سنةٍ ما بقدرِ التغييراتِ في المعونةِ الخارجية ارتباطاً سلبياً: فكلما زادت الصراعاتُ التي تبدأها الدولة، كلما تناقصت مخصصاتُ المعونةِ الخارجية. ويبدو أن عددَ النزاعاتِ التي تمت المبادرةُ بإثارتها والتغيراتِ في مخصصاتِ المعونةِ الخارجية يمكن إحلال كل منهما محل الأخرى، على نحو ما كنا نخمن. وكلاهما مفيدٌ في تحقيقِ التغييراتِ المرغوبةِ في الوضعِ القائم. ونسجل، مع ذلك، أن الدلالةَ الإحصائية لهذا المعاملِ فقط هامشيةٌ. ولنلاحظ كذلك أن التغيرَ في الإنفاقِ العسكري يرتبطُ ارتباطاً إيجابياً، وإن كان غير ذي دلالةٍ بالتغيراتِ في تخصيصِ المعونةِ الخارجية؛ وقد تنبأت نظريتنا بأنه ينبغي ألا توجد علاقةٌ بين هاتين السياستين الموجهتين نحو أهدافٍ مختلفة، لأن السياستين موجهتان عموماً لإنتاج سلعٍ مختلفة. وأخيراً، ترتبطُ التغيراتُ في الناتج القومي الإجمالي ارتباطاً إيجابياً بالتغيراتِ في المعونةِ الخارجية، ولكن للمرةِ الثانية لم يكن التأثيرُ ذا دلالةٍ إحصائية. وحاصلُ القول، أن النتائجَ مؤيِّدةٌ لمضامين النظرية، ولكن ليس بشكلٍ كامل.

وقد يعودُ السببُ في نتائجنا ذات الدلالةِ الهامشيةِ إلى أنه ليس من المحتملِ أن يقومَ جميعُ أعضاءِ المنظمةِ الأوروبية للتعاونِ والتنميةِ الاقتصادية بتوظيفِ القوةِ لتحقيقِ أهدافِ سياساتهم الخارجية، وهكذا في بعضِ الأمثلةِ قد نقومُ بتحليلِ الدولِ التي تخفضُ (أو ترفعُ) تخصيصَها للمعونةِ الخارجية بدون حدوثِ أي نزاعٍ عسكري؛ ومن ثم فإن تأثيراتِ الإحلالِ التي نبحثُ عنها لا يمكن أن توجدَ في ظلِ هذه الظروف. وطوال الفترة، بادرت الولاياتُ المتحدة وبريطانيا العظمى، على سبيلِ المثال، بإثارة ٥٦٪ من الصراعاتِ التي أثارتها مجموعةُ الدولِ الثماني عشرة الأعضاء[٣٤]. وبالنسبة لهذه الدول القوية نسبياً، يتم استخدامُ القوةِ لتحقيق غاياتِ السياسةِ الخارجيةِ المنشودة بشكلٍ أكثر تواتراً، على نحو ما يحدث من استخدامٍ للمعونةِ الخارجية نفسها. ومن ثم فقد يكون النظرُ إلى أنماطِ الإحلالِ بين الصراعِ والمعونةِ الخارجية في هاتين الدولتين أمراً كاشفاً؛ وعلى ذلك، سنجري نفسَ التحليلِ على هاتين الدولتين بشكلٍ منفصل، والنتائجُ معروضةٌ في الجدول رقم (٦.٦).

الجدول رقم (٦.٦). المعونة الخارجية والقابلية للإحلال: الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في الفترة ١٩٦٦-١٩٩٢م.

المتغير	الولايات المتحدة		بريطانيا العظمى	
	المعامل	قيمة الاحتمال	المعامل	قيمة الاحتمال
عدد النزاعات التي تمت المبادرة بإثارتها	- ٥٦٧.٣٤	٠.٠٢٦	- ٥٥٢.٥٧	٠.٠١٥
	(٢٥٥.١٩)		(٢٢٧.٨٣)	
التغير في الإنفاق على الدفاع	٠.٥٩٨	٠.٠٥٧	٠.٣٤٧	٠.٤٧١
	(٠.٣١٤)		(٠.٤٨١)	
التغير في الناتج القومي الإجمالي	- ٠.١٨٣	٠.٧٩٠	- ٠.٠٥٧	٠.٩٠٣
	(٠.٦٨٧)		(٠.٤٧١)	
الجزء المحصور	٣٣٢.٦٧	٠.٥٦١	١٥٨.١٣	٠.٣٢٤
	(٥٧٢.٠٠)		(١٦٠.٢٣)	

المتغير التابع: التغير بين سنتين في مخصصات المعونة الخارجية

	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى
لوغاريتم الاحتمال =	- ١٦٠.٤٥	- ١٣٤.٣٢
$كا^2$ =	٦.٠٤	٦.١٣
الاحتمال لكا^2 =	٠.١٠٩٨	٠.١٠٥٥
ن =	٢٥	٢٥

وتؤيد نتائجُ هذه التحليلاتِ توقعاتنا، ففي حالتي الولاياتِ المتحدة وبريطانيا العظمى، كانت هناك علاقةُ ارتباطٍ سلبيةٍ قوية وذات دلالةٍ بين المبادرةِ بإثارةِ صراعٍ والتغيراتِ في مخصصاتِ المعونةِ الخارجية، على نحو ما اقترحت نظريتنا. ومن ثم يمكن إحلالُ هاتين السياستين محلَ بعضهما بعضاً، وينظر إليهما صانعو القرارِ باعتبارهما تحققان نفسَ النتائج. ولنتذكر أن نظريةَ السلعتين تقرر أنه ليس ثمة حاجةٌ لوجود علاقةٍ محددةٍ بين النفقاتِ العسكريةِ ومخصصاتِ المعونةِ الخارجية. وفي حالةِ بريطانيا، لم يكن ثمة ارتباطٌ بين التغيراتِ في النفقاتِ العسكريةِ ومخصصاتِ المعونةِ الخارجية، بينما كانت هذه العلاقةُ إيجابيةً في حالةِ الولاياتِ المتحدة، بالرغم من دلالتها المحدودة. وقد كان مثيراً ألا تبدو ثمة علاقةٌ بين التغيراتِ في الناتج القومي الإجمالي والتغيراتِ في مخصصاتِ المعونةِ الخارجية.

ويبدو مهماً أن نأخذَ لحظةً لتأكيدِ ما لم نذكره هنا، نظراً لأن مقولاتنا لم يتم التعبيرُ عنها بدقةٍ في بعضِ الأحيان. فلا نؤكد أن صانعي القرار في واشنطن، على سبيلِ المثال، يتجادلون حول ما إذا كانوا سيعطون معونةً لدولةٍ لتغييرِ سياساتها أو مهاجمتهم عسكرياً، برغم إمكانيةِ تخيلِ مثلِ هذه المناقشات. ونؤكدُ أن الدولَ تستخدمُ أدواتٍ متنوعةٍ في محاولةٍ لإحداث تغييرٍ ترغبه في أجزاءٍ من العالم، ويتم تكريسُ الاختيارِ بخصوصِ الأداةِ التي سيتم استخدامها من خلالِ عددٍ من العوامل، من بينها سهولةُ الهدفِ أو الأهدافِ لتكييفِ سياساتهم في مقابلِ الحصولِ على معونات والملاءمة والفعاليةُ المحتملةُ للصراع العسكري. وفي قرارهم حول كيفيةِ تخصيصِ مواردهم، يحدد صانعو القرارِ مدى قدرةِ السياساتِ المختلفةِ على المساعدةِ في تحقيقِ الأهداف. فإذا كانت مخصصاتُ المعونةِ الخارجيةِ تتسم بالفعاليةِ في تحقيقِ التغييراتِ المرغوبة، فلن يكون استخدامُ القوةِ ضرورياً. وإذا كان استخدامُ القوةِ اختياراً جيداً، لأي سببٍ كان، لإدراكِ التغييراتِ المرغوبة، فسوف يتم إعطاءُ المعونةِ الخارجية مواردَ أقل. وبإيجاز، لا يعدُّ هذا التبادلُ أو التسويةُ شيئاً يتوجب عمله أو توقعه في أمثلةٍ بعينها. فهو نتاجٌ لقراراتٍ بشأن الفعاليةِ المتوقعةِ للبديل بين السياسات، في إطارِ الملفِ الشامل لهذه السياسات.

وبالعودةِ إلى هذا الموضوع، أوضحت التحليلاتُ الإحصائيةُ البسيطة هنا التأييدَ المقدم لمضامين نظريتنا بشأن قابلية السياسة الخارجية للإحلال. إذ تميلُ السياساتُ الموجهةُ لإنتاج نفسِ السلعةِ للحلولِ محل بعضها بعضاً (وإن لم يكن ذلك في جميع الأحوال)، أي أن المواردَ المعطاة لإحداها تأتي على حسابِ الأخرى. أما السياساتُ الموجهةُ لإنتاج السلعةِ الأخرى، فهي عادةً لا تتأثر، بأي حال، بقراراتِ تخصيصِ الموارد هذه.

وعلى أي حال، تتسم هذه الاختباراتُ بالبساطةِ النسبيةِ والدقة، كما يتميز جوهرُ نظريتنا بالعموميةِ ومن ثم القابليةِ للتطبيق على نطاقٍ واسع من السياساتِ والمواقف. وسوف نختبرُ في الفصلِ القادم مجموعةً أكثر صعوبةً من

بـديلاتِ الـسياسةِ الخارجيـة الـتي يواجههـا القـادةُ الوطنيـون. وبالتحديـد، عنـد النظـرِ إلى تـأثيراتِ الانـضمامِ إلى تحالفات، سوف نتحقق من كيفيةِ ارتباطِ سياساتٍ متنوعةٍ مع بعضها ببعض، وكيف يمكن لنفسِ الفعل (أي الانضمام إلى تحالف) أن يُحدِث تأثيراتٍ مختلفة، وإن كان من المفترضِ أنها منشودةٌ ومنتظرة، على الدولِ المختلفة.

الخاتمة . . .

لقد قمنا في هذا الفصلِ بشيئين :

أولاً : قمنا بتطبيقِ أكثرَ توقعاتِ نظريتنا بساطةً، والتي تركزُ على مجالٍ واحدٍ للسياسةِ في وقتٍ ما، على ثلاثةٍ من سلوكياتِ السياسةِ الخارجية. وقد بحثنا فيما إذا كانت التغييراتُ في القوة، ووفي المواردِ المتاحةِ للدولة، تؤثرُ على مخصصاتِ السلوكِ الهادفِ للتغيير، أو الرامي إلى الحفاظِ على الوضع القائم، على نحو ما تتنبأ نظريتنا. وتفترضُ النظريةُ على، سبيلِ المثال، أن الدولَ القويةَ والضعيفةَ نسبياً لديها مزايا نسبية في إنتاج السلعتين. فالدولُ الأقوى أكثرُ قدرةً على السعي لتحقيقِ التغيير، بينما الدولُ الأضعفُ أكفأ نسبياً في إنتاج الحفاظِ على الوضع القائم. وقد قمنا بفحصِ سياستين تنشدان التغيير، وسياستين تستهدفان الحفاظَ على الوضع القائم، وقد وجدنا أن النظريةَ قد تنبأت بشكلٍ صحيحٍ بالعلاقةِ بين قوةِ الدولةِ والمواردِ المخصصةِ لهذه السياسات. فمن المحتمل أن تقومَ الدولُ الأقوى بالمبادرةِ بإثارةِ صراعٍ، وبتخصيصِ مزيدٍ من المواردِ للمعونةِ الخارجية، بدرجةٍ أكبر من الدولِ الأضعف، ويحتمل أن تقومَ هذه الأخيرةُ بالردِّ على الصراع وبتخصيصِ مزيدٍ من المواردِ للقدرةِ العسكرية أكثر من الدولِ القوية. وتتسم هذه التوقعاتُ "بالبساطةِ" لأنها تتحدثُ عن العلاقةِ بين المواردِ والتغييرِ أو الحفاظِ على الوضعِ القائم.

ثانياً: لم تكن المجموعةُ الثانيةُ من اختباراتنا بسيطةً جداً، لأنها تناولت القضيةَ المتعلقةَ بكيفيةِ السعي نحو سلعةٍ من خلالِ سياسةٍ تؤثرُ على السياساتِ الأخرى.

الهوامش

(١) قد تكونُ هذه بالفعلِ هي القضيةُ المفردةُ الأكثرُ تناولاً في العلاقاتِ الدولية، وقد ظلت موضوعاً للدراسةِ على مدى قرونٍ خلت، على الأقلِ منذ قيام ثوسيديدز بوصف حرب البلوبونيز. لقد تناولَ القضيةَ عددٌ من الأعلام البارزين من أمثال:

- Morganthau; *Politics among Nations* , Op. Cit.
- Inis Claude; *Power and International Relations*, (New York, Random House, 1962).
- Quincy Wright; *A Study of* War, (Chicago, University of Chicago Press, 2nd Ed., 1942).
.- Geoffrey Blainey; *The Causes of War*. (New York, Free Press, 1973
- Organski; *World Politics* , Op. Cit.

ومن ناحيةٍ أخرى، فثمة مزيدٌ من التقصي والمناقشةِ لهذه القضيةِ في:

- R. Harrison Wagner; "The Theory of Games and the Balance of Power", *World Politics*, Vol. 38 (1986), PP. 546-576.
- R. Harrison Wagner; "Peace, War and the Balance of Power", *American Political Science Review*, Vol. 88 (1994), PP. 593-607.
- Kugler and Lemke; Op. Cit.
- Robert Powell; *In the Shadow of Power*, (Princeton, Princeton University Press, 1999).
- John Prados, *Keepers of the Keys: A History of the National Security Council from Truman to Bush*, (New York, William Morrow, 1991).

- Tammen et al; Op. Cit.

(٢) ولتقديم عينةٍ بسيطةٍ من الأعمالِ التي تناولت التصعيد، يمكنُ الإشارة إلى:

- Glenn Snyder, and Paul Diesing; *Conflict among Nations*. (Princeton, Princeton University Press, 1977).
- Zeev Maoz; "Resolve, Capabilities, and the Outcomes of Interstate Disputes", *Journal of Conflict Resolution*. Vol. 26 (1983), PP. 195-230.
- Bueno de Mesquita, Bruce, James D. Morrow, and Ethan R. Zorick; "Capabilities, Perception, and Escalation", *American Political Science Review*. Vol. 91 (1992), PP. 5-27.
- Russell Leng; *Interstate Crisis Behavior, 1816-1980: Realism versus Reciprocity*. (New York, Cambridge University Press, 1993).
- James D. Fearon; "Domestic Political Audiences and the Escalation of International Disputes", *American Political Science Review*. Vol. 88 (1994), PP. 577-592.
- Dixon; "Democracy and the Peaceful Resolution of International Conflict", Op. Cit.
- Lisa J. Carlson; "A Theory of Escalation and International Conflict", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 39 (1995), PP. 511-534.
- Paul D. Senese; "Geographic Proximity and Issue Salience", Op. Cit.
- Paul D. Senese; "Between Dispute and War: The Effect of Joint Democracy on Interstate Conflict Escalation", *Journal of Politics*, Vol. 59, No. 1 (1997b).
- Curtis Signorino; "Strategic Interaction and the Statistical Analysis of International Conflict?, *American Political Science Review*. Vol. 93 (1999), PP. 279-298.
- Bueno de Mesquita, Morrow, Siverson, and Smith; Op. Cit.
- Brandon Prins, and Christopher Sprecher; "Institutional Constraints, Political Opposition, and Interstate Dispute Escalation: Evidence from Parliamentary Systems, 1946-1989", *Journal of Peace Research*, Vol. 36 (1999), PP. 271-288.
- Alastair Smith; "Testing Theories of Strategic Choice: The Example of Crisis Escalation", *American Journal of Political Science*, Vol. 43 (1999), PP. 1254-1283.
- Kenneth A. Schultz; "Do Democratic Institutions Constrain or Inform? Contrasting Two Institutional Perspectives on Democracy and War", *International Organization*, Vol. 53 (1999), PP. 233-66.
- William Reed; "A Unified Statistical Model of Conflict Onset and Escalation", *American Journal of Political Science*, Vol. 44 (2000), PP.84-93.
- R. Harrison Wagner; "Bargaining and War", *American Journal of Political Science*, Vol. 44 (2000), PP. 469-484. And:
- Glenn Palmer, Patrick M. Regan, and Tamar R. London; "What's Stopping You? The Sources of Political Constraints on International Conflict Behavior in Parliamentary Democracies", *International Interactions*, Vol. 30 (2004), PP. 1-24.

وبالطبع نشير إلى:

- Herman Kahn; On *Escalation*, (New York, Praeger, 1965).

(٣) يغطي هذا الموضوعُ عدداً من المجالات، ويبدو أن أي تلخيصٍ له سيكونُ بالضرورة متحيزاً. وعلى أي حال، انظر:

- Immanuel Wallerstein; *The Capitalist World Economy*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1979).
- Keohane; *After Hegemony* , Op. Cit.
- Kennedy; Op. Cit.
- Karen Rasler, and William R. Thompson; "Global Wars, Public Debts, and the Long Cycle", *World Politics*, Vol. 35 (1983), PP. 489-516.
- Edward D. Mansfield; *Power, Trade and War*, (Princeton, Princeton University Press, 1994).
- Erich Weede; *Economic Development, Social Order, and World Politics*, (Boulder, CO, Lynne Rienner, 1996).
- Adam Przeworski, and Fernandfo Limongi; "Modernization: Theories and Facts", *World Politics*, Vol. 49 (1997), PP. 155-183. And:
- Robert Gilpin; *Global Political Economy*, (Princeton, Princeton University Press, 2001).

(٤) A.J.P. Taylor; *The Origins of the Second World War*, (Greenwich, CT, Fawcett, 1961).

- Mearsheimer; *Conventional Deterrence* , Op. Cit.

(٥) William B. Quandt; *Decade of Decisions*, (Berkeley, University of California Press, 1977), PP. 39-41.

(*) من الواضح أن التحليلَ يمكنُ أن ينقلبَ رأساً على عقب في هذا المثالِ لو أن المؤلفين بدأا من الواقعةِ التي اتخذتها إسرائيلُ لاستفزازِ سوريا، والتي دفعتها للردِ بالتهديدِ بإعلانِ الحرب. ويبدو أنهما قد استساغا الروايةَ الإسرائيليةَ الشائعةَ في الأوساطِ الغربيةِ بشأنِ أحداثِ حربِ الأيامِ الستةِ متجاهلين حتى مذكراتِ بعضِ القادةِ الإسرائيليين آنذاك، والتي توضحُ التعمدَ الإسرائيلي للاستفزازِ وتصعيدِ الأمور. (المترجم)

(٦) بصراحةٍ، لا تعدُّ المبادرةُ بإثارةِ نزاعٍ، أو الردُّ على نزاعاتٍ في بعضِ الأحيانِ هادفةً للتغييرِ أو الحفاظِ على الوضعِ القائم، على التوالي. ويعني هذا ببساطةٍ أن افتراضنا بأن المبادراتِ بإثارةِ نزاعاتٍ هي أعمالٌ تنشدُ التغيير، وأن الردودَ على النزاعاتِ المثارةِ هي أعمالٌ تسعى للحفاظِ على الوضعِ القائم يجعلُ اختباراتنا أكثرَ صعوبةً لكن يمكنُ التحققُ منها. ويعني عدمُ تصنيفِ الحالاتِ أن النتائجَ الإحصائيةَ قد لا تكونُ من القوةِ على نحوِ ما نرغب. والمقصودُ أن نموذجَنا سيكونُ من الناحيةِ الفعليةِ "أكثرَ صحةً" مما يبدي تحليلُ البيانات.

(٧) يتشابه موقفنا مع موقف كارل دويتش الوارد في كتابه "الجهاز العصبي للحكومة Nerves of Government" منذ أربعة عقود تقريباً.

(٨) Jones, Bremer, and Singer; Op. Cit.

(٩) Stuart A. Bremer; "National Capabilities and War Proneness", In: David Singer (Ed.);*The Correlates of War II: Testing Some Realpolitik Models*, (New York, Free Press, 1980), PP. 57-82.

(١٠) لا يعرفُ الطرفُ الذي يبادرُ بإثارةِ النزاعِ، غالباً، ما إذا كانت دولٌ أخرى ستشاركُ في النزاعِ أم لا، وهذا هو القرارُ الأساسي الذي نهتمُ به.

(١١) لقد كان بمقدورِنا بالطبعِ أن نوردَ في التحليلِ نزاعاتٍ بدأت ثنائيةً ولكنها لم تلبث أن تحولت إلى نزاعاتٍ متعددةِ الأطراف. ولكن القيامَ بذلك كان من شأنِه أن يؤدي إلى تحيزِ اختباراتنا، كلما تزايدت هذه النزاعاتُ بشكلٍ واضح. وما نقصدُه بأحد المعاني، أن هذه هي الظاهرةُ التي أردنا اختبارها أكثرَ من غيرِها.

(١٢) Peter J. Partell; "Escalation at the Outset: An Analysis of Targets Responses in Militarized Interstate Disputes", *International Interactions*, Vol. 23 (1997), PP. 1-27.

(١٣) Mesquita and Lalman, Op. Cit, pp.107-111.

(١٤) هذا التحليلُ الخاصُ بالردِّ على النزاعاتِ مأخوذٌ من:

- T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "A Two-Good Theory of Foreign Policy: An Application to Dispute Initiation and Reciprocation", *International Interactions*, Vol. 22 (1997), PP. 225-44.

(١٥) هذا الجزء مأخوذٌ من:

T. Clifton Morgan, and Glenn Palmer; "To Protect and to Serve: Alliances and Foreign-Policy - Portfolios?" *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 47 (2003), PP. 180-203.

(١٦) وتعتبر الدرجةُ التي تتأثر فيها المعوناتُ الخارجيةُ بالمصلحةِ الوطنيةِ للدولةِ المانحة في مقابل احتياجاتِ الدول المتلقيةِ هي أحد جوانب الجدل الأساسيةِ في حقل السياسةِ الخارجية حالياً. والجدلُ المتعلقُ بذلك يجب أن يتواكب مع دورِ انتهاكاتِ حقوق الإنسان في التأثيرِ على المعونة الخارجية، وخصوصاً فيما يتعلق بالولايات المتحدة. ولتقديم عينةٍ من المادة بشأن هذا الموضوع نحيلُ القارئَ إلى المراجع التالية:

- Eugene R. Wittkopf; "Foreign Aid and United Nations Votes: A Comparative Study", *American Political Science Review*, Vol. 67 (1973), PP. 868-888.
- R. McKinley, and R. D. Little; "A Foreign Policy Model of U.S. Bilateral Aid Allocation", *World Politics*, Vol. 30 (1977), PP. 58-86.
- R. McKinley, and R. D. Little; "The U.S. Aid Relationship: A Test of the Recipient Need and Donor Interest Models", *Political Studies*, Vol. 27 (1979), PP.236-250.
- David Carleton, and Michael Stohl; "The Role of Human Rights in U.S. Foreign Assistance Policy", *American Journal of Political Science*, Vol. 31 (1987), 1002-1018.
- David L. Cingranelli, and Thomas E. Pasquarello; "Human Rights Processes and the U.S. Distribution of Foreign Aid to Latin American Countries", *American Journal of Political Science*, Vol. 29 (1985), PP. 539-563.
- James H. Lebovic; "National Interests and U.S. Foreign Aid: The Carter and Reagan Years", *Journal of Peace Research*, Vol. 25 (1988), PP. 115-135.
- James M. McCormick, and Neil Mitchell; "Is U.S. Aid Really Linked to Human Rights in Latin America?", *American Journal of Political Science*, Vol. 32 (1988), 231-239.
- Nikolaos Zahariadis, Rick Travis, and Paul Diehl; "Military Substitution Effects from Foreign Economic Aid: Buying Guns with Foreign Butter", *Social Science Quarterly*, Vol. 71 (1990), PP. 774-785.
- Charles W.Kegley, and Steven W. Hook; "U.S. Foreign Aid and UN Voting: Did Reagan's linkage Strategy Buy Deference or Defiance?", International *Studies Quarterly*, Vol. 35 (1991), PP. 295-312.
- Steven C. Poe; "Human Rights and Economic Aid Allocation under Ronald Reagan and Jimmy Carter", *American Journal of Political Science*, Vol. 36 (1992), PP. 147-167.
- Rick Travis, and Nikolaos Zahariadis; "Aid for Arms: The Impact of Superpower Economic Assistance on Military Spending in Sub-Saharan Africa", *International Interactions*, Vol. 17 (1992), PP. 233-243.
- Steven c. Poe, and Rangsima Sirirangsi; "Human Rights and U.S. Economic Aid to Africa", *International Interactions*, Vol. 18(1993), PP. 309-322.
- Shannon L. Blanton; "The Impact of Human Rights on U.S. Foreign Assistance to Latin America", *International Interactions*, .Vol. 19 (1994), PP. 339-358

- Steven W. Hook; *National Interest and Foreign Aid*, (Boulder, CO, Lynne Benner, 1995).
- Steven c. Poe, and James Meernik; "U.S. Military Aid in the 1980s: A Global Analysis", *Journal of Peace Research*, Vol. 32 (1995), PP. 399-411.
- Patrick M. Regan; "US Economic Aid and Political Repression: An Empirical Evaluation of U.S. Foreign Policy", *Political Research Quarterly*, Vol. 48 (1995), PP. 613-628.
- Peter J.Schraeder, Steven W. Hook, and Bruce Taylor; "Clarifying the Foreign Aid Puzzle: A Comparison of American, Japanese, French, and Swedish Aid Flows", *World Politics*, Vol. 50 (1998), PP. 294-323. And:
- T. Y. Wang; "U.S. Foreign Aid and UN Voting: An Analysis of Important Issues", *International Studies Quarterly*, Vol. 43 (1999), PP. 199-210.

(❖) The Organization for Economic Cooperation and Development

(١٧) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD); Development Assistance Committee (1997b); http://www.oecd.orgldac.

(١٨) ذهب كين أورجانسكي Organski مبكراً إلى أن المعونة الخارجية هي طريقةٌ لإثابةِ الدول لقيامها بما تريده الدولةُ المانحة. وأورد أورجانسكي أن استخدامَ القوةِ يعد أمراً مكلفاً، وينبغي على الدولِ أن تختارَ الطرقَ الأكثرَ فعاليةً وكفاءةً لتحقيقِ النتائج المرجوة. وقد لاحظ أن الجوائزَ كطريقةٍ لممارسةِ القوةِ قد استخدمت غالباً بين الدولِ التي كانت "تتميز بصداقةٍ حميمة". ويتناسب منظوره مع نظريتنا تماماً. انظر:

Organski; *World Politics*, Op. Cit. PP.111-118. -

(١٩) ربما كان بمقدورِ السوفيت هزيمةُ القواتِ التقليدية الأمريكية في أوروبا على مدى فترةٍ طويلةٍ بعد عام ١٩٤٥م، بل وحتى بعد عام ١٩٤٩م، لكن الأمريكيين اعتقدوا أن خوفَ السوفيت من الحربِ واسعةِ النطاق مع الولايات المتحدة قد يردع العدوان السوفيتي. ومن ثم بقيت القواتُ الأمريكيةُ في أوروبا، بصرفِ النظر عن مقدرتها على هزيمةِ الجيشِ الأحمرِ من عدمه، للحفاظِ على النتيجةِ السياسيةِ القائمة.

(٢٠) ذهب بعض الأمريكيين، لفترة أعقبت الحرب العالمية الثانية، إلى أنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسةَ عزلةٍ وأن تنأى بنفسها عن الشؤون الأوروبية. ولم يتأت لهذا الموقفُ، الذي عبر عنه روبرت تافت Taft عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أوهايو، أن يحظى بشعبيةٍ كبيرة، ولم يلبث أن هُزم مع ترشيح آيزنهاور للرئاسة عن الحزبِ الجمهوري في عام ١٩٥٢م. انظر:

- John Lewis. Gaddis; *Strategies of Containment*, (New York, Oxford University Press, 1982).

(٢١) . David Arase; *Buying Power: The Political Economy of Japan's Foreign Aid*, (Boulder. CO, Lynne Rienner, 1995)

(٢٢) يمكن إرجاع مقدرة اليابان على تخصيص مثل هذه النسبة الكبيرة من موارد السياسة الخارجية للمعونات الخارجية في جانبٍ كبيرٍ إلى توفير الولايات المتحدة لاحتياجاتها الأمنية.

(٢٣) Randall E. Newnham; "Sovereignty for Sale? The Purchase of Diplomatic Recognition by West Germany, Taiwan and South Korea", Paper presented at *The Annual Meeting of the International Studies Association*, Minneapolis, 1998.

(٢٤) New York Times, March 20, 2002, p.A12.

(٢٥) New York Times, April 2, 2002, p.A6, and April 12, 2002, p.A6.

(٢٦) New York Times, May 22, 2002, p.A13.

(٢٧) Damodar. Gujarati; *Essentials of Econometrics*, (New York, McGraw-Hill, 1992).

(٢٨) OECD, Op. Cit.

(٢٩) تتسمُ الأعمالُ في مجالِ سباقِ التسلح بالضخامة، ولكننا سوف نشيرُ إلى بعضِ تلك الأدبيات: عملِ لويس ريتشاردسون المتسم بالأصالة:

- Lewis F. Richardson; *Statistics of Deadly Quarrels*, (Pittsburgh, Boxwood Press, 1960a).
- Lewis F. Richardson; *Arms and Insecurity*, (Pittsburgh, Boxwood Press, 1960b).

- ولتلخيصِ إسهاماتِ ريتشاردسون انظر:

- G. D. Hess; "An Introduction to Lewis Fry Richardson and his Mathematical Theory of War and Peace". *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 14 (1995), PP. 77-113.

- ولمناقشةِ الجوانبِ الدقيقةِ لعمله انظر:

- Dina Zinnes; *Mathematical Models in International Relations,* (New York, Praeger, 1976).

- وثمة أعمالٌ حدثت حول الموضوع تم إنجازها وهي:

- P. Terrence Hopmann, and Theresa C. Smith; "An Application of a Richardson Process Model: Soviet-American Interactions in the Test Ban Negotiations, 1962-1963, *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 21 (1977), PP. 701-726.
- Paul R Diehl; "Arms Races and Escalation: A Closer Look", *International Studies Quarterly*, Vol. 27 (1983), PP. 205-212.
- Goertz, Gary, and Paul F. Dielil; "Measuring Military Allocations: A Comparison of Different Approaches." *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 30 (1986), PP. 553-581.
- Randolph M. Siverson, and Paul F. Diehl; "Arms Races, the Conflict Spiral, and the Onset of War", In: Manus I. Midlarsky (Ed.); *Handbook of War Studies,* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1989), PP. 195-218.
- Michael D.Intriligator, and Dagobert L. Brito; "Richardsonam Arms Race Models." In: Manus I. Midlarsky (Ed.); *Handbook of War Studies,* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1989).
- Walter W. Hill (Jr.); "Deterministic Quasi-Periodic Behavior of an Arms Race Model", *Conflict Management and Peace Science,* Vol. 12 (1992), PP. 79-98.
- Greg. Cashman; *What Causes War?*, (San Francisco, Jossey-Bass, 1993). And:
- Susan. Sample; "Arms Races and Dispute Escalation: Resolving the Debate?", *Journal of Peace Research,* Vol. 34 (1997), PP. 7-22.

(٣٠) Levy; *"The Offensive/Defensive Balance of Military Technology"*, Op. Cit.

- Quester; *Offense and Defense in the International System* , Op. Cit.
- Ruben Jervis; "Cooperation under the Security Dilemma", *World Politics,* Vol. 30 (1978), PP. 167-214.
- Ruben Jervis; Realism, Game Theory, and Cooperation, *World Politics,* Vol. 40 (1988), PP. 317-349.
- Walt; The Case for Finite Containment , Op. Cit.

(٣١) نتفقُ في هذا الشأنِ مع بيونو دي ميسكيتا ولالمان اللذين ذهبا إلى أن الدولةَ تجلبُ على نفسها تكلفةً باستخدامها القوة العسكرية. انظر:

- Bueno de Mesquita and Lalman; *War and Reason,* Op. Cit.

وفي نفسِ السياق، يقرر أورجانسكي أن استخدامَ القوةِ العسكرية هي الطريقةُ الأكثرُ تكلفةً لبلوغ الدولة ما تريد، بعد الإقناع وإعطاءِ الجوائز، وأن القوةَ هي أداةٌ تستخدمها الدولُ فقط ضد دولٍ أخرى تُصنفُ كأعداءٍ لها بالفعل. انظر:

- Organski; *World Politics* , Op. Cit.

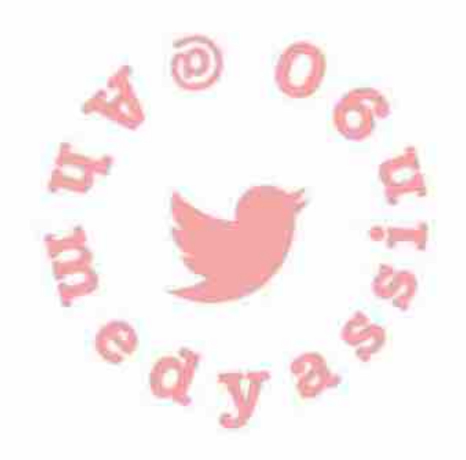
(٣٢) ولم تحقق ألمانيا أهدافها بعد كل ذلك. فلم تكن قواتُ العاصفة الألمانية، بكفاءتها التي كانت عليها، كافيةً ليس فقط لتغييرِ الوضعِ القائم على النحو الذي يرغبه هتلر، بل لحمايةِ المكاسبِ التي حققتها في الأيام الأولى للحربِ العالميةِ الثانية. ومن ثم فقد تجاوزت سياسةُ ألمانيا الراميةُ لتحقيقِ التغيير قدراتها إلى حدٍ بعيد ليتأتى لها رؤيةُ أهدافها وقد تحققت.

(٣٣) هذا الجزء من الفصل مأخوذٌ من:

Glenn Palmer; "Deterrence, Defense Spending and Elasticity: Alliance Contributions to the Public Good", *International Interactions,* Vol. 17 (1991), PP. 157-169.

(❖) عدد النزاعات التي تمت المبادرة بإثارتها (المترجم).

(٣٤) لم تبادر كل من أستراليا والنمسا والدنمارك وفنلندا واليابان ولوكسمبورج ونيوزلندا والسويد بإثارة أي نزاعاتٍ خلال الفترة التي قمنا بتحليلها.


@Ahmedyassin90

الفصل السابع

القابلية للإحلال والتحالفات

Substitutability and Alliances

لقد أوضحنا في الفصلِ السابقِ بعضَ التحليلاتِ الإحصائيةِ البسيطةِ لبعضِ الفروضِ المشتقةِ من نظريةِ السلعتين. وسوف نركزُ على عددٍ من سلوكياتِ السياسةِ الخارجية مثل بدايةِ الصراع والنفقةِ العسكريةِ والمعونةِ الخارجية. كما أن هناك علاقاتٍ استعاضية بينهم. وتبدو النتائجُ مُدعِمةً للنظريةِ بشكلٍ عام ولكن هذه النتائجَ لم تمض بنا بعيداً. ولقد رأينا أن هذه العلاقاتِ البسيطةِ التي تمت صياغتها في شكلِ فروضٍ تعدُّ صالحةً ومقبولةً تجريبياً. ولقد رأينا أن النظريةَ قابلةٌ للتطبيقِ في عددٍ من مجالاتِ السياسةِ الخارجية. ونحن لم نوضح بعد أن هذه النظريةَ مفيدةٌ لتوجيهِ البحثِ المتعمقِ لأيٍ من مجالاتِ هذه السياسة. وهذا هو هدفُنا في هذا الفصل. وقد كرسنا هذا الفصلَ لاستقصاءِ موضوعي الإحلال والتحالفات.

لماذا تشكلُ الدولُ تحالفات؟.. لقد تمت الإجابةُ على هذا السؤالِ في عملٍ سابقٍ من خلالِ حججٍ وبراهين تعتمدُ على الاعتقادِ بأن الدولَ تكتسبُ الأمنَ من خلالِ عضويةِ التحالف. إن الدولَ الكبرى قادرةٌ على حمايةِ أصدقائها الدوليين ذوي القيمةِ العليا بالنسبةِ لها عن طريقِ مدِّ مظلةِ الضماناتِ الأمنيةِ إليهم، وتكسبُ الدولُ الأصغرُ التزامَ حلفائها بمساعدتها إذا ما دعت الحاجة لذلك. وتتمثلُ وظيفةُ التحالفاتِ في تجميع قدراتِ الأعضاءِ لزيادةِ قدرتهم على حمايةِ أشياءٍ ذات قيمةٍ بالنسبةِ إليهم، أو هكذا قرر الطرحُ التقليدي. ولكن الحجةَ التي تقدمها نظريتنا مختلفةٌ. وبالطبع ترى نظريتنا التحالفاتِ على أنها عنصرٌ أساسيٌ من سياسةِ الدولةِ الخارجيةِ وتعملُ التحالفاتُ كآلياتٍ لزيادةِ التغييرِ الذي تنشده، أو الحفاظ على وضعٍ قائمٍ ترغبه، أو كليهما. وفي الواقع، تقولُ نظريتنا إن بعضَ أعضاءِ تحالفاتٍ معينةٍ ربما يزيدون من السعيِ لتحقيقِ التغييرِ بينما يقللون من سعيهم للحفاظِ على وضعٍ قائم. وقد يكونُ للتحالفاتِ تأثيرٌ في جعلِ بعضِ أعضائها أقلَ أماناً، بيد أنهم على الرغم من ذلك أكثرُ سعادةً مع الترتيبِ الدولي مقارنةً بما كانوا عليه بدونِ التحالف. وتقررُ نظريتنا أيضاً أن بعضَ الدولِ ربما تدخلُ في تحالفٍ من أجلِ زيادةِ قدرتها على الحفاظِ على وضعٍ قائم، بينما يدخله آخرون لزيادةِ قدراتهم على التغيير: ومن ثم فإن

التحالفَ نفسه بمقدوره أن يوفرَ فوائدَ مختلفةً لأعضاءٍ مختلفين.

وتختلفُ نظريتنا عن مقارباتِ السياسةِ الخارجيةِ والعلاقاتِ الدوليةِ الأكثر تقليديةً، كالواقعيةِ، التي ترى التحالفاتِ باعتبارها زيادةً لأمنِ أعضائها، كما أنها قد تُعتبرُ أيضاً تهديداً لدولٍ أخرى في نفسِ السياق. وطبقاً لهذه المقاربات التقليدية، تُلزِم التحالفات، ولاسيما معاهدات التحالف الدفاعية، الأعضاء بأن ينهض كلٌ منهم لمساعدةِ الآخرِ إذا ما تعرض لهجوم[1]. ولقد تمتعت الدولُ الصغيرةُ بهذا الأمنِ الذي زودتها به هذه المعاهدات. وتُكوّنُ الدولُ الكبيرة، طبقاً للرؤيةِ التقليديةِ ثانيةً، تحالفاتٍ في محاولةٍ منها لتوضيح التزامها لحلفائها الأصغر، ولكي تثني أعدائها المحتملين عن الهجوم، ومن ثمَّ التأكيد على أن شركاءها المهمين يتمتعون بالأمن. وبينما يتشاركون في المنظورِ الأساسي، قدم العلماءُ المتوحدون مع، أو المتابعون لفروضِ المدخلِ الواقعي اقتراحاتٍ مختلفةٍ بشأنِ وظائفٍ معينةٍ للتحالفات. فيدفعُ بعضهم، على سبيلِ المثال، بأن الدولَ تشكلُ تحالفاتٍ للحفاظِ على ميزانِ القوةِ الذي يؤدي فوراً أو بشكلٍ غيرِ مباشرٍ إلى أمنٍ أكبر واحتمالٍ قوي لبقاء الدولة[2]. وقد استنتج ستيفن والت Stephen Walt أن الدولَ قد تشتركُ في تحالفاتٍ لموازنةِ تهديدٍ مباشر ترى أنه أكثر إثارةً للقلقِ على نحوٍ يفوق القلق الذي تثيره قدراتِ الأعداء[3]. وحتى أولئكَ الذين طوروا مناهجَ رياضيةً غالباً ما يوافقون على أن التحالفاتِ تزيدُ من أمنَ أعضائها. وبالتحديد، فقد ركز جون كونيبير John Conybeare على كيفيةِ تقليلِ الدولِ من تعرضها للمخاطرِ من خلال بناءِ ملفاتِ تحالفاتها[4]. بل إن الدراساتِ التي ركزت على تأثيرِ البناءِ السياسي الداخلي على قراراتِ التحالفِ ترى أن العواملَ الداخليةَ تؤثرُ على اختيارِ الحلفاء، وليس على قرارِ طلبِ حلفاءٍ في المقامِ الأول، ذلك القرارُ الذي يُنظرُ إليه بوصفه ضمنَ الاهتماماتِ الأمنية[5].

بالإضافةِ إلى ذلك، يمكننا أن نجدَ ذلكَ الفرضَ القائل بأن الدولَ تلتحقُ بالتحالفاتِ لزيادةِ أمنها في ذلك العملِ الذي يركزُ على التأثيراتِ المصاحبةِ للانتماءِ إلى التحالفِ على أعضاءٍ معينين. ويبدأ معظمُ هذا العملِ بمقولةٍ قديمةٍ مؤداها أن التحالفَ يزودُ أعضاءه بكلِ شيءٍ جيد[6]. وفي هذا المجالِ من البحث، يساهمُ الحلفاءُ الذين يمتلكون الأسلحةَ في الردعِ أو القدرةِ الدفاعية، وسواءً كانت تعتمدُ على التهديدِ بالعقابِ الذي يشكلُ الأساسَ للردعِ أو أن يقومَ على حمايةِ الإقليمِ من العدو، فإن السلعةَ العامةَ التي يوفرها التحالفُ هي الأمن.

لقد شاركَ نطاقٌ واسعٌ ومتناقضٌ من الأدبياتِ الاعتقادَ الواقعي بأن التحالفاتِ تخدمُ ببساطةٍ في زيادةِ أمنِ أعضائها. ولكن لم تقبل نظريةُ السلعتين هذا الافتراضَ العام، حيث إنها بدلاً من ذلك ترى أن التحالفاتِ توفرُ فوائدَ مختلفةً لأعضاءٍ مختلفين. ويكمنُ السببُ الكبيرُ في تركيزنا على التحالفاتِ في هذا الفصلِ في أن استقصاءِ التحالفاتِ يعدُّ طريقةً مثمرةً وكافيةً لكي نعرفَ الفرقَ بين نظريتنا والمناهجِ الأكثرِ قياسيةً في العلاقاتِ الدوليةِ مثل الواقعيةِ والتي شكلت الأساسَ لكثيرٍ من الأعمالِ عن التحالفات.

ويمكنُ لنظريتنا أن تشرحَ الكثيرَ عن سلوكِ التحالفاتِ الذي لم يتأت للواقعيةِ أن تشرحه. وهذا هو ما يمكن توقعه من نظريةٍ مثل نظريتنا والتي ترفضُ بعضَ الافتراضاتِ الأساسيةِ التي أسست للواقعية. فعلى الرغم من أن افتراضاتِنا عامةٌ مثل افتراضاتِ الواقعية حيث قُصِدَ منها أن تُطبّقَ على مستوى عالمي (فعلى الرغم من أننا لا نشبهُ الواقعيةَ بسبب أننا نسمحُ للظروفِ الداخليةِ وتفضيلاتِ القادةِ أن تؤثرَ على سلوكِ الدولة) حيث إنهم أضافوا مسألةَ اختيارِ الدولة – إذ يجب على الدولِ أن تحددَ كيف تستطيعُ أن تخصصَ مواردها لتحقيقِ التوازنِ المرغوبِ بين التغييرِ والحفاظِ على وضعٍ قائم. وقد أضافَ هذا عنصراً مركزياً إلى نظريتنا – اختيارَ الدولة – جعلَ نظريتنا أكثرَ فائدةً وقابلةً للتطبيقِ على نطاقٍ واسع. وهذا الأمرُ معروضٌ بوضوحٍ بتطبيقِ نظريتنا على التحالفاتِ والمبادلاتِ المتضمنةِ في قرارِ الدولةِ بالانضمامِ إلى، أو بالخروجِ من، تحالف. تستطيعُ الواقعيةُ أن تتحدثَ إلى جانبٍ واحدٍ من الاختيارِ الذي يواجهه القادة، وتقدمُ هذا الاختيارَ بطريقةٍ صارمة: هل عضويةُ التحالفِ تزيدُ أم تقللُ من أمنِ الدولة. وترى نظريتنا في القرارِ اختياراً ذا جانبين يسمحُ بمزيدٍ من الأخذِ في الاعتبارِ تكاليفَ ومنافعَ عضويةِ التحالف.

فنحن نعطي التحالفَ الاهتمامَ لثلاثةِ أسبابٍ إضافية.

الأول: أن العملَ النظري بشأنِ التحالفاتِ في العلاقاتِ الدوليةِ واسعُ النطاق، وذلك باعتباره ملائماً لموضوعٍ يؤثرُ بشكلٍ سريعٍ على عددٍ كبيرٍ من الدول، وظلَّ يفعلُ ذلك منذ قرون. فأيُ نظريةٍ للسياسةِ الخارجيةِ تنشدُ أن تكونَ "عامةً" مثلِ نظريتنا، يجبُ أن يكونَ بمقدورها أن تتحدثَ عن عددٍ من القضايا في العلاقاتِ الدولية، وربما لا يكونُ هناك أكثرَ من دوافعِ الدولِ للانضمامِ والبقاءِ في التحالفات.

الثاني: من الواضحِ تماماً أن دخولَ الدولِ في التحالفاتِ مرتبطٌ بتوقعاتٍ مؤداها أن سلوكياتِ السياسةِ الخارجيةِ الأخرى سوف تتأثر. وسيكونُ ذلك واضحاً في حالِ إذا رأينا التحالفاتِ كخيارٍ للنفقاتِ العسكرية. حتى ولو تبنينا فكرةَ أن الغرضَ من التحالفِ هو منعُ العدوانِ وتوفيرِ الدفاعِ المشترك إذا ما فشلَ الردع (الأمر الذي لا نفعله)، فإن الهدفَ من التحالفِ هو التأثيرُ على استخدامِ أداةٍ أخرى في السياسةِ الخارجيةِ وهو استخدامُ القوة. وفي الواقع، لقد وافقنا على الموقفِ المتطورِ لليدز Leeds وطلابها بأن الدولَ تستطيعُ أن تدخلَ في تحالفاتٍ لأغراضٍ كثيرة، ولكن كلاً منها ينطوي على التزامٍ من قبلِ الدولةِ الموقعةِ على التحالفِ فيما يتعلقُ بالسلوكياتِ المحددةِ الأخرى[٧]. وهناك اختبارٌ هامٌ حدثَ لنظريتنا من كلٍ من المنظورِ العلمي ومنظورِ السياسةِ العامةِ بخصوصِ ما إذا كانت تستطيعُ أن تشرحَ وتتنبأ بكيفيةِ تأثيرِ عضويةِ التحالفِ على سلوكِ الدولةِ في مجالاتٍ أخرى. ولقد زودتنا نظريتنا بفهم كيفيةِ قيامِ الدولةِ بإضافةِ أو حذفِ التحالفاتِ من ملفِ سياستها الخارجية ككل، وما هي تأثيراتُ التحالفاتِ على العناصرِ الأخرى لهذه الملفات.

أخيراً : لقد كرسنا الكثيرَ من الانتباهِ إلى دراسةِ التحالفاتِ بسببِ صلتها الوثيقةِ المعاصرةِ بالموضوع. فقد أدى أفولُ الاتحادِ السوفيتي على سبيلِ المثالِ إلى جعلِ بعضِ صانعي السياسةِ يطالبون بوجوبِ امتدادِ الناتو شرقاً وبأن يقبلَ بانضمامِ الأعضاءِ السابقين من حلفِ وارسو، ربما بما في ذلك روسيا نفسها. ماذا كان تأثيرُ مثل هذا الامتداد؟هل كان من شأنه، كما زُعِم على نطاقٍ واسع، أن يساعدَ على تأكيدِ بقاءِ الديموقراطيةِ على قيدِ الحياةِ في أوروبا الشرقية؟. وهل من شأنه أن يحمي الأعضاءَ الجددَ من أذى الروس؟. إن نظريتنا قادرةٌ على تزويدنا ببعضِ الإجاباتِ لهذه الأسئلة، ليس لأنها متفهمةٌ للناتو أو الحربِ الباردة تفهماً عميقاً ولكن لأن طبيعتها العامة يجب أن تزودنا بحيزٍ للتطبيقاتِ الخاصةِ بالظروفِ المختلفة، والتي تشتملُ على الظروفِ المتطورة. ويجب أن نوضحَ أن نظريتنا ليست فقط عن طريقِ تحليلاتٍ لحوادثِ الماضي ولكن أيضاً من خلالِ الإجابةِ عن الأسئلةِ الأكثرِ معاصرةً والمتصلةِ بالسياسةِ الخارجية.

ونقومُ في هذا الفصلِ بثلاثةِ أشياء:

الأول: عرضنا قابليةَ نظريتنا بشأنِ التحالفاتِ للتطبيق. وحتى الآن، قد يكونُ القارئُ على علمٍ بأنه فيما يتعلق بنظريتنا فإن قليلاً من التفكيرِ يفضي إلى قدرٍ أكبرٍ من الفهم. ولعل إحدى فوائدِ نظريةِ السلعتين على أي حال أن بعضَ الأشياءِ المفاجئة تأتي إلى الضوءِ أثناء الاستخدام – ويعدُّ موضوعُ التحالفاتِ أحدَ الأمثلةِ الأوليةِ على هذا الأمر، من وجهةِ نظرنا. ولذلك فإن إنفاقَ وقتٍ أكثرَ قليلاً في التطويرِ النظري هو أمرٌ مفيد.

ثانياً: قدمنا تحليلاتٍ تجريبية تختبرُ بعضَ الفروضِ التي برزت في نموذجنا. وهذه التحليلاتُ التجريبية لها أهميتها حيث إن الفروضَ تفصلُ بين نظريةِ السلعتين والواقعيةِ بشكلٍ يسيرٍ نوعاً ما، ولقد رأينا أن هذه التحليلاتِ تؤيدُ نموذجنا.

وأخيراً: سوف نتناولُ إحدى الحوادثِ الدوليةِ بشيءٍ من التفصيل، وهي أزمةُ قناةِ السويس عام ١٩٥٦م. ونحن نقومُ بذلك لأن نموذجنا، في بدايته، يقررُ أن التحالفاتِ تزودُ الدولَ بالمواردِ لكي تحققَ أهدافها الخاصة، فالتحالفاتُ تحررُ الدول. وترى الواقعيةُ، في المقابل، أن التحالفاتِ تعدُّ بشكلٍ واسعٍ بمثابة عقودَ زواجٍ دولية: فالتحالفاتُ تلزمُ الدولَ كلَ واحدةٍ إزاء الأخرى، وقد يصلُ هذا إلى حدِ وجوبِ قيامِ الموقعين على المعاهدةِ بأشياءٍ لم يختاروها. وتنطوي أزمةُ قناةِ السويس على العديدِ من العناصرِ التي تدخلُ في التحالفات، وتبدو جوانبُ الأزمة (خاصةً نجاحُ الأمريكيين في إقناع بريطانيا وفرنسا بتغييرِ سلوكهما) لأولِ وهلةٍ متعارضةً مع طرحنا. ولكن، وكما نأملُ أن نوضحَ، فإن محاولةَ فرنسا وبريطانيا لتغييرِ الموقفِ في مصرَ كان من المستحيلِ تخيلها تقريباً بدون التحالفِ مع الولاياتِ المتحدة. ومن ثم فإن هذه العناصرَ المحددةَ مطابقةٌ تماماً لما اقترحه نموذجنا.

ما الذي تقوم به التحالفات ؟ تحمي وتخدم

ونحن في هذا القسم سوف نشيرُ إلى طرحنا النظري لنشتقَ منه فروضاً عامةً تربطُ بين عضويةِ التحالفِ وسلوكياتِ السياسةِ الخارجيةِ الأخرى. وبالنظرِ إلى مناقشتنا النظريةِ لقابلية السياسة الخارجية للإحلال في الفصل الخامس، حيث توفرُ نظريتُنا توقعاتٍ محددةٍ فيما يتصلُ بعلاقاتِ الإحلال، ولكن هذه العلاقاتِ أيضاً معقدة. فالعملُ التجريبي السابقُ عن قابلية السياسةِ الخارجيةِ للإحلال كان يعتمدُ على توقعاتٍ بأن استخدامَ سياستين قابلتينِ للإحلالِ محلَ بعضهما بعضاً سيؤدي إلى علاقةٍ عكسيةٍ بينهما. وتقترحُ نظريتنا أن العلاقةَ بين استخدام أي سياستين يعتمدُ على عاملين:

الأول: أنها تعتمدُ على ما إذا كانت السياساتُ تنوي إنتاجَ نفسِ السلعةِ أو سلعٍ مختلفة.

ثانياً: أنها تتوقفُ على ما إذا كانت المواردُ قد أعيدَ تخصيصُها بين السياساتِ نتيجةً لتغيرٍ في قدراتِ الدولة، ونتيجةً لتغيرٍ في تفضيلاتِ الدولةِ من التغييرِ أو الحفاظِ على وضعٍ قائم، أو بفعلِ التغيرِ في الكفاءةِ النسبية حيث إن سياساتٍ متنوعةٍ تنتجُ خياراتٍ جيدةٍ جديرةٍ بالاحترام. والآن سوف نوفرُ مزيداً من التطويرِ النظري التفصيلي والذي يركزُ على التحالفات.

إن أولَ العواملِ المزعجةِ التي يجبُ أن نواجهها عند التعاملِ مع التحالفاتِ هو أن الدولَ يمكن أن تنضمَ إلى التحالفاتِ لكي تحققَ الحفاظَ على وضعٍ قائم، أو التغيير، أو كليهما. وبالإضافةِ إلى ذلك، يمكن لتحالفٍ واحدٍ أن يخدمَ أغراضاً متعددة، حيث إنه يوفرُ آليةً لكلِ عضوٍ لكي يحصلَ على اختياره المفضل. ولقد اكتشفت ليدز وزميلاها في الفحصِ التفصيلي لنصوصِ معاهداتِ التحالفِ أن الاتفاقياتِ الفعلية تتطلبُ سلوكياتٍ مختلفةٍ جداً من مختلفِ الموقعين على المعاهدة[٨]. فعلى سبيلِ المثال، ربما يوافقُ طرفٌ على النهوضِ للدفاع عن حليفه إذا تمت مهاجمةُ الأخير، وذلك بالتبادلِ مع موافقةِ الأخيرِ على منحه الامتيازَ في مجالٍ مختلفٍ تماماً. والخلاصة، أن الدولةَ الأولى تفوزُ بالتغييرِ مع التضحيةِ بالحفاظِ على الوضعِ القائم بينما تفوزُ الأخيرةُ بالحفاظِ وتضحي بالتغيير. ويقدم تحالفُ نيوزيلندا مع بريطانيا العظمى مثالاً واضحاً يعبرُ عن كيفيةِ تباينِ أهدافِ الحلفاء. وبالنظرِ إلى الفصلِ الرابع، فقد فازت نيوزيلندا بالحمايةِ من بريطانيا في آخرِ القرنِ التاسع عشر وفي بدايةِ القرنِ العشرين، بينما فازت بريطانيا بامتيازٍ حصري لتجارةِ نيوزيلندا، كما حظيت بمساعدتها في مسائلَ مختلفةٍ إزاء مجلسِ الكومنولث البريطاني.

وكما طرحنا في الفصولِ السابقة، افترضنا أن انضمامَ دولةٍ إلى تحالفٍ مع شريكٍ قوي يرتبطُ غالباً بسلوكِ السعيِ للحفاظِ على وضعٍ قائمٍ في حين أن انحيازَ دولةٍ إلى شريكٍ أضعف يرتبطُ غالباً بمسلكِ السعي نحوِ التغيير[٩]. ذلك أنه عند التحالفِ مع دولةٍ أقوى فإن الحليفَ الأضعف يغيرُ بعضَ جوانبِ سياسته الداخليةِ والخارجية في اتجاهٍ يفضله الحليفُ الأقوى. وفي المقابل، فإن الحليفَ الأقوى يساعدُ الحليفَ الأضعفَ على الحفاظِ على جوانبَ أخرى

في الوضع القائم، كحمايةِ سيادتها ضد معتدين محتملين. وتسمى التحالفاتُ التي تحتوي على خليطٍ من الدولِ المختلفةِ في مستوياتِ قوتها "تحالفاتٍ غيرِ متكافئة". وتقودنا نظريةُ السلعتين إلى استنتاجٍ مؤداه أن الدولَ ذات القوةِ المختلفةِ ترمي إلى أهدافٍ مختلفةٍ من خلالِ عضويتها. ومن ثم، فإننا نتوقعُ أن يختلفَ تأثيرُ عضويةِ التحالفِ على سياساتٍ أخرى تبعاً لكون الدولُ قويةً أم ضعيفة.

ولاحقاً، لكي نحددَ تأثيرَ عضويةِ التحالفِ على سياساتٍ أخرى يجبُ أن نأخذَ في الاعتبارِ ماذا سوف يحدثُ لدولتين لم تكونا في السابقِ حليفتين. فنحن نفترضُ أن التحالفاتِ، مثل كلِ سلوكياتِ السياسةِ الخارجية، تتطلبُ مواردَ، والتي ربما تكون مخصصةً لوسائلَ سياسيةٍ أخرى. كما أننا نفترضُ أن الدولَ تخصصُ مواردها بالطريقةِ التي توفرُ لها المزيجَ الأكثر تفضيلاً من سلع السياسةِ الخارجيةِ الممكنة. ويفترضُ ذلك أن جميعَ التحالفاتِ المرصودة[١٠] تتسمُ بالكفاءة.

وتعتبرُ هذه الفكرةُ التي مؤداها أن التحالفاتِ الملاحظةَ تتسمُ بالكفاءةِ فكرةً حاسمةً بالنسبةِ لمقولتنا و تعدُّ بمثابةِ استطرادٍ قصير ذي قيمة. وبشكلٍ أساسي، فإننا نقصدُ أنه ليس هناك أي دولةٍ ستدخلُ تحالفاً إذا لم يكن ينتجُ تغييراً و/ أو حفاظاً أكثر مما تستطيعُ هي إنتاجه عن طريقِ تخصيصِ تلك الموارد نفسها لسياسةٍ أخرى. فلو أن أي دولةٍ تفكرُ في دخولِ تحالفٍ كان بمقدورها إنتاجُ سياسةٍ خارجيةٍ أكثر تفضيلاً مما لو كانت في تحالف، فلن تقدمَ على الانضمامِ إليه. وهكذا، يجب أن تُنتجَ التحالفاتُ بالفعلِ تغييراً و/ أو حفاظاً لكل الدولِ الموقّعةِ عليها أكثر مما يمكن لكل منها أن تحصلَ عليه بدون التحالف؛ ذلك أن كلَ تحالفٍ يتمُّ تشكيله بالفعل يتسمُّ بالكفاءة. وهذه النقطةُ لا تقبلُ الجدلَ ولكنها تنطوي على معانٍ متضمنةٍ تتعارضُ مباشرةً مع الطرقِ القياسيةِ لرؤيةِ التحالفات.

يُنظرُ تقليدياً إلى التحالفاتِ باعتبارها مقيدةً لسلوكِ الدولة[١١]. وبالتأكيد، فإن أي دولةٍ تدخلُ في تحالفٍ يجب أن تتخلى عن شيءٍ ما. ويجب عليها أن تخصصَ مواردَ للتحالف، وتضع بعضَ الالتزاماتِ بشأنِ سلوكها المستقبلي الذي قد تندمُ عليه. وعلى أي حال، تفوزُ الدولةُ بشيءٍ ما بانضمامها إلى التحالف، وبالنظرِ إلى افتراضنا المتعلقِ بالكفاءة، يجب أن تكونَ هذه المكاسبُ أكثرَ من قيمةِ تكلفةِ انضمامِ الدولةِ إلى التحالف. فإذا مكّنَ التحالفُ الدولةَ من إنتاجِ خياراتٍ (سلعٍ) سياستها الخارجيةِ المرغوبةِ بمواردَ أقل مما كان بمقدورها أن تفعلَ بطرقٍ أخرى، فإن هذا سيتيحُ مواردَ لمتابعةِ خياراتٍ إضافية. بعبارةٍ أخرى، فإن التحالفاتِ الموجودةِ تحررُ قدراتِ الدولةِ ولا تقيدها. وبالتأكيد، فإن كثيراً من التحالفاتِ المحتملةِ، في المقابل، ستكون مقيدةً لعضوٍ أو أكثر. ولكن هذه التحالفاتِ لا تتشكلُ أبداً. ونحن نعتقد أن فكرةَ كونِ التحالفاتِ الموجودةِ تحررُ قدراتِ الدولةِ، أكثر من كونها مقيدةً لها، تمكننا من حسابِ تأثيراتِ التحالفاتِ على نحوٍ أفضل كثيراً مقارنةً بالمنظوراتِ التقليدية.

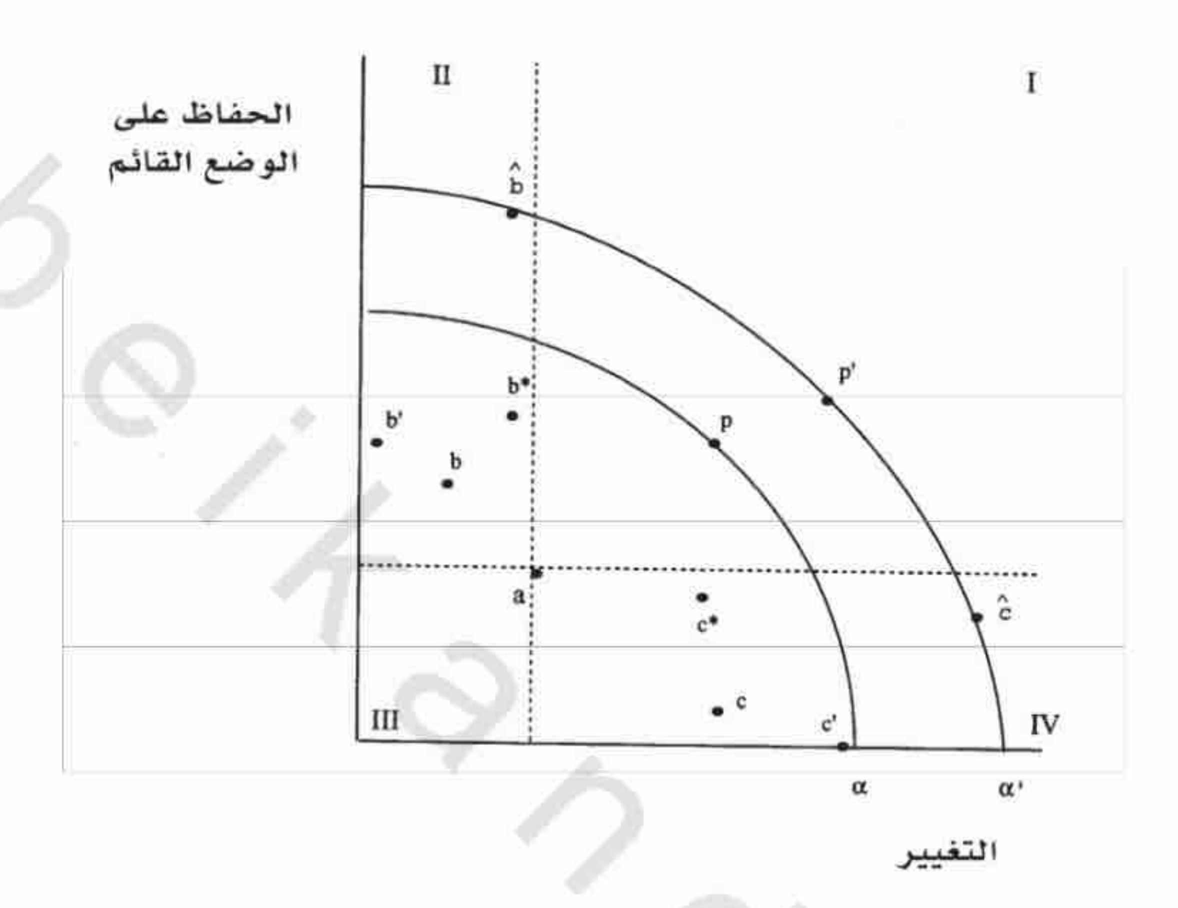
والآن، ما الذي سيجعلُ دولتين لم تكونا حليفتين في السابقِ تختاران إنفاقَ مواردَ ضروريةٍ لتصبحا

حليفتين؟. ولكي يحدثَ ذلك، فلابد أن يكونَ شيئاً ما قد حدثَ أساساً لدولةٍ واحدةٍ على الأقل راغبةٍ في الانضمامِ إلى تحالفٍ، كان يُنظرُ إليه سابقاً باعتبارِ أنه غيرُ مرغوبٍ فيه[١٢]. فربما تكون الدولةُ قد خضعت لتغيرٍ أسفرَ عن زيادةٍ في القدرات، وفرَ لها المزيدَ من الموارد لتخصصها للسياسةِ الخارجية. وربما يكون قد حدثَ شيءٌ ما جعل التحالفَ أكثر كفاءةً، فيما يتعلق بإمكانيةِ إحلالِ بدائل السياسات محل بعضها بعضاً، في إنتاجِ التغيير و/ أو الحفاظِ على وضعٍ قائمٍ لصالح الدولة. وربما يكون مؤدى هذا أن الشريكَ المحتملَ قد يكون راغباً في إنجازِ اتفاقٍ أفضل أو بفعلِ مجموعةٍ من العواملِ التكنولوجيةِ والبيئية (على سبيل المثال التقدم في تكنولوجيا الاتصالات). أو ربما شرعت إحدى الدولِ في إسباغِ قيمةٍ كبيرةٍ على الخيارِ (السلعةِ) الذي يمكن أن تحصلَ عليه من خلالِ التحالف. فعلى سبيلِ المثال، لو واجهت دولةٌ، كانت ستزيدُ من حفاظها على الوضع القائم، تهديداً متصاعداً، لكان من شأنها أن ترغبَ في تحويلِ بعضِ مواردها من السياساتِ المنتجةِ للتغييرِ إلى التحالف.

ونستطيع الآن أن نضعَ كلَّ هذه العواملِ لتكوينِ صورةٍ مركبةٍ لتأثيرِ التحالفاتِ على سلوكياتِ السياسةِ الخارجيةِ الأخرى. و سوف يرشدنا الشكل رقم (٧.١) في نقاشنا. ولنفترض أننا نلاحظ ملفَّ السياسةِ الخارجيةِ لدولةٍ ما لبضعِ لحظاتٍ من الزمن. فإن مواردها وبيئتها الدولية ستحددُ منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج (PPF) والذي رمزنا إليه بالرمز (a) وأن تفضيلاتها بشأنِ الحفاظِ على وضعٍ قائمٍ أو التغييرِ تتفاعلُ مع هذا الحدِّ لإنتاج ملفِ سياسةٍ خارجيةٍ متوازن، والتي أشرنا إليها بالرمزِ (P). وبالإضافةِ إلى ذلك، فلنفترض أن هذه الدولةَ لها تحالفاتٌ مع بعض مجموعاتٍ من الدول وأن ملفَّ التحالفِ هذا سيوفر لها مستوياتٍ من الحفاظِ والتغيير والتي سوف تضعها عند النقطة a في الفراغ، وأن سياساتها الأخرى، مثل الإنفاقِ على الدفاع وسلوكِ الصراع، تنقلها من النقطةِ a إلى النقطةِ p[١٣]. فماذا يحدث بالنسبةِ للسياساتِ الأخرى نتيجةً لتشكيلِ تحالفٍ جديد؟.

إن أول شيءٍ نذكره هو أن افتراضنا، الذي مؤداه أن التحالفَ الجديد هو أكثرُ السياساتِ المتاحةِ كفاءةً للدولةِ في السعي نحو أهدافها، ينطوي على مضامين مهمةٍ بالنسبةِ لأطروحتنا- فإحدى نتائج تشكيلِ تحالفٍ جديد أن منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج (PPF) يتحرك مباشرةً نحو الخارج. وليس هناك أيُ دولةٍ ستشكلُ تحالفاً غيرَ كفءٍ (مؤدياً إلى تحركِ الحدِّ إلى الداخل). ولو استخدمت أيُ سياسةٍ مواردها بكفاءةٍ أكثر من السياساتِ الخيارةِ المتاحة، فإن هذا سينتجُ نفسَ أثرِ اكتسابِ مواردَ إضافية. ومن الممكن أن تكونَ حركةُ الحدِّ صغيرةً أو كبيرة.

وسوف نفترض أن القدرَ الذي تحركَ به منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج (PPF) خارجاً هو دالةٌ في قدراتِ الدولةِ المنضمةِ إلى التحالفِ حديثاً والقدراتِ المختلطةِ لشركائها في التحالفِ الجديد. وتحديداً، فإننا نعتقد أنه عند الانضمامِ إلى تحالفاتٍ مماثلة سوف يتأثر حدُّ إمكاناتِ الإنتاج للدولةِ الصغيرةِ أكثر مما يمكن أن يحدثَ بالنسبةِ للدولةِ الكبيرة؛ فسوف يتحرك حدُّ الدولةِ أكثر عندما تتحالف مع دولةٍ أو دولٍ قويةٍ وذلك مقارنةً بحركته حينما تتحالف



الشكل رقم (٧.١). التحالفات وإحلال السياسة الخارجية.

مع دولٍ أقل قوةً، مع ثباتِ المتغيراتِ الأخرى. وفي الشكل رقم (٧.١) نمثل هذا الأثرَ بالحدِ 'a. وقد أدى هذا التحولُ في منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج (PPF) بنا إلى توقع أن ملفَّ السياسةِ الخارجيةِ الجديدِ المشكَّل سيكون عند النقطةِ 'p. (ويتوقف الوضعُ الدقيقُ للنقطةِ 'p على شكلِ منحنياتِ السواء الخاصةِ بالدولة.

فنحن نريدُ أن نكررَ الإشارةَ إلى انعكاساتِ هذه العمليةِ على قابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلال، وحيث يُنظرُ إلى الإحلالِ بوصفه إمكانية إحلالِ سياسةٍ محل سياسةٍ أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن لدولةٍ تنشد زيادةَ أمنها أن تفعلَ ذلك عن طريقِ تشكيلِ تحالف، أو من خلال زيادةِ إنفاقها على الدفاع، وتقترحُ صياغتنا أن تشكيلَ التحالفِ يجب أن يؤدي، بصفةٍ عامة، إلى تحسنٍ في كل أنماطِ سلوكياتِ السياسةِ الخارجية. ولشرح هذا ببساطة، نحن نرى أن التحالفاتِ توفرُ للدولِ إمكانيةً أكبر، وتسمح لها أن تقومَ بما هو أكثر في سياساتها الخارجية، وذلك إذا ما تمَّ تشكيلُ التحالفِ الجديد كنتيجةٍ لقدراتٍ متزايدةٍ أو رغبةٍ أكبر في التحالفِ من قِبل أحدِ الشركاء. ولو أننا لاحظنا، على

سبيلِ المثال، أن دولةً حاولت تكوينَ تحالفٍ لأن مواردها تزايدت، فإننا سوف نرى زياداتٍ (أو على الأقل عدمَ تناقصٍ) في أنماطِ السلوكِ الأخرى. وعلى نفسِ النحو، لو أن دولةً تشكلُ تحالفاً جديداً لأن شيئاً ما في البيئةِ قد جعل هذا التحالفَ أكثر كفاءةً (كأن يصير شريكُ التحالفِ أكثر رغبةً في الانضمام إلى التحالف)، حينئذٍ يحررُ التحالفُ قدراتِ الدولةِ ولا يقيدها.

وبالعودةِ إلى الشكل رقم (٧.١)، ولنتذكر النقطةَ a التي تشير إلى التغييرِ والحفاظِ اللذين اكتسبتهما الدولةُ من ملفِ تحالفها السابق. وعندما تنضم الدولةُ إلى تحالفٍ جديد، ربما يحدثُ واحدٌ من هذه التأثيراتِ الأربعةِ العامة:

١- يمكن للتحالفِ الجديد أن يزوِّدَ الدولةَ بمزيدٍ من القدرةِ على تحقيقِ الحفاظِ والتغييرِ، محركاً النقطةَ إلى الشمالِ الشرقي.

٢- كما أنه يمكنه أن يزوِّدَ الدولةَ بقدرةٍ أقل على تحقيقِ الحفاظِ والتغييرِ محركاً النقطةَ إلى الجنوبِ الغربي.

٣- أو أنه ربما يزيد الحفاظَ ويقلل التغييرَ الذي اكتسبته الدولةُ من التحالفاتِ، محركاً النقطةَ إلى الشمالَ الغربي.

٤- أو أنه ربما يزيد التغييرَ ويقلل الحفاظَ الذي اكتسبته الدولةُ من التحالفاتِ، محركاً النقطةَ إلى الجنوبِ الشرقي.

لاحظ الخطوطَ المنقَّطةَ التي تمرُّ بالنقطةِ a. هذه الخطوطُ تقطع الفراغَ إلى أرباعٍ مترافقةٍ مع هذه التأثيراتِ الأربعةِ العامة. فنحن نستطيع ملاحظةَ قراراتِ الدولة بأن تضيفَ إلى ملفاتِ التحالفِ الخاصةِ بها، وبأن تحددَ كيفيةَ تأثيرِ هذه التغيراتِ على الحفاظِ والتغييرِ اللذين اكتسبتهما الدولُ من التحالفات. وبذلك نستطيع أن نشتقَ الفروضَ التي تختصُّ بمعرفةِ كيف ينبغي للتحالفاتِ المختلفة أن تؤثرَ على سلوكياتِ السياسةِ الخارجيةِ الأخرى.

أولاً: تأمل في الحركاتِ المتجهةِ إلى الجنوبِ الغربي، في الربع الثالث III. فطبقاً للنظرية، لا ينبغي لتحركاتٍ من هذا النوع أن تحدث. ويجب على الدولِ أن ترغبَ في تقليلِ كلٍ من الحفاظِ والتغييرِ فقط عندما ترى أنها تحتاج إلى ذلك، كأن ترى أن هناك تناقصاً في قدراتها. فالدولُ التي صارت أضعف يجب أن تكون بمنأى عن (أو، وهذا أكثر احتمالاً، أن يجعلها شركاؤها بمنأى عن) اكتسابِ تحالفات. ولأنه ينبغي على الدولِ التي أضافت تحالفاتٍ ألا تتحرك في الربع الثالث III، فإنه ليس لدينا أي توقعاتٌ بخصوص تأثيرِ هذه الحركةِ على السياساتِ الخارجيةِ الأخرى. وبالفعل، أوضحنا في عملٍ سابقٍ أن القليلَ جداً من التغيراتِ في ملفاتِ التحالفِ ينتج في إطارِ الحركةِ نحو الجنوبِ الغربي، ذلك أنه ليس ثمة تغير منها تقريباً اشتمل على دولةٍ من تلك التي اكتسبت قوة، كما أنه ليس ثمة واحد منها شمل دولةً تضيف تحالفات[١٤].

ثانياً: لنتأمل التحالفاتِ التي توفر للدولةِ مزيداً من القدرةِ على تحقيقِ الحفاظِ والتغيير، والتي تتحرك في

الربع الأول I. وبالاعتمادِ على ما إذا كان التحالفُ بمفرده قد حركَ الدولةَ إلى الحدِّ الجديد 'a، وعلى مزيجٍ محددٍ من القدرةِ على تحقيق الحفاظِ والتغيير يوفره التحالف، سيكون بمقدورنا أن نلاحظَ بعضَ التغيراتِ في سياساتٍ خارجيةٍ أخرى، بالرغمِ من التوقع العام بأن أي تغيرٍ كهذا سيكونُ ثانوياً. فلو أن التحالفَ قد حركَ الدولةَ إلى النقطةِ 'p بدقة لتوقعنا أنه ليس ثمة تغيرات البتة في سلوكياتٍ أخرى.

وفيما بعد: لنتأملِ التحالفاتِ التي تزيد القدرةَ على تحقيقِ الحفاظِ على وضعٍ قائمٍ وتقلل القدرةَ على التغيير، والتي حركت الدولةَ إلى الربع الثاني II. فنحن لدينا توقعاتٌ واضحةٌ عن تأثيرِ مثل هذا التحالفِ على سلوكِ الدولةِ الراميةِ إلى تحقيقِ التغيير. فقد حركت هذه التحالفاتُ الدولةَ بعيداً عن القدرِ الأكثر مرغوبيةً من التغييرِ بينما تزيد من قدرةِ الدولةِ على متابعةِ التغيير. ولا يعدُّ أمراً مدهشاً أن نتوقعَ أن كلَ هذه الدولِ سوف تزيدُ من سعيها لتحقيقِ التغيير. بالإضافةِ إلى ذلك، سوف نستطيعُ أن نحددَ تجريبياً زاويةَ التحركِ في ملفِ التحالف (تلك الزاويةَ المتكونة من الخط الرأسي الصاعدِ والذي يمرُّ بالنقطةِa، والخطُّ المار بالنقطةِ a والنقطةِ التي تمثلُ المستوياتِ الحديثةِ من القدرةِ على تحقيقِ التغييرِ والحفاظِ التي توافرت من خلالِ التحالفات)، ونتوقع أن الزيادةَ في السياساتِ الراميةِ إلى التغييرِ يجب أن تكونَ على علاقةٍ مباشرةٍ بهذه الزاوية. لأنه كلما كبرت الزاوية، كلما زاد تحريكُ التحالفِ للدولةِ بعيداً عن النقطةِ الأكثر تفضيلاً من حيث تحقيقِ التغيير. وعلى أي حال، لا نستطيع أن نحددَ المسافةَ التي أبعد التحالفُ فيها الدولةَ عن منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج PPF الخاص بها. فإذا وضع التحالفُ الدولةَ تحت 'p (عند نقطة b أو *b)، فإن الدولة سوف تزيد من سلوكياتها الراميةِ لتحقيقِ الحفاظِ على وضعٍ قائم. فإذا وضع التحالفُ مستوى الدولةِ مع 'P فلن تغيرَ الدولة من سلوكها الرامي لهذا الحفاظ. ولو أن التحالفَ قد وضع الدولةَ في مستوى أعلى من 'P عند ($\hat{b}$)، فسوف تقلل الدولةُ من سلوكياتها الراميةِ للحفاظ على وضعٍ قائم. وهكذا، فإنه ليس لدينا توقعاتٌ مؤكدةٌ بشأنِ تأثيرِ تحالفٍ كهذا على سياساتِ الحفاظِ على وضعٍ قائم.

أخيراً: لقد عرَّفنا التحالفاتِ التي تزيدُ التغييرَ وتقللُ الحفاظَ بأنها تلك التي تحركُ الدولةَ في المربع الرابع IV. ولدينا هنا توقعاتٌ محددةٌ تتعلقُ بتأثيرِ مثل هذا التحالفِ على السلوكِ الرامي لتحقيقِ الحفاظِ على وضعٍ قائم. فقد حركت مثل هذه التحالفاتِ الدولةَ بعيداً عن القدرِ الأكثر مرغوبيةً من السلوكِ الساعي للحفاظ، وإن كانت قد زادت من قدرةِ الدولةِ على متابعةِ الحفاظ. ويمكننا ثانيةً أن نتحققَ تجريبياً حينما يكون التحالفُ من النوع الرابع، كما أنه بمقدورنا أيضاً أن نحددَ زاويةَ الحركة (الآن الزاوية بين الخطِ الرأسي الهابطِ المار بالنقطةِ a والخطِ الممتد من النقطةِ a إلى النقطةِ التي تمثلُ المستوياتِ الحديثةِ للتغييرِ والحفاظ). فكلُ الدولِ التي تنضمُّ لمثلِ هذه التحالفاتِ يجب أن تزيدَ من السلوكياتِ التي تستهدفُ الحفاظَ على وضعٍ قائم، ونتوقعُ أن الزيادةَ في السياساتِ الراميةِ للحفاظِ يجب أن تكونَ على علاقةٍ عكسيةٍ بزاويةِ هذه الحركة. وذلك لأنه كلما كبرت الزاوية، كلما قل تحريكُ التحالفِ للدولةِ

بعيداً عن النقطةِ الأكثر مرغوبيةً بخصوصِ الحفاظ. فإذا وضعَ التحالفُ الدولةَ على يسارِ النقطةِ 'P (عند نقطة c أو *c)، فإن الدولةَ سوف تزيدُ من السلوكياتِ التي تستهدفُ التغيير. وإذا وضعَ التحالفُ مستوى الدولةِ مع النقطةِ 'P، فإن الدولةَ لن تغيرَ من سلوكها الساعي للتغيير. ولو وضعَ التحالفُ الدولةَ على يمينِ النقطةِ 'P (عند) ĉ، فإن الدولةَ سوف تقللُ من السلوكياتِ التي تستهدفُ التغيير. ولكن لنلاحظ، كما ذكرنا سلفاً، أننا لا نستطيعُ أن نحددَ بين منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاجِ الأصلي PPF والموضعِ الذي وضعَ التحالفُ الدولةَ فيه. ومن ثم، ليس لنا أي توقعاتٌ مؤكدةٌ بخصوصِ تأثيرِ تحالفاتِ النوعِ الرابعِ IV على السياساتِ التي تستهدفُ التغيير.

وتؤدي المناقشة بنا إلى أربعة فروض عامة فيما يتصل بالتغيرات في السياسات الخارجية والتي ينبغي أن يتم إنتاجها بواسطة دول تنتمي إلى تحالفات، أو دول تقوم بتغيير في ملفات التحالف الخاصة بها.

الأول: في إطارِ التحالفاتِ غيرِ المتكافئة القائمة، وهي تلك التي تتكون من دولٍ قوية ودولٍ أضعف، يجب على الدولِ الضعيفةِ أن تسعى للتغييرِ أكثر مما كان متوقعاً في غيابِ التحالف، بينما سوف تواصلُ الدولُ الأكثر قوةً، على نحوٍ مختلف، سعيها للحفاظِ أكثر مما كانت ستفعل. وبشكلٍ محدد، نتوقع أنه يجب على الحلفاءِ الضعفاءِ أن يخصصوا مواردَ أكثر مما قد نتوقع على سياساتٍ من قبيلِ المعونةِ الخارجية، والمبادرة بإثارة صراع، بينما يجب على الحلفاءِ الأقوى تخصيصُ مواردَ أقل. وبالمثل، فإنه يجب على الحلفاءِ الأقوى أن يكرسوا المزيدَ من المواردِ للسياساتِ الراميةِ للحفاظ، مثل الإنفاقِ على الدفاع، أكثر مما نتوقع بينما يجب على الحلفاءِ الأضعف أن يخصصوا مواردَ أقل.

ثانياً: نحن نتوقع أن تُحدثُ التحالفاتُ التي تحرك الدولةَ إلى الربعَ الثاني II زيادةً في السلوكِ الذي يستهدفُ التغييرَ وأن هذه الزيادةَ سوف تكونُ مقترنةً بالزاويةِ التي شكلها الخطُّ الرأسي المارُّ بالنقطةِ a والخطُّ المارُّ بالنقطةِ a والنقطةِ المرتبطةِ بالتغيير والحفاظ المتوفرين بواسطةِ التحالفِ الجديد.

ثالثاً: وبالمثل فنحن نتوقع أن تسببَ التحالفاتُ التي وضعت الدولَ في الربع الرابع IV زيادةً في السلوكِ الرامي للحفاظ، ونتوقع أن هذه الزيادةَ سوف تكون مقترنةً بالزاويةِ التي كونها الخطُّ الرأسي الهابط المار بالنقطةِ a والخطُّ المارُّ بالنقطةِ a والنقطةِ المرتبطةِ بالتغييرِ والحفاظِ المتوفرين بواسطةِ التحالفِ الجديد.

أخيراً: نتوقع أنه بعد تكوينِ التحالفِ الجديد، يجب على الدولِ بشكلٍ عام أن تزيدَ كلا النوعين من السلوكِ وذلك لأثرِ التحالفِ في دفعِ منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج PPF نحو الخارج. فنحن نفترضُ أن الدولَ التي كونت التحالفَ سوف تزيدُ كلَّ أنماطِ السلوك (حتى عند ضبطِ التغيراتِ في قدراتِ الدولة)، وأن قدرَ هذه الزيادةِ سوف يكونُ على علاقةٍ مع قدراتِ شريك/ شركاءِ التحالفِ الجديد وقدرةِ الدولة. وبالمثل، فإنه عندما ينتهي التحالفُ، سوف تقلُّ كل أنماطِ سلوكِ السياسةِ الخارجية، وأن قدرَ النقصِ سيكونُ مرتبطاً بقدراتِ الحلفاءِ المفقودين.

في القسم التالي، سوف ننظرُ في تحليلاتٍ إحصائيةٍ توضحُ كيفيةِ تأثيرِ عضويةِ التحالفِ على جوانبَ متنوعةٍ من ملفِ السياسةِ الخارجيةِ للدولة.

تحليلات إحصائية : الآثار الظاهرة للتحالفات

سوف نقدم في هذا القسمِ فحوصاً إحصائيةً لتأثيرِ التحالفاتِ على سلوكياتِ السياسةِ الخارجيةِ الأخرى. ونتوقع أن عضويةَ التحالفِ سوف تؤثر على مجموعةٍ متنوعة جداً من السياساتِ الخارجية، بل وكل السياساتِ الخارجيةِ الممكن تخيلها. وسيكون بعيداً عن بؤرةِ اهتمام أي عملٍ من هذا النوع، كما سيكون في غيرِ مقدورِ أي قارئ، تحليلُ آثارِ التحالفاتِ على أكثر من عددٍ قليلٍ من قبيلِ تلك السياسات. وقد اخترنا في هذا الفصلِ أن نحللَ آثارَ اختيار دولةٍ ملفَّ تحالفها على أربعة من سلوكياتِ السياسةِ الخارجية وهي: المعونةُ الخارجية، والمبادرة بإثارة صراع، والإنفاق العسكري، والسعي نحو مؤسسة عسكرية كثيفة لرأس المال (أو التغيير).

ولقد قسمنا هذه المقدمةَ إلى ثلاثةِ أجزاء. سوف نركزُ في أولها على تأثيراتِ عضويةِ التحالف. وسنركزُ خاصةً على الحالةِ التي تؤثرُ فيها عضويةُ التحالفِ غير المتكافئ على تخصيصاتِ المساعدةِ الخارجية. ويختصُّ الجزءُ الثاني بتأثيراتِ الانضمام إلى تحالف. ونريدُ أن نحددَ بشكلٍ خاص ما إذا كانت السلعةُ (التغييرُ أو الحفاظ) الناتجةُ عن الانضمامِ إلى التحالفِ تؤدي إلى سعيٍ أكثر نشاطاً نحو سلعةٍ أخرى كما هو منعكسٌ في نفقاتِ الدفاع ومتوسط نصيبِ الفردِ من نفقاتِ الدفاع العسكرية. وأخيراً، نرى كيف تؤدي التغيراتُ في ملفِ تحالفِ الدولةِ إلى تغيراتٍ في السياساتِ الخارجيةِ الأخرى. ونركزُ في هذا الجزءِ على معدلاتِ المبادرةِ بإثارةِ صراعٍ بنفسِ قدرِ تركيزنا على متغيراتِ إنفاقنا العسكري.

التحالفات غير المتكافئة والمعونة الخارجية

تتمثل مهمتنا الأولى في أن ندرسَ كيفيةِ تأثيرِ عضويةِ التحالفِ على استخدام السياساتِ الخارجيةِ الأخرى. وتؤدي نظريةُ السلعتين بنا إلى أن نتوقعَ أن هذا يتوقفُ على ما ينتجه التحالف، وما سوف تنتجه السياسةُ الأخرى في هذا الشأن. وبالعودةِ إلى الشكل رقم (٧.١)، نتذكر أننا نفترضُ أنه في التحالفاتِ غير المتكافئةِ سوف تكتسب الدولةُ القويةُ التغييرَ بينما تكتسبُ الدولُ الضعيفةُ الحفاظ. وأن الدولةَ التي تكتسبُ التغييرَ من عضويتها في التحالفِ سوف تتحركُ مباشرةً تقريباً تجاه شرقِ الشكل. و يدلُ هذا ضمناً على أننا يجبُ أن نتوقعَ أن تزيدَ من السياساتِ التي تنشدُ الحفاظ، وتُنقصُ من السياساتِ التي تستهدفُ التغييرَ حتى تتحركَ صوبَ توازنها الأكثر مرغوبيةً بين التغييرِ والحفاظ. ومن جهةٍ أخرى، فإن الدولةَ التي تكتسبُ الحفاظَ من خلالِ عضويتها في التحالفِ سوف تتحركُ متجهةً

بشكلٍ مباشر إلى شمالِ الشكل، الأمرُ الذي يجعلنا نتوقعُ أن تزيدَ هذه الدولةُ من السلوكياتِ الساعيةِ إلى التغيير بينما تُنقصُ من سلوكياتها الأخرى التي تستهدفُ الحفاظَ على وضعٍ قائم[١٥]. هكذا، ولأننا نرى أن المعونةَ الخارجية، على الأقلِّ في صورةِ مساعداتِ التنمية، هي سلوكٌ يستهدفُ التغيير، فإن توقعنا التجريبي يقررُ أن الدولَ الضعيفةَ سوف تخصصُ مواردَ أكثر للمعونةِ الخارجية عندما تكونُ متحالفةً أكثر مما لو كانت في وضعٍ آخر. وسوف تكرسُ الدولُ القويةُ مواردَ أقل للمساعدةِ الخارجيةِ عندما تكون متحالفةً أقل مما لو كانت في حالةٍ أخرى.

ويفحص تحليلُنا الإحصائي الأول تأثيرَ العضويةِ في التحالفاتِ غيرِ المتكافئةِ على تخصيصِ المعونةِ الخارجيةِ الخاصةِ بالدولِ الأعضاء. ولكي نستطيع تحديدَ هذا التأثيرِ يجب أن ننظرَ إلى بعضِ الدولِ المتحالفةِ وبعضِ الدولِ غيرِ المتحالفة. فنحن نريدُ مع ذلك أن نحصرَ تحليلاتنا على الأقطارِ التي لها نفسُ المستوى من التنميةِ الاقتصادية، نتيجةً لوجودِ تأثيراتٍ قويةٍ محتملةٍ للتنمية على عمليةِ تخصيصِ المعونةِ الخارجية. وعلى نحو ما فعلنا في الفصلِ السابق، نختارُ أن نقصرَ تحليلنا على الدولِ الأعضاءِ في منظمةِ التعاونِ الاقتصادي والتنميةِ OECD في الفترةِ ١٩٦٦-١٩٩٥م. لقد كان بعضُ دولِ هذه المنظمةِ خلالَ هذه الفترةِ أعضاءً في تحالفٍ غيرِ متكافئ، وهو حلف الناتو NATO، ولم يكن البعض الآخر قد انضم إليه بعد، وصار البعضُ الآخر أعضاءً في هذا الحلف أثناء تلك الفترة. وطبقاً للنموذج، فإن المشاركةَ في تحالفٍ غير متكافئ يزودُ أعضاءه الأضعف بالقدرةِ على تحقيقِ الحفاظِ على وضعٍ قائم (مثل النرويج وهولندا في الناتو، وأيضاً مثل نيوزيلندا وأستراليا خلال سنواتِ مشاركتها في الآنزوس ANZUS) ويقودهم إلى استهدافِ التوازنِ في ملفاتِ سياساتهم الخارجية والتي يمكنُ تحقيقُها عن طريقِ زيادةِ السياساتِ الراميةِ للتغيير. ويشيرُ هذا ضمناً إلى أن مساهمةَ الناتو سيكونُ لها أثرٌ إيجابيٌ منتظمٌ على منح المساعدةِ في التنميةِ لهذه الدولِ الأقلِّ قوةً، وذلك بالنظرِ إلى دولٍ مشابهةٍ غيرِ متحالفة. وتكتسبُ الدولُ الأخرى الأكثرُ قوةً (مثل الولاياتِ المتحدة وبريطانيا العظمى) القدرةَ على تحقيقِ التغييرِ من خلالِ التحالف، وسوف يسعون لتحقيقِ ملفاتِ السياسةِ الخارجيةِ الأكثر تفضيلاً بالنسبةِ لهم عن طريقِ تخصيصِ مواردَ أقل للمعونةِ الخارجيةِ أقل مما نتوقعه منها في حالةِ غيابِ التحالف. ويعني هذا أن أعضاءَ منظمةِ التعاونِ الاقتصادي والتنمية OECD الأضعف في التحالفِ يجب أن ينفقوا أكثر على المعونةِ الخارجيةِ أكثر من الدولِ غير المتحالفة. بينما يجب أن تمنحَ دولُ OECD المتحالفةُ الأقوى أقل مما نتوقعه في ظروفٍ أخرى.

ولاختبارِ هذا الأمر، سوف نستخدمُ نموذجَ اللوغاريتم الخطي، معتبرين أن اللوغاريتماتِ الطبيعيةَ للمعونةِ الخارجيةِ وللناتجِ القومي الإجمالي هي متغيراتُنا التابعةُ والمستقلةُ على التوالي. (مصادرُ البياناتِ معروضةٌ في الملحق أ) ويقيسُ معاملُ الانحدارِ في نموذجِ لوغ- لوغ log-log model هذا مرونةَ الدخلِ الخاصة بالمعونةِ الخارجية[١٦].

ونتيجةً لمعاملاتِ الخطأ Error Terms المصاحبة، فقد قمنا بالحدِّ من تطورِ المتغيراتِ التابعة[١٧].

وعلاوةً على ذلك، فقد أدخلنا متغيراتٍ تصوريةً dummy بالنسبةِ لكلِ دولة[١٨] في تحليلنا (باستثناء

لوكسمبورج)، وبينما أشارت البياناتُ إلى أن تأثيراتِ الوحدةِ توجد هنا[١٩] ، على الرغم من أننا قد عرضنا النتائجَ في الجدولِ هنا بدونِ إدخالِ كلِ هذه المتغيراتِ التصورية. (الجدول معروض كاملاً في الملحق) وقد استخدمنا المربعاتِ الصغرى لتقديرِ المعادلة مع حزمةٍ من التصحيح التلقائي المحدد والحزمةِ المشتقة للأخطاءِ المعياريةِ المصححة وباستبعادِ تلك المتغيراتِ الضابطةِ التصورية الخاصة بكلِ دولة، يكون النموذج الإحصائي كما يلي:

Natural Log of Aid = a + b(Natural Log of Capabilities) + c(Allied) + d(Allied) ❖ (Natural Log of Capabilities). (1)

وتقودنا نظريتنا إلى توقعٍ مؤداه أن المعاملَ في الدولِ المتحالفةِ سيكونُ إيجابياً (بالإشارة إلى الدولِ المتحالفةِ الأصغر تنفقُ على المعونةِ الخارجية أكثر من الدولِ الصغيرةِ غيرِ المتحالفة)، وأن d، معاملَ حدِّ التفاعلِ، سيكونُ سلبياً.

تتنبأ نظريةُ السلعتينِ من الناحيةِ الجوهرية بأن الخطَّ الذي يصفُ العلاقةَ بين المواردِ وتخصيصِ المعونةِ الخارجية فيما يخصُّ أعضاءَ الناتو يحصرُ مساحةً أكبر، كما أنه أكثر استواءً، مما يتسنى لخطِّ الدولِ غيرِ المتحالفة. ونتائجُ هذا التحليلِ معروضةٌ في الجدول رقم (٧.١).

الجدول رقم (٧.١). التحالفات والمعونات الخارجية ١٩٦٦-١٩٩٢م.

المربعات الصغرى الاعتيادية مع حزمة	الأخطاء المعيارية المصححة
لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	٤.٧٩***
	(٠.٣٧٦)
حلفاء؟	٢٢.٧٩***
نعم = ١ ؛ لا = صفر	(٤.٠٤)
لوغاريتم القدرات	- ٢.٢٥***
(حلفاء)	(٠.٤٤٩)
لوغاريتم لوغاريتم (المعونة)	٠.٢٧٣***
	(٠.٠٣٢)
ثابت	٢.٢٤١***
	(٠.٧٤٩)
الارتباط R^2	٠.٩٢٩٢
المعنوية	٠.٠٠٠٠
Wald كا^2 (٢٤)	١٦٩٥٦.٩١
N	٥٦٦

المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي للمعونة الخارجية

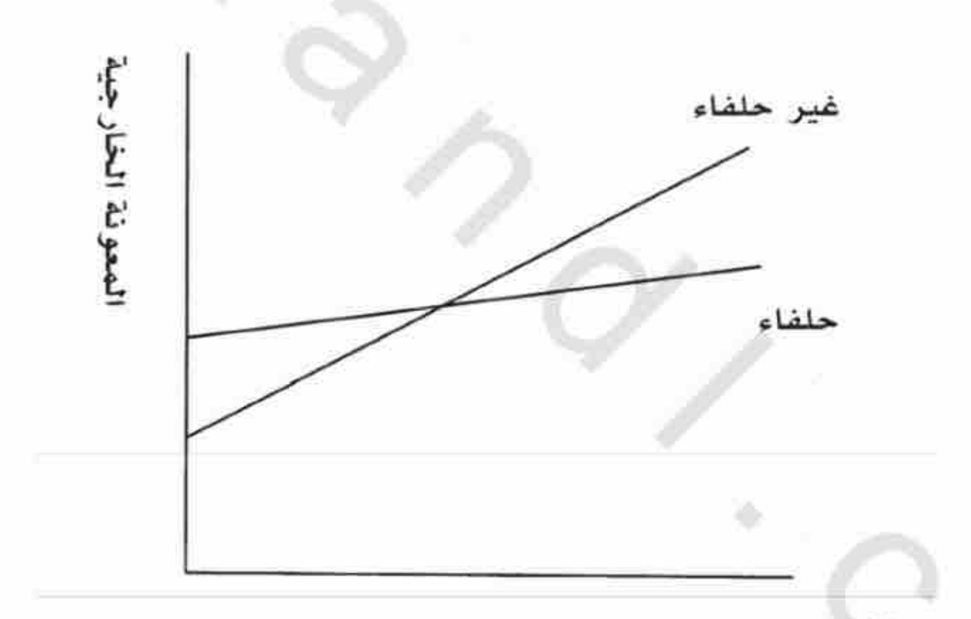
مستويات معنوية أحادية الذيل مقررة عند: $p<0.01$ ***

الأخطاء المعيارية في الأقواس

استبعدت المتغيراتُ التصوريةُ الخاصة بالدولِ من الجدول؛ وجميعها دالةٌ إحصائياً عند مستوى ٠.٠١

ويؤكد التحليلُ الفرضَ المشتقَ من نظريةِ السلعتين وهو : أن الدولَ الأصغر المتحالفةَ تميلُ إلى تخصيصِ مواردَ للمعونةِ الخارجيةِ أكثر من نظيرتها غيرِ المتحالفة ، هذا على حين تنفقُ الدولُ الأكبر المتحالفةُ أقل مما قد يتوقعُ المرءُ أن يشهد. ويصور الشكل رقم (٧،٢) العلاقةَ الموجودة في التحليلِ الإحصائي بين مواردِ الدولةِ وتخصيص المعونة الخارجية لكلٍ من الدولِ المتحالفةِ وغيرِ المتحالفة.

ولقد تم تأييدُ توقعاتِ نموذجِ السلعتين هنا ، وأن التحالفاتِ تعطي لأعضائها بشكلٍ واضح منافعَ مختلفة. ومن ثم ، فإنه لمن المتوقع تماماً ، أن الأعضاءَ يستجيبون للتحالفِ بتغييرِ سياساتهم الأخرى. فالدولُ التي تتلقى سلعةَ الحفاظِ على الوضعِ القائم خلال عضويتها بالتحالفِ تسعى نحو مزيدٍ من التغيير ، والدولُ التي تتلقى سلعةَ تغييرِ الوضعِ القائم سوف تستخدمُ أدواتٍ أخرى تزودها بالتغييرِ أقل مما هو متوقعٌ في المقابل. وبدلاً من تحليلِ الكيفيةِ التي تؤثرُ بها عضويةُ التحالفِ على السياسات ، نتحولُ الآن لنرى كيف أن عضويةَ تحالفٍ جديد تؤثرُ على الكيفيةِ التي تتصرفُ بها الدولة.



الشكل رقم (٧،٢). الموارد، والتحالفات والمعونة الخارجية.

السلعة المكتسبة والاستجابة

تتعلق مجموعةُ التحليلاتِ التالية التي سوف نعرضُها بتأثيراتِ الانضمامِ إلى أنماطٍ محددةٍ من التحالفات، تلك التي توفرُ أياً من التغييرِ أو الحِفاظِ للحلفاءِ الجدد. فعلى حين أن بعضَ الحلفاءِ يحظون بكلا الأمرين، توضحُ بعضُ أعمالنا السابقة أن معظمَ الدولِ تحظى فقط بسلعةٍ واحدةٍ بينما تطرحُ الأخرى جانباً[٢٠]. وفي هذا القسم، نبحثُ في أثرِ العضويةِ الجديدةِ في التحالفِ والتي توجبُ على الدولةِ عملَ مبادلات.

أولاً: لنأخذ في الاعتبارِ الدولَ التي حظيت بخيارِ الحفاظِ على الوضع القائم من خلالِ عضويةِ التحالفِ على حسابِ خيارِ التغيير (وهي تلك الدولُ في المربع الثاني II في الشكل رقم (٧.١)، فعند الانضمامِ إلى التحالفِ، تمتلكُ هذه الدولُ المتحالفةُ الجديدة ملفاتِ سياسةٍ خارجية أكثر تركيزاً على خيارِ الحفاظِ على الوضع القائم، الأمرُ الذي يضعُها شمالَ غربِ نقطةِ توازنها الأصليةِ في الشكلِ وبعيدةً مبدئياً عن نقطةِ التوازنِ الأكثر مرغوبيةً، في ضوءِ مواردِها المتاحة. وتتنبأُ نظريةُ السلعتين أنه سيكونُ لزاماً على هذه الدولِ أن تستجيبَ لموقفها الجديدِ بزيادةِ خيارِ تغييرِ الوضع القائم الذي تنشده من جانبٍ واحد، حتى ولو جاء على حسابِ خيارِ الحفاظِ على الوضع القائم. والواقع أن ردودَ أفعالِ الدولِ تتباينُ إزاءَ هذا الموقف. وبشكلٍ محدد، تحركت هذه الدولُ إلى جنوبِ شرقِ نقطةِ التوازنِ الأصليةِ في الشكلِ رقم (٧.١)، الأمرُ الذي يعني أن ملفَّ سياساتها الخارجيةِ موجهٌ بدرجةٍ أكثر نحو خيارِ التغييرِ وبقدرٍ أقل نحو خيارِ الحفاظِ على الوضع القائمِ مقارنةً بما مضى. وأنها لم تستطع تحقيقَ المزيجِ المرغوبِ فيه بين التغييرِ والحفاظ، في ضوءِ قدراتها النسبية؛ وتتنبأُ النظريةُ أن هذه الدولِ سوف تحاولُ زيادةَ خيارِ حفاظِها على الوضع القائم.

ولاختبارِ ذلك، استخدمنا القيمَ القياسيةَ للتغييرِ والحفاظِ والتي اكتسبتها الدولةُ من تحالفاتِها الجديدةِ وذلك لقياسِ الزاويةِ التي نشأت عن الحركةِ من ملفِّ السياسةِ الخارجيةِ القديم إلى ملفِّ السياسةِ الخارجيةِ الجديد. وبالنسبةِ للدولِ التي حظيت بخيارِ الحفاظِ على الوضع القائم على حسابِ التغيير، يمكننا أن نحددَ لأيِ مدى ابتعدت نقطةُ التوازنِ نحو الغربِ عند دخولها التحالفِ الجديد. وللقيامِ بذلك، نقيسُ الدرجاتِ من خلالِ الخطِّ المستقيمِ المتجهِ نحو الشمالِ والذي تتحركُ عليه الدولة، ونشيرُ إلى هذا المتغيرِ بـ"الدرجات". ومن ثمَّ، فإن حركةً قدرها ٩٠ درجةً تمثلُ، على سبيلِ المثال، نقصاً لخيارِ التغييرِ دون أي مكسبٍ نظيرَ ذلك في خيارِ الحفاظِ على الوضع القائم، وتعبرُ عنه الحركةُ المباشرةُ نحو الغرب. وتمثلُ الدرجةُ صفر حركةً مستقيمةً إلى الشمالِ دون أي نقصٍ في خيارِ التغييرِ ولكن هناك مكسباً في خيارِ الحفاظِ على الوضع القائم. (والحالةُ المحددةُ التي تمَّ فيها تخليقُ هذا المتغيرِ موصوفةٌ في الملحق) وتوقعاتُنا أن الدولَ التي تحركت في الربع II قد تخلت عن الكثيرِ من خيارِ التغييرِ لصالحِ تحقيقِ الحفاظِ على الوضع القائم الذي استمدته من التحالف. وبمعنى آخر، أنه كلما تحركت الدولةُ في أقصى الغربِ كلما زادت قيمةُ

الدرجات، وكما نعتقد، كلما زاد بالتالي احتمالُ انخراطِ الدولةِ في سلوكِ السعي نحو التغيير.

وفيما يتعلقُ بالدولِ التي تزيدُ من خيارِ التغييرِ بينما تنقصُ من خيارِ الحفاظِ على الوضعِ القائمِ، وهي تلك الدولُ التي تحركت في الربعِ الرابعِ IV، تقيسُ الدرجاتُ لأيِ مدى ابتعدت الدولةُ عن جنوبِ الشكلِ بما يعبرُ عن تناقصٍ في خيارِ الحِفاظِ دون زيادةٍ في خيارِ التغيير. أما الحركةُ بمقدارِ ٤٥ درجةً، بالنسبةِ لهذهِ الدولِ، فستعني نقصاً معيارياً في خيارِ الحِفاظِ مصحوباً بزيادة معياريةٍ في خيارِ التغيير. وتمثلُ الحركةُ بمقدارِ ٩٠ درجةً مكسباً في خيارِ التغيير دون أي خسارةٍ في خيارِ الحفاظِ على الوضعِ القائمِ. ومن ثمَّ، فإن توقعاتِ النظريةِ لهذه الدولِ أنه كلما زادت "الدرجاتُ"، حيث تكونُ الحركةُ في اتجاهِ أقصى الشرقِ، كلما تناقصَ احتمالُ انخراطِ الدولةِ في السلوكِ الهادفِ لتحقيقِ الحفاظِ على الوضعِ القائمِ.

لا تخبرنا "الدرجاتُ" عن ثمنِ الحفاظِ و/ أو التغييرِ الذي تمَّ التخلي عنه، ولكن تخبرُنا فقط عن الاتجاهِ الذي تتحركُ فيه الدولة، ولذلك فإن قياساتِنا لا تستطيعُ أن تتنبأَ بثمنِ الحفاظِ أو التغييرِ الذي سوف يتمُّ اكتسابه على جانبٍ واحد. نحن نستطيعُ فقط أن نجعلَ التوقعاتِ ذات طابعٍ احتمالي، ومتغيراتِنا التابعةَ منقسمةً بالتالي إلى قسمين. إن المتغيرَ التابعَ الخاصَّ بدولِ الربعِ الثاني تمَّ تخليقُه من خلالِ تحديدِ ما إذا كانت الدولةُ، في العامِ التالي مباشرةً لانضمامِها إلى تحالفٍ، قد زادت من سلوكِها الرامي إلى التغييرِ أم لا. ولتحديدِ هذا، نقيسُ جانباً واحداً من سلوكِ السياسةِ الخارجيةِ للدولةِ والذي نسميه "القوةَ العسكريةَ المختصةَ بالتغيير" change military.

وبالرغمِ من عدمِ الاقتصارِ عليها، تُستخدمُ المؤسسةُ العسكريةُ للدولةِ على نطاقٍ واسعٍ سعياً لتحقيقِ الحفاظِ على الوضعِ القائمِ؛ بيد أن المؤسساتِ العسكريةِ الكبرى، خاصةً تلك المصحوبة بقدراتٍ بحرية، ربما يتمُّ توجيهها للتأثيرِ على السياسةِ على أكثر من مستوى إقليمي أو حتى على المستوى الدولي(٢١). فالاستثمارُ في إنشاءِ وصيانةِ القدراتِ العسكريةِ التي يمكنُ أن تستخدمَ على مسافاتٍ بعيدةٍ هي، بتعبيرٍ عام، كثيفةٌ لرأسِ المال. ومن ثمَّ، فكلما زادت كثافةُ القوةِ العسكريةِ للدولةِ لرأسِ المال، كلما كانت قدرةُ المؤسسةِ العسكريةِ الراميةِ للتغييرِ مصممةً لتحقيق ذلك بدرجةٍ أكبر. ويتمثلُ المؤشرُ المعقولُ للدلالةِ على هذا الأمرِ في الإنفاقِ العسكري للدولةِ بالنسبةِ لكلِّ فردٍ من قواتِها. وكلما ارتفعَ هذا المعدلُ كلما كانت القوةُ العسكريةُ كثيفةً لرأسِ المال. ولقد قمنا بتعديلِ هذا المؤشرِ تعديلاً طفيفاً، على أيِ حال، وذلك لوجودِ ارتباطٍ قويٍ جداً بين الزمنِ ونفقاتِ الدفاعِ لكلِّ فرد؛ فالتضخمُ والإنفاقُ الكبيرُ على رأسِ المالِ يتسببُ في زيادةِ هذا المعدلِ مع مرورِ الزمن. ولتجنبِ التأثيراتِ المصاحبة، آثرنا أن نقيمَ هذا المؤشرَ على أساسِ أسهمِ الدولة في منظومةِ متلازمات الحرب COW(*)(٢٢). وقد تمَّ تحديدُ تعريفنا الإجرائي للقوةِ العسكريةِ المختصةِ بالتغييرِ بوصفه نصيبَ نظامَ الدولةِ من الإنفاقِ العسكري السنوي مقسوماً على نصيبِ الفردِ من الإنفاقِ العسكري. ويمثلُ المتغيرُ التصوري، الذي يقيسُ ما إذا كانت هناك ثمة زيادةٌ في "القوة العسكريةِ المختصةِ

بالتغيير" أم لا، المتغيرِ التابع في نموذجِنا، ويشيرُ إلى تحولِ المؤسسةِ العسكريةِ لتصبح أكثرَ توجهاً نحو إرسالِ القواتِ إلى مسافاتٍ بعيدةٍ، ومن ثم الزياداتِ في السعيِ نحو التغيير.

فنحن نتوقعُ أن تزيدَ الدولُ المتحالفةُ حديثاً والتي تتحركُ في الربع الرابع IV من السلوكِ الهادفِ للحفاظِ على الوضع القائم. وقد اخترنا الإنفاقَ العسكري العام كمؤشرٍ على سلوكِ السعي للحِفاظ. وكما ناقشنا في الفصلِ السابق، يمكنُ استخدامُ القواتِ العسكريةِ بالتأكيدِ في تغييرِ سلوكِ دولٍ أخرى، ومن ثم، تزيدُ من سلوكِ التغييرِ لدولةٍ ما. ونحن نفترضُ، على أيِ حال، أن الأغلبيةَ العظمى من النفقاتِ العسكريةِ يتمُّ تكريسُها لحمايةِ ما تمتلكه الدولةُ بالفعل، ويشملُ سيادةَ الدولةِ وبقائها المستمر. وبالإضافةِ إلى ذلك، فإن السعيَ نحو المزيدِ من التغييرِ يمكنُ أن يكونَ أكثرَ فعاليةً إذا تمَّ تخصيصُ المواردِ لأشياءٍ أخرى غيرِ القوةِ العسكرية. وقد تستمدُ الدولةُ الكثيرَ من المكاسبِ من المعونةِ الخارجيةِ أو من المساهماتِ المقدمةِ إلى صندوقِ النقدِ الدولي، على سبيلِ المثال، أكثر من الإنفاقِ المناظرِ على الدفاع[٢٣]. ومن ثمَّ، تمثلُ الزياداتُ في الإنفاقِ على الدفاعِ زيادةً في السلوكِ الرامي للحفاظِ على الوضع القائم، ويمثلُ التناقصُ تخفيضاً لهذا السلوك. ولقد زودنا مشروعُ متلازماتِ الحربِ COW ببياناتِ الإنفاقِ على الدفاع. وبالنسبةِ للدولِ في الربع الرابع IV سوف يظهرُ السلوكُ الرامي للحفاظِ إذا زادت الدولةُ من إنفاقِها على الدفاع في السنةِ التاليةِ لانضمامِها إلى التحالف[٢٤].

والوحداتُ التي تمَّ تحليلُها هنا هي "أمة – سنوات"، وبينما نهتمُ فقط بالأثرِ المباشرِ لعضويةٍ جديدة، نقصرُ التحليلَ على السنةِ التاليةِ للانضمامِ لتحالفٍ جديد. والنتائجُ معروضةٌ في الجدولين رقمي (٧.٢) و(٧.٣).

الجدول رقم (٧.٢). التحالفات الجديدة، والمبادلات، والسعي للتغيير.

	المعامل	الاحتمال
درجات	٠.٠١٣	٠.٠٢*
	(٠.٠٠٦)	
الجزء المحصور	٠.٠٢٧	٠.٩٣
	(٠.٣٢٦)	

المتغير التابع: الزيادة في الإنفاق على الدفاع/الفرد (١= نعم، ٠= لا)

ن = ٣١٨

لوغ- قوة الاحتمال: - ٤١٤.٧٧

نموذج مقيد: - ٤٢٠.٥٠

كا^{2} = ٥.٧٣

المعنوية= ٠.١٤

* اختبار معنوية أحادي الذيل

وكما يشيرُ الجدولُ رقم (٧.٢)، وطبقاً لتنبؤاتِ النموذج، وبينما تتزايدُ "الدرجاتُ" يزيدُ الاحتمالُ بأن تنشغلَ الدولةُ بزيادةِ السياسةِ الساعيةِ نحوَ التغيير: فالدولُ التي تخلت عن المزيدِ من التغييرِ لقاءَ خيارِ الحفاظِ الذي حصلت عليه من تحالفِها الجديدِ ستكونُ بذلك أكثرَ احتمالاً أن تزيدَ من سلوكها الرامي للتغيير. وبالتحديد، تشيرُ النتائجُ إلى أن الدولةَ التي لها ملفُّ تحالفٍ جديد، حركها ١٠ درجات في الربع الثاني II، لديها احتمالٌ قدره ٠.٥٣ بأن تزيدَ هذا النمطَ من السلوكِ الساعي للتغييرِ بعد الانضمامِ إلى التحالف، هذا على حين أن الدولةَ التي تحركت ٧٥ درجةً في هذا الربعِ لديها احتمالٌ قدره ٠.٧٢ بأن تنشدَ مزيداً من التغييرِ من خلالِ التضخيمِ المطّردِ لقدراتِ قوتِها العسكرية. وقد أسفرت النتائجُ عن تأييدِ توقعاتِ النموذج.

يعرضُ الجدولُ رقم (٧.٣) نتائجَ الدولِ القليلةِ جداً (١٢ دولة) التي خسرت خيارَ الحفاظِ على الوضعِ القائم ولكنها حظيت بخيارِ التغييرِ من خلالِ تحالفِها الجديد. وكما يتأتى للمرءِ أن يرى، فإن المعاملَ الخاصَّ "بالدرجاتِ" ليس له دلالةٌ إحصائية، ولكن عددَ الحالاتِ الموجودةِ في هذا الربعِ منخفضةٌ جداً، بما يجعلُ الدلالةَ الإحصائيةَ لأي قياسٍ قيمةً مشكوكاً فيها. ولنلاحظ، برغم ذلك، المعاملَ الخاصَّ "بالدرجاتِ" يمضي في نفسِ الاتجاهِ الذي تنبأ به النموذج. وإنه ليحتمل بدرجةٍ أكبر أن تزيدَ الدولُ إنفاقها العسكري بينما تتزايدُ المقاديرُ النسبيةُ المفتقدةُ من خيارِ الحِفاظِ في تحالفاتها الجديدة.

الجدول رقم (٧.٣). تحالفات جديدة، ومبادلات، وسعي للحفاظ على وضعٍ قائم.

	المعامل	الاحتمال
درجات	- ٠.٠٨٦	٠.١٦*
	(٠.٠٨٤)	
الجزء المحصور	- ٠.١٧٤	٠.٩٣
	(١.٩٢)	

المتغير التابع: الزيادة في الإنفاق على الدفاع/الفرد (١= نعم، ٠= لا)

ن = ١٢

لوغ- قوة الاحتمال= - ١٢.٨٨

نموذج مقيد: - ١٦.٣٠

كا٢ = ٣.٤٢

المعنوية= ٠.٣٣

* اختبار معنوية أحادي الذيل

تشيرُ نتائجُ التحليلاتِ إلى أن ما اقترحه نموذجُ السلعتين كان من شأنه أن يتحقق، فعندما تنضمُّ الدولُ إلى التحالفاتِ التي توفرُ لها سلعةً واحدةً على حسابِ الأخرى، تستجيبُ هذه الدولُ بزيادةِ الجهدِ الذي تكرِّسُه لإعادةِ

اكتسابِ السلعةِ المفتقدة. وفيما سبق، أوضحنا تأثيرَ عضويةِ التحالفِ القائمةِ على سلوكِ الدولة، خاصةً أن تلك الدولَ الصغيرةَ كانت أكثرَ توجهاً نحو التغييرِ أكثر مما قد يُتوقعُ بطريقةٍ أخرى، وكانت الدولُ الكبيرةُ أقلَّ توجهاً نحو هذا السبيل. وسوف نتحركُ الآن للبحثِ في كيفيةِ تأثيرِ عضويةِ التحالفِ على السياساتِ الأخرى، ومن ذلك كيفيةُ تأثيرِ إحلالِ السياسةِ الخارجيةِ وعضويةِ التحالفِ على مكوناتِ ملفِّ السياسةِ الخارجيةِ للدولة.

التحالفات والقابلية للإحلال

في هذا القسم سوف نقدمُ نتائجَ التحليلاتِ الإحصائيةِ التي تمَّ تصميمُها لنرى كيف أثَّرَ التغيرُ في ملفِّ تحالفِ الدولةِ على سياساتها الخارجيةِ الأخرى. وبالتحديد، سوف نختبرُ ما إذا كان منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج (PPF) قد دُفِع نحو الخارج بفعلِ دخولِ الدولةِ في تحالفٍ جديد وأن القدرَ الذي تمددَ به هذا الحدُّ يؤثرُ على مدى تغييرِ سياساتٍ أخرى. وبعبارةٍ أخرى، تقولُ نظريةُ السلعتين إن لعضويةِ التحالفِ تأثيراً على زيادةِ المواردِ المتاحةِ للدولة ولذلك فإن الدولَ المتحالفةَ تقومُ بالمزيدِ وتكونُ أكثرَ نشاطاً في سياساتها الخارجيةِ مقارنةً بما كانت عليه قبل عضويتها في التحالف. وعلاوةً على ذلك، تخبرنا النظريةُ أنه كلما زادت مساهمةُ التحالفِ في مواردِ الدولة، فإننا نتوقع أن تصبح الدولةُ أكثرَ نشاطاً. وأنه كلما كان التحالفُ الحديثُ أكثرَ قوةً، كلما زاد توقعُنا لسعي الدولةِ نحو تحقيقِ كلٍ من التغييرِ والحفاظ. وتتناقضُ هذه الفكرةُ الجوهرية، التي تقولُ إن التحالفاتِ تحرِّرُ الدولَ لتسعى إلى مصالحها بنشاط ومباشرةً مع الافتراضِ الذي ارتكزَ عليه معظمُ العملِ السابق، وتحديداً الافتراضِ بأن التحالفاتِ تقيدُ السلوك. إن رؤيةَ ما إذا كانت التحالفاتُ لها تأثيرٌ في تحريرِ أو تقييدِ السلوكِ هي طريقةٌ ممتازةٌ للتفرقةِ بين تنبؤاتِ نظريةِ السلعتين والاقترابات وثيقةِ الصلةِ بالمدرسةِ الواقعية.

سوف ننظرُ إلى الكيفيةِ التي تؤثرُ بها عضويةُ التحالفِ الجديدِ على سياساتٍ ثلاث، ناقشنا اثنتين منهما في القسمِ السابقِ وهما "القوةُ العسكريةُ المختصةُ بالتغييرِ" و"الإنفاقُ العسكريُ العام". ولنُعِد تعريفَ الأولى بأنها رأسمالٌ عسكريٌ مكثفٌ نسبياً يمكن استخدامه في إرسالِ القواتِ لمسافاتٍ بعيدة، ومن ثمَّ، فسوف يكونُ قادراً على تحقيقِ التغييراتِ المرغوبةِ في الوضع الدولي القائم، هذا على حين أن الإنفاقَ العسكري العام أكثرُ تأثيراً في تحقيقِ الحفاظِ على وضعٍ قائم. وتمثلُ "المبادرةُ بإثارةِ صراعٍ" السياسةَ الثالثةَ التي سوف نقومُ بدراستها. فبالأساس، تُثارُ الصراعاتُ بواسطةِ فاعلين ينشدون تغييرَ الوضعِ القائم. وبالتأكيد، تكونُ بعضُ الصراعاتِ موجهةً للحفاظِ على وضعٍ قائم، أو أنها تكونُ ذات طبيعةٍ وقائية. بيد أننا نعتقدُ أنه في معظمِ الحالاتِ تكونُ المبادرةُ بإثارةِ صراعاتٍ نشاطاً يستهدفُ التغيير. وللدلالةِ على هذا المؤشر، استخدمنا إطارَ البياناتِ الخاصِّ بالنزاعاتِ الدوليةِ ذات الطابعِ العسكري MIDs للفترة من ١٨١٦م حتى ١٩٩٢م[٢٥].

ولمباشرةِ ذلك، فلقد حللنا كلَّ السنواتِ لأعضاءِ النظامِ الدولي من ١٨١٦م حتى ١٩٩٢م، كما تمَّ تحديدُها

من خلالِ مشروعِ متلازماتِ الحربِ Correlates of War (COW) ؛ حيث وحدةُ التحليلِ هي "أمة – سنة". وفيما يتصلُ بالقوةِ العسكريةِ المختصةِ بالتغييرِ والإنفاقِ العسكريِ العام تمَّ تقييدُ الحالاتِ بالشواهدِ التي اكتسبت الدولةُ فيها القوةَ من خلالِ ملفٍّ تحالفِها. فنحن نحللُ المواقفَ حيث إن الدولةَ انضمت إلى تحالفٍ أو اكتسبت دولةً حليفةً من داخلِ تحالفٍ موجودٍ بالفعل. ومن ثمَّ، يعدُّ تحليلُنا للسلوكِ النزاعي مختلفاً على أي حال. فلأن إثارةَ النزاع حدثٌ نادر، فإننا لا نقصرُ تحليلَ هذا السلوكِ على السنينِ التي أضافت الدولةُ فيها حليفاً، ولكن نجعلها تشملُ كل الوحدات "أمة – سنة". ولكي نمسكَ بتأثيرِ الإضافةِ إلى ملفِّ التحالف، فإننا نُدخلُ متغيراً من أجلِ السنواتِ التي اكتسبت فيها الدولةُ حلفاء، إما من خلالِ الانضمامِ إلى حلفٍ جديدٍ وإما من خلالِ إضافة أعضاءٍ جدد لحلفٍ موجودٍ بالفعل. ولتحليلِ النزاعاتِ ذاتِ الطابعِ العسكري، فإن المتغيراتِ المستقلةَ (التي نناقشُها حالياً) والتي تقيسُ أثرَ التحالفاتِ الجديدةِ تأخذُ القيمةَ صفراً في السنواتِ التي لا يتمُّ فيها الانضمامُ إلى تحالفاتٍ جديدة. وعلى ذلك، يقيسُ التحليلُ آثارَ التغييراتِ في ملفاتِ تحالفِ الدولة.

ولنلخص المتغيراتِ المستقلةِ المستخدمةِ في التحليل..

الأول: مؤدَّى فرضنا الأولّي أن القوةَ المكتسبةَ من خلالِ التحالفِ ينبغي أن تزيدَ نمطي السلوك، وأنه كلما زادت هذه القوةُ كلما زادت السياساتُ الجديدةُ المتبعةُ لتحقيقهما.

ولكي نرى ما إذا كان الأمرُ كذلك، فإن المتغيرَ المستقل الأول الذي نستخدمه هو القوةُ التي يزودُ التحالفُ الجديدُ بها دولةً ما (وقد قمنا بتخفيضِ هذا القياسِ بواسطةِ معاملِ انتشارٍ، أعطيناه وزناً استناداً إلى عددِ الأعضاءِ الآخرين في التحالف، والتكنيك الدقيقِ الذي استخدمناه موصوفٌ بشكلٍ كامل في الملحق).

الثاني: أن نظريتنا جعلتنا نعتقد أن مستوى قوةِ الدولةِ سوف يؤثرُ على مزيجِ السياساتِ التي ستتبعها، ومن ثم، سوف يلقي بظلاله أيضاً على التأثيرِ المحددِ للتغيراتِ في القوةِ (سواءٌ كان من خلالِ التحالفاتِ أو النموِ الداخلي) على تلكِ السياسات. ولذلك قمنا بإدخالِ متغيرٍ يقيسُ القوةَ الإجماليةَ الموجودةَ بالدولة، قبيل تشكيلِ التحالفِ، بوصفه متغيراً ضابطاً. هذا المتغيرُ عبارة عن مجموعِ قوةِ الدولةِ وقوةِ حلفائها، وقد تمَّ تخفيضُ هذا المتغيرِ وإعطائه وزناً بطريقةٍ مناسبة.

الثالث: أننا نتوقعُ أن التغيراتِ في قدراتِ الدولةِ الخاصةِ سوف تؤثرُ على سياساتها الخارجية. فنظريتنا تقرر أنه بينما تزيدُ الدولُ (أو تنقُصُ) في القوة، فإنه ينبغي أن تنشدَ التغييرَ في الوضعِ القائم أو الحفاظِ عليه بدرجةٍ أكبر (أو أقل) من ذي قبل. ولذلك فقد أدخلنا التغيرَ في القوةِ الخاصةِ للدولةِ كأحد المتغيراتِ المستقلة.

أخيراً: فإننا نتوقعُ أن تأثيرَ *التغييراتِ* في القوةِ سيكونُ متوقفاً على **مستوى** القوة. لذلك أدخلنا متغيراً ليشملَ التفاعلَ بين هذين الاثنين. وتقترحُ النظريةُ أنه، في حالةِ ثباتِ التفضيلاتِ، سيكونُ من شأنِ الزيادةِ في القوةِ أن

تفضي إلي تأثير أكبر نسبياً على السياساتِ الرامية للتغيير الخاصةِ بالدولِ القوية، وتأثيرٍ أكبر نسبياً على السياساتِ الرامية للحفاظ الخاصةِ بالدولِ الضعيفة. إن المتغيرَ يشملُ التفاعلَ بين المستوى الإجمالي لقوة الدولةِ قبل تغير التحالف، والتغيرَ الإجمالي في قوةِ تلك الدولةِ الناجم عن كلٍ من التحالفاتِ الجديدةِ والنموِّ الداخلي؛ ولقد تمَّ تخليقُ هذا المتغيرُ بأخذِ مجموع التغيرِ في القوةِ وقوةِ التحالفِ الجديدِ وضربِ هذا في قيمةِ القوةِ الإجماليةِ الموجودةِ في الدولة.

وقد تم عرض نتائج التحليلات الإحصائية للسياسات الثلاث بالتفصيل في الملحق. ويوضحُ الجدولُ رقم (٧.٤) التأثيراتِ التي تمَّ التنبؤُ بها والتي بينتها نتائجُ تحليلاتِ الانضمامِ إلى تحالفاتٍ على السياساتِ الثلاثِ التي قمنا بتحليلها. فلقد عرضنا الآثارَ المتوقعةَ للانضمامِ إلى تحالفاتٍ بالنسبةِ لأربعةِ أنماطٍ من الدول — ضعيفة، ومتوسطة، وقوية، وقوية جداً- وبالنسبةِ لأربعةِ أنماطٍ من الحلفاء - بدون تحالف، تحالف متوسط القوة، تحالف قوي، وتحالف قوي جداً[٢٦].

ولكي نحصلَ على التنبؤاتِ ثَبتنا التغيرَ في قوةِ الدولةِ عند الصفر. ويعرضُ العمودُ الثاني من الجدولِ رقم (٧.٤) الاحتمالَ المتوقعَ ومؤداه أن الدولةَ ستبادرُ بإثارة النزاع تحت وطأةِ الشروطِ (الظروفِ) المتنوعةِ، ويشتملُ العمودُ الثالثُ على الزيادةِ في النسبةِ المتوقعةِ في القوةِ العسكريةِ المختصةِ بالتغيير، ويشيرُ العمودُ النهائي إلى النسبةِ المتوقعةِ للزيادةِ في الإنفاقِ على الدفاع[٢٧].

والاحتمالُ بأن دولةً ما سوف تشرعُ في إثارةِ النزاع يتزايدُ في ظلِّ الانضمامِ إلى تحالف، على نحو ما اعتقدنا. وبالتوافقِ مع النموذج، ظهرَ أن الإضافاتِ إلى ملفِّ تحالفِ الدولةِ سوف يتيح لها مواصلةَ السعي لتغييرِ الوضعِ القائم. فالتحالفُ يحررُ الدولة، أكثر من كونه مقيداً لها، ويسمحُ لها أن تسعى لتحقيقِ أهدافِ السياسةِ الخارجيةِ عن طريقِ البدءِ في إثارةِ الصراع. وبينما أسفرَ التحليلُ عن تدعيم هذا التطبيقِ للنموذج، إلا أنه ربما يبدو متعارضاً مع معتقداتِ كثيرٍ من القراء، لذا فقد قدمنا مثالاً لتنبؤاتِ التحليل. ففي أغسطس ١٩٣٨م، وقعت ألمانيا النازيةُ والاتحاد السوفيتي على ميثاقِ عدم اعتداءٍ مع بعضهم ببعض. وطبقاً للتحليلاتِ الإحصائية، كان لهذا التحالفِ تأثيرٌ في زيادةِ احتمالِ أن ألمانيا سوف تستهلُّ النزاع وذلك عند مستوى مرتفع بالفعل يتراوح بين ٠.٥٠٥ إلى ٠.٨٤١؛ وأن التحالفَ قد زادَ من احتمالِ أن مبادرةِ الاتحادِ السوفيتي بإثارةِ النزاع من ٠.٤٣٣ إلى ٠.٥٠٥. وبعبارةٍ أخرى، في عام ١٩٣٩م، وبعد التوقيع على ميثاقِ فون ريبنتروب - مولتوف (Von Rippentrop – Molotov Pact) كانت هناك فرصةٌ نسبتها أقل من ٨٪ تكمن في أن تحاولَ ألمانيا أو الاتحاد السوفيتي في المبادرة بإثارةِ نزاع.

وتتوافقُ النتيجةُ التي مؤداها أن التحالفاتِ تزيدُ من احتمالِ إثارةِ الصراع مع بعضِ الأعمالِ التجريبيةِ السابقة التي بحثت هذه العلاقة[٢٨].

الجدول رقم (٧،٤). الآثار المتوقعة للإضافات إلى ملف تحالف الدولة.

حالة التحالف	الاحتمال المتوقع بإثارة النزاع	النسبة المئوية المتوقعة للزيادة في القوة العسكرية المختصة بالتغيير	الزيادة السنوية المتوقعة في الإنفاق العسكري
		دولة ضعيفة	
غير متحالفة	٠.١١٢	- -	- -
منضمة إلى تحالف متوسط القوة	٠.١٧١	٪٢.٠	٪١٣.٤
منضمة إلى تحالف قوي	٠.١٥٩	٪٧.١	٪١٤.٠
منضمة إلى تحالف قوي جداً	٠.١٤٨	٪١٢.٢	٪١٤.٦
		دولة متوسطة	
غير متحالفة	٠.١٢٦	- -	- -
منضمة إلى تحالف متوسط القوة	٠.١٩١	٪١.٧	٪١٢.٩
منضمة إلى تحالف قوي	٠.١٧٨	٪٦.٤	٪١٣.٥
منضمة إلى تحالف قوي جداً	٠.١٦٧	٪١١.١	٪١٤.١
		دولة قوية	
غير متحالفة	٠.١٩١	- -	- -
منضمة إلى تحالف متوسط القوة	٠.٢٨٠	٪١.١	٪١١.٢
منضمة إلى تحالف قوي	٠.٢٦٨	٪٤.٠	٪١١.٦
منضمة إلى تحالف قوي جداً	٠.٢٥٨	٪٦.٩	٪١١.٩
		دولة قوية جداً	
غير متحالفة	٠.٢٧٨	- -	- -
منضمة إلى تحالف متوسط القوة	٠.٣٩١	٪٠.٤	٪٩.٤
منضمة إلى تحالف قوي	٠.٣٨٣	٪١.٥	٪٩.٥
منضمة إلى تحالف قوي جداً	٠.٣٧٤	٪٢.٦	٪٩.٦

إنه لمن المهم أن نركزَ على أن بعضَ الأعمالِ التجريبيةِ وجدت أن الدولَ التي تتحالفُ مع بعضها بعضاً من المحتملِ بدرجةٍ قليلةٍ أن يكونَ بينها مستوياتٌ منخفضةٌ من النزاع فيما بينها[٢٩]. هذا بالرغم من إن العلاقةِ بين وجودِ التحالفِ المتبادلِ والحربِ هي علاقةٌ أكثر تعقيداً[٣٠]. وارتباطاً مع نتائجنا، يبدو أن الانضمامَ إلى تحالفٍ سوف يزيدُ احتمالَ مبادرةِ الدولةِ بإثارةِ النزاعِ ضد دولٍ غير متحالفةٍ معها.

ونلاحظ بالعودةِ إلى الجدول، وعلى نحوٍ يثير دهشتنا، أن الانضمامَ إلى تحالفاتٍ أقوى لا يؤدي إلى معدلاتٍ مرتفعةٍ من المبادرةِ بإثارةِ النزاع. وإن تأثيرَ قوةِ التحالفِ الجديدِ ليس قوياً جداً (فالانضمامُ إلى "تحالفٍ قويٍ جداً" سوف يؤدي إلى احتمالِ المبادرةِ بإثارةِ صراعٍ قدره حوالي ٠.١٧ فقط، وهو احتمالٌ أقل مقارنةً بالانضمامِ إلى

"تحالفِ متوسط القوة")، ولكن هذا يأتي على عكسِ ما توقعنا رؤيته. ولقد رأينا أن تأثيرَ الانضمام إلى تحالفٍ جديد هو في حدِّ ذاته أكبر من قوةِ ذلك التحالفِ. وهذا لا يبطلُ نظريتنا على أي نحو، ولكنه يقترح على الأقلِّ فيما يتعلق بالمبادرةِ بإثارةِ الصراع، أنه من غير المتوقع أن تسحبَ الدولُ مباشرةً من إمكانيات حلفائها.

وبالعودةِ إلى زيادةِ "القوة العسكرية المختصة بالتغيير" يعرض الجدول رقم (٧.٤) نموذجاً مشابهاً. فمن الممكن أن يكون لإسهامات التحالف في قدراتِ الدولةِ تأثيراتٌ مثيرة: فبالنسبةِ لكلِ أنماطِ الدول، كلما كان التحالفُ الجديد أكثر قوةً، كلما صارت المؤسسةُ العسكرية للدولةِ أكثر كثافةً لرأسِ المال وأكثر توجهاً نحو التغيير. علاوةً على ذلك، تميل الدولُ الأصغر إلى تحريكِ مؤسساتها العسكريةِ في اتجاهاتٍ هادفةٍ إلى التغيير لمدى أبعد مما تفعل دولٌ أكبر. ومع ذلك فإن كل أنماطِ الدول تستجيب للتحالفِ الجديد من خلال تبني سياسات تخصيصٍ راميةٍ للتغييرِ بدرجةٍ أكبر، الأمر الذي يتوافق مع النموذج.

تتبنى الدول بأنماطها المختلفةُ أيضاً سياساتٍ تنشد الحفاظَ على وضعٍ قائم بدرجةٍ أكبر. وذلك على نحو ما تمت الإشارة إليه من خلالِ الزيادةِ الكبيرة نسبياً في الإنفاقِ العسكري العام الموضحةِ في العمود الأخير. وكما لاحظنا في الفصل السابق، وبشكلٍ متكرر، فإن تشكيلَ التحالفِ والزياداتِ في القدرةِ العسكرية للدولة تؤخذ كبدائلٍ تحل محل بعضها بعضاً - حيث إن الدولةَ ستكون أكثر أمناً إذا اتخذت سياسةً ما، أو إذا ما تبنت السياسةَ الأخرى؛ ولكنها لن تتبنى الاثنتين معاً. ولقد وجدنا، كما توقعنا، أن الانضمامَ إلى تحالفٍ سوف يؤدي بصفةٍ عامة إلى مستوياتٍ أعلى، وليس أقل، من الجهد العسكري. ولنلاحظ أن الأثرَ الأكبر على الإنفاقِ العسكري يتجلى في دولٍ أصغر. ويعد هذا أمراً مثيراً للدهشة. ومن الواضح أن التحالفَ له تأثيرٌ أكبر على أنماطِ إنفاقِ الدولِ الصغيرةِ مقارنةً بالدولِ القوية، بينما يتأثر السلوكُ الأكثر وضوحاً للمبادرةِ بإثارةِ صراع بدرجةٍ أكبر في الدولِ الكبيرة.

تزيد التحالفاتُ، كما توقعنا، كلاً من السلوكياتِ الراميةِ للتغييرِ والتي تنشدُ الحفاظَ على الوضعِ القائم. ويشير الدليلُ الإحصائي إلى أن الانضمامَ إلى تحالفٍ يزيد بدرجةٍ ملموسةٍ احتمالَ أن الدولةَ سوف تبادر بإثارةِ النزاع — الأمر الذي يعني أنها سوف تحاولُ تغييرَ الوضعِ القائم من خلالِ استخدامِ القوةِ العسكرية. وعلاوةً على ذلك، فإن عضويةَ التحالفِ الحديثِ تزيد مدى تكيفِ القواتِ العسكريةِ للدولةِ تجاه تحقيقِ التغيير: فتصير أكثر كثافةً لرأسِ المالِ بدرجةٍ ملموسة، وكلما كان التحالفُ الجديدُ أكثر قوةً، كلما كان هذا التوجهُ أكثر وضوحاً، وخصوصاً بالنسبةِ للدولِ الصغيرة. فبالنسبةِ للدولِ الأصغر، يوفر التحالفُ لها الحمايةَ (بالحفاظ على الوضع القائم في نظريتنا) ويسمح لها بالسعي لتحقيقِ التغيير على نحوٍ أكثر نشاطاً. أخيراً فإن التحالفَ الجديد يكون مصحوباً بنفقةٍ عسكريةٍ عامةٍ أعلى، الأمر الذي يتوافق مع آرائنا ولكنه يتعارض مع المعالجاتِ الشائعةِ لقابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلال.

إن تأثير هذه النتائج، إجمالاً، هو تقديمُ الدعم لنظريةِ السلعتين. وبمعنى أكثر دقةً، فإن مضامين النظرية عن

قابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلال، وخاصةً فيما يتعلق بآثارها على السعي لتحقيقِ التغييرِ أو الحفاظِ على وضعٍ قائم، والمتعلقةِ بتغييرِ ملفِ التحالف، قد تمَّ الكشفُ عنها على نطاقٍ واسع. وقد استجابت الدولُ التي حظيت بخيارِ الحفاظِ على الوضعِ القائم من جراءِ تحالفاتها الجديدةِ بزيادةٍ في السلوكِ الرامي إلى التغيير، بينما خصصت الدولُ التي حظيت بخيارِ التغييرِ مواردَ أكثر للسياساتِ التي تنشدُ الحفاظَ كما توقعنا.

وتنطوي الاستجاباتُ المتمايزةُ لعضويةِ التحالفِ على مضامين مثيرة. وفيما يتعلق بأولها، فيبدو أنه فسر "استغلال الضعفاء للأقوياء" فيما يعدُّ سمةً مميزةً لتحليلاتِ الفوائدِ الجماعيةِ للتحالفاتِ[٣١]. ويشير منظورُ الفوائدِ الجماعيةِ أن أعضاءَ التحالفِ الأقوياءِ يزودون الأعضاءَ الأضعف بفائدةٍ جماعيةٍ وهي الأمن. ولأنه ليس بمقدورِ أي عضوٍ من أعضاءِ التحالفِ أن يحتبسَ الأمنَ حائلاً بينه وبين أي عضوٍ في التحالف، فسيكون بإمكانِ الدولِ الأضعف أن تطلقَ العنان، وأن تقومَ فقط بمساهماتٍ محدودةٍ للاستعدادِ العسكري للتحالف. ويبدو تفسيرنا للمستوياتِ المختلفةِ المرصودةِ للإنفاقِ العسكري في كلٍ من الدولِ القويةِ والدولِ الأضعف مختلفاً. فتبعاً لنظريةِ السلعتين، يحظى الحلفاءُ الأقوياءُ بالقدرةِ على إحداثِ التغييرِ في التحالفاتِ غير المتكافئة، ويستجيبون لهذا الأمرِ بزيادةِ المخصصاتِ للسياساتِ التي توفرُ لهم خيارَ الحفاظِ على الوضعِ القائم، وذلك من قبيلِ زيادةِ قدراتهم العسكرية؛ أما الدولُ الأضعف فتحظى بخيارِ الحفاظِ على الوضعِ القائم من جراءِ عضويةِ التحالفِ وتخصصُ مواردَ أكبر للسياساتِ التي توفر خيارَ التغيير، مثل المعونةِ الخارجية. ويقوم تفسيرُ نظريةِ السلعتين على افتراضٍ بسيطٍ مؤداه أن الدولةَ قد يكون لها أكثرُ من هدفٍ في سلوكِ السياسةِ الخارجيةِ الخاص بها، كما أن انشغالَ دولٍ في بعضِ سلوكياتٍ محددة – مثل الانضمامِ إلى تحالفٍ– قد يكون بفعل أكثر من دافعٍ لديها. وهذا الافتراضُ البسيط، كما نعتقد، هو افتراضٌ قوي ويمضي بنا لآفاقٍ بعيدة.

ننتقل فوراً لتطبيقِ مضامين نظريةِ السلعتين على حالةٍ تاريخيةٍ محددة وهي أزمةُ قناةِ السويس سنة ١٩٥٦م. وهذه حالةٌ جيدة للدراسة على وجه الخصوص، حيث توجد تفسيراتٌ متباينةٌ حول الدورِ الذي لعبته التحالفاتُ فيها، وتلك التفسيراتُ تسلطُ الضوءَ على الفرقِ بين نظريةِ السلعتين والفهمِ الأكثرِ تقليديةً للتحالفات. وعلى وجهِ الدقة، تُستخدمُ الأزمةُ غالباً لتوضيحِ كيف يمكن للتحالفاتِ أن تقيدَ سلوكَ أعضائها[٣٢]. وفي المقابل، ترى نظريتنا أن التحالفاتِ توفر لأعضائها القدرةَ على السعي لتحقيقِ أهدافهم بكفاءةٍ أكثر: وأن التحالفاتِ تحرر قدراتِ الأعضاء. وسيتمُّ عرضُ هاتين الرؤيتين بشأنِ التحالفاتِ والمقارنةِ بينهما في أزمةِ السويس.

أزمة قناة السويس

هناك أسبابٌ كثيرة لدراسة أزمةِ قناةِ السويس ١٩٥٦م، كما أن هناك مجالاً متسعاً من الدروسِ يمكن أن نتعلمها من جراءِ ذلك. ولقد اشتملت هذه الكارثةُ على كثيرٍ من القضايا الدوليةِ مثل ملاءمةِ القوةِ العسكريةِ

لمواجهةِ الصعوباتِ السياسية، وتصاعدِ الصراع العربي الإسرائيلي، ودورِ القوى العظمى في الصراع الإقليمي، ومحاولةِ الدولِ الغربيةِ الاحتفاظِ بالماضي الاستعماري، والحاجةِ المفهومةِ للدولِ الغربيةِ ذاتها لحمايةِ طرقها للحصولِ على البترول، ودورِ القانونِ الدولي والأمم المتحدة، والمشروعيةِ القانونيةِ والاعترافِ اللذين تم إسباغهما على تأميمِ الملكية، وصعوبةِ إدارةِ العلاقاتِ داخلِ التحالفِ بنجاح، ودورِ السياسةِ الداخليةِ في التأثيرِ على السياسةِ الخارجية. لن نكونَ قادرين في هذا الفصلِ على استكشافِ كل جوانب هذه الأزمة[٣٣]. وعوضاً عن ذلك، أملت علينا نظريتنا موضوعَ اهتمامنا. فسوف ندرسُ تأثيرَ التحالفاتِ الدوليةِ على سلوكِ الدول، خاصةً بريطانيا، المتورطة في الأزمة. والقضيةُ الرئيسةُ التي نريد طرحها هي ما إذا كان تحالفُ بريطانيا مع الولاياتِ المتحدة من خلال الناتو قد خدمها بأن وفر لها الدعمَ الضروري للشروعِ في عملٍ لم تكن قادرةً عليه في غيابِ التحالف (على نحو ما تقترح نظريتنا) أو ما إذا كان التحالفُ قد وفرَ الآليةَ التي أتاحت للولايات المتحدة بأن تقيدَ بريطانيا (وفرنسا وإسرائيل).

ويعدُّ الاستنتاجُ الذي مؤداه أن التحالفَ مع الولاياتِ المتحدة قيدَ بريطانيا وشريكتيها استنتاجاً شائعاً ولا يدعو للخلاف. فلأسبابٍ عديدة، لم تكن الولاياتُ المتحدة سعيدةً بالغزو المشتركِ لمصر من قبلِ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وتصرفت بحزمٍ لتحقيقِ انسحابِ القواتِ العسكريةِ للدولِ الثلاث. وقد أتاح التحالفُ، أو شبكةُ العلاقاتِ، التي تأسست بين الولاياتِ المتحدة وشركائها الأوروبيين، للولاياتِ المتحدة أن تضغطَ على بريطانيا وفرنسا. ولكن صورةَ القوةِ العظمى التي تستخدمُ التحالفَ لتكبحَ جماحَ شركائها المتمردين هي ترجمةٌ غيرُ كاملةٍ لتأثيراتِ الناتو في هذه الحالة. فبينما نعرضُ الجوانبَ الكبرى للأزمة، فإننا نريدُ أن نركزَ على قرارِ بريطانيا وقدرتها على الشروعِ في التدخل. وبشكلٍ محدد، وطبقاً لنظريةِ السلعتين، فإننا سنوضحُ أن التحالفَ مع الولاياتِ المتحدة قد زودَ بريطانيا بالوسائل لتسعى لتحقيقِ مصالحها الخاصةِ في طريقين:

أولاً: لقد وفر التحالفُ مع الولاياتِ المتحدة مواردَ إضافيةً لبريطانيا وفرنسا. وتحديداً، فإن الوجودَ والالتزامَ الأمريكيين بالدفاع عن أوروبا الغربيةِ المنضمةِ للناتو قد سمحَ للمملكةِ المتحدة وفرنسا بتحريكِ مواردهما العسكريةِ والتي ربما كانت مطلوبةً في مكانٍ آخر. ويتصل بذلك أنه قد تم تزويد قوات الغزو البريطاني الفرنسي، وبدون الوسائلِ المعتادة، بأجزاءٍ غيرِ صغيرةٍ من المعداتِ التي أمدتهما الولاياتُ المتحدة بها، وقد كان من الصعوبةِ بمكان، إن لم يكن من المستحيلِ، استبدالها.

ثانياً: سمح الناتو للبريطانيين بالسعي لتحقيقِ سياساتهم المُصمَّمةِ لتغييرِ الوضع القائم لمدى أبعد مما سبق عبر شكلين من أشكالِ الحماية.

الأول: فقد تكفل التحالف الذي قاده الأمريكيون بحماية جانب حيوي من الوضع الدولي القائم، تأمين أوروبا الغربية إزاء هيمنة الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي حرر المملكة المتحدة وفرنسا لتسعيا لتحقيق تغييرات في

جوانب أخرى من هذا الوضع القائم.

الثاني: أنه بالإضافةِ إلى ذلك، وفي أثناءِ الأزمةِ نفسها، اعتمدت بريطانيا وفرنسا على الأمم المتحدةِ لردع تدخلِ الاتحادِ السوفيتي في الشرقِ الأوسط، وبدونِ تلك الحمايةِ ما كان بمقدورِ أحدٍ أن يفكرَ في هذا الغزو.

وسوف نبدأُ بعرضِ الخطوطِ العريضةِ للأزمةِ وخلفيتها، ومن ثم ننتقلُ لمناقشةِ الخياراتِ كما رآها البريطانيون.

خلفية الأزمة

لقد احتدمت أزمةُ قناةِ السويس، من وجهةِ نظرِ الغرب، عندما قام الرئيسُ المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناةِ السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م. وكان لهذا الحدثِ أثران فعليان. فمصرُ سوف تكونُ مسؤولةً عن توفيرِ الربابنةِ الذين سيبحرون بالسفنِ عبر القناة، كما أن أرباحَ القناةِ لم تعد تتجه مباشرةً إلى شركةِ قناةِ السويس.(وقد كانت المصالحُ البريطانيةُ تناهز ثلاثةَ أثمان رأسِ مالِ الشركة[٣٤]. ولفهم لماذا تسبَّبَ قرارُ عبد الناصر في غزو دولته خلال ثلاثةِ أشهرٍ من قبل القواتِ الإسرائيليةِ والفرنسيةِ والبريطانية، لابد أن نتفهمَ السياقَ كاملاً.

لقد اكتملت قناة السويس في عام ١٨٦٩م بواسطةِ اتحادٍ مالي consortium مملوكٍ لفرنسا. وكانت مصلحةُ بريطانيا في قناةِ السويس آخذةً في التطورِ ببطء (الأمر الذي يعزى إلى حدٍ كبير إلى النزعةِ المعاديةِ للاستعمار للورد بالمرستون Palmerston، لكن ما أن اكتملت حتى اعترفت بريطانيا بحصتها فيها "متمثلةً في ٧٠٪ من السفن التي استخدمت القناة في السبعين عاماً التالية رافعةً اسم اتحاد جاك Union Jack"[٣٥]. وفي عام ١٨٧٥م، أدار رئيسُ الوزراء بنيامين ديزرائيللي Disraeli عمليةَ شراء ٤٤٪ من أسهم الشركةِ البحرية لقناة السويس، وفي العام التالي، منحت مصر إشرافاً ثنائياً لفرنسا وبريطانيا. وبعد ردِ الفعل الوطني القوي والعنيف أحياناً داخل مصر، قامت بريطانيا بغزو مصر واحتلتها منذ عام ١٨٨٢م، ولتفرض حمايتها على القناة وتمارس سيطرتها عليها. تلك السيطرة التي دامت لنحو ٧٢ عاماً أخرى تالية. وكانت اتفاقيةُ القسطنطينية في عام ١٨٨٨م قد أكدت على أنه "ينبغي أن تظل القناةُ مفتوحةً دوماً في وقت الحرب كوقت السلم، لكل سفينةٍ تجاريةٍ أو حربيةٍ دون تمييز على أساس العلم".[٣٦] وفي عام ١٩٠٤م، اتفقت بريطانيا وفرنسا على ألا تعارض الأولى مصالح فرنسا في المغرب، مقابل إطلاق فرنسا يد المملكة المتحدة في مصر[٣٧].

لقد كان الاحتلالُ البريطاني منذ ١٨٨٢م حتى ١٩١٤م قد تم، من الناحيةِ النظرية على الأقل، برضا تركي. وباندلاع الحربِ العالميةِ الأولى في ١٩١٤م أعلنت بريطانيا الحمايةَ على مصر، ومنحتها الاستقلال لاحقاً في عام ١٩٢٢م. وفي المعاهدةِ التي وقعت في ١٩٣٦م، وافقت مصرُ على السماح لعشرةِ آلاف جندي بريطاني أن يقيموا

"في المنطقةِ المجاورةِ للقناة.... مع الأشخاصِ الملحقين المختصين بالواجباتِ الإداريةِ والفنية"[٣٨]. وأخيراً، وافقت بريطانيا في أكتوبر ١٩٥٤م على سحبِ قواتها من منطقةِ القناةِ مع حقها في العودةِ لدخولها ثانيةً في حالةِ حدوثِ هجومٍ على الدولِ العربية أو تركيا"[٣٩] من قِبل دولة "عدا إسرائيل"[٤٠]. وبناءً على ذلك، وبحلول يونيو ١٩٥٦م كان ألف ومائتا مواطنٍ بريطاني فقط باقين لإدارةِ القناة، والتي كانت لا تزال تديرها الشركةُ البحريةُ لقناةِ السويس حتى ١٩٦٨م على الأقل، عندها يكون امتيازُ قناةُ السويس قد انتهى.

لقد اتسم الموقفُ السياسي بين مصر والغرب في خمسينيات القرن العشرين بالتعقيد نتيجةِ التفاعلِ بين القوميةِ المتناميةِ في مصر ومحاولاتِ عبد الناصر لدعم سلطته داخلياً، ودعم دورِ مصرَ في العالمِ العربي[٤١]. وتحقيقاً لأهدافنا، نريد فقط عملَ علاقةٍ سببيةٍ بين الظروفِ والأحداثِ الدولية.

نستطيعُ أن نتتبعَ عداءَ الغربِ لمصرَ بصفةٍ عامة، ولجمال عبد الناصر بصفةٍ خاصة، من خلالِ أربع قضايا رئيسة، بالرغم من وجودِ فكرةٍ رئيسةٍ لها الأولوية بخصوصِ التأكيدِ على الاستقلالِ السياسي لكل منها.

الأولى: وتتعلق بارتباطِ عبد الناصر بحملته العدائيةِ للغرب، وخاصة البريطانيين، لبعضِ الوقت ليدعمَ موقفه السياسي الداخلي، وليؤكدَ على زعامته داخل العالم العربي[٤٢]. وكان هذا أيضاً جزءاً حيوياً في مشاركةِ عبد الناصر في حركةِ عدم الانحياز، والتي ظهرت واضحةً في مايو ١٩٥٦م عن طريقِ الاعترافِ المصري الدبلوماسي بجمهوريةِ الصينِ الشعبية (حيث كان عبد الناصر "أول رئيس دولة يعترف" بالصين)[٤٣].

الثانية: أن بريطانيا بذلت جهداً مع مطلع الخمسينيات لمقاومةِ ما اعتبرته وجوداً سوفيتياً متنامياً في الشرقِ الأوسط عن طريقِ تأييدها تشكيلَ حلفِ بغداد، وهو عبارة عن ترتيبٍ للأمنِ الجماعي، مثل الناتو، تحت قيادةِ الإنجليز. وقد أيدت تركيا والعراقِ الفكرةَ ولكن مصرَ عارضتها. ولتواجهَ قوةَ الاندفاع نحو الحلفِ، أبرمت مصرُ اتفاقياتٍ دفاعيةٍ ثنائية مع كلٍ من سوريا، والمملكة العربية السعودية، واليمن[٤٤]. وبدون "الدعم المصري، ... مالت دولٌ عديدةٌ أصغر، تضم حتى الأردن، إلى التردد"[٤٥]. وبينما تم تشكيلُ حلف بغداد، مع دخولِ كلٍ من بريطانيا والولاياتِ المتحدة فيه، إلا أنه لم يكن بمقدوره أن يحققَ دوره المحتمل في حفظِ التوازنِ في المنطقة، كما كان يأملُ الإنجليز. ولقد أرجعت المملكة المتحدة هذا الفشلَ الدبلوماسي مباشرةً إلى عبد الناصر.

الثالثة: أن مصرَ توصلت في سبتمبر ١٩٥٥م، بعد مفاوضاتٍ طويلةٍ وغيرِ مثمرةٍ مع الولايات المتحدة، إلى اتفاقيةٍ مع الاتحاد السوفيتي، والتي زودت مصرَ بحوالي مائتي مليون دولار تقريباً قيمة أسلحةٍ من تشيكوسلوفكيا في مقابلِ شحناتِ قطنٍ مصري[٤٦]. ولقد انزعجت الولاياتُ المتحدةُ الأمريكية، خاصةً وبصدق، من هذه الاتفاقية، والتي سببت تدخلاً كبيراً للاتحاد السوفيتي في الشؤون الشرق أوسطية: وقد اعتبره جون فوستر دالاس Dulles "التطورَ الأكثرَ خطورةً منذ حرب كوريا، إن لم يكن منذ الحرب العالمية الثانية"[٤٧]. وبعد هذا الحدث، رأى

الغربُ عبد الناصر باعتباره مؤيداً للاتحاد السوفيتي أكثر من كونه غيرَ منحاز، وأنه مشكوكٌ في نواياه.

الرابعة: بالطبع، تتعلق باستمرارِ دعمِ مصرَ للعملياتِ التي يشنها الفدائيون ضد إسرائيل في قطاع غزة وفي سيناء[٤٨].

وبينما يجب على كل فردٍ أن يتسمَ بالحرصِ وألا يبالغ في مشاعره المؤيدةِ لإسرائيل خاصةً بين البريطانيين (على الرغم من أن فرنسا كانت نشطةً على مدى سنواتٍ خلت في تزويدِ إسرائيل بالأسلحةِ المتطورة خاصةً الطائرات)، إلا أن الدولَ الغربية كانت مهتمةً بشأن عدم الاستقرارِ السياسي والعسكري اللذين كانت تتسببُ فيهما هجماتُ الفدائيين، والتي كانت تخلق "بين الإسرائيليين شعوراً بالحصار والحرب الوشيكة")[٤٩].

لقد تركزت الأحداثُ التي أدت إلى أزمةِ قناةِ السويس حول تمويلِ السدِّ العالي بأسوان. لقد اعتبرَ السدُّ وسيلةً لحجزِ مياه النيل، ولتوفيرِ إمدادٍ أكثر ثباتاً من الماءِ والطاقةِ الكهربية بالمثل، بينما يؤدي للتخلصِ من الفيضاناتِ الدوريةِ للنهر. وكان حجمُ المشروع ضخماً جداً، حيث كانت تكلفته حوالي ١.٣ بليون دولار (وهو ما يعادل ٨.٤ مليار دولار بأسعار ٢٠٠١م)، وكان يتطلبُ ما يقدرُ بحوالي من ١٢ إلى ١٥ سنة لكي يكتمل. وربما كان عرضُ كلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في ديسمبر ١٩٥٥م أن تقوما بتمويل المشروع بالاتفاقِ مع البنكِ الدولي للإنشاءِ والتنمية (البنك الدولي) راجعاً إلى اتفاقيةِ التسليح بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتي من جانب، وربما كان العرضُ بمثابةِ محاولة لتهدئةِ خطبه المعاديةِ للغرب، وربما لفرضِ نفوذٍ اقتصادي عليه، أو أنها كانت ببساطة على أسسٍ إنسانية. ولكن كان هناك رفضٌ سريعٌ للعرضِ على أي حال. وقد كانت المساعدةُ المقدمةُ إلى مصرَ مثيرةً للجدل داخل الولايات المتحدة، حيث احتجَّ البعضُ بأن الدرسِ المستفادِ منها أن القادةَ الأجانب المنتقدين لسياسةِ الولاياتِ المتحدة يُعاملون بشكلٍ أفضل من أصدقائها. وقد عارض اللوبي الصهيوني المشروع كذلك، شأن بعض المحللين الماليين الذين شعروا أن مصرَ لن تكون قادرةً على تمويلِ نصيبها في المشروع، وذلك رداً على صفقةِ السلاح القريبةِ مع الاتحاد السوفيتي. هذا بالإضافةِ إلى أن هذا العرضَ لم يعقبه صدورِ نغمةِ خطابٍ أكثر اعتدالاً من القاهرة، ولم يبد ثمة أملٌ في اتفاقيةٍ محتملةٍ مع إسرائيل[٥٠]. وبالطبع، كانت المساعدةُ الخارجيةُ غيرَ شائعةٍ في الكونجرس.

وقد استمرت المفاوضاتُ بشأن الشروطِ المالية لعدةِ أشهر، بيد أن عبد الناصر بالتحديد كان غيرَ سعيدٍ بفعلِ الترتيباتِ المقترحة[٥١]. وأخيراً في ١٩ يوليو١٩٥٦م، التقى سفيرُ مصرَ في الولاياتِ المتحدة مع وزير الخارجية دالاس للموافقةِ على الترتيباتِ الأمريكية، وبشكلٍ مباغت "انتهز دالاس الفرصةَ ليلغي العرض". ومن ثم، سحبت بريطانيا والبنك الدولي عرضيهما في اليومِ التالي.

وجاء ردُّ عبد الناصر سريعاً. ففي يوم ٢٦ يوليو١٩٥٦م أعلن تأميمَ شركةِ قناةِ السويس قائلاً إن أرباحها سوف تُخصصُ لبناءِ السدِّ العالي بأسوان.

رد الفعل البريطاني والفرنسي

أدى التأميمُ بالبريطانيين أن يفكروا بسرعةٍ في ردودهم الممكنة. فقد أجرى رئيسُ الوزراءِ البريطاني أنتوني إيدن، في المساءِ الذي شهدَ إعلانَ التأميم، اجتماعاتٍ مع "العديدِ من أعضاءِ مجلس وزرائه، وثلاثةٍ من أربعة رؤساءِ لهيئةِ الأركان، ... والسفيرِ الفرنسي، ...، والقائم بالأعمالِ في السفارةِ الأمريكية أندرو فوستر Andrew Foster، الذي كان رئيسه ويثروب ألدريتش Withrop Aldrich في إجازة"(٥٢). وتركزت المناقشةُ حول تغييرِ السلوكِ المصري، بالقوة إذا استلزم الأمر، وطُلبَ من رؤساءِ الأركانِ إعدادُ تقييمٍ للخياراتِ العسكرية المتاحة. "وقد أرسل فوستر تقريراً حول المناقشةِ إلى واشنطن، ومن ثم فقد كانت الولاياتُ المتحدة على علم بنيةِ بريطانيا في اللجوءِ المباشر لاستخدام القوة). وقرر رؤساءُ الأركانِ في اليومِ التالي أن "أي هجوم على مصر سوف يحتاج إلى أسابيع للتجهيز له"(٥٣) وقرر إيدن أن يستخدمَ عاملَ الوقتِ لخلقِ جبهةٍ موحدةٍ مع الأمريكيين.

ولقد انزعج الفرنسيون أيضاً من تصرفِ عبد الناصر وأيدوا القيامَ بعملٍ عسكري لإجباره على إلغاءِ قرارِ التأميمِ لثلاثةِ أسباب:

أولاً: أن المصالحَ الماليةِ الفرنسيةِ في القناةِ كانت كبيرةً مثل مصالح البريطانيين، كما أن أغلبيةَ مالكي الأسهم في القناةِ كانوا فرنسيين.

ثانياً: اعتمدت فرنسا على القناةِ في نقل حوالي ثلثي حاجاتها من البترولِ الخام، أي حوالي نفس النسبةِ الخاصةِ ببريطانيا.

ثالثاً: "اعتقدت فرنسا أن مشكلاتها في الجزائر لن تُحلَّ طالما استمر عبد الناصر في مساعدةِ المتمردين الجزائريين"(٥٤). وهكذا، فقد أيدت فرنسا ليس إبطالَ قرارِ التأميم فحسب، وإنما التخلصَ من عبد الناصر بالقوة إذا استوجبَ الأمرُ ذلك(٥٥).

ليس بوسعنا أن نشرحَ التفاصيلَ الدقيقةَ للأحداثِ التي جرت بين تأميمِ القناةِ وبدايةِ الهجوم الإسرائيلي والغزوِ البريطاني - الفرنسي على القناة، والذي أعقبه في أكتوبر ١٩٥٦م. وبدلاً من ذلك، فإننا نريد التركيزَ على القرارِ البريطاني المتمثلِ في مقاومةِ التأميمِ بالقوة، ذلك القرارِ الذي تمت إدانته عالمياً ومحلياً مسبباً خاتمةً مخزيةً لسجلِ أنتوني إيدن السياسي. وقد أثبتنا أن القناةَ كانت مهمةً للبريطانيين، وكان رأيهم في عبد الناصر أنه شخصٌ منبوذٌ سياسياً بالنسبةِ لهم. ولم يكن الأمرُ الذي يخصُّ اختيارَ استخدامِ القوةِ لتغييرِ الوضع القائم - سواءً للتخلصِ من عبد الناصر أو للفوزِ بالسيطرةِ المباشرةِ على القناةِ- هدفاً واضحاً ليتمَّ تحقيقُه. ونريدُ أن نوضحَ أن تحالفَ بريطانيا وفرنسا مع الولاياتِ المتحدةِ في الناتو قد سمح لهما بتحدي الوضع القائم مباشرةً(*). ولقد استطاعَ التحالفُ خدمةَ هذا الغرضِ بطريقتين:

الأولى: أتاح التحالفُ لبريطانيا أن تعتمدَ على الموارد الأمريكيةِ، الأمرُ الذي مكّنها من مواصلةِ السعي لتحقيقِ غاياتِها في أماكنٍ أخرى.

الثانية : وفرَ التحالفُ الحفاظَ على الوضع القائمِ لكل أعضاءِ الناتو (من خلالِ الردع). وقد اتخذَ هذا الردعُ شكلين : أولهما ، أن الناتو قد منعَ الاتحادَ السوفيتي من غزوِ أوروبا الغربيةِ (أو ما كان معتقداً أن يكون كذلك). وثانيهما ، أنه في أثناءِ التخطيطِ لغزوِ قناةِ السويس كان من المفترضِ أن تمنعَ الولاياتُ المتحدةُ الاتحادَ السوفيتي من التدخلِ عسكرياً في الشرقِ الأوسط[٥٦]. وسوف نوضحُ ذلك الآن.

لقد ظهر الناتو للوجودِ في عام ١٩٤٩م. وتمثلت نقاطه الأساسيةُ في التأكيدِ على الحاجةِ إلى تخطيطٍ عسكريٍ متناسقٍ ، والتأكيدِ على التزامِ الأمريكيينِ بالدفاعِ عن حلفائهم في أوروبا الغربيةِ إذا ما تعرضوا لهجوم. وكان هذا الالتزامُ بالدفاعِ هو حجرُ الزاويةِ في خطةِ الناتو للردع. كما كان معتقداً أن الاتحادَ السوفيتي لن يهاجمَ أوروبا الغربيةَ مجازفاً بحربٍ عظمى مع الولاياتِ المتحدة.

ولّما كانت الولاياتُ المتحدةُ توفرُ الردعَ (أو الحفاظَ بمصطلحاتِ نظريتنا) لحلفائها فإن نظريتنا تتوقعُ أنهم سوف يستجيبون لذلك بالتوقفِ عن السعيِ لتحقيقِ الحفاظِ على الوضعِ القائمِ وأن يسعوا إلى المزيدِ من التغييرِ. ونحن نتوقعُ ، بين أشياءٍ أخرى ، إنفاقاً عسكرياً منخفضاً من الدولِ الصغيرة ، وإنفاقاً مرتفعاً من الدولِ الأكثرِ قوةً بعد تشكيلِ التحالف. وعلاوةً على ذلك ، كما يعرض الجدول رقم (٧،٥) ، فإن الإنفاقَ العسكريِ لكلٍ من الولاياتِ المتحدةِ وبريطانيا وفرنسا قد تزايدَ بعد تشكيلِ الناتو. وأحد التوقعاتِ في هذا الصددِ أن الدولَ الثلاثَ مسؤولةٌ عن الردعِ الذي يوفره الناتو. وفي الواقع ، أن العقيدةَ العسكريةَ للتحالفِ تمسكت بهذا الوضع. والتفسيرُ الثاني للإنفاقِ العسكريِ الضخم هو حربُ كوريا (١٩٥٠- ١٩٥٣م) والتي شهدت عملاً ضخماً قامت به قواتُ الدولِ الثلاثِ جميعاً.

الجدول رقم (٧،٥). الإنفاقُ العسكريِ كنسبةٍ من الناتج القومي الإجمالي.

	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الولايات المتحدة	٥.٧	٥.٤	١٠.٩	١٤.٩	١٤.٧	١٢.٧	١١.٠	١٠.٦
المملكة المتحدة	٧.٠	٧.٢	٨.٩	١١.١	١١.٢	٩.٩	٩.٢	٨.٨
فرنسا	٦.٤	٦.٥	٨.٤	١٠.٣	١١.٠	٨.٧	٧.٦	٩.٢

Source: NATO Facts and Figures (Brussels: NATO Information Service, 1971), 256-257.

ولكن يلاحظ أنه حتى بعد حربِ كوريا ظل الإنفاقُ العسكريُ مرتفعاً، أعلى حتى مقارنةً بمرحلةِ ما قبل تشكيلِ التحالف. ولا ترتبطُ الإجابةُ بشكلٍ وثيقٍ فقط بتأثيراتِ الحربِ الباردة. وفي الأيامِ الأولى للحربِ الباردة، ونتيجةً الانقلابِ الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا، وفي أثناءِ حصارِ برلين لم يرتفع الإنفاقُ العسكريُ شأنَ ارتفاعِه في منتصفِ الخمسينيات. ولقد شهدت هذه الفترةُ الأخيرةُ انخفاضاً في التوترِ بين الولاياتِ المتحدةِ والاتحادِ السوفيتي، وبين الغربِ والشرقِ بصفةٍ عامة(٥٧). ومن ثمَّ، كانت المستوياتُ المرتفعةُ لإنفاقِ بريطانيا وفرنسا العسكري، بالرغم من توفيرِ الأمنِ لحلفاءِ الناتو، تكمنُ في نشاطاتِهم في المناطقِ الأخرى.

منذ نهايةِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ خلال منتصفِ ١٩٥٠م، دخلت بريطانيا وفرنسا في عددٍ من الصراعاتِ الصغيرةِ ولكنها كانت صراعاتٍ داميةً وصعبة. فعلى سبيلِ المثال، قاتلت بريطانيا ضد التمردِ في شرقِ الإنديز من ١٩٤٥م إلى ١٩٤٦م حيث جلبت على نفسها فقدانَ ١٠٠٠ ضحية(٥٨)، وكان قتالُها ضد الماو- ماو في كينيا من عام ١٩٥٢م إلى ١٩٥٦م ناجحاً حيث مات حوالي ١٣٠٠٠ مقاتل(٥٩)، وقتالُها في الملايو من ١٩٤٨م إلى ١٩٦٠م، حيث قُتلَ حوالي ٩٠٠٠ من المتمردين و"قوى الأمن"(٦٠). فبالإضافة إلى حربِ كوريا، تعني تلك الاشتباكاتُ أن بريطانيا دخلت في أعمالِ عسكريةٍ عنيفةٍ مستمرةٍ خلالَ الفترةِ من ١٩٤٥م إلى ١٩٦٠م. وكان الفرنسيون في نفسِ الوقتِ يخوضون حرباً مدمرةً ومكلفةً جداً في الهندِ الصينية من ١٩٤٦م حتى الاستسلامِ الفرنسي عام ١٩٥٤م. وقد تصاعدت حدةُ الحربِ تدريجياً، ومن ثمَّ، فبحلولِ هذا العامُ الأخير، كانت القواتُ الفرنسيةُ، وقواتُ الحلفاءِ، أو قواتُ الفيلقِ الأجنبي التي تحاربُ في الهندِ الصينيةِ تقدرُ بحوالي ٢٣٦.٠٠٠ (ضد حوالي ٣٠٠.٠٠٠ من القوات الفيتنامية). وكانت تكلفةُ الحربِ ضخمةً: فبنهايةِ الحربِ، بلغَ عددُ الموتى من العسكريين الفرنسيين من جراءِ الصراع حوالي ٣٣.٠٠٠، و ٤٢.٠٠٠ أفريقي أو من الهندِ الصينية، وآخرين من قواتِ الحلفاء.(٦١) بالإضافةِ إلى ذلك، بالطبع، ساهمت كلٌ من بريطانيا وفرنسا في جهودِ الحلفاءِ في الحربِ الكورية، حيث تجشّمَ البريطانيون حوالي ٦٧٠ ضحيةَ قتال، والفرنسيون حوالي ٢٩٠ ضحية. ومن الواضح أن المؤسساتِ العسكريةِ الكبيرةِ في البلدين كانت نشطةً في تعزيزِ الاهتماماتِ الفرديةِ لكلٍ من الدولتين، وكانت قادرةً على طرح قوتِها عالمياً، شأن مساهمتها في عملياتِ الناتو. وتعكسُ النفقاتُ العسكريةُ الكبيرةُ قراراتِ السعي إلى الأهدافِ القوميةِ المستقلةِ في حين تتمتعُ بفوائدِ عضويةِ الناتو(٦٢).

فعلى الرغمِ من استثمارِ بريطانيا الكبيرِ على الصعيدِ العسكري في الخمسينيات، فإن غزوَ قناةِ السويس لم يكن ليحدثَ بدونِ المواردِ الأمريكيةِ بالمعنى المباشرِ جداً. وأمكنَ للويز ريتشاردسون Louis Rechardson، في معالجتِها الممتازةِ للأزمة، أن تلفت الانتباه إلى اتصالاتٍ أُذِن بنشرها حديثاً بين صانعي القرار البريطانيين الرئيسين. فقد كان وزير الدفاع سير والتر مونكتون Walter Monckton مهتماً باعتمادِ البريطانيين على المعداتِ العسكريةِ الأمريكية،

وخاصةً ما حصلت عليه من برنامج معونةِ الدفاع المتبادلة (MDAP). وملخص "ريتشادسون" عن هذا الاعتماد هو اقتباس قيِّم رغم طوله، حيث يقول:

"وقد استخدم الأسطولُ الملكي حوالي اثنتين وستين طائرةً حربيةً منها: ستٌ وأربعون طائرة من طراز سيهوك Seahawks، وطائرتان آفينجر Avengers وتسع طائرات سكايرايدر Skyraider، وخمس طائرات هليكوبتر ويلرويند Whilerwind، تم التزودُ بها تحت مظلةِ برنامج معونةِ الدفاع المتبادلة (MDAP). وكلُّ واحدةٍ من هذه الطائرات، وخمسٌ وتسعون طائرةً أخرى اشترتها بريطانيا تم تعديلُها لتتناسب مع تجهيزات الراديو أو الرادار التي وفرها برنامجُ معونةِ الدفاع المتبادلة (MDAP)، تلك التجهيزاتُ التي ليس لديها خيار. وبالمثلِ لم يكن هناك خيار للتجهيزاتِ الإلكترونيةِ الأمريكيةِ والتي تم تثبيتُها في السفنِ البريطانية. ولم تكن التبعيةُ مقتصرةً على الأسطول فقط. حيث اشتملت قائمةُ الجيش على أربعةٍ وعشرين مدفعاً ذاتي الدفع، وجهازِ راديو وتجهيزاتٍ لاسلكية، ومركباتٍ متخصصةٍ، وأسلحةِ المشاةِ المضادةِ للدبابات، وتجهيزاتِ الرادار. وكان لدى القواتِ الجويةِ الملكية RAF ألف وخمسمائة طائرةٍ تحملُ قنابلَ زنةَ ألفِ رطلٍ تم التزودُ بها من خلالِ برنامج معونةِ الدفاعِ المتبادلة، كما أن الكثيرَ من طائراتِ سلاحِ الجوِّ الملكي تم الحصولُ عليها من خلالِ برامج معونةٍ دفاعيةٍ أمريكيةٍ أخرى.... وبصراحة، أن بريطانيا لم يكن بمقدورها شنُّ هجومٍ، على مصر، بدون استخدام التجهيزاتِ الأمريكية." (٦٣)

"كانت التجهيزاتُ التي تمَّ الحصولُ عليها من خلال برنامج معونةِ الدفاعِ المتبادلة تستخدمُ فقط داخل الناتو. ولو أن بريطانيا انتوت أو خططت لاستخدامها في نشاطاتٍ خارج نطاق الناتو، لوجبَ عليها أن تحصلَ على موافقةِ الولاياتِ المتحدة. وفي حالةِ السويس، كان البريطانيون قلقين بشأنِ إمكانيةِ أن ترفضَ الولاياتُ المتحدةُ منحَهم هذا الترخيصَ إذا ما طلبوه. ولهذا فقد قررَ البريطانيون، طبقاً لدقائقِ اجتماع مجلسِ الوزراءِ في العشرين من أغسطس، أنه سيكون من الأفضل عدمُ قولِ شيءٍ للأمريكيين في الوقتِ الحالي." (٦٤)

ومن الواضح أن البريطانيين قلقوا من أنَ احتمالَ أن يرفضَ الأمريكيون منحَهم هذا الترخيصَ سوف يدفعهم إلى موقفٍ غير سار. فإذا رفضت الولاياتُ المتحدة منحَ الترخيص، فقد تختارُ بريطانيا تحدي حليفها الحميم، مجازفةً باستجاباتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ خطيرة، تشتملُ على إشعارٍ رسمي بإنهاءِ المعاهدةِ وقطع المساعدةِ العسكريةِ في المستقبل. وعلى نحوِ خيار، بالطبع، ربما كان للبريطانيين أن يقرروا إلغاءَ العمليةِ كاملةً (الأمر الذي قد ينطوي على حكمةٍ، حال التمعن فيه)، الأمر الذي يقتضيهم أن يقبلوا إملاءاتِ القاهرة وواشنطن. وكان واجباً تجنبُ مساري الأحداثِ كليهما. ومن ثم كان القرارُ البريطاني بإبقاءِ واشنطن في الظلام بشأنِ مخططاتها.

ولقد كان للاعتمادِ على التجهيزاتِ الأمريكيةِ تأثيره المقلقُ على رئيسِ الوزراءِ إيدن. فبوصفه المدافعَ عن الإمبراطوريةِ البريطانيةِ، ومؤمناً بدورِ بريطانيا، ودوره شخصياً، في حمايةِ الكومنولث، كان من الصعبِ عليه قبولُ دورِ الأمريكيين في تحديدِ تصرفاتِ البريطانيين. وبعد قرارِ عدمِ إطلاع الولاياتِ المتحدةِ على خططِ غزوِ مصر، سأل إيدن المُحبَطُ مونكتون في مذكرةٍ دبلوماسيةٍ في السادسِ والعشرين من أغسطس متعجباً "هل وضعنا

أنفسنا في موقف مؤداه أننا لا نستطيع إرسال وحداتٍ بريطانيةٍ إلى كينيا أو إلى سنغافورة بدون أخذِ موافقةِ أمريكا أولاً؟...وهل يمكن التسامحُ في أن حقنا - وبالأحرى واجبنا - في الحفاظِ على القانونِ والنظامِ في ممتلكاتنا الاستعمارية ينبغي أن يكونَ مفتوحاً للتساؤل، بل ومفتوحاً بالفعل للفيتو الأمريكي "(٦٥). ويمكن تفهمُ حزنِ إيدن لاعتمادِ البريطانيين على معداتِ الأمريكيين. وبالطبع فإن شكوى إيدن إنما تُغفلُ حقيقةَ أنه بدونِ المعونةِ الأمريكيةِ في أعقابِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ لما كانت بريطانيا قادرةً على عملِ أي شيءٍ بالمرة.

وما نؤكد عليه بالطبع هو أن التحالفَ مع الولاياتِ المتحدةِ الأمريكية زوَّدَ المملكةَ المتحدةَ بالإمكاناتِ للقيامِ بما ترغبُ في السويس وأن تحمي مصالحها في أماكنَ أخرى. وتخبرنا نظريةُ السلعتين أن التحالفاتِ تحاولُ جعلَ أعضائها أكثرَ قدرةً على السعيِ لتحقيقِ أهدافهم الخاصة؛ فقد زودت التحالفاتُ الدولَ بالحريةِ والقدراتِ التي تمكنهم من فعلِ الأشياءِ التي لم تكن قادرةً عليها بطريقةٍ أخرى. وقد أوضحَ الاعتمادُ البريطاني على التجهيزاتِ الأمريكيةِ أثناء أزمةِ قناةِ السويسِ هذه النقطةَ بجلاء. فبدون القدرة التي استمدتها من تحالفها مع الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ كان الردُّ العسكريُ البريطاني على تأميمِ القناةِ غيرَ معقولٍ في المدى المنظور.

فبالإضافةِ إلى تزويدها بالإمكانيةِ العسكريةِ المباشرة، وفرَ التحالفُ مع الولاياتِ المتحدةِ لبريطانيا شكلين من أشكالِ الحمايةِ أتاح كلاهما لها أن تحسبِ أن نشرَ قوتها في البحرِ المتوسطِ أمرٌ في مقدورها. وبدون هذين الشكلين من أشكالِ الحماية، لم يكن من المحتملِ أن تَخلُصَ بريطانياً إلى أن تدخلها العسكري المباشرَ له قيمةٌ تستحقُ المخاطرةَ بمواجهةِ الاتحادِ السوفيتي الراعي الكبير للمصريين.

أولاً : إن دخولَ الولاياتِ المتحدةِ في الناتو قد وفرَ الردعَ للحلفاءِ الغربيين. حيث إنهم كانوا يرون نوايا الاتحاد السوفيتي في أوروبا الغربية. فأياً كانت جوانبُ قلقهم إزاء نواياه، إلا أنه كان باستطاعتهم أن يعتمدوا على حقيقةٍ مؤداها أن الاتحادَ السوفيتي لن يستطيعَ مهاجمةَ أوروبا عسكرياً دون أن يجلبَ على نفسه أكبرَ خطرٍ ممكن. وفي نفس الوقت، فإن المظلةَ النوويةَ الأمريكيةَ ليست موضعاً للشك. إذ يقرر مبدأُ أيزنهاور - دالاس بشأن الانتقامِ الشامل، المعلنِ في عام ١٩٥٤م، أن الولاياتِ المتحدةَ الأمريكية سوف تردُّ على أي أعمالٍ ضد مصالحِ العالمِ الحرِّ "باستخدامِ الأسلحةِ النوويةِ وضد أي هدفٍ مناسبٍ إذا كان ذلك ضرورياً، وليس فقط الأهدافُ الموجودةُ في منطقةِ المعركة"(٦٦). بمعنى آخر، أن الولاياتِ المتحدةِ قد استعدت لتبدأَ استخدامَ الأسلحةِ النوويةِ في أي مكانٍ تراه ملائماً. وعندما قلَّت قدرةُ الاتحادِ السوفيتي على الانتقامِ بالأسلحةِ النووية، أخذ التهديدُ الأمريكي مزيداً من المصداقية وأصبح حلفاءُ الولاياتِ المتحدةِ يشعرون بالأمنِ من هجماتِ الاتحادِ السوفيتي.

ولقد أثَّرَ الردعُ الذي وفرته الولاياتُ المتحدةُ الأمريكية لبريطانيا على الإنجليز بطريقتين..

الأولى: أن الهجومَ ضد أي دولةٍ تابعةٍ للاتحاد السوفيتي مثل مصرَ من غير المحتمل أن يستدعي تحركَ الاتحادِ

السوفيتي ضد أوروبا. وببساطةٍ، لم يكن بمقدورِ الاتحاد السوفيتي أن يغتنمَ فرصةَ بدءِ حربٍ نوويةٍ، حيث إنها سوف تؤدي إلى تدميره تماماً.

الثانية: أن المظلةَ النوويةِ الأمريكيةِ التي قام الناتو بتطبيقها، كانت تعني أن المساهماتِ البريطانية التقليدية (أو حتى النووية) للناتو لم تكن جوهريةً للحفاظِ على الردع الذي يوفره التحالفُ، على الأقل في المدى القصير. ولقد أزالت المملكةُ المتحدةُ بعضَ وجودها العسكري في أوروبا لتستخدمه في هجومها على مصرَ بدونِ تعريضِ أوروبا للخطر[٦٧].

كان الشكلُ الثاني من أشكالِ الحمايةِ هو الشكل الذي زودَ الأمريكيونُ حلفاءهم به عاجلاً جداً. ففي أثناءِ التخطيطِ للغزو، توقعت بريطانيا أن تمنعَ الولاياتُ المتحدةُ الأمريكية الروسَ من التدخلِ في مسرح عملياتِ البحرِ المتوسط. وهذا لم يتطلب دعماً نشطاً من الأمريكيين (كان إيدن على علمٍ تام بأن أيزنهاور غيرُ متعاطفٍ مع هذه الجهود)، ولكن كان من المؤكدِ أن الولاياتِ المتحدةَ الأمريكية لن تسمحَ للروسِ بالتدخلِ وجلبِ الضررِ على حلفائها. وكما عبرَ إيدن لروبرت ميرفي Murphy، مساعدِ وزيرِ الخارجيةِ الأمريكية بقوله "إننا نأملُ أنكم ستكونون منتبهين بشأن الدب."[٦٨] فبدونِ الثقةِ الأكيدةِ بأن الروسَ لن يكونَ بمقدورهم تحدي الوجودِ البحري الأمريكي في البحرِ المتوسط، لكان التخطيطُ للغزوِ أكثرَ تعقيداً[٦٩]. ولا نذهبُ بعيداً إذا قررنا أنه بدونِ الدعم الأمريكي المفترضِ لم يكن بمقدورِ المملكةِ المتحدةِ غزوُ قناةِ السويس على الإطلاق، فبكل بساطةٍ، كانت المجازفةُ بمواجهةِ الروسِ كبيرةً جداً.

أوضحت لنا المواضع التي أوليناها اهتمامنا في الفحصِ الموجزِ لأزمةِ قناةِ السويس كيف أن تأثيرَ التحالفاتِ قد يكونُ مختلفاً عما هو متوقعٌ عموماً. ولنؤكدَ مقولتنا، فإن التحالفاتِ تفيدُ في تحريرِ الدولِ الأعضاءِ ليتمكنوا من السعيِ لتحقيقِ سياساتهم المرغوبةِ بشكلٍ أكثر مباشرةً. وأحياناً تستخدمُ أزمةُ قناةِ السويس كمثالٍ على تقييدِ الحليف، وهي الولاياتُ المتحدة، لسلوكِ الحليفِ الآخر، وهي بريطانيا العظمى. وتُظهرُ قصتُنا أن التحالفَ سمح لبريطانيا أن تفعلَ شيئاً لم يكن بمقدورها أن تفعله بدون تحالف.

الخاتمة . . . .

ركزنا في هذا الفصلِ على الكيفيةِ التي يُتوقعُ أن تغيرَ بها عضويةُ التحالفِ العناصرَ الأخرى في ملفِّ السياسةِ الخارجيةِ للدولة. ولدينا استنتاجان مبدئيان:

الأول: أن التحالفاتِ تؤثرُ على استخدام الأدواتِ الأخرى للسياسةِ الخارجيةِ، ولكن طبيعةَ هذا التأثيرِ تعتمدُ على هدفِ الدولةِ من الانضمامِ إلى التحالفِ مبدئياً. وكانت توقعاتُ النظريةِ معاكسةً للحدس. فلو اكتسبت

دولةٌ، شأنَ معظم الدولِ الصغيرة، الحفاظَ على وضعٍ قائم من خلالِ التحالفِ، نتوقع أنها سوف تستجيبُ لهذا الأمرِ بالسعي لتحقيقِ مزيدٍ من التغيير. وإذا اكتسبت الدولةُ التغييرَ (شأنَ معظمِ الدولِ القوية)، نتوقع أنها سوف تسعى إلى المزيدِ من الحفاظِ على الوضعِ القائم. وبعبارةٍ أخرى، نتوقعُ أن تحاولَ الدولُ الضعيفةُ تغييرَ جوانبَ الوضعِ القائمِ أكثر بعد الانضمامِ إلى تحالفاتٍ مع دولٍ أقوى، بينما ستحاولُ الدولُ القويةُ أن تعملَ لحمايةِ مقوماتِ الوضعِ القائم.

الثاني: ينبغي أن يهتمَّ مضمونُ النظريةِ الثاني بالتأثيراتِ العامةِ لعضويةِ التحالف. حيث تذكرُ النظريةُ أنه لكونِ عضويةِ التحالفِ تمثلُ السياسةَ الخارجيةَ الممكنةَ الأكثرَ كفاءةً لتحقيقِ أهدافِ الدولة، فإن لها تأثيراً في زيادةِ قدراتِ الدولة. وبعبارةٍ أخرى، تستطيعُ الدولُ أن تفعلَ ما هو أكثرُ بعد انضمامها إلى التحالفِ مقارنةً بما سبق. ويعدُّ هذا مخالفاً للكثيرِ مما نعلمه بشأنِ التحالفات، فهي تُلزمُ الموقّعين على معاهدةِ التحالفِ بالقيامِ بفعلِ أشياءٍ ربما لم يكونوا ليرغبوا في القيامِ بها، وأنها وسائل يقيّدُ من خلالها الموقّعون سلوكَ بعضهم بعضاً، وهكذا. وبدلاً من ذلك، تذكر نظريةُ السلعتين أن التحالفاتِ تحرِّرُ: فهي تسمحُ للدولِ أن تقومَ بالمزيدِ من السعي لتحقيقِ مصالحها بشكلٍ أكثر نشاطاً. وتأييداً لذلك، رأينا أن تأثيرَ عضويةِ التحالفِ الجديدِ على الدولِ تتمثلُ في أنها صارت أكثرَ نشاطاً؛ فقد انخرطت في المزيدِ من الصراعاتِ الدولية، وزادت من إنفاقها العسكري، وتخصصُ، إن كانت أضعف، مزيداً من الموارِدِ للمعونةِ الخارجية.

لقد درسنا الردَّ البريطاني على أزمةِ قناةِ السويس عام ١٩٥٦م لكي نرى كيف أن تحالف بريطانيا مع الولايات المتحدة قد أثرَ على سلوكها. وكذلك، فإن العلاقة مع الولايات المتحدة يُعزى إليها الفضلُ في الطلبِ الأمريكي لبريطانيا بالانسحابِ بعد تدخلها العسكري؛ فمن الواضح أن الولاياتِ المتحدةِ لم تكن سعيدةً للتصرفِ البريطاني؛ وقد أدى تهديدها بالتخلي عن دعمِ ضربِ مصرَ إلى الانسحابِ البريطاني. وهذا متوافقٌ مع الافتراضِ التقليدي بشأنِ التحالفاتِ وتأثيراتها: حيث إنها تساعدُ على تقييدِ سلوكِ أعضائها. وهو متوافقٌ أيضاً مع نظريةِ السلعتين التي تعتقدُ أن الولاياتِ المتحدة اكتسبت التغييرَ، في شكلِ قدرةٍ على التأثيرِ على السياسةِ البريطانية، من خلالِ التحالف. وقد أخذنا الخططَ البريطانيةَ لغزوِ القناةِ في الاعتبار، وأوضحنا أن التحالفَ مع الأمريكيين كان مهماً للغاية، حيث إنه هو الذي زوّدَ بريطانيا بالوسائلِ لكي تقومَ بالغزو. فهي حالةٌ بالغةُ الدلالةِ على أنه بدونِ التحالفِ، لم يكن ليحدثَ غزوُ القناة. وهذا يطرحُ فكرةَ أن التحالفَ أعطى البريطانيين القدرةَ على فعلِ المزيدِ للسعيِ لتحقيقِ مصالحهم أكثر مما كان باستطاعتهم أن يفعلوا بطريقةٍ أخرى. ويبدو هذا متوافقاً تماماً مع توقعاتِ نظريةِ السلعتين، بيد أنه على النقيضِ تماماً مع المنظوراتِ التقليدية. ونعتقد أن نظريةَ السلعتين توفرُ تفسيراً لتأثيراتِ التحالفِ أكثر اكتمالاً مما تفعلُ نظرياتٌ أخرى.

وقد أوضحنا أن نظريةَ السلعتين تنطوي على بعضِ المضامين الشيقةِ والمثيرةِ للدهشة والتي تم تدعيمُها بالسجلِ التاريخي. وبعبارةٍ أخرى، توفرُ النظريةُ طريقةً مفيدةً لالتزام المنهج في تحليلِ العلاقاتِ الدولية. وفي الفصلِ القادمِ، سوف نَخلصُ إلى ملاحظاتنا، سائلين بالتحديد عما يمكن لنظريةِ السلعتين أن تحققَ مقارنةً بالمداخلِ الرئيسةِ الأخرى.

الهوامش

(١) لنكونَ متأكدين، لا تقتضي كل التحالفاتِ قيامَ الموقعين على معاهدةِ التحالفِ بأن يدافعَ كلٌّ منهم عن الآخر إذا ما تعرض لهجوم. فبعضُ "التحالفاتِ" مثل ضماناتِ الأمنِ بين الولاياتِ المتحدةِ واليابانِ تلزمُ إحدى الدولتين فقط بالدفاعِ عن الأخرى. فاليابانُ ليست ملزمةً بالنهوضِ للدفاع عن الولاياتِ المتحدةِ إذا ما تعرضت للهجوم في سياقِ حدثٍ بعيدِ الاحتمال. وتعكسُ معاهداتُ الحيادِ فقط وعداً بين المُوقّعين بعدم مهاجمةِ أيٍ منها للأخرى. لقد كان ميثاقُ فون ريبنتروب – مولوتوف Ribbentrop-Molotov Pact الموقعُ في أغسطس ١٩٣٩م من الناحية الاسمية مجرد اتفاقٍ على ألا تهاجمُ أيٍ من الدولتين الأخرى. (قسمت الأجزاءُ السريةُ من الاتفاقيةِ بولندا بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي، وعكست الاتفاقَ بشأنِ كيفيةِ إدارةِ الحربِ ضد بولندا). تقتضي اتفاقاتُ التحالفِ، ببساطة، تشاورَ الدول في أوقاتِ التوترِ الشديد. ويعد التحالفُ الثلاثي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا قبيل الحربِ العالميةِ الأولى مثالاً على مثلِ هذا الترتيب. انظر:

- Melvin Small, and J. David Singer; "Formal Alliances, 1816-1965: An Extension of the Basic Data", Journal of Peace Research, Vol. 3 (1969), PP. 257-282.

- وفيما يخص عرض ومناقشة هذا التصنيف للتحالفات، تم تقديمُ مناقشةٍ واعيةٍ حول الوظائفِ التاريخيةِ والنظريةِ للتحالفات في كل من المراجع التالية:

- A.J.P. Taylor; The Struggle for the Mastery of Europe, (Oxford, Oxford University Press, 1954).
- Inis Claude; Op. Cit.
- Stephen Walt; The Origins of Alliances , Op. Cit.
- John A. Vasquez; The Power of Power Politics, (Cambridge, Cambridge University Press, 1983). And:
- Glenn H. Snyder; Alliance Politics, (Ithaca, Cornell University Press, 1997).

(٢) انظر على سبيل المثال:

- Morton Kaplan; System and Process in International Politics; (New York, John Wiley and Sons, 1957).
- Claude; Op. Cit.
- Richard N. Rosecrance; Action and Reaction in World Politics, (Boston, Little, Brown, 1963).
- Glenn H. Snyder; Alliance Politics, (Ithaca, Cornell University Press, 1997).

(٣) Stephen Walt; The Origins of Alliances , Op. Cit.

(٤) John. Conybeare; "A Portfolio Diversification Model of Alliances", Journal of Conflict Resolution, Vol. 36 (1992), PP. 53-85.

- John. Conybeare; "Arms versus Alliances: The Capital Structure of Military Enterprise", Journal of Conflict Resolution, Vol. 38 (1994), PP. 215-235.
- Daniel N. Nelson; "Power at What Price? The High Cost of Security in the Warsaw Pact Organization", In: Andrew Ross (Ed.); The Political Economy of Defense (New York, Greenwood), PP. 41-66.

(٥) The Case of :Michael Barnett, and Jack Levy; "Domestic Sources of Alliances and Alignments Egypt, .1962-1973", International Organization, Vol. 45 (1991), PP. 369-395

- Randolph M. Siverson, and Harvey Starr; "Regime Change and the Restructuring of Alliances", American Journal of Political Science, Vol. 38 (1994), PP. 145-61.
- Michael J. Gilligan, , and W. Ben Hunt; "The Domestic and International Sources of Foreign Policy: Alliance Formation in the Middle East, 1948-78", In: Randolph Siverson (Ed.); Strategic Politicians, Foreign Policy, and Institutions, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998), PP. 143-168.

(٦) Mancur Olson, and Richard Zeckhauser; "An Economic Theory of Alliances", Review of Economics and Statistics, Vol. 48 (1966), PP. 266-279:
- John Conybeare, and Todd Sandler; "The Triple Entente and the Triple Alliance, 1880-1914: A Collective Goods Approach", American Political Science Review, Vol. 84 (1990), PP. 1197-1206.
- James C. Murdoch, and Todd Sandler; "A Theoretical and Empirical Analysis of NATO?", Journal of Conflict Resolution, Vol. 26 (1982), PP. 237-263.
- John Oneal, and Mark A. Elrod; "NATO Burden Sharing and the Forces of Change", International Studies Quarterly, Vol. 33 (1989), PP. 435-456.
- John Oneal; "Burden Sharing in NATO and the Theory of Collective Action", International Organization, 44 (1990), PP. 379-402.
- Glenn Palmer; "Corralling the Free Rider: Deterrence and the Western Alliance" International Studies Quarterly, Vol. 34 (1990b), PP. 147-164.
- Todd. Sandler; "The Economic Theory of Alliances: A Survey", Journal of Conflict Resolution, Vol. 37 (1993), PP. 446-483

(٧) Leeds, Long, and Mitchell; Op. Cit.

(٨) Ibid.

(٩) معظم المناقشة التالية مأخوذة من :

- Morgan and Palmer; "To Protect and to Serve ", Op. Cit.

(١٠) عندما نشير إلى تحالفٍ بأنه موجود Observed فإننا نقصدُ المشكّل منها بالفعل. وقُصدَ تمييزها عن كل التحالفاتِ المحتملةِ التي لم يتم تشكيلها أبداً. ومن حيثِ المبدأ، يمكن لأي دولتين أن يدخلا في تحالفٍ في أي وقت. ونعتقد أن هذه الأغلبيةَ الساحقةَ من هذه التحالفاتِ المحتملةِ التي لم يتم تشكيلها إنما تمثلُ جانباً مهماً لفهم التحالفات. وترتبطُ أطروحتنا بفكرةِ أن تحالفاً محتملاً يصبحُ تحالفاً ملاحظاً فقط إذا عاد بالنفع على كل الدولِ الموقعةِ بشكلٍ متوازن.

(١١) وجدنا أنه لأمرٌ مثيرٌ للاهتمام على أيِ حال أن معظمَ الواقعيين يرون التحالفاتِ مقيدةً لسلوكِ الدولةِ بينما يعتقدون أن التزاماتِ التحالفِ هي وعودٌ جوفاء.

(١٢) قد تكون مواقفُ كلتي الدولتين قد تغيرت، وإن كان هذا ليس ضرورياً. لأن كلتيهما يجب أن توافقَ على التحالفِ قبل أن يتأتى إنجازُ الاتفاقية، فلو أن الدولةَ (أ) ترغب في التحالفِ مع الدولةِ (ب)، بيد أن الأخيرةَ لا ترغب في التحالفِ مع الدولةِ (أ)، فلن يحدثَ التحالفُ بينهما. وفي هذه الحالة، فإنه من الضروري أن تتغير بعضُ جوانبِ موقفِ الدولةِ (ب) فحسب ليتسنى تشكيلُ التحالف (بافتراضِ أن هذا التغييرَ سيجعلُ الدولةَ (ب) راغبةً في التحالفِ مع الدولةِ (أ).

(١٣) لاحظ أنه على حين أن المثالَ في شكل رقم (٧.١) محددٌ تماماً، فإن الاستنتاجَ الذي نعرضه معه بالغُ العمومية مع أخذِ تفضيلاتِ الدولةِ (التي تحددُ موقعَ النقطةَ p)، وملفُ التحالفِ (الذي يحددُ موقعَ a) بعينِ الاعتبار. ذلك أن استنتاجنا ليس متوقفاً على مواقعَ محددةٍ لكلٍ من النقطتين a و p. ويُلاحظ أيضاً أن النقطة a سيكون محلها نقطة المنشأ في حالةِ الدولةِ غير المنضمةِ إلى تحالف.

(١٤) Morgan and Palmer; "For Love or Money" , Op. Cit.

(١٥) تم اشتقاقُ هذه التوقعاتِ رياضياً في الفصلِ الخامس.

(١٦) لمناقشةٍ تفصيليةٍ عن log-log model، انظر:

- Guijarati; Op. Cit.

- وتوجد مناقشةٌ أكثر امتداداً فيما يتصل بتوقعاتٍ دقيقةٍ يتم اختبارُها بواسطةِ نموذج لوغ- لوغ log-log model في:

- Glenn Palmer, Scott B. Wohlander, and T. Clifton Morgan; "Give or Take: Foreign Aid and Foreign Policy Substitutability", Journal of Peace Research, Vol. 39 (2002), PP. 5-26.

= وباختصار، ولأننا نرى المعونةَ الخارجية بوصفها سياسةً تنشدُ التغيير بشكلٍ مبدئي، نتوقع أن تكونَ مرونةُ الدخلِ الخاصة بها أكبر من واحدٍ صحيح. وبعبارةٍ أخرى، بينما تتزايدُ مواردُ دولةٍ ببعضِ النسبِ المئوية، نتوقعُ أن القدرَ المخصص للمعونةِ الخارجيةِ سيتزايدُ بأكثر من تلك النسبة.

(١٧) تخفيض تطور المتغيرِ التابع هو أسلوبٌ عليه بعض الانتقادات. انظر على سبيل المثال:

- Christopher H. Achen; "Why Lagged Dependent Variables Can Suppress the Explanatory Power of Other Independent Variables", Paper presented at The annual meeting of the political methodology section of the American Political Science Association, Los Angeles, 20-22 July 2000.

- وقد أجرينا التحليلَ بإدخالِ وباستبعادِ معاملِ التخفيض، وقد كانت النتائجُ متماثلةً بشكلٍ جوهري.

(١٨) دول OECD التي قمنا بتحليلها والتي كانت متحالفةً خلال الفترة هي: أستراليا، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، ولوكسمبورج، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ولم تكن كلٌّ من النمسا، والسويد، وفنلندا، وسويسرا، متحالفةً خلال الفترةِ كلها. وانضمت أسبانيا والبرتغال إلى الناتو NATO في ١٩٨٢م، وخرجت نيوزلندا من تحالفها غيرِ المتكافئ في ١٩٨٥م.

(١٩) William H. Greene; Econometric Analysis, (Upper Saddle River, N.J., Prentice-Hall, 3rd Ed., 1997), PP 615-618.

(٢٠) Morgan and Palmer; "For Love or Money", Op. Cit.

(٢١) George Modelski, and William Thompson; Sea Power and Global Politics since 1494, (Seattle, University of Washington Press, 1988).
- William Thompson; On Global War, (Columbia, University of South Carolina Press, 1988).

(✤) COW system shares

(٢٢) J. David Singer, Stuart Bremer, and John Stuckey; "Capability Distribution, Uncertainty and Major Power War, 1820-1965", In: Bruce Russett (Ed.); Peace, War and Numbers, (Beverly Hills, CA: Sage, 1972), PP 26.

(٢٣) يعادل الإنفاقُ العسكري السنوي للولاياتِ المتحدةِ الأمريكية (حوالي ٣٠٠ بليون دولار) تقريباً ثلاثةَ أمثالِ مجموعِ النواتجِ المحليةِ الإجماليةِ لكل من كوبا (١٨ بليون دولار)، وكوريا الجنوبية (٢٢ بليون دولار)، والعراق (٦٠ بليون دولار)، طبقاً لتقديراتِ وكالةِ المخابراتِ المركزيةِ CIA. فإذا قررت الولاياتُ المتحدة تخصيصَ هذه الثلاثمائةِ بليون دولار للمعونةِ الخارجية، فقد يترتبُ على ذلك في المقابلِ تغيراتٌ كبرى في السياساتِ الداخليةِ والخارجية. وبالطبع، فقد يتركُ مثلُ هذا المسلكِ الساعي إلى التغييرِ بشدةٍ بعضَ المصالحِ الأمريكيةِ دون حماية، وينأى بها عن مزيجها المفضلِ من خياري التغييرِ والحفاظ، ونحن لا نقترحُ أن تقومَ الولاياتُ المتحدةُ بذلك. والنقطةُ التي نركزُ عليها، والتي أثرناها أيضاً في الفصلِ السادس، هي ببساطة أن المواردَ المخصصةَ للمعونةِ الخارجيةِ يُحتملُ أن تحققَ تغييراتٍ مرغوبةٍ في سلوكِ دولٍ أخرى بدرجةٍ أكبر مما لو تم تخصيصُ الموارد نفسها للإنفاقِ العسكري.

(٢٤) لقد أدرجنا متغيرين تابعين أيضاً لوجودِ زياداتٍ غيرِ مقننةٍ وتحتاجُ إلى الضبط. أدرجنا متغيراً تصورياً باسم "دولار" لأن بياناتِ مشروع COW كان يقيسُ النفقاتِ بالجنيهاتِ الإسترلينيةِ قبل عام ١٩٢٠م وبالدولاراتِ الأمريكيةِ فيما بعد ذلك؛ ومن ثم، فقد أخذَ المتغيرُ رمز (١) للسنواتِ بعد ١٩٢٠م، ورمزَ (صفر) للسنواتِ قبل هذا التاريخ. وليس لدينا توقعاتٌ نظريةٌ فيما يتعلقُ بكلا المتغيرين ولم نسجلُ المعاملاتِ بشأنهما.

(٢٥) Jones, Bremer, and Singer; Op. Cit.

(٢٦) تم تحديدُ قيمٍ من قبيل: متوسطة، قوية، وقوية جداً، بالنسبةِ لقدرةِ التحالفِ وقوةِ الدولةِ باستخدام المتوسط، المتوسط زائد قيمةِ الانحرافِ المعياري، المتوسط زائد ضعف قيمةِ الانحرافِ المعياري، على التوالي، لقيم القوة. لقد أخذت الدول "الضعيفة" قيم تبدأ من درجة واحدة على قيم المقياس المشترك للقدرات القومية الخاص بمشروع متلازمات الحرب (COW)، والدول المتوسطة قيم تبدأ من ٢.٢٧، والدول القوية من ٧.٠٤، والدول القوية جداً من ١١.٨١. وكانت القيم المعطاة كأوزان للتحالفات المتوسطة والقوية والقوية جداً هي ٠.٢٨٦، و١.٠٣، ١.٧٧ على التوالي.

(٢٧) لنذكر القارئ أن "القوة العسكرية المختصة بالتغيير" تشير إلى معدل أنصبة الدول من الإنفاق العسكري المسجلة في منظومة متلازمات الحرب COW إلى أنصبة الدول من القوات العسكرية العاملة في هذا النظام. ولذلك يتعذر تفسير الزيادة في هذا المؤشر مباشرةً، كما إنه يرتبط بشكلٍ ضعيف (نظرياً وإمبيريقياً) مع الإنفاق العسكري العام، الذي يعبر عن الإنفاق الذي تم دون أي قابلية لتغييره. ونود أن

نشير، برغم ذلك، إلى أن متوسط التغير السنوي في مؤشر "القوة العسكرية المختصة بالتغيير" قيمته صفراً، بينما يبلغ متوسط الزيادة السنوية في الإنفاق العسكري العام في بعض الدول التي قمنا بتحليلها حوالي ٦٪ مع التضخم.

(٢٨) Charles W. Ostrom, and Francis W. Hoole; "Alliances and War Revisited", International Studies Quarterly, Vol. 22 (1978), PP. 215-236.
- Paul D. Senese; "International Sources of Dispute Challenges and Reciprocation", Journal of Conflict Resolution, Vol. 41 (1997a), PP. 407-427.
- Morgan and Palmer; "A Model of Foreign Policy Substitutability", Op. Cit.

(٢٩) Stuart A. Bremer; "Dangerous Dyads; Interstate War, 1816-1965", Journal of Conflict Resolution, Vol. 36 (1992), P. 309-341.
- Maoz and Russet; "Normative and Structural Causes of Democratic Peace", Op. Cit.

(٣٠) - Bruce Bueno de Mesquita, The War Trap, (New Haven: Yale University Press, 1981).
- Stuart A. Bremer; "Democracy and Militarized Interstate Conflict, 1816-1965", International Interactions, Vol. 18 (1993), PP. 231-249.

(٣١) انظر:
- Olsen and Zeckhauser; Op. Cit.

(٣٢) تمت صياغة هذه العبارة الكلاسيكية الطويلة بواسطة نيوستادت Neustadt . انظر:
- Richard E. Neustadt; Alliance Politics, (New York, Columbia University Press, 1970).
- Robert Osgood; Alliances and American Foreign Policy, (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1968).

(٣٣) تتمثل المعالجات الأفضل التي وجدناها للأزمة في:
- Hugh Thomas; The Suez Affair, (London, Weidenfeld and Nicolson, 1966).
- Kenneth Love; Suez: The Twice-Fought War, (New York, McGraw-Hill, 1969).
- David Carlton; Britain and the Suez Crisis, (New York, Basil Blackwell, 1988).
- Keith Kyle; Suez, (London, Weidenfeld and Nicolson, 1991).
- W. Scott. Lucas; Divided We Stand: Britain, the US. and the Suez Canal, (London, Hodder and Stoughton, 1991).
- Steven Z. Freiberger; Dawn Over Suez, (Chicago, Ivan R. Dee, 1992), and
- Louise Richardson; When Allies Differ, (New York, St. Martin's, 1996).

(٣٤) Love; Op. Cit.
- Richardson, Op. Cit.

(٣٥) Love; Op. Cit., P. 168.

(٣٦) وارد في:
- Robert R. Bowie; Suez 1956: The International Crisis and the Role of Law, (New York, Oxford University Press, 1974). 4.

(٣٧) Love; Op. Cit., P. 171.

(٣٨) في:
- I. C. Hurewitz; "The Historical Context" In: William Roger Louis and Roger Owen (Ed.); Suez 1956: The Crisis and Its Consequences, (Oxford: Clarendon Press, 1989), PP. 19-20.

(٣٩) William Roger Louis; "The Tragedy of the Anglo-Egyptian Settlement of 1954, In: William Roger Louis and Roger Owen (Ed.); Suez 1956: The Crisis and Its Consequences, (Oxford, Clarendon, 1989), PP. 43.

(٤٠) تأكيد مضاف على النص. انظر:
- Bowie; Op. Cit., P. 5

(٤١) لتوضيحات جيدة لاهتمامات عبد الناصر الداخلية؛ انظر:
- Mohamed H. Heikal; Nasser: The Cairo Moments, (London, New English Library, 1972).
- Mohamed H. Heikal; Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes, (London, Andre Deutsch, 1986).

(٤٢) يؤكد كارلتون Carlton على أن العداء المصري التاريخي إزاء الإنجليز يعود إلى الاحتلال في ١٨٨٢م. انظر:
- Carlton; Op. Cit.

(٤٣) Richardson; When Allies Differ, Op. Cit., P.131.

(٤٤) Bowie, Op. Cit., P. 11.

(٤٥) - Carlton; Op. Cit., P.10.

(٤٦) كان هذا يعادل حوالي عشر مرات قدر ما كانت الولايات المتحدة عازمةً على تقديمه إلى مصر. وقد كانت الولايات المتحدة مهتمة بعدم بدء سباق تسلح في الشرق الأوسط وبالحفاظ على التكافؤ النسبي بين المصريين والإسرائيليين.

(٤٧) Herman Finer; Duties Over Suez, (Chicago, Quadrangle Books, 1964).

نقلاً عن:

- Alexander L. George, and Richard Smoke; Deterrence in American Foreign Policy, (New York, Columbia University Press, 1974), PP. 317.

(٤٨) أجرت مصر وإسرائيل، على أي حال، محادثات هادئة (غير رسمية في مرات عديدة) منذ مطلع الخمسينيات حتى منتصفها بهدف تحقيق الاستقرار لعلاقاتهما. ولكن لم يكن واضحاً حجم ومساحة التفاؤل بالنسبة لهذه المفاوضات. انظر:

Shimon Shamir; "The Collapse of Project Alpha", In: William Roger Louis and Roger Owen (Ed.); Suez - 1956: The Crisis and Its Consequences, (Oxford, Clarendon, 1989), PP. 73-100.
- Abba Eban; Abba Eban: An Autobiography, (New York, Random House, 1977).

(٤٩) Mordechai Bar-On; "David Ben-Gurion and the Sevres Collusion", In William Roger Louis and Roger Owen (Ed.); Op. Cit., P. 147.

(٥٠) كانت بريطانيا غيرَ سعيدةٍ أيضاً بشأن الدور الملموس الذي لعبه عبد الناصر في إقالةِ الأردن لجلوب Glubb باشا، القائد البريطاني للفيلق العربي، الذي أُعطي أربع وعشرين ساعةً لمغادرةِ البلاد. وبينما ألقت بريطانيا باللائمةِ على عبد الناصر، إلا أنه يبدو أن جلوب قد واجه هذا المصير نتيجةَ علاقته الشخصيةِ بالملكِ حسين. لقد كانت الإقالةُ لطمةً خطيرةً لمكانةِ بريطانيا، وكان رئيسُ الوزراءِ أنتوني إيدن Eden مُصراً على توجيهِ ردٍ ملائم. انظر:

Randolph S Churchill; The Rise and Fall of Sir Anthony Eden, (New York, G.P. Putnam's Sons, 1959). -
- Anthony Nutting; No End of a Lesson: The Story of Suez, (New York, Clarkson N. Potter, 1967). And:
- David Carlton; Anthony Eden: A Biography, (London, Alien Lane, 1981).

(٥١) Bowie; Op. Cit., P. 11.

(٥٢) Carlton, Anthony Eden: A Biography, P. 407.

(٥٣) Idem.

(٥٤) Richardson, When Allies Differ, P. 14.

(٥٥) كان هذان الهدفان المتمثلان في إلغاءِ قرارِ التأميم والتخلص من عبد الناصر واضحين تماماً بالرغم من أن القيادةَ السياسيةِ لم تقدِّرْ أبداً أولويتهما النسبيةَ بشكلٍ كامل. علاوةً على ذلك، وبينما يتطور التخطيطُ التكتيكي لغزوِ مصر، أصبح واضحاً أن الإنزالَ عند بورسعيد (عند مدخلِ القناة) يُحتمل أن يواجهَ مقاومةً أقلَّ كثيراً مقارنةً بالإنزالِ في الإسكندريةِ الذي يؤدي بشكلٍ أكثر مباشرةً إلى القاهرة. وقد كان معتقداً أن التخلصَ من عبد الناصر يقتضي تقدماً عسكرياً في العاصمة، وهو ما يعدُّ هدفاً صعباً إن لم يكن مستحيلاً في ظلِّ الظروف، ولاسيما اتفاقية التسليح التشيكية/ السوفيتية. وهكذا، وقع الاختيارُ على بورسعيد كموضعٍ للإنزال، فيما يمثل إجابةً على التساؤلِ بشأنِ الهدفِ من الغزو. بالإضافةِ إلى ذلك، قدمَ الهجومُ الإسرائيلي على مصرَ الذريعةَ لغزوِ الحلفاءِ (حمايةُ القناة) معطياً مزيداً من التحديدِ للهدفِ العسكري. لأن قضيةَ القناةِ كانت الوحيدةَ في الواقعِ التي انعقد الاتفاقُ بشأنها والتي تم التأكيدُ عليها بوضوحٍ من قِبل الولاياتِ المتحدة، وسوف نركزُ في حسابنا على ردودِ الفعلِ إزاءِ التأميم.

(*) يختار المؤلفان وصفَ الموقفِ البريطاني الفرنسي بأنه تحدي للوضعِ القائم ورغبةً في تغييره، ونرى أنه يمثلُ سعياً للإبقاءِ على هذا الوضع الذي قام عبد الناصر بتغييره من خلالِ تأميمه قناةَ السويس. (المترجم).

(٥٦) كان غزو السويس قد تم قبيل يومٍ واحد من الغزوِ الروسي للمجر. وهكذا فقد كان لدى السوفييتِ انشغالاتٌ أخرى أثناء الأزمة (وبرغم ذلك، هدد السوفييتُ بالتدخلِ العسكري). لم يكن بمقدورِ المخططين البريطانيين والفرنسيين الذين تناولوا الأزمةَ منذ أواخرِ يوليو حتى أواخرِ أكتوبر أن يعرفوا ذلك، على أي حال، بيد أنهم توقعوا أن الولاياتِ المتحدة سوف تبقي الاتحادَ السوفييتي بعيداً. وبعبارةٍ أخرى، فإنهم قد توقعوا أن الردع الأمريكي سيثبت أثره بمعنى حقيقي ومباشرٍ جداً.

(٥٧) Gaddis, Op. Cit.

-- Joshua S Goldstein; and John R. Freeman; Three-Way Street: Strategic Reciprocity World Politics, (Chicago, University of Chicago Press, 1990).

(٥٨) Melvin Small, and J. David Singer; A Resort to Arms: International and Civil Wars, 1816-1980, (Beverly Hills, CA: Sage, 1982).

(٥٩) James S. Olson, and Robert Shadle; Historical Dictionary of the British Empire, (Westport, CT, Greenwood, 1996).

(٦٠) Timothy J. Lomperis; From People's War to People's Rule, (Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1996).

(٦١) Michael Clodfelter; Vietnam in Military Statistics: A History of the Indochina Wars,1772-1991, (Jefferson, NC, McFarland, 1995), PP. 23-27

(٦٢) من الصعب أن تتبين عدد المعدات العسكرية الإنجليزية والفرنسية التي أعطيت مباشرةً وبعيداً عن الناتو

(٦٣) Richardson, When Allies Differ, 61.

(٦٤) النص في: Ibid, P., 60 -

(٦٥) Idem.

(٦٦) Freedman, Op. Cit., P. 85.

(٦٧) يبدو مستحيلاً أن تحددَ من السجلاتِ العامةِ أياً من القواتِ البريطانيةِ أعيدَ نشره من أوروبا لغزوِ مصر. بيد أنه من الواضح، برغم ذلك، أن بعضَ القواتِ التي كانت موجودةً في أوروبا على الأقلِّ قد تم استخدامها. انظر:

- Roy Fullick, and Geoffrey Powell; Suez: The Double War, (London, Hamish Hamilton, 1979).

وفي أي حدث، يتأتى لبريطانيا خلاله أن تعرض نشر قواتها للخدمة خارج نطاق المسرح الأوروبي، يمكننا أن نعزو ذلك بدون شك لاعتمادها على الرادع الأمريكي.

(٦٨) Richardson, When Allies Differ, P. 39

(٦٩) نذكّر القارئ بأن البريطانيين لم يكونوا يعلمون حين قيامهم بالغزو فعلاً، في أواخر أكتوبر، أن الروسَ سيكونون مضطرين بفعل الموقف في المجر.



الفصل الثامن

الخاتمة: ماذا تعلمنا؟

Conclusion: What we have learned

بدأنا هذا الكتاب بقائمةٍ من الأحداثِ التي تمثلُ مجموعةً من قراراتِ السياسةِ الخارجيةِ التي اتخذتها الولاياتُ المتحدةُ مع مطلعِ القرنِ الحادي والعشرين. وبعد فترةٍ وجيزةٍ من عرضِ القائمة، وعدنا بأننا سوف نقدمُ نظريةً عامةً للسياسةِ الخارجيةِ يكون بمقدورها أن تقدمَ شرحاً متكاملاً لجميعِ الأحداثِ، وأن تبينَ أن القراراتِ المؤديةَ إليها كانت مترابطةً. ونأملُ أن تكونَ الصفحاتُ قد أدت إلى إقناعِ القارئِ بقيمةِ منهجنا. لقد قدمنا النظريةَ واستخدمناها لشرحِ مجموعةٍ متنوعةٍ من الأحداثِ، التي تتضمنُ بعضاً مما وردَ في قائمتنا المبدئية، وأوضحنا أنها تكتسبُ بعضَ الدعمِ التجريبي الكبيرِ من التحليلاتِ الإحصائيةِ لبحوثِ العيناتِ واسعةِ النطاق. ونعتقدُ أن منهجنا يوفرُ وسائلَ مفيدةً للغايةِ للتفكيرِ فيما يتعلقُ بالسياسةِ الخارجيةِ، كما يتيحُ نظريةً مثمرةً إلى حدٍ بعيدٍ في التأسيسِ لبحوثٍ مستقبلية. وسوف نَخلُصُ عبر مناقشةٍ وجيزةٍ لرؤانا حول أكثرِ السبلِ الواعدةِ للبحوثِ المستقبلية، ولكن علينا أولاً تلخيصُ ما قد تم إنجازه وربطُ بعضِ النهاياتِ المفتوحة..

يتمثلُ جوهرُ نظريةِ السلعتين في: أن العلاقاتِ الدوليةِ هي عبارةٌ عن صراعٍ بين دولتين أو مجموعةٍ من الدولِ لتأسيس أو حمايةِ نتائجَ مرجوة. فالدولُ تريدُ أشياءً مختلفةً وتتفاوتُ في قدرتها على الحصولِ على هذه الأشياء. فالدولُ الأكثرُ قوةً تكون أكثرَ قدرةً على أن تُحدثَ التغييراتِ التي تريدُها مقارنةً بالدولِ الأضعف. ومن ثم، فإننا نرى وجهين مختلفين من تلك النظريةِ يشكلان إسهامها الرئيس:

الأول: أنها تنطوي على اعترافٍ بأن السياسةَ الخارجية يتم فهمُها وتفسيرُها على النحوِ الأفضل إذا تمَّ التعاملُ معها بوصفها ملفاً للأفعال.

الثاني: أنها تتيحُ المجالَ لإدراكِ حقيقةٍ مؤداها أن السياسةَ الخارجيةَ تستهدفُ إنتاجَ أكثرَ من سلعة. وتسمح لنا هاتان الميزتان معاً أن نستخدمَ النظريةَ لتفسيرِ تنوعٍ واسعٍ من أحداثِ السياسةِ الخارجيةِ، ولإظهارِ كيف أن الأحداثَ التي تبدو متناقضةً يمكن أن تكون مترابطةً ومتساندة. فعلينا النظرُ في القائمةِ التي انطلقنا منها:

١- في معظم التسعينيات من القرن العشرين دعمت الولاياتُ المتحدةُ توسيعَ منظمةِ حلفِ شمالِ الأطلسي (الناتو "NATO") عن طريقِ الاعترافِ بالدولِ التي كانت سابقاً أعضاءً في حلفِ وارسو Warsaw Pact. لقد كان ذلك الدعمُ أساسياً في إنجاحِ المفاوضاتِ التي أسفرت عن انضمامِ بولندا، وجمهوريةِ التشيك، والمجرِ إلى الناتو في الثاني عشر من مارس عام ١٩٩٩م.

٢- وفي الثاني من أبريل ١٩٩٦م، قررَ وزير الدفاع وليام بيري William Perry أن ليبيا كانت تبني منشآتٍ تحت سطحِ الأرضِ لإنتاجِ الأسلحةِ الكيميائيةِ وحذرَ من أن الولاياتِ المتحدةَ قد تستخدمُ القوةَ، إذا استلزمَ الأمرُ ذلك، لوقفِ هذه الإنشاءات، وأنها لن تسمحَ للمحطةِ بالعمل. وقد قامت ليبيا بتعليقِ العملِ في المنشأةِ في الحال، ولكن بعد التوسطِ الدبلوماسي لرئيسِ مصرَ حسني مبارك، ووافقت ليبيا على عدمِ استئنافِ العملِ في هذه المنشآت.

٣- وفي الثلاثين من أبريل ٢٠٠١م، أعلنت الولاياتُ المتحدة عن صفقةِ سلاحٍ كبيرةٍ مع تايوان. فوافقت على بيع أربع مدمرات من طراز "كيد" Kidd واثنتي عشرة طائرةً مضادةً للغواصات من طراز "بي ٣ أوريون" P3 Orion، وثماني غواصات ديزل.

٤- وفي ربيع ٢٠٠١م، عكست الولاياتُ المتحدةُ سياستها المعارضة، والتي دامت لفترةٍ طويلةٍ، للسماح لجمهوريةِ الصينِ الشعبيةِ بالانضمامِ لمنظمةِ التجارةِ العالميةِ (WTO). وفي العاشر من نوفمبر ٢٠٠١م، رحبت منظمةُ التجارةِ العالميةِ بالصينِ كعضوٍ بها.

٥- وفي الخامس من يناير ٢٠٠٢م، أعلنت الولاياتُ المتحدةُ أنها قد لا تنقذُ الأرجنتين من أزمتها المالية، وذكرت الولاياتُ المتحدة أنها تريدُ أن تتجنبَ أن تكونَ "رجل الإطفاء المالي". وقد ألقى الرئيس الأرجنتيني إدواردو دوهالدي Eduard Duhalde اللومَ فيما يخصُّ الوضع الأرجنتيني على النموذجِ الاقتصادي الأمريكي، الذي تدعمه واشنطن، والذي يؤكدُ على اللامركزيةِ والحدِّ من السيطرةِ الحكومية. وفي الخامس عشر من يناير، حذرَ الرئيسُ جورج بوش Bush الأرجنتين كي لا تتعللَ بظروفها الصعبةِ للتراجع عن إصلاحاتِ السوقِ الحرةِ الخاصةِ بها. وفي الحادي والثلاثين من يناير، قطعت الولاياتُ المتحدةُ المعونةَ الخارجيةَ عن الأرجنتين بسبب "أنها فقط لم تقم بعمليةِ الإصلاح "طبقاً لتعبيرِ وزيرِ الماليةِ بول أونيل Paul O'Neill.

٦- وفي الرابع عشر من يناير ٢٠٠٢م، أعدت الولاياتُ المتحدةُ والفلبين عملياتٍ عسكريةٍ مشتركةٍ ضد جماعةِ "أبو سيَّاف"، وهي جماعةٌ إسلاميةٌ متطرفة لها صلاتٌ بتنظيمِ القاعدة. وقد تم الاتفاقُ على خطةٍ بين الدولتين تم بموجبها إرسال ستمائة وخمسين جندياً أمريكياً إلى الفلبين في غضون أسبوعين.

٧- وفي الحادي عشر من أبريل ٢٠٠٣، أعلنت حكومةُ الولاياتِ المتحدةِ أنها توصلت إلى تسويةٍ مع فريق

نيويورك يانكيز New York Yankees التي يتوجبُ على فريقِ البيسبول بموجبها أن يدفعَ غرامةً قدرها خمسة وسبعين ألف دولار أمريكي لانتهاكه العقوباتِ الاقتصاديةِ الأمريكيةِ ضد كوبا من خلال التفاوضِ حول عقدٍ مع أحد لاعبي البيسبول الكوبيين.

فلأول وهلة، يبدو أنه ليس ثمة علاقةٌ تربطُ هذه الأعمال مع بعضها، وأن كلاً منها يتطلبُ تفسيراً مميزاً وتعليلاً خاصاً به. وقد كان هذا في الواقع هو المنهجُ الذي كانت تلتزمه معظمُ الجهودِ السابقةِ في تفسيرِ السياسةِ الخارجية. ومن منظورِ نظريتنا، على أيةِ حالٍ، تعدُّ هذه الأعمالُ أجزاءً مترابطةً من الملفِّ الشاملِ للسياسةِ الخارجيةِ للولاياتِ المتحدةِ أثناءَ حقبةِ ما بعدِ الحربِ الباردة، وأنه يمكن فهمها بالشكلِ الأفضلِ على هذا النحو.

فمع انهيارِ الاتحادِ السوفيتي، خبرت الولاياتُ المتحدةُ زيادةً سريعةً ومتطرفةً في قدراتها النسبية. وبمصطلحاتِ نموذجنا، ارتفعت منحنيات حدِّ إمكانياتِ الإنتاجِ وبقدرٍ كبير. وتؤدي نظريتنا بنا إلى أن نتوقعَ أنه في مثلِ هذه الظروف، فإن الولاياتِ المتحدةِ سوف تزيدُ من جميع أنشطتها السياسيةِ الخارجيةِ بشكلٍ كبير. وعلاوةً على ذلك، وبما أن الولاياتِ المتحدةَ دولةٌ بالغةُ القوةِ، فإننا نتوقعُ تكريسَ معظمِ هذه الزيادةِ للنشاطاتِ الراميةِ للتغيير. ذلك أننا نتوقع أن بلداً كبيراً مثل الولاياتِ المتحدة، التي تشهدُ زيادةً كبيرةً في القدراتِ النسبيةِ، سيكون من المرجح جداً أن تسعى إلى إقامةِ تحالفاتٍ مع القوى الأصغر، وإثارةِ نزاعاتٍ مسلحة، وتكريسِ المزيدِ من النفقاتِ الدفاعيةِ إلى قدراتِ قوةِ التغييرِ الأساسية، واستخدامِ قوتها الاقتصاديةِ لإقناعِ البلدان الأخرى بتغييرِ سلوكياتها. ومن الواضح أن أغلبَ الأعمالِ على قائمتنا هي أمثلةٌ على سلوكٍ يرمي إلى التغيير والتي كانت جزءاً من الجهدِ العامِ المبذولِ من قبلِ الولاياتِ المتحدةِ لجعلِ العالمِ أكثر تلاؤماً مع رغبتها. وقد صُممت جميعها تقريباً لتشجيعِ أو إجبارِ دولٍ أخرى على أن تجعلَ نشاطاتها السياسيةِ أو الاقتصاديةِ أكثرَ التزاماً بخطِّ التفضيلات الأمريكية. بيد أن نظريتنا لا تقرر على أيةِ حالٍ أن مثلَ هذه الدولةَ ستسعى للتغييرِ حصرياً، ونتوقعُ أنها ستستخدمُ بعضَ مواردها للحفاظِ على جوانبِ الوضعِ الراهنِ التي ترغبها. ومن هنا، فإننا ما زلنا نرى بعضَ السياساتِ، مثلَ بيعِ الأسلحةِ إلى تايوان، والتي تهدفُ إلى منعِ التغيراتِ التي قد يسعى إليها آخرون.

وتشيرُ نظريتنا إلى مصدرٍ آخر، ربما يكون أكثرَ دلالةً بشأنِ الترابطِ بين السياسات. فجميع أعمال السياسة الخارجية تتطلب التزاماً بتخصيصِ نسبةٍ من مواردِ الدولةِ المحدودة. فكلُّ وحدةٍ من الموارد، حتى لو كانت هي بضعُ دقائقَ من وقتِ فردِ حرسِ الحدود والتي يستغرقها لفحصِ جوازِ سفر، مخصصةٌ لأحدِ أعمالِ السياسةِ هي وحدةُ مواردَ أقلُّ فيما يتعلق بالمواردِ التي يمكن أن تخصصَ لأي نشاطٍ آخر. وعلى ذلك، يجبُ على كل دولةٍ أن تقررَ أفضلَ السبلِ لتخصيصِ المواردِ المحدودةِ المتاحةِ للسياسةِ الخارجية. وينطوي ذلك على اتخاذِ قرارٍ أولاً، بشأن كيفيةِ تحقيقِ التوازنِ بين السعي إلى التغييرِ والسعي إلى الحفاظِ على الوضعِ القائم، وثانياً: بصدد اتخاذِ القرارِ لتحديدِ أي

ملفِ أعمالِ السياسةِ المتاحةِ سيكونُ أكثرَ كفاءةً في إنتاج المزيج المطلوبِ للتغييرِ والحفاظ. فنظريتنا تقودنا إلى التوقع بأن الموارد المكرسة لأيةِ سياسةٍ محددةٍ ستختلفُ تبعاً لإتاحةِ الموارد، والتفضيلاتِ النسبيةِ للتغييرِ مقابل التعديلِ، والكفاءةِ النسبيةِ التي يمكن من خلالها أن تنتجَ السياساتُ سلعاً مرغوبة. والمعنى الواضحُ المتضمنُ في هذا السياقِ مؤداه أن المرءَ لا يستطيعُ أن يفسرَ تماما أي عملٍ متعلقٍ بالسياسةِ الخارجية بدون فهم التسوياتِ المتضمنةِ في عمليةِ تخصيصِ المواردِ بين جميع السياسات.

ولنأخذ بعينِ الاعتبارِ البندَ الأقلَّ دلالةً في قائمتنا – وهي العقوبةُ الجديدةُ المقررةُ على فريقِ نيويورك يانكيز New York Yankees للتعاقدِ مع لاعبي البيسبول من كوبا. ويتمُّ التحقيقُ في الانتهاكاتِ المحتملةِ لقانونِ العقوباتِ من قبلِ البيروقراطيين في وزارةِ الخزانةِ بمكتبِ مراقبةِ الأصولِ الأجنبية. فهذا المكتبُ يتفاوض أيضاً على العقوباتِ مع منتهكي القانون[1]. وتقدرُ ميزانيةُ هذا المكتبِ حالياً بحوالي اثنين وعشرين مليون دولار في السنة. ويعتبر هذا قدراً ضئيلاً في سياقِ ميزانيةِ السياسةِ الخارجيةِ الشاملةِ للولاياتِ المتحدة؛ لكن هذا المبلغ يمكن تخصيصه لأعمالِ سياسةٍ أخرى.

ومن ثمَّ، فإن نظريتنا تقودنا لرؤيةِ السياساتِ في قائمتنا كما لو كانت مترابطةً بمعنى أن كلاً منها هو عنصرٌ من عناصرِ ملفِّ السياساتِ المصممِ لإنتاجِ المزيجِ المطلوبِ من التغييرِ والحفاظ، وبمعنى أن المواردَ المخصصةَ لأحدها لابد أن يأتي على حسابِ الموارد المخصصةِ لسياساتٍ أخرى. ونحن نعتقد أن هذا هو أهمُّ سماتِ نظريتنا. فهي تجبرنا على النظرِ في المبادلاتِ بين السياساتِ والاعترافِ بأنه لا يمكنك أن تقدمَ تفسيراً لنوعٍ واحدٍ لأحدِ أعمالِ السياسةِ الخارجيةِ أيضاً دون المحاسبةِ فيما يتصل بالأعمالِ الأخرى. فنحن نعرض نظريةً عامةً، قابلةً للتطبيقِ على جميع الدولِ في جميعِ الأوقاتِ وبمقدورها أن تزيدَ من وعينا بمدى واسعٍ من الظواهر.

وهناك، بطبيعةِ الحالِ، بعضُ المساوئِ لهذه النظريةِ العامة. فقد يجادل البعضُ بأننا نُقدمُ بشكلٍ أفضل من خلال البحثِ عن "جزرِ نظرية" Islands of theory، فكل منها يمكن أن تقدمَ تفسيراً أفضل وأكثر تفصيلاً لمدى نطاقٍ ضيقٍ من الأحداث. لقد ركزت العديد من الكتبِ بالتحديدِ على خطةِ مارشال، على سبيلِ المثال، وربما يعتقدُ القارئ أن بعضَ هذه الكتبِ تقدم تفسيراً أفضل مما لدينا لذلك الحدثِ الهام. وركز دارسون آخرون على نطاقٍ واسعٍ لتقديم تفسيراتٍ للنزاعاتِ العسكرية. وبعضٌ من هؤلاء قد يأخذون في الحسبانِ الاختلافَ في المبادرةِ بإثارةِ النزاع على نحوٍ يفوق ما فعلت نظريتنا. وما زال هناك آخرون يقدمون تفسيراتٍ لقراراتٍ متعلقةٍ بالسياساتِ التجارية، أو سلوكِ التحالف، أو النفقاتِ العسكرية، وهكذا.

أولاً: إننا مقتنعون بأن هناك قيمةً أعظم في النظريةِ العامة التي تأخذ في الحسبانِ كلَّ هذه الأشياء. وعلى حدِّ علمنا، لم يكن لأيٍ من التفسيراتِ لخطةِ مارشال أن يقدم تبريراً لتهديدِ عام ١٩٩٦م باستخدامِ القوةِ ضد ليبيا،

كما أن واحداً من هذه من التفسيراتِ للمبادرةِ بإثارةِ النزاعِ يمكن أن تفسرَ السياسةَ المناقضةَ التي انتهجتها السياسةُ الخارجيةُ للولاياتِ المتحدةِ إزاء انضمامِ الصينِ إلى منظمةِ التجارةِ العالمية، ولا شيءَ من التفسيراتِ لسياسةِ التجارةِ يمكنُ أن يقدمَ تعليلاً لرغبةِ نيوزيلندا أن ترى نهايةَ حلفِ أنزوس ANZUS.

قد تؤدي نظريتنا إلى فقدانِ بعضِ التفاصيل، بيد أنها توفر تفسيراً عاماً وحريصاً جداً بشأنِ كلِّ ما نلاحظ. وعلاوةً على ذلك، فقد شرعنا في تطويرِ هذه النظرية. فمع مزيدٍ من العملِ النظري والتجريبي، قد تثبت التفسيراتُ التي تقدمها لأحداثٍ محددةٍ ولأنواعٍ معينةٍ من الأحداثِ أنها متفوقةٌ حتى بالنسبةِ لما يمكن اعتباره "جزءاً نظريةً" محددة.

ثمة اعتراضٌ آخر على نظريتنا بأنها قد تكون بالغةَ التعقيد. فقد يعتقد قارئٌ مولعٌ باقترابات أكثر عموميةً في دراسةِ العلاقاتِ الدولية، أن منهجها المفضلَ يقدمُ بالمثلِ إطاراً عاماً وقادراً على تقديمِ تفسيراتٍ لنطاقٍ واسعٍ من الأحداث، وأنه بمقدوره أن يفعلَ ذلك ببناءٍ أبسط. ونعتقد أن مثلَ هذه المطالباتِ الخاصةِ بالبساطة من جانبِ منظوراتٍ أخرى غالباً ما تكون ظاهريةً أكثر من كونها أمراً واقعياً. ولننظر إلى المنافسِ الرئيس، الليبراليةِ الجديدة. فلأول وهلة، كانت الليبراليةُ الجديدةُ تبدو أبسط كثيراً مما عرضنا. فهي تقترحُ أن الدولَ تهتمُ مبدئياً بسلعةٍ واحدةٍ فقط، وهي الأمن، وهي تعتمدُ على الفرضيةِ البسيطة، التي مؤداها أن قوةً أكبر تؤدي إلى قدرةٍ أكبر على توفيرِ الأمن؛ وذلك علاوةً على فرضيةٍ محددةٍ بأن القدرةَ على إحداثِ التغييرِ تتزايدُ عند معدلٍ عالٍ من القدرات، بينما القدرةُ على تحقيقِ الحفاظِ على وضعٍ قائمٍ تتزايدُ مع معدلٍ متناقصٍ من القدرات. ونعتقدُ أن مثلَ هذه الادعاءاتِ خاطئةٌ في نقطتين على الأقل:

ثانياً: نحن نعتقد بأن نظريتنا توفرُ قاعدةً أفضلَ للتفسير. فالبندُ الأولُ على قائمتِنا الأوليةِ للأحداثِ يتضمنُ الحدثَ الأولَ في مسلسلٍ قريبٍ من توسعاتِ حلفِ الناتو. وبالتحديد، يعدُّ هذا مثالاً مثيراً للاهتمامِ بشكلٍ خاصٍ لأنه يمضي على النقيضِ تماماً لما كانت الرؤى التقليديةُ في العلاقاتِ الدوليةِ والسياسةِ الخارجيةِ ستؤدي بنا إلى توقعه. وفي الواقع، ومع الآثارِ العاجلةِ لانهيارِ الاتحادِ السوفيتي، اعتقدَ العديدُ من المراقبين أن الناتو قد صارَ شيئاً من مخلفاتِ الماضي وأنه كان سيمضي عاجلاً في الطريقِ الذي سلكه حلفُ وارسو. لقد نظرَ الواقعيون الجددُ إلى الناتو بوصفه آليةً لتوفيرِ الأمنِ لجميعِ أعضائه، واعتقدوا أنه مع استبعادِ التهديدِ الأمني المفروضِ من قِبلِ الاتحادِ السوفيتي فإن أولئك الأعضاءِ كانوا سيتوقفون عن الاستمتاعِ بأيِ فوائدٍ من جرَّاءِ هذا الحلف. وكما قررنا، فإن نظريتنا ترى أن انهيارَ الاتحادِ السوفيتي باعتباره مؤدياً إلى تزايدٍ في القدراتِ النسبيةِ للولاياتِ المتحدة (بين آخرين) ونتوقع أن تزايداً ملموساً في السلوكِ الرامي للتغييرِ في سلوكِ الولاياتِ المتحدةِ سيتبعُ مثلَ هذه الحادثة، ويتضمنُ ذلك تشكيلَ تحالفاتٍ مع دولٍ أضعف. وباختصار، توفرُ نظريتنا تفسيراً لحدثٍ كان مفاجئاً للكثيرين. وعلاوةً على

ذلك، فنظريتنا يمكن أن تسمحَ لنا بتوقع مثلِ هذه الأحداث، فكما برهنَ الواقعُ على صحةِ تنبؤاتنا[٢] بأن الصينَ كانت ستشكلُ تحالفاتٍ مع قوى أصغر فإن النبوءةَ لم تلبث أن تحققت.

ثالثاً: نحن نعتقدُ أن الادعاءَ بأن الليبراليةَ الجديدةَ أكثرُ بساطةً من نظريتنا هو أمرٌ ظاهريٌ أكثرُ من كونه واقعياً. ونحن نرى أن الواقعيةَ الجديدةَ غير محددةٍ في مسارين حرجين، وأنه عندما يتم تصحيحُ هذا العيبِ، فإنها ستكونُ من التعقيدِ على نحوِ ما عرضنا. وكما أكدنا طوالَ هذا المجلد، يجب علينا أن نقبلَ أن السياسةَ الخارجيةَ مخصصةٌ لإنتاجِ أكثر من سلعة. فبدونِ هذا، لن يكونَ بمقدورنا أن نتفهمَ المبادلاتِ التي تتمُ في القراراتِ المتعلقةِ بالسياسةِ الخارجية، ومن ثم سيكون فهمُنا لتلك القراراتِ ناقصاً. فبعضٌ من الواقعيين الجددِ يسلمون بوجودِ أهدافٍ للدولِ بخلافِ الأمنِ بيدَ أنهم لا يضمّنون هذا في تفسيراتهم للأحداث. وقد تبنينا الافتراضَ الأكثرَ بساطةً والذي يمكن أن يتيحَ لنا أن نأخذَ هذه المبادلاتِ بعينِ الاعتبار. ولنفترض، على أيِ حالٍ، أن أحداً لا يقبلُ مقولتنا حول هذه النقطة. إلا أننا نعتقدُ أن الليبراليةَ الجديدةَ ستظلُ غيرَ محددةٍ على وجهِ الخصوصِ لأنها لم تتضمن افتراضاً محدداً فيما يتصلُ بالشكلِ الوظيفي للعلاقةِ بين القوةِ والقدرةِ على تحقيقِ الأمن. وبدونِ هذه التحديدات، لا يمكن صياغةُ الفروضِ الدقيقة، والتفسيراتِ، والتنبؤات. وكما أوضحنا في موضعٍ آخر[٣]، يمكن للمرء أن يبني نسخةَ السلعةِ/ البديل الأوحد Single-good من نظريتنا. ويبدو هذا مشابهاً إلى حدٍ كبير للنسخةِ كاملةِ التحديدِ من الليبراليةِ الجديدة. ولهذا السبب، فإننا نعتقدُ أن نظريتنا:

أ) متسقةٌ إلى حدٍ بعيد مع الليبراليةِ الجديدة.

ب) بسيطةٌ شأنَ النسخةِ المحددةِ جداً من الليبرالية الجديدة.

وثمةَ نقطةٌ أخيرةٌ في صالحِ نظريتنا، ذلك أنها تنطوي على قدرٍ كبيرٍ من أهميةِ السياسةِ الخارجيةِ ونحن نعني هذا من ناحيتين:

الأولى: توفر النظريةُ أساساً لوصفاتِ السياسةِ الخارجية. فتحليلُنا للصينِ في الوقتِ الراهن، على سبيلِ المثال، يشير إلى أنها دولةٌ تنشدُ الحفاظَ على الوضع القائم بالتحديد. وبالنسبةِ لصانعي القرارِ في الولاياتِ المتحدة، يعني ذلك أن الصينَ ستبدي تهديداً ضئيلاً في المستقبلِ القريبِ بالرغم من أنها كانت تستردُ بقوةٍ على أيِ جهودٍ تُبذلُ لتغييرِ الوضع القائم على نحوٍ لا ترتضيه، مثل إعلان استقلال تايوان. وبينما تتنامى قوتها ستصبحُ الصينُ، على أيِ حال، أكثرَ سعياً للتغيير حتى دون أن تستبدلَ تفضيلاتِها. ويدلُ هذا ضمناً على أن الجهودَ المبذولةَ لاحتواءِ النموِّ الصيني قد تؤدي إلى صراعاتٍ شديدةٍ كان ينبغي على الصينيين إحباطُها. ومن ثم، فإن وصفةَ السياسةِ الخارجيةِ الأمريكيةِ التي ينبغي صياغتُها انطلاقاً من هذه النظريةِ هي تبني سياساتٍ تجاه الصين لا تهددُ المواقعَ الصينيةَ بشأنِ القضايا التي يعتبرها الصينيون الأكثر أهميةً وبروزاً، والعملُ على تأطيرِ السعي الصيني للتغييرِ في اتجاهاتٍ تعدُّ

مقبولةً لدى الولاياتِ المتحدة. وقد حققت السياساتُ المذكورةُ في بدايةِ هذا الفصل، مبيعاتُ الأسلحةِ إلى تايوان، وانضمامُ الصينِ إلى منظمةِ التجارةِ العالمية، هذا الأمرَ بالضبط. وعن طريقِ زيادةِ تكاليفِ توحيدِ تايوان بالقوة، وتخفيضِ تكاليفِ تطويرِ البلدِ اقتصادياً، تؤثر هذه السياساتُ على الكفاءةِ النسبيةِ للسياساتِ الراميةِ للتغييرِ بالنسبةِ للصين، ومن المأمولِ، إقناعهم بالسعيِ لتحقيقِ تغييراتٍ يمكن تقبلُها وبشكلٍ سلمي.

الثانية: النظريةُ لديها الكثيرُ لتقوله عن كيفيةِ تقييمنا للسياسةِ الخارجية. فعلى نحوٍ مثالي، نقومُ بتقييمِ السياساتِ ببساطةٍ على أساسِ ما إذا كانت قد حققت أهدافَها أم لا. وعلى سبيلِ المثال، يعتبر الكثيرون السياسةَ التي تنتهجُها الولاياتُ المتحدةُ بشأنِ الحفاظِ على العقوباتِ الاقتصاديةِ على كوبا فاشلةً لأنها ببساطةٍ لم تستطع لأكثر من أربعين عاماً إنجازَ هدفها المتمثلِ في إسقاطِ حكومةِ كاسترو Castro. وترى نظريتُنا أننا نحتاجُ إلى تبني منظورٍ أوسعَ عند تقييمِ السياسات. ومؤدى ذلك، أننا بحاجةٍ إلى أن ننظرَ إلى كلِّ عملٍ من أعمالِ السياسةِ الخارجيةِ من زاويةِ إسهامه في ملفِّ السياسةِ الخارجيةِ الشاملِ للدولة. ومن ثمَّ، فإن سياسةً تعدُّ فاشلةً في تحقيقِ أهدافِها الخاصةِ قد تبدو مختلفةً تماماً حينما يُنظرُ إليها كجزءٍ من إستراتيجيةٍ أوسع، كما أن سياسةً تبدو ناجحةً في الظاهرِ قد يثبت عدم كفاءتها حينما نضطرُ أن ننظرَ إلى ما كان بمقدورِ المواردِ المخصصةِ لها أن تُنتِجَ بطريقةٍ أخرى.

إلى أين نذهبُ انطلاقاً من هنا؟

نعتقدُ أن هذا العملَ يشكلُ تقدماً ملموساً من خلالِ توفيرِ إطارٍ أكثرِ اكتمالاً، وأكثرِ تماسكاً، ومتسقٍ منطقياً، حيث يمكن الانطلاقُ من خلاله لتحليلِ السياسةِ الخارجية. ووزنُ الأدلةِ التجريبيةِ يدعمُ مقولتنا، ولقد استخدمناها لتقديم تفسيراتٍ قويةٍ لطائفةٍ واسعةٍ من السلوكياتِ المحددة. وبطبيعةِ الحال، لن نزعم بأن العملَ المعروض في هذا الكتابِ يحتوي على كافةِ الإجابات. لم نحلَّ جميع الألغازِ التي تواجه الطلابَ في العلاقاتِ الدوليةِ والسياسةِ الخارجية. وعلاوةً على ذلك، توحي حقيقةُ كونِ بعضِ النتائجِ التجريبيةِ لدينا ضعيفةً نسبياً أن بعضَ الإجاباتِ التي عملنا على توفيرها ليست مرضيةً تماماً. على أن أحدَ جوانبِ القوةِ الكبيرةِ في نظريتنا أنه بمقدورها أن تزيلَ العثرات في عددٍ من السبلِ التي تستطيعُ أن تزيدَ من قوتها التفسيرية دون الانزلاقِ إلى عدمِ الاتساقِ أو الغموض. ونختتمُ هذا الكتابَ مع مناقشةٍ وجيزةٍ فيما يتعلقُ بالوجهةِ التي نعتقدُ أن عملاً مستقبلياً ينبغي أن يمضي إليها.

والاقتراحُ الأكثر وضوحاً هو أنه ينبغي القيامُ بأعمالٍ تجريبية أكثر. وتؤدي النظريةُ إلى إزالةِ الحدودِ أمام توفيرِ الفرضياتِ المتعلقةِ بكيفيةِ تأثيرِ التغييراتِ في القدراتِ، والتفضيلاتِ، والكفاءةِ النسبيةِ للسياساتِ، على التغيراتِ في ملفاتِ السياسةِ الخارجية. وقد أوضحنا أن بمقدورِ النموذجِ أن يكونَ بمثابةِ مرشدٍ لتفسيرِ التغيراتِ في السياسةِ الخارجيةِ الأمريكية والسياسةِ الخارجيةِ الصينية بينما كانتا تزيدان من قدراتهما، وقد بيَّنا أن الأدلةَ التجريبية تدعم

فرضياتنا العامةَ المتعلقةَ بالتغيراتِ في القدراتِ التي تكون بعضها محددةً لأدواتِ السياسةِ المستخدمة. وقد كان بالإمكانِ عرضُ قائمةٍ بلا حدود لدراساتٍ تجريبيةٍ مماثلة، ولكن أحد جوانبِ قوةِ نظريتنا يتمثلُ في طرحه أسئلةً غير مسبوقة، والتحققِ التجريبي من شأنه أن يشكلَ دليلاً قوياً على قيمةِ نظريتنا؛ فعلى سبيلِ المثال، لنفترض أن بعضَ أشكالِ النظمِ السياسيةِ أكثرُ كفاءةً في استخراجِ الموارد من المجتمع واستخدامها مقارنةً بنظمٍ أخرى. وتشير نظريتنا إلى أن التغييرَ من النظامِ السياسي الأقلِّ كفاءة إلى نظيره الأكثرِ كفاءةً من شأنه أن يعملَ على زيادةِ قدراتِ الدولة، الأمرُ الذي يؤدي إلى تزايدِ أنشطةِ السياسةِ الخارجية. وسوف يتوقف الشكلُ المحددُ لهذه الزيادةِ على مستوى القدرةِ الموجودةِ على مستوى الدولة، وعلى أي حال، تشهدُ دولٌ أصغرُ زيادةً أكبر في السياساتِ الراميةِ للحفاظِ على وضعٍ قائم وتشهد دولٌ أكبر تزايداً أكبر في السياساتِ الراميةِ إلى التغيير. يمكن لهذه النظريةِ إذن أن تكون بمثابةِ دليلٍ للفحصِ التجريبي لتأثيراتِ السياسةِ الخارجية على تحولاتِ النظم، والتي سيكون لها، إذا ما تم استخراجُ الفروض، تطبيقاتٌ هامة.

أولاً: وقبل كل شيء، فإننا قد نستنتج أن التحولاتِ إلى الديمقراطيةِ لن يُنتجَ آثاراً موحدةً وأن آثارَ هذا التحولِ قد تكون غيرَ مرغوبٍ فيها في بعضِ الحالات.

وقد استطاعت الاختباراتُ التجريبية لفروضنا المتعلقةِ بتأثيرِ تغيراتِ التفضيلِ أن تثبتَ أنها مفيدةٌ ومثيرةٌ للاهتمام. فمعظمُ دراساتِ السياسةِ الخارجيةِ إما أن تفترضَ ثباتَ التفضيلات، الأمرُ الذي يعدُّ ملائماً عندما يكون الأفقُ الزمني لهذه الدراسةِ قصيراً، وإما أن التغييراتِ في السياسةِ تشير إلى التغييرِ في التفضيلات، وهي العلاقةُ التي تؤدي إلى مجردِ حشوٍ إذا ما تمَّ تفسيرُ التغييرِ في السياسةِ من خلالِ التغييرِ في التفضيلات. وإذا تمكنا من الربطِ بين تغيرِ التفضيلِ مع أحداثٍ محددةٍ يمكن ملاحظتها، فإننا نستطيع تطويرَ فروضٍ قابلةٍ للاختبارِ تربطُ هذه الأحداثَ مع تغيراتٍ في سلوكِ السياسةِ الخارجية. وقد تكون هذه الأحداثِ داخليةً لدولةٍ ما، مثلَ تغييرِ القيادة، أو أن تكون أحداثاً خارجيةً لدولةٍ ما، مثلَ تغيرِ عدوٍ يكون من شأنه أن يؤثرَ على تقييمِ الدولةِ للوضع القائم.

ليس ثمة شيءٌ في نظريتنا يمكنه أن يخبرنا كيف نربطُ مثلَ هذه الأحداثِ مع التفضيلات، بيد أنه من المحتملِ أن يكونَ بمقدورِ التحليلاتِ التجريبيةِ أن تفعلَ ذلك. ومثلُ هذا العملِ سيكون من شأنه أن يبرهنَ إلى حدٍ كبيرٍ على القدرةِ التنبؤيةِ لنظريتنا.

وأخيراً: فإن العملَ التجريبي الإضافي الرامي لفحصِ أثرِ التغيراتِ في الكفاءةِ النسبيةِ لبديلاتِ السياسةِ الخارجيةِ المتنوعةِ سيكونُ مفيداً بشكلٍ خاص. كما توجد أسئلةٌ كثيرةٌ قديمة يمكن أن تُطرحَ في ضوءٍ جديد، وسيكون من شأنها أن تفتحَ إمكانيةَ تحقيقِ زيادةٍ كبيرةٍ في فهمنا للعلاقاتِ الدوليةِ والسياسةِ الخارجية. فعلى سبيلِ المثال، سعى العلماءُ إلى تحديدِ كيفيةِ تأثيرِ التوازنِ بين القدراتِ الهجوميةِ مقابل القدراتِ العسكريةِ الدفاعيةِ على وقوع

الحرب. ويمكن النظرُ إلى هذا باعتباره سؤالاً يتعلقُ بالكفاءةِ النسبيةِ لوسائلِ السياسةِ الخارجيةِ الراميةِ للتغيير- مقابل تلك التي تستهدفُ الحفاظَ على وضعٍ قائم. ومن ثم، ستفضي نظريتنا إلى فروضٍ دقيقةٍ فيما يتصلُ بكيفيةِ تأثيرِ التغيراتِ في التوازنِ الهجومي، مقابل الدفاعي، على استخدام مختلف وسائلِ السياسةِ الخارجية، بما في ذلك استخدامِ القوةِ العسكرية، وسيكون من شأنِ اختبارِ هذه الفروضِ أن يخدمَ في التحققِ من صدقِ نظريتنا وأن ينبئ بالمثلِ عن الجدلِ القائم. وعلاوةً على ذلك، فإن العملَ في هذا المنطقةِ يمكنه أن يؤدي إلى تحسينِ فهمنا للظاهرةِ دون تحيز. وقد سعى قدرٌ كبيرٌ من العملِ الأخيرِ إلى تحديدِ آثارِ العولمةِ المتزايدة. فينبغي لزيادةِ الاعتمادِ الاقتصادي المتبادل أن تجعل من الوسائلِ الاقتصاديةِ في السياسةِ الخارجيةِ أكثرَ كفاءةً، وذات صلةٍ أكبر بسياساتٍ أخرى ممكنة. وهكذا، ستؤدي نظريتنا إلى توقعاتٍ محددةٍ وغير متحيزةٍ فيما يتعلق، على سبيل المثال، بكيفيةِ تأثيرِ العولمةِ الاقتصاديةِ المتزايدةِ على وتيرةِ استخدام الدولِ للوسائلِ الاقتصاديةِ للإكراه. ويمكن لاختباراتِ هذه الفروضِ أن تثبتَ جدواها التامةَ بشأنِ المناقشاتِ النظريةِ والمتعلقةِ بالسياسةِ الخارجية.

وبينما يمكن لمزيدٍ من العملِ التجريبي أن يكونَ مفيداً للغاية، لاسيما في بيانِ قابليةِ نظريتنا للتطبيق بشكلٍ واسعٍ فإن الفائدةَ الأعظم يمكن أن تتراكمَ عن طريق التطوراتِ النظريةِ الإضافية. ونحن نعتقدُ أن أكثرَ جوانب التحليلاتِ التجريبيةِ إفادةً تتأتى من استكشافِ أين يكمن خطأُ النظرية. وقد كان لدينا العزمُ على عرضِ النتائج التي تناقضُ توقعاتُ النظريةِ بالتحديدِ لأن هذه هي النتائجُ التي نتعلمُ منها ما هو أعظم. وبالتأكيد، لو كانت نتائجنا التجريبية ضد فروضِنا النظريةِ بشكلٍ ثابت، لكان من المتعيِّنِ علينا أن نَخلُصَ إلى خطأِ نظريتنا. لكن النتائجَ، على أيِ حالٍ، كانت داعمةً على نحوٍ كافٍ لإقناعنا بأننا نسيرُ على الطريقِ الصحيح. ومع ذلك، فإن النظرَ في كيفيةِ تعديلِ النظريةِ لتحسينِ القدرةِ التفسيريةِ والتنبؤيةِ يعدُّ أمراً له قيمته.

وسيكون من شأنِ أكثر امتداداتِ النظريةِ بساطةً أن تغيرَ البناءِ النظري القائم على نحوٍ طفيف. وقد افترضنا أشكالاً لدوالٍ محددةٍ في كل مكانٍ من الكتاب، على سبيلِ المثال: دوالِّ الجدوى لكوب- دوغلاس Cobb-Douglas utility functions، والتي تم اختيارُها بصراحةٍ لبساطتها. وينبغي أن تكونَ بمثابةِ ممارسة تمضي في طريقٍ مباشرٍ للتجريبِ باستخدام أشكالٍ وظيفيةٍ مختلفة. ولعل الأكثر بروزاً هو أن مثلَ هذا التمديدِ يرسي افتراضنا بأن كل عملٍ من أعمالِ السياسةِ الخارجيةِ لكلِّ عملٍ يسهمُ فقط في إنتاج بديل/ سلعةِ سياسةٍ خارجيةٍ واحدة. وعلى سبيلِ المثال، فقد قررنا في كافةِ المواضع بأن الافتراضين اللذين مؤداهما أن بدءَ النزاع يوفرُ التغييرَ فقط، وأن النفقاتِ العسكريةَ لا توفرُ سوى الحفاظ، هما افتراضان مشكوكٌ فيهما، وهو أمرٌ واضحٌ بشكلٍ مؤلم إذ تمت صياغتهما معا. إن النسخةَ الرياضيةَ من النظريةِ عامةً بما فيه الكفايةُ لتسمحَ لأي نشاطٍ محددٍ أن يساهمَ في إنتاج كل من البديلين/ السلعتين. ويعد السماحُ بهذا أكثر تعقيداً من الناحيتين المفاهيميةِ والتجريبيةِ إلى حدٍ كبيرٍ بيد أن

التحسيناتِ ستكونُ أعظمَ قيمةً من التكلفة.

وينبغي للامتدادِ الآخر أن يتيحَ إمكانيةَ أخذِ السياساتِ الداخليةِ في الاعتبار. وفي سياقِ هذه النظريةِ، تلعبُ السياساتُ الداخليةُ دوراً خلالَ تحديد تفضيلاتِ الدولةِ فيما يخصُّ التوازنَ الأكثرَ مرغوبيةً والذي يتعلقُ بالتغيير والحفاظ. لقد قدمنا فكرةً عن كيفيةِ إدماجِ هذا في مناقشتنا للسياسةِ الخارجيةِ للولاياتِ المتحدةِ في فترةِ ما بعد الحربِ العالميةِ الثانية. ونحن نعتقدُ أساساً أن المؤسساتِ السياسيةِ المحليةِ لها أثرٌ هامٌ على الكيفيةِ التي تُجَمَّعُ من خلالها التفضيلاتُ الفرديةُ لتصبح تفضيلاتِ دولة. ويمكن من خلالِ فهمٍ أفضل لهذه العملياتِ مراعاة التغيرات في السياسةِ الخارجيةِ التي تعجزُ نظريتُنا عن تفسيرِها حالياً.

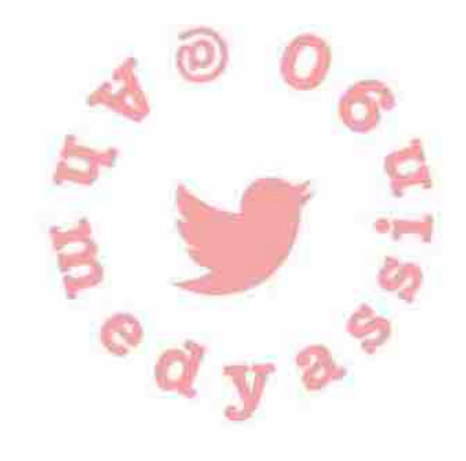
ونحن نؤكدُ أن العيبَ الأكبرَ في النسخةِ الحاليةِ من نظريتِنا هو أنه لا يأخذُ بعينِ الاعتبارِ التفاعلَ الإستراتيجي. فالدولُ في نموذجِنا تصنعُ قراراتٍ بشأنِ كيفيةِ تخصيصِ مواردِ سياساتِها الخارجية دون أن تأخذَ في الاعتبارِ أثرَ هذه القراراتِ على قراراتِ الدولِ الأخرى. ومن الواضح أن قراراتِ السياسةِ الخارجيةِ لا تتمُّ في فراغ. فصانعو القرارِ يأخذون في الحسبانِ الكيفيةَ التي سيستجيبُ بها الآخرون لقراراتهم، بل إن العديدَ من القراراتِ هي ردودُ أفعالٍ لسلوكِ الآخرين. وبعد كل ما سلف، فقد قامت نظريتنا على فكرةٍ عامةٍ مؤداها أن هذه هي الحالة، فلن تكون هناك حاجةٌ للسعي إلى الحفاظِ على وضعٍ قائمٍ إن لم يكن ثمة سلوكٌ ينشدُ التغييرَ من قِبلِ آخرين. وبالإضافةِ إلى ذلك، فإن ما ينبغي أن يكون عليه ردُّ فعلِ الآخرين إزاء مختلفِ السياساتِ سيكون من العواملِ الرئيسةِ المُحَدِّدةِ للكفاءةِ النسبيةِ لتلك السياسات. وعلى الرغم من أننا لم نقم بصياغةِ ذلك في شكلِ نماذجَ بشكلٍ واضح، فإن قصدت النظريةُ استيعابَ امتداداتٍ كان من شأنها أن تسمحَ بتضمينِ التفاعلِ الإستراتيجي. ونحن نعتقدُ أنه من الأفضل لبناءِ نظريةِ البدءِ من البناءِ الأبسطِ الممكن، ومن ثم السماح للأدلةِ التجريبية أن تملي أي تعقيداتٍ وتوضيحاتٍ يرجحُ أن تكونَ مثمرةً للغاية. والنظريةُ المعروضةُ في هذا الكتابِ، طبقاً لنمط تفكيرنا، توفرُ أساساً جيداً للغايةِ يمكن البناءُ عليه. فهي توفرُ إعادةَ صياغةٍ مفيدةٍ للإطار المفاهيمي لتحليلِ السياسةِ الخارجية، وتؤدي إلى فروضٍ تجريبية مثيرة للاهتمام- والعديدُ منها يدعمه الدليلُ- ويمكن أن تكون قابلةً للتعميم فحيث يوحي الدليلُ ستكونَ منتجة. وباختصارٍ، هذا مجردُ موضعٍ جيد للتوقف؛ ولا يعتبرُ نهايةَ المطاف.

الهوامش

(١) قد تنتهي هذه الأمورُ في المحاكم. ولعل حجمَ الغرامةِ المدفوعةِ بواسطةِ نيويورك يانكيز تمثلُ مؤشراً جيداً يوضح لماذا لم يلجأ الفريقُ للقضاء. فبمقدورِ المرء أن يتصورَ أن متابعةَ قضيةٍ كتلك كان من شأنه أن يكلفَ الفريقَ أكثر من خمسةٍ وسبعين ألف دولار كرسومٍ قانونية. ومن هذا المنظور، يبدو جديراً بالذكر أن نقررَ أن الغرامةَ المقررة على اليانكيز هي من بين الغراماتِ الأعلى المقررة على الشركات (أو الأشخاص) لانتهاكِ مواد القانون.

(٢) المنشورة في : - Morgan and Palmer, "Chinese Foreign Policy in the Twenty-First Century", Op. Cit.

(٣) Morgan and Palmer, A Model of Foreign Policy Substitutability, Op. Cit


@Ahmedyassin90

الملحق

Appendix

يعرض هذا الملحقُ مصادرَ البياناتِ، وبناءَ المقياسِ، وتفاصيلَ التحليلاتِ الإحصائية التي تمَّ إجراؤها في الفصلِ السابع. ونبدأُ بعرضِ تحليلِ التحالفاتِ والمعونةِ الخارجية.

تحليل المعونة الخارجية

المتغيرُ التابعُ المستخدمُ هو المعونةُ الخارجية، والتي تم تعريفُها إجرائياً باستخدامِ "صافي مجموعِ الإيراداتِ"[(١)] لمنحِ المعونةِ الخارجية، والمتاحةِ في بياناتِ المنظمةِ الأوروبيةِ للتعاونِ والتنميةِ الاقتصاديةِ للسنوات ١٩٦٦ حتى ١٩٩٥م[(٢)]، ويتم قياسها بسعرِ صرفِ الدولار الأمريكي الثابت في عام ١٩٨٦م.

وتمثل المواردُ المتغيرَ التفسيري في هذا النموذج، ويتم قياسُها باستخدامِ الناتجِ القومي الإجمالي GDP مقوماً بسعرِ صرفِ الدولارِ الأمريكي في عام ١٩٨٦م.

وتمثل النتائجُ المعروضةُ في النصِّ تلخيصاً لمعادلةٍ أكبر تتضمنُ متغيراتٍ تصوُّرِية لجميعِ البلدانِ في التحليلِ، ما عدا لوكسمبورج، التي استبعِدت من التصنيف. والنتائج الأكبر معروضة في الجدول رقم (١, م).

الجدول رقم (١, م). التحالف ومنح المعونات الخارجية.

المربعات الصغرى المعتادة مع حزمة الأخطاء المعيارية المصححة			
لوغاريتم الناتج القومي الإجمالي GNP	***٤.٧٩ (٠.٣٧٦)	بلجيكا	***٤.٨٦ (٠.٢٦٧)
الحلفاء	***٢٢.٧٩ ***(٤.٠٤)	الدنمارك	***٤.١٤ (٠.٢٣٢)
الحلفاء* (لوغاريتم GNP)	***٢.٢٥ - (٠.٤٤٩)	أستراليا	***٥.٩٩ (٠.٥٩١)

تابع الجدول رقم (١٫م).

المربعات الصغرى المعتادة مع حزمة الأخطاء للمعيارية المصححة			
لوغاريتم المعونة	***٠٫٢٧٣ (٠٫٠٣٢)	أسبانيا	***٤٫٨٤ (٠٫٥١٧)
الولايات المتحدة	***٥٫٨٠ (٠٫٣١٩)	النمسا	***٦٫١٧ (٠٫٥٧٧)
اليابان	***٩٫٠٣ (٠٫٧٣١)	سويسرا	***٤٫٨٠ (٠٫٥٩٣)
المملكة المتحدة	***٥٫٨٤ (٠٫٣٨٧)	النرويج	***٣٫٩٠ (٠٫٢٣٤)
ألمانيا	***٦٫٤٦ (٠٫٣١٨)	فنلندا	***٥٫١٣ (٠٫٥٨٢)
فرنسا	***٧٫٨٦ (٠٫٥٥١)	البرتغال	***٣٫٣٢ (٠٫٥٠٩)
إيطاليا	***٥٫٣٥ (٠٫٢٩٨)	نيوزيلندا	***٤٫٧٢ (٠٫٦٢٣)
السويد	***٥٫٩٨ (٠٫٥٨٧)	هولندا	***٥٫١٤ (٠٫٢٦٥)
كندا	***٤٫٧١ (٠٫٢٥٢)	أيرلندا	***٥٫٨٠ (٠٫٥٩٩)
ثابت	- ***٤٦٫٢٣ (٣٫٤١)	المتغير التابع	اللوغاريتم الطبيعي لمنح المعونات الخارجية
الارتباط R^2	٠٫٩٢٩٢	مستويات المعنوية ثنائية الذيل المسجلة	***$p<0.01$
المعنوية	٠٫٠٠٠٠	الأخطاء المعيارية بين الأقواس	
والد (Wald) كا٢ (٢٤)	١٦٩٥٦٫٩١	تم إلغاء تصنيف لوكسمبورج	
عدد (ن)	٥٦٦		

"السلعة المكتسبة" والقابلية للإحلال

نصفُ في هذا الجزءِ من الملحقِ تلك البياناتِ المستخدمةِ لاختبارِ التأثيراتِ الاتجاهيةِ للتحالفاتِ، والتي تمت مناقشتُها في الفصلِ السابع. وعلى وجهِ التحديدِ، نقدمُ تعريفاً إجرائياً لمتغيراتنا المستقلةِ والتابعة، ونقدمُ وصفاً للكيفيةِ التي أنشأنا بها المؤشراتِ التي قمنا ببنائها مثلَ:

١- مقدارِ القوةِ الذي تكتسبه الدولةُ من خلالِ ملفِّ التحالفِ الخاصِّ بها، أو بواسطة أي حلفاء إضافيين؛

٢- أو مقدارِ القوةِ الذي تخسره بفعلِ أي انتقاصٍ من ملفِّ التحالفِ الخاصِّ بها؛

٣- ومقاديرِ التغييرِ، والحفاظِ على الوضعِ القائم، المستمدةِ من العضويةِ في تحالفٍ جديد أو من خلالِ أي تغيرٍ في ملفِّ التحالف.

ونستخدمُ المقياسَ المركبَ لمتلازماتِ الحربِ الخاصِّ بالقدراتِ القوميةِ (CINC)[٣] لقياسِ القدرةِ النسبيةِ للدولة. ويُستعملُ هذا القياسُ كقاعدةٍ لقيامنا بقياسِ مدى القوةِ التي يضيفُها التحالفُ الجديدُ لقدرةِ الدولة. وتتوفرُ بياناتُ هذا المقياسِ منذُ عامِ ١٨١٦م وحتى عام ١٩٩٢م. وقد اخترنا مقياسين للسياساتِ المصممةِ لزيادةِ التغييرِ لاستخدامِها كمتغيراتٍ تابعة.....[٤].

المؤشرُ الأول: هو المبادرةُ بإثارةِ صراع. ومبدئياً، تتمُّ المبادرةُ بإثارةِ الصراعاتِ من طرفِ فاعلين يريدون تغييرَ الوضعِ القائم. وبينما تكونُ بعضُ الصراعاتِ موجهةً للحفاظِ على الوضعِ القائم، أو وقائيةً في طبيعتها، إلا أننا نعتقدُ بصفةٍ عامةٍ أن المبادرةَ بإثارةِ صراعٍ هي نشاطٌ يستهدفُ التغيير. وقد استخدمنا في عملٍ سابقٍ[٥] المبادرةَ بإثارةِ نزاعٍ كمؤشرٍ على استهدافِ التغييرِ ووجدنا أن المتغيرَ متوافقٌ مع توقعاتِ النموذج. واستخدمنا، فيما يتعلقُ بهذا المؤشرِ، بياناتِ قاعدةِ النزاعاتِ العسكريةِ الدوليةِ MIDs للفترة ما بين ١٨١٦م حتى ١٩٩٢م.[٦]

المؤشرُ الثاني: هو نسبةُ تغيرِ ما نسميه "القوةَ العسكرية المختصةَ بالتغيير". فبينما يشيعُ، وإن لم يكن دوماً، استخدامُ القوةِ العسكريةِ للحفاظِ على الوضعِ القائم، إلا أن المؤسساتِ العسكريةَ الكبيرةَ، خاصةً تلك التي في حوزتها قدراتٌ بحريةٌ هائلةٌ والتي لديها القدرةُ على إرسالِ قواتِها إلى مسافاتٍ بعيدة، قد تكون موجهةً أكثر نحو التأثيرِ على السياساتِ في المستوى الإقليمي وحتى على المستوى الدولي.[٧] ذلك أن الاستثماراتِ واسعةَ النطاقِ في القدراتِ العسكريةِ والتي يمكنُ إرسالُها إلى مسافاتٍ بعيدةٍ جداً هي بصفةٍ عامةٍ كثيفةٌ لرأسِ المال. ومن ثمَّ، فكلما ارتفع نصيبُ الفردِ من الإنفاقِ العسكري كلما ارتفعت قدرةُ المؤسسةِ العسكريةِ الهادفةِ للتغيير. وقد قمنا بتعديلِ هذا المؤشرِ قليلاً. ومن ثمَّ، توجدُ علاقةُ ارتباطٍ قويةٍ جداً بين الوقتِ ونصيبِ الفردِ من نفقاتِ الدفاع؛ إذ يؤدي

التضخمُ والإنفاقُ الرأسمالي المتزايدُ إلى ارتفاع هذا المعدل بمرورِ الزمن. ولتفادي التأثيراتِ المصاحبة، آثرنا أن يرتكزَ المؤشرُ على أنصبةِ الدول في إطارِ منظومةِ متلازماتِ الحرب Cow.(٨) ويتحددُ تعريفنا الإجرائي لمفهوم "القوةِ العسكريةِ المختصةِ بالتغيير" في نصيبِ نظامِ الدولةِ من الإنفاقِ العسكري السنوي مقسوماً على نصيبِ الفردِ في نظامها من الإنفاقِ العسكري. وتشيرُ الزياداتُ في "القوةِ العسكريةِ المختصةِ بالتغيير" إلى توجيهِ المؤسسةِ العسكريةِ بقدرٍ أكبر نحو إرسالِ قواتها العسكريةِ لمسافاتٍ بعيدة، ويبينُ التناقصُ عكسَ ذلك. ونقومُ بقياسِ التغيراتِ في هذا المتغيرِ على مدى أربع سنوات.

لقد اخترنا الإنفاقَ على الدفاع كمؤشرٍ للسلوكِ الذي يستهدفُ الحفاظَ على الوضعِ القائم. ونعترفُ أن القواتِ العسكريةِ قد تُستعملُ لتغييرِ سلوكِ الدولِ الأخرى، ومن ثمَّ، زيادةِ السلوكِ الهادفِ للتغييرِ لدى دولةٍ ما. ونُسلِّمُ، على أيِ حالٍ، بأن معظمَ النفقاتِ العسكريةِ على الدفاع يتمُّ تخصيصُها لحمايةِ ما تمتلكه الدولةُ بالفعل. وبالإضافةِ إلى ذلك، فإنه إذا أرادت دولةٌ تحقيقَ مزيدٍ من التغييرِ، فنعتقد أن إنفاقَ المواردِ لتحقيقِ هذه الغايةِ سيكونُ أكفأَ مما لو تمَّ توجيهُه للدفاع. فمن المحتملِ أن تحققَّ الدولةُ مكاسبَ أكثرَ بكثيرٍ من المعونةِ الخارجيةِ أو من المساهماتِ في صندوقِ النقدِ الدولي، على سبيلِ المثال، مقارنةً بإنفاقٍ مساوٍ على الدفاع. ومن ثمَّ، تمثلُ الزياداتُ في الإنفاقِ على الدفاعِ سلوكاً هادفاً للحفاظِ، أما الانخفاضاتُ فتشيرُ إلى سلوكٍ مفارقٍ للحفاظِ على الوضعِ القائم. ويتمُّ قياسُ نسبةِ التغيراتِ في الإنفاقِ على الدفاعِ، وهو المتغيرُ التابعُ الأول، على مدى فترةٍ قدرها أربعُ سنوات. ويتيحُ ذلك للدولةِ وقتاً كافياً لتوائمَ نفسَها مع بيئةِ السياسةِ الخارجيةِ الجديدة. وقد تمَّ الحصولُ على بياناتِ الإنفاقِ على الدفاع من مشروعِ متلازماتِ الحربCOW .

والحالاتُ التي نقومُ بتحليلِها هي "دولةٌ/ سنوات" بالتطبيقِ على أعضاءِ النظامِ الدولي في الفترةِ من ١٨١٦م حتى ١٩٩٢م، وذلك على نحوِ ما تمَّ تحديدُها في مشروعِ متلازماتِ الحربِ COW. وتقتصرُ هذه الحالاتُ على الأمثلةِ التي غيرت فيها الدولةُ ملفَّ تحالفها. أي أننا نقومُ بتحليلِ المواقفِ التي انضمت فيها الدولةُ إلى تحالفٍ، أو التي انضمَّ فيها عضوٌ جديدٌ إلى تحالفٍ موجود، أو عندما تقومُ دولةٌ بإنهاءِ تحالفٍ، أو عندما يخرجُ عضوٌ من تحالفٍ قائم.

لقد اختلفَ تحليلُنا للمبادرةِ بإثارةِ نزاعٍ عن التحليلاتِ الأخرى. ذلك أن المبادرةَ بإثارةِ نزاعٍ هي حدثٌ يتسمُ بالندرةِ، تقتضي تلك الندرةُ أن نجري تعديلاً على إجراءاتِنا. فلم نقصر تحليلنا على السنواتِ التي انضمت فيها دولةٌ إلى تحالفٍ وإنما أدخلنا كل الدولَ والسنواتِ خلال هذه الفترة. وقد أدخلنا متغيراً تصورياً لقياسِ أثرِ اكتسابِ الدولةِ لحلفاء، إما بالانضمامِ إلى تحالفٍ جديدٍ وإما بدخولِ أعضاءٍ جددٍ في تحالفٍ قائم. وكانت قيمةُ المتغيراتِ الثلاثةِ المستقلةِ التي تقيسُ تأثيراتِ التحالفاتِ الجديدةِ تساوي صفراً في السنواتِ التي لم يتمُّ الانضمامُ فيها إلى أيِ تحالفٍ

جديد. وهكذا فإن التحليلَ يقيسُ آثارَ التغيراتِ في ملفِّ تحالف الدولة.

والآن ننتقل لوصف عملية بناء المقياس اللازم لاختبار الفروض..

أولاً: نناقشُ كيفيةِ إنشاءِ مؤشراتِ التغييرِ والحفاظِ على الوضع القائم اللذين تكتسبهما الدولةُ من ملفِّ تحالفها. ونلتزمُ، للقيامِ بهذا، بالافتراض الذي مؤداه أنه في حالةِ تحالفٍ غيرِ متكافئٍ، فإن الدولةَ القويةَ تكتسبُ التغييرَ من خلالِ التحالفِ بينما تحظى الدولةُ الضعيفةُ بالحفاظِ على الوضع القائم. ويقتضي ذلك أن نقيسَ ما إذا كانت الدولةُ أقوى أو أضعف من الدولةِ ذات المرتبةِ المتوسطةِ من حيث القوةِ في التحالفِ: فإذا كانت قوةُ الدولةِ أكبر من متوسطِ القوةِ في التحالفِ، فنعتبرها مكتسبةً للتغيير؛ وإذا كانت الدولةُ أقل قوةً من متوسطِ القوةِ في التحالفِ، فإنها تحظى بالحفاظِ على الوضع القائم[٩]. ففي تحالفٍ غيرِ متكافئٍ، على سبيلِ المثال، يوافقُ العضوُ الأضعفُ على القيامِ ببعضِ الأشياءِ التي يرغبُها العضوُ القوي، ربما تقديم أراضٍ للقواعدِ العسكريةِ أو الموافقةِ للتصويتِ بالطريقةِ "الصحيحةِ" في هيئةِ الأممِ المتحدة، بينما تقومُ القوىُ بتوفيرِ الحمايةِ للحفاظِ على مصالحِ الضعيفِ، والتي يفترضُ أن تكونَ قضايا بالغةَ الأهميةِ للدولةِ الضعيفة. ونفترضُ، علاوةً على ذلك، أن قدرَ التغيير أو الحفاظِ على الوضع القائم الذي ينتجه تحالفٌ ما يرتبط بدرجةِ عدمِ تكافؤِ القوةِ بين الأعضاء. وهكذا، واتباعاً لبالمر وسوشيت Palmer and Souchet[١٠]، وبالمر وديفيد Palmer and David[١١]، نستخدمُ الانحرافَ المعياري لقدراتِ الدولِ المتحالفةِ لقياسِ مدى التكافؤِ في التحالف. فكلما زاد الانحرافُ المعياري، كلما زادت درجةُ عدمُ تكافؤِ التحالفِ، ومن ثم يزيدُ مقدارُ السلعتين اللتين يتمُّ إنتاجُهما من خلالِ التحالفِ، بافتراضِ ثباتِ الأشياءِ الأخرى.

وندخلُ في حسابنا عددَ الدولِ الداخلةِ في تحالف، وذلك لأنه يتمُّ إنتاجُ قدرٍ أكبر من التغييرِ والحفاظِ على الوضع القائمِ في التحالفاتِ الكبيرةِ مقارنةً بالتحالفاتِ الصغيرةِ، وهلمَّ جرا.

ولقياسِ التغييرِ الذي تنتجه الدولةُ من جراءِ ملفِّ تحالفِها بأكمله، نقومُ بجمعِ التغييرِ المتحققِ لها في جميعِ التحالفاتِ التي تنتمي إليها:

$$\sum_{i=1}^{n} SD_i \times N_i \times CHANGE_{ij}$$

حيث SD_i هو الانحرافُ المعياري للدولِ داخلِ التحالفِ i؛ أما N_i فترمزُ لعددِ الدولِ في التحالفِ i؛ ويتم تكويدُ التغيرَ مضافاً إليه واحد (CHANGE + 1) إذا كانت قدراتُ الدولةِ j أكبرَ من المتوسطِ لأعضاءِ التحالفِ i، بما يعني أنها تكتسبُ التغييرَ، ونخصمُ منه واحداً إذا كانت أقلَّ من هذا المتوسطِ، حيث تفقدُ التغيير.

ونقومُ بتعريفِ الحفاظَ على الوضع القائم الذي تنتجه الدولةُ من خلال تحالفاتِها إجرائياً باعتباره حاصلَ جمع قدراتِ حلفاءِ الدولة.[١٢] ويتيحُ هذا التعريفُ الإجرائي للدولةِ أن تأخذَ من قدراتِ حلفائها حينما تقومُ بالمحافظةِ على الوضع القائم. ولا يفترضُ القياسُ أن يصبح الحلفاءُ أكثرَ مشاركةً وبفعاليةٍ في نزاعات، ولكن يوحي ذلك بأن الدولةَ بإمكانها أن تستعينَ بقدراتِ حلفائها السياسيةِ والعسكريةِ المحتملة.

ولا يمكنُ مقارنةُ الوحداتُ التي نستعملها لقياسِ الحفاظِ والتغييرِ بشكلٍ مباشر. فلتحديدِ "الزاويةِ" الناتجة من تحريكِ التحالفِ الجديدِ لدولةٍ ما من نقطةِ الأصل التي تحقق توازنَ السياسةِ الخارجيةِ، يستوجبُ الأمرُ أن نتمكنَ من إدخالها في وحداتٍ متماثلةٍ لتحديدِ ما إذا كانت دولةٌ تكسبُ (أو تخسرُ) مزيداً من الحفاظِ أو التغييرِ من خلالِ عضويتها في التحالف. وقد رصدنا قيمَ المتوسطِ والانحرافاتِ المعياريةِ لقياساتنا الخاصةِ بالتغييرِ والحفاظِ بين هذه الدولِ المتحالفةِ وقمنا بتخليقِ قيم z باستخدامِ هذه المعلماتِ (التكرارات).وتتيحُ لنا هذه الطريقةُ أن نحددَ إلى أيِ ربعٍ قام التغييرُ في ملفِّ تحالفِ الدولةِ بتحريكها، أي ما إذا كانت الدولةُ ينبغي أن توجدَ في الربع الأولِ، أو الثاني، أو الثالثِ، أو الرابع.

وتستكشفُ اختباراتُ فروضنا في القسمِ الخاصِّ "بالتحالفاتِ والقابليةِ للإحلالِ" في الفصلِ السابع الكيفيةَ التي تغيرُ بها الدولةُ سياساتِها استجابةً للقوةِ التي تستمدُها من قدراتِ حلفائها، ولذلك نحتاجُ طريقةً لقياسِ تلك القوة. وتقترحُ النظريةُ أن الدولةَ سوف تتبنى سياساتٍ من جانبٍ واحدٍ استجابةً للتحالفاتِ التي تمَّ تشكيلُها مؤخراً وأن تلك السياساتِ سوف يتمُّ تحديدها جزئياً بواسطةِ قدراتِ حلفائها. ومن ثمَّ، فقد قررنا أولاً أن نقومَ بجمع قوةِ حلفاءِ الدولة، ونعتقدُ، ثانياً، أنه كلما تزايدَ عددُ الدولِ في التحالف، كلما تشتت القوةُ الإضافيةُ الخاصةُ بكلِّ حليف. وقد تحدثُ هذه النسبةُ من التشتتِ في جزءٍ من عددِ الدولِ الموجودةِ في التحالف، أي أن القوةَ الهامشيةَ المستمدةَ من كلِّ حليفٍ نسبيةٌ إلى 1/N، حيث N ترمزُ إلى عددِ الحلفاء. ونعتقدُ، على أيِ حالٍ، أن "اقتصادياتِ النطاقِ "توجدُ داخلَ التحالفِ وأن الالتزامَ المتبادلَ المتضمنَ فيها يقللُ من نسبةِ التشتتِ قليلاً. وقد اخترنا 1.5/N لتمثلَ نسبةَ التشتتِ تلك[١٣].

ويتمُّ حسابُ القوةِ المستمدةِ من حلفاءِ الدولةِ في تحالفٍ معينٍ من خلال:

$$\sum_{i=1}^{n} \frac{1.5}{N\ (Power_i)}$$

وحيث $Power_i$ هي قوةُ كلِّ حليفٍ داخل التحالف.

وأخيراً، نحتاجُ، لإنشاءِ قياسِ القوةِ الكليةِ لكلِ دولةٍ، أن نقومَ بوزنِ كلِّ مساهمةٍ هامشيةٍ لقوةِ تحالفٍ

بالنسبة للقدراتِ الخاصةِ بالدولة. أي أن القوةَ الكليةَ للدولةِ هي مجموعُ قوتها الخاصةِ وقدراتِ حلفائها، والتي تمَّ الخصمُ منها بقيمةِ تشتتٍ ملائمة..

Total Power = State Capability + B (Allies' Capabilities)

أي أن : القوةُ الكليةُ = قدرةُ الدولةِ + B (قدرات الحلفاء)

حيث إن B هي المعلمة (التكرار) المرجِّحة. وانطلاقاً من نموذجنا، فقد أردنا أن تفي هذه المعلمةُ بمعاييرَ عديدة، كأن:

١- تختلفَ تبعاً للدولةِ والتحالفِ.

٢- تكونَ أقلَّ مِن الوحدةِ في كلِّ الحالات.

٣- تَكُونَ أكبرَ كثيراً فيما يتعلقُ بالتحالفاتِ الأكثرِ قوةً، وتكونَ أصغرَ بالنسبةِ للتحالفاتِ الأقلِّ قوة.

٤- تكُونَ أصغرَ بالنسبةِ للدولِ الأكثرِ قوةً، وأكبرَ فيما يتصلُ بالدولِ الأقلِّ قوةً.

وبأخذِ كلِّ هذا بعينِ الاعتبارِ، حددنا المعلمةَ المُرجِّحةَ فيما يلي:

$$B = (AllCap_i + Cap_i)/(Cap_i+100) - 0.005\ (Cap_i)$$

حيث إنَّ $AllCap_i$ تعبرُ عن قدرةِ الحلفاءِ في التحالفِ i مخصوماً منها التشتت، وCap_i تمثلُ القدرةَ الخاصةَ بعضوٍ في التحالفِ i. ولنلاحظ أن الوحداتِ التي نستخدمها لقياسِ قدراتِ التحالفِ غيرُ قابلةٍ للمقارنةِ مباشرةً بالقدرةِ الخاصةِ للدولةِ. وبالتوصلِ للعاملِ المُرجِّح B يمكننا حينئذٍ تحديدُ القوةِ الكليةِ للدولةِ بإضافةِ قدراتِ حلفائها، مُخفضةٍ بشكلٍ صحيح، إلى قدراتها الخاصة.

تحليلاتٌ إحصائية

نعرضُ هنا نتائجَ التحليلِ الذي قمنا به في الفصلِ السابعِ لتحديدِ تأثيراتِ عضويةِ التحالفِ الجديدِ على كلٍ من السياساتِ الثلاث. وقد ناقشنا عمليةَ بناءَ المتغيراتِ المستقلةِ سلفاً، كما تمَّ عرضُ تلك المتغيراتِ في النصِّ. وكانت المبادرةُ بإثارةِ نزاعاتٍ عسكريةٍ دوليةٍ هي السياسةُ الأولى التي قمنا بتحليلها. ولأن المتغيرَ التابعَ في هذه الحالةِ ثنائيٌّ، فقد استخدمنا التحليلَ اللوغاريتمي logit analysis. ونتائجُ هذا التحليلِ معروضةٌ في الجدول رقم (٢,م).

الجدول رقم (٢. م). التحالفات والتغيير: ١ .

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	النسبة الاحتمالية
القوة الموجودة	٠.١٠٣	٠.٠٠٥	٠.٠٠١
التغير في القوة	- ٠.٠٤٣	٠.٠٣٠	٠.١٥١
قوة التحالف	- ٠.١٢٤	٠.٠٤٥	٠.٠٠٦
قوة التفاعل	٠.٠٠٧	٠.٠٠٣	٠.٠٢٨
تحالف تصوُّري Dummy	٠.٥٢٠	٠.١٢١	٠.٠٠١
المساحة المحصورة	- ٢.١٧١	٠.٠٣٧	٠.٠٠١

المتغير التابع: المبادرة بإثارة نزاع عسكري دولي

نعم = ١ ؛ لا = صفراً ؛ (لوغاريتمي Logit)

ن = ٩٢٢٩

الاحتمال اللوغاريتمي: - ٧٠٥٤.٨٧

النموذج المقيد: - ٧٥٣٣.٣٨

كا^2: ٤٧٨.٥

المعنوية = ٠.٠٠

وكما هو موضحٌ بالجدولِ، فإن متغيرَ "التحالف التصوري" له أثرٌ إيجابيٌ قويٌ جداً، على نحوِ ما يتنبأُ النموذج، إذ من المحتملِ بدرجةٍ كبيرةٍ أن يؤدي الانضمامُ إلى تحالفاتٍ إلى المبادرةِ بإثارةِ نزاعاتٍ، وهلمَّ جرًّا. وقد تمَّ عرضُ تأثيرَ هذا المتغيرِ في النص. وقد كان "لقوةِ التحالفِ"، على العكسِ من توقعاتنا، تأثيرٌ سلبيٌ على احتمالِ المبادرةِ بإثارةِ نزاعاتٍ؛ حيث تؤدي التحالفاتُ الأقوى إلى قيامِ أعضائها بالمبادرةِ بإثارةِ نزاعاتٍ بدرجةٍ أقلَّ، بشكلٍ واضحٍ، مما تفعلُ التحالفاتُ الأضعف. ولا يتسم تأثيرُ هذا المتغيرِ بالقوةِ، على أيِ حالٍ، وكما تمَّ توضيحُه ثانيةً في النص. أما "قوةُ التفاعلِ" فلها معاملٌ إيجابيٌ متوقع. والمعاملُ بشأنِ "القوةِ الموجودةِ" كان إيجابياً: فكما يتنبأُ النموذجُ، من المحتملِ أن تبادرَ الدولُ الأقوى بإثارةِ نزاعاتٍ أكثر من الدولِ الأضعف.

ويعرضُ الجدول رقم (٣. م) أثرَ عضويةِ التحالفِ على "القوةِ العسكريةِ المختصةِ بالتغيير"

الجدول رقم (٣, م). التحالفات والتغيير: ٢.

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	النسبة الاحتمالية
القوة القائمة	- ٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٠,١٥٩
التغير في القوة	- ٠,٠٦٢	٠,٠٣٠	٠,٠٤٢
قوة التحالف	٠,٠٧٤	٠,٠١٨	٠,٠٠٠
قوة التفاعل	- ٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠٠
المساحة المحصورة	٠,٠٠٩	٠,٠٣١	٠,٧٧٧

المتغير التابع: نسبة التغير في أنصبة الدول في نظام متلازمات الحرب COW الخاصة بالإنفاق العسكري/نصيب الفرد من الإنفاق العسكري (باستخدام المربعات الصغرى المعتادة)

ن = ٨٣٤

الارتباط المعدل R^2 = ٠,١٠٣

الخطأ المعياري = ٤٧٤,٩٥

DW = ٢,٠٣

ويبين الجدول رقم (٣,م) أن إسهاماتِ التحالفِ الجديدِ تؤثرُ إيجابياً على التغييراتِ في "القوةِ العسكريةِ المختصةِ بالتغيير". أما المعاملُ بشأنِ المتغيرِ التفاعلي فهو سلبي، خلافاً لتوقعاتِ النموذج. ومع ضبطِ هذه العواملِ، وضبطِ قدراتِ الدولةِ، يرتبطُ التغيرُ في القوةِ ارتباطاً سلبياً مع التغيراتِ في "القوةِ العسكريةِ المختصةِ بالتغيير". وقد استخدمت طريقةُ المربعاتِ الصغرى المعتادة OLS في هذه المعادلةِ، وذلك لأنه لا توجد بالفعلِ علاقةُ ارتباطٍ تلقائيةٍ واضحة. وقد أجرينا أيضاً التحليلَ مستخدمين حزمةَ الأخطاءِ المعياريةِ المصححة.[١٤] وعندما قمنا بذلك، وُجد تغيرٌ في المعاملاتِ فقط في الخانةِ العشريةِ الرابعة.

الجدول رقم (٤, م). التحالفات والحفاظ على الوضع القائم.

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	النسبة الاحتمالية
القوة القائمة	- ٠,٠١٩	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧
التغير في القوة	٠,٠١٦	٠,٠٤٦	٠,٧٣٣
قوة التحالف	٠,٠٥٤	٠,٠٢٤	٠,٠٢٧
قوة التفاعل	- ٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٣٩
المساحة المحصورة	٠,٦٥٦	٠,٥٨	٠,٠٠١

المتغير التابع: تغير نسبة الإنفاق على الدفاع. (المربعات الصغرى المعممة)

ويعرض الجدول رقم (٤.م) نتائجَ التحليلِ الخاصة بنسبةِ التغيرِ في الإنفاقِ على الدفاع. ولوجودِ علاقةِ ارتباطٍ تلقائيةٍ في هذا التحليلِ عندما استخدمنا طريقةَ المربعاتِ الصغرى المعتادة OLS، نقومُ بعرضِ نتائجِ التحليلِ الذي تمَّ إجراؤه باستخدامِ المربعاتِ الصغرى المعممة[١٥]. ولأنه كان صحيحاً بالنسبةِ "للقوةِ العسكريةِ المختصةِ بالتغيير"، وعلى نحوِ ما تنبأ النموذج، يرتبطُ إسهامُ حجمِ التحالفِ الجديدِ ارتباطاً إيجابياً بالتغيرِ في الإنفاقِ على الدفاع. وخلافاً لبحوثٍ سابقةٍ، يوضحُ تحليلنا أن الانضمامَ إلى تحالفاتٍ يزيدُ من الإنفاقِ على الدفاع، مع ثباتِ الأشياءِ الأخرى. ويرتبطُ المتغيرُ التفاعلي، كما هو متوقعٌ، ارتباطاً سلبياً مع التغيرِ في الإنفاقِ – حيث يقللُ مستوى قوةِ الدولةِ من تأثيرِ تشكيلِ التحالفِ على التغيرِ في الإنفاقِ على الدفاع.

الهوامش

(١) يتضمن مجموعُ صافي الإيرادات" المعوناتِ الإنمائية الرسمية (ODA)، والمعونةِ الرسمية (OA)، والتحويلاتِ الرسميةِ الثنائيةِ التي لا تأخذُ شكلَ الامتياز، ولا تعبرُ، رغمَ تضمنها لعناصرِ امتياز، بشكلٍ مبدئي عن تسهيلاتٍ تجارية في مظهرها، ويتضمن كذلك التغييراتِ في الأصولِ طويلةِ الأجلِ للقطاعاتِ الخاصةِ النقديةِ وغيرِ النقدية.

(٢) OECD, 1997. in: http://www.oecd.orgldac.

(٣) - J. David Singer, Stuart Bremer, and John Stuckey; "Capability Distribution, Uncertainty and Major Power War, 1820-1965." In: Bruce Russett (Ed.); *Peace, War and Numbers,* (Beverly Hills, CA: Sage, 1972).

(٤) قد تكونُ أيُ سياسةٍ، في موقفٍ ما، هادفةً للتغييرِ فحسب، أو تنشدُ الحفاظَ على الوضعِ القائم على سبيلِ الحصر، لكن لأن تأثيراتِ القابليةِ للإحلالِ تتيحُ استخدامَ القدراتِ لأغراضٍ مختلفةٍ سيكون من الحتمي أن يؤدي تعميمُ التحليلُ الخاصُ بأي سياسةٍ في موقفٍ ما على أفعالٍ مشابهةٍ إلى أخطاءٍ في إجراءاتِنا أو قياساتِنا. فقد يعتبر بناءُ التحصينات، على سبيلِ المثال، عملاً هادفاً بشكلٍ جليٍ للحفاظِ على الوضعِ القائم، بالرغمِ من أن هذه التحصيناتِ يتمُّ بناؤها على إقليمِ دولةٍ أخرى. ويعني الخطأُ الموروثُ، والذي يصعبُ تجنبه في قياسنا، أن نتائجنا قد لا تكونُ قويةً بدرجةٍ كبيرة، ولكنها لا تُحدثُ تحيزاً في اختباراتنا.

(٥) Morgan and Palmer; "A Two-Good Theory of Foreign Policy, Op. Cit.

(٦) Jones, Bremer, and Singer, Op. Cit.

(٧) Modelski and Thompson, Op. Cit.
- Thompson, Op. Cit.

(٨) Singer, Bremer, and Stuckey, Op. Cit., 26.

(٩) أمكننا أن نعرفَ هذا المتغيرَ إجرائياً باعتباره الفارقَ بين قوةِ الدولةِ ومتوسطِ القوةِ داخلِ التحالف، الأمرُ الذي جعلَ المتغيرَ متصلاً بدلاً من أن يكونَ ثنائياً. ونعتقدُ أن التعريفَ الإجرائي البديل يعتمدُ بدرجةٍ كبيرةٍ على قوةِ الدولة، وهو ما يؤدي إلى علاقةٍ ارتباطيةٍ غيرِ مرغوبةٍ بين المؤشرِ وقوةِ الدولةِ؛ وهذا من الناحيةِ النظريةِ غير صحيح.

(١٠) Glenn Palmer, and Andrew Souchet; "Security, Autonomy, and Defense Burdens: The Effects of Alliance Membership in the 19th and 20th Centuries", *Defense and Peace Economics*, Vol. 5 (1994), PP.189-204.

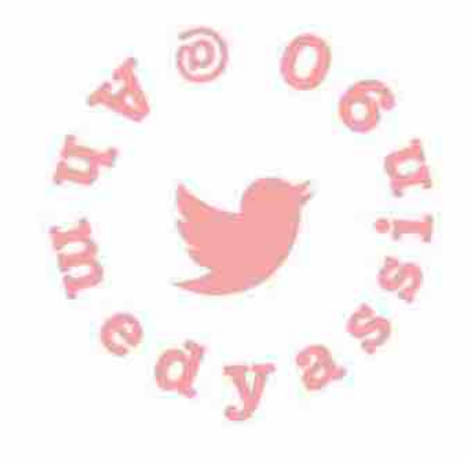
(١١) Glenn Palmer, and J. Sky David; "Multiple Goals or Deterrence: A Test of Two Models in Nuclear and Nonnuclear Alliances", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 43 (1999), PP. 748--770.

(١٢) يعني هذا التعريفُ الإجرائي أن كلَّ الدولِ تكتسبُ الحفاظَ من خلالِ تحالفاتها. لكن هذا غيرُ متسقٍ تماماً مع نموذجنا من الناحيةِ النظرية. لكننا سنقومُ فيما يلي بمناقشةِ بديلين يجعلان من هذا القياسِ الأساسي أكثرَ ملاءمةً: حيث نقومُ بإسباغِ طابعٍ قياسي على مقدارِ الحفاظِ الذي تكتسبه الدولةُ من تحالفاتها، ونقومُ بترتيبِ الدول في هذا القياسِ بواسطةِ وزن القدراتِ النسبيةِ للدولةِ وحلفائها.

(١٣) تبدو الـ ١.٥ بالنسبةِ لنا معقولةً جداً ولكننا نسلمُ بأنه رقمٌ تعسفي. ولا يبدو، على أيِ حالٍ، أنه أكثرُ تعسفاً من الرقم ١، أو ٢، أو في هذا الموقف ٣.١٤١٦. وقد أجرينا التحليلَ الإحصائي عندما تغيرَ الرقمُ إلى ١، ولم تتغير النتائجُ بشكلٍ جوهري. هذا على حين أن الرقمُ التعسفي ١.٥ لا يبدو متحيزاً.

(١٤) Nathaniel Beck, and Jonathan N. Katz; "What to Do (and Not to Do) with Time-series Cross-Section Data", *American Political Science Review*, Vol. 89 (1995), PP. 634-647.

(١٥) وبالإضافةِ إلى ذلك، يتغيرُ مستوى دلالةِ المعاملين بشكلٍ ملموسٍ عندما نستخدمُ حزمةَ الأخطاءِ المعياريةِ المصححة. وتصبحُ قيمةُ الدلالةِ الإحصائيةِ "لقوةِ التحالفِ" ٠.٠٥٤، والتي تظلُ دالةً، وخصوصاً حينما نستخدمُ اختبارَ المعنويةِ أحادي الذيل. وقد بلغت قيمةُ الدلالةِ الإحصائيةِ "لقوةِ التفاعلِ" ٠.٠٨١ بعد التصحيح.


@Ahmedyassin90

المراجـــع

Bibliography

- Books

Abrams, Robert; *Foundations of Political Analysis*, (New York, Columbia University Press, 1980).

Almond, Gabriel; *The American People and Foreign Policy*, (New York, Praeger, 1960).

Ambrose, Stephen; *Rise to Globalism*, (New York: Penguin Books, 7th Ed, 1993).

Andrews, Christopher; *For the President's Eyes Only: Secret Intelligence and the American Presidency from Washington to Bush*, (New York, Harper Perennial, 1995).

Arase, David; *Buying Power: The Political Economy of Japan's Foreign Aid*, (Boulder. CO, Lynne Rienner, 1995).

Bailey, Thomas; *A Diplomatic History of the American People*; (New York, Appleton-Century-Crofts, 1964).

Bercovitch, Bruce (Ed.); *ANZUS in Crisis,*(London, Macmillan Press, 1988).

Bercovitch, Jacob (Ed.); *ANZUS in Crisis*, (London: Macmillan, 1988).

Bernardo, C. Joseph, and Eugene H. Bacon; *American Military Policy*, (Harrisburg, PA, Military Service Publishing, 1955).

Blainey, Geoffrey; *The Causes of War*, (New York, Free Press, 1973).

Blechman, Barry, and Stephen Kaplan; *Force without War*, (Washington, DC, Brookings, 1978).

Borowski, Harry R.; *A Hollow Threat: Strategic Air Power and Containment before Korea*, (Westport. CT, Greenwood, 1982).

Bowie, Robert R.; *Suez 1956: The International Crisis and the Role of Law*, (New York, Oxford University Press, 1974)

Boyer, Mark A.; *International Cooperation and Public Goods: Opportunities for the Western Alliance*, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1993).

Brands, H. W.; *The Devil We Knew: Americans and the Cold War*, (New York, Oxford University Press, 1993).

Bremer, Stuart A. and Thomas R. Cusak (Ed.); *The Process of War*, (Amsterdam, Gordon and Breach, 1995).

Brodie, Bernard (Ed.); *The Absolute Weapon*, (New York, Harcourt Brace, 1946).

Brodie, Bernard; *Strategy in the Missile Age*, (Princeton, Princeton University Press, 1959).

Brown, Seyorn; *New Forces in World Politics*, (Washington, DC, Brookings, 1974).

Bueno De Mesquita Bruce; *The War Trap*, (New Haven: Yale University Press, 1981).

Bueno de Mesquita, Bruce, and David Lalman; *War and Reason*, (New Haven: Yale University Press, 1992).

Bueno de Mesquita, Bruce; *Principals of International Politics*, (Washington, DC, Congressional Quarterly Press, 2000).

Burns, William J.; *Economic Aid and American Policy toward Egypt, 1955-1981*, (Albany, State University of New York Press, 1985).

Buzan, Barry.; *People, States, and Fear*, (Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1983).

Camilleri, Joseph A.; *The Australia, New Zealand, U.S. Alliance*, (Boulder, CO, Westview Press, 1987).

Campbell, John Franklin; *The Foreign Affairs Fudge Factory*, (New York, Basic Books, 1971).

Caraley, Demetrios; *The Politics of Military Unification*, (New York, Columbia University Press, 1966).

Carlton, David; *Anthony Eden: A Biography*, (London, Alien Lane, 1981).

Carlton, David; *Britain and the Suez Crisis*, (New York, Basil Blackwell, 1988).

Carr, E. H.; *The Twenty Years' Crisis*, (New York, Harper, 1946).

Cashman, Greg.; *What Causes War?*, (San Francisco, Jossey-Bass, 1993).

Churchill, Randolph S; *The Rise and Fall of Sir Anthony Eden*, (New York, G.P. Putnam's Sons, 1959).

Claude, Inis; *Power and International Relations*, (New York, Random House, 1962).

Clodfelter, Michael; *Vietnam in Military Statistics: A History of the Indochina Wars,1772-1991*, (Jefferson, NC, McFarland, 1995).

Cohen, Stephen; *Bukharin and the Bolshevik Revolution*, (Oxford, Oxford University Press, 1980).

Cohen, Stephen; *Sovieticus*, (New York, W. W. Norton, 1985).

Cohen, Warren; *Cambridge History of American Foreign Relations: American in the Age of Soviet Power 1945-1991*, (Cambridge, Cambridge University Press, Vol. 4, 1993).

Cordesman, Anthony H.; *Trends in U.S. Defense Spending, Procurement, and' Readiness*, (Washington, DC, Center for Strategic and International Studies, 1998).

De Conde, Alexander; *A History of American Foreign Policy*, (New York, Charles Scribner's Sons, 1963).

Destler, I. M., Leslie Gelb, and Anthony Lake; *Our Own Worst Enemy: The Unmaking of American Foreign Policy*, (New York, Simon and Schuster, 1984).

Deutsch, Karl W.; *The Nerves of Government*. (New York, Free Press, 1966).

Dougherty, James E., and Robert L. Pfaltzgraff; *Contending Theories of International Relations*, (New York, Longman, 4th Ed., 1997).

Downs, Anthony; *An Economic Theory of Democracy*, (New York, Harper and Row, 1957).

Eban, Abba; *Abba Eban: An Autobiography*, (New York, Random House, 1977).

Elman, Miriam Fendius; *Paths to Peace: Is Democracy the Answer?* (Cambridge, MA: MIT Press, 1997).

Enelow, James M., and Melvin J. Hinich; *The Spatial Theory of Voting*, (Cambridge, Cambridge University Press, 1984).

Finer, Herman; *Duties Over Suez*, (Chicago, Quadrangle Books, 1964).

Freedman, Lawrence; *The Evolution of Nuclear Strategy*, (New York, St. Martins, 1982).

Freiberger, Steven Z.; *Dawn Over Suez*, (Chicago, Ivan R. Dee, 1992).

Fullick, Roy, and Geoffrey Powell; *Suez: The Double War*, (London, Hamish Hamilton, 1979).

Gaddis, John Lewis; *Strategies of Containment*, (New York, Oxford University Press, 1982).

Gaddis, John Lewis; *The Long Peace*, (New York, Oxford University Press, 1987)

Gaddis, John Lewis; *We Now Know: Rethinking Cold War History*, (New York, Oxford University Press, 1997).

Gardner, Lloyd C.; *Approaching Vietnam*, (New York, W. W. Norton, 1988).

Gati, Charles (Ed.): *Caging the Bear*, (Indianapolis, Bobbs-Merrill, 1974).

Gelb, Leslie H., with Richard K. Betts; *The Irony of Vietnam: The System Worked*, (Washington, DC: Brookings, 1979).

George, Alexander L., and Richard Smoke; *Deterrence in American Foreign Policy*, (New York, Columbia University Press, 1974).

Gilpin, Robert.; *War and Change in World Politics* (Cambridge, Cambridge University Press,1981).

Gilpin, Robert; *Global Political Economy*, (Princeton, Princeton University Press, 2001).

Goemans, H. E.; *War and Punishment: The Causes of War Termination and the First World War*, (Princeton, Princeton University Press, 2000).

Goldstein, Joshua S; and John R. Freeman; *Three-Way Street: Strategic Reciprocity World Politics*, (Chicago, University of Chicago Press, 1990).

Gowa, Joanne; *Allies, Adversaries, and International Trade*, (Princeton, Princeton University Press, 1994).

Gowa, Joanne; *Ballots and Bullets: The Elusive Democratic Peace*, (Princeton, Princeton University Press, 1999).

Greene, William H.; *Econometric Analysis*, (Upper Saddle River, N.J., Prentice-Hall, 3rd Ed., 1997).

Greene, William H.; *LIMDEP Version 7.0 User's Manual*, (Plainview, NY, Econometric Software, 1995).

Gujarati, Damodar.; *Essentials of Econometrics*, (New York, McGraw-Hill, 1992).

Gulick, Edward V.; *Europe's Classical Balance of Power*, (New York, Norton, 1955).

Haas Ernest B.; *Beyond the Nation-State*, (Stanford, Sanford University Press, 1964).

Harkavy, Robert E.; *Great Power Competition for Overseas Bases: The Geopolitics of access Diplomacy,* (New York, Pergamon, 1982).

Heikal, Mohamed H.; *Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes,* (London, Andre Deutsch, 1986).

Heikal, Mohamed H.; *Nasser: The Cairo Moments*, (London, New English Library, 1972).

Henderson, Errol A. (Jr.); *Democracy and War The End of an Illusion?,* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2002).

Herring, George C.; *America's Longest War,* (New York, Knopf, 1979).

Herz, John H.; *Political Realism and Political Idealism,* (Chicago, University of Chicago Press, 1951).

Hohan, Michael F; *The Marshall Plan: America, Britain, and the Reconstruction of Western Europe. 1947-1952;* (Cambridge, Cambridge University Press, 1987), P. 26.

Holborn, Hajo; A *History of Modem Germany,* (Princeton, Princeton University Press, 1982).

Holsti, Ole, and James Rosenau; American *Leadership in World Affairs,* (Boston, Allen and Unwin, 1984).

Hook, Steven W.; *National Interest and Foreign Aid*, (Boulder, CO, Lynne Benner, 1995).

Hough, Jerry F., and Merle Fainsod; *How the Soviet Union* is *Governed* Cambridge, (MA, Harvard University Press, 1979).

Huntington, Samuel P.; *The Common Defense: Strategic Programs in National Politics,* (New York, Columbia University Press, 1961).

Jervis, Robert; *The Illogic of American Nuclear Strategy,* (Ithaca, Cornell University Press, 1984).

Jervis, Robert; *The Meaning of the Nuclear Revolution,* (Ithaca, Cornell University Press, 1989).

Johnson, Loch K.; *America as a World Power,* (New York, McGraw-Hill, 1991).

Kahn, Herman; On *Escalation,* (New York, Praeger, 1965).

Kahn, Herman; On *Thermonuclear War,* (Princeton, Princeton University Press, 1960).

Kaplan, Morton; *System and Process in International Politics*; (New York, John Wiley and Sons, 1957).

Karnow, Stanley; *Vietnam*: A *History,* (New York, Viking, 1983).

Kegley, Charles W., and Eugene R. Wittkopf; *American Foreign* Policy; *Pattern and Process,* (New York: St Martin's, 4th Ed., 1991).

Kennan, George F.; American *Diplomacy 1900-1950* (New York, Mentor Books, 1957).

Kennan, George F.; (*Realities of American Foreign Policy,* (Princeton, Princeton University Press, 1954).

Kennedy, Paul; *The Rise and Pall of Great Powers*, (New York, Random House, 1987).

Keohane , Robert O. (Ed.); *Neorealism and Its Critics* (New York, Columbia University Press, 1986a).

Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye; *Power and Interdependence.* (Glenview, NY, Scott, Foresman, 2nd Ed., 1989)

Keohane, Robert O.; *After Hegemony.* (Princeton, Princeton University Press, 1984).

Kipping, Matthias, and Ove Bjarnar (Eds.); *The Americanization of European Business: The Marshall Plan and the Transfer of US. Management Models,* (New York, Routledge, 1998).

Kissinger, Henry A.; A *World Restored-Europe after Napoleon, The Politics of Conservatism in a Revolutionary Age.* (New York, Grosset and Dunlap, 1957).

Kissinger, Henry A.; *Diplomacy,* (New York, Simon and Schuster, 1994).

Klingberg, Frank; *Cyclical Trends in American Foreign Policy Moods,* (New York, University Press of America, 1983).

Kolodziej, Edward A.; The Uncommon Defense and Congress, 1945-1963, (Columbus, Ohio State University Press, 1966).

Krasner, Stephen D; *Defending the National Interests,* (Princeton, Princeton University Press, 1978).

Kreps, David M.; *Notes on the Theory of Choice,* (Boulder, CO, Westview Press, 1988).

Kugler, Jacek, and Douglas Lemke (Eds.); *Parity and War,* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1996).

Kyle, Keith; *Suez,* (London, Weidenfeld and Nicolson, 1991).

Lake, David; *Entangling Relations: American Foreign Policy in Its Century,* (Princeton, Princeton University Press, 1999).

Landais-Stamp, Paul, and Paul Rogers; *Rocking the Boat.* (Oxford, Berg, 1989).

Leffler, Melvyn; A *Preponderance of Power,* (Stanford, Stanford University Press, 1992).

Lemke, Douglas; *Regions of War and Peace,* (Cambridge, Cambridge University Press, 2002).

Leng, Russell; *Interstate Crisis Behavior, 1816-1980: Realism versus Reciprocity,* (New York, Cambridge University Press, 1993).

Lomperis, Timothy J.; *From People's War to People's Rule,* (Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1996).

Louis, William Roger and Roger Owen (Ed.); *Suez 1956: The Crisis and Its Consequences,* (Oxford, Clarendon, 1989).

Love, Kenneth; *Suez: The Twice-Fought War,* (New York, McGraw-Hill, 1969).

Lucas, W. Scott; *Divided We Stand: Britain, the US. and the Suez Canal,* (London, Hodder and Stoughton, 1991).

Lundestad, Geir; *The American "Empire",* (Oxford, Oxford University Press, 1990).

Mack Smith, Denis; *The Making of Italy: 1796-1970,* (New York, Harper, 1968).

Maier, Charles and Bischof, Gunter (Ed.); *The Marshall Plan and Germany,* (New York, Berg, 1991), P. 116.

Mandelbaum, Michael; *The Nuclear Revolution,* (New York, Cambridge University Press, 1981).

Mansbach, Richard W, and John A. Vasquez; *In Search of Theory: Toward a New Paradigm for Global Politics,* (New York, Columbia University Press, 1981).

Mansfield, Edward D.; *Power, Trade and War,* (Princeton, Princeton University Press, 1994).

Mas-Colell, Andreu, Michael D. Whinston, and Jerry R. Green; *Microeconomic Theory,* (New York, Oxford University Press, 1995).

McCauley, Martin; *The Origins of the Cold War, 1941-1948,* (New York, Longman, 2nd Ed., 1995).

McMillan, Stuart; *Neither Confirm Nor Deny,* (New York, Praeger, 1987).

Mearsheimer, John J.; *Conventional Deterrence* (Ithaca, Cornell University Press, 1983).

Mearsheimer, John J.; *The Tragedy of Great Power Politics,* (New York, W. W. Norton, 2001).

Melanson, Richard; *Reconstructing Consensus,* (New York, St. Martin's Press, 1991).

Midlarsky, Manus I. (Ed.); *Handbook of War Studies,* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1989).

Midlarsky, Manus I. (Ed.); *Handbook of War Studies,* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1989).

Millis, Walter; *Arms and the State: Civil-Military Elements in National Policy,* (New York, Twentieth Century Fund, 1958).

Mitrany, David; *A Working Peace System,* (London, Royal Institute of International Affairs, 1943).

Modelski, George, and William Thompson; *Sea Power and Global Politics since 1494,* (Seattle, University of Washington Press, 1988).

Modelski, George; *Long Cycles in World Politics,* (Seattle, University of Washington Press, 1987).

Morgan, T. Clifton; *Untying the Knot of War,* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1994).

Morgenthau, Hans; *In Defense of the National Interest.* (New York, Knopf, 1951).

Morgenthau, Hans; *Politics among Nations.* (New York, Knopf, 3rd Ed, 1965).

Morgenthau, Hans; *Vietnam and the United States,* (Washington, DC, Public Affairs Press, 1965).

Most, Benjamin, and Harvey Starr; *Inquiry, Logic, and International Politics,* (Columbia, University of South Carolina Press, 1987).

Murphy, Robert; *Diplomat among Warriors,* (Garden City, NY, Doubleday, 1964).

Myers, David; *George Kennan and the Dilemmas of U.S. Foreign Policy,* (New York, Oxford University Press, 1988).

Neustadt, Richard E., and Ernest R. May; *Thinking in Time: The Uses of History for Decision Makers,* (New York, Free Press, 1986).

Neustadt, Richard E.; *Alliance Politics,* (New York, Columbia University Press, 1970).

Niou, Emerson, Peter Ordeshook, and Gregory Rose; *The Balance of Power,* (New York, Cambridge University Press, 1989).

Nutting, Anthony; *No End of a Lesson: The Story of Suez,* (New York, Clarkson N. Potter, 1967).

Nye, Joseph S; *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organizations,* (Boston, Little, Brown, 1971).

O'Hanlon, Michael E.; *Defense Policy Choices for the Bush Administration, 2001-2005,* (Washington, DC, Brookings, 2001).

Olson, James S., and Robert Shadle; *Historical Dictionary of the British Empire,* (Westport, CT, Greenwood, 1996).

Organski, A.F.K., and Iacek Kugler; *The War Ledger,* (Chicago, University of Chicago Press, 1980).

Organski, A.F.K.; *World Politics,* (New York, Knopf, 2nd Ed., 1968).

Osgood, Robert.; *Alliances and American Foreign Policy,* (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1968).

Patterson, James T.; *Great Expectations: The United States,* 1945-1975, (Oxford, Oxford University Press, 1996).

Pipes, Richard; *The Formation of the Soviet Union,* (Cambridge, Cambridge University Press, 1954).

Posen, Barry R.; *The Sources of Military Doctrine,* (Ithaca, Cornell University Press, 1984).

Powell, Robert; *In the Shadow of Power,* (Princeton, Princeton University Press, 1999).

Prados, John; *Keepers of the Keys: A History of the National Security Council from Truman to Bush,* (New York, William Morrow, 1991).

Pruessen, Ronald; *John Foster Dulles: The Road to Power,* (New York, Free Press, 1982).

Pugh, Michael C.; *The ANZUS* Crisis, *Nuclear Visiting and Deterrence,* (Cambridge, Cambridge University Press, 1989).

Quandt, William B.; *Decade of Decisions,* (Berkeley, University of California Press, 1977).

Quester, George; *Offense and Defense* in *the International System,* (New York, John Wiley, 1977).

Raker, Richard W. *(Ed.*), The ANZUS States and Their Region, (Westport. CT, Praeger, 1994).

Ranelagh, John; *CIA: A History,* (London, BBC Books, 1992).

Ray, James Lee; *Democracy and International Conflict: An Evaluation of the Democratic Peace Proposition,* (Columbia, University of South Carolina Press,1995).

Richardson, Lewis F.; *Arms and Insecurity,* (Pittsburgh, Boxwood Press, 1960b).

Richardson, Lewis F.; *Statistics of Deadly Quarrels,* (Pittsburgh, Boxwood Press, 1960a).

Richardson, Louise; *When Allies Differ,* (New York, St. Martin's, 1996).

Roger, William Louis and Roger Owen (Ed.); *Suez 1956: The Crisis and Its Consequences,* (Oxford: Clarendon Press, 1989).

Rosecrance, Richard N.; *Action and Reaction* in *World Politics,* (Boston, Little, Brown, 1963).

Ross, Andrew (Ed.); *The Political Economy of Defense* (New York, Greenwood).

Rourke, John.; *Congress and the Presidency* in *U.S. Foreign Policy Making*, (Boulder, CO, Westview Press, 1983).

Russett, Bruce (Ed.); *Peace, War and Numbers*, (Beverly Hills, CA: Sage, 1972).

Schain, Martin (Ed.); *Marshall Plan: Fifty Years After*, (New York, Palgrave, 2001).

Schain, Martin (Ed.); *The Marshall Plan: Fifty Years After*, (New York, Palgrave, 2001).

Schelling, Thomas; *The Strategy of Conflict*, (Cambridge, MA, Harvard University Press, 1960).

Schilling, Warner R., Paul Y. Hammond, and Glenn H. Snyder; *Strategy, Politics, and Defense Budgets*, (New York, Columbia University Press, 1962).

Schroeder, Paul W.; *The Transformation of European Politics*, 1763-1848, (Oxford, Oxford University Press, 1994), P778.

Schulzinger, Robert D.; *American Diplomacy in the Twentieth Century*, (New York, Oxford University Press, 1984).

Schuman, Frederick L.; *International Politics*, (New York, McGraw- Hill, 1948).

Schweller, Randall L.; *Deadly Imbalances*, (New York, Columbia University Press, 1998).

Senese, Paul D., and John A. Vasquez. Forthcoming; "Alliances, Territorial Disputes, and the Probability of War: Testing for Interactions", In Paul F. Diehl (Ed.); *Toward an Understanding of War*,(Ann Arbor, University of Michigan Press).

Singer, David (Ed.);*The Correlates of War II: Testing Some Realpolitik Models*, (New York, Free Press, 1980)Peter

Siverson, Randolph (Ed.); *Strategic Politicians, Foreign Policy, and Institutions*, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998).

Siverson, Randolph (Ed.); *Strategic Politicians, Institutions, and Foreign Policy*, (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1998).

Small, Melvin, and J. David Singer; *A Resort to Arms: International and Civil Wars, 1816-1980*, (Beverly Hills, CA: Sage, 1982).

Smith, Michael J.; *Realist Thought from Weber to Kissinger*, (Baton Rouge, Louisiana State University Press, 1986).

Snyder, Jack; *Myths of Empire*, (Ithaca, Cornell University Press, 1991), P. 257.

Snyder, Glenn H. ; *Alliance Politics*, (Ithaca, Cornell University Press, 1997).

Snyder, Glenn H.; *Deterrence and Defense*, (Princeton, Princeton University Press, 1961).

Snyder, Glenn, and Paul Diesing; *Conflict among Nations*, (Princeton, Princeton University Press, 1977).

Solomon, Richard H. *(Ed.); The China Factor,* (New York, Prentice-Hall).

Spanier, John; *American Foreign Policy since World War II,* (Washington, DC, Congressional Quarterly Press, 12th Ed., 1991).

Stein, Arthur A.; *Why Nations Cooperate,* (Ithaca, Cornell University Press, 1990).

Taft, Robert A.; *A Foreign Policy for Americans.* (Garden City, NY: Doubleday, 1951).

Tammen, Ronald L., Jacek Kugler, Douglas Lemke, Allan C. Stam III, Carole Alsharabti, Mark Andrew Abdollahian, Brian Efrid, and Organski, A.F.K.; *Power Transitions,* (New York, Chatham House, 2000).

Taubman, William; *Stalin's American Policy,* (New York, W. W. Norton, 1982).

Taylor, A.J.P.; *The Origins of the Second World War,* (Greenwich, CT: Fawcett, 1961).

Taylor, A.J.P.; *The Struggle for the Mastery of Europe,* (Oxford, Oxford University Press, 1954).

Tetlock, Philip, E., Jo L. Husbands, Robert Jervis, Paul C. Stern, and Charles Tilly (Eds.); *Behavior, Society, and Nuclear War,* (New York, Oxford University Press, 1989).

Thakur, Ramesh (Ed.); *International Conflict Resolution,* (Boulder, CO, Westview Press, 1988).

Thomas, Hugh; *The Suez Affair,* (London, Weidenfeld and Nicolson, 1966).

Thompson, William; *On Global War,* (Columbia, University of South Carolina Press, 1988).

Thucydides; *History of the Peloponnesian War,* (Trans. Rex Warner. New York, Penguin, 1954).

Tyrkova-Williams, Ariadna; *From Liberty to Brest-Litovsk,* (London, Macmillan,1919).

Ulam, Adam; *Dangerous Relations,* (New York, Oxford University Press, 1983).

Ulam, Adam; *Expansion and Coexistence,* (New York, Praeger, 2nd Ed., 1974).

Van Evera, Stephen; *Causes of War,* (Ithaca, Cornell University Press, 1999).

Vasquez, John A.; *The Power of Power Politics,* (Cambridge, Cambridge University Press, 1983).

Vasquez, John A.; *The War Puzzle* (Cambridge, Cambridge University Press,1993).

Wallerstein, Immanuel; *The Capitalist World Economy,* (Cambridge, Cambridge University Press, 1979).

Walt, Stephen M.; *The Origins of Alliances,* (Ithaca, Cornell University Press,1987).

Waltz, Kenneth N.; *Theory of International Politics, Reading,* (MA, Addison-Wesley, 1979).

Warner, Michael (Ed.); *CIA Cold War Records: The CIA under Harry Truman,* (Washington, DC, CIA History Staff, Center for the Study of Intelligence, 1994).

Wayman, Frank W. and Paul F. Diehl, (Eds.); *Reconstructing Realpolitik.* (Ann Arbor, University of Michigan Press, 1994).

Weede, Erich; *Economic Development, Social Order, and World Politics,* (Boulder, CO, Lynne Rienner, 1996).

Wheeler-Bennett, John W.; *Brest-Litovsk:* me *Forgotten Peace,* (London, Macmillan, 1963).

White, James D.; *The Russian Revolution, 1917-1921: A Short History,* (London, Edward Arnold, 1994).

Williams, Beryl; *The Russian Revolution, 1917-1921,* (New York, Basil Blackwell, 1987).

Wittkopf, Eugene R.; *Faces of Internationalism,* (Durham, Duke University Press, 1990).

Wolfers, Arnold; *Discord and Collaboration,* (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1962).

Wright, Quincy; *A Study of* War, Chicago: University of Chicago Press, 2nd Ed., 1942).

Zimmerman, William; *Soviet Perspectives on International Relations,* (Princeton, Princeton University Press, 1969).

Zinnes, Dina; *Mathematical Models in International Relations,* (New York, Praeger, 1976).

- Periodicals

Altfeld, Michael F.; "The Decision to Ally: A Theory and Test", *Western Political Quarterly*, Vol. 37 (1984).

Barnett, Michael, and Jack Levy; "Domestic Sources of Alliances and Alignments: The Case of Egypt, 1962-1973", *International Organization,* Vol. 45 (1991), PP. 369-395.

Beck, Nathaniel, and Jonathan N. Katz; "What to Do (and Not to Do) with Time-series Cross-Section Data", *American Political Science Review*, Vol. 89 (1995), PP. 634-47.

Bennett, D. Scott, and Allan C. Stam; "Research Design and Estimator Choices in the Analysis of Interstate Dyads: When Decisions Matter", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 44 (2000).

Bennett, D. Scott; "Testing Alternative Models of Alliance Duration", *American Journal of Political Science*, Vol. 41 (1997).

Blanton, Shannon L.; "The Impact of Human Rights on U.S. Foreign Assistance to Latin America", *International Interactions*, Vol. 19 (1994), PP. 339-358.

Bremer, Stuart A.; "Democracy and Militarized Interstate Conflict, 1816-1965", *International Interactions*, Vol. 18 (1993), PP. 231-249.

Singer, David (Ed.);*The Correlates of War II: Testing Some Realpolitik Models*, (New York, Free Press, 1980)Peter J. Partell; "Escalation at the Outset: An Analysis of Targets Responses in Militarized Interstate Disputes", *International Interactions,* Vol. 23 (1997), PP. 1-27.

Bueno De Mesquita, Bruce, James D. Morrow, and Ethan R. Zorick; "Capabilities, Perception, and Escalation", *American Political Science Review,* Vol. 91 (1992), PP. 5-27.

Bueno de Mesquita, Bruce, James D. Morrow, Randolph M. Silverson, and Alastair Smith; "An Institutional Explanation of the Democratic Peace", *American Political Science Review*, Vol. 93 (1999), PP. 791-807.

Bueno de Mesquita, Bruce; "Toward a Scientific Understanding of International Conflict: A Personal View", *International Studies Quarterly* 29 (1985).

Burns, William J.; *Economic Aid and American Policy toward Egypt, 1955-1981*, (Albany, State University of New York Press, 1985).

Carleton, David, and Michael Stohl; "The Role of Human Rights in U.S. Foreign Assistance Policy", *American Journal of Political Science*, Vol. 31 (1987), 1002-1018.

Carlson, Lisa J.; "A Theory of Escalation and International Conflict", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 39 (1995.

Caspary, William; "The 'Mood Theory: A Study of Public Opinion and Foreign Policy", *American Political Science Review,* Vol. 64 (1970), PP. 536-547.

Chan, Steve; "Mirror, Mirror on the Wall. . . . Are the Freer Countries More Pacific?", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 28 (1984), PP. 617-648.

Christensen, Thomas and Jack Snyder; "Progressive Research on Degenerative Alliances" *American Political Science Review*, Vol. 91 (1997), PP.919-922.

Cingranelli, David L., and Thomas E. Pasquarello; "Human Rights Processes and the U.S. Distribution of Foreign Aid to Latin American Countries", *American Journal of Political Science*, Vol. 29 (1985).

Cioffi-Revilla, Claudio, and Brian Lai; "Chinese Warfare and Politics in the Ancient East Asian International System, 7200 B.C. to 722 B.C.", *International Interactions*, Vol. 24 (2001), PP. 1-23.

Cohen, Warren; *Cambridge History of American Foreign Relations: American in the Age of Soviet Power 1945-1991*, (Cambridge, Cambridge University Press, Vol. 4, 1993).

Conybeare, John, and Todd Sandler; "The Triple Entente and the Triple Alliance, 1880-1914: A Collective Goods Approach", *American Political Science Review*, Vol. 84 (1990), PP. 1197-1206.

Conybeare, John.; "A Portfolio Diversification Model of Alliances", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 36 (1992), PP. 53-85.

Conybeare, John.; "Arms versus Alliances: The Capital Structure of Military Enterprise", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 38 (1994), PP. 215-235.

de Soysa, Indra, John R. Oneal, and Yong-Hee Park; "Testing Power Transition Theory Using Alternative Measures of National Capabilities", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 41 (1997), PP. 171-84.

Denemark, Robert A.; "World System History: From Traditional International Politics to the Study of Global Relations", *International Studies Review* , No. 1 (1999), PP. 43-76.

Diehl, Paul R.; "Substitutes or Complements? The Effects of Alliances on Military Spending in Major Power Rivalries", *International Interactions*, Vol. 19 (1994), PP. 159-176.

Diehl, Paul R.; "What Are They Fighting For? The Importance of Issues in International Conflict Research", *Journal of Peace Research*, Vol. 29 (1992), PP. 333-344.

Diehl, Paul R; "Arms Races and Escalation: A Closer Look", *International Studies Quarterly*, Vol. 27 (1983), PP. 205-212.

Dixon, William J.; "Democracy and the Management of International Conflict", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 37 (1993), PP. 42-68.

Dixon, William J.; "Democracy and the Peaceful Resolution of International Conflict", *American Political Science Review*, Vol. 88 (1994), PP. 1-17.

Doyle, Michael; "Liberalism and World Politics", *American Political Science Review* Vol. 80 (1986), PP.1151-1171.

Dupuy, T. N.; "Combat Data and the 3:1 Rule", *International Security*, Vol. 14 (1989), PP. 195-201.

Elman, Colin, and Miriam Fendius Elman; "How Not to Be Lakatos Intolerant: Appraising Progress in IR Research", *International Studies Quarterly*, Vol. 46 (2002), PP. 231-62.

Enelow, James M., and Melvin J. Hinich; "A New Approach to Voter Uncertainty in the Downsian Spatial Model", *American Journal of Political Science* , Vol. 25 (1981), PP. 484-493.

Epstein, Joshua M.; "The 3:1 Rule, the Adaptive Dynamic Model, and the Future of Security Studies", *International Security*, Vol. 13 (1989), PP. 90-127. And:

Farber, Henry, and Joanne Gowa; "Common Interests or Common Polities? Reinterpreting the Democratic Peace", *Journal of Politics*, Vol. 59 (1997), PP. 393-417.

Farber, Henry, and Joanne Gowa; "Polities and Peace", *International Security*, Vol. 20 (1995), PP. 123-46.

Fearon, James D.; "Domestic Political Audiences and the Escalation of International Disputes", *American Political Science Review*, Vol. 88 (1994), PP. 577-592.

Friedberg, Aaron.; "A History of U.S. Strategic 'Doctrine' 1945 to 1980", *Journal of Strategic Studies*, Vol. 3 (1980), PP. 37-71.

Gartzke, Etik; "Kant We All Just Get Along? Opportunity, Willingness, and the Origins-of the Democratic Peace", *American Journal of Political Science*, Vol. 42 (1998), PP. 1-27.

Gates, Scott, Torbjorn Knutsen, and Jonathon Moses; "Democracy and Peace: A More Skeptical View", *Journal of Peace Research*, Vol. 33 (1996), PP. 1-10.

Ghosn, Faten, Glenn Palmer, and Stuart A. Bremen; "The MID3 Data Set, 1993-2001: Procedures, Coding Rules, and Description", *Conflict Management and Peace Science*, Vol. 21, No. 2 (2004), PP. 133-154.

Gibler, Doug M.; "Control the Issues, Control the Conflict: The Effects of Alliances That Settle Territorial Issues in Interstate Rivalries", *International Interactions*, Vol. 22 (1997), PP 341-368.

Gleditsch, Nils Petter , and Havard Hegre; "Peace and Democracy: Three Levels of Analysis", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 41, No. 2 (1997), PP.283-310.

Goertz, Gary, and Paul F. Dielil; "Measuring Military Allocations: A Comparison of Different Approaches", *Journal of Conflict Resolution*, Vol.30 (1986), PP. 553-581.

Grieco, Joseph M.; "Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism", *International Organization*, Vol. 42 (1988), PP. 485-507.

Grieco, Joseph M.; "The Maastricht Treaty, Economic and Monetary Union and the Neo-Realist Research Program", *Review of International Studies*, Vol. 21 (1995), PP. 21-40.

Hensel, Paul R.; "Chatting a Count to Conflict: Territorial Issues and Militarized Interstate Disputes, 1816-1992", *Conflict Management and Peace Science,* Vol. 15 (1996), PP. 43-73.

Hensel, Paul R.; Contentious Issues and World Politics: The Management of Territorial Claims in the Americas, 1816-1992", *International Studies Quarterly*, Vol. 45 (2001), PP. 81-110.

Herring, George C.; *America's Longest War.* (New York, Knopf, 1979).

Hess, G. D.; "An Introduction to Lewis Fry Richardson and his Mathematical Theory of War and Peace". *Conflict Management and Peace Science,* Vol. 14 (1995), PP. 77-113.

Hill, Walter W. (Jr.); "Deterministic Quasi-Periodic Behavior of an Arms Race Model", *Conflict Management and Peace Science,* Vol. 12 (1992), PP. 79-98.

Hinich, Melvin J., John 0. Ledyard, and Peter C. Ordeshook; "A Theory of Electoral Equilibrium: A Spatial Analysis Based on the theory of Games", *Journal of Politics*, Vol. 35 (1973), PP. 154-193.

Holsti, Ole, and James Rosenau; "Vietnam, Consensus and the Belief Systems of American Leaders", *World Politics,* Vol. 32 (1979), PP. I-56.

Hopmann, P. Terrence, and Theresa C. Smith; "An Application of a Richardson Process Model: Soviet-American Interactions in the Test Ban Negotiations, 1962-1963, *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 21 (1977), PP. 701-726.

Inoguchi, Takashi; "Peering into the Future by Looking Back: The Westphalian, Philadelphian and Anti-Utopian Paradigms", *International Studies Review,* No. 1 (1999), PP. 173-192.

James, Patrick; Structural Realism"*, International Political Science Review,* Vol. 14 (1993), PP. 123-148.

James, Patrick; Structural Realism and the Causes of *War, Mershon International Studies Review* , Vol. 39 (1995), PP. 181-208.

Jervis, Ruben; "Cooperation under the Security Dilemma", *World Politics,* Vol. 30 (1978), PP. 167-214.

Jervis, Robert; "Cooperation under the Security Dilemma", *World Politics,* Vol. 30 (1978), PP. 167-214.

Jervis, Robert; Realism, Game Theory, and Cooperation, *World Politics,* Vol. 40 (1988), PP. 317-349.

Jettleson, Bruce; The Pretty Prudent Public: Post Post-Vietnam American Opinion on the Use of Military Force, *International Studies Quarterly,* Vol. 36 (1992), PP. 49-74.

Jones, Daniel, Stuart A. Bremer, and J. David Singer; "Militarized Interstate Disputes. 1816-1992: Rationale, Coding Rules, and Empirical Patterns", *Conflict Management and Peace Science,* Vol. 15 (1996), PP. 163-213.

Kasten, Anna Nelson; "John Foster Dulles and the Bipartisan Congress", *Political Science Quarterly,* Vol. 102 (1987), PP. 43-64.

Kegley, Charles W., and Steven W. Hook; "U.S. Foreign Aid and UN Voting: Did Reagan's linkage Strategy Buy Deference or Defiance?", International *Studies Quarterly,* Vol. 35 (1991), PP. 295-312.

Kim, Woosang, and James D. Morrow; "When Do Power Shifts Lead to War?", *American Journal of Political Science,* Vol. 36 (1992), PP. 896-922.

Kocs, Stephen A.; "Explaining the Strategic Behavior of States: International Law as System Structure", International Studies, *Quarterly,* Vol. 38 (1994), PP. 535-56.

Krasner, Stephen D; "Toward Understanding in International Relations", *International Studies Quarterly,* Vol. 29 (1985), PP. 137-144.

Lakatos, Imre; *The Methodology of Scientific Research Programmes,* (London, Cambridge University Press, Vol. 1, 1978).

Lamborn, Alan C.; "Theory and Politics in World Politics." *International Studies Quarterly* , Vol. 41 (1997), PP. 187-214.

Lebovic, James H.; "National Interests and U.S. Foreign Aid: The Carter and Reagan Years", *Journal of Peace Research,* Vol. 25 (1988), PP. 115-135.

Leeds, Brett Ashley, Andrew G. Long, and Sara McLaughlin Mitchell; "Reevaluating Alliance Reliability: Specific Threats, Specific Promises", *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 44 (2000), PP 686-699.

Lemke, Douglas, and William Reed; "Regime Type and Status Quo Evaluations: Power Transition Theory and the Democratic Peace", *International Interactions,* Vol. 22 (1996), PP. 143-164.

Levy, Jack; "Declining Power and the Preventive Motivation for War", *World Politics*, Vol. 40 (1987), PP. 82-107.

Levy, Jack; "The Offensive/Defensive Balance of Military Technology: A Theoretical and Historical Analysis", *International Studies Quarterly,* Vol. 28 (1984), PP. 219-238.

Maggiotton, Michael and Eugene Wittkopf; "American Public Attitudes toward Foreign Policy", *International Studies Quarterly,* Vol. 25 (1981), PP. 601-631.

Maoz; Zeev; "Resolve, Capabilities, and the Outcomes of Interstate Disputes", *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 26 (1983), PP. 195-230.

Maoz, Zeev, and Bruce Russett; "Normative and Structural Causes of Democratic Peace, 1946-1980, *American Political Science Review*, Vol. 87 (1993), PP.624-638.

Maoz, Zeev, and Nasrin Abdolali; "Regime Types and International Conflict, 1816-1976", *Journal of Conflict Resolution* , Vol. 33 (1989), PP. 3-36.

McCormick, James M., and Eugene Wittkopf; "Bipartisanship, Partisanship, and Ideology in Congressional-Executive Foreign Policy Relations, 1947-1988", *Journal of Politics,* Vol. 52 (1990), PP. 1077-1100.

McCormick, James M., and Neil Mitchell; "Is U.S. Aid Really Linked to Human Rights in Latin America?", *American Journal of Political Science,* Vol. 32 (1988), 231-239.

McKinley, R., and R. D. Little; "A Foreign Policy Model of U.S. Bilateral Aid Allocation", *World Politics,* Vol. 30 (1977), PP. 58-86.

McKinley, R., and R. D. Little; "The U.S. Aid Relationship: A Test of the Recipient Need and Donor Interest Models", *Political Studies,* Vol. 27 (1979), PP.236-250.

Mearsheimer, John J.; "Assessing the Conventional Balance: The 3:1 Rule and Its Critics", *International Security,* Vol. 13 (1989), PP. 54-89.

Mearsheimer, John J.; "Back to the Future, Instability in Europe after the Cold War." *International Security,* Vol. 15 (1990), PP. 5-56.

Meernick, James, Eric Krueger, and Steven Poe; "Testing Models of United States Foreign Policy: Foreign Aid during and after the Cold War", *Journal of Politics,* Vol. 60 (1998), PP. 63-85.

Mitchell, Sara and Brandon Prins; "Beyond Territorial Contiguity: An Examination of the Issues Underlying Democratic Interstate Disputes", *International Studies Quarterly,* Vol. 43 (1999), PP. 169-183.

Morgan, T. Clifton; "A Spatial Model of Crisis Bargaining?", *International Studies Quarterly,* Vol. 28 (1984), PP. 407-426.

Morgan, T. Clifton, and Sally Campbell; "Domestic Structure, Decisional Constraints and War: So Why Kant Democracies Fight?", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 35 (1991), PP.187-212.

Morgan, T. Clifton, and Glenn Palmer; "A Two-Good Theory of Foreign Policy: An Application to Dispute Initiation and Reciprocation", *International Interactions,* Vol. 22 (1997), PP. 225-244

Morgan, T. Clifton, and Glenn Palmer; "Chinese Foreign Policy in the Twenty-First Century: Insights from the 'Two-Good' Theory?", *Issues and Studies,* Vol. 35 (1999), PP. 35-60.

Morgan, T. Clifton, and Glenn Palmer; "To Protect and to Serve: Alliances and Foreign-Policy Portfolios?" *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 47 (2003), PP. 180-203.

Morgenthau, Hans; "Another 'Great Debate', The National Interest of the United States?' *American Political Science Review,* Vol. 46 (1952), PP.961-988.

Morrow, James D.; "Alliances and Asymmetry, An Alternative to the Capability Aggregation Model of Alliances." *American Journal of Political Science, Vol.* 35, 1991, PP. 904-933.

Morrow, James D; "A Spatial Model of International Conflict?", *American Political Science Review,* Vol. 80 (1986), PP. 1131-1150.

Morrow, James D.; "On the Theoretical Basis of a Measure of National Risk Attitudes?", *International Studies Quarterly,* Vol. 31 (1987), PP. 423-438.

Morrow, James D; "Arms versus Allies: Trade-offs in the Search for Security." *International Organization,* Vol. 47 (1993), PP. 207-233.

Morrow, James D; "Alliances, Credibility, and Peacetime Costs?", *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 38 (1994), PP. 270-297.

Most, Benjamin, and Harvey Starr; "International Relations Theory, Foreign Policy Substitutability, and 'Nice' Laws", *World Politics,* Vol. 36 (1984), PP. 383-406.

Mousseau, Michael; "Market Prosperity, Democratic Consolidation, and Democratic Peace", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 44 (2000), PP. 472-507.

Murdoch, James C., and Todd Sandler; "A Theoretical and Empirical Analysis of NATO?", *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 26 (1982), PP. 237-263.

Olson, Mancur, and Richard Zeckhauser; "An Economic Theory of Alliances", *Review of Economics and Statistics,* Vol. 48 (1966), PP. 266-279.

Oneal, John, and Mark A. Elrod; "NATO Burden Sharing and the Forces of Change", *International Studies Quarterly,* Vol. 33 (1989), PP. 435-56.

Oneal, John; "Burden Sharing in NATO and the Theory of Collective Action", *International Organization,* Vol. 44 (1990), PP. 379-402.

Oneal, John, and Bruce Russett; "The Kantian Peace: The Pacific Benefits of Democracy, Interdependence, and International Organizations" 1885-1992", *World Politics,* Vol. 52(1999), PP. 1-37.

Osiander, Andreas; "Rereading Early Twentieth-Century IR Theory: Idealism Revisited", *International Studies Quarterly*, Vol. 42 (1998), PP. 409-432.

Ostrom, Charles W., and Francis W. Hoole; "Alliances and War Revisited", *International Studies Quarterly,* Vol. 22 (1978), PP. 215-36.

Palmer, Glenn; "Alliance Politics and Issue Areas: Determinants of Defense Spending", *American Journal of Political* Science, Vol. 34 (1990a), PP. 190-211.

Palmer, Glenn; "Corralling the Free Rider: Deterrence and the Western Alliance", *International Studies Quarterly*, Vol. 34 (1990b), PP. 147-64.

Palmer, Glenn; "Deterrence, Defense Spending and Elasticity: Alliance Contributions to the Public Good", *International Interactions,* Vol. 17 (1991), PP. 157-169.

Palmer, Glenn, and Archana Bhandari; "The Investigation of Substitutability in Foreign Policy", *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 44 (2000), PP. 1-10.

Palmer, Glenn, and J. Sky David; "Multiple Goals or Deterrence: A Test of Two Models in Nuclear and Nonnuclear Alliances", *Journal of Conflict Resolution, Vol. 43 (*1999), PP. 748--770.

Palmer, Glenn, and Andrew Souchet; "Security, Autonomy, and Defense Burdens: The Effects of Alliance Membership in the 19th and 20th Centuries", *Defense and Peace Economics*, Vol. 5 (1994), PP.189-204.

Palmer, Glenn, Patrick M. Regan, and Tamar R. London; "What's Stopping You? The Sources of Political Constraints on International Conflict Behavior in Parliamentary Democracies", *International Interactions,* Vol. 30 (2004), PP. 1-24.

Palmer, Glenn, Scott B. Wohlander, and T. Clifton Morgan; "Give or Take: Foreign Aid and Foreign Policy Substitutability", *Journal of Peace Research, Vol. 39 (*2002), PP. *5-26.*

Partell, Peter J; "Escalation at the Outset: An Analysis of Targets' Responses in Militarized Interstate Disputes", *International Interactions,* Vol. 23 (1997), PP. 1-27.

Partell, Peter J., and Glenn Palmer; "Audience Costs and Interstate Crises: An Empirical Assessment of Fearon's Model of Dispute Outcomes", *International Studies Quarterly,* Vol. 43 (1999), PP. 389-405.

Poe, Steven c., and James Meernik; "U.S. Military Aid in the 1980s: A Global Analysis", *Journal of Peace Research,* Vol. 32 (1995), PP. 399-411.

Poe, Steven c., and Rangsima Sirirangsi; "Human Rights and U.S. Economic Aid to Africa", *International Interactions,* Vol. 18(1993), PP. 309-322.

Poe, Steven C.; "Human Rights and Economic Aid Allocation under Ronald Reagan and Jimmy Carter", *American Journal of Political Science,* Vol. 36 (1992), PP. 147-167.

Prins, Brandon, and Christopher Sprecher; "Institutional Constraints, Political Opposition, and Interstate Dispute Escalation: Evidence from Parliamentary Systems, 1946-1989", *Journal of Peace Research,* Vol. 36 (1999), PP. 271-288.

Przeworski, Adam, and Fernandfo Limongi; "Modernization: Theories and Facts", *World Politics*, Vol. 49 (1997), PP. 155-183.

Rasler, Karen, and William R. Thompson; "Global Wars, Public Debts, and the Long Cycle", *World Politics,* Vol. 35 (1983), PP. 489-516.

Reed, William; "A Unified Statistical Model of Conflict Onset and Escalation", *American Journal of Political Science,* Vol. 44 (2000), PP.84-93.

Regan, Patrick M.; "US Economic Aid and Political Repression: An Empirical Evaluation of U.S. Foreign Policy", *Political Research Quarterly,* Vol. 48 (1995), PP. 613-628.

Regan, Patrick M.; "War Toys, War Movies and the Militarization of the United States, 1900-85", *Journal of Peace Research,* Vol. 31 (1994), PP. 45-58.

Roskin, Michael; "From Pearl Harbor to Vietnam: Shifting Generational Paradigms and Foreign Policy", *Political Science Quarterly,* Vol. 89 (1974), PP. 563-88.

Rousseau, David L., Christopher Gelpi, Dan Reiter, and Paul K. Huth; "Assessing the Dyadic Nature of the

Democratic Peace, 1918--88", *American Political Science Review*, Vol. 90 (1996), PP. 512-533.

Russett, Bruce M., John R. Oneal, and Michaelene Cox; "Clash of Civilizations, or Realism and Liberalism Deja Vu? Some Evidence", *Journal of Peace Research* , Vol. 37 (2000), PP. 583-608.

Sandler, Todd.; "The Economic Theory of Alliances: A Survey", *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 37 (1993), PP. 446-83.

Sample, Susan; "Arms Races and Dispute Escalation: Resolving the Debate?", *Journal of Peace Research,* Vol. 34 (1997), PP. 7-22.

Sandler, Todd; "The Economic Theory of Alliances: A Survey." *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 37 (1993), PP. 446-483.

Schmitter, Philippe; "A Revised Theory of Regional Integration", *International Organization, Vol. 24(*1970), PP. *836-868.*

Schraeder, Peter J., Steven W. Hook, and Bruce Taylor; "Clarifying the Foreign Aid Puzzle: A Comparison of American, Japanese, French, and Swedish Aid Flows", *World Politics*, Vol. 50 (1998), PP. 294-323. And:

Schultz, Kenneth A.; "Do Democratic Institutions Constrain or Inform? Contrasting Two Institutional Perspectives on Democracy and War", *International Organization,* Vol. 53 (1999), PP. 233-266.

Schweller, Randall L.; "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back in", *International Security*, Vol. 19 (1994), PP. 72-107.

Schweller, Randall L., and David Priess; "A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate", *Mershon International Studies Review* , Vol. 41 (1997), PP. 1-32.

Schweller, Randall L.; *Deadly Imbalances,* (New York, Columbia University Press, 1998).

Senese, Paul D.; "Geographic Proximity and Issue Salience: Their Effects on the Escalation of Militarized Interstate Conflict", *Conflict Management and Peace Science,* Vol. 15 (1996), PP. 133-162.

Senese, Paul D.; "International Sources of Dispute Challenges and Reciprocation", *Journal of Conflict Resolution,* Vol. 41 (1997a), PP. 407-27.

Senese, Paul D.; "Between Dispute and War: The Effect of Joint Democracy on Interstate Conflict Escalation", *Journal of Politics,* Vol. 59 (1997b), PP. 1-27.

Signorino, Curtis; "Strategic Interaction and the Statistical Analysis of International Conflict?, *American Political Science Review,* Vol. 93 (1999), PP. 279-298.

Simowitz, Roslyn, and Barry L. Price; "The Expected Utility Theory of Conflict: Measuring Theoretical Progress", *American Political Science Review,* Vol. 84 (1990), PP. 439-60.

Siverson, Randolph M., and Harvey Starr; "Regime Change and the Restructuring of Alliances", *American Journal of Political Science,* Vol. 38 (1994), PP. 145-61.

Small, Melvin, and J. David Singer; "Formal Alliances, 1816-1965: An Extension of the Basic Data", *Journal of*

Peace Research, Vol. 3 (1969), PP. 257-282.

Small, Melvin, and J. David Singer; "The War Proneness of Democratic Regimes, 1816-1965", *Jerusalem Journal of International Relations*, No. 1 (1976), PP.50-69.

Smith, Alastair; "Testing Theories of Strategic Choice: The Example of Crisis Escalation", *American Journal of Political Science*, Vol. 43 (1999), PP. 1254-1283.

Snyder, Glenn H., "The Security Dilemma in Alliance Politics?', *World Politics*, Vol. 36 (1984), PP. 461-496.

Sorokin, Gerald L.; "Alliance Formation and General Deterrence: A Game Theoretic Model and the Case of Israel", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 38 (1994), PP. 298-325.

Starr, Harvey; "Substitutability in Foreign Policy: Theoretically Central, Empirically Elusive", *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 44 (2000), PP. 128-138.

Travis, Rick, and Nikolaos Zahariadis; "Aid for Arms: The Impact of Superpower Economic Assistance on Military Spending in Sub-Saharan Africa", *International Interactions*, Vol. 17 (1992), PP. 233-243.

Vasquez, John A.; "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition", *American Political Science Review*, Vol. 91 (1997), PP. 899-912.

Wagner, R. Harrison; "The Theory of Games and the Balance of Power", *World Politics*, Vol. 38 (1986), PP. 546-576.

Wagner, R. Harrison; "Peace, War and the Balance of Power", *American Political Science Review*, Vol. 88 (1994), PP. 593-607.

Wagner, R. Harrison; "Bargaining and War", *American Journal of Political Science*, Vol. 44 (2000), PP. 469-484.

Walt, Stephen M.; "The Case for Finite Containment: Analysing U.S. Grand Strategy", *International Security*, Vol. 14 (1989), PP. 5-49.

Walt, Stephen M.; "The Progressive Power of Realism", *American Political Science Review*, Vol. 91 (1997), PP. 931-935.

Wang, T. Y.; "U.S. Foreign Aid and UN Voting: An Analysis of Important Issues", *International Studies Quarterly*, Vol. 43 (1999), PP. 199-210.

Weede, Erich; "Democracy and War Involvement", *Journal Of Peace Research* , Vol. 28 (1984), PP. 649-664.

Wittkopf, Eugene R.; "Foreign Aid and United Nations Votes: A Comparative Study", *American Political Science Review*, Vol. 67 (1973), PP. 868-888.

Zahariadis, Nikolaos, Rick Travis, and Paul Diehl; "Military Substitution Effects from Foreign Economic Aid: Buying Guns with Foreign Butter", *Social Science Quarterly*, Vol. 71 (1990), PP. 774-785.

- Papers

Achen, Christopher H.; "Why Lagged Dependent Variables Can Suppress the Explanatory Power of Other Independent Variables", Paper presented at *The annual meeting of the political methodology section of the American Political Science Association*, Los Angeles, 20-22 July 2000.

De Long, J. Bradford, and Barry Eichengreen; *The Marshall Plan: History's Most Successful Structural Adjustment Program*, (Cambridge, MA, National Bureau of Economic- Working Paper No. 3899Research, 1991).

Morgan, T. Clifton, and Glenn Palmer; "Alliance Formation and Membership: The Pursuit of Happiness and Security", Paper presented at *the annual meeting of the Peace Science Society*, Columbus, OH, 1995.

Morgan, T. Clifton, and Glenn Palmer; "For Love or Money, Alliances and Domestic Politics." Paper delivered at *The Annual Meeting of the International Studies Association*, San Diego, 1996.

Newnham, Randall E.; "Sovereignty for Sale? The Purchase of Diplomatic Recognition by West Germany, Taiwan and South Korea", Paper presented at *The Annual Meeting of the International Studies Association*, Minneapolis, 1998.

- Multimedia

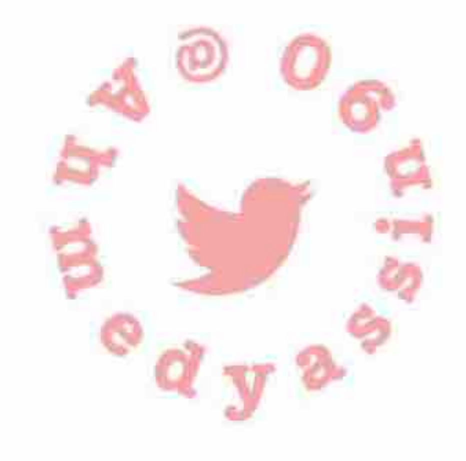
Organization for Economic Cooperation and Development (OECD); Geographical Distribution of Financial Flows to Aid Recipients, (Paris, OECD Publications: Compact Disc.,1997a)

- Newspapers

New York Times, March 20, 2002.
New York Times, April 2, 2002.
New York Times, April 12, 2002..
New York Times, May 22, 2002.

- Internet

-http://en.wikipedia.org/wiki/Lagrangian
–http://mofa.go.jp/policy/oda/summary/1997/02.html. http://usinfo.state.gov/journals/ites/0896/ijee/eg3faf2.htm.
http://www.cia.gov/cia/publications
http://www.oecd.orgldac.
Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Development Assistance Committee. ; 1997b. In:
www.devdata.worldbank.org/dataonline


@Ahmedyassin90

ثبت المصطلحات

أولاً: عربي – إنجليزي

أ

أبعاد القضية	Issue Dimensions
الاتحاد الأوروبي	European anion (EU)
اتحاد دول جنوب شرق آسيا	Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)
اتحادات العمال	Workers' Unions
اتفاقية الألغام الأرضية	Land Mine Treaty
الأحزاب الاشتراكية	Socialist Parties
اختبار التأثيرات الاتجاهية	Testing Directional Effects
اختبار الفروض	Testing The Hypothesis
إدارة	Administration
إدارة التعاون الدولي	International Cooperation Administration
أدوار الكونجرس	congressional roles
الإرهاب	Terrorism
أزمة قناة السويس	Suez Canal Crisis
استئنافي	Appellate

الأسلحة النووية	Nuclear Weapons
الاشتراكية	Socialism
الاعتراف	Recognition
افتراضات	Assumptions
أقصى قدر من سلع / أهداف السياسة الخارجية	Maximum Amount of Foreign Policy Goods
ألمانيا في ظل حكم النازي	Germany under the Nazis
الأمم المتحدة	United Nations (UN)
الأمن	Security
إنتاج سلع السياسة الخارجية	Production of Foreign Policy Goods
الأنشطة القضائية	Judicial Activities
الانضمام إلى التحالفات	Joining Alliances
الإنفاق العسكري	Military Spending
الإنفاق العسكري العالمي	World Military Expenditures
الإنفاق على الدفاع	defense spending
انهيار الاتحاد السوفيتي	Collapse of the USSR
أهداف التحالفات	goals of Alliances

ب

بحر قزوين	Caspian Sea
بديل السياسة	Policy Choice
برنامج المعونة المتبادلة	Mutual Defense Assistance Program (MDAP)
برنامج النقطة الرابعة	Point Four program
البلاشفة	Bolsheviks
البنك الآسيوي للتنمية	Asian Development Bank
البنك الدولي	World Bank
البنك الدولي للإنشاء والتنمية	International Bank for Reconstruction and Development

بيروقراطية	Bureaucracy

ت

تأثيرات (آثار) السياسات	Effects of Policies
تجارب نووية تحت الأرض	underground nuclear testing
التجارة الدولية	International Trade
تجريد	Abstraction
تحالفات	Alliances
التحالفات المحتملة	Potential Alliances
التحالفات المرصودة	Observed Alliances
تحالفات غير متكافئة	Asymmetrical Alliances
تحالفات متكافئة	Symmetrical Alliances
تحديد	Identification
تحديد التحالفات	Determination Of Alliances
تحليلات إحصائية	Statistical Analyses
تحليلات السلع الجماعية	Collective Goods Analyses
تحويلات	Transfers
تخصيص الموارد	Resource Allocation
ترتيبات سياسية	Political Arrangements
تهدئة	Appeasement
تطوير القنبلة الهيدروجينية	Development Of Hydrogen Bomb
تعريف	Definition
تعميم	Generalization
التغيير	Change
تفضيلات	Preferences
التقدم التكنولوجي	Technological Advancement

تقييم	Evaluation
تكاليف	Costs
توافق	Consensus
توسع حلف شمال الأطلنطي	expansion of the NATO

ج

الجيش الأمريكي	U.S. Army

ح

حافز	Inducement
حجم الدولة	State Size
الحرب الأهلية	Civil War
الحرب الباردة	Cold War
الحرب العربية - الإسرائيلية	Arab-Israeli War
الحركة الشيوعية	Communist Movement
حركة عدم الانحياز	Nonaligned Movement
حروب البلوبونيز	Peloponnesian Wars
حزب الضمان الاجتماعي	Social Credit Party
حزب القيم	Values Party
حزم	Bundles
حصار برلين	Berlin Blockade
الحفاظ(على الوضع القائم)	Maintenance
حكم قضائي	Judge

حلف بغداد	Baghdad Pact
حلف ريبنتروب- مولوتوف	Rippentrop-Molotov Pact
حلف شمال الأطلنطي	North Atlantic Treaty Organization (NATO)
حلف وارسو	Warsaw Pact
حماية الأصول	Protection of Assets

خ

خطة مارشال	Marshall Plan

د

دوافع	Motivations
دوامات الصراع	Conflict Spirals
الدول الرافضة للوضع القائم	Revisionist States
الدول النامية	Developing Countries
الدول والحكومات	States and Governments
دولة هادفة، ساعية، رامية، ترمي، تستهدف، تنشد، تسعى، إلى التغيير	A Change-Seeking State
الديمقراطية البرلمانية	Parliamentary Democracy

ر

رئاسية	Presidential
الرؤية التقليدية للتحالفات	Traditional View Of Alliances
الرؤية الواقعية للتحالفات	Realist View Of Alliances

الردع	Deterrence

س

سباق التسلح	Arms Race
سلع ضرورية وترفية	Necessary and Luxury Goods
سياسات خارجية	Foreign Policies
سياسة الاحتواء	Containment Policy
سياسة داخلية	Domestic Politics

ش

شرط	Provision
الشيوعية	Communism

ص

صراع	Conflict
صراع عسكري	Militarized Conflict
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund (IMF)

ط

طرق بحث	Methods

ع

العمليات الخفية	Covert Operations
العوامل البيئية	Environmental Factors
العوامل السياسية	Political Factors
العوامل العسكرية	Military Factors

ق

قابلية للإحلال	Substitutability
قادة	Leaders
قاعدة بيانات النزاعات العسكرية الدولية	Militarized Interstate Dispute (MID) dataset
قدر السعي إلى الحفاظ(على الوضع القائم)	Amount of Change or Maintenance Seeking
قدر السعي للتغيير	Amount of Change Seeking
قدرات إرسال القوات لمسافات بعيدة	Force Projection Capabilities
قدرات الدولة	State Capabilities
القدرات النسبية	Relative Capabilities
قرارات السياسة الخارجية	Foreign Policy Decisions
قرض	Loan
القضايا الأخلاقية	Moral Issues
القضايا الاقتصادية	Economic Issues
القضايا الدولية	international issues
القضايا العسكرية	Military Issues
القوات الجوية	Air Force
القوة الإجمالية للدولة	State's Total Power
قوة الدولة	State Power

القوة العسكرية المختصة بالتغيير	Change Military
القوة المستمدة من الدول الحليفة	Power Derived from State's Allies
القوة النووية	Nuclear Power
قوة بدون حرب	Force Without War
القيادة	Leadership
قياس	Measurement

ك

الكفاءة المأمولة	Anticipated Effectiveness

م

المؤسسة العسكرية	Military Establishment
المؤشرات	Indices
ما بعد الحرب العالمية الثانية	Post-World War II
المبادرة بإثارة صراع	Conflict Initiation
المبادرة بإثارة صراع والرد	Conflict Initiation and Reciprocation
مبادلات (تسويات)	Trade-Offs
مبدأ الانتقام الشامل	Doctrine of Massive Retaliation
مبيعات الأسلحة	Arms Sales
متعدد الأبعاد	Multidimensional
متلازمات الحرب	Correlates of War (COW)
مجال الملكية المشتركة لشرق آسيا الكبرى	Greater East Asia Co-Prosperity Sphere
مجلس الأمن القومي	National Security Council (NSC)
المحتمل في مقابل المتحقق	Potential Versus Realized

محكمة جرائم الحرب	War Crimes Tribunal
مخصصات المعونة الخارجية	Foreign Aid Allocations
مدخلات السياسة الخارجية	Foreign Policy Inputs
مركزية التخطيط العسكري	Centralization of Military Planning
مرونة الدخل	Income Elasticity
مستوى التهديد أو التحدي	Level of Threat or Challenge
المشاركة في التحالف	Participation of Alliance
المشاركة في صراع	Engagement In Conflict
المعادلات والنماذج البيانية	Equations and Graphic Models
المعارضة	Opposition
معاهدات	Treaties
معاهدة	Agreement
معاهدة القسطنطينية	Constantinople Convention
معضلة الأمن	Security Dilemma
المعونة الخارجية	Foreign Aid
المفاوضات	Negotiations
مقارنة نظرية	Theoretical Comparison
مقياس	Index
المقياس المركب للقدرات القومية	Composite Index Of National Capabilities (Cinc)
المكاسب	Benefits
مكتب التحكم في الأصول الخارجية	Office of Foreign Assets Control
ملفات التحالف	Alliance Portfolios
المناقشات حول السياسة	Policy Debates
منحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج	Production Possibility Frontiers
منحنيات السواء	Indifference Contours
منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization (WTO)

منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization (WTO)
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)
منظمة الدول الأمريكية	Organization of American States (OAS)
منظمة المعاهدة المركزية	Central Treaty Organization (CENTO)
منظمة دول جنوب شرق آسيا	Southeast Asian Treaty Organization (SEATO)
المنفعة المستمدة من السياسة الخارجية	Utility Derived from Foreign Policy
الموارد	Resources
الموارد المخصصة لسلوكيات محددة	Resources Devoted to Specific Behaviors
الميزانيات العسكرية السنوية	Annual Military Budgets
ميزة هجومية	Offensive Advantage

ن

نزاع	Dispute
النزوع نحو الانخراط في الشؤون الدولية	Internationalism
النزوع نحو العزلة	Isolationism
النسخة الرياضية	Mathematical Version
نشاط السياسة الخارجية	Foreign Policy Activity
نظريات	Theories
نظرية الاستقرار المهيمن	Hegemonic Stability Theory
نظرية السلعتين	Two-Good Theory
نظرية الدومينو	Domino Theory
نظرية انتقال القوة	Power Transition Theory
نماذج	Models
نموذج البديلين الأساسي	Basic Two-Good Model
نموذج تزايد القوة	Power-Accretion Model

هـ

هجوم ناجح	Successful Attack
الهيئة التشريعية	Legislature
هيمنة	Hegemony

و

الواقعية الجديدة	Neurealism
وزارة الخارجية الأمريكية	Department of State (US)
وزارة الخزانة	Department of Treasury (US)
وزارة الدفاع الأمريكية	Department of Defense (US)
وسائل	Instruments
الوضع القائم	Status Quo
وضع قائم يتسم بالحركية	Dynamic Status Quo
وضع قام يتسم بالجمود	Static Status Quo
الوفاق	Detente
وكالة الأمن العسكري	Military Security Agency
وكالة المخابرات المركزية الأمريكية	Central Intelligence Agency (CIA)
وكالة المعلومات الأمريكية	United States Information Agency (USIA)

ثانياً: إنجليزي–عربي

A

Abstraction	تجريد
Administration	إدارة
Agreement	معاهدة
Air Force	القوات الجوية
Alliance Portfolios	ملفات التحالف
Alliances	تحالفات
Amount of Change Seeking	قدر السعي إلى التغيير
Amount of Maintenance Seeking	قدر السعي إلى الحفاظ
Annual Military Budgets	الميزانيات العسكرية السنوية
Anticipated Effectiveness	الكفاءة المأمولة
Appeasement	تهدئة
Appellate	استئنافي
Arab-Israeli War	الإسرائيلية - الحرب العربية
Arms Race	سباق التسلح
Arms Sales	مبيعات الأسلحة
Asian Development Bank	البنك الآسيوي للتنمية
Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)	اتحاد دول جنوب شرق آسيا
Assumptions	افتراضات
Asymmetrical Alliances	تحالفات غير متكافئة

B

Baghdad Pact	حلف بغداد
Basic Two-Good Model	نموذج البديلين الأساسي

Berlin Blockade	حصار برلين
Bolsheviks	البلاشفة
Bundles	حزَم
Bureaucracy	بيروقراطية

C

Caspian Sea	بحر قزوين
Central Intelligence Agency (CIA)	الأمريكية وكالة المخابرات المركزية
Central Treaty Organization (CENTO)	منظمة المعاهدة المركزية
Centralization of Military Planning	مركزية التخطيط العسكري
Change	التغيير
Change Military	القوة العسكرية المختصة بالتغيير
Change-Seeking State	دولة هادفة، رامية، ساعية، تستهدف، تنشد، ترمي، تسعى، إلى التغيير
Civil War	الحرب الأهلية
Cold War	الحرب الباردة
Collapse of the USSR	انهيار الاتحاد السوفيتي
Collective Goods Analyses	تحليلات السلع الجماعية
Communism	الشيوعية
Communist Movement	الحركة الشيوعية
Composite Index Of National Capabilities (Cinc)	المقياس المركب للقدرات القومية
Conflict	صراع
Conflict Initiation	المبادرة بإثارة صراع
Conflict Initiation and Reciprocation	والرد المبادرة بإثارة صراع
Conflict Spirals	دوامات الصراع
Congressional Roles	أدوار الكونجرس

Consensus	توافق
Constantinople Convention	معاهدة القسطنطينية
Containment Policy	سياسة الاحتواء
Correlates of War (COW)	متلازمات الحرب
Costs and Benefits	التكلفة والمكاسب
Covert Operations	العمليات الخفية

D

Defense Spending	الإنفاق على الدفاع
Definition	تعريف
Department of Defense (US)	وزارة الدفاع الأمريكية
Department of State (US)	وزارة الخارجية الأمريكية
Department of Treasury (US)	وزارة الخزانة
Detente	الوفاق
Determination Of Alliances	تحديد التحالفات
Deterrence	الردع
Developing Countries	الدول النامية
Development Of Hydrogen Bomb	تطوير القنبلة الهيدروجينية
Dispute	نزاع
Doctrine of Massive Retaliation	مبدأ الانتقام الشامل
Domestic Politics	سياسة داخلية
Domino Theory	نظرية الدومينو
Dynamic Status Quo	وضع قائم يتسم بالحركية

E

Economic Issues	القضايا الاقتصادية

Effects of Policies	تأثيرات (آثار) السياسات
Engagement In Conflict	المشاركة في صراع
Environmental Factors	العوامل البيئية
Equations and Graphic Models	المعادلات والنماذج البيانية
European anion (EU)	الاتحاد الأوروبي
Evaluation	تقييم
Expansion of the NATO	توسع حلف شمال الأطلنطي

F

Force Projection Capabilities	قدرات إرسال القوات لمسافات بعيدة
Force Without War	قوة بدون حرب
Foreign Aid	المعونة الخارجية
Foreign Aid Allocations	مخصصات المعونة الخارجية
Foreign Policies	سياسات خارجية
Foreign Policy Activity	نشاط السياسة الخارجية
Foreign Policy Decisions	قرارات السياسة الخارجية
Foreign Policy Inputs	مدخلات السياسة الخارجية

G

Generalization	تعميم
Germany under the Nazis	ألمانيا في ظل حكم النازي
Goals of Alliances	أهداف التحالفات
Greater East Asia Co-Prosperity Sphere	مجال الملكية المشتركة لشرق آسيا الكبرى

H

نظرية الاستقرار المهيمن	Hegemonic Stability Theory
هيمنة	Hegemony

I

تحديد	Identification
مرونة الدخل	Income Elasticity
مقياس	Index
المؤشرات	Indices
منحنيات السواء	Indifference Contours
حافز	Inducement
وسائل	Instruments
البنك الدولي للإنشاء والتنمية	International Bank for Reconstruction and Development
إدارة التعاون الدولي	International Cooperation Administration
القضايا الدولية	international issues
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund (IMF)
التجارة الدولية	International Trade
النزوع نحو الانخراط في الشؤون الدولية	Internationalism
النزوع نحو العزلة	Isolationism
أبعاد القضية	Issue Dimensions

J

الانضمام إلى التحالفات	Joining Alliances

Judge	حكم قضائي
Judicial Activities	الأنشطة القضائية

L

Land Mine Treaty	اتفاقية الألغام الأرضية
Leaders	القادة
Leadership	القيادة
Legislature	الهيئة التشريعية
Level of Threat or Challenge	مستوى التهديد أو التحدي
Loan	قرض

M

Maintenance	الحفاظ(على الوضع القائم)
Marshall Plan	خطة مارشال
Mathematical Version	النسخة الرياضية
Maximum Amount of Foreign Policy Goods	أقصى قدر من سلع السياسة الخارجية
Measurement	قياس
Methods	طرق بحث
Militarized Conflict	صراع عسكري
Militarized Interstate Dispute (MID) dataset	قاعدة بيانات النزاعات العسكرية الدولية
Military Establishment	المؤسسة العسكرية
Military Factors	العوامل العسكرية
Military Issues	القضايا العسكرية
Military Security Agency	وكالة الأمن العسكري
Military Spending	الإنفاق العسكري

Models	نماذج
Moral Issues	القضايا الأخلاقية
Motivations	دوافع
Multidimensional	متعدد الأبعاد
Mutual Defense Assistance Program (MDAP)	برنامج المعونة المتبادلة

N

National Security Council (NSC)	مجلس الأمن القومي
Necessary and Luxury Goods	سلع ضرورية وترفية
Negotiations	المفاوضات
Neurealism	الواقعية الجديدة
Nonaligned Movement	حركة عدم الانحياز
North Atlantic Treaty Organization (NATO)	حلف شمال الأطلنطي
Nuclear Power	القوة النووية
Nuclear Weapons	الأسلحة النووية

O

Observed Alliances	التحالفات المرصودة
Offensive Advantage	ميزة هجومية
Office of Foreign Assets Control	مكتب التحكم في الأصول الخارجية
Operation	عملية
Opposition	المعارضة
Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Organization of American States (OAS)	منظمة الدول الأمريكية

P

Parliamentary Democracy	الديمقراطية البرلمانية
Participation of Alliance	المشاركة في التحالف
Peloponnesian Wars	حروب البلوبونيز
Point Four program	برنامج النقطة الرابعة
Policy Choice	بديل السياسة
Policy Debates	المناقشات حول السياسة
Political Arrangements	ترتيبات سياسية
Political Factors	العوامل السياسية
Post-World War II	ما بعد الحرب العالمية الثانية
Potential Alliances	التحالفات المحتملة
Potential Versus Realized	المحتمل في مقابل المتحقق
Power Derived from State's Allies	القوة المستمدة من الدول الحليفة
Power Transition Theory	نظرية انتقال القوة
Power-Accretion Model	نموذج تزايد القوة
Preferences	تفضيلات
presidential	رئاسية
Production of Foreign Policy Goods	إنتاج سلع السياسة الخارجية
Production Possibility Frontiers	منحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج
Protection of Assets	حماية الأصول
Provision	شرط

R

Realist View of Alliances	الرؤية الواقعية للتحالفات

Recognition	الاعتراف
Relative Capabilities	القدرات النسبية
Resource Allocation	تخصيص الموارد
Resources	الموارد
Resources Devoted to Specific Behaviors	الموارد المخصصة لسلوكيات محددة
Revisionist States	الدول الرافضة للوضع القائم
Ribbentrop-Molotov Pact	حلف ريبنتروب- مولوتوف

S

Security	الأمن
Security Dilemma	معضلة الأمن
Social Credit Party	حزب الضمان الاجتماعي
Socialism	الاشتراكية
Socialist Parties	الأحزاب الاشتراكية
Southeast Asian Treaty Organization (SEATO)	منظمة دول جنوب شرق آسيا
State Capabilities	قدرات الدولة
State Power	قوة الدولة
State Size	حجم الدولة
States and Governments	الدول والحكومات
State's Total Power	القوة الإجمالية للدولة
Static Status Quo	وضع قائم يتسم بالجمود
Statistical Analyses	تحليلات إحصائية
Status Quo	الوضع القائم
Substitutability	قابلية للإحلال
Successful Attack	هجوم ناجح
Suez Canal Crisis	أزمة قناة السويس

Symmetrical Alliances	تحالفات متكافئة

T

Technological Advancement	التقدم التكنولوجي
Terrorism	الإرهاب
Testing Directional Effects	اختبار التأثيرات الاتجاهية
Testing The Hypothesis	اختبار الفروض
Theoretical Comparison	مقارنة نظرية
Theories	نظريات
Trade-Offs	مبادلات (تسويات)
Traditional View Of Alliances	الرؤية التقليدية للتحالفات
Transfers	تحويلات
Treaties	معاهدات
Two-Good Theory	نظرية السلعتين

U

U.S. Army	الجيش الأمريكي
Underground Nuclear Testing	تجارب نووية تحت الأرض
United Nations (UN)	الأمم المتحدة
United States Information Agency (USIA)	وكالة المعلومات الأمريكية
Utility Derived from Foreign Policy	المنفعة المستمدة من السياسة الخارجية



Values Party	حزب القيم

W

محكمة جرائم الحرب	War Crimes Tribunal
حلف وارسو	Warsaw Pact
اتحادات العمال	Workers' Unions
البنك الدولي	World Bank
الإنفاق العسكري العالمي	World Military Expenditures
منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization (WTO)
منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization (WTO)

كشاف الموضوعات

خ

د

ر

ط

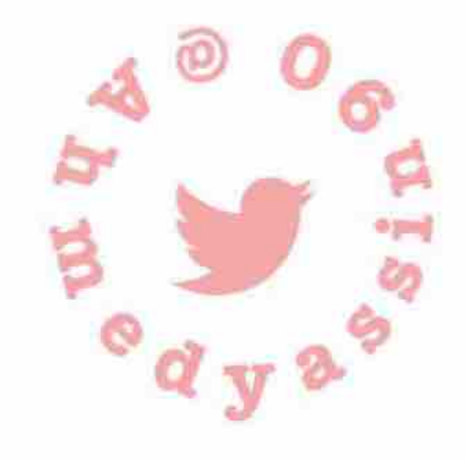
ع

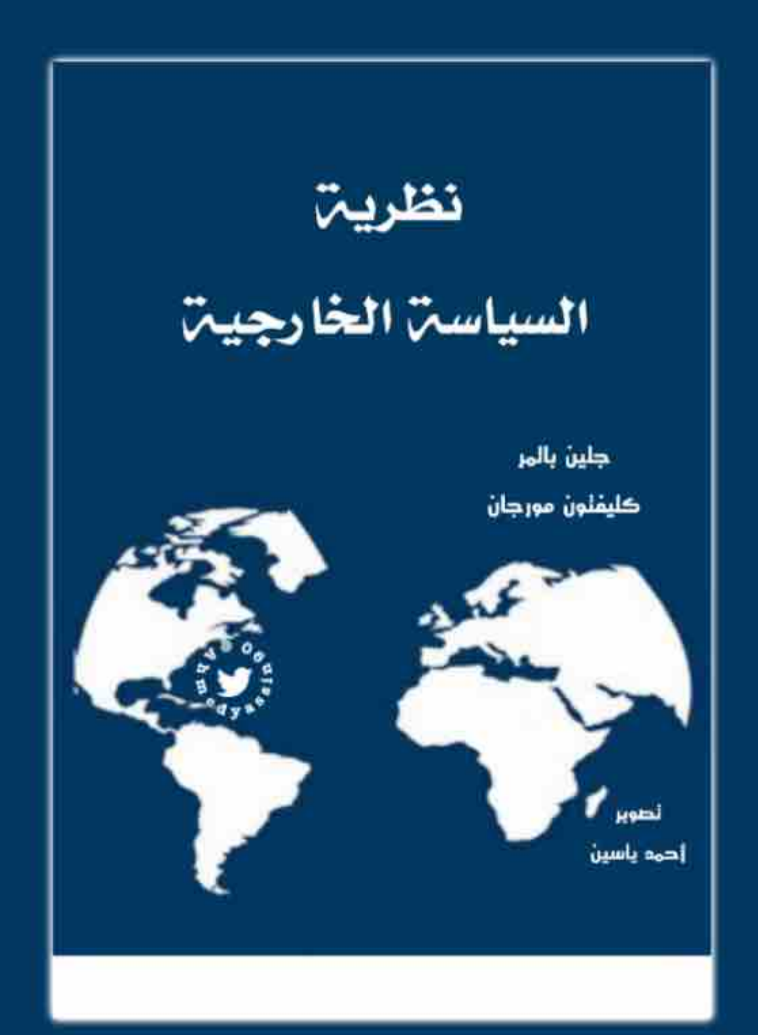
غ

ف

و

ي


@Ahmedyassin90


نظرية
السياسة الخارجية
جلين بالمر
كليفتون مورجان
تصوير
أحمد ياسين